

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ مصر الحديث والمعاصر

العدد الخامس

٢٠٠٦



مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ

مصر الحديث والمعاصر



مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ مصر الحديث والمعاصر

العدد الخامس

يناير ٢٠٠٦

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. محمد صابر عرب

مجلة مصر الحديثة: دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ
مصر الحديث والمعاصر/ مركز تاريخ مصر
المعاصر .ـ س ٥، ع ٥ (يناير ٢٠٠٦)
.ـ القاهرة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٢ – .
مج ؛ ٢٤سم.
سنوية.

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٢/١٢١١١



دار الكتب والوثائق القومية

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة

تصدر عن مركز تاريخ مصر المعاصر

بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

الآراء الواردة فى المجلة تعبر عن رأى كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلة

إشراف فنى

على أحمد خليفة

جمع تصويرى: حسن السيد حسن

إخراج فنى وماكيت: محمود يونس سيد

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى

رئيس التحرير

أ.د. جمال زكريا قاسم

على عنوان الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

مركز تاريخ مصر المعاصر

كورنيش النيل رملة بولاق - القاهرة -

جمهورية مصر العربية

e-mail:scenters@darelkotob.org

الملف الوثائقى

عروض الكتب

كلمة التحرير

بصدور هذا العدد تكون خمس سنوات قد انقضت على صدور مجلة « مصر الحديثة» وها هى تستقبل عامها السادس وصدور خمسة أعداد حتى الآن قد يبدو أمرا هينا ولكن إذا أخذنا فى اعتبارنا صدور المجلة سنويا يمكن القول إن تلك الأعداد الخمسة توازى عشرين عددا إذا ما كانت المجلة تصدر فصليا .

وعلى الرغم من أن كثيرا من الأساتذة الزملاء أبدوا رغبتهم بصدور المجلة كل ثلاثة أشهر، بدلا من كل عام، إلا أنه لا يزال من المتعذر تنفيذ تلك الرغبة فى الوقت الراهن ، وإن كان من المتوقع أن يتم ذلك فى المستقبل القريب حين يوجد لدى أسرة التحرير عدد واف من البحوث والدراسات والمواد العلمية الأخرى التى تضمن صدور المجلة فصليا دون انقطاع . إذ إن أهم ما نحرص عليه هو الاستمرارية وأشد ما يضايقنا أن كثيرا من الأعمال المهمة سواء على المستوى العلمى أو المستوى القومى قد تبدأ وتنال الإعجاب والاستحسان ، ولكنها تتوقف لسبب أو لآخر وهو أمر نسعى إلى تجنبه فى مجلة «مصر الحديثة» التى نحرص على تأكيد القول بأنها ولدت لتبقى .

خلال الخمس سنوات الماضية استطاعت «مصر الحديثة» أن تشد إليها الانتباه من قبل العديد من الدوائر العلمية المعنية، وأن تحفز الأساتذة والباحثين على الإسهام بدراساتهم وبحوثهم مما أعطى لها ثقلا أكاديميا، ومنحها طابعا مميزا بوصفها دورية علمية متخصصة تهتم بالقضايا المتعلقة بالتاريخ المصرى الحديث والمعاصر، ولا يعنى ذلك أن يقتصر الإسهام فيها على الأساتذة والباحثين المتخصصين فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر إذ إن التداخل فى العلوم الاجتماعية أصبح أمرا واقعا ومن ثم فإن المجلة تسعى إلى أن تجتذب إليها أساتذة الاجتماع والقانون والعلوم السياسية والاقتصادية والمهتمين بقضايا الفكر والثقافة بصفة عامة، غير أن ما حققته المجلة فى هذا النطاق لا يزال متواضعا وإن كانت قد حظيت فى أعدادها السابقة بمساهمة

بعض كبار الأساتذة فى الفلسفة والجغرافيا الاقتصادية. ونرجو أن تكون هذه الكلمة بمثابة دعوة مفتوحة لجميع الأساتذة والباحثين فى العلوم الاجتماعية للإسهام ببحوثهم ودراساتهم.

يتواكب صدور هذا العدد فى عام ٢٠٠٦ مع مناسبة مرور خمسين عاما على تأميم شركة قناة السويس وما ترتب على حركة التأميم من تداعيات، كان من أبرزها العدوان الثلاثى على مصر وكان الأمر يتطلب تخصيص هذا العدد برمته لتلك المناسبة، ومع أننا لم نتمكن من تحقيق ذلك حفاظا على الطابع المميز للمجلة، إلا أننا حرصنا على أن تأتى المادة العلمية فى هذا العدد، سواء فى بعض الدراسات أو فى مراجعات الكتب أو فى الملف الوثائقى ، متوافقة مع تلك المناسبة . ونرجو مستقبلا أن نتخذ من بعض الأحداث التاريخية والسياسية الهامة موضوعات لعقد ندوات متخصصة نفرد لها حيزا فى مجلة مصر الحديثة أو نخصص لها العدد بكامله، غير أننا لا زلنا حتى هذا العدد مرتبطين بالأبواب الثابتة للمجلة التى تشتمل على البحوث والدراسات والتقارير العلمية وشخصية العدد والملف الوثائقى إلى جانب مراجعات الكتب والإصدارات الحديثة .

ومن حسن الطالع أن يشهد صدور العدد الخامس من مجلة مصر الحديثة مناسبات مهمة على المستوى القومى بصفة عامة، وعلى مستوى دار الكتب والوثائق القومية بصفة خاصة، فعلى المستوى القومى بدأ الإصلاح الاقتصادى والسياسى فى مصر يسير بخطى حثيثة، وهو ما يدفع بنا إلى الأمل فى أن يستتبعه إصلاحات شاملة فى كافة المجالات .أما على مستوى دار الكتب والوثائق القومية ومؤسساتها فقد حظيت الدار بتولى الأستاذ الدكتور محمد صابر عرب رئاستها . وقد كان عضوا فاعلا فى هيئة تحرير هذه المجلة . ونرجو أن تشهد فى عهد رئاسته كل من دار الكتب والوثائق القومية ، ومركز تاريخ مصر المعاصر ومجلتنا هذه مزيدا من النجاح والازدهار .

كما سعدنا أيضا فى العام الماضى بمنح الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق جائزة مبارك فى العلوم الاجتماعية وهو أول مؤرخ ينال تلك الجائزة ، والمعروف أن الدكتور يونان هو مقرر اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر التى تشرف على إصدار مجلة مصر الحديثة . ولعل فى منحه لتلك الجائزة ما يؤكد تقدير الدولة للعلماء الجادين والمخلصين من أبنائها .

تهنئة للزميلين العزيزين ، ونأمل أن يتحقق لمصرنا العزيزة كل ما تصبو إليه من عز ورفاهية .

والله والوطن من وراء القصد.

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم

e-mail:drgamalzakaria@hotmail.com

البحوث والدراسات

القاهرة يوم التل الكبير
(١٣ سبتمبر ١٨٨٢)

أ.د .على بركات

أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب

جامعة حلوان

القاهرة يوم التل الكبير

(١٣ سبتمبر ١٨٨٢)

الحرب التى بدأت بين قوات الغزو البريطانية والقوات المصرية بضرب الإسكندرية بمدافع الأسطول البريطانى فى ١١ يوليو ١٨٨٢ وانتهت بمعركة التل الكبير فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ ، واحتلال الإنجليز للقاهرة لم تستغرق سوى ثمانية أسابيع، ومعنى ذلك أن الثورة والمقاومة قد صفيتا بأسرع مما كان متوقعا لدرجة يقول معها المحامى الإنجليزى برودلى: «إن الأنباء الأولى التى وصلت لندن عن أسر عرابى لم يصدقها أحد بل إن جامعى المانشتات فى صحف لندن المسائية استبقوا الخبر بكلمة أشيع ، وأن باعة الصحف فى لندن أنفسهم كانوا حريصين على إغفال ذلك الخبر عند ندائهم على جرائدهم للجمهور المتحمس للحرب»[1].

حدث هذا على الرغم من أن وثائق الثورة العرابية تؤكد أن القادة العسكريين كانت لديهم النية للمقاومة لفترة أطول على الرغم من هزيمة التل الكبير . وأن بعض الأفكار والخطط قد طرحت للدفاع عن البلاد ضد قوات الغزو فى أعقاب المعركة مباشرة فالبرقيات المتبادلة بين أحمد عرابى وعلى باشا الروبى ومحمود سامى البارودى وإدارة السكة الحديد ووكيل نظارة الجهادية ، الذى كان يرأس المجلس العرفى فى القاهرة توضح أبعاد تلك الخطط والأفكار التى طرحت خلال يومى ١٣ ، ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ فى أعقاب معركة التل الكبير، وهى تؤكد على عزم القادة العسكريين على استمرار الدفاع عن البلاد والاشتباك مع قوات الغزو حتى لو سقطت القاهرة فى أيدى الإنجليز . وأول برقية حول هذا الموضوع صدرت من أحمد عرابى وعلى باشا الروبى وهما بعد فى أنشاص فى ١٣ سبتمبر إلى وكيل الجهادية[2] هذا نصها: «أسرعوا فى ترتيب العساكر الموجودين بمصر وجعلها فى نقطة يمكن بواسطتها حفظ المدينة حيث أن العدو هاجمنا الساعة ١٠ ونصف صباحاً والضباط والعساكر بعد دفاع قليل

تركت المتاريس وتبددت جميعها فانظروا فى حفظ البلد والأعراض». كما أرسل عرابى برقية بنفس المعنى إلى عبد العال باشا حلمى فى نفس التاريخ[٣] .

وكانت البرقية التالية من أحمد عرابى إلى محمود سامى البارودى فى طلخا جاء فيها «أن العدو فى الزقازيق وربما يدخل الليلة بنها فاقطعوا الطريق»، وكان رد محمود سامى «لا يمكن قطع الطريق بواسطتنا وإنما يكون ذلك بأمر سعادتكم إلى أحمد بك ناصف مع التنبيه على مأمور السكة الحديد عن سرعة قيام قطورات الركاب الموجودة بدمياط ودسوق وزفتى وحضورهم حالا للمساعدة فى نقل العساكر»، واستطرد محمود سامى فى برقية أخرى يقول «إن وافق يسأل أحمد بك ناشد المهندس عما إذا كان يمكنه تغريق أراضى القليوبية والشرقية بواسطة قطع جسور الشرقاوية والترعة الإسماعيلية كى لا يكون للعدو طريق إلى مصر (القاهرة) خلاف الخانكة»[٤] . وكان رد عرابى على هذا النحو: «أنه جارى اللازم فى تبويظ كوبرى شبين القناطر، وتحرر لمأمور إدارة السكة الحديد ومأمور مركز منيا القمح عن قطع السكة بين الزقازيق ومنيا القمح».

ويستطرد البارودى فى برقية ثالثة إلى أحمد عرابى يقول: «لا يجوز السكوت لحد الصباح عن قطع السكة الحديد قطع سهول من فوق (شمال) منيا القمح وبلبيس حالا، مع قطع جسور ترعة الشرقاوية وترعة الإسماعيلية لأجل غرق الشرقية والقليوبية حالا قبل طلوع الصباح وذلك بمعرفة مرعشلى باشا وأحمد بك ناصف المهندس وأظن انهما موجودين بمصر وأخبرونا حالا عن رأى سعادتكم»[٥].

وفى رد عرابى على محمود سامى قال «أعطينا الأوامر اللازمة بقطع جسور الشرقاوية وترعة الإسماعيلية لأجل تغريق الشرقية والقليوبية»، ورد محمود سامى بقوله: «إذا تحسن يصير قطع السكة الحديد من جهة منيا القمح قطع سهول بالقرب من الزقازيق وكذلك قطع سهول جهة بلبيس»[٦].

وواضح أن عرابى قد شرع عقب وصوله إلى القاهرة فى وضع الأفكار السابقة موضع التنفيذ فأصدر البرقية التالية إلى مأمور مركز منيا القمح: «حالا يصير رفع قدر أربعين جوز قضيب من السكة الموصلة للزقازيق وقطع الجسر قطع سهول وإطلاق المياه ويكون ذلك من جهة قنطرة (أى عن طريق قنطرة) إنما يكون حالا ويفاد»(٧).

ويبدو أن تعليمات قد صدرت إلى إدارة السكة الحديد بتدمير كوبرى شبين القناطر، ذلك لأن عرابى أرسل فى ساعة مبكرة من صباح الخميس ١٤ سبتمبر برقية من قصر النيل إلى مأمور إدارة السكة الحديد يتساءل فيها « هل أتلفتوا كوبرى شبين أم لا، يفاد حالا»(٨).

وبعد دقائق من هذه البرقية أرسل أحمد عرابى إلى إدارة السكة الحديد بتعليمات مماثلة لتلك التعليمات التى أصدرها إلى مأمور مركز منيا القمح حول إتلاف خط السكة الحديد وقطع الجسر جاء فيها : «يصير إعمال الطرق اللازمة فى رفع قدر أربعين جوز قضيب من السكة الموصلة من منيا القمح للزقازيق وقطع الجسر وإطلاق المياه به إنما يكون ذلك حالا ويفاد للمعلومية ، كما تحرر لمأمور مركز منيا القمح عن ذلك»(٩).

وقد نقلت إدارة السكة الحديد هذه التعليمات فى الساعة الثانية والنصف صباحا إلى محطة منيا القمح بصورة أكثر تفصيلا كما هو واضح من البرقية التالية: «بناء على ما ورد من سعادة ناظر الجهادية والبحرية وحضرة باشمهندس السكة حالا وسريعا خذوا أسطوات التركيب نمرة ٢ و ٣ . ويصير رفع قضيب السكة من خطى الطالع بمهماتهم مسافة قدر أربعين جوز قضيب ورميهم بالجنابية (الترعة المجاورة للسكة الحديد) وفحت الجسر حتى تمر فيه المياه ، كما تحرر عن ذلك لمأمور مركز منيا القمح إنما يكون ذلك سريعا بدقيقة وصوله ، وبانتهى (بانتهاء) العملية فيدونا»(١٠).

وفى الوقت نفسه أفادت إدارة السكة الحديد ناظر الجهادية بالخطوات التى اتخذتها فى هذا الشأن بالبرقية التالية: « حضرة باشمهندس الخط توجه بوابور مخصوص إلى شبين القناطر بالأدوات اللازمة لإتلاف الكوبرى وقد تنبه على محطات دمياط ودسوق وزفتى بسرعة قيام قطارات الركاب الموجودة بطرفهم إلى طلخا لنقل العساكر من طلخا ، كذلك أرسلت ثلاثة قطارات فوارغ من مصر وسيرسل خلافهم لحين انتهى نقل العساكر. لزم العرض»[١١].

وبالفعل اتخذت إدارة السكة الحديد بعض الخطوات فى تنفيذ التعليمات السابقة، يفهم ذلك من البرقية التالية التى أرسلها ملاحظ هندسة السكة الحديد بالقاهرة إلى ناظر الجهادية: «حسب الأمر توجهنا وأضرمنا النار بكبرى (بكوبرى) شبين ، وبعد أن اشتد لهيبها حضروا أهالى ناحية شبين ومعهم عمدة الناحية ومأمور المركز وأجروا إطفاء النار خوفا من حضور العدو عندهم وفضوله هناك (بقاءه) وبهذا أجرينا إتلاف قنطرة بين نوى وشبين بكل صعوبة من الأهالى حيث أنهم يخافون ذلك»[١٢].

ويكمل هذه الصورة أن الاتهام الذى وجه إلى على حسن المهندس بالسكة الحديد جاء فيه «إنه فى ليلة الخميس ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ أخذ قطار مخصوص وتوجه إلى شبين القناطر بقصد حرق كوبرى الشرقاوية وهدم كوبرى طحا وأشعل فيهما النار لكن مأمور شبرا والأهالى أطفأوا النيران»[١٣]. كما أعطت إجابة محمود سامى البارودى عند محاكمته بعض التفاصيل حول خطط القادة العسكريين فى أعقاب معركة التل الكبير فعندما سئل عن البرقيات المتبادلة بينه وبين أحمد عرابى حول قطع جسور الشرقاوية والترعة الإسماعيلية وإرغام العدو على اتخاذ طريق الخانكة كان رده «أن هذه البرقيات صادرة منه ، وأن هناك تشاورا كان جاريا حول وضع خطة للدفاع عن البلاد حتى أسوان بمعرفة أركان الحرب ، وكانت المذاكرة جارية فى إجراءات المدافعة وكان عمل بلان (خطة) بمعرفة أركان حرب بجميع النقط لغاية أسوان»[١٤].

وكانت آخر الوثائق فى هذا الموضوع تلك الرسالة التى أرسلها أحمد عرابى إلى قائد آلايات السوارى والتى يبدو أنها كتبت فى أعقاب اتخاذ قرار التسليم وتقديم عريضة التماس العفو من الخديوى وجاء فى هذه الوثيقة: « إذ لا سمح البارى وحضر العدو باكر وهو من باب الاحتياط فحالا يرفع له راية بيضاء دالة على المكالمة وعدم المحاربة ويرسل مندوبين ويخبروه بأنه جارى مكالمة من رؤساء الحكومة وأعيان البلد مع الخديوى فلذلك اقتضى تحرير هذا لسعادتكم للمعلومية بما يصير إجراءه». وتستطرد البرقية فتقول: « وعلى ذلك لا يسمح له بدخول العساكر بالمدينة ، فإن صمم على الدخول بعساكره فيصير مدافعته بالسلاح ويجرى تفهيم الضباط والعساكر الموجودة بصدق العزيمة وكمال الثبات متوكلين على الله تعالى فى دفعه وصده ، ويصير تفهيمهم أيضا أنهم إذا تأخروا هتكت الأعراض وحل بهم غضب الله»[١٥].

والبرقية الأخيرة تعبر عن القرار التوفيقى الذى انتهى إليه المجلس العرفى وهو عبارة عن تسوية تقضى الخضوع للخديوى والدفاع عن القاهرة فى نفس الوقت[١٦].

وهذه البرقيات والاتصالات السريعة والمتلاحقة تطرح عددا من الحقائق يمكن إبرازها على النحو التالى :

١ - إن القادة العسكريين لم يخطر ببالهم التسليم للإنجليز قبل أن يلتقوا بالمجلس العرفى فى القاهرة وأنهم كانوا مصممين - كما هو واضح - على استمرار الاشتباك مع قوات الغزو. وأن سرعة تحرك عرابى من التل الكبير ويصحبته عبد الله نديم ومن لحق بهما من القادة مثل البارودى وعلى باشا الروبى كان من أجل إقامة خط دفاعى على وجه السرعة حول القاهرة للحيلولة دون دخول الإنجليز العاصمة[١٧].

٢ - إن خطة الدفاع عن القاهرة كانت تقوم على إغراق مديريتى القليوبية والشرقية وفك أجزاء من خط السكة الحديد بالقرب من الزقازيق وبلبيس

لتعطيل تحرك الإنجليز وإرغامهم على اتخاذ طريق الخانكة والدخول معهم فى معركة أخرى عند ضواحى القاهرة ، وأن خط الدفاع المقترح كان سيقام أمام المطرية شرقى عين شمس وتستند ميمنته على الجبل ويمتد شمالا إلى ترعة الإسماعيلية ثم ينعطف غربا على الترعة المذكورة إلى النيل عند فم رياح هذه الترعة كما جاء فى مذكرات أحمد عرابى[١٨].

٣ - إن خطوات تنفيذ هذه الخطة قد بدأت بالفعل بمحاولة على حسن مهندس السكة الحديد إحراق كوبرى الشرقاوية وهدم كوبرى طحا ، وأن الذى حال دون تنفيذ ذلك هو موقف الأهالى وعمدة القرية ومأمور المركز الذين سارعوا لإخماد النيران للأسباب التى ذكرت حول هذا الموضوع ، أو لخوف الأهالى من أن يكون ما حدث هو عمل تخريبى من جانب أعداء البلاد .

٤ - إنه فى حالة فشل الدفاع عن القاهرة كان سيتم الانسحاب إلى الصعيد وشحن المراكب بالتعيينات والذخيرة، وإقامة سلسلة من النقط الدفاعية جنوبا وحتى أسوان، كما جاء فى وثيقة التحقيق مع البارودى ، وكما جاء فى مذكرات أحمد عرابى[١٩].

أما ما ذكره أحمد عرابى فى مذكراته من أنه رفض فكرة إغراق مديريتى القليوبية والشرقية نظرا لما سيحيق بالمديريتين من خراب ودمار فليس صحيحا على ضوء الوثائق والخطوات التى تمت فى هذا الصدد. والأرجح أن عرابى وهو يكتب مذكراته فى المنفى بعيدا عن ظروف المعركة قد هاله ما كان يمكن أن يحدث من دمار لو أن هذه الخطة قد نفذت[٢٠].

وثمة حقيقة أخيرة حول هذه المجموعة من البرقيات والمراسلات أنها تمت جميعها بعيدا عن يعقوب سامى وعن المجلس العرفى - باستثناء الأخيرة منها - ولذلك أهميته فيما سنعرضه بعد ذلك حول موقف المجلس العرفى من قضية استمرار القتال ضد الإنجليز . والحقيقة أن موقف العسكريين من قضية استمرار المقاومة ضد الإنجليز كان له ما يبرره على ضوء الاعتبارات التالية :

١ – أنه على الرغم من الهزيمة العسكرية التى لحقت بالقوات المصرية فى التل الكبير إلا أن القوة الرئيسية للجيش كانت لا تزال موجودة، فالقاهرة كانت مستعدة للدفاع عنها حامية كبيرة ترابط فى العباسية والقلعة والمعاقل التى بنيت فى الفترة الأخيرة فوق جبل المقطم ، وقوة كفر الدوار التى صمدت لهجمات الإنجليز فى الميدان الغربى كانت لا تزال متمركزة فى مواقعها التى أقامتها هناك ، كما كانت قوات رشيد وأبى قير لا تزال متماسكة، أما حامية دمياط فكانت أكثر صلابة واستعداداً للقتال تحت قيادة عبد العال حلمى الذى استعد للمقاومة وحاول إقناع الأهالى بأن عرابى مازال يقاوم على الرغم من معرفته بهزيمة التل الكبير(٢١)، واستمر على موقفه حتى ٢١ سبتمبر يؤكد ذلك البرقيات والرسائل المتبادلة بينه وبين قادة المواقع المجاورة والأعيان المحليين(٢٢).

٢ – أن هناك وحدات من الجيش المصرى كانت تواجه الثورة المهدية التى بدأت فى السودان ، وكان من الممكن سحبها أو توحيد جبهة المقاومة مع الثورة فى السودان ضد الغزو البريطانى فى حالة الانسحاب للصعيد ثم إلى السودان، ويبدو أن أفكارا من هذا القبيل قد راودت بعض القادة ومن ثم طرحت فكرة الانسحاب إلى الصعيد ثم إلى السودان(٢٣) .

٣ – التأييد الشعبى الهائل الذى كانت تتمتع به قيادة الثورة والجهد الكبير الذى بذلته الجماهير فى المدن والقرى لدعم صمود الجيش واستمراره فى المعركة، وأولها التبرعات العينية والنقدية التى أفاضت المصادر فى الحديث عنها والتى ضمنت استمرار الإنفاق على الحرب على الرغم من أن سلطات الثورة تسلمت خزانة البلاد خاوية، وقد تعددت مظاهر هذا الدعم فهناك التطوع للاشتراك بشكل مباشر فى القتال، حيث تذكر المصادر أن الحرب قد بدأت ولم يكن هناك أكثر من عشرة آلاف جندى، وأن هذا العدد قد ارتفع فى الفترة التالية إلى مائة ألف(٢٤). ثم هناك الجهد المساعد للعمليات الذى اضطلعت به جماهير الفلاحين كحفر الخنادق وإقامة الاستحكامات وهى جهود تتصل

بالحرب مباشرة، ويذكر عرابى أن خط استحكامات المسخوطة قد أقيم بواسطة المتطوعين من الأهالى الذين بلغ عددهم ستة آلاف[٢٥]. كما ذكر أيضا أن خطوط الدفاع فى الجبهة الغربية قد تمت بمساعدة خمسة آلاف رجل من أهالى مديريات البحيرة والغربية، وفوق هذا فإن الأهالى أثناء ضرب الإسكندرية كانوا تحت وابل القنابل ينقلون الذخيرة ويحملون الجرحى وأن بعضهم كان يشارك فى تعمير المدافع وإطلاقها على سفن الأسطول[٢٦].

وأخيرا هناك تلك التجربة المثيرة التى جرت لتسليح الفلاحين وتنظيمهم فى «دركات» فى المناطق الشمالية المعرضة للعدوان ، وهو موضوع لم تتعرض له المصادر كثيرا رغم أن وثائق الثورة العرابية تشير بوضوح إلى أن تجربة من هذا النوع قد تمت بالفعل لتسليح القرى المجاورة لبحيرة المنزلة ، وأن مسئولية الدفاع عن شواطئ هذه البحيرة قد أوكلت إلى عمد ومشايخ القرى وفلاحيها بعد أن تم توزيع ألفى بندقية عليهم[٢٧]، وهى تجربة كانت ستعطى المعركة بعدا شعبيا لو طال أمد الاشتباك مع قوات الغزو، وهذه الاحتمالات تؤيدها رواية كل من برودلى (محامى أحمد عرابى) ومحمد عبده ، فبرودلى يقول: «كان من المتوقع بكل تأكيد أن تكون هناك محاولة أخيرة للمقاومة أمام القاهرة ، وأنه حتى لو كان كل شئ قد فقد فى التل الكبير فلربما كان من السهل على عرابى تدمير الاتصالات التلغرافية وإطالة عملياته بالحرب فى أعالى الصعيد»[٢٨]. أما محمد عبده فيقرر أن خطة عرابى كانت تقوم على إطالة أمد الحرب على أمل أن تتدخل الدول فى المسألة[٢٩].

لكن ما حدث هو أن انهياراً كاملا وسريعا قد تم فى الموقف عندما توقفت كل القوى السياسية والعسكرية عن المقاومة عقب وصول أحمد عرابى إلى القاهرة عصر يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر لطرح الموقف الناجم عن هزيمة التل الكبير على المجلس العرفى واستشارته فى الخطوات التى يمكن اتخاذها لمواجهة زحف الإنجليز المحتمل على القاهرة، وكان على الروبى قد اقترح وهم بعد فى أنشاص بضرورة التشاور مع أهل البلاد قبل المضى قدما فى تنفيذ

الخطط والأفكار السابق الإشارة إليها[٣٠].

القاهرة يوم التل الكبير

وصل عرابى إلى القاهرة عصر يوم ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ والناس فى شغل شاغل بما هم عليه من الطواف فى الشوارع والحارات فقد كانت جماهير العامة وأرباب الطرق والأشاير وصبيان المكاتب يطوفون زمرا فى ذلك اليوم ويصيحون: يا لطيف يا جبار أهلك عسكر الكفار، وكان المؤذنون وأئمة المساجد يبتهلون إلى الله على المنابر بعبارات الدعاء والاستغاثة وطلب النصر على العدو، فلما دخل عرابى القاهرة طاف صاحب الشرطة بملازمة السكون على غير عادتة، فلم تلتفت العامة إلى قوله واستمروا على التطواف والضجيج حتى شاع الخبر بوصول عرابى ومعه رأس سيمور، أمير البحر الإنجليزى، وكثيرين من كبار الإنجليز - حسب رواية شاروبيم - فهرع العامة من كل صوب وتبعتهم النساء بالزغاريد واشتدت جلبتهم وتزاحمت الضوضاء فى الشوارع والطرقات وكثر صياحهم واشتدت الحركة فخاف أصحاب الحوانيت وأغلقوا حوانيتهم وزاد خوف أصحاب البيوت وتطيروا من شر ذلك اليوم[٣١].

وكان أعضاء المجلس العرفى مجتمعين منذ ساعات طويلة فى قصر النيل انتظاراً لأنباء المعركة ؛ وبوصول عرابى تم عقد اجتماع موسع حضره بعض الأمراء والأعيان وشرح فيه عرابى أسباب الهزيمة ، ثم استشار الحاضرين فيما يجب عمله. ويفهم من كلام شاروبيم أن المجلس كان يعانى انقساما واضحا فى تلك اللحظات الحرجة ، حيث قاطع أحد كبار العسكريين أحمد عرابى قائلا: «أما كفاك يا هذا أن دمرت الإسكندرية بسوء تدبيرك وجهلك بالعواقب حتى تريد أن تدمر القاهرة أيضا بسوء فعالك ، فإن لم يكن لك فيها شيئا فإن لنا فيها أطفالا وأملاكا لا نسلم بضياعها»[٣٢].

وهى رواية تختلف عما ذكره سليم خليل نقاش حول ما دار فى المجلس العرفى حيث يقرر أن عرابى عقب وصوله إلى قصر النيل انعقد مجلس من

أمراء العسكرية والملكية وأعيان المحروسة وأخبرهم بالهزيمة وما آلت إليه حالة الجيش ، ثم استشارهم فيما يجب أن يفعل وهل يستمر مدافعا أو يسلم الأمر لأحكام القضاء والقدر، فأجاب كل منهم بما وصل إليه رأيه ، ثم علت الضوضاء وكثر اللغط بين سالب من القوم وموجب إلى أن أسكتهم البرنس إبراهيم باشا (ابن عم الخديوى)، بأن قام فى المجلس خطيبا وبرهن على وجوب الدفاع عن الوطن ، وقال إن مصر غاصة بالجند ومخازن الجهادية ملأى بالمؤن والذخائر والأسلحة ومعدات الدفاع متوفرة ، فأجابه الجميع بالاستحسان فى الظاهر أما فى الباطن فكانت آراؤهم مختلفة وأغراضهم متباينة، ثم استقر الرأى على إقامة خط دفاعى فى ضواحى المحروسة[٢٣]. وبناء على ذلك توجه عرابى إلى العباسية مستصحبا قوما من المهندسين والضباط لاختيار الموقع المناسب ، وفيما كان يتكلم مع المهندسين فى هذا الشأن خاطبه أحد الضباط بكلام قال له فيه «إنك بجهلك وسوء تدبيرك قد أحرقت الإسكندرية وتريد الآن أن تحرق مصر ، فإذا لم يكن لك فيها ما يهمك، فأعلم بأن لنا فيها نساء وأطفالا وأملاكا لا نسلم بضياعها إرضاء لك وتنفيذا لأغراضك ، ألا تدرى أنك تعرض مصر للخطر بإنشاء الاستحكامات بالعباسية وتجعل منازلها هدفاً لكرات المدافع فنحن لا نوافقك على ذلك، وإنى أقول لك ذلك بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن جميع الضباط الحاضرين»[٢٤]. فلما سمع عرابى هذا الكلام حاق به الإنذهال وارتبك فى أمره لاسيما أنه رأى علامات الاستحسان بقول الضابط بادية على الوجوه فعلم أن أنصاره قد خذلوه .كان ذلك هو الجو الذى صدر فيه القرار الذى أشرنا إليه بإعلان الولاء للخديوى والدفاع عن القاهرة فى نفس الوقت.

وعندما وصل جيش الاحتلال إلى القاهرة فى ١٤ سبتمبر كان عرابى وصحبه فى دار على فهمى ، الذى كان لا يزال جريحا فى بيته بعد معركة القصاصين (٢٨ أغسطس) ، فتلقى عرابى برقية من قائد قوة العباسية يخبره فيها أن القائد الإنجليزى يطلب منه تجريد جنوده من أسلحتهم فأمره عرابى

بالتسليم (فى البرقية الأخيرة التى أشرنا إليها) ، ولما انفض الاجتماع خرج عرابى بصحبة طلبة عصمت ومحمود سامى البارودى متجهين إلى ثكنات الجيش بالعباسية بناء على نصيحة الفرنسى جون نينه الذى كان معهم عند زيارتهم لزميلهم الجريح ، إلا أنه لم يتوجه إلى الثكنات سوى عرابى وطلبة عصمت حيث قابلا القائد لإنجليزى وسلما سيفيهما. وهى رواية تتفق مع ما أورده بلنت حول اللحظات الأخيرة من تحركات عرابى قبل تسليم نفسه(٣٥). وكانت طلائع جيش الاحتلال قد وصلت إلى العباسية مساء الخميس ١٤ سبتمبر وعسكرت فى سفح الجبل ، فخرج إليها بعض الرعاع من أهالى باب الشعرية والحسينية بالعصى والهروات بهدف الاشتباك مع القوات البريطانية ، لكن إبراهيم فوزى مأمور ضبطية العاصمة وقتها تصدى لهم وأخذ يراقبهم ويرصد حركاتهم منعا لوقوع الخلل حسب رواية نقاش ، وكان ذلك تمهيداً لاحتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

عوامل الانهيار فى الموقف :

لفهم عوامل الانهيار فى الموقف السياسى والعسكرى الذى قد يبدو مفاجئا عقب معركة التل الكبير ، لابد من مناقشة قضية التركيب الاجتماعى للسلطة فى الثورة العرابية .

فقد بدأ الانقسام فى جبهة الثورة التى بدأت فى شكل جبهة وطنية عريضة ضمت كل القوى الوطنية الراغبة فى وقف التدخل الأجنبى والحد من سلطة الخديوى، وقد بدأ الانقسام فى جبهة الثورة فى الاجتماع الذى عقد بمنزل سلطان باشا يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ عقب قبول الخديوى توفيق للمذكرة المشتركة الثانية، والتى كانت تطالب بنفى أحمد عرابى خارج مصر وإبعاد رفيقيه محمود فهمى وعبد العال حلمى إلى الأرياف والتى استقالت على أثرها وزارة البارودى، وفى ذلك الاجتماع هدد العسكريون بمحاصرة سراى الإسماعيلية حيث يقيم الخديوى، كما طالبوا بخلعه وقيام جمهورية. وقد أدى

طرح قضية عزل الخديوى والأسلوب العنيف الذى عالج به العسكريون الموقف إلى تراجع بعض القوى السياسية من المدنيين عن جبهة الثورة من كبار الأعيان بطبيعة تكوينهم كصفوة زراعية محافظة ، وعلى رأس هذه المجموعة سلطان باشا وبعض أعضاء مجلس النواب[٣٦]. وأخذت هذه المجموعة تعمل فى الفترة التالية على طعن الثورة من الخلف وتخريب الجبهة الداخلية عن طريق استمالة العناصر المترددة إلى صف الخديوى والإنجليز. وقد بلغ التصدع فى جبهة الثورة قمته بالمنشور الذى أصدره السلطان العثمانى بعصيان عرابى وخروجه على الدولة العثمانية ، ومن ثم نشطت العناصر المعادية للثورة فى المدن والقرى لاستمالة العمد والأعيان إلى جانب الخديوى والإنجليز. وكان أخطر ما فى هذه المرحلة تسرب اليأس إلى نفوس بعض كبار الضباط عندما صورت الأمور لهم على أنهم يحاربون ضد إرادة السلطان العثمانى «ولى الأمر وصاحب الحق الشرعى». ويقول عرابى تعليقا على هذه المرحلة: «ولما نشر منشور السلطان بعصياننا ومن معنا بجرنال الجوائب إرضاء للإنجليز ... ووزعت منه نسخ كثيرة على ضباط الجيش المصرى بواسطة أبو سلطان باشا ومن معه من المخدوعين ..تذمر بعض أمراء العسكرية وقالوا إننا إذا عصاة على السلطان مخالفون لكتاب الله وسنة رسوله .. ومن مات منا مات عاصيا لا أجر له»[٣٧].

وبذلك دب اليأس إلى النفوس بل إن عرابى يذكر أن محمود باشا فهمى فضل أن يقع فى الأسر عندما هاجم الإنجليز المسخوطة فى ٢٥ أغسطس ١٨٨٢ [٣٨]، وبذلك أصبح الانهيار ملموسا فى جبهة الثورة قبيل معركة التل الكبير. فالثورة التى بدأت بجبهة وطنية عريضة بدت فى المرحلة الحاسمة من الصراع ضد الإنجليز أقرب إلى تمرد عسكرى يقوده مجموعة من الضباط ، وفى نفس الوقت فإن التركيب الاجتماعى للسلطة التى قادت المعركة ضد قوات الغزو الإنجليزى ابتداء من ١١ يوليو كان بدوره يحمل تناقضا كبيراً ، فالسلطة التى قادت الثورة كانت تتكون من مجموعة العسكريين وعلى رأسهم أحمد عرابى الذين قادوا الثورة من البداية وأصبح عليهم أن يقودوا العمليات العسكرية

واتخاذ الخطوات الكفيلة بمواجهة الغزو الإنجليزى ، إلا أن مسئولياتها كانت سياسية أيضا باعتبار أن أحمد عرابى أصبح هو الحاكم الفعلى للبلاد بعد انحياز الخديوى للإنجليز[٣٩].

وإلى جانب هذه المجموعة كان هناك المجلس العرفى الذى أدار البلاد خلال هذه الفترة ، وكان يتكون من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط والموظفين ، وكلا المجموعتين استمدت شرعيتها من قرارات الجمعية العمومية التى انعقدت فى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ وتكونت من حوالى ٥٠٠ عضوا يمثلون القطاعات ذات الثقل فى المجتمع المصرى بعد أن أصبح انحياز الخديوى ومعظم وزرائه للإنجليز حقيقة واقعة[٤٠]. كما استمدت قيادة الثورة شرعيتها من تأييد جماهير الشعب المصرى لها خلال تلك الفترة .

وفيما يتعلق بمجموعة العسكريين الذين قادوا البلاد خلال فترة الحرب فإن معظمهم ينحدرون من أبناء صغار الأعيان الذين التحقوا بالجيش كجنود عاديين فى عهد سعيد باشا عندما تقرر تجنيد أبناء العمد ومشايخ القرى، ثم ترقت هذه المجموعة من تحت السلاح[٤١]. وقد ظلت هذه المجموعة أكثر أجنحة السلطة ثورية نظرا لأصولها الاجتماعية وانتمائها بالولاء للفلاحين، وإن كان البعض يرى أن هذه المجموعة أصبحت تنتمى إلى الطبقة الوسطى على أساس مواقعها الطبقية التى وصلت إليها، وهذا يجعلها مسئولة بنفس القدر مع المجلس العرفى على اعتبار أن الجميع ينتمون إلى الطبقة الوسطى ويحملون نفس طموحاتها وأخطائها فمثلا يؤخذ على هذه المجموعة ، وخاصة أحمد عرابى أنه لم يقم بحركة تطهير شاملة فى صفوف الجيش بعد أن أصبحت خيانة بعض الضباط واضحة واتصالاتهم بالإنجليز لا تقبل الشك ، مما جعل خطط الجيش ونقط ضعفه تنقل للإنجليز أولا بأول قبل معركة التل الكبير[٤٢].

أما الجمعية العمومية التى انعقدت فى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ فإنها كانت تمثل

القواعد العريضة للطبقة الوسطى. فالاجتماع الذى عقدته فى ٢٢ يوليو ضم ثلاثة من الأمراء وشيخ الأزهر وقاضى قضاة مصر ونقيب الأشراف وبطريرك الأقباط الأرثوذكس وحاخام اليهود والنواب والقضاة ومديرو المديريات وكبار التجار والأعيان وكثير من عمد ومشايخ البلاد، ومعنى ذلك أن هذه الجمعية كانت تمثل القاعدة العريضة للطبقة الوسطى فى الريف والمدينة وأقرب إلى تمثيل الشعب المصرى ، كما أنها كانت تحقق نوعا من الوحدة الوطنية لأنها كانت تضم ممثلين عن الأديان الثلاثة[٤٣]. وفى الدراسة التى أجراها صلاح عيسى على التركيب الاجتماعى للجمعية العمومية التى يشبهها بمجلس طبقات الأمة فى الثورة الفرنسية ، لاحظ صلاح عيسى أن الجمعية فى اجتماعها الثانى (٢٣ يوليو ١٨٨٢)، والذى ضم ٢٦٠ عضوا كان أغلبهم من القوى صاحبة المصلحة فى نجاح الثورة ، خاصة المثقفين والتجار ، فقد ارتفعت نسبة عدد التجار إلى ٧ر٢٠ ٪ من مجموع الأعضاء ، بينما كانت نسبتهم فى مجلس النواب ٨٪ من مجموع ٨٢ عضوا ، أما المثقفون الذين لم يحتلوا أى مقعد فى المجالس النيابية فقد أصبح ثقلهم واضحا فى هذه الجمعية وبلغت نسبتهم ٢ر٤٥٪، أما العمد فقد بلغت نسبتهم ٢٠٪، وعموما فقد بلغ عدد الأعضاء العاملين فى الجهاز الإدارى ٥٦ ، إلى جانب ٣٠ من رجال الدين و ١٨ من العسكريين و ٥٢ من العمد و ٥٤ من كبار تجار القاهرة والإسكندرية والأقاليم[٤٤].

كما لاحظ صلاح عيسى أيضا أن مجلس النواب فى مجمله كان يتكون من الأعيان وهم طبقة محافظة بطبيعتها ، فالذين حكم عليهم بالإدانة نتيجة مشاركتهم فى الثورة لم يتعد أحد عشر عضوا ، وأن مجموع من شملتهم الجمعية من أعضاء مجلس شورى النواب لم يزد عن ستة أعضاء ، ويرى صلاح عيسى أنه كان من المفروض أن يكون مجلس شورى النواب هو ركن الجمعية الأساسى[٤٥].

وعلى الرغم من أن الجمعية العمومية لم تعقد سوى اجتماعيين فقط أولهما

يوم ١٧ يوليو والأخر يوم ٢٢ يوليو إلا أنها اتخذت أكثر القرارات ثورية خلال تلك الفترة وهى:

١ - استمرار الاستعداد للحرب طالما أن الأسطول البريطانى لا يزال فى مياه الإسكندرية وقواته تحتل المدينة (قرار ١٧ يوليو).

٢ - تثبيت عرابى فى منصبه ووقف أوامر الخديوى (قرار ٢٢ يوليو).

٣ - تكليف المجلس العرفى بإدارة شئون البلاد (قرار ٢٢ يوليو)[٤٦].

وأخيرا يأتى المجلس العرفى الذى أدار البلاد خلال فترة الحرب ، فإنه يمثل الشريحة العليا من الطبقات الوسطى من أصحاب المناصب الإدارية العليا وبعض كبار الضباط ، ولا يوجد عنصر واحد من بين أعضائه من التجار أو أعيان الريف ، وهو بذلك يمثل الشريحة العليا ذات الصفة الإدارية من الطبقة الوسطى أكثر مما يمثل قواعد هذه الطبقة أو الشعب المصرى ، وعلى ذلك فقد اتسمت مواقفه بالخوف والتردد وعدم الحسم خاصة فى القضايا المصيرية ، بل إنه كان يخشى من حركة الجماهير ومن ثم كان أعجز من أن يقوم بعملية تعبئة شاملة ودفع الجماهير الشعبية فى معركة طويلة ضد قوات الغزو ، وقد ظهر هذا الخوف والتردد والعجز فى عدد من المواقف :

حدث ذلك عندما رفض المجلس العرفى تسليح جماهير المدينة فى شكل حرس أهلى عندما طالب أحمد عرابى فى خطاب له فى نهاية شعبان ١٢٩٩ هـ (١٦ يوليو ١٨٨٢) من المجلس العرفى تشكيل حرس أهلى من أهالى المدن القادرين على حمل السلاح بعد تدريبهم لحفظ الأمن فى المدن فى حالة استدعاء رجال الأمن للمشاركة فى القتال الدائر ضد الإنجليز ، وعلى أن يعين لهذا الحرس قيادات من الضباط المتقاعدين. وقد رفض المجلس العرفى فكرة تشكيل مثل هذا الحرس وترك العاصمة تحت رحمته ، وجاء فى القرار الذى اتخذه المجلس فى هذا الشأن «أنه لا يؤتمن للحرس الأهلى على حراسة العاصمة، وأن عسكر حرس المحروسة لا يصير تحركهم فى أى وقت من

الأوقات مع الجيش المحارب بل يصير إبقاؤهم بالعاصمة ، وأن الذى يجرى تعليمهم من المتطوعين من الأهالى الذين لهم قدرة على حمل السلاح .. يسافروا مع الجيش عند الاقتضاء»(٤٧). وهكذا خشى هذا المجلس الممثل للبرجوازية المصرية أن تترك هذه الطبقة وجها لوجه - دون حماية - أمام الجماهير المسلحة .

ثم هناك التردد الذى صاحب فكرة سد قناة السويس كجزء من الخطة التى وضعها محمود فهمى رئيس أركان حرب الجيش للدفاع عن البلاد فى الجبهة الشرقية ، وكان ذلك أمراً حيوياً سوف يرغم الإنجليز على القتال فى ظروف أكثر صعوبة ، ولأهمية هذه الخطة يجب الإشارة إلى أن الخطة البريطانية لغزو مصر كانت تقوم على أن أضعف نقطة فى الدفاع عن البلاد هى جبهة قناة السويس لقصر المسافة بين منطقة القناة والقاهرة ولتفادى اختراق الدلتا فى موسم الفيضان حيث توجد شبكة كبيرة من الترع والجسور والتى يمكن عن طريقها إغراق الجيش الغازى ، ولتفادى الاصطدام بالكثافة السكانية المعادية واحتمالات المقاومة الشعبية ، وكلها دروس مستفادة من الحملة الفرنسية وحملة فريزر، فضلا عن أن قناة السويس سوف تحقق حرية الحركة للقوة البريطانية البحرية سواء القادمة من الهند أو المرابطة عند الشواطئ الشمالية، وعلى ذلك فإن احتلال الإسكندرية كانت محاولة لتشتيت جهد الجيش المصرى فى أكثر من جبهة وشد انتباهه عن جبهة الغزو الرئيسية(٤٨).

وفى مواجهة هذه الخطة وضعت القيادة المصرية خطتها فى الدفاع عن البلاد على أساس الاستفادة من الطبيعة والأرض بأقصى قدر ممكن ، وحددت خمسة خطوط رئيسية للدفاع عن الدلتا : أولها فى كفر الدوار وقاعدته مدينة دمنهور ، والثانى فى رشيد ويشمل ساحل رشيد وإدكو وقاعدة إمداده وتموينه فى مدينة دسوق ، والثالث بين رشيد وبحيرة البرلس ويستفيد من القلاع الموجودة هناك ، والرابع فى دمياط ومركز إمداده وتموينه فى كفر البطيخ ، أما الموقع الخامس فهو الجبهة الشرقية ، وتعترف الخطة المصرية بأنها أضعف

نقاط الموقف العسكرى نظرا لاتساعها ، ومن ثم اعتمدت على سد قناة السويس وإقامة خط دفاعى فيها بين الصالحية والتل الكبير للدفاع عن هذه الجبهة(٤٩).

وعلى ذلك فإن سد قناة السويس كان أمرا حيويا بالنسبة للدفاع عن الجبهة الشرقية. ويفهم من المراسلات التى دارت بين عرابى وبين القادة العسكريين والمجلس العرفى أن عرابى كان إلى جانب سد القناة ، إلا أنه تخاذل أمام موقف المجلس العرفى الذى كان مترددا فى عملية سد القناة حتى لا تتألب الدول على مصر(٥٠)، مما سهل على الإنجليز غزو مصر من الشرق .

وأخيراً كان الانهيار والتخاذل عندما طرح عرابى الموقف على المجلس عقب معركة التل الكبير والنظر فى قضية استمرار المقاومة. ويذكر الرافعى أن عرابى عندما طرح قضية استمرار المقاومة اختلفت الآراء فى المجلس وكثر اللغط وتشعبت أفكار القوم ، وكان إبراهيم باشا أحمد - عم الخديوى - هو الذى حث المجلس على استمرار المقاومة قائلا إن القاهرة غاصة بالجند ومخازن الحربية ملأى بالسلاح والذخيرة ووسائل الدفاع متوفرة والواجب هو الدفاع مادامت هناك بقية ، وأن الحاضرين استحسنوا قوله ظاهرا لكن نفوسهم كانت قد دب إليها اليأس وجنحت إلى التسليم(٥١) . ومعنى ذلك أن انهيارا سياسيا قد حدث فى المجلس وأن هذا الانهيار قد عكس نفسه على أحمد عرابى عندما قرر الاستسلام، على الرغم من أنه يذكر أن القوة التى وجدها فى مركز الطوبجية بقيادة الأميرالاى أحمد بك نير - رغم قلة عددها - قد أبدت استعدادها للوقوف ضد الإنجليز وقتالهم حتى الموت(٥٢).

وعلى ذلك ففكرة الاستسلام للإنجليز لم تظهر إلا بعد أن التقى عرابى بالمجلس العرفى ، وهذا يفسر أن جميع البرقيات والاتصالات التى أشرنا إليها تمت بعيدا عن المجلس العرفى الذى كان يعانى انهياراً واضحا فى جلسة يوم ١٣ بمن انضم إليه من أعيان وذوات القاهرة ، وهى حقيقة يؤكدها عبد الله النديم

فى مذكراته[٥٣]. بل إن يعقوب سامى كان هو الذى قام بإقناع أفراد حامية كفر الدوار بالاستسلام[٥٤]. وعلى ذلك لم يبق فى معسكر الثورة سوى رعاع الشوارع الذين كان لديهم الاستعداد لمقاومة الإنجليز عند دخول القاهرة كما يقرر بلنت[٥٥]. وعندما حاولت جماهير باب الشعرية والحسينية التصدى للإنجليز عند دخولهم القاهرة ، تصدى لهم أحد أعضاء المجلس العرفى ، وهو إبراهيم فوزى بك محافظ القاهرة الذى رأى فى ذلك عملا لا يجدى ولا يؤدى إلا إلى سفك الدماء فردهم ، وأخذ يراقب تحركاتهم منعا لوقوع الخلل ، على حد قول سليم نقاش[٥٦].

وعلى هذا فإن الانهيار السريع الذى حدث فى الموقف جاء نتيجة التناقض الاجتماعى الذى كان قائما فى تركيبة السلطة فى الثورة العرابية ، والضعف التنظيمى فى بناء الجيش ، الذى لم تبد وحداته أى نوع من المقاومة بعد معركة التل الكبير باستثناء حامية دمياط .

الهوامش

(١) برودلى .أ.م، كيف دافعنا عن عرابى وصحبه ، ترجمة عبد الحميد سليم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٣٤ - ٣٥ .

(٢) دار الوثائق ، أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٥ تلغرفات ملف ٦٧/٥ فى سبتمبر ١٨٨٢ - تلغراف من ناظر الجهادية وعلى باشا الروبى بأنشاص إلى سعادة وكيل الجهادية والتوقيت المستخدم هنا هو التوقيت العربى ويعادل فجر يوم ١٣ سبتمبر .

(٣) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ قضايا متهمين أ ٨ /٥٣ د٣ أحمد عرابى : تلغراف رقم ٨٥ فى ١٣ سبتمبر (١٨٨٢) من ناظر الجهادية وعلى باشا الروبى بأنشاص إلى سعادة عبد العال باشا .

(٤) محفظة رقم ٨ قضايا متهمين أ ٨ /٥٣ عن «صورة التلغرفات الشفهية» فى ١٣ سبتمبر - أيضا محفظة رقم ١٦ قضايا متهمين ١٦ /٣١٨ أ محمود سامى البارودى .

(٥) محفظة رقم ٨ قضايا متهمين أ ٨ /٥٣ ٣ عن صورة «التلغرافات الشفاهية » فى ١٣ سبتمبر - أيضا محفظة رقم ١٦ قضايا المتهمين ١٦ /٣٨١ أ محمود سامى البارودى .

(٦) محفظة رقم ٨ قضايا متهمين أ ٨ /٥٣ د ٣ .

(٧) نفس المصدر ، تلغراف بتاريخ ١٤ سبتمبر من ناظر جهادية وبحرية بمصر إلى مأمور مركز منيا القمح - وتفيد الوثائق أن ناظر المحطة تأخر فى توصيل هذه البرقية للمأمور حتى وصلت طلائع القوات البريطانية .

(٨) نفس المصدر ، تلغراف من ناظر جهادية وبحرية بقصر النيل إلى مأمور إدارة السكة فى ١٤ سبتمبر ساعة ١٢٤ر١ صباحا إفرنكى .

(٩) نفس المصدر ، صورة تلغراف من ناظر جهادية وبحرية إلى إدارة السكة فى ١٤ سبتمبر ٥٣ر١ صباحا إفرنكى - أيضا محفظة رقم ١٣ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٣٩ ب /١٣ قضية على حسن مهندس بالسكة الحديد .

(١٠) نفس المصدر ، صورة تلغراف من الإدارة بعلامة محمد أفندى رمضان فى ١٤ سبتمبر نمرة ٥٣٩ ساعة ٣٠ر٢ إفرنكى صباحا إلى محطة منيا القمح - أيضا محفظة رقم ٨ قضايا متهمين أ ٨ /٥٣ د٣ .

(١١) نفس المصدر ، صورة تلغراف من الإدارة بعلامة محمد أفندى رمضان فى ١٤ سبتمبر نمرة ٥٤٢ ساعة ٤٠ر٢ صباحا إفرنكى إلى سعادة ناظر الجهادية والبحرية .

(١٢) نفس المصدر ، تلغراف رقم ٨٤ بتاريخ ١٤ سبتمبر من ملاحظ هندسة السكة بمصر إلى سعادة ناظر الجهادية .

(١٣) محفظة رقم ١٦ قضايا متهمين م ٦/ ٢٨١ محمود سامى البارودى.

(١٤) محفظة رقم ١٦ قضايا متهمين / ٨/ ٥٣ د ٣ خطاب من ناظر الجهادية والحربية إلى لواء قائد آلايات السوارى ويحمل ختم أحمد عرابى .

(١٥) بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر ، ترجمة عبد القادر حمزة ، مطبعة البلاغ، القاهرة ١٩٢٨، ص ٣٤ .
(١٦) محمد أحمد خلف الله ، عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، القاهرة ١٩٥٦ ، ص ٧٩ .
(١٧) مذكرات الزعيم أحمد عرابى ، كشف الستار عن سر الأسرار ، كتاب الهلال مايو سنة ١٩٨٩ ، ص ٢٣٧ - أيضا عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، ص ٧٩ .
(١٨) مذكرات عرابى ، ص ٢٣٧ .
(١٩) تطرح هذه النقطة قضية بالغة الأهمية حول أهمية المذكرات السياسية فى كتابة التاريخ فإلى جانب أن المذكرات السياسية دائما تحمل دفاع كاتبيها عن أنفسهم فإنها تتضمن رؤية للأحداث وقت كتابة المذكرات أكثر منها تسجيلا لما حدث، مذكرات أحمد عرابى ص ٢٣٧ .
(٢٠) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ .
(٢١) محفظة رقم ٥ تلغرافات م ٥ /٦٩ تلغرافات ١٧ سبتمبر - أيضا محفظة رقم ١٢ قضايا متهمين ع ١٢ /٢٠٢ ب، مذكرات عرابى ، ص ٢٣٨ .
(٢٢) تشير وثائق محاكمة محمود سامى البارودى أن العسكريين كانت لديهم النية على الاستمرار فى سلسلة المقاومة حتى لو سقطت القاهرة وذلك بالانسحاب إلى الصعيد ، والانسحاب إلى السودان والانضمام إلى الثورة المهدية لو سقط الصعيد فى أيدى قوات الغزو، مذكرات أحمد عرابى ، ص ٢٣٧ وأيضا ملف محمود سامى البارودى السابق الإشارة إليه .
(٢٣) صلاح عيسى ، الثورة العرابية ، بيروت ١٩٧٢، ص ٤٦١ ، ٤٦٢ .
(٢٤) مذكرات عرابى ، ص ، ٢٢٠
(٢٥) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٠٢ ، ٤٠٣ .
(٢٦) توجد ضمن أوراق الثورة العرابية خطة متكاملة للدفاع عن بحيرة المنزلة وتوزيع المسئوليات بين عمد ومشايخ القرى فى هذه المنطقة. محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين ملف رقم ٧/٣٩٥.
(٢٧) برودلى ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .
(٢٨) محمد رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الأمام ، ص ٢٦ .
(٢٩) عبد الله نديم ومذكراته السياسة ، ص ٧٩.
(٣٠) ميخائيل شاروبيم ، الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ، المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٩٠٠ ، ص ٣٢٢ .
(٣١) نفس المصدر.
(٣٢) سليم خليل نقاش ، مصر للمصريين ، ج٥ ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ١٩٩٨، ص ٢٥١ .

(٣٣) ظهرت فكرة أصحاب المصالح الحقيقية فى الاجتماع الذى عقد بمنزل محمد سلطان باشا فى ٢٧مايو سنة ١٨٨٢ عقب قبول الخديوى توفيق للمذكرة المشتركة الثانية ، والتى استقالت على أثرها وزارة البارودى وطرحت فكرة عزل الخديوى من قبل بعض الضباط عند ذلك قال سلطان باشا إنكم بذلك تعطون مصر بأيديكم للإنجليز فأجابه أحد الضباط لا ناقة لنا فيها ولا جمل ، وعند ذلك أجاب أحمد عبد الغفار أحد نواب مجلس شورى النواب عن مركز تلا «إذا أتركوا مصر لأصحاب النوق والجمال» ، أحمد لطفى السيد، مبادئ فى السياسة والأدب والاجتماع، كتاب الهلال، عدد أغسطس ١٩٦٣، ص٢٩ .

(٣٤) برودلى ، المرجع السابق ، ص ٣٤ ، وأيضا بلنت ، المرجع السابق ، ص ٤٦٧ .

(٣٥) نقاش، المرجع السابق، جـ ٥، ص ٢٥٢.

(٣٦) محمد أنيس ، السيد رجب حراز ، التطور السياسى للمجتمع المصرى ، القاهرة ١٩٧٠، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(٣٧) مذكرات عرابى ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، وحول دور أعوان الخديوى خلال تلك الفترة وتأثيرهم على الجبهة الداخلية وكبار الضباط انظر، عبد الله النديم ومذكراتة السياسية ، ص ٧٨ .

(٣٨) مذكرات عرابى ، ص ٢٢٠ .

(٣٩) محمد أنيس والسيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٤٠) حول نص قرار الجمعية العمومية الصادر فى هذا الموضوع انظر: عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق ، ص ٤٤٠ .

(٤١) حول الأصول الاجتماعية لهذه المجموعة انظر ترجمة لحياتهم ، المرجع السابق ، ص ٥٥٦ - ٥٨٩ .

(٤٢) محمد أنيس ، السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٤٣) حول التركيب الاجتماعى للسلطة ، راجع عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٤٢ - ٤٤٥ .

(٤٤) صلاح عيسى ، المرجع السابق ، ص ٣٤٢ .

(٤٥) نفس المرجع ، ص ٣٤٣ .

(٤٦) حول قرارات الجمعية العمومية ، انظر نفس المرجع ، ص ٤٣٣ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ .

(٤٧) محفظة رقم ٢١ قرارات الجمعية العمومية والمجلس العرفى ملف ٢١/٦ قرارات .

(٤٨) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٥١ ، ٤٥٢ .

(٤٩) نص هذه الخطة موجود ضمن أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ ملف ٥٣/٨ د ٣ .

(٥٠) صلاح عيسى ، المرجع السابق ، ص ٤٥٥ .

(٥١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٩٧ - ٤٩٨ .

(٥٢) مذكرات عرابى ، جـ٢ ، ص ٢٨ .

(٥٣) عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، ص ٧٩ .

(٥٤) برودلى ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

(٥٥) بلنت ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٥٦) سليم خليل نقاش ، جـ ٥ ، مطبعة جريدة المحروسة بالإسكندرية ١٨٨٤ ، ص ٣٥٣ .

موقف الإدارة الأمريكية من الحماية البريطانية على مصر وثورة ١٩١٩ (١٩١٤ - ١٩١٩)

د .عماد أحمد هلال

كلية التربية بالسويس

جامعة قناة السويس

موقف الإدارة الأمريكية من الحماية البريطانية على مصر وثورة ١٩١٩ (١٩١٤ - ١٩١٩)

مدخل:

تتناول هذه الدراسة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة الحماية البريطانية على مصر فى عام ١٩١٤ حتى قيام الثورة المصرية فى عام ١٩١٩ . وقد حظيت هذه الثورة وزعماؤها بعدد وافرٍ من الدراسات والأبحاث التاريخية، بحيث غطَّت كل جوانبها تقريباً، وترجمت لمعظم زعمائها من الصف الأول، وكثيرٍ من زعماء الصف الثانى . ومع ما تميزت به تلك الدراسات بتنوع مصادرها من الوثائق المصرية والبريطانية، والدوريات العربية والأجنبية، بالإضافة إلى اعتمادها على مذكرات وأوراق ومراسلات زعماء الثورة ومعاصريها، إلا أنها قد أغفلت جانباً قد يبدو للبعض قليل الأهمية، ولكنه فى الحقيقة كان عاملاً مؤثراً فى قيام الثورة وأحداثها ونتائجها، ألا وهو موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية المصرية[١].

وكما أغفلت تلك الدراسات ذلك الجانب، فإنها أغفلت أيضاً الوثائق الأمريكية[٢]، والتى قد تبدو أيضاً قليلة الأهمية، إذا أخذنا فى حسباننا بُعد المسافة بين مصر وأمريكا، وضآلة المصالح الأمريكية فى مصر إبان الثورة. ولكن الحقيقة أن الوثائق الأمريكية فى غاية الأهمية بالنسبة لتاريخ مصر الحديث بشكلٍ عام، ولثورة ١٩١٩ بشكلٍ خاص، حيث يضم الأرشيف الأمريكى عشرات الآلاف من التقارير والرسائل والبرقيات المُرسلة من القناصل والسفراء الأمريكيين فى مصر على مدى قرن كامل[٣]، بما يُعد زاوية رؤية مختلفة للأحداث فى مصر، ومصدراً مهماً للمعلومات، دوَّنتها عينٌ فاحصةٌ وخبيرةٌ، كانت ترصد كل كبيرةٍ وصغيرةٍ وترسل بها إلى وزارة الخارجية الأمريكية . وتعد التقارير والرسائل الخاصة بالفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٢٢ فى غاية الأهمية لعدة أسباب:

السبب الأول: إن الذين كتبوا عن ثورة ١٩١٩ من مصادرها التقليدية يُصابون بالدهشة- مِثلهم فى ذلك مِثلُ سائر المصريين المعاصرين للثورة- من موقف الرئيس الأمريكى وودرو توماس ولسون Woodrow Thomas Wilson، باعترافه بالحماية البريطانية على مصر، وتَرَاجُعه عن مبادئه التى سبق أن أعلنها بخصوص حق الشعوب فى تقرير مصيرها، ولو أنهم راجعوا الوثائق الأمريكية منذ ١٩١٤ لما أصابتهم الدهشة أو أخذتهم الحيرة من هذا الموقف.

السبب الثاني: إن التقارير السنوية التى كان يكتبها المندوب السامى البريطانى قد توقفت منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى، وكانت تلك التقارير مصدراً مُهماً للمعلومات، ولاستطلاع رأى الحكومة البريطانية ودار المندوب السامى فى الأحداث، كما إن المتوفر من الوثائق البريطانية لا يقدم إلا وجهة النظر البريطانية عن الثورة.

السبب الثالث: إن الصحف المصرية - التى هى المصدر الأول لأخبار الثورة - كانت تتعرض لرقابةٍ شديدةٍ، حيث خضعت مصر خلال تلك الفترة لقانون الأحكام العرفية، وكان من المألوف أن تصدر الصحف وبها بعض المساحات البيضاء التى حذفها الرقيب، لدرجة أن الصحف لم تنشر أخبار مقابلة الوفد مع المندوب السامى البريطانى سير ريجنالد ونجتSir Reginald Wingate، ولا أخبار تشكيل الوفد، ولا جَمْعَ التوكيلاتِ، بل إنها لم تستطع أن تنشر أسباب استقالة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء، عندما مُنع من السفر إلى لندن للتفاوض حول استقلال مصر(٤).

وإزاء هذا الغموض فى موقف الصحف المصرية، وانحياز بعضها إلى جانب الاحتلال، وإزاء عدمِ كفاية الوثائق البريطانية، باعتبارها تُمثِّل وجهةَ نظر المُحتل؛ تَظهر أهميةُ الوثائق الأمريكية التى تُمثِّل وجهةَ نظرٍ محايدة أحياناً، ومُشاركة فى صُنْع الأحداث أحياناً أخرى، ووجهةَ نظرٍ مختلفةٍ فى كل الأحيان.

وحتى لا نُصَابُ بالدَّهشةِ أو الحيرةِ كسائر الذين كتبوا عن موقف ولسون من

القضية المصرية؛ فإننا سوف نتتبع المسألة من بدايتها- أى منذ لحظة إعلان الحماية على مصر سنة ١٩١٤- من خلال الوثائق الأمريكية؛ لنتعرف على موضع مصر فى الأجندة السياسية الأمريكية وقتها، والعوامل التى أدت إلى اعتراف ولسون بالحماية البريطانية على مصر، وما إذا كان قراره ذاك وليد لحظته، أم مبنى على سياسة ثابتة واضحة المعالم تجاه المسألة المصرية .

أولاً – موقف الولايات المتحدة من مسائل الحماية والامتيازات أثناء الحرب:

يُمثل عام ١٨٦٥ – الذى شهد نهاية الحرب الأهلية الأمريكية – نقطة تحول فى تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، ويعتبره الباحث الأمريكى لينوار تشامبرز رايت Lenoir Chambers Wright بداية مرحلة طويلة من التطور التدريجى فى العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين . ففى المجال السياسي، يظهر ذلك من وجود قنصلية أمريكية فى مصر بشكل دائم، ثم رفع درجة القنصل الأمريكى فى مصر إلى قنصل عام، كما يظهر من تَمَتُّع الولايات المتحدة بكافة الامتيازات التى تمتعت بها الدول الأوربية الكبرى فى مصر، ووجود عدد من القضاة الأمريكيين يعملون فى المحاكم المختلطة . أما المجال الاقتصادى فيظهر بوضوح من الأرقام التى تُبين حجم التجارة المصرية الأمريكية المتزايد باستمرار ولكن ببطء . وأما المجال الثقافى فهو أهم تلك المجالات، ويظهر بوضوح من النشاط التبشيرى الأمريكى وما صاحبه من زيادة عدد المدارس والمستشفيات الأمريكية، ويظهر كذلك من الاهتمام الأمريكى المتزايد بالمصريات، وظهور أجيال متصلة من علماء المصريات الأمريكيين الذين كان لهم دورٌ أساسى فى تطور علم المصريات، كما تمثّل فى قيام الجامعات والمتاحف الأمريكية بإرسال العديد من البعثات الكشفية التى حققت كشوفاً غاية فى الأهمية(٥).

وباستثناء السنوات الأولى من الاحتلال البريطاني، فإن تقارير القناصل الأمريكيين كانت تتميز بالود والمجاملة للاحتلال البريطاني، وقد أثرت

تقاريرهم على موقف الحكومة الأمريكية والرئيس الأمريكى نفسه، فقد كان القنصل الأمريكى أيدنز D. M. Iddings مؤيداً لمشروع مد امتياز قناة السويس، ويرى أن رئيس الوزراء بطرس باشا غالى كان يسير فى الطريق الصحيح بموالاته للإنجليز وبتبنيه مشروع مد امتياز القناة الذى سيوفر لمصر أربعة ملايين جنيه نقداً هى فى أشد الحاجة إليها . ولكنه يلعب على وتر الدين ويحاول إيجاد مجال عمل أوسع للإرسالية الأمريكية عن طريق تصوير معارضة الخديو والشعب المصرى لذلك المشروع على اعتبار أن رئيس الوزراء رجلٌ قبطيٌّ، فيقول قبل عشرين يوما من اغتيال بطرس غالي: «إن الخديو يكره رئيس الوزراء لكونه مسيحياً، بينما الأقباط يَشْكون من أنه يُفرِّق فى المعاملة بينهم وبين المسلمين .وهذه ليست نقطة ثانوية كما يعتقد كثيرٌ من الذين لهم صلة بالشرق؛ ففى مصر لا يوجد شيء اسمه حُب الوطن، أو الوطنية، أو الاعتراف بالفضل، لا يوجد إحساس بالعدل أو المساواة، لا يوجد شيء البتة إلا الديانة الإسلامية»[٦] Mohammedan Religion، وتتضح الصورة أكثر عند مطالعتنا للبرقية التى أرسلها القنصل الأمريكى إلى حكومته عن حادثة اغتيال رئيس الوزراء بطرس باشا غالى فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠، حيث يُصور الأمر فى برقيةٍ عاجلةٍ فى نفس يوم الحادثة على أن رجلاً مسلماً Mohammedanقد قتل الوزير القبطي[٧].

وكان من الطبيعى أن يتأثر الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت Theodore Roosevelt بتلك التقارير، ويتكون لديه انطباع سيء عن المصريين، وقد ظهر ذلك بوضوح عند زيارته لمصر فى الشهر التالي، فيقف يوم ٢٨ مارس ١٩١٠ فى الجامعة الأهلية بالقاهرة ليُدين بصراحةٍ وقسوةٍ الحركة الوطنية المصرية، باعتبارها قد بلغت ذروة تطرف المتعصبين المسلمين باغتيال بطرس باشا غالى القبطي[٨]، كما ذهب إلى أبعد من ذلك باستنكاره مطالبة المصريين بالدستور فقال: «إنه لا يمكن إعداد شعب للحكم الذاتى بإعطائه دستوراً على ورق، لأن تربية الأمة لتصير أهلاً لحكم نفسها ليست مسألة عشر سنين أو عشرين سنةً،

بل هى مسألة أجيال متتابعة»[٩].

وهكذا كانت وجهات النظر الأمريكية والبريطانية متقاربة فيما يختص بالمسألة المصرية، لا يَشُوبها إلا نقطة إصرار الحكومة الأمريكية على حقها فى تعيين القضاة الأمريكيين فى المحاكم المختلطة، وإصرار الحكومتين المصرية والبريطانية على حق الحكومة المصرية فى اختيار القاضى المُرشح، وتصديق الرئيس الأمريكى عليه، وهى مسألةٌ ظلت مُعلقةً حتى قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤[١٠].

وعندما قامت الحرب، وأعلنت تركيا فى ٢٩ أكتوبر ١٩١٤ تحالفها مع دولتى الوسط (ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر)، وأعلنت الحرب على دول الوفاق أو الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا)[١١]؛ وَجَدَتْها بريطانيا فرصةً لإنهاء حالة الازدواجية فى وضع مصر السياسي، حيث كانت من الناحية الرسمية ولايةً عثمانيةً، ومن الناحية الفعلية مستعمرةً بريطانيةً، ولذلك سرعان ما أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤، وقامت بعزل الخديو عباس حلمى الثاني، وعينت عمه حسين كامل سلطاناً[١٢]. وقد اتخذت بريطانيا هذه الخطوة بدون أن تتشاور مع حلفائها، أو صديقتها الولايات المتحدة، مُعتبرة أن ظروف الحرب هى التى أدت إلى ذلك، وقد ظهر ذلك واضحاً من نص إعلان الحماية: «يُعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى، أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا؛ قد وُضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته ...وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها» [١٣].

وقد قامت الحكومة البريطانية بإرسال نسخة من هذا الإعلان إلى سفراء الدول صاحبة الامتيازات فى مصر، ومن بينهم السفير الأمريكى فى لندن . وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تعترف بالحماية بشكل رسمي؛ إلا أن الرد الأمريكى قد تمثل فى بعض التساؤلات حول تأثير إعلان الحِماية على المصالح

الأمريكية والامتيازات التى تمتع بها الأمريكيون فى مصر، وقد اعتبرت الحكومة البريطانية الردَّ الأمريكى بمثابة اعتراف بالحماية، مع إمكانية بحث مسائل الامتيازات وغيرها بعد الحرب(١٤).

وبعد إعلان الحماية بأشهرٍ قليلةٍ أعدَّ رُشْدى باشا رئيس الوزراء مشروعاً قدمه للسلطات البريطانية فى فبراير ١٩١٥، حول استقلال مصر الذاتى تحت الحماية البريطانية، وتعديل القانون النظامى الصادر فى يوليو ١٩١٣، وتوسيع اختصاصات الجمعية التشريعية، وقد تَضَمَّن ذلك المشروع وَضْعَ نظامٍ سياسيٍّ لمصر يُوفِّق بين مصالح إنجلترا وآمال المصريين، ويُعلن أن مصرَ دولةٌ مَلكيةٌ دستوريةٌ مستقلةٌ، على أن يُقَيَّد ذلك الاستقلالُ بقيودٍ أهمها أن يكون لإنجلترا حق حماية قناة السويس، والدفاع عن مصر، ومراقبة ماليتها، وحق الموافقة على القوانين المُتعلقة بالأجانب. وقد طالت المباحثات بين رشدى والسلطات البريطانية فى هذا المشروع ؛ لعدم تساهل الجانب البريطانى فى توسيع سلطات الجمعية التشريعية وعدة نقاط أخرى، وبالرغم من أن رشدى استجاب للمطالب البريطانية وقدم كثيراً من التنازلات فى ذلك المشروع المتواضع أساساً(١٥)؛ إلا أن المباحثات استغرقت عامى ١٩١٥ - ١٩١٦، ويبدو أن من عوامل إعاقة إنهاء ذلك المشروع أن الوجود البريطانى فى مصر كان مُعرضاً لكثيرٍ من العواصف خلال تلك الفترة التى كانت التهديدات التركية لمصر فيها قائمةً، بينما كانت حملة الدردنيل قد وضعت أوزارها بالفشل البريطانى الذريع.

وعلى هذا فإنه مع بداية عام ١٩١٧، ومع فشل الحملة التركية على قناة السويس، وإعلان الشريف حسين الثورة العربية، وتَحَوُّل الموقف العسكرى البريطانى على الجبهة المصرية من الدفاع إلى الهجوم، ثم ما تلا ذلك من دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب بريطانيا وحلفائها فى أبريل ١٩١٧؛ بدأت بريطانيا تنظر فى تحديد طبيعة علاقتها بمصر، وانقسمت الإدارة البريطانية بين رأيين أحدهما يُطالب بضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية، وكان المندوب السامى ونجت من أنصاره، والآخر يطالب باستمرار نظام الحماية، وهو

الرأى الذى انتصر فى النهاية[١٦]، وكان لانتصاره نتائج إيجابية على مشروع رشدى باشا، الذى اتفق مع السلطات البريطانية على تشكيل لجنة لبحثه وتقديم مقترحاتها. وعلى ذلك أصدر رشدى باشا قراراً بتشكيل تلك اللجنة فى ٢٤ مارس ١٩١٧، وضَمَّت أعضاءً مصريين وبريطانيين، وكان مُقررها والمُسيطر عليها هو السير وليم برونييت Sir William Brunyate، الذى كان فى ذلك الوقت نائب مستشار وزارة المالية المصرية، غير أنه كان قبل ذلك يعمل مستشاراً للداخلية، كما كان إلى جانب هذا، المستشار الأول فى دار الحماية. وكانت مهمة هذه اللجنة اقتراح التعديلات الواجب إدخالها على القوانين والنظم الإدارية والقضائية المصرية التى تنسجم مع النظام الجديد، وعُرفت هذه اللجنة باسم "لجنة الامتيازات"، وهو اسم لا يحمل إلا جزءاً يسيراً من مهمتها الواسعة، حيث كان مشروع رشدى يشمل فكرة إلغاء الامتيازات وتوحيد القوانين والمحاكم[١٧].

وبينما كانت اللجنة تواصل عملها خلال عامى ١٩١٧ - ١٩١٨، دخلت السلطات البريطانية فى مصر فى سلسلة من المفاوضات مع الدول صاحبة الامتيازات، بهدف إقناعها بإلغاء تلك الامتيازات، وبالطبع كانت الولايات المتحدة واحدةً من تلك الدول .وتُبين التقارير التى أرسلها القنصل الأمريكى فى مصر تفاصيل تلك المفاوضات، وأهمها ذلك التقرير الشامل الذى كتبه القائم بأعمال القنصل العام فى القاهرة بول نابينشو Paul Knabenshueفى ٨ ديسمبر ١٩١٧ بعنوان «تأثير الحماية البريطانية وإلغاء الامتيازات على المصالح الأمريكية فى مصر»[١٨].

وفى مقدمة التقرير أوضح نابينشو أن الحكومة البريطانية عند إعلانها الحماية على مصر، قد أشارت إلى نهاية الحرب على أنها ستكون الفرصة المناسبة لاختفاء الامتيازات؛ وبناءً على ذلك فقد عَنَّ له منذ خريف سنة ١٩١٦ أن يقوم بإمداد الحكومة الأمريكية بالمعلومات اللازمة حول حجم المصالح الأمريكية فى مصر، ومدى تأثرها بتلك المسألة. وفى سبيل ذلك أرسل عدة

رسائل وتقارير طوال عام ١٩١٧، ثم خَتَمَها بذلك التقرير الشامل الذى ضم ١١٠ صفحات، وقد حدد ذلك التقرير المصالح الأمريكية من حيث الأهمية كالتالي: النشاط التبشيرى الأمريكي، وبعض الشركات الأمريكية التى لها استثمارات فى مصر، بالإضافة إلى البعثات التى ترسلها الجامعات والمتاحف الأمريكية للتنقيب عن الآثار فى مصر، إلى جانب مسألة التواجد الأمريكى فى المحاكم المختلطة المصرية من خلال بعض القضاة الأمريكيين، وأخيراً الأعداد الكبيرة من السُيَّاح الأمريكيين فى مصر، والتى من المنتظر أن تتزايد بعد انتهاء الحرب، ثم أَتْبَع ذلك بتحليلٍ مفصل لتأثير إلغاء الامتيازات على تلك المصالح، وبنتائج اتصالاته مع المسئولين البريطانيين فى مصر.

وقد أشار نابينشو فى تقريره إلى أن المندوب السامى البريطانى ونجت قد أرسل إليه المستر جريج Mr. Greg مدير وزارة الشئون الخارجية Director of the Ministry of Foreign Affairs – وكانت أعمال وزارة الخارجية المصرية قد انتقلت إلى المندوب السامى البريطانى منذ إعلان الحماية – لبحث مسألة اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر، وقد تمت المقابلة فعلاً فى ١٨ أكتوبر ١٩١٧، وحضر جريج اللقاء حاملاً الملف الخاص باعتراف الحلفاء بالحماية البريطانية على مصر، وفى البداية قرأ لنابينشو نص البلاغ الذى بمقتضاه تم إعلان الحماية، ثم أوضح له أن جميع الدول الحليفة لبريطانيا، وكذلك الدول المحايدة قد أرسلت رَدَّها على ذلك المنشور، فيما عدا إيطاليا التى تجاهلت الرد . وهنا يجب أن نُشير إلى أن إيطاليا كانت تُفضل عدم الرد فى ذلك الوقت، وتَرْك الأمور مُعلقة لحين انتهاء الحرب، يظهر هذا واضحاً من برقيةٍ عاجلة كان السفير الأمريكى فى روما قد أرسلها إلى حكومته فى ٢٣ ديسمبر ١٩١٤، يُعلمها بأن وزير الخارجية الإيطالى قد سأله شفهياً عن موقف الولايات المتحدة من مسألة الاعتراف بالحماية، ويشير إلى أن الوزير يُفضل ترك الأمور معلقة إلى نهاية الحرب[١٩].

ثم أكد جريج على أن الرد الروسى احتوى اعترافاً كاملاً بالحماية، أما بقية

الدول فكان ردها يحتوى على بعض الملاحظات، ومعظمها يُشير إلى أنه قد تم إبلاغ قناصلهم فى مصر بأن المندوب السامى البريطانى أصبح هو القائم بأعمال وزير الخارجية المصرى وبالتالى يجب عليهم التعامل معه على هذا الأساس .وقد أوضح جريج أن هذه الردود قد اعتبرتها الحكومة البريطانية اعترافاً من تلك الحكومات بالحماية . غير أنه استدرك ذلك بتوضيح موقف وزير خارجية السويد الذى توقع مثل ذلك التفسير فقطع الطريق على الحكومة البريطانية بأن سارع بالرد فى اليوم التالى مباشرة، موضحاً أن الملاحظات التى أرسلها بالأمس لا تعنى الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر[٢٠].

وعندما انتقل نابينشو إلى مسألة إلغاء الامتيازات وتأثير ذلك على المصالح الأمريكية، فإن جريج رأى أن المختص بذلك الموضوع هو السير وليم برونييت مقرر «لجنة الامتيازات». وبالفعل قام نابينشو بزيارة برونييت فى منزله فى ٢٠ أكتوبر ١٩١٧، حيث تربطه به علاقة صداقة امتدت ست سنوات، وتحدث معه لمدة ساعتين فى تلك المسألة. وفى بداية الحديث أكد برونييت على أن إيطاليا وإن كانت قد رفضت الرد أو الاعتراف بالحماية فى سنة ١٩١٤، إلا أنها قد وافقت بعد ذلك على إلغاء الامتيازات، والمحاكم المختلطة، ووضع نظام قضائى جديد، ووقعت معاهدة مع بريطانيا بذلك فى سنة ١٩١٦، وهى تحوى اعتراف ضمنى من إيطاليا بالحماية. وفى حديثه مع برونييت أكد نابينشو على أن المبشرين الأمريكيين ينظرون باستحسان إلى الحماية البريطانية، ولكن الخوف من سياسة موالاة المسلمين Pro-Moslem Policy المعروفة جيداً عن بريطانيا العظمى ربما نتج عنها تقييد للنشاطات التبشيرية المسيحية، ونتيجة لذلك فإنهم يطلبون ضمانات بالحريات الدينية، وأن حرية العمل التبشيرى المسيحى التى كان مسموحاً بها فى الماضى سوف تستمر على نطاق أوسع تحت الحماية البريطانية، وقد أكد له برونييت أن النشاط التبشيرى الأمريكى سوف يستمر إلى أبعد مدى يسمح به الأمن العام فى مصر، ولكنه بأى حال لن يكون بأقل مما كان عليه سابقاً[٢١].

ولم يحظ الجانب الاقتصادى بقدر كافٍ من المناقشات، ولعل ذلك راجعٌ إلى تضاؤل حجم النشاط الاقتصادى الأمريكى فى مصر، كما إن نابينشو قد وجد أن الشركات الأمريكية لن تتأثر كثيراً بمسائل فرض الضرائب عليها أو توحيد القوانين .أما بخصوص الجانب الثقافي، فقد تساءل نابينشو عن مدى الضمان الذى ستقدمه إنجلترا لحصول كل الأجانب على قدرٍ متساوٍ من المعاملة فيما يتصل بالبعثات الأثرية والنشاطات الكَشْفية، وقد أكدَ السيرُ وليم برونييت على ذلك، ولكنه استثنى البعثات الكشفية الألمانية والنمساوية المجرية، وذلك بالطبع راجع إلى أن بريطانيا كانت فى ذلك الوقت فى حالة حرب مع هاتين الدولتين. وعندما تساءل نابينشو عن سيطرة الفرنسيين على «لجنة الآثار» و«مصلحة الأنتيكخانة»، وادعاءاتهم بأحقيتهم فى منصب مدير مصلحة الأنتيكخانة، فقد أكد برونييت على صحة ذلك الادعاء، وبرَّره بأنه يتم طبقاً لمعاهدة رسمية وقعت مع فرنسا سنة ١٩٠٤ (يقصد الوفاق الودي) وعندما أدرك نابينشو صعوبة الحصول على وعدٍ بحلول أمريكا محل فرنسا، فإنه تساءل عن إمكانية وضع تلك الإدارات تحت سيطرة بريطانيا، وردَّ عليه برونييت بأنه يتمنى ذلك[٢٢].

أما مسألة القضاة الأمريكيين، فقد أشار برونييت إلى أنه سيتم تغيير النظام القضائى بعد الحصول على موافقة الدول بإلغاء الامتيازات الأجنبية، وعلى ذلك سيتم إلغاء المحاكم المختلطة، وهنا تساءل نابينشو عن موقف القضاة العاملين فى تلك المحاكم، فرد برونييت بأنه سيتم تخييرهم بين البقاء للعمل فى النظام الجديد أو الرحيل، مع الوضع فى الاعتبار بعض الشروط التى ستكون محل اعتبار مثل :السن والمعرفة باللغات العربية والفرنسية والإيطالية، وهى اللغات المستخدمة فى المحاكم المختلطة، كما أوضح أنه لن يتم أخذ جنسية القضاة عند التعيين فى النظام الجديد، فيما عدا القضاة البريطانيين والمصريين الذين يجب أن يكون لهم تواجد فى كل المحاكم.

وعندما استعرض نابينشو موقف القضاة الأمريكيين العاملين وقتئذ فى

المحاكم المختلطة، وجد أنهم ثلاثة :أولهم س .ب .توك S. P. Tuck القاضى فى محكمة الاستئناف المختلطة، وهو مُعرض للرحيل لأن عمره تجاوز السبعين عاما. وثانيهم فان هورن Van Horne القاضى فى محكمة الإسكندرية الابتدائية المختلطة، فبالرغم من أن عمره ٦٢ سنة؛ إلا إنه لن يبقى لأن حالته الصحية غير مستقرة .أما الثالث فهو كرابيتس Crabites القاضى فى محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة، وأوضح نابينشو أنه لا يوجد أدنى شك فى أنه سوف يبقى، ولكن التساؤل هو ما إذا كان سيبقى فى المحاكم الابتدائية، أم سيُرَقَّى إلى المحاكم الأعلى درجة، وأشار إلى أنه قد وَجَّه ذلك السؤال إلى برونييت، الذى أكد استحالة ترقية كرابيتس إلى محكمة النقض Supreme Court حيث توجد أسماء أخرى أكبر منه سناً وأكثر تَمَيُّزاً، كما شكك أيضاً فى احتمال ترقيته إلى محكمة الاستئناف[٢٣].

ولما وجد نابينشو أن هذا يعنى أن الولايات المتحدة سوف لا تكون مُمَثلةً بشكلٍ جيدٍ فى النظام الجديد، فقد قرر بحث المسألة رسمياً مع المندوب السامى نفسه السير ريجنالد ونجت، وقابله بالفعل يوم ٣٠ أكتوبر ١٩١٧، وناقش معه المسألة، ولم يعطه ونجت رداً، ولكن طلب منه أن يرسل له وجهة نظره الشخصية فى هذه المسألة كتابةً، حتى يتسنى له دراستها .وبالفعل أرسل نابينشو ملاحظاته فى رسالة مؤرخة بالأول من نوفمبر ١٩١٧، ومن قراءة نص تلك الرسالة الموجود فى ملحقات التقرير، نتبين أن نابينشو قد لعب على وتر صداقة الولايات المتحدة لبريطانيا، فطالب بضرورة أن يكون هناك ممثلٌ لأمريكا فى محكمة النقض؛ «لأنه لا يُعقل أن تُستبعد الولايات المتحدة- التى تحولت بسرعةٍ كبيرةٍ إلى أهم حليف لبريطانيا- من هذا الموقع، بينما هناك قوى حليفةٌ أقل شأناً من الولايات المتحدة سوف يكون لها تمثيلٌ قويٌّ»، وهو يُشير هنا إلى فرنسا وإيطاليا[٢٤].

وفى خاتمة تقريره، أوصى نابينشو حكومته بأن توافق الولايات المتحدة على إلغاء الامتيازات، وذَكَّرَ الإدارة الأمريكية بأنها لما وافقت على توقيع معاهدة إلغاء

الامتيازات مع اليابان سنة ١٨٩٥، فإنها فعلت ذلك لإيمانها بأن مقدرة الشعب اليابانى على إصلاح النظام القضائى قد تمَّتّ على أسس من الحضارة الأوربية والأمريكية .وفى مصر فإن موافقة أمريكا على إلغاء الامتيازات ستكون على أساس "إيمان الولايات المتحدة بالشعب البريطاني- الأمة الحامية- وبمقدرته على تحقيق الإصلاح المرغوب على أسس أوربيةٍ وأمريكيةٍ، لا على أساس إيمانها بالشعب المصرى وبمقدرته على الإصلاح، فهو ليس أهلاً لتلك الثقة على الإطلاق!"، ولذلك فإن تلك الاتفاقية ستُوَقَّع على شرط أن تقوم بريطانيا بوضع بريطانيين أو أوربيين فى كل الجهات الحكومية المصرية :الإدارية والتنفيذية والقانونية والقضائية .ويؤكد نابينشو على أن ذلك الشرط لن يتحقق إلا فى ظل الحماية البريطانية فقط(٢٥).

وبالرغم من أن محاولة الأمريكيين الحصول على مقعدٍ فى محكمة النقض قد فشلت، حيث ظهر مشروع النظام الجديد إلى الوجود شاملاً مشروع لقانون العقوبات ومشروع لقانون تحقيق الجنايات، ومشروع لقانون المرافعات، وكذلك القانون المدني، وتضمن المشروع إدماج القضاء الأهلى والمختلط مع تغليب العناصر الإنجليزية وأن يكون النائب العام بريطانياً(٢٦). وفى هذا المشروع تكونت محكمة النقض من ثمانية قضاة :ثلاثة مصريين، وثلاثة بريطانيين، وفرنسى وإيطالي(٢٧) ؛ وكان ذلك المشروع على وشك أن يوضع موضع التطبيق لولا قيام ثورة ١٩١٩ التى وأدته فى مهده ؛ نقول بالرغم من هذا الفشل إلا أن تقرير نابينشو هذا كان له صدىً كبيراً فى دوائر وزارة الخارجية الأمريكية، لدرجة أن الوزير أرسل له فى ٢٠ فبراير ١٩١٨ قائلا : «إن تقريركم الذى جاء فى وقته المناسب تماماً قد قُرِئَ فى وزارة الخارجية بمزيد من الاهتمام، وأن الوزارة تُعبِّر لكم عن تقديرها للمجهود العظيم الذى بذل فى إعداده»(٢٨)، وهذا يعنى أن توصيات نابينشو بموافقة الولايات المتحدة على إلغاء الامتيازات، واشتراطه أن يتم ذلك فى ظل الحماية البريطانية؛ لأن المصريين ليسوا موضع ثقة، وغير مؤهلين لحكم أنفسهم، كان لها دورٌ كبيرٌ فى اعتراف الرئيس ولسون

بالحماية، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل ولكن بعد أن نرى أولاً كيف كانت مبادئ ولسون من أهم عوامل قيام الثورة.

ثانياً - مبادئ ولسون وأثرها على تشكيل الوفد المصري:

فى الوقت الذى كانت تقارير القنصل الأمريكى فى مصر تُمهد لاعتراف الولايات المتحدة بالحماية، وموافقتها على إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة؛ كانت الأمور على الجبهة الأوربية تسير فى طريق مختلف، ففى أكتوبر ١٩١٧ قامت الثورة البلشفية فى روسيا، وخرجت روسيا من الحرب، وقد أدى ذلك لانتشار الأفكار الشيوعية فى أوروبا والشرق الأوسط، وهو ما عجل بالتدخل الفعلى للولايات المتحدة التى كانت أعلنت دخولها الحرب منذ أبريل ١٩١٧، وكان من المتوقع أن تنتهى من تدريب قواتها خلال عامين، فسارعت بإلقاء ثقلها فى المعركة مع مطلع عام ١٩١٨، لتُرجح بذلك كفة إنجلترا وفرنسا فى المراحل الأخيرة من الحرب، وفى ٨ يناير ١٩١٨، أعلن الرئيس الأمريكى ولسون مبادئه الأربعة عشر كأساسٍ للهدنة، وميثاق للحرية والاستقلال لكافة الشعوب .وقد تضمنت تلك المبادئ بالإضافة إلى الخطب العديدة لولسون مبدأ حق تقرير المصير Self-Determination لكل شعب، لا فرق بين شعب ضعيفٍ وآخر قوي، واحترام الأمانى القومية، وعدم جواز حكمِ الشعوب إلا بمحضِ إرادتها ورغبتها، وإنشاء جمعية أمم تضع الضمانات للاستقلال السياسي، وسلامة أملاك البلاد الكبيرة والصغيرة على حد سواء .وعدم جواز انتقال الشعوب من سيادة إلى أخرى(٢٩).

ويرصد القنصل الأمريكى هامبسون جيري Hampson Gary (٣٠) من خلال تقاريره ربع السنوية أحداث الحرب، وآثار تصريحات ولسون على المصريين، ففى تقريره للربع الثالث من عام ١٩١٨ المنتهى فى ٣٠ سبتمبر، وبعد أن يزف إلى الحكومة الأمريكية أخبار انتصارات الجنرال ألنبى Allenby فى فلسطين وسوريا، يُصوِّر تحولاً كبيراً فى موقف المصريين الذين كانوا يميلون إلى ألمانيا

وتركيا المسلمة، ولكنهم الآن غيروا مواقفهم ليس بسبب انتصارات ألنبي، ولكن بسبب دخول الولايات المتحدة الحرب، فهى معروفة عند المصريين بأنها بلد الحرية والديمقراطية، وبذلك جعلتهم ينظرون إلى ألمانيا وتركيا على إنها بلاد الظلم والقهر والمكر والخداع . ثم يرصد آثار تصريحات الرئيس ولسون على المصريين فيقول: «إن خطب الرئيس ولسون تُنشر فى أوراق بلُغات عديدةٍ هنا فى مصر، حيث تقرأ وتناقش بحماس شديد، فكل جنسيات العالم مُمَثَّلةٌ هنا فى مصر، وكلهم هنا يقرءون ما يقوله رئيسنا، وما يقوله يجعلهم يفكرون»[٣١] .

وما يرصده القنصل الأمريكى فى ذلك الوقت المُبَكِّر سرعان ما تُؤكده الأحداث، فقد بدأت الصحافة المصرية بعد استسلام تركيا، تتحدث عن مبادئ ولسون، وضرورة تطبيقها لمصلحة كافة الدول ومن بينها مصر بالتأكيد[٣٢]. كما بدأ الزعماء المصريون يتحركون على أرضية تلك المبادئ[٣٣]. ولم يكن فى مقدور دول الحلفاء ومن بينها إنجلترا وفرنسا أن تتنكر لتلك المبادئ، فأعلنت موافقتها عليها، ثم لا تلبث إنجلترا وفرنسا أن تقطع شوطاً فى سبيل تطبيق تلك المبادئ بإعلانهما فى ٧ نوفمبر ١٩١٨ تصريحاً للشعوب العربية تُؤكدان فيه أنهما تنويان تحرير الشعوب التى أُنقذت من الحكم العثمانى تحريراً نهائياً، وتأسيس حكومات وطنية تختارها الشعوب اختياراً حراً. وبالرغم من أنهما كانتا تقصدان بالشعوب العربية التى تحررت من الحكم العثمانى سوريا والعراق؛ إلا أن المصريين رأوا أنهم أوْلَى بالاستقلال من تلك الشعوب، لأن مصر كانت قد حصلت على درجة من الاستقلال منذ عهد محمد علي، كما أن مصر أسبق فى منزلة الحضارة من شعوب الشام والحجاز، بالإضافة إلى أن وعود بريطانيا لمصر بالجلاء أسبق بستٍ وثلاثين سنة من وعود الحلفاء للشعوب العربية[٣٤].

وفى ١١ نوفمبر ١٩١٨ يتم إعلان الهدنة العامة، ويتبادل وزراء مصر ورجال الحماية الزيارات للتهنئة، ويرسل جورج الخامس ملك بريطانيا برقيةً إلى السلطان فؤاد يهنئه فيها بانهزام آخر أعداء بريطانيا، ويشكره على المساعدة التى قدمتها مصر لبريطانيا ويعد مصر وأهلها "بنيل نصيبٍ كاملٍ فيما سيكون

للإمبراطورية البريطانية من العظمة والرخاء فى المستقبل"، ويرد السلطان فى اليوم التالى ١٢ نوفمبر معربا عن ارتياحه وشعبه لاعتراف بريطانيا بالخدمة التى أدَّتها مصر ووعوده الطيبة نحو مستقبلها، وتنشر الصحف نصوص تلك البرقيات[٣٥].

كما قام الملك فؤاد بمحاولةٍ للاستفادة من مبادئ ولسون، فبعث إليه ببرقيةٍ عقب إعلان الهدنة هنأه فيها بالانتصار الذى أحرزه الحلفاءُ، وأشاد بالدور الفَعَّال الذى قامت به الولايات المتحدة الأمريكية فى كسب الحرب، ورجاه أن تكون المطالب المصرية موضوع عناية الرئيس الأمريكى وعطفه[٣٦]. وهكذا كانت مبادئ وخطب الرئيس الأمريكى ولسون عاملاً أساسياً فى صياغة الموقف السياسى للمصريين شعباً وزعامة وحكومة وسلطاناً.

ثالثاً – موقف القنصل الأمريكى من تشكيل الوفد ومطالبه:

فى ذلك الوقت كانت «لجنة الامتيازات» قد انتهت تقريباً من عملها، وقدمت مشروعات قوانين بديلة لكل من: قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات وقانون المرافعات والقانون المدني، مع إدماج القضاء الأهلى والمختلط، غير أن أخطرها كان ذلك المشروع الذى عرف فيما بعد باسم «مشروع برونييت»، وهو مشروع قانون نظامي- دستور- ينزل بمصر إلى مرتبة أدنى المستعمرات[٣٧]؛ وقد رفض رشدى باشا هذا المشروع رفضاً باتاً، فلم يكن يتوقع أن مشروعه الذى ألح مراراً على تنفيذه ينتهى به الحال إلى تلك الدرجة المزرية بمكانة مصر. واختمرت فى رأسه فكرة السفر إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى الحصول على ما هو أفضل من ذلك، وحصل على موافقة السلطان على السفر، وكانت حجته أن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسمياً، وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريفٍ أو تحديد[٣٨]، وقام رشدى بتشجيع سعد ورفاقه على تكوين وفدٍ شعبي، وأوضح لهم أنه اعتزم تكوين وفدٍ رسمى هو وعدلى يكن باشا وزير المعارف، للسفر إلى إنجلترا للمطالبة بحقوق البلاد.

وكان هدفه من ذلك أن يقوم الوفد الشعبى بشد أزر الوفد الرسمى لدى الشعب المصرى نفسه، ولدى الرأى العام فى بريطانيا وغيرها من الدول(٣٩)؛ وعلى ذلك اجتمع سعد مع رفاقه فى منزل محمد محمود باشا واتفقوا على مقابلة ونجت، وتمت المقابلة فى الساعة الحادية عشرة صباح يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، ويرفض ونجت مطالب الزعماء، ويتم تشكيل الوفد فعلاً فى اليوم نفسه برئاسة سعد زغلول، وعضوية :على شعراوى باشا، عبد العزيز فهمى بك، عبد اللطيف المكباتي، محمد على علوبة بك، وهؤلاء من أعضاء الجمعية التشريعية، بالإضافة إلى محمد محمود باشا، وأحمد لطفى السيد بك . وقاموا بصياغة التوكيل الذى سيعرض على أفراد الشعب لتوقيعه، ونشطوا فى جمع التوقيعات(٤٠).

وقد رَكَّزت الصحف المصرية على أنباء الهدنة والانتصارات، وتجاهلت أو أُجبرت على تجاهل أنباء مقابلة الزعماء لونجت، وأنباء تشكيل الوفد المصري، فى الوقت نفسه نجدها تنشر أخباراً عن مطالب الأرمن بالاستقلال، وقيام الأرمن فى مصر بإرسال مطالبهم إلى الرئيس ولسون وإلى الحلفاء مطالبين باستقلال كل أرمينيا، والاعتراف بحكومةٍ أرمينيةٍ مؤقتةٍ. وتكتب الصحف عن مؤتمر الصلح وتسهب فى ذكر الوفود التى ستحضر المؤتمر، ولكنها لا تستطيع أن تُلمح إلى موقف مصر أو وفد مصر(٤١).

وبعد رفض السلطات البريطانية السماح لرشدى وعدلى وللوفد الشعبى بالسفر إلى لندن، قدَّم رشدى وعدلى استقالتهما ولكن السلطان رفضها، خاصة بعد أن وعد ونجت بمفاوضة حكومته ليقنعها بالسماح لهما بالسفر، أما الوفد فقرر فى اجتماع تاريخى فى ٥ ديسمبر تغيير استراتيجيته، والعدول عن فكرة السفر إلى لندن، والعمل على تدويل المسألة بالسفر إلى مؤتمر الصلح فى باريس، والاتصال بالرئيس ولسون، ومسيو كليمنصو رئيس مؤتمر الصلح بشتى الوسائل، مادام الوفد ممنوعاً من السفر إلى باريس، وعدم تنفيذ أى أمر يصدر إلى الوفد من السلطات البريطانية إذا كان فيه مساس بقضية البلاد، وهى إلغاء

الحماية وتحقيق الاستقلال . وتنفيذا لهذا القرار يرسل الوفد فى ٦ ديسمبر نداءً إلى قناصل الدول بمصر(٤٢)، ومن بينهم بالطبع القنصل الأمريكي . وقد عثرنا على نص ذلك النداء فى الأرشيف الأمريكي، وهو عبارة عن أربع صفحات باللغة الفرنسية بعنوان: Appel Aux Représentants des Nations Accrédites en Egypte، ويتضمن إعلام تلك الدول بتأليف الوفد وخطواته الأولى وطلبه الاستقلال التام، وموقف السلطات البريطانية من ذلك، وموقعاً من: سعد زغلول، عبد العزيزفهمي، على شعراوي، أحمد لطفى السيد، محمد محمود، سِينوت حنَّا، محمد على عَلُّوبة، الدكتور حافظ عفيفي، عبد اللطيف المِكَبَّاتي، حَمَد الباسل، محمود أبو النصر، إسماعيل صدقي .

ويحكى القنصل الأمريكى هامبسون جيرى أن سعد زغلول ومحمد محمود هما اللذان حضرا إلى القنصلية الأمريكية فى ذلك اليوم، وقاما بتسليم ذلك النداء لسكرتير القنصلية، كما طلبا مقابلة القنصل، ولما لم يكن القنصل موجوداً وقتها؛ فقد حَدَّد لهما السكرتير موعد المقابلة فى ظهر اليوم التالى ٧ نوفمبر، وعندما عاد القنصل إلى السفارة بعد ظهر ذلك اليوم، وأخبره السكرتير بما حدث، وقرأ الورقة التى تركها سعد حول سبب المقابلة، سارع بالكتابة إليه يعتذر عن المقابلة بحجة أنه لا يستطيع التحدث فى أى موضوع ذى صبغة سياسية؛ لأن ذلك ممنوع على كل القناصل أن يتحدثوا فى أمور سياسية خاصة بالبلاد التى يعملون فيها؟!(٤٣).

جديرٌ بالذكر أن هذه لم تكن هى المرة الأولى التى يرفض فيها هامبسون جيرى تقديم المساعدة، فقد ذكر سعد زغلول فى مذكراته أنه تقابل مع عدلى يكن باشا فى ١٢ أكتوبر ١٩١٨ وتناقشا فى مسألة استقلال مصر، واتفقا على توسيط قنصل أمريكا فى الأمر، وقد أقنع عدلى رشدى باشا بذلك، فقام الأخير بمفاتحة القنصل، فلم يجد عنده استعداداً للمساعدة، بل كان جوابه أن قال: «ليس هناك إلا واحد من طريقين :إما أن تطلب الترك استقلال مصر، بأن تقول إنها تركت إليها حقوقها، وإما الالتجاء إلى الحكومة الإنجليزية»(٤٤). والحقيقة

أننا لم نعثر فى مراسلات جيرى مع حكومته على ما يؤكد أو ينفى هذا اللقاء، ولكن هذا لا ينفى وقوعه، فرده يأتى متوافقاً مع الخط العام لسياسته المؤيدة لاستمرار الحماية. ولقد حاول جيرى أن يبدو أمام المصريين فى صورة المحايد، إلا أنه كان فى الحقيقة يلعب دور المُحَبِط لهم، فهو من ناحية يرفض التوسط، ويرفض مقابلة سعد، ومن ناحية أخرى يُصور لهم أن الحلَ فى يد الإنجليز.

ولم يكن المصريون على عِلْم بمواقفه تلك، كما كانوا يأملون أن يَصِفَ بأمانةٍ للحكومة الأمريكية رغبة الشعب المصرى فى الاستقلال، ولكنه كان يُرسل شكاواهم ونداءاتهم المتكررة إلى الحكومة الأمريكية وقد شفعها بتوصية باستمرار الحماية البريطانية على مصر. ففى رسالته المؤرخة بالسادس عشر من ديسمبر ١٩١٨، يصف هامبسون سعداً بأنه قائد الحزب المتطرف The Leader of the Extremist Party، الذى يطالب بتطبيق مبدأ تقرير المصير على مصر، وهو- أى هامبسون- يرفض ذلك تماماً لأن هذا يعنى أن المصالح الأمريكية سوف تتأثر بشكل خطير، ويعلن أن "النشاطات الأمريكية التبشيرية والأثرية والاقتصادية والسياحية سوف تكون عُرضة للقوانين المحلية"، وعلى ذلك يطالب هامبسون حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر فيقول: «من أجل تحقيق حكومة جيدة تعمل لمصلحة كل طبقات الشعب المصري، ومن أجل حماية مواطنينا الأمريكيين والمواطنين من كل الجنسيات القاطنين فى هذا البلد، ومن أجل صيانة حق الحرية الأصيل والعدالة؛ فإننى أوصى باعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر، وبتشجيع إقامة إدارة بريطانية حازمة لهذا البلد، وفيما عدا ذلك، فإننى بضمير خالص لا أستطيع أن أفعل شيئاً»[٤٥].

وبالرغم من أن القنصلية الأمريكية قد استقبلت العديد من الشكاوى من مختلف طبقات الشعب المصرى خلال النصف الثانى من شهر ديسمبر؛ إلا أن القنصل الأمريكى كان يُصر على تكرار تلك العبارة الأخيرة فى رسائله المرفق

بها تلك الشكاوى، فعل ذلك مثلاً فى رسالته المؤرخة بالثلاثين من ديسمبر ١٩١٨، والتى أرفق معها صوراً من بعض الشكاوى التى وردت إلى القنصلية باللغة الفرنسية، ومن بينها: شكوى من «الوفد الوطنى المصري» La Mission Nationale Egyptienne وشكوى من المواطن ليون فرج الموظف بوزارة الزراعة، وبرقية باللغة العربية من بعض أهالى المنصورة(٤٦).

وفى ذلك الوقت كانت الحكومة البريطانية قد قررت الموافقة على استقبال رشدى وعدلى ولكن ليس فى الوقت الراهن، بل فى مارس ١٩١٩، كما رفضت نهائياً مبدأ سفر الزعماء الوطنيين؛ واعتبر عدلى ذلك التأجيل رفضاً، وقدَّم هو ورشدى استقالتهما للمرة الثانية فى ٢٣ ديسمبر ١٩١٨، ورفض السلطان فؤاد قبول الاستقالة، وضغط الإنجليز على رشدى للتراجع ولكنه أصر عليها، وأرسل كتاباً ثانياً إلى السلطان يستعجل قبولها(٤٧). فى ذلك الوقت أرسل هامبسون جيرى برقيةً إلى حكومته يُوضح فيها خطأ الحكومة البريطانية فى عدم السماح لرشدى بالسفر، ويصفه بأنه زعيم الحزب المعتدل Moderate Party الذى يطالب بالحكم الذاتى تحت الحماية البريطانية، ويوضح بأن ذلك يرفع من أسهم الحزب المتطرف بزعامة سعد زغلول(٤٨).

وفى تقريره للربع الأخير من عام ١٩١٨ يشير هامبسون إلى أن الوضع السياسى فى مصر غير مستقر، ولكنه يؤكد أنه يتحسن، حيث يقول: «وفى تقديرى الشخصى أن رشدى باشا رئيس الوزراء، وعدلى يكن باشا ناظر المعارف سوف يستردان مناصبهما ويستأنفان خدمة الحماية البريطانية بولاء وإخلاص، وأنه ليس ثمة شك فى أن الحماية سوف تكون متسامحة ومتحررة»(٤٩).

ولا شك أن رسائل هامبسون جيرى وبرقياته قد لعبت دوراً مؤثراً فى صياغة موقف الرئيس الأمريكي، لدرجة أنه تَجَاهَل الردَّ على أى من الرسائل والنداءات العديدة التى وجهها له الوفد (الحزب المتطرف حسب وصف جيري) فى ١٤ و٢٦ ديسمبر ١٩١٨، و٣ يناير ١٩١٩، بالاحتجاج بشدة على كل اعتداء على حقوق

مصر واستقلالها، والمطالبة بتهيئة الفرصة للوفد لكى يُدلى بآمال مصر الشرعية وذلك بالمساعدة فى سفر الوفد(٥٠). ولمَّا لم يُكلف الرئيس ولسون نفسه عناء الرد على رئيس الوفد المصري؛ أرسل سعد باشا برقيةً أخرى فى ١٣ يناير ١٩١٩ إلى وزير خارجية الولايات المتحدة لانسنج Lansingمُوضحاً فيها «أن مصر هى أَوْلَى الأمم بالتمتع بنعم المبادئ الجديدة لسياسة العالم، وبين يديكم نضع آمالنا القومية، ولذمتكم نكل الدفاع عنها حتى لا تضيع حقوقنا بحجة أن خصومنا أقوياء، واثقين أن فى الإنسانية لِحُسن الحظ قوةً أخرى هى قوة المبادئ، لا تُستخدم لإذلال الأمم بل لتخليص الإنسانية من رجس البغي، وتحرير رقاب الشعوب، ونقول ذلك متمسكين بقول الدكتور ولسون :إن مصلحة أضعف الشعوب مقدسة كمصلحة أقواها»(٥١).

ويعقد الوفد اجتماعاً يوم ١٣ يناير ١٩١٩ فى بيت حمد الباسل ويخطب سعد فى جموع الحاضرين ويشرح قضية الاستقلال ويتحدث عن مبادئ الرئيس ولسون ووجوب سيادتها على العالم ويتناول مسألة السودان والامتيازات الأجنبية، ويقترح إرسال تلغراف إلى الرئيس ولسون بالإعجاب بمبادئه، وعرض قضية مصر عليه، فيوافق المجتمعون هاتفين بحياة ولسون وأمريكا ومصر والاستقلال(٥٢). وبالفعل يتقدم الوفد بمذكرةٍ تفصيليةٍ مؤرخةٍ بالخامس والعشرين من يناير ١٩١٩ إلى القنصلية الأمريكية، وهى مُكونةٌ من ٣٣ صفحةٍ باللغة الفرنسية، وموقعٌ عليها من رئيس الوفد وأعضائه، وتحتوى على مطالب مصر بالاستقلال التام، ذلك الاستقلال الذى حققه محمد على فعلياً، وانتهى رسمياً بدخول تركيا الحرب، أما الحماية البريطانية فهى لم تكن بناء على طلب من مصر، ولذلك فمصر ليست مُلزمة بقبولها، كما أن مصر لها حق الحصول على حقها فى تقرير مصيرها ومصير السودان الذى هو مرتبط بمصير مصر. ومرة أخرى يرسل هامبسون جيرى المذكرة إلى حكومته دون تعليق، ولكنه ينوه فقط إلى رسائله السابقة التى توضح حقيقة الأمر(٥٣).

ويدعو سعد إلى عقد اجتماع آخر فى ٣١ يناير فى خيام تنصب بجوار بيت

الأمة، ويوزع بطاقات الدعوة لستمائة شخص، غير أن السلطات البريطانية تمنع الاجتماع، ويحتج سعد على ذلك برقياً لدى رئيس الوزارة البريطانية، والرئيس ولسون، ويبرق إلى رئيس مؤتمر الصلح يطالبه بضرورة عرض قضية مصر على المؤتمر[٥٤].

ونظراً لتوالى البرقيات من سعد إلى ولسون فى باريس ؛ فقد شعر الأخير بأن معلوماته عن الأوضاع فى مصر ليست كافية، فأرسل إلى وزارة الخارجية فى واشنطن يطلب أن ترسل له المعلومات الكافية عن الوضع فى مصر، ولم يجد ويليام فيليبس William Phillips القائم بأعمال وزير الخارجية فى واشنطن- حيث كان وزير الخارجية الأمريكى عضواً فى وفد بلاده فى باريس- أمامه أنسب من الرسالة التى كان جيرى قد أرسلها له فى ١٦ ديسمبر ١٩١٨، فأرسلها إلى باريس فى ١٢ فبراير ١٩١٩[٥٥]، وفى نفس اليوم أرسل فيليبس إلى هامبسون جيرى يخبره بأنه تم إرسال نسخة من تلك الرسالة إلى الوفد الأمريكى فى باريس[٥٦]، وبعد يومين أرسل فيليبس إلى الوفد الأمريكى الرسالة التى كان جيرى قد أرسلها له فى ٣٠ ديسمبر ١٩١٨[٥٧]. وحيث إن هامبسون جيرى قد أعلن صراحةً فى هاتين الرسالتين أن الأسلوب الذى يجب أن تتبعه الحكومة الأمريكية يتمثل فى ضرورة استمرار الحماية البريطانية على مصر واعتراف الولايات المتحدة بها؛ فلا شك أن ذلك كان له تأثيرٌ كبيرٌ على قرار الرئيس ولسون بالاعتراف بالحماية.

بيد أنه يجب أن تُضاف إلى تينك الرسالتين رسالتان جديدتان شاملتان كتبهما هامبسون جيرى فى الأسبوع نفسه، لما أحسَّ بأن الوفد الأمريكى فى باريس فى حاجةٍ إلى مَزيدٍ من المعلومات.

وقد أرسل جيرى الرسالة الأولى فى ١٥ فبراير ١٩١٩، وقد وضع لها عنوان «مُلخص الوضع السياسى فى مصر»، وفى تلك الرسالة يحلل جيرى العوامل التى أدت إلى قيام ثورة ١٩١٩ قبل قيامها بثلاثة أسابيع، ثم يقدم الحل الذى يراه

لمنع قيام تلك الثورة، فيشير إلى أن القضية الأساسية التى شغلت الساحة السياسية فى مصر طوال فترة الحرب كانت مسألة إلغاء الامتيازات وإيجاد نظام قضائى جديد فى ظل الحماية البريطانية . بيد أن الموقف قد تغير بسرعةٍ وراديكاليةٍ، وحدد جيرى ثلاث علامات أساسية ساعدت على ذلك التحول حدثت فى أيام ٨ و١١ نوفمبر والأسبوع الأول من ديسمبر ١٩١٨ :

العلامة الأولى :كانت ذلك الإعلان المشترك لبريطانيا وفرنسا فى ٧ نوفمبر ١٩١٨ والخاص بموقفهما من "الثورة العربية "ومستقبل الشام والعراق، وقد أكدت بريطانيا وفرنسا على أن هدفهما من شن الحرب فى الشرق هو "تحقيق التحرير التام والنهائى لتلك الشعوب التى طال اضطهاد الترك لها، وإقامة حكومات وإدارات قومية تستمد سلطتها من الاختيار الحر والإرادة المستقلة للأهالى الوطنيين»، ويؤكد جيرى على أن ذلك الإعلان كان خاصاً بالشام والعراق، وهى البلاد التى تم تحريرها بالفعل من سيطرة الترك، وإقامة إدارات عربية فيها بالفعل- يقصد حكومة فيصل فى دمشق- ولكن هذا الإعلان قد ولَّد رغبة عارمة لدى المصريين للمعاملة بالمثل، وكانت هذه- فى نظر جيري- هى لحظة الميلاد لحركةٍ وطنيةٍ جديدةٍ فى مصر.

العلامة الثانية :هى نشر الصحف لنص برقية من ملك بريطانيا إلى سلطان مصر عقب إعلان الهدنة والتى جاء فيها: «إن مصر وشعبها يجب أن يكونوا على يقين من أنهم سوف يحصلون على نصيب كاملٍ فيما سيكون للإمبراطورية البريطانية من العظمة والرخاء فى المستقبل»، ويرى جيرى أن المصريين قد فسروا تلك العبارة على أن بريطانيا تعتبر مصر جزءاً من الإمبراطورية البريطانية، فكان ذلك بمثابة «سكب الزيت على النار التى أوقدها التصريح الأنجلو- فرنسي» على حد قول القنصل الأمريكي . وعلى الفور كان ذلك دافعاً للحركة الوطنية الجديدة التى تبلورت تحت قيادة سعد زغلول للعمل، وسرعان ما قابلوا ونجت مطالبين بالسفر إلى لندن .

اما العلامة الثالثة :فكانت استقالة رشدى باشا، فى الأسبوع الأول من ديسمبر، والتى سببها أن رشدى - بعد التصريح المشترك وبرقية الملك جورج وانتهاء الحرب - قد اعتقد أن الوقت قد حان لصياغة مطالبه «بشأن حصول مصر على درجة أكبر من الحكم الذاتى تحت الحماية البريطانية»، ولذلك فقد طلب من المندوب السامى السماح له بالسفر إلى لندن على رأس وفد مصرى للتفاوض مع الحكومة البريطانية فى تلك المسألة، وقد أرسل المندوب السامى ذلك الطلب إلى لندن، فجاء ردها بأن الوقت غير مناسب، لأن الحكومة البريطانية لديها العديد من المشغوليات الناجمة عن انتهاء الحرب والإعداد لمؤتمر الصلح، وأن الوقت المناسب ربما يكون فى مارس ١٩١٩، وقد اعتبر رشدى أن ذلك مجرد رفض دبلوماسى لطلبه؛ وسارع بتقديم استقالته .وقد أعطى ذلك الفرصة «للحزب المتطرف» لكسب مزيد من الأنصار، فقام سعد بالترويج لمبدأ «الاستقلال التام» اعتمادا على مبدأ الرئيس ولسون الخاص بحق تقرير المصير.

ويوضح جيرى أن السلطان قد رفض استقالة رشدي، وأنه قد بُذلت بعض المحاولات من السلطان وونجت وبرونييت لإثنائه عن الاستقالة، خاصة وأن السلطان يعارض سياسة سعد المتطرفة، ويؤيد سياسة رشدى المعتدلة .ويختتم جيرى رسالته بتوضيح أن الحكومة البريطانية تُعيد النظر فى الأمر، حيث سافر ونجت إلى لندن فى ٢٢ يناير للتباحث مع حكومته، ويعتقد جيرى بأن الحكومة البريطانية سوف تسمح لكلا الوفدين بالسفر إلى لندن، وأن الأمر سينتهى بعقد مؤتمر يصدر عنه تفاهمٌ مرضٍ للأطراف الثلاثة: بريطانيا وعدلى وسعد، ثم يقدم توصياته للحكومة الأمريكية والتى لم تخرج عن التوصيات التى سبق أن أكد عليها فى رسالتيه السابقتين حيث يقول فى هذه المرة: «إن الحل العملى والمثالى لهذا الوضع الشاذ هنا- ذلك الوضع الذى لا نظير له فى أى مكان آخر من العالم- يكمن فى استمرار الحماية البريطانية والاعتراف بها، إلى أن يأتى الوقت المناسب - عندما يصبح الشعب مؤهلاً لذلك - لإجراء زيادة مستمرة

ومتدرجة فى الحكم الذاتى من خلال السلطان ومجلس وزرائه والمؤسسات الحكومية الأخرى»(٥٨).

أما الرسالة الثانية فقد كتبها هامبسون جيرى فى ٢١ فبراير ١٩١٩، وقد وضع لها عنوان «مصر والحكم الذاتى تحت الحماية البريطانية»، ولا شك أن العنوان يُعبر عن المضمون، فقد افتتح جيرى رسالته المُطولة بمقدمة مستفيضة عن فضل الإنجليز على مصر، فقال : «لقد مرت سبع وثلاثون سنة على نشوب ذلك التمرد الذى أدى إلى الاحتلال البريطانى لمصر، وخلال تلك الفترة ...فإن الشعب المصرى قد ارتفع من الفقر إلى الرخاء، وأُنجزت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية العظيمة، وتم ترسيخ النظام وسيادة القانون»... وفى موضع آخر يقول: «وتم تحرير الناس من القمع، وإقامة نظام قضائى عادل، وتخفيض الضرائب، وتطوير الرى والزراعة»...، ثم يعدد إنجازات كرومر وجورست وكتشنر، ومساهماتهم فى بناء «مصر الحديثة»، وأخيراً يوجز ذلك التحول الكبير فى عبارة صغيرة هى «إنقاذ وإحياء مصر».

وينتقل جيرى من المقدمة إلى الموضوع فيوضح أن عملية إنقاذ وإحياء مصر تلك قد تَمَّتْ بواسطة طاقة الأجانب ومقدرتهم، وأن بقاء هذه الإنجازات واستمرارها مرهونٌ ببقاء الوجود الأجنبى فى مصر. فبالرغم من اعترافه بأن مصر قد تم تحديثها على أيدى الإنجليز؛ إلا أنه لا يريد أن يعترف بأن مصر قد وصلت إلى درجة من التحديث تكفى لأن تحكم نفسها . ويعرض للموقف السياسى بعد انتهاء الحرب موضحاً أن هناك حزبين أحدهما معتدل يقوده رشدى باشا الذى يطالب بحكم ذاتى تحت الحماية البريطانية، والآخر متطرف يقوده سعد باشا الذى يرى أن مصر قد بلغت درجةً كافيةً من التطور تؤهلها لحكم نفسها، ويُطالب بالاستقلال الفوري .

ثم يُوضح جيرى أن الحكومة البريطانية لم تُعلن موقفها النهائى بعد، وأن المندوب السامى البريطانى قد سافر إلى لندن للتشاور فى ذلك الأمر، ولكنه

يرى أن الصحف البريطانية قد سبقت وأعلنت ذلك الموقف المتمثل فى ضرورة استمرار الحماية البريطانية على مصر، وأن هذا الرأى يميل إليه كثير من رجال الحكومة البريطانية، وكذلك المندوب السامى فى مصر(٥٩).

ولا شك فى أن تلك الرسائل الأربع التى أرسها القنصل الأمريكى فى ١٦ و٣٠ ديسمبر ١٩١٨، و١٥ و٢١ فبراير ١٩١٩، كانت هى القاعدة التى على أساسها اعترفت الحكومة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر، خاصة وأن الولايات المتحدة لم تكن لها أطماع استعمارية فى مصر، وكانت علاقتها ببريطانيا فى ذلك الوقت من القوة والمتانة بحيث لم يكن منتظراً أن تضحى الولايات المتحدة بها من أجل مطالب المصريين بتقرير المصير، كما أن المصالح الأمريكية فى مصر لم تكن كبيرة، وقد حصلت الولايات المتحدة على وعود من بريطانيا بتأمين النشاط التبشيرى للإرسالية الأمريكية إلى أقصى درجة يسمح بها الأمن العام فى مصر - حسب الوعد الذى قدمه برونييت إلى نابينشو - كما حصلت على وعود بحُسن المعاملة للبعثات الأثرية الأمريكية، وبوجود قاضٍ أمريكى على الأقل فى النظام القضائى الجديد الذى سينشأ بعد إلغاء الامتيازات والاعتراف النهائى بالحماية.

وبداية من شهر مارس ١٩١٩، ومع تصاعد وتيرة الأحداث ؛ غيَّر القنصل الأمريكى من أسلوب مراسلاته، فأصبح يُرسل بالبرقيات المتتالية إلى السفارة الأمريكية فى باريس بدلاً من وزارة الخارجية فى واشنطن، منوهاً فى أعلاها على ضرورة أن تقوم السفارة بعمل نسختين من كل برقية :واحدة للوفد الأمريكى فى باريس والذى يرأسه ولسون بنفسه، والأخرى إلى وزارة الخارجية فى واشنطن . وفى تلك البرقيات استكمل القنصل الأمريكى نقل تفاصيل الأوضاع فى مصر إلى وزارة الخارجية والوفد الأمريكى فى باريس، مع التأكيد فى كل برقية على أن الحماية سوف تستمر، فبعد أن قبل السلطان فؤاد استقالة رشدى باشا فى أول مارس ١٩١٩، قام القنصل الأمريكى بإرسال برقية - عبر باريس- إلى الوفد الأمريكى وإلى وزارة الخارجية يؤكد فيها أن الحماية سوف تستمر،

وأن هذا أمر يعلمه رشدى تماماً، ولكنه اشترط سفر سعد معه إلى لندن لكى يشاطره مسئولية الفشل فى تحقيق الاستقلال التام، ثم يختتم جيرى برقيته المطولة- ٣ صفحات- مؤكداً على أن المصريين قد أصبحوا غير مستعدين للقبول بالحماية طواعية، إلا إذا جاءت بتفويض من عصبة الأمم، وهو يعتقد أن بريطانيا ربما تذعن لهذه النقطة وتحصل على ذلك التفويض(٦٠).

وبذلك ساهم القنصل الأمريكى فى تكوين انطباع لدى الرئيس الأمريكى بأن الحماية يجب أن تستمر، ولكن ولسون كان متردداً فى اتخاذ القرار بالاعتراف بالحماية حتى بدايات مارس ١٩١٩، بيد أن ذلك التردُّد سرعان ما تَبَدَّد فى الهواء عندما قامت الثورة، حيث كان معروفاً عنه معارضته للعنف، كما حدث تغير فى لهجة التقارير الواردة من القنصلية الأمريكية فى مصر بحيث ساهمت فى اعتراف الولايات المتحدة بالحماية .

رابعاً - قيام الثورة وموقف القنصل الأمريكي:

كان المُخطط البريطانى يقوم على أساس تفويت الفرصة على فريق المعتدلين بقبول استقالة رشدي، ثم التخلص من المتطرفين بالقبض على سعد ورفاقه ونفيهم إلى مالطة، وقد نجحت الخطة البريطانية تماماً، حيث وجه الجنرال واطسن General Watson القائد العام للقوات البريطانية فى مصر إنذاراً إلى سعد ورفاقه فى يوم ٦ مارس، ثم قام بالقبض عليهم يوم ٨ مارس. ولكن انتفاضة الشعب المصرى التى بدأت بمظاهرات الطلبة فى ٩ مارس أحبطت ذلك المُخطط . والحقيقة أن الصحف المصرية لم تنشر أخبار الإنذار، كما لم تنشر نبأ القبض عليهم إلا فى يومى ١٠ و١١ مارس، بدون توضيح أسباب الإنذار أو النفي .أما المظاهرات التى بدأت فى ٩ مارس، فلم تُنشر أخبارها إلا فى يوم ١١ مارس للصحف المُناصرة للاحتلال، التى وصفتها بأنها شغب قام به بعض الطلبة، وأن البوليس قد قام بتشتيتهم، أما بقية الصحف فقد سمح لها بنشر أخبار المظاهرات بدايةً من ١٢ مارس وبشكل مُقتضب لا يُفهم منه

سببها[٦١].

أما القنصل الأمريكى فلم يكتب عن تلك الأحداث إلا فى مساء يوم ١٠ مارس، حيث أرسل برقية إلى الوفد الأمريكى ووزارة الخارجية الأمريكية عبر باريس يشرح فيها الأحداث منذ اليوم السادس من مارس، فيشير إلى أن الجنرال واطسن القائد العام للقوات البريطانية فى مصر قد أنذر سعداً ورفاقه بالتوقف عن نشاطاتهم مذكراً إياهم بأن البلد لا تزال تحت الأحكام العرفية، ولكن سعد لم يتوقف، بل قام على الفور بإرسال برقية إلى لويد جورج Lloyd George واستمر على سياسته المعارضة؛ فتم القبض عليه هو وثلاثة من رفاقه فى مساء يوم ٨ مارس، وفى صباح اليوم التالى تم إرسالهم إلى بورسعيد تمهيداً لنفيهم إلى مالطة . ونتيجة لذلك وقعت أحداث "الشغب"، وهنا سنلاحظ أن هاميسون جيرى قد تَعَمَّد أن ينقل للحكومة الأمريكية صورة الثورة من وجهةِ نظرِ أقرب إلى وجهة النظر البريطانية، فوصفها بأنها أحداث شغب، ولذلك تجاهل ذكر المظاهرات التى وقعت يوم ٩ مارس والتى لم يقع فيها شغب أو عدوان على الممتلكات، وانتقل مباشرة إلى أحداث يوم ١٠ مارس فوصفها قائلاً: "قام قطاعٌ عريضٌ من الشباب المصريين والطلاب بالسير فى شوارع القاهرة هذا الصباح، وكسروا نوافذ المحلات وعربات الترام، وتزاحموا أمام مبنى الوزارة ودار المندوب السامي . وعلى الفور تم استدعاء البوليس الأهلى والقوات البريطانية التى سرعان ما نجحت فى تفريق المتظاهرين .وكنتيجة للصراع بين العساكر والجماهير فقد تم إطلاق الرصاص على عددٍ من الأهالي، البعض قتل، والعديد قُبِض عليهم، وكل الشوارع المؤدية إلى دار المندوب السامى – والتى تقع فى مواجهة القنصلية الأمريكية مباشرة – قد تم حراستها بالقوات العسكرية، وتم نصب المدافع الرشاشة على نواصى الشوارع، ونُصب أحدها أمام القنصلية مباشرة .وقُتل اثنان من المصريين على مسافة مائة ياردة من مبنى القنصلية. أعتقد أن القوات العسكرية لم تجد صعوبة فى استعادة النظام . وهناك احتمال قوى بأن تكون دعاية ونقود تركية وألمانية وراء حركة الوطنيين هذه»[٦٢]. وهكذا

وصف جيرى الثورةَ بأنها شغب، والقتلَ بأنه نتيجة لصراع بين طرفين، وسَمَحَ لنفسه أن يَدَّعى بأن هناك أيدٍ تركيةٍ وألمانيةٍ وراء هذا الشغب.

وفى مساء ١١ مارس، يرسل جيرى برقيته الثانية عن الثورة، ويوضح فيها أن «الشغب» قد استمر فى أحياء عديدة من القاهرة، وأن عدد القتلى كان أكبر، وأن الموظفين قد تعرضوا للتهديد إذا تجرءوا على الذهاب إلى أعمالهم، ثم يُشير إلى أن المحلات التى يمتلكها الأجانب قد تعرضت للتدمير، بينما لم تُمس المحلات المصرية بسوء . ولكنه فى نهاية البرقية يحاول طمأنة الحكومة الأمريكية على مَقْدرة القوات البريطانية على استعادة النظام، موضحاً أنه على الرغم من أن هذا الشغب هو الأكثر خطورةً فى تاريخ الاحتلال البريطانى لمصر، إلا أنه من حُسن حظ البريطانيين أن لديهم الآن فى مصر أكبر عدد من القوات منذ احتلوها سنة ١٨٨٢[٦٣]، وهو يشير بذلك إلى أن مصر كانت مركز تجمع الجيوش البريطانية أثناء الحرب، وأن معظم تلك القوات كانت لا تزال مُرابطةً فى مصر .

أما برقيته التى أرسلها فى مساء ١٢ مارس، فأشار فيها إلى أن الجنرال واطسن قد أصدر منشوراً بمنع التجمع والتظاهر طبقاً لقانون الأحكام العرفية، ثم يوضح كيف أن المصريين حاولوا كَسْب عَطْف الولايات المتحدة، فقام حشدٌ منهم برفع العلم الأمريكى والسير تجاه القنصلية الأمريكية للتظاهر أمامها، ولكن القوات العسكرية أخذت العلم منهم وفرقت شملهم .ويؤكد جيرى على أن الجنرال واطسن قد انتهز تلك الفرصة «ليتحدث إليه بشكل غير رسمي، وبطريقةٍ ودودةٍ للغاية، عن تلك الحادثة حيث حاول البعض استخدام العلم الأمريكى عندما كانوا يعصون السلطات ويرتكبون أعمالاً ممنوعة منعاً باتاً بواسطة القانون»[٦٤].

ولم تكن هذه هى المحاولة الوحيدة التى بذلها المتظاهرون لجذب انتباه الولايات المتحدة إلى القضية المصرية، فخلال النصف الثانى من مارس انهالت

البرقيات والرسائل على القنصلية الأمريكية بالقاهرة، من مختلف أنحاء مصر، بعضها بأسماء أشخاص أو مجموعات من الطلاب والأطباء والمحامين والفلاحين، والبعض الآخر بأسماء قرى أو مدن، مُعظمها باللغة الإنجليزية، وبعضها باللغة الفرنسية، وجميعها إما تعترض على وحشية القوات البريطانية فى معاملة الوطنيين العزل، أو توضح حقيقة موقف المصريين، وعدم كراهيتهم للأجانب، أو تطالب بالإفراج عن الزعماء المعتقلين والسماح لهم بالسفر إلى باريس. وكان القنصل الأمريكى يُمرر تلك البرقيات إلى حكومته بدون التعليق عليها[٦٥] . ولكنه كان يفعل فى الوقت نفسه ما يُفسد مفعول تلك البرقيات، وذلك بإرسال رسائل أخرى ومعها نصوص برقيات وشكاوى من أجانب تشكو من سوء معاملة المصريين للأجانب، ومن ذلك أنه أرسل نص شكوى من مواطن أمريكى كان مسافراً من الفيوم إلى القاهرة، وتصادف أن هجم الثوار على القطار، ونهبوا متاع الأجانب من جميع الجنسيات، وقتلوا رجلاً إنجليزياً[٦٦].

ومثلما كانت النساء طرفاً فى المظاهرات، فإنهن كن طرفاً فاعلاً فى إرسال الشكاوى والبرقيات إلى القنصليات الأجنبية، وعلى رأسها القنصلية الأمريكية بالطبع، فعندما قامت النساء بالمظاهرة الأولى يوم ١٦ مارس، وحاصرهن الجنود البريطانيون؛ قدمن احتجاجاً إلى معتمدى الدول الأجنبية، على استخدام البريطانيين القوة الغاشمة حتى مع السيدات لإخماد أنفاس الحركة الوطنية[٦٧]. وقد وجدنا ذلك الاحتجاج فى الأرشيف الأمريكى مؤرخاً بالثامن عشر من مارس، مما يعنى أنه قُدم بعض المظاهرة بيومين، وفيه يَقُلْنَ: « نحن أمهات وأخوات وزوجات الضحايا الذين قتلتهم القوات البريطانية ... نرفع أصواتنا ضد المعاملة الدموية التى تُرتكب ضد المواطنين المسالمين الذين لم يفعلوا شيئاً سوى المطالبة بالحرية والاستقلال لبلدهم طبقاً لمبدأ الدكتور ولسون، الذى قبلته كل الأمم المتحاربة والمحايدة ....ونحن نطلب منك أن تبلغ حكومتك المحترمة بتلك الأعمال الوحشية التى كنت أنت ومواطنو بلدك شهودَ عيان عليها، خاصة ما يتصل بإطلاق نيران المدافع الرشاشة على النساء والأطفال

الذين كانوا عُزل من السلاح تماماً»(٦٨).

وتُنظم السيدات مظاهرةً ثانيةً فى ٢٠ مارس، فيجتمعن فى حديقة جاردن سيتى ويرفعن أعلام الاحتجاج، ويسرن حتى بيت الأمة حيث يُحاصرهن رجال البوليس والجيش البريطانى نحو ساعتين، فيُرسلن احتجاجاتهن إلى سفارات الدول، ويذكر الرافعى أن القنصل الأمريكى شاهد الحصار، واحتج عليه بنفسه لدى القيادة البريطانية، فأمرت فوراً برفع الحصار، وانصرفت النسوة إلى بيوتهن(٦٩). ولم نعثر فى الأرشيف الأمريكى على ما يُشير إلى أن القنصل الأمريكى قد تدخل لرفع الحصار عن النسوة المحاصرات، ولكن حقيقة ما تنطق به الوثائق الأمريكية أن مجموعة من «وجهاء القاهرة» قدموا للقنصل اعتراضاً ضد رفض السلطات البريطانية السماح بالتظاهر، والاعتراض مكتوبٌ باللغة الإنجليزية، وتاريخه ٢٠ مارس، وعليه توقيعاتٌ من كل من :مرقص بطرس عن المحامين، حلمى إدوارد عن المهندسين، على الرشيدى عن المدرسين، وأحمد إمام شافى عن التجار، محمد بدوى البيلى عن الطلاب، مجد الدين نصيف من نظارة الحقانية عن الموظفين، محمد جلال عن الفلاحين، نجيب نقولا عن الأطباء، ومضمون الاعتراض هو المعاملة السيئة للقوات البريطانية للسيدات المصريات، وتنص الشكوى على... «أن القوات البريطانية تحاصرهن الآن، وقد منعتهن من السير إلى أى سفارة ...إن الساعة الآن الثانية عشرة تماماً، وقد أُجبرن على الوقوف فى الشمس ...فهل تتعطف بالاحتجاج على ذلك، والاحتجاج أيضاً على القتل والجلد والسجن وغير ذلك، بدون أى قصد منا لإحراجكم؟»(٧٠).

وقد أرسل القنصل الأمريكى تلك الشكوى إلى حكومته دون التعليق عليها، ودون أن يوضح إن كان قد احتج على ذلك الحصار فعلاً أم لم يحتج . ثم نجده فى ٢٦ مارس يرسل شكوى أخرى من السيدات المصريات تاريخها ٢٠ مارس، وهنا نكتشف أن هامبسون جيرى كان ينوى تجاهل شكوى النساء الأولى وعدم إرسالها إلى حكومته لما فيها من دعم واضح لموقف القضية المصرية، يتضح ذلك من تتبع تواريخ الشكاوى وتواريخ إرسالها إلى واشنطن وباريس، فقد وصلت

أخبار المظاهرة الثانية إلى الحكومة الأمريكية أولاً من خلال شكوى «وجهاء القاهرة»، حيث أرسلها فى نفس يوم تقديمها وهو ٢٠ مارس، وتجاهل شكوى النساء الأولى التى قُدمت إليه فى ١٨ مارس، ثم فى ٢٠ مارس قُدمت إليه شكوى النساء الثانية وعليها توقيع ١١٨ سيدة وآنسة مصرية، فتجاهلها أيضاً، ثم فى ٢٤ مارس قُدمت إليه شكوى ثالثة عليها توقيع أربع سيدات، وتوقع هامبسون جيرى مزيداً من الشكاوى النسائية؛ فشعر بأنه قد وقع فى مأزق، ولابد من تداركه بسرعة، فالحكومة الأمريكية قد شدَّدت عليه ببرقية تاريخها ٢٠ يناير أن يُرسل إليها بكل ما يصل إلى علمه من معلومات، ولذلك أسرع فى اليوم التالى لوصول الشكوى الثالثة بإرسال الشكوى الأولى إلى واشنطن وباريس، ثم قام بإرسال الشكوتين الثانية والثالثة معاً فى اليوم التالى ٢٦ مارس.

على أية حال فإنه من قراءة الشكوى الثانية نتبين أن مظاهرة النساء الثانية كانت يوم ١٩ مارس وليس ٢٠ مارس كما ذكر الرافعي، فالشكوى تاريخها ٢٠ مارس وفيها يقلن بأنهن كن قد انتوين تنظيم مظاهرة فى أمس تاريخه - ١٩ مارس - والمرور على القنصليات وتسليم القناصل احتجاج مكتوب على أفعال البريطانيين، وبالفعل قامت المظاهرة وعندما وصلن إلى نهاية شارع سعد زغلول حاصرتهن القوات البريطانية، وصوبت أسلحتها تجاههن، وأجبرتهن على الوقوف فى الشمس المحرقة لمدة ساعتين، «هذا مثال على الطريقة التى تعامل بها القوات البريطانية التى تحتل هذا البلد النساء . هذه الحقيقة وحدها بدون أى تعليق أو احتجاج من أى شخص تظهر بوضوح إصرار القوات البريطانية على استخدام القوة الوحشية حتى ضد النساء».

أما الشكوى الثالثة قد احتوت على احتجاج نصه: «باسم نساء مصر نحتج على استخدام قانون الأحكام العرفية والقوة العسكرية ضد شعبنا الأعزل . نحن شعب حر، وبريطانيا لم تغزونا قط، ونحن نتطلع إلى ممارسة حقنا فى تقرير مستقبلنا ... نحن نؤمن بالرئيس ولسون وبمبادئه للحرية والأخوة الإنسانية، نحن نؤمن بالشجاعة والنبل الأمريكي، نرجوك أن تبعث برسالتنا هذه إلى أمريكا وإلى

الرئيس ولسون شخصيا، دعهم يسمعون صيحتنا، فنحن نعتقد أنهم لن يتركون الحرية تقمع فى مصر...»[٧١].

بقيت ملحوظة أخيرة على شكاوى النساء، وهى أنهن قد تطورن فى كتابة أسمائهن من مجرد التوقيع باسم «نساء مصر» فى الشكوى الأولى، إلى التوقيع بأسماء أزواجهن أو آبائهن فى الشكوى الثانية مثل :مدام حسين رشدى باشا، مدام إسماعيل سرى باشا، مدام محمد سعيد باشا، مدام سعد زغلول باشا مدام سينوت حنا، مدموازيل عثمان باشا مرتضى، مدموازيل أباظة باشا ... وهكذا، أما الشكوى الثالثة فقد حدث تقدمٌ كبيرٌ فى التوقيع حيث أصبح التوقيع يشمل الحرف الأول من أسمائهن إلى جانب أسماء آبائهن.

وعلى كل حال، فإن مجموعة الرسائل والبرقيات التى قدمها المصريون إلى القنصلية الأمريكية خلال النصف الثانى من مارس لتكشف عن وعى سياسى كبير لدى المصريين من كل الطبقات والأقاليم، وإدراكهم حقيقة الموقف، واستخدامهم كل الوسائل التى يمكن أن تخدم قضية بلادهم. ولكن القنصل الأمريكى ساهم فى إبطال مفعول كل تلك الجهود برسائله وبرقياته التى كانت تصف الثورة بأنها مجرد أعمال شغب، والتأكيد على أن المصريين غير مؤهلين لحكم أنفسهم، وأن الأجانب مُعرضين لخطر كبير إذا تُركت الأمور فى أيدى المصريين .ثم كانت الطامة الكبرى عندما كتب برقية إلى السفارة الأمريكية فى باريس فى ١٨ مارس محذراً الحكومة الأمريكية والوفد الأمريكى فى باريس من خطر تحول مصر إلى دولة شيوعية، يتحكم فيها العمال والرعاع ويعيد إلى الأذهان تلك الفوضى التى حدثت أثناء الثورة العرابية، والتى هددت مصالح الأجانب وعرَّضتهم للقتل والنهب، فيقول: «إن الوضع فى مصر الآن فى غاية الخطورة، فقد الشغب شخصيته كمظاهرة سياسية، وهو يتحول بسرعة كبيرة نحو الطابع البلشفي، والذى فيه يصبح القانون والنظام تحت مسئولية أسوأ العناصر. وقد بدأ الأهالى والعمال يظهرون كراهيتهم للأجانب وممتلكاتهم».

بيد أن أخطر ما فى تلك البرقية كان محاولة القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى الجنرال شيتهام طلب المساعدة من الأمريكيين، فقد ذكر هامبسون جيرى أن المندوب السامى استدعاه صباح يوم ١٨ مارس وأخبره أن الوضع فى حالة من السوء لم تشهدها مصر منذ تمرد عرابى سنة ١٨٨٢، وأن الحكومة البريطانية فى لندن غير قادرة على استيعاب الأمر، بالرغم من أنه كتب لها كل التفاصيل، ثم طلب المندوب السامى من جيرى أن يطالب حكومته بالتدخل للتأثير على الحكومة البريطانية، فيجعلها تقدر خطورة الموقف .وأشار إلى أن هذه المحادثة يجب أن تظل سراً بينهما، ثم ألمح إلى أنه قد يُضطر إلى طلب مساعدته فى استعادة النظام . وبالرغم من أنه لم يوضح نوع المساعدة التى قد يطلبها من القنصل الأمريكي، إلا أن جيرى فهم أنه «بلا شك يشير إلى العلاقة الدافئة التى يشعر بها المصريون تجاه الولايات المتحدة، وأن تصريحاً من ممثل أمريكا هنا سوف يكون له تأثيرٌ عظيمٌ، وربما يمنع تدمير ممتلكات الأجانب ...وفيما يتعلق بذلك فإننى أقترح أن تقوم حكومتنا سريعاً ببذل مساعيها الحميدة مع الحكومة البريطانية، وأطلب أى تعليمات ربما ترغب وزارة الخارجية فى إعطائها لي»[٧٢]، وكأنه بذلك يطلب من حكومته السماح له بإصدار تصريح حول موقف أمريكا من الثورة.

ولاشك أن مثل هذه الكلمات كانت كفيلة بانزعاج الحكومة الأمريكية من تطور الأوضاع فى مصر، لدرجة أن نسخة من تلك البرقية قد تم إرسالها إلى قائد الأسطول الأمريكي، وبالرغم من أن الرسالة الموجهة إلى قائد الأسطول لا تحمل أية دلالة على أوامر بالتحرك، حيث يقول القائم بأعمال وزير الخارجية فى واشنطن: «ويشرفنى أن أمرر أليكم نسخة معادة الصياغة من برقية استلمناها من القنصل الأمريكى فى القاهرة مؤرخة بالثامن عشر من مارس عبر السفارة الأمريكية فى باريس، بخصوص الاضطرابات الحادثة فى مصر»[٧٣].

خامساً - اعتراف ولسون بالحماية:

وفى خـلال النصف الأول من أبريل ١٩١٩ تصاعدت وتيرة الأحداث على محورين أساسيين ساهما فى اعتراف ولسون بالحماية يوم ١٩ من ذلك الشهر: محور التقارير الصادرة عن القنصل الأمريكى فى القاهرة، ومحور الدبلوماسية البريطانية التى بدأت تنشط بعد أن أدركت أبعاد الموقف فى مصر وخطورته.

المحور الأول: لاشك أن التقارير التى أرسلها القنصل الأمريكى فى مصر كانت هى السبب الرئيس فى اعتراف ولسون بالحماية، فكل التقارير التى أرسلها القنصل خلال الفترة من نوفمبر ١٩١٨، وحتى نهاية مارس ١٩١٩ تؤكد على أن المصريين غير مؤهلين لحكم أنفسهم، وأنهم يكرهون الأجانب، وأن مصلحة مصر ومصلحة أمريكا فى بقاء الحماية البريطانية، غير أن تقارير شهر أبريل ١٩١٩ أضافت بُعداً جديداً إلى تلك الصورة السيئة، تمثل فى التعصب الديني، حيث ركز القنصل الأمريكى على الأحداث التى تعرض لها الأرمن . ففى ١٠ أبريل كتب هامبسون جيرى إلى حكومته يخبرها بأن الوفد المصرى قد تحرك من القاهرة فى طريقه إلى بورسعيد للإبحار منها إلى مالطة لمرافقة المنفيين إلى مرسيليا؛ ولكنه يشير إلى أن الإفراج عن الزعماء والسماح لهم بالسفر لم يُحدث انفراجاً فى الأوضاع بل على العكس «إن الوضع مستمر فى التدهور بشكل يُنذر بالخطورة فى المستقبل، وإن البلاغ الرسمى عن ليلة أمس يُقرر أن التجمعات الفوضوية فى القاهرة مستمرة فى القتل والنهب ...أما البلاغ الرسمى لهذا المساء فيقرر أنه فى يوم الأربعاء استمرت الهجمات من الجماهير المسلحة بالسكاكين والفئوس ضد السكان الأرمن، وذكرت مصادر البوليس أنه خلال الثمانية والأربعين ساعة المنتهية فى ظهر أمس تم قتل ٣٨ وأصيب نحو مئة، وفى الصدام الذى حدث بين الجماهير والقوات العسكرية بالإسكندرية فى صباح الأربعاء قتل ثلاثة وأصيب ستة، وفى المساء خلال الشغب الخطير ضد الأرمن، هوجمت القوات العسكرية من الجماهير، فاضطرت لإطلاق النار عليهم وقتلت ١٧ وأصابت الكثيرين، والأحداث تتصاعد ...وأنا أتخذ جميع الإجراءات

الممكنة لحماية مواطنينا»(٧٤). وهكذا يصور لنا أن المصريين قد اعتدوا على الأرمن بينما الحقيقة أن الأرمن هم الذين بدءوا بإطلاق النار على المتظاهرين، كما يصور الأمر على أساس أن الجماهير هى التى تهاجم القوات العسكرية فتضطرها إلى إطلاق النار عليها.

وفى ١٦ أبريل يُرسل جيرى برقية إلى باريس، يُوعز فيها للوفد الأمريكى أن الحل ببساطة هو اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية، فيقول: «أعتقد أن البريطانيين فى مصر يدركون جيدا أن صدور قرار من مؤتمر الصلح سوف يُعزِّى الكبرياء المصري، وإن مثل هذا القرار هو الذى يستطيع أن يزيل ذلك العبء الأخلاقى هنا»(٧٥).

أما المحور الثانى فقد تمثل فى النشاط الدبلوماسى البريطانى المكثف، والذى بدأ مع برقية أرسلها أللنبى إلى كيرزون فى ٢٨ مارس يقول فيها: «أرى من الأهمية القصوى أن يعرف المصريون أن حمايتنا عليهم قد لقيت موافقة الدول، وقد فهمت أن إيطاليا والولايات المتحدة لم تعترفا بالحماية، فهل يمكنكم الحصول على هذا الاعتراف أو إصدار تصريح ما لا يقبل الجدل؟». وقد أحالت الخارجية البريطانية هذه البرقية على الفور إلى بالفور Balfour وزير الخارجية وإلى لويد جورج رئيس الوزراء الموجودين على رأس الوفد البريطانى لمؤتمر الصلح فى باريس(٧٦)، وقد نجح رئيس الوزراء البريطانى فى إقناع ولسون بالاعتراف بالحماية، وقد ساهمت فى ذلك عدة عوامل يمكن إضافتها إلى نشاط الدبلوماسية البريطانية وإلى تقارير القنصل الأمريكى فى مصر؛ فالحقيقة أنه لم يكن فى وسع ولسون إغضاب بريطانيا برفض هذا الطلب الهين المتمثل فى اعترافه بالحماية على مصر، خاصة وأن هناك أموراً أخرى أكثر أهمية وحساسية، فقد كان ولسون فى حاجة إلى مساندة إنجلترا ضد أطماع اليابان فى الشرق الأقصى، وهى الأطماع التى تمثل خطراً مباشراً على أمريكا، كما كان بحاجة إلى مساندتها للوقوف ضد أطماع فرنسا القوية فى أوروبا، هذا بالإضافة إلى أن ولسون كان يُعانى عزلة شديدة فى مؤتمر الصلح، بعد أن

عارض مطامع إيطاليا فى فيومى Fiume، وصرح بأن مثل هذا الطلب يناقض المبادئ التى حاربت الولايات المتحدة من أجلها، ونتج عن ذلك غضب إيطاليا وانسحاب وفدها من المؤتمر(٧٧).

وفى هذا السياق - سياق المصالح - يجب أن نؤكد على أنه - بشكل عام - تمَّ تطبيق مبدأ حق تقرير المصير بانتقائية صريحة، فحيث كانت هناك مصلحة مباشرة للحلفاء فى تطبيقه طُبق، وحيث كان تطبيقه مضراً بمصلحة الحلفاء تُجُوهل تطبيقه، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ، فقد تم تطبيقه على دول البلقان- رومانيا واليونان وصربيا- وذلك بالطبع على حساب تركيا والمجر بعد فصلها عن النمسا، كما تم تطبيقه على دول البلطيق- فنلندا وأستونيا وليتوانيا- على حساب ألمانيا، ولتكون تلك الجمهوريات حائطاً فى وجه الخطر الشيوعى الجديد المتمثل فى الاتحاد السوفيتي، ولكن من ناحية أخرى لم يُطبق على الهند والعراق ومصر لأنه يضر بمصالح بريطانيا، ولم يُطبق على ليبيا لأنه يضر بمصالح إيطاليا، ولم يُطبق على تونس والجزائر ومراكش وسوريا الكبرى والنمسا، لأنه يضر بمصالح فرنسا.

وحالة النمسا هنا تبدو نموذجية لبيان تلك الانتقائية فى التطبيق، ففى فبراير ١٩١٩ أعلن الحزب الاشتراكى النمساوى الفائز فى الانتخابات رغبته فى الانضمام إلى ألمانيا طبقاً لمبدأ حق تقرير المصير، وكان هذا يعنى تعويض ألمانيا عما فقدته فى الألزاس واللورين بضم مساحات من الأراضى الغنية تضم ستة ملايين ونصف مليون نمساوى يتحدثون الألمانية، وبالتالى تظل ألمانيا خطراً كبيراً على فرنسا، وكان من الطبيعى أن يعلن «مجلس الأربعة» (ولسون، وكليمنصو ولويد جورج وأورلاندو رئيس وزراء إيطاليا) رفضهم تطبيق هذا المبدأ على النمسا(٧٨).

وعلى هذا الأساس استجاب ولسون للضغوط البريطانية، خاصة بعد أن عَلم أن ذلك الاعتراف هو مجرد اعترافٌ بأمرٍ واقعٍ، لأنه لم يكن من المأمول أن

تنسحب إنجلترا من مصر، ليس فقط بناء على وجهة نظر القنصل الأمريكى فى مصر، ولكن أيضاً بناء على تقارير من السفير الأمريكى فى بلغاريا الذى أرسل إلى حكومته فى ١٥ أبريل- أى قبل اعتراف ولسون بالحماية بأربعة أيام- يؤكد على أن الأوامر قد صدرت إلى القوات البريطانية المُعسكرة فى بلغاريا منذ نهاية الحرب بالانتقال إلى مصر، وسوف تحل محلها القوات الإيطالية الموجودة بالفعل هناك(٧٩). وهذا يعنى أن إنجلترا كانت مُصرة على السير فى طريق القضاء على الثورة إلى النهاية، فالمؤكد أن وجود هذه القوات فى مصر كان ضرورياً، سواء اعترف ولسون بالحماية أم لم يعترف، فإذا لم يعترف فإن بريطانيا ستعتمد على نفسها لتقضى على الثورة، أما إذا اعترف فالمؤكد أنه سيُضعف آمال المصريين، ولكنه لن يقضى عليها، وبالتالى فوجود تلك القوات الإضافية أمرٌ ضروريٌّ فى كل حال.

بيد أن الأكثر أهمية بين تلك الأسباب أن إنجلترا نجحت فى إقناع ولسون بأن المصريين سوف يحصلون على قسط أكبر من الاستقلال الذاتي، تمهيداً للحصول على الاستقلال التام، وهذا هو ما تَحَفَّظ عليه ولسون عندما اعترف بالحماية، من خلال البلاغ الذى أرسله القنصل الأمريكى هامبسون جيرى إلى الجنرال ألنبي، والذى أذاعه على المصريين فى ٢٢ أبريل. وتذكر المصادر المصرية أن الرئيس الأمريكى قد اعترف بالحماية؛ إلا أنه قد احتفظ «بحق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك، وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة»، كما أعلن عطفه والشعب الأمريكى «على أمانى الشعب المصرى المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتي، على أنهما ينظران بعين الأسف إلى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء إلى القوة والشدة»(٨٠).

والحقيقة أن الرئيس ولسون لم يرسل أية بيانات إلى قنصله فى مصر، وخلاصة ما حدث- حسبما يحكى هامبسون جيرى نفسه فى برقية أرسلها إلى

وزير الخارجية الأمريكى فى ٢٤ أبريل - أن الرئيس ولسون قد أرسل بلاغاً إلى بالفور وزير خارجية إنجلترا فى ١٩ أبريل يعلن فيه اعترافه بالحماية، وبناء على ذلك أرسل وزير الخارجية الأمريكى مستر لانسنج برقية إلى هامبسون جيرى فى مساء ٢١ أبريل تحتوى على بعض التوجيهات، وبناء عليها قام جيرى بزيارة ألنبى فى دار المندوبية فى الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم ٢٢ أبريل، وأبلغه شفهياً باعتراف الرئيس بالحماية، ولكن ألنبى طلب بياناً رسمياً مكتوباً لينشره فى الصحف، فوعده جيرى بذلك وانصرف إلى قنصليته، وهناك كتب بياناً بدون الرجوع إلى حكومته، احتوى على تلك النقاط التى ذكرتها المصادر العربية، وأرسله إلى دار المندوبية فى نفس اليوم، وقام ألنبى بنشره فى صباح اليوم التالى ٢٣ أبريل، كما نشر معه تحذيراً بأن الأحكام العرفية سوف تُطبق بشكلٍ صارمٍ .ويذكر هامبسون جيرى أن ذلك البلاغ قد ساهم فى تحسن الوضع في مصر، وأنه أدى إلى انهيار البرنامج السياسى للوفد المصرى فى باريس، وأن الدوائر الرسمية قد رحبت به، وأن الصحف العربية والأوربية التى تصدر فى مصر قد أشادت «بالتوبيخ» الذى احتواه ضد العنف واعترافه بالمطالب الشرعية الوطنية فى سبيل توسيع الحكم الذاتي . ثم يختتم برقيته بقوله: «والآن يمكننى أن أقرر أن اعتراف الرئيس بالحماية قد أنقذ الوضع عملياً، وبدأت الأمور تعود إلى طبيعتها»(٨١). وقد اهتمت وزارة الخارجية الأمريكية بتلك البرقية وقامت بتمريرها إلى السفارة الأمريكية فى لندن لتكون فى علم السفير هناك(٨٢).

سادساً - الجولة الأخيرة من معركة الحماية تدور على الأرض الأمريكية:

الحق أن ما ذكره جيرى من أن الاعتراف بالحماية قد أدى إلى انهيار البرنامج السياسى للوفد صحيحٌ إلى حدٍ كبير، فقد كانت النتائج التى ترتبت على هذا الاعتراف قويةً ومؤثرةً على الوفد المصرى الذى كان لا يزال فى طريقه إلى باريس من ناحية، وعلى الشعب المصرى بأجمعه من ناحية أخرى .

فأما بالنسبة للوفد، فقد أُصيب أعضاؤه بالصدمة والإحباط، حتى لقد بدا لسعد زغلول لأول وهلةٍ أن العمل في باريس أصبح غير مجدٍ، وأن تركيز العمل في مصر أجدى وألزم، وكان واقع الصدمة في نفوس أعضاء الوفد الأخيرين أفدح. والحق أنه باعتراف ولسون بالحماية انهار جانب كبير من خطة عمل الوفد في باريس والتي كانت مبنية على مبدأ حق تقرير المصير، غير أن باب مؤتمر الصلح كان لا يزال مفتوحاً ومن ثم فقد سارع الوفد بتقديم احتجاج إلى الرئيس ولسون، ثم قدم في ٢٨ أبريل مذكرة إلى مؤتمر الصلح ليسمح له بعرض مطالبه، وعلى الرغم من اعتراف ولسون بالحماية؛ فإن الوفد لم يكف عن الكتابة إليه، كما أرسل برقية بنفس المعنى إلى الرئيس ولسون في ٢٩ أبريل. غير أن معاهدة الصلح سرعان ما تم التوقيع عليها، وتضمنت المواد من ١٤٧ – ١٥٤ اعتراف ألمانيا بالحماية وتنازل تركيا عن امتيازاتها وحقوقها في مصر وقناة السويس إلى إنجلترا . وهكذا قبل أن تمضي ثلاثة أسابيع على وصول الوفد إلى باريس كانت آماله كلها قد انهارت تقريبا، وكسبت إنجلترا اعترافاً دوليا بحمايتها على مصر . وفي ٢٦ مايو أعلن سعد للوفد «أن مهمة الوفد قد انتهت، ولم يبق أملٌ في الحصول على الاستقلال التام، وأن كل قول عدا ذلك يُعد مُغالطة، وأن عمل الوفد الآن ما هو إلا تنظيم للهزيمة»[٨٣].

وأما بالنسبة لنتائج الاعتراف بالحماية على المستوى الشعبي؛ فقد أحدثت نفس الشعور الذي شعر به الزعماء، وكما حاول الوفد تنظيم هزيمته، فقد بذل الطلاب بعض المحاولات المنظمة لتقليل خسائر ذلك الاعتراف، فانهالت الاحتجاجات على القنصلية الأمريكية من طلاب جميع المدارس في وقت واحد تقريباً، حيث أرسل القنصل الأمريكي تلك الاحتجاجات إلى حكومته دون التعليق عليها، وقد كُتبت الاحتجاجات هذه المرة باللغة العربية، ويبدو أن لجنة الوفد المركزية أو أحد التنظيمات الطلابية هو الذي تولى مسئولية طباعة تلك الاحتجاجات والمرور على الطلاب لتوقيعها، فهو احتجاج واحد في صفحتين ونصف وتأتي توقيعات الطلاب في النصف الثاني من الصفحة الثالثة على أربعة

أو خمسة أعمدة بمتوسط عشرين توقيعاً على كل احتجاج، وكل احتجاج خاص بمدرسة معينة، فهناك احتجاجات بتوقيعات طلاب: مدرسة المعلمين العليا، مدرسة دار العلوم العليا، مدرسة المهندسخانة، مدرسة الطب، مدرسة الصيدلة، مدرسة الطب البيطري، مدرسة القضاء الشرعي، مدرسة الحقوق، مدرسة الزراعة العليا، طلبة الأزهر الشريف، وفي تلك الاحتجاجات يُعرب الطلاب عن خيبة أمل المصريين في الولايات المتحدة ورئيسها ودرو ولسون، الذي كانت مبادؤه قد ذاعت في مصر وأصبح يعرفها الكبير والصغير، ويورد الطلبة في احتجاجاتهم مقتبسات من خطب الرئيس الأمريكي ولسون التي ألقاها في ٢٧ سبتمبر ١٩١٨، و٢٨ ديسمبر ١٩١٨، والتي يُعلن فيها حق كل شعبٍ في تقرير مصيره، ويعدِّدُون جرائم جنود الاحتلال البريطاني في مصر أثناء الحرب، وكيف أنهم صبروا على أمل الحصول على حق تقرير المصير طبقاً لمبادئ ولسون، وإنهم على يقين من أن ولسون قد قبل بخضوع مصر للحماية البريطانية وهو لا يعلم حقيقة الأمر، وأنه لن يقبل بخضوعهم لهذه الوحشية البريطانية، وقد أرسل هامبسون جيري هذه الاحتجاجات إلى وزارة الخارجية الأمريكية دون أن يُعلق عليها أو يبدي رأيه فيها(٨٤).

ثم لا يلبث جيري أن يُكلف من قِبَل الحكومة الأمريكية بالسفر إلى باريس للعمل كعضو في الوفد الأمريكي لمؤتمر الصلح في باريس فيسافر بالفعل في ١٢ مايو، ثم يعود في أواخر يوليو ليستأنف عمله بتقرير أرسله في ٢٨ يوليو إلى حكومته عن أحوال مصر بعد الاعتراف بالحماية، وفيه يؤكد على أن الوضع يتحسن ببطء ولكن بثبات، ويشيد بالإدارة الحازمة والواعية للجنرال أللنبي، ثم يكتب عن نشاط المحاكم العسكرية التي تقوم بمحاكمة المتهمين في الأحداث الأخيرة حيث حكمت بإعدام ثلاثة من الأهالي من ناحية الوسطى بتهمة قتل مهندس بريطاني، كما أصدرت حتى تاريخ كتابته ذلك التقرير أحكاماً بالإعدام في واحد وخمسين حالة في دير مواس وديروط فقط، بالإضافة إلى أحكام بالسجن من عدة أشهر إلى ١٥ سنة، وبالغرامة من ٥٠٠ جنيهاً إلى ١٠٠٠

جنيه(٨٥).

وفي سبيل تنظيم الهزيمة والخروج بأقل قدر من الخسائر حاول الوفد الاتصال بالبرلمانات والمؤسسات الشعبية، والصحفيين وبعض السياسيين، ففي ١٦ مايو أرسل الوفد برقية إلى مجلس الشيوخ الأمريكي يذكر فيها أن مؤتمر الصلح أبي إن يُطبق على مصر المبادئ التي دخلت الولايات المتحدة الحرب من أجلها، مع إن مصر ساعدت الحلفاء أثناء الحرب بسخاء، وأن قرار المؤتمر الاعتراف بالحماية لم يحرم مصر حقها في الاستقلال فقط، بل حرمها حتى الحقوق التي كانت قد اكتسبتها من تركيا في سنة ١٨٤٠(٨٦). ثم أرسل الوفد برقية أخرى إلى ولسون طالبا مقابلته، غير أن الرئيس الأمريكي كَلَّف سكرتيره أن يكتب إلى الوفد في ٩ يونيو معتذراً عن المقابلة بضيق وقته على أمل أن يلتقي بهم في المستقبل، ورَدَّ الوفد على تلك البرقية بقوله: «وحيث أنكم تركتم المجال مفتوحاً لاحتمال مقابلتنا في المستقبل؛ فنحن نرجوكم باحترام أن تسمحوا بذلك بأسرع ما يُمكن حتى يُسجل لكم التاريخ الفخر في هذه المسألة ككل مسألة مرتبطة بالمؤتمر»(٨٧).

وفي الوقت نفسه اتصل الوفد المصري بوفدٍ أمريكي جاء إلى باريس لمساندة الأيرلنديين ومساعدتهم على نيل استقلالهم، وقد طلب ذلك الوفد الأمريكي بعض المعلومات والمستندات عن القضية المصرية ليضعوها إلى جانب القضية الأيرلندية في مهاجمتهم الاستعمار البريطاني. كما اتصلوا ببعض الصحفيين الأمريكيين الذين جاءوا لتغطية أحداث مؤتمر الصلح، ثم في النهاية أرسلوا أحدهم وهو محمد محمود باشا إلى الولايات المتحدة ليقوم بالدعاية للقضية المصرية هناك، واتصل بأحد كبار الساسة الأمريكيين، وهو المستر فولك Folk وأقنعه بعدالة القضية المصرية، ومنحه توكيلاً بالتحدث باسم مصر، فقام بتقديم مذكرة إلى لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ انتقد فيها معاهدة فرساي، وخاصة البند ١٤٧ القاضي بأن المسألة المصرية هي مسألة بريطانية داخلية، وانتقد السياسة البريطانية لاغتصابها مصر والقضاء على كل

أمل لحرية المصريين، واستعرض الوعود التي قدمتها بريطانيا بالجلاء عن مصر . وقد نجح فولك في إقناع المستر لودج رئيس اللجنة بتأييد القضية المصرية، كما اقتنع بها غالبية أعضاء اللجنة . وقد حدث أن رفضت اللجنة طلباً مقدماً من وفد هندي يطلبون فيه سماع أقوالهم، فاعترض المستر هتشكوك زعيم الحزب الديمقراطي على ذلك قائلا :كيف يُسمع صوت المصريين ولا يسمع صوت الهنود رغم أن القضيتين متماثلتين وضد خصم واحد، فردت عليه اللجنة بقولها: «إن مصر تعد من الوجهة السياسية غير خاضعة لإنجلترا ولا لتركيا، بل يجب أن تكون مستقلة، وزمامها بيدها»، وعلى الفور طيَّر فولك ذلك الخبر إلى الوفد المصري بباريس، الذي أرسله بدوره إلى لجنة الوفد المركزية بمصر، ونشرته الصحف المصرية متفائلة، كما كان له صدىً عظيماً في أوساط الطلاب ؛ فاجتمعوا بميدان عابدين يوم ٣١ أغسطس وهتفوا للحرية ولأمريكا، وأرسلوا برقيات شكر لرئيس مجلس الشيوخ الأمريكي ورئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ(٨٨).

في ذلك الوقت كان هامبسون جيري يتابع بقلق نشاط الوفد في الولايات المتحدة، ويعمل جاهداً على إحباط كل الجهود التي يبذلها الوفد لاستمالة الرأي العام الأمريكي ومجلس الشيوخ، ويظهر ذلك في أكثر من رسالة كان الهدف منها إثارة الرأي العام الأمريكي ضد مصر، فاستغل المحاولة التي بذلها سعد لاستمالة فرنسا للقضية المصرية عندما نشر مقالاً في جريدة «إيجيبشيان ميل» Egyptian Mail يطلب فيها من فرنسا مساعدة مصر، لأن مصر عندما كانت مستقلة قدَّمت في عهد سعيد باشا المساعدة العسكرية لفرنسا في حرب المكسيك أيام الإمبراطور نابليون الثالث .وقد استغل جيري تلك المقالة، وكتب إلى حكومته في ٣٠ أغسطس ١٩١٩ مُفنداً تلك الدعاوى بقول: «إنه إعلان مثير للضحك والسخرية، لأن مصر ساعدت فرنسا في القرن الماضي في تدمير أمةٍ ديمقراطيةٍ، وإقامة عميل أجنبي مستبدٍ حاكماً على شعب من شعوب نصف الكرة الغربي»، وهو يشير بذلك إلى أن ما حدث كان اعتداءً على مبدأ مونرو

القاضي بعدم تدخل أوروبا في شئون الأمريكتين، ولكن فرنسا وبمساعدة مصر استغلت الحرب الأهلية الأمريكية لتقوم بفعلتها تلك، وبعد انتهاء الحرب الأهلية قامت الولايات المتحدة بإرسال جيش إلى الحدود المكسيكية مُطالبة نابليون بالانسحاب، وهو ما كان له أثره في انسحاب القوات الفرنسية وسقوط الإمبراطور مكسيميليان في المكسيك، بل وسقوط نابليون الثالث نفسه بإعلان الجمهورية في فرنسا، ويوضح جيري أن محاولة سعد هذه سوف تأتي بنتائج عكسية لأنه سيثير غضب الأمتين الفرنسية والأمريكية عليه[٨٩].

ولما نجح الوفد المصري - بالرغم من كل الجهود التي بذلها هامبسون جيري - في استمالة عطف لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي وصدر قرار اللجنة باعتبار مصر دولة مستقلة لا هي ولاية عثمانية، ولا محمية بريطانية ؛ لعب هامبسون جيري دورا في التقليل من مفعول ذلك القرار، فعندما أرسل سعد برقيتين من باريس في ٢٩ أغسطس إلى عبد الخالق فهمي يعلنه بأن مجلس الشيوخ أصدر قراره الآنف، غضب ألنبي وأرسل نص البرقيتين في اليوم نفسه إلى جيري موضحاً أنهما مُزيفتان بداهةً، ولكن الأمر يحتاج إلى بيانٍ من المُعتمد الأمريكي لإنكار صحة ذلك القرار ؛ لأنه قد تم نشر ذلك الخبرٍ في بعض الصحف بالقاهرة والإسكندرية، وسوف يكون له تأثيرٌ سلبي على موقف بريطانيا في مصر.

وتحيَّر القنصل الأمريكي، ولم يستطع أن يكذِّب ذلك القرار، غير أنه أرسل برقية عاجلة إلى حكومته في ٣٠ أغسطس يستشيرها فيما يجب عمله[٩٠]، وفي اليوم التالي أرسل أخباراً مثيرة لفزع الحكومة الأمريكية، جَعَلها تطلب منه تكذيب ذلك القرار، فقد أرسل في أول سبتمبر تقريراً عن إضرابات العمال والموظفين، خاصةً تلك التي شهدتها مصر في أغسطس ١٩١٩، موضحاً أن تلك الإضرابات ذات أبعاد اقتصادية وسياسية، إلا أن هناك الكثير من الدعاية الثورية تنتشر في أوساط العمال، «وتتباهي بالنصر القادم للبروليتاريا، وتتنبأ بعصر البلشفية»، كما نوه أن هناك أيد خفية تركية وألمانية في المسألة، من

خلال دعاية مدفوعة الأجر هدفها إثارة مزيد من الاضطرابات، ثم يوضح أن هناك قطاعاً عريضاً من المصريين أصبح يؤمن بأن حصول مصر على الاستقلال التام في هذا الوقت لن يكون له سوى معنى واحد هو «العودة إلى الحكم الفردي الاستبدادي الفاسد المتآمر، وهذا يعني بالضرورة موت العدالة والحرية في مصر»(٩١). وعلى هذا أسرعت وزارة الخارجية الأمريكية في اليوم التالي - ٢ سبتمبر - بالرد على برقيته ببرقية مختصرة تقول فيها: «إنك تستطيع أن تُنكر صدور قرار من لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ ينص على أن مصر سياسياً لا هي تحت سلطان تركيا أو بريطانيا بل إنها مستقلة»(٩٢). وهو ما أعلنه جيري على الفور؛ فكان ذلك صدمةً أخرى للرأي العام المصري تُعادل الصدمة الأولى عندما اعترف ولسون بالحماية، خاصة وأن المصريين كانوا قد استقبلوا ذلك النبأ بالفرح والسرور ورددوا الهتافات المؤيدة لأمريكا، ثم انقلب الحال إلى النقيض بعد تصريح جيري. وأخيراً أرسل سعد إلى فولك يخبره بإلغاء توكيله له لأن الوفد لم يشعر بدوره أو بأي ضغوط أمريكية على إنجلترا أثناء المفاوضات مع ملنر(٩٣). وبذلك انتهى دور الولايات المتحدة في القضية المصرية .

خاتمة:

هكذا لعب القناصل الأمريكيون في القاهرة دوراً كبيراً في توجيه السياسة الأمريكية لمصلحة بلدهم من ناحية، ولمصلحة بريطانيا من ناحية أخرى، دون الأخذ في الاعتبار المبادئ والمثل التي نادى بها الرئيس الأمريكي ولسون .وقد ظهر ذلك واضحاً في موقف الولايات المتحدة من قضية مقتل بطرس باشا غالي، ومن المفاوضات التي دارت حول مسائل الحماية والامتيازات قبل الحرب وبعدها، والتي استمرت قرابة أربع سنوات تُوجت في النهاية باعتراف الرئيس ولسون بالحماية البريطانية على مصر، بحيث لم يكن هذا الاعتراف وليد لحظته بل سبقته دراساتٌ كثيرةٌ ومراسلاتٌ عديدةٌ.

ولم ينته دور القناصل الأمريكيين عند حد الاعتراف بالحماية، بل امتد إلى متابعة نتائج ذلك الاعتراف، وتفنيد كل المحاولات المصرية لكسب عطف الرأي العام الأمريكي في تلك القضية من خلال إثارة الرأي العام الأمريكي على المصريين، بتذكيرهم بحرب المكسيك التي كانت أمريكا تعارضها وأوشكت على الدخول في حرب مع فرنسا بسببها، وكذلك من خلال إثارة المخاوف لدى الأمريكيين من أن ثورة ١٩١٩ لها بُعد بُلشفي، وهو ما يُمثل تهديداً للرأسمالية الأمريكية، ويبشر بانتشار نفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، وهو ما كانت تخشاه الحكومة الأمريكية وتعمل له ألف حساب.

الهوامش

(١) هناك بعض الدراسات الحديثة التي اهتمت بتطور العلاقات المصرية الأمريكية بشكل عام، ولكن ثورة ١٩١٩ لم تكن ضمن نطاق البحث لأي منها، فبينما يتوقف البحث الأول عند عام ١٩١٤ (لينوار تشامبرز رايت: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤، ترجمة فاطمة علم الدين عبد الواحد، ومراجعة يونان لبيب رزق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثاني «٤٢»، القاهرة، ١٩٨٧، والكتاب في الأصل رسالة حصل بها المؤلف على الدكتوراه من جامعة كولومبيا سنة ١٩٥٣)؛ نجد أن الثاني يبدأ بعام ١٩٢٢ (علاء الدين الدين عرفات :العلاقات المصرية الأمريكية، الخطوات الأولى في مصر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١)، أما الأخير فهو يبعد كثيراً عن ثورة ١٩١٩ (فطين أحمد فريد: العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة في الفترة من ٢٣ يولية ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٧٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٩٣)؛ هذا بالإضافة إلى بحث حسين إبراهيم العطار: الولايات المتحدة الأمريكية وقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، المنشور في مجلة مصر الحديثة، العدد الرابع، ٢٠٠٥، ص٩١ - ١٣١ .

(٢) على حسب علمي فإن كل الكتب والدراسات والأبحاث التي صدرت عن ثورة ١٩١٩، لم تعتمد على أي نوع من الوثائق الأمريكية، ولقد استلفت نظري - وأنا في المراحل الأخيرة من هذا البحث - كتابٌ للأستاذ محسن محمد عنوانه "سعد زغلول مولد ثورة، شرارات ثورة ١٩١٩ بالوثائق البريطانية والأمريكية"، مكتبة غريب، القاهرة ١٩٨٨، فانكببت عليه صفحة صفحة، فلم أجد فيه نص أو مضمون أو إشارة إلى أية وثيقة أمريكية، ولا حتى ذكر أية شخصية أمريكية بما فيها الرئيس ولسون نفسه .

(٣) قام الأرشيف القومي الأمريكي United States National Archives في واشنطن بتصوير تقارير ورسائل القناصل خلال الفترة من ١٨٥٤ إلى ١٩٥٩ على أفلام ميكروفيليمة توجد في مكتبات بعض الجامعات الأمريكية، وقد نجحتُ في تصوير الكثير من تلك التقارير من مكتبة جامعة برنستون Princeton University، ومكتبة جامعة ويست شيستر West Chester University، والفضل في ذلك يرجع إلى المساعدات القيمة التي قدمها لي كل من : بيتر جران Peter Gran، وروبرت تيجنور Robert Tignor، وبث بارون Beth Baron، وقد نجحت في تصوير بعض الوثائق، كما نجحت في الحصول على نسخ رقمية Digital من كل الوثائق التي تغطي فترة هذه الدراسة.

(٤) رمزي ميخائيل :الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص .ص ٣٩، ٥٦، ٥٩، ٦١، ٦٢، وصفحات أخرى.

(٥) لينوار تشامبرز رايت :المرجع السابق، صفحات مختلفة، حيث هذه هي خلاصة المحاور الثلاثة التي بنى عليها كتابه.

(٦) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/17, Unnumbered Dispatch,

from D. M. Iddings to the Secretary of State, February 1, 1910.

(٧) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/18, Unnumbered Telegram from Iddings the American Agent and Consul General at Cairo to the Secretary of State, February 20, 1910, 6 : p.m.

(٨) لينوار تشامبرز رايت :المرجع السابق، ص٢٠٢ – ٢٠٣ .

(٩) عبد الرحمن الرافعي :محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١، ص١٩٣ – ١٩٤ .

(١٠) لينوار تشامبرز رايت :المرجع السابق، ص٢٠٦ – ٢٠٩ .

(١١) حول أحداث الحرب وأطرافها انظر :هـ .أ .ل .فيشر :تاريخ أوربا في العصر الحديث، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط٨، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤، ص٤٩٤ – ٥٦٤ .

(١٢) حول أثر الحرب على مصر انظر : لطيفة سالم : مصر في الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤؛ محمد عبد الرحمن برج: قناة السويس، أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٥٦، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٣٤ – ٥٠؛ صبري أحمد العدل: سيناء في التاريخ الحديث ١٨٦٩ – ١٩١٧، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٠٥ – ٢٣٢ .

(١٣) الحكومة المصرية : القضية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٢، المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٩٥٤، ص٢٩ .

(١٤) US National Archives, DS, Egypt, File No.883.00/73, "Report on effect upon American Interests of British Protectorate and abolition of the Capitulations in Egypt", by Paul Knabenshue (Consul) Vice-Consul in charge, at American Diplomatic Agency and Consulate-General, Cairo, Egypt, Confidential Dispatch No. 406, December 8, 1917.

(١٥) عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٥، ٥٦ – ٥٨ .

(١٦) لطيفة سالم :المرجع السابق، ص٥٤ – ٥٧ .

(١٧) محمد كامل سليم: ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٧٥، ٦٠ .

(١٨) US National Archives, DS, Egypt, File No.883.00/73, "Report on effect upon American Interests of British Protectorate and abolition of the Capitulations in Egypt", by Paul Knabenshue (Consul) Vice-Consul in charge, at American Diplomatic Agency and Consulate-General, Cairo, Egypt, Confidential Dispatch No. 406, December 8, 1917.

(١٩) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/53, Telegram No. 126, from American Embassy in Rome to the Secretary of State, Rome, December 23, 1914, 12 noon.

(٢٠) US National Archives, DS, Egypt, File No.883.00/73, "Report on effect upon American Interests of British Protectorate and abolition of the Capitulations in Egypt", by Paul Knabenshue (Consul) Vice-Consul in charge, at American Diplomatic Agency and Consulate-General, Cairo, Egypt, Confidential Dispatch No. 406, December 8, 1917, p. 22-24.

(٢١) US National Archives, DS, Egypt, File No.883.00/73, "Report on effect upon American Interests of British Protectorate and abolition of the Capitulations in Egypt", by Paul Knabenshue (Consul) Vice-Consul in charge, at American Diplomatic Agency and Consulate-General, Cairo, Egypt, Confidential Dispatch No. 406, December 8, 1917, P.13,20.

(٢٢) Ibid, p. 16 - 18.

(٢٣) Ibid, p. 25 - 27.

(٢٤) Ibid, p. 30 - 33.

(٢٥) Ibid, p. 43 - 44.

(٢٦) محمد كامل سليم :المرجع السابق، ص ٦٠ .

(٢٧) US National Archives, DS, Egypt, File No. 880.00/ 77, Dispatch No. 52., from Hampson Gary to The Secretary of State, May 23, 1918.

(٢٨) US National Archives, DS, Egypt, File No.883.00/73, Unnumbered Dispatch, From Wilbur J. Carr, The Secretary of State, to Paul Knabenshue, February 20, 1918.

(٢٩) هـ .أ .ل .فيشر :المرجع السابق، ص٧٤٧ – ٧٤٩؛ محمد محمود السروجي: سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، الإسكندرية، ١٩٦٥، ص٣٦؛ محمد رفعت: تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعارف، ١٩٥٨، ص١٧ .

(٣٠) هامبسون بورن جيري Hampson Boren Gary ولد في تكساس في ٢٣ أبريل ١٨٧٣، ودرس القانون في جامعة فيرجينيا وتخرج فيها سنة ١٨٩٤، ومارس المحاماة إلى عام ١٨٩٦ حيث التحق بالجيش الأمريكي، وشارك في الحرب الأمريكية الأسبانية ١٨٩٨، وخلال الفترة من ١٩٠٠ – ١٩١٤ عمل جيري عضواً في مجلس إدارة جامعة تكساس، ومُحكماً في لجنة قضايا الإفلاس، وعضواً في المجلس النيابي بولاية تكساس .وفي سنة ١٩١٤ عُين قنصلاً خاصاً لوزارة الخارجية الأمريكية للمساعدة في الشئون الناجمة عن قيام الحرب في أوروبا، وفي ١٩١٥ عُين نائباً عاماً مساعداً Assistant Solicitorفي

وزارة الخارجية، وفي ١٩١٧ عَيَّنه الرئيس ولسون قنصلاً عاماً في مصر، وهناك كوَّن صداقةً حميمةً مع الجنرال اللنبي. وفي مايو ١٩١٩ تم استدعاؤه إلى باريس ليساعد الوفد الأمريكي لمؤتمر الصلح في أعماله، ثم عاد إلى القاهرة في أواخر يوليو ١٩١٩ . وفي ٢١ أبريل ١٩٢٠ عينه الرئيس ولسون سفيراً لأمريكا في سويسرا، حيث حضر الاجتماع الأول لعصبة الأمم في جنيف ممثلاً للولايات المتحدة، وبعدها اعتزل العمل الدبلوماسي ومارس المحاماة وشغل عدة وظائف إدارية مهمة في الحكومات الأمريكية المختلفة إلى أن توفي في ١٨ أبريل ١٩٥٢ .

The Handbook of Texas online, http://www.tsha.utexas.eduhandbook/online/articles/print/GG/fga37.html

(٣١) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/ 84, Report No. 3 for the Quarter Ended September 30, 1918, Regarding Diplomatic and Political Events, from Hampson Gary to the Secretary of State, Cairo, September 30, 1918.

(٣٢) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص٥٣ – ٥٦ .

(٣٣) محمد علي علوبة: ذكريات اجتماعية وسياسية، تحقيق أحمد نجيب وجمال الدين أمين وناهد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص٨١– ٨٢ .

(٣٤) محمد كامل سليم: المرجع السابق، ص٤٥؛ لطيفة سالم :المرجع السابق، ص٧٠ –٧١؛ رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص٤٩– ٥٠ .

(٣٥) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص٥٦ .

(٣٦) علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص٢٧ .

(٣٧) محمد كامل سليم: المرجع السابق، ص٦٠ .

(٣٨) من تقرير لجنة ملنر المنشور، الحكومة المصرية :القضية المصرية، مصدر سابق، ص٥٠ .

(٣٩) عبد الخالق لاشين: المرجع السابق، ص١٤٩ – ١٥٠ .

(٤٠) حول نص الحوار الذي دار بين الوفد وونجت، وما حدث بعد ذلك من تشكيل الوفد وجمع التوكيلات انظر: محمد علي علوبة :المرجع السابق، ص٨٦– ٩٣؛ وعن الخلاف حول صاحب فكرة الوفد والداعي إليها انظر، عبد الخالق لاشين: المرجع السابق، ص١٣٠ – ١٤٣؛ عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص٨٣ – ٨٨ .

(٤١) رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص٥٩ – ٦٠ .

(٤٢) عبد الخالق لاشين: المرجع السابق، ص١٧٨ – ١٧٩ .

(٤٣) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/ 86, Dispatsh No. 187, Regarding the Political Situation in Egypt and the Efforts of the "Nationalists", from Hampson Gary to the Secretary of State, Cairo, December 16, 1918.

(٤٤) عبد العظيم رمضان: مذكرات سعد زغلول، ج٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة

١٩٩٦، ص, ١٥٤

(٤٥) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/ 86, Dispatch No. 187, Regarding the Political Situation in Egypt and the Efforts of the "Nationalists", from Hampson Gary to the Secretary of State, Cairo, December 16th, 1918.

(٤٦) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/ 87, Dispatch No. 202, Regarding Petitions from Political Factions in Egypt, From Hampson Gary to the Secretary of State, Cairo, December 30th, 1918.

(٤٧) عبد العظيم رمضان :تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦، ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٣، ١١٠ - ١١١ .

(٤٨) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/83, Telegram No. 238, From Hampson Gary to the Secretary of State, Cairo, December 27, 1918, 11 p.m.

(٤٩) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/102, Report No. 4 for the Quarter Ended December 31, 1918, on Diplomatic and Political Events in Egypt, by Hampson Gary, American Diplomatic Agent & Consul-General at Cairo, Egypt, January 14th, 1919.

(٥٠)

(٥١) محمد علي علوية: المصدر السابق، ص٩٧- ٩٨ .

(٥٢) علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص٣٢ .

(٥٣) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ - ١٩٢١، طبعة دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٤٤ - ١٤٩ .

(٥٤) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883/500, From Hampson Gary to the Secretary of State, Cairo.

(٥٥) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، ص١٤٩ - ١٥٠ .

(٥٦) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/86, Unnumbered Dispatch from the Acting Secretary of State, to the Mission of the United States to the Conference to negotiate Peace, , 1919.

(٥٧) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/86, Unnumbered Telegram, from William Philips, Hampson Gary, February 12, 1919.

(٥٨) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/87, Unnumbered Dispatch From William Philips Acting Secretary of State, To the Mission of the United States to the Conference to negotiate Peace, February 17, 1919.

(٥٩) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/99, Dispatch No. 271, From Hampson Gary, to the Secretary of State, February 15, 1919.

US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/108, Dispatch No. 278,

from Hampson Gary, to the Secretary of State, February 21, 1919.

(٦٠) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/92, Telegram No. 361, from Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Mission, March 4, 1919, 7 p.m.

(٦١) حول موقف الصحافة المصرية من الثورة انظر رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص٨٥ - ١٢٨ .

(٦٢) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/93, Telegram No. 370, from Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commission, March 10, 1919, 10 p.m.

(٦٣) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/94, Telegram No. 373, from Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commission, March 11, 1919, 7 p.m.

(٦٤) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/95, Telegram No. 377, from Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commission, March 12, 1919, 7 p.m.

(٦٥) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/114, Dispatch No. 332, From Hampson Gary to the Secretary of State, March 14, 1919. File No. 883.00/122, Dispatch No. 348, from Hampson Gary to the Secretary of State, March 19, 1919.File No. 883.00/121, Dispatch No. 350, from Hampson Gary to the Secretary of State, March 19, 1919. File No. 883.00/128, Dispatch No. 363, From Hampson Gary to the Secretary of State, March 24, 1919. File No. 883.00/131, Dispatch No. 365, from Hampson Gary to the Secretary of State, March 24, 1919. File No. 883.00/133, Dispatch No. 374, From Hampson Gary to the Secretary of State, March 25, 1919. File No. 883.00/134, Dispatch No. 375, from Hampson Gary to the Secretary of State, March 25, 1919.

(٦٦) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/127, Dispatch No. 364, from Hampson Gary to the Secretary of State, March 24, 1919.

(٦٧) عبد الرحمن الرافعي :ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص١٨٥- ١٩٠ .

(٦٨) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/130, Dispatch No. 370, from Hampson Gary to the Secretary of State, March 25, 1919.

(٦٩) عبد الرحمن الرافعي :ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٢٠٨ .

(٧٠) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/132, Dispatch No. 355, from Hampson Gary to the Secretary of State, March 20, 1919.

(٧١) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/135, Dispatch No. 378,

from Hampson Gary to the Secretary of State, March 26, 1919.

(٧٢) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/97, Telegram No. 388, from Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commission, March 18, 1919, 4 p.m.

(٧٣) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/97, Unnumbered Dispatch, from The Acting Secretary of State to the Secretary of the Navy, March 22.

(٧٤) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/113, Telegram No. 427, from Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commission, April 10, 1919, 10 p.m.

(٧٥) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/115, Telegram No. 434, from Gary, Via Paris, to the Dep. of State and the American Peace Commission, April 16, 1919, 5 p.m.

(٧٦) علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص ٣٣ .

(٧٧) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٧٨) بيير رنوفان: تاريخ العلاقات الدولية، أزمات القرن العشرين ١٩١٤ - ١٩٤٥، ترجمة جلال يحى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٨٨ - ١٩٢ .

(٧٩) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/117, Telegram No. 59, from Wilson, Via Paris, to the Dep. Of State, April 15, 1919, 11 a.m.

(٨٠) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٨١) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/125, Telegram No. 445, from Gary, Via Paris, to Mr. Lansing and to the Dep. of State, April 24, 1919, 11 p.m.

(٨٢) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/125, Unnumbered Dispatch, from Frank L. Folk, Acting Secretary of State, to John W. Davis, American Ambassador, London, April 28, 1919.

(٨٣) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص٢٠١ - ٢٠٣ .

(٨٤) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/181, Dispatch No. 477, from Hampson Gary, to the Secretary of State, May 5, 1919.

(٨٥) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/189, Dispatch No. 568, from Hampson Gary, to the Secretary of State, July 28, 1919.

(٨٦) نفس المصدر، ص٢١٢ - ٢١٣ .

(٨٧) علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص ٣٤ - ٣٥ .

(٨٨) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص٢٠٧ - ٢١٥؛ علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص٣٨ - ٤٣ .

(٨٩) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/196, Dispatch No. 591, from Hampson Gary, to the Secretary of State, August 30, 1919.

(٩٠) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/187, Telegram No. 567, from Gary, to the Dep. of State, August 30, 1919, 11 p.m.

(٩١) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/195, Dispatch No. 592, from Hampson Gary, to the Secretary of State, September 1, 1919.

(٩٢) US National Archives, DS, Egypt, File No. 883.00/187, Unnumbered Telegram, from the Department of State, Washington, to The American Agency, Cairo, September 2, 1919.

(٩٣) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص٢٠٧ – ٢١٥؛ علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص٣٨ – ٤٣.

الإيطاليون..
فى غمار السياسة المصرية

د . رفعت السعيد

الإيطاليون ..

فى غمار السياسة المصرية

العلاقات المصرية الإيطالية ممتدة عبر قرون عدة ، ولأمد طويل كانت العلاقات التجارية نشطة بين المدن الإيطالية والمدن الساحلية المصرية وخاصة الإسكندرية .

وكان تجار المدن الإيطالية ينقلون عديدا من السلع الأوروبية إلى آسيا ، عبر البحر المتوسط إلى الإسكندرية ، ومنها برا إلى السويس ..ثم عبر البحر الأحمر .

وفي الأزمنة الحديثة تزايدت أدوات التواصل فامتدت إلى مجالات متعددة فنية ومهنية وثقافية وسياسية ، وفي هذا البحث سنركز على العلاقات السياسية منذ بدايات الثورة العرابية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي تكونت فيها الملامح الأساسية لمصر الحديثة والتي شهدت أيضا تواجدا متعدد الأصعدة للدور الإيطالي في مصر. لكننا وقبل أن نبدأ نسجل عدة ملاحظات أولية:

- يمكن القول إن العلاقات الثقافية بمعناها المباشر والحديث قد بدأت في عصر محمد علي ، حيث استعان الوالي بعدد من الفنانين الإيطاليين لإعداد تمثال للوالي ولافتتاح فصول للرسم التشكيلي والرسم المعماري .

كما أن محمد علي قد استدعى عددا من الخبراء الإيطاليين لافتتاح مدرسة للزراعة في قرية نبروه، «فقد أنشأ العزيز محمد علي هناك مدرسة لتعليم فنون الزراعة وجلب لها من البلاد الإيتاليانية المعلمين والخوجات وآلات الفلاحة المستعملة في بلادهم وجعل من أطفال أهل القطر وشبابهم أربعين تلميذا لدراسة قواعد فن الزراعة»[1].

كذلك فإن محمد علي قد أرسل عددا من المبعوثين إلى إيطاليا لدراسة

الهندسة وفنون سبك المعادن والرياضيات ، وقد عاد هؤلاء المبعوثون ليعمل بعضهم في ترجمة عدة كتب من اللغة الإيطالية وليعمل الآخرون في الجهاز الإداري الحديث الذي بناه محمد علي ومن هؤلاء -على سبيل المثال - «أحمد أفندي الأزهري من قرية كرداسة (الجيزة) وهو الآن (أي على زمن علي باشا مبارك) وكيل قلم الهندسة وكان يجيد اللغتين التليانية والتركية وترقى إلى رتبة قائمقام»(٢).

● كانت الامتيازات التي تمتع بها الأجانب وحماية قناصل دولهم الأصلية لهم حافزا على توافد مئات الألوف من الأجانب إلى مصر وكان منهم كثير من الإيطاليين .

وهكذا توافدت إلى مصر أفواج بغير حصر من الأجانب (مستثمرون- تجار - مهنيون - عمال -سماسرة في البورصة - مرابون ...إلخ) ويمكن التعرف على هذه الزيادة من مقارنة الأرقام التالية :

السنة	عدد الأجانب
١٨٣٦	٣٠٠٠
١٨٧٨	٦٨,٠٠٠
١٩٣٤	٥٠٠,٠٠٠ (٣)

وكانت نسبة الإيطاليين عالية فقد وصلت في الثلاثينيات إلى حوالي ٧٠ ألف إيطالي ، الأمر الذي حولهم إلى أداة فاعلة في العمل الاقتصادي والثقافي والسياسي .

●وكانت الجاليات الكبيرة تعيش في شكل مجتمعات متقاربة لها صحفها وأنديتها ومدارسها ومقاهيها، ولكل منها نفوذ في مهن معينة ، فالإيطاليون مثلا كانوا يمتلكون نسبة كبيرة بين عمال لف السجاير والترزية والحلاقين وسائقي وكمسارية الترام .

وقد تميز الإيطاليون عن غيرهم من الأجانب بتواصل دائم مع وطنهم الأصلي «فقد كان الكثير من العمال الإيطاليين يفدون إلى مصر في مواسم معينة تقل فيها فرص العمل في إيطاليا ثم يعودون ليعملوا في جمع محصول الأرز في بلدهم»(٤).

وهو ما جعل علاقاتهم وثيقة بالحياة السياسية في إيطاليا وبالأحزاب التي ينتمون إليها وخاصة بالحزب الاشتراكي الإيطالي الذي اهتم فيما يبدو بنشاط كوادره في مصر اهتماما خاصا إلى الدرجة التي دفعت لورد لويد إلى ملاحظة «أن الحزب الاشتراكي الإيطالي كان نشطا في مصر نشاطا ملحوظا لا يقل عن نشاطه في إيطاليا»(٥).

● ومع تشكيل ما يشبه المجتمعات الإيطالية فى المدن الكبيرة (القاهرة - الإسكندرية بور سعيد - المنصورة) نشأت الحاجة إلى إنشاء مدارس إيطالية ورويدا رويدا تكاثرت هذه المدارس ، ومع وصول موسوليني للحكم ورغبته في وجود امتدادات مصرية لأفكاره فتحت أبواب هذه المدارس أمام المصريين .

وثمة إحصاء مهم في هذا الصدد :

المدارس الأجنبية في مصر (عام ١٩٣٣- ١٩٣٤)(٦).

جنسية المدرسة	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد التلاميذ
ألمانية	٥	٥٨	٤٥٤
أمريكية	٣٧	٤٥٤	٦٣٢٩
إنجليزية	٣٩	٢٩٤	٤٤٥٤
إيطالية	٥٧	٦٣٩	١٠,٥٨٨

● ومع نشوب الثورة العرابية ١٨٨٢ ثم ثورة ١٩١٩ كانت الجالية الإيطالية تتعاطف وبشكل ملحوظ مع رجالها ، الأمر الذي يوضح حالة من التعاطف

المتبادل بين المصريين والجالية الإيطالية[٧].

وقد تشكلت قنوات عديدة أسهمت في تعزيز هذه العلاقات وتوطيدها ومنها، «الجامعة الشعبية لتعليم العمال بالإسكندرية» ، و « جمعية الصداقة المصرية الإيطالية» ، و« نادي خريجي الجامعات والمدارس الإيطالية»[٨].

● ولأمد طويل ظلت صحف إيطالية عدة تصدر في مصر ، منها: «جورنال دي أورينتي ، المساجيرو ، روما ، ميديتارينو ، كوريير دي تاليا»[٩].

وبعد هذه الملاحظات يمكننا أن نبدأ .

ونبدأ بزمن الالتهاب الثوري الأول في مصر الحديثة بالثورة العرابية :

وفي البداية كان جمال الدين الأفغاني يحاول أن يستجمع حوله مجموعة من أبناء الطبقة الوسطى المصرية ، ولأن فرص العمل الحزبي أو حتى الاجتماعي كانت معدومة فقد اتجه فكره إلى إنشاء محفل ماسوني ، ولجأ الأفغاني إلى عدد من الماسون الإيطاليين في محفل الشرق الأعظم ، وبمساعدة فاعلة وعملية منهم «تكون محفل ماسوني ضم حوالي ٣٠٠ شخص من الأدباء والصحفيين والأزهريين وضباط الجيش والأعيان»[١٠].

ويفسر المقربون من الأفغاني مثل محمد عبده و Blunt فكرة تشكيل الأفغاني للمحفل الماسوني ثم حله بسرعة قائلين « إنه شكله على أمل في مناصرة أعضائه الشرقيين والأوروبيين لدعوته العامة تصديقا لما شاع عن مزاعم الماسون إنهم ينتصرون للحرية الإنسانية فلما تبين له بطلان هذه المزاعم نفض يديه من المحافل»[١١].

ويمكن أن نلاحظ الفارق بين المواقف الحكومية والشعبية إزاء الثورة العرابية .

فعندما حشدت إنجلترا أساطيلها في ميناء الإسكندرية بقيادة الجنرال سيمور لتهديد العرابيين الذين أخذوا في تحصين قلاع المدينة أسهمت في

الحشود سفن دول عديدة «فرنسا وأمريكا والنمسا واليونان ، وأرسلت إيطاليا طرادة كتعبير عن مساندة أو وجود رمز»(١٢).

لكن إيطاليا ما لبثت أن استشعرت الخطر من احتلال إنجلترا مصر ، ولهذا أسهم قنصلها دي مارتيفو في التوقيع على بيان وجهه قناصل النمسا وألمانيا وفرنسا وروسيا وأرسلوه إلى الجنرال سيمور قائد الأسطول البريطاني الذي كان على وشك قصف الإسكندرية محذرين إياه قائلين «إن لرعايانا مصالح مهمة في الإسكندرية ولهم فيها أملاك واسعة وعقارات كثيرة والباقون منهم في المدينة كثيرون ... وإن إطلاق المدافع سينشأ عنه ضرر عظيم يلحق بسكان المدينة»(١٣).

أما أبناء الجالية الإيطالية وخاصة العمال والفقراء فقد كانوا يساندون الثورة العرابية مساندة كاملة وواضحة . وعندما شكل محمود سامي باشا البارودي الوزارة العرابية تلقى برقية من كاميني رئيس جمعية الفعلة (العمال) تقول «إلى حضرة صاحب السعادة محمود باشا سامي :

عقدت أمس جمعيتنا حفلة عمومية قررت فيها أن ترفع لمقامكم السامي بيان ما تتمناه من نجاح الحزب الوطني المصري وأمانيه الوطنية، وما الفعلة الإيتاليان إلا أبناء أمة حاربت لنوال استقلالها، وهم يتمنون أن المقاصد التي أبدتها الأمة المصرية وسعت إليها بالتأني وحسن السياسة تفوز بإدارة الوزارة فوزا يعد لعظم الغاية المطلوبة وكبر شأنها»(١٤). ويقول: Blunt «إنه شاهد وفدا من الشبان الإيطاليين قدموا لتقديم التهنئة لعرابي بمناسبة توليه وزارة الدفاع وكانوا يتدافعون لتقبيل يديه وكأنه قديس»(١٥).

وفيما يبدو فإن الرأي العام في إيطاليا كان يبدي نوعا من التعاطف مع الثورة العرابية وخاصة في صفوف اليسار، الأمر الذي دفع سليم نقاش إلى القول « ومن مجمل هذه الأخبار يتضح للقارئ الكريم أن الأميال العمومية كانت في ألمانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا منحازة إلى العرابيين، وكان ذلك يزيدهم

إصرارا على المقاومة وأملا في انتصار الدول لهم فتساعدهم على إخراج الإنجليز من مصر»[١٦].

ولكن فرنسا ما لبثت أن تواطأت، وروسيا وألمانيا اتفقتا على التعاون مع تركيا وتسهيل مهمتها في حشد حملتها إلى مصر لمحاربة عرابي « ...وكان طبيعيا أن تقف القوى مثل إيطاليا وغيرها مكتوفة الأيدي»[١٧]. كما أكدت إحدى الدراسات الأكاديمية الجادة .

لكن إيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية التي تهادنت مع إنجلترا في بداية احتلالها لمصر ما لبثت أن دفعت الثمن عندما استولى الإنجليز على المقدرات المصرية ، ومنحوا أنفسهم أكثر ما كانت تدره من أرباح وثروات.

ويكفي أن نقدم نموذجا واحدا . فقد طرحت سلطات الاحتلال مجموعة من المقاولات في عام ١٩٠٠ بلغت قيمتها ٥٥١٠٠٠ جنيه وزعت على مقاولين ينتمون إلى عدة جنسيات، وقد حصل المقاولون الإنجليز منها على ٣٤٢٠٠٠ جنيه ولم يحصل الإيطاليون إلا على ١٠٠٠٠ جنيه فقط . ولعل هذا هو الذي دفع الصحف الإيطالية إلى مساندة الحركة الوطنية المصرية بنشر مقالات وأحاديث مع قادتها مثل مصطفى كامل الذي ندد في حديث لجريدة لا كورييري الإيطالية بشراهة الإنجليز واستحواذهم على أهم الوظائف الكبرى في الإدارة المصرية، وقال « لقد بلغت مرتبات الرؤساء الإنجليز ٩٢٣ ألف جنيه في العام بينما كانت قبيل الاحتلال ٧٢٦٠ جنيها فقط»[١٨].

* * *

ومع نهايات القرن التاسع عشر ، وبدايات القرن العشرين ، يمكننا أن نرصد مجموعة من التحركات اليسارية ذات المغزى والتي أسهمت في تشكيل الخبرات والتقاليد النضالية العمالية والنقابية في مصر .

- بدأت موجة من تشكيل النقابات العمالية كان ركيزتها العمال الإيطاليون الذين كانوا يتركزون في صناعات معينة ، ففي عام ١٨٩٩ تشكلت نقابة لفافي

السجاير، ثم اتحاد عمال الخياطين ، نقابة الحلاقين، نقابة عمال المطابع (١٩٠١)، نقابة عمال الأدوات المعدنية ، وجمعية كتبة المحامين (١٩٠٢).

- وقاد العمال الإيطاليون عمليات إضرابية ناجحة كانت البداية في تقديم الخبرة العملية في تنظيم الإضرابات وفي تدبير تمويل لها لإعانة العمال المضربين عن طريق ما أسموه الصناديق الحمراء . وفي عام ١٩٠٠ أضرب العمال الإيطاليون في خزان أسوان . وفي نوفمبر ١٩٠١ أضرب عمال الترزية (وكان الإيطاليون يشكلون نسبة كبيرة منهم)، «وقد اجتمعوا في قهوة ألف ليلة وليلة بالأزبكية وكانوا قد أعدوا علما خاصا بهم فأقسموا أمامه يمين الطاعة وقرروا الإضراب عن العمل حتى تجاب مطالبهم، وساروا في مظاهرة يهتفون بحياة العدل وسقوط الظلم»[١٩].

وتتوالى الإضرابات العمالية الأمر الذي دفع الصحف المصرية إلى الانقسام إزائها ، البعض يؤيدها، والبعض الآخر مثل الأهرام تحذر العمال المصريين «من تقليد العمال الأوروبيين كتقليد القردة ، وهو تقليد فاسد ومضر بهم»[٢٠].

ولعل هذا النشاط وغيره هو الذي دفع الخديوي إلى تحذير الحكومة من خطر النشاط اليساري الإيطالي في مصر ، فثمة رسالة من مهردار خديوي مؤرخة في ٨ جمادي الآخر ١٣٠٠هـ موجهة إلى ناظر مجلس النظار يلفت نظره فيها إلى خطورة «نشاط جماعة الانترناسيونالي الإيطالية في الإسكندرية»[٢١].

وفي اتجاه آخر وهو النشاط الفوضوي المتسم بالعنف، يمكننا أن نتابع على صفحات المجلة الإيطالية L'Impazzial تفصيلات مهمة ومثيرة للدهشة عن محاكمة جرت في مصر فى يونيو ١٨٩٩ لعشرة من الفوضويين بتهمة محاولة اغتيال إمبراطور النمسا[٢٢].

ولم تكن الأنشطة الفوضوية منحصرة وسط الإيطاليين وحدهم فقد قبض أيضا على ثلاثة من المهاجرين الروس الذين غادروا بلادهم عقب أحداث ثورة ١٩٠٥، وطلب قنصل روسيا بالإسكندرية من سلطات الأمن ترحيلهم إلى روسيا .

ونطالع بعضا مما نشر في الصحف المصرية حول هذه الواقعة مكتفين بالنشاط الإيطالي في هذا الصدد ..

« هاجر مع من هاجر من أنحاء روسيا ثلاثة أنفار روسيون ويقال إنهم من رجال الثورة المحكوم عليهم بالإعدام وحضورهم لمصر لغاية شريرة ، أبلغت قنصلاتو الروسيا ذلك إلى الحكومة المصرية فقبضت على الثلاثة ووجدت معهم مواد انفجارية أيدت دعوى القنصلاتو الروسية ، وبذلك لم يعد لهؤلاء الثلاث صفة المجرمين السياسيين». وتمضي جريدة المؤيد لتروي قصة احتجاجات دامية قام بها جمهور الجاليات الأجنبية مطالبا الحكومة بعدم تسليم المقبوض عليهم للقنصلية الروسية ومن ثم ترحيلهم إلى روسيا طالبين لهم ما أسموه «كرامة الملجأ » ، أي حق اللجوء السياسي.

وما يهمنا في هذا البحث قول الجريدة «سارت مظاهرة ضخمة تضم عامة الأرمن والإيطاليين والأروام والإسرائيليين (يقصد اليهود) لإبداء سخطهم واستيائهم »، ثم «وبعد الظهر انتظم سلك جمع ثان أكثر عددا وقوة بينهم بعض الفوضويين الإيطاليين والأرمن، وتشددوا بعدد من جمعية العمال المختلطة، فمروا من المنشية صائحين الحرية، الحرية، فلتسقط روسيا وليسقط استبدادها» ثم «وفي اليوم التالي أحاط المتظاهرون بمبنى القنصلية الروسية فرشقوها بالبيض والوحل والبصل والحجارة وتطاول بعضهم على شاراتها الرسمية بواسطة تسلقهم على عمود الترام الثابت أمام بابها فانتزعوا الشارة وألقوها في الأرض».

وتنتقل المظاهرات الصاخبة إلى القاهرة وتوزع منشورات بلغات عدة منها .. اللغة الإيطالية ، ومن بين هذه المنشورات نقرأ «أيها الرفاق ...من الواجب لصالح ضحايا الظلم اتخاذ وسائل فعالة حتى تنتصر الحرية والإنسانية»[٢٣].

وفي ٢١ يناير نظمت الجالية الإيطالية مظاهرة أمام البورصة «ولم تنتصف الساعة الواحدة حتى كان عدد المتظاهرين والمتفرجين نحو الألف تقريبا،

فوقف في الجمع جهارا المدعو باطيطي وهو مهندس إيطالي في الخامسة والثلاثين من عمره وتكلم بحماس قائلا «إن الأمن على الحرية الشخصية في مصر أصبح مهددا ولكن لا تيأسوا يا نصراء الحرية وصيحوا جميعا بصوت واحد لتحيا العدالة ولتحيا الحرية، ثم سارت المظاهرة وهي تهتف بهذه الهتافات وتنشد النشيد الفرنسي المارسيليز بحماس»[٢٤].

ومما يثير الانتباه أن قنصل فرنسا قد قام بمحاكمة مسيو كانثيه محرر جريدة الريفورم بتهمة التحريض على الاضطرابات[٢٥].

كما قامت قنصلاتو النمسا بتحديد يوم ١٣ فبراير لمحاكمة الخواجا كمبوس لاتهامه بزعامة المظاهرات التي حصلت ضد قنصلاتو الروسيا[٢٦]. أما القنصلية الإيطالية فإنها لم تحاكم أحدا من الإيطاليين رغم ثبوت تزعمهم للمظاهرات .

ويبقى قبل أن ننتقل من هذه المرحلة أن نشير إلى أن لينين خلال إقامته في ألمانيا كان يطبع مجلة «إيسكرا» في ليبزج ويرسلها إلى برلين ، ومنها إلى ميناء برينديزي في إيطاليا حيث تخزن لفترة حتى يحملها بحار إيطالي شيوعي إلى الإسكندرية لتخزن مرة أخرى في مطعم سباستبول في شارع فرنسا ، وكان يمتلكه بلشفي روسي اسمه يوسف يوزيوفتش ، وذلك حتى يتسلمها وقاد بإحدى السفن الروسية اسمه تريتيكوف ،وذلك من مارس إلى أغسطس ١٩٠٢ حتى اكتشف البوليس المصري الأمر [٢٧].

* * *

وكان وصول موسوليني إلى السلطة بداية لازدواجية العلاقات المصرية الإيطالية .

تياران متناقضان تصارعا وسط الجالية الإيطالية بمصر ، وربما في كل مكان وجد فيه إيطاليون .

الفاشية والفاشيون ومعهم السفارات والمخابرات والإعلام الرسمي في جانب ، والقوى التقدمية والديموقراطية في جانب آخر .

ومع التيارين سنحاول أن نسجل بعضا من مظاهر هذه العلاقات المعقدة ، بل والشديدة التعقيد .

ولنبدأ بما هو ر سمي ، «كان رجال المفوضية الإيطالية في مصر البالغ عددهم مائة يلعبون دورا بالغ النشاط ، وعلى رأسهم الوزير الإيطالي المفوض والمبعوث فوق العادة ما تزوليني ، والذي كان فاشيا متحمسا ومن أركان النشاط الفاشي الأساسيين منذ ١٩١٩ ، وشارك في الزحف على روما، كما كان سكرتيرا مساعدا للحزب، وكان هناك أيضا الكابتن أوجو أدون رئيس مركز الاستعلامات الإيطالي، وكان أيضا من الكوادر الأساسية للحزب، وكان يتخذ من مركز الاستعلامات وسيلة لتنظيم طابور خامس واسع النشاط ولجمع المعلومات»(٢٨).

ونمضي مع المعلومات التاريخية فكثيرا «ما كان ماتزوليني يشاهد متجولا في مدن مصر الكبرى ليستعرض متشحا بقميصه الأسود الشباب الإيطالي من أبناء الجالية الإيطالية وهم يرددون شعارات الدعاية للإمبراطورية المقدسة»(٢٩).

والحقيقة أن التشكيلات الفاشية المنظمة في شكل فرق ترتدي القميص الأسود قد انتشرت بشكل واسع جدا وسط شباب الجالية الإيطالية وطلبة المدارس الإيطالية التي كانت تتلقى دعما من الحكومة الإيطالية والتي تكاثرت بصورة ملفتة للنظر ، وفتحت أبوابها أمام الطلاب المصريين . ويؤكد أحمد عبد الرحيم مصطفى « أن موسوليني قد بذل جهودا جبارة لتأسيس المدارس الإيطالية ذات النمط الجديد في عدد من المدن المصرية»(٣٠).

وهكذا ومنذ عام ١٩٢٧ تحدثت الصحف المصرية بكثرة وربما بانبهار عن «القمصان السوداء» ونقرأ :

«فيما يلي صورة الطيارة الإيطالية البحرية التي وصلت مصر يوم الجمعة الماضي في طريقها إلى مصوع ، وقد حطت رحالها على ضفة النيل المبارك وأقبل الشبان الفاشيست الإيطاليين في القاهرة للاحتفال بطياريها»[٣١].

وتبدأ حملات دعاية واسعة الانتشار ربما كان وراءها مجرد الانبهار وربما كان وراءها الكيد للمحتل الإنجليزي أو حتى الإنفاق الإيطالي المتزايد .

ونقرأ بعضا من مقتطفات هي مجرد نماذج من طوفان المقالات.

- مجلة المحاكم المختلطة وهي مجلة ذات طابع أكاديمي وقانوني تقول «بينما مصر تتسلح بما لديها من قوانين مكتوبة وغير مكتوبة للدفاع عن كيانها إزاء الدسائس الشيوعية ، قد يكون من المفيد إلقاء نظرة على الحرب العوان التي أعلنها الفاشسيت في إيطاليا على العدو المشترك»[٣٢].

- ويكتب أحد الباحثين «أن مجد موسوليني يكمن في أنه أسكت المعارضة في البرلمان الإيطالي وصان بذلك حياة المملكة التي كانت جرائدها ولسان معارضتها تقودها بخطوات سريعة نحو البلشفي»[٣٣].

وعلى ذات النغمات (تمجيد الفاشية كمدخل أو كمبرر للعداء للشيوعية) نقرأ :

- «الفاشيزم مدينة بنجاحها إلى مساعدة الظروف والأحوال ، إذ فزع المتمولون في إيطاليا من عجز الحكومة عن قمع الحركات الشيوعية في البلاد والتفوا حول الفاشيست حيث رأوا أن تحميل عبء مطاردة الشيوعية على عاتق الفاشيست أولى من تركه إلى الحكومة التي كانت عمياء فوق أنها ضعيفة ولا ريب ، وأن الفاشيزم لو لم تكن مؤلفة من رجال شديدي البأس والعزيمة لما كانت تنال هذا الفوز الباهر في وقت قليل»[٣٤].

ونواصل القراءة «أصبح موسوليني حديث أوروبا بأسرها بل العالم أجمع وهو في الحقيقة من أعظم رجال هذا العصر إن لم يكن أعظمهم طرا، وقد أتي منذ

توليه زمام الأمور في إيطاليا أعمالا مجيدة وجعل الشعب الإيطالي يقلع عن كثير من العادات القديمة التي كانت تؤدي بإيطاليا إلى الثورة والخراب»[٣٥].

وجريدة أخرى تمتدح «قيام الفاشست في إيطاليا ونهوضهم بهذه البلاد التي كانت تهوى إلى هاوية الشيوعية ويتقوض عمرانها ... وقد سمعت كثيرين يعربون عن الأسف على أن لا يكون عندهم موسوليني من أهل بلادهم ليسير دفة البلاد إلى العمل والنجاح»[٣٦].

وإذ يتردد كلام كهذا تحت قبة البرلمان المصري يسارع العضو محمد حافظ رمضان (حزب وطني) إلى القول «نحن لا نريد أن نعيش كما تعيش بلاد أخرى - مهما وصلت مدنيتها - تحت نظام دكتاتوري كنظام إيطاليا، فنحن ديموقراطيون ولنا مجلس نيابي . إن ذكر الدكتاتورية من فوق هذا المنبر، والاستناد إلى أعمالها في البلاد الأخرى ليس من الحكمة السياسية ، ولا من التربية البرلمانية التي نريد أن نتعلمها ونسير عليها»[٣٧].

وتتعدد الدعاية الفاشية إلى موجة من الكتب مثل :

- محمد لطفي جمعة ، بين الأسد الأفريقي والنمر الإيطالي ، ١٩٣٥ .
- رياض جيد ، الإمبراطورية الإيطالية ، ١٩٣٧ .
- فتحي رضوان ، موسوليني ، ١٩٣٧ [٣٨].

وإذا عدنا إلى التقارير الأمنية البريطانية نجد حديثا كثيرا عن النفوذ الفاشي في مصر . ونجد حصرا للأنظمة الاقتصادية في مصر مثل «البنك التجاري الإيطالي - البنك الإيطالي المصري - شركة الأدرياتيك - شركة تريستا للتأمين ..كما كان النشاط الغالب في جمعيات الإسعاف لمتطوعين إيطاليين»[٣٩].

وقد منح مثل هذا الوجود إمكانات واسعة للنشاط الرسمي الإيطالي. لكن أخطر المواقع التي سيطر عليها الإيطاليون وتسللوا من خلالها إلى أخطر مواقع اتخاذ القرار كانت القصر الملكي .

والحقيقة أن القصر الملكي ظل على علاقة قوية بإيطاليا منذ تولي السلطان (الملك) أحمد فؤاد، فقد كان وهو لم يزل بعد أميرا مقيما لأمد طويل بإيطاليا ويمتلك فيها قصرا فخما وعلاقات واسعة بالصفوة الإيطالية .

وورث فاروق العرش والقصر برجاله ومنهم الإيطاليون. وتزايد هذا النفوذ الإيطالي وتعزز مع سيطرة الثالوث الموالي للمحور على شئون القصر (كامل البنداري باشا، على ماهر باشا، الشيخ المراغي) وبدأت أسماء إيطالية تثير حساسيات أمنية لدى السلطات الإنجليزية بسبب تجمع سحب الحرب، وبسبب وجود هذه الشخصيات في القصر الملكي مركز الأسرار والمؤامرات، ومن هذه الأسماء ميلانيزي رئيس فرقة موسيقى القصر، وفيرونيشي كبير مهندسي القصر، وأنجلو سان ماركو المؤرخ وكان وثيق الصلة بدوائر القصر، وحتى هؤلاء الذين شغلوا وظائف غير مهمة في القصر أثار نشاطهم وقربهم من الملك الشاب حساسيات بالغة مثل هارو وأنطون بوللي (كان كهربائيا في القصر ثم انضم للحاشية الملكية)، وكانوتشي مدرب الكلاب[٤٠].

وتسجل الوثائق قلق البريطانيين من هذا الوضع ويكتب السير مايلز لامبسون (المعتمد البريطاني في مصر) إلى وزير خارجيته «إنني أخشى كثيرا من أن عملاء إيطاليا قد يؤثرون بواسطة صنائعهم داخل القصر وخارجه على الملك فاروق ليتصرف وفق ما يريده محور روما - برلين»[٤١].

وتنشر مجلة آخر ساعة «أن السفارة البريطانية قد بعثت إلى الجهات المصرية المختصة بصور مستندات حصلت عليها المخابرات البريطانية، وهي تثبت بالدليل القاطع وجود صلة بين الإيطاليين وبعض المعارضين المصريين»[٤٢].

وتنشر مجلة «المصور» أن مصادر مقربة من السفارة البريطانية «تؤكد أن فيرونشي بك كبير المهندسين بالسراي والذي هو في نظرهم من عناصر قلم المخابرات الإيطالي يطلع في مكتب البنداري باشا بالقصر الملكي على تقارير

الدولة وتقارير الوزراء المفوضين ، ومذكرات السفارة البريطانية ومختلف وثائق الدولة المهمة»[٤٣].

وكان الإنجليز يشكون دوما كما يقول محمد حسين هيكل من « أن القصر محوري الهوى، وأن في خدمته طائفة من الإيطاليين يتجسسون لحساب المحور»[٤٤].

وبعد الحرب تتكشف أوراق كثيرة من بينها مذكرات شيانو وزير خارجية الدوتشي الذي يقول فيها «وصلني نبأ مثير عن مقابلة تمت بين مراد سيد أحمد باشا وزير مصر المفوض في برلين والسفير الإيطالي بها أتوليكو ، استفسر فيها الوزير المصري باسم مليكه - الذي يناصب الإنجليز العداء - عما إذا كان المحور سوف يكون على استعداد لمساندته إذا أعلنت مصر حيادها وترتب على ذلك تدخل مباشر أو غير مباشر من جانب بريطانيا العظمى ، وبناء على مشاورة مع الدوتشي أرسلت إلى أتوليكو أفوضه في الاستمرار في مباحثاته مع الوزير المفوض المصري وأن يؤكد له أن أي جهد يبذل لإضعاف العلاقات بين القاهرة ولندن سوف يقابل بالتأييد والدعم من جانب إيطاليا»[٤٥].

وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك كله على نشاط سياسي مصري ، فجماعة مصر الفتاة وجدت الفرصة لتعلن ميلها نحو الفاشية «نحن فاشيون من أنصار موسوليني ، وسوف نثبت جدارتنا بالسير ببلادنا في هذا الطريق الذي سلكه موسوليني وهتلر»[٤٦].

ويسافر أحمد حسين إلى إيطاليا ليدلي بتصريح إلى جريدة جورنال دي جنوا يقول فيه « دعني أقول أن ما أراه هنا في ظل الدوتشي هو الديموقراطية الحقيقية»[٤٧].

ولن نطيل في سرد المعلومات ولكن يكفي أن نعود إلى مدى تأثر أحمد حسين بالفكر الإيطالي .

يقول أحمد حسين في كتابه الشهير «إيماني» : «لقد أثر في نفسي بصفة

خاصة كفاح إيطاليا ، ويظهر أن هذا الشعب يقترب إلى حد ما من الشعب المصري ، ولقد أعجبتني هذه العبارات التي تنبض إيمانا وحماسا التي ملأ بها مازيني صدور الشباب الإيطالي ، وهزت نفسي هزا حملات جهاده من أجل إيطاليا الفتاة»(٤٨).

وهو يتحدث عن نفسه في روايته «أزهار» قائلا إنه لم يجد صعوبة في صياغة برنامج مصر الفتاة «كانت كلمات مازيني مؤسس إيطاليا الفتاة ترن في أذني فاستبدلت إيطاليا بمصر وانطلقت أكتب: مصر التي علمت الإنسانية وأضاءت على العالمين لن تموت أبدا بل ستبعث من جديد لتعيد سيرتها الأولى»(٤٩).

ويعود أحمد حسين ليصرح لجريدة إيطالية «لا فوروا شيستا» قائلا «إن حزبي يسير على مبادئ العصر الجديد وهي تتشابه مع مبادئ روما وبرلين، ونحن نرغب في أن نقلد زعيمكم الدوتشي فيما أدخله من إصلاحات اجتماعية، وأن شبيبة مصر الفتاة تعتقد أن الدوتشي هو منشئ قواعد السياسة الاجتماعية الجديدة في هذا العصر»(٥٠).

لكننا يجدر بنا أن نشير إلى مسألة مهمة أشار إليها أحد المقربين جدا من أحمد حسين قائلا « وفي أثناء زيارة أحمد حسين لإيطاليا عرض على موسوليني فكرة تعاون حركة مصر الفتاة مع إيطاليا ، ولكن الدوتشي اعتذر احتراما لاتفاق جنتلمان عقده مع إنجلترا لتهدئة الحرب الباردة... كان اعتذاره لبقا ومهذبا»(٥١).

لكن ذلك لم يمنع من تناثر اتهامات عديدة بتلقي أحمد حسين تمويلا ماليا من إيطاليا. وقد فجر النحاس باشا ذلك عندما قال في مجلس النواب « إن جمعية مصر الفتاة تعمل لحساب دولة أجنبية ضد مصلحة البلاد»(٥٢). ورغم أن النحاس رفض إضافة أي إيضاح فإن الكثيرين فهموا إنه يقصد إيطاليا .

وتلمح آخر ساعة إلى ذلك قائلة «إن مقدار ما أنفقته إيطاليا على الدعاية

في عام ١٩٣٥ وحده عشرون ألف جنيه»[٥٣].

ويعلق أحمد حسين على اتهام النحاس باشا له قائلاً: «صار كل مصري يعتدي علينا فهو يضرب في أشخاص قال عنهم رئيس الوزراء أنهم خونة وصنيعة دولة أجنبية»[٥٤].

لكن التطور الأكثر خطراً كان في قيام مصر الفتاة بتكوين فرق شبه عسكرية ضاهت بها فرق القمصان السوداء ، وتشكلت سريعاً القمصان الخضراء التي استدعت رداً وفدياً حاسماً بتشكيل فرق القمصان الزرقاء.

ويسرع سير مايلز لامبسون ليكتب إلى حكومته «اتخذ مؤتمر الشباب الوفدي قراراً في ٩ يناير ١٩٣٦ بتأسيس منظمة للشبيبة على النهج الفاشي وقد أيد الوفد هذا الاتجاه بعد أن وجد أن أحزاب الأقليات قد بدأت في تجنيد عديد من الطلاب في تنظيمات فاشيستية بهدف حشدهم في حركة مناهضة للوفد»[٥٥].

ولم تكن مصر الفتاة وحدها ، كان هناك أيضاً جماعة الإخوان فإذ يهاجم حسن البنا « هذه الشيع والطوائف من الناس التي تسمى نفسها الأحزاب السياسية» مؤكداً أنه «لا مناص من أن تحل هذه الأحزاب جميعاً»[٥٦].

تهاجمه جريدة المصري هجوماً شديداً يرد عليها أحد كوادر الإخوان متسائلاً «ألا تذكرون إيطاليا وقد كانت مفككة تتهددها الشيوعية ، حدثوني بربكم من أنقذ إيطاليا من خطر كان محيقاً بها ؟ هل كان ذلك من تعدد الأحزاب وكثرة البرامج وتنوع الأغراض ؟ أم أن ذلك كان لوجود حزب واحد؟»[٥٧].

ولكي نكون منصفين فإنه يتعين علينا أن نشير إلى أن الكثيرين قد اكتسبوا توجهاً قريبا من الفاشية باعتباره جزءاً متمماً لعدائهم للاحتلال البريطاني .

ونراجع أسماء عديدة عزيز المصري باشا ، عبد الرحمن عزام باشا وعديد من ضباط الجيش الذين انضموا فيما بعد لحركة الضباط الأحرار .

وثمة واقعة توضح ذلك ، فعبد الرحمن عزام باشا عارض عندما كان وزيراً

في حكومة على ماهر إعلان الحرب على دول المحور ، وعلق سير مايلز لامبسون على ذلك في حديث له مع على ماهر قائلاً إن لعزام ميولاً نازية ، ولم يسكت عزام باشا بل اتصل بأحد أركان السفارة معلقاً على حديث لامبسون قائلاً : «أنا لا أخجل أن يكون لي ميولاً ألمانية لأن الألمان لم يكونوا يوماً من الأيام أعداءً بلادي ، ولكن الذي يخجلني حقاً أن تقول عني إن لي ميولاً إنجليزية»(٥٨).

ويحاول أحد الباحثين (مجيد خدوري) إيجاد تفسير لمثل هذه المواقف قائلاً: «منذ بداية الثلاثينيات وحتى الحرب العالمية الثانية بدأت حركة القومية العربية تقع تحت وطأة العداء لليبرالية، واتجهت على وجه الخصوص نحو الفكر النازي والفاشيستي بتأثير من عمليات التفسخ المستمرة التي تعرضت لها مسيرتها»(٥٩).

لكن مثل هذا التوجه لم يمنع الكثيرين من اللعب على الوجهين انتظاراً لنهاية الحرب ومعرفة من المنتصر ، ومن أبرز هؤلاء على ماهر باشا الذي عرف طويلاً بصداقته للمحور وعدائه للإنجليز .

يقول علي ماهر باشا في شهادة له أمام محكمة للجنايات عن فترة كان فيها رئيساً للوزراء «قبل دخول إيطاليا الحرب بستة أسابيع استحضرت السفير البريطاني والجنرال ويلسون وأخبرتهما أن لدينا معلومات دقيقة بأن إيطاليا داخلة الحرب حتماً، فقالوا إن المعلومات اللي عندهم من سفيرهم في روما تنفي ذلك وحبيت أن استعد، وكان يوجد ٧٠٠٠٠ إيطالي بمصر منهم ١٢٠٠٠ في سن الجندية ومدربين تدريباً حسناً، ولذلك صدر مني أمر بنزع السلاح الموجود في يد جميع السكان ، وكان الإنجليز ممنونين جداً لما توصلنا لضبط أسلحة عند الإيطاليين الأمر الذي دعانا إلى تفتيش كل بيت وناد إيطالي حتى القنصليات»(٦٠).

ويعلق البعض على ذلك قائلين «ظل على ماهر على ولائه للإنجليز حتى عام

١٩٤٠[٦١]. فلما بدأت الانتصارات الألمانية كان ألمانياً أكثر من الألمان ، ولما انحاز الملك إلى إيطاليا صار إيطالياً أكثر من الإيطاليين»[٦٢] ، أما اللورد كيلرن فيقول «علي ماهر كان رجل الملك بنسبة ١٠٠٪ وهو فوق ذلك لا يمكن الاعتماد عليه بسبب تقلبه ومناوراته»[٦٣].

ويتبقى بعد ذلك قصة الهتاف الشهير «إلى الأمام يا روميل» والتي انتهت بأحداث فبراير ١٩٤٢ ، ونكتفي حول هذا الهتاف بتعليقين :حافظ محمود يقول «مظاهرات تقدم يا روميل افتعلتها الجاسوسية البريطانية في القاهرة لإسقاط الوزارة وتنفيذ مخطط للسياسة البريطانية في مصر»[٦٤].

أما د. محجوب ثابت فيقول: «أقسم أن لمبسون يعلم أن الذين نادوا إلى الأمام يا روميل كانوا مدسوسين من قبل صنائعه ، ولعل مكافأة الشاب الذي نعق بهذا النداء أصدق على ذلك»[٦٥].

فهل صنعها الإنجليز من أجل الإطاحة بوزارة كانوا يخشون أن تنقلب إلى صف المحور لو تقدمت قوات روميل إلى الإسكندرية ؟ الإجابة لا تحتاج إلى مجرد التخمين ، وإنما إلى وثائق وهو ما لم نعثر عليه.

* * *

لكن موالاة الفاشية لم تكن هي القناة الوحيدة وسط المجتمع الإيطالي في مصر ، بل كان هناك يساريون وتقدميون وديمقراطيون ويهود عاديون يخشون من انتصار المحور في الحرب ويقاومون ذلك ، ويبرز البحث أسماء عديدة – وربما بغير حصر – مارست نضالاً ديمقراطياً واعياً لإيقاف المد الفاشي وسط الجالية الإيطالية .

وضد الحرب تأسس اتحاد أنصار السلام ، ثم تكونت مجموعات من المثقفين اليساريين الذين أعلنوا في حماس إنهم لن يكتفوا بثرثرة المثقفين ، وحاول بعضهم السفر للحرب مع الجيش الجمهوري الأسباني[٦٦].

وقد سافر بعضهم بالفعل مثل أبى ستوليار (من أصل روسي) وقد قتل في

معارك الجبهة الإيطالية ، وكارلتو مندل (كان عضواً بالمجموعة الشيوعية الإيطالية في مصر وعاد إلى إيطاليا عام ١٩٣٩ ليشارك في حركة المقاومة) وقتل على أيدي الفاشيست عام ١٩٤٣[٦٧].

ولمعت في مجال مقاومة الفاشية أسماء عديدة من المجموعة الشيوعية مثل دينا فورتي ، أنا طوبي ، ريناتو ميللى وزوجته إيزا، وأوجو ناكسون ، ريناتو فرفره ، لارا ليفي، وقد أقاموا علاقة مع مجموعة من الاشتراكيين الإيطاليين بزعامة باولو باتينو (وكان أحد قادة الحزب الاشتراكي)، وكانوا يتلقون نشرة من باريس بعنوان (صوت الإيطاليين)، وكان يصدرها فرع الحزب الشيوعي الإيطالي في فرنسا ، ويعيدون طبعها في مصر ثم يقومون بتوزيعها بالبريد على الشخصيات الإيطالية[٦٨].

وقد اهتم الحزب الشيوعي الإيطالي بمجموعته في مصر وأرسل أحد قادته وهو الرفيق سبانو ليقيم فيها لفترة بهدف تنشيطها ، وقد أقام لفترة في بور سعيد ليقيم علاقات مع الجنود الإيطاليين المتجهين إلى الحبشة[٦٩].

كذلك يبرز اهتمام الحزب بنشاط مجموعته في مصر من قيام الرفيق تولياتي لدى مروره بالقاهرة قادماً من موسكو بعد انتهاء الحرب بزيارة لارا ليفي في منزلها (واحدة من قادة المجموعة) حيث وجه ملاحظات عديدة للمجلة التي كانت تصدرها بالتعاون مع السلطات الإنجليزية في مصر لتوزع في معسكرات الأسرى الإيطاليين في مصر ، وكان اسمها الجبهة المتحدة Fronto Unito[٧٠].

وحتى فترة ما بعد الحرب استمر النشاط الشيوعي في مصر ، وتأسست في الإسكندرية منظمة إيطاليا الحرة Movmento Libera Italia، وكذلك المركز الثقافي الإيطالي .

وجذب هذا النشاط اهتمام السفارة الأمريكية التي أشارت في أحد تقاريرها إلى أن هذا النشاط المؤيد للسوفيت يتزعمه Ugo Firoentino وأن الأخير سافر إلى إيطاليا ليلتقي بتولياتي .

ويقول التقرير إن المركز الثقافي الإيطالي قد أنشئ بهدف نشر الماركسية في صفوف الجالية الإيطالية وإنه تأسس في ١٦ فبراير ١٩٤٥ ويرأسه Prof.Giuseppe Sebasti[٧١].

ويتواصل هذا النشاط بصورة أو بأخرى حتى موجة التمصير التي ارتفعت في مصر بعد حرب ١٩٥٦ حيث هاجرت الغالبية العظمى للأجانب من مصر .

الهوامش

(١) علي باشا مبارك :الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الطبعة الأولى (١٣٠٥ هـ) ج ، ١١ ص ٢ .

(٢) نفس المصدر ، ج ١٥ ، ص ٤ .

(٣) حول تزايد عدد الأجانب في مصر وجنسياتهم ومهنهم راجع :

محمد أنيس : مصر من الإقطاع إلى الرأسمالية ، مجلة الكاتب يوليو ١٩٦٥ .

ديفيد لاندز :ملوك وباشاوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس .

علي رفاعة الأنصاري: في طريق الحرية .

Holt ,P.M, Political and Social Change in Modern Egypt , London 1968 .

(٤) رفعت السعيد :تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ١٩٠٠-١٩٢٥ ، ط ٦ ، ١٩٨٧ ، ص١٧٨.

(٥) Llyod (Lord) , Egypt Since Cromer , 1913, p.353

(٦) عبد الحميد فهمي مطر :التعليم والمتعلمون في مصر ، ص ١٩١ .

(٧) محمد جمال الدين المسدي وآخرون: مصر والحرب العالمية الثانية ، ص ٧٥.

(٨) نفس المرجع ، انظر أيضا :

Jacques Berque , L' Egypte Imperialisme et Revolution .

(٩) رفعت السعيد: أحمد حسين ، كلمات ومواقف ، ١٩٧٩ ، ص ٩٢.

(١٠) جرجي زيدان: تاريخ الماسونية العام منذ نشأتها إلى اليوم ، ١٨٨٩ ، ص ٢١٠.

(١١) عباس العقاد : محمد عبده ، ص ١٣٥ ، وأيضا ، Blunt , Wilfrid , Secret History of the English Occupation of Egypt , London 1907 , p. 491.

(١٢) سليم خليل نقاش ، مصر للمصريين ، ج٥ ، ص ٥١.

(١٣) نفس المرجع ، ص ١٨٣ .

(١٤) نفس المرجع ، ج٤ ، ص ١٣٥.

(١٥) Blunt , op.cit., p. 302.

(١٦) سليم خليل نقاش: المرجع السابق ، ص ١٨٣.

(١٧) يوزباشي صلاح نصر ، يوزباشي كمال الدين الحناوي: الشرق الأوسط في مهب الريح ، ١٩٤٩ ، ص ٢١ .

(١٨) علي فهمي كامل: سيرة مصطفى كامل ، ج ١ ، ١٩٢٦ ، ص ٣٨٨.

(١٩) المؤيد، ٢٦ نوفمبر ١٩٠١ ، وأيضا محمد سيد كيلاني، ترام القاهرة ، ص ٦٤.

(٢٠) الأهرام، ١٢ مايو ١٩٠٢ .

(٢١) دار الوثائق القومية ، محفظة ٨١ داخلية إفرنكي.

(٢٢) L' Impazzial 10- 21 June 1899 ، ومجموعة هذه المجلة مودعة بدار الكتب والوثائق

القومية تحت رقم ١٨٣ دوريات.

(٢٣) المؤيد، ٢١ يناير ١٩٠٧ .

(٢٤) الأهرام، ٢٤ يناير ١٩٠٧ .

(٢٥) الأهرام، ١٠ فبراير ١٩٠٧ .

(٢٦) المؤيد، ١٢ فبراير ١٩٠٧ .

(٢٧) مراسلات لينين وهيئة تحرير «إيسكرا» إلى منظمات الحزب في روسيا من ١٩٠٠ إلى ١٩٠٣ ، الطبعة الروسية ١٩٦٩ ، رسالة رقم ١٤٦، ص ١٨٥ .

(٢٨) محمد جمال الدين المسدي وآخرون: مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ .

(٢٩) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٢٤٥ .

(٣٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى: تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة ، ص ٨١.

(٣١) اللطائف المصورة ٧ مارس ١٩٢٧ .

(٣٢) نقلا عن الأهرام في ٢٨ سبتمبر ١٩٢٤.

(٣٣) قسطاكي إلياس عطارة: تكوين الصحف المصرية ، ١٩٢٧ ، ص ١٩٧ .

(٣٤) كل شيء، ١٧ مايو ١٩٢٦ .

(٣٥) اللطائف المصورة، ٢٨ فبراير ١٩٢٧ .

(٣٦) مجلة الفلاح المصري سبتمبر -أكتوبر ١٩٣٨ (ملحق).

(٣٧) مجلس النواب ، مجموعة مضابط الدورة البرلمانية لعام ١٩٢٧ .

(٣٨) عايدة إبراهيم نصير ، الكتب العربية التي صدرت في مصر بين عامي ١٩٣٦-١٩٤٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة .

(٣٩) الأهرام، ٩ فبراير ١٩٦٧ ، دراسة للدكتور محمد أنيس عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

(٤٠) لمزيد من التفاصيل حول النشاط الإيطالي في القصر الملكي ، راجع رفعت السعيد ، أحمد حسين ، أحداث ومواقف ، ١٩٧٩ ، ص ٩١ وما بعدها .

(٤١) F.O.407/223, Lampson to Halifax , No. 41 , Jan . 16 , 1939,p. 7

(٤٢) آخر ساعة، ١٨ أكتوبر ١٩٣٦ .

(٤٣) المصور، ١٤ ، ٢١ أبريل ١٩٣٩ .

(٤٤) محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية ، ج٢ ، ١٩٧٧ ، ص ١٨٦ .

(٤٥) The Ciano Diaries , 1943 , New York 1946.

(٤٦) مصر الفتاة، ٤ يوليو ١٩٣٧ .

(٤٧) مصر الفتاة، ١١ أغسطس ١٩٣٨ .

(٤٨) أحمد حسين: إيماني ، ط٢ ، ص ٦٤ .

(٤٩) أحمد حسين: أزهار ، ص ٣٦٠ .

(٥٠) مصر الفتاة، ١ أغسطس ١٩٣٨ .

(٥١) محمد صبيح: صفحات عن الحرب العالمية الثانية ، ص ٢٣ .

(٥٢) مجلس النواب ، الهيئة النيابية السادسة ، مضبطة يوم الاثنين ٢٢ يونيو ١٩٣٦ .

(٥٣) آخر ساعة، ١٩ يوليو ١٩٣٦ .

(٥٤) مرافعات الرئيس أحمد حسين في عهد حكومة الوفد (من كفاح مصر الفتاة) ، ص ١٢٣.

(٥٥) من سير مايلز لامبسون إلى مستر إيدن ، التقرير السنوي عام ١٩٣٦ ، مودع في الأرشيف البريطاني تحت رقم ٣٧١-٩ ، ٢٠٩، سري ، ١٥٢١٧ أرشيف رقم ٥ ، مصر ، استلم في ١٩ أغسطس تحت رقم ٩٠٦ ، فقرة ٢٠٦ من التقرير .

(٥٦) حسن البنا ، رسالة التعاليم .

(٥٧) النذير ، ١١ ذي القعدة ١٣٥٧ هجرية ، مقال حلمي نور الدين .

(٥٨) جميل عارف: من المذكرات السرية لأول أمين عام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام (١٩٧٧)، ص ٢٥٦ .

(٥٩) Khadduri , Majid, Political Trends in the Arab World , London (1972) , p. 179.

(٦٠) ملف قضية الجناية رقم ١١٢٩ لسنة ١٩٤٦ المتهم فيها حسين توفيق وآخرون (قضية اغتيال أمين عثمان)، شهادة علي ماهر باشا .

(٦١) روزاليوسف ، ١٩٥١/١/٢٣، مذكرات د .الطيب الناصر .

(٦٢) إبراهيم عبده: الديمقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراطير ، (١٩٧٨)، ص ١٣٠.

(٦٣) The Killern Diaries , 1944 , 1946 , London , (1976) , p.6.

(٦٤) حافظ محمود: أسرار الماضي من ١٩٠٧ - ١٩٥٢ ، ص ١٦٩ .

(٦٥) صالح علي عيسى السوداني: الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محجوب ثابت ، ص ٣٢٤ .

(٦٦) رسالة خطية من مارسيل شيريزي (شيوعي من أصل إيطالي عاد لإيطاليا واستمر نشطاً في الحزب الشيوعي الإيطالي ثم حزب إعادة التأسيس حتى توفى في عام ٢٠٠٢)، والرسالة مؤرخة في مارس ١٩٧٣ .

(٦٧) محضر نقاش مع دينا فورتي (كانت عضوة بالمجموعة الشيوعية الإيطالية وعادت إلى إيطاليا بعد الحرب لتنشط في صفوف الحزب الشيوعي الإيطالي)، أجرى النقاش في روما في ١٩٧٣/١٢/٢٤.

(٦٨) لمزيد من التفاصيل راجع ، رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ، المجلد الثالث ، (١٩٨٨).

(٦٩) محضر نقاش مع دينا فورتي ، المرجع السابق.

(٧٠) محضر نقاش مع مارسيل ميسيكوا (محام إيطالي شهير كان مقيماً في مصر وكان عضواً في المجموعة الشيوعية بمصر) أجرى النقاش في باريس ١٩٧٣/٤/٥.

(٧١) وثيقة مودعة في أرشيف الخارجية الأمريكية تحت رقم R.G. 319 Mis 284423, 21 May 1945.

إرهاصات المساندة المصرية لثورة اليمن
(٢٦ سبتمبر ١٩٦٢)

أ . د . فاروق عثمان أباظة

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية الآداب - جامعة الإسكندرية

إرهاصات المساندة المصرية لثورة اليمن

(٢٦ سبتمبر ١٩٦٢)

أبدت مصر اهتماما خاصا بتطورات الأحداث السياسية فى اليمن فى إطار اهتمامها بالقضايا القومية ، وخاصة عقب قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ ، وعقب عقدها لاتفاقية الجلاء مع بريطانيا فى عام ١٩٥٤. وقد علق كثير من الباحثين على تأثيرات ثورة يوليو على اليمن ومن بين أولئك الباحثين إدجار أو بلانس الذى أكد على أن «نجاح ومثالية نظام الثورة الجديد فى مصر - الذى مثله جمال عبد الناصر - كان مصدر إلهام لكثير من مواطنى الدول العربية، ولم تكن اليمن استثناء من بينها . وسرعان ما دوى راديو القاهرة بإذاعة وترديد الشعارات الثورية التى وصلت مباشرة إلى شعب اليمن، وأعطت للثوريين تشجيعا وأملا حيا. وقد أمر الإمام أحمد بوقف تلك الأجهزة الخائنة ومصادرة أجهزة الراديو الموجودة فى الأماكن العامة، غير أنه كان عاجزا عن السيطرة على تلك الأجهزة داخل البيوت الخاصة، ومن ثم أخذ تيار القومية العربية يتدفق داخل اليمن»(١).

وقد ظلت مصر خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضى تعمل على تنسيق سياستها مع المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بأحداث اليمن، ولذلك حينما قامت حركة أحمد يحيى الثلايا ضد نظام الإمامة فى عام ١٩٥٥ ، أوفدت مصر أحد كبار مسئوليها إلى المملكة العربية السعودية ليراقب الأحداث عن كثب . وليس من شك أن التنسيق المصرى السعودى كان يعنى أن مصر لم تقف موقفا مؤيدا للحركة المضادة للإمام أحمد ١٩٤٨-١٩٦٢ ، بل على العكس كان موقفها مؤيدا للإمام أملا فى أن يتم إصلاح اليمن على يديه ، هذا على الرغم من أن مصر كانت تتبنى التشكيلات السياسية التى أقامها الطلاب اليمنيون فى القاهرة والذين بلغ عددهم أربعمائة طالب. ومن بين تلك التشكيلات السياسية جمعية الاتحاد اليمنى التى أسسها أحمد محمد نعمان وغيرها من التشكيلات

السياسية والطلابية الأخرى .

ومما تجدر الإشارة إليه أن ثمة عوامل مشتركة كانت تجمع بين أهداف مصر والمملكة العربية السعودية والمملكة اليمنية المتوكلية ، ومن بين تلك الأهداف العداء للوجود البريطاني. ومن ثم رأت كل من المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية أن تحالفا عسكريا مع مصر سيساعدها فى تحقيق مطالبها الإقليمية. وبناء عليه تم فى جدة عقد ميثاق أمن متبادل بين الدول الثلاث فى الحادى والعشرين من أبريل عام ١٩٥٦. ومما جاء فى ذلك الميثاق أن الدول المتعاقدة تعتبر أن كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة منها بمثابة اعتداء عليها جميعها، وعلى أن تتشاور تلك الدول فيما بينها -بناء على طلب إحداها- كلما توترت أو اضطربت العلاقات الدولية بشكل يؤثر على استقلال أو سلامة أراضى أية دولة منها ، وفى حالة توقع خطر الحرب أو قيام حالة مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة إلى اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التى يقتضيها الموقف ، ومن ثم تقرر إنشاء مجلس أعلى ومجلس حرب وقيادة مشتركة بين الدول الثلاث[٢].

وليس من شك فى أن ميثاق جدة إنما يدل على مدى التسرع الذى كثيرا ما تندفع وراءه الدول العربية لعقد مثل تلك الاتفاقيات دون التأكد على مدى قدرتها على تنفيذها ، وكان واضحا منذ البداية اختلاف أهداف كل من الدول التى أصدرت هذا الميثاق ، فمصر ابتغت من ورائه مناهضة حلف بغداد وذلك باجتذاب أكبر عدد من الدول لعقد معاهدات ثنائية أو جماعية تكون هى محورها ، بينما كانت المملكة العربية السعودية لا تريد أكثر من تحقيق مطالبها فى البريمى ، فى الوقت الذى كان فيه الإمام أحمد يريد الضغط على البريطانيين فى المناطق الحدودية الجنوبية فى عدن والمشيخات المتاخمة لها .

وعلى نفس النسق تم الإعلان عن الاتحاد الفيدرالى بين المملكة اليمنية المتوكلية والجمهورية العربية المتحدة ، ففى غمرة الحماس الذى صاحب إقامة

الوحدة المصرية السورية تم عقد ميثاق اتحاد الدول العربية فى اليوم الثامن من مارس ١٩٥٨[٣]. وقد نص هذا الميثاق على احتفاظ كل عضو بشخصيته الدولية، كما أقيمت العديد من الأجهزة التى كان مقدرا لها أن تربط بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة ربطا قويا ومن بينها مجلس أعلى للاتحاد ومجلس وزارى يتشكل من ستة أعضاء عن الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها الشمالى والجنوبى وستة أعضاء آخرون عن اليمن ، وأنيط بذلك المجلس رسم سياسة الدفاع والميزانية والنقد. وتقرر أن تسهم اليمن بنسبة ٣ ٪ من ميزانية الاتحاد بينما تتكفل الجمهورية العربية المتحدة بباقى الميزانية ، كذلك نص ميثاق الاتحاد على إنشاء مجلس ثقافى واقتصادى ، وتوحيد التمثيل الخارجى عندما لا يوجد لأحد الطرفين تمثيل خاص به[٤].

وإذا كان «هارولد إنجرامز» يشير فى دراسته عن اليمن إلى أن دخول المملكة المتوكلية اليمنية فى اتحاد الدول العربية هو الذى دفع بحكام الإمارات التسع المتاخمة لعدن إلى قبول المشروع البريطانى بإقامة اتحاد الجنوب العربى وعلى رأسه مستعمرة عدن، إذ إن هؤلاء الحكام والسلاطين كانوا يخشون أن يستخدم الإمام أحمد نفوذ الجمهورية العربية المتحدة للقضاء عليهم وضم بلادهم إليه، فإن باحثين آخرين يرون أن زيادة التدخل البريطانى فى الجنوب اليمنى ، وشعور الإمام أحمد بقرب تنفيذ بريطانيا لمشروعها الاتحادى الذى يمكن أن يضع حدا لمطالبه الإقليمية هو الذى دفعه إلى طلب الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة، وعندما تبين له أن ذلك لم يمنع بريطانيا من تنفيذ مشروعها أخذ يأسف على الإجراء الذى تورط فيه ، حيث وجد فى كثرة المستشارين المصريين فى بلاده خطرا يهدد نظامه فضلا عن أنه كان من حق مواطنى أية دولة – وفقا لميثاق الاتحاد– العمل دون قيد فى الدول الأخرى المنضمة إلى الاتحاد .

ومن الطبيعى أن تكون مخاوف الإمام أحمد قد تزايدت حين قامت سلطات الأمن اليمنية بضبط بعض المنشورات باسم الضباط الأحرار فى تعز ، حيث

راودته الشكوك فى أن يكون للمصريين ضلع فى تلك المنشورات ، ومن ثم أصدر أوامره بوضع مدينة تعز تحت نظام الطوارئ.. وحاول فى بداية عام ١٩٥٩ تهدئة النزاع بينه وبين بريطانيا حتى لا يكون بحاجة إلى المصريين ، واقترح عقد اجتماع مشترك بينه وبين بريطانيا وحكام المشيخات فى الجنوب ، غير أن الحكومة البريطانية واجهته بنواياها بتكوين الاتحاد وطلبت منه التفاوض مع ممثليه ، ولكنه خشى إن فعل ذلك أن يكون ذلك بمثابة اعتراف منه بقيام دولة اتحادية متاخمة له فى الجنوب فتراجع عن اقتراحه [٥].

وكان اليمنيون الأحرار سواء فى داخل اليمن أو فى القاهرة على استعداد لتأييد أية حركة ترمى إلى توثيق العلاقات بين اليمن وشقيقاتها من الدول العربية حتى ولو صدرت تلك الحركة عن حكومة الإمام ذاتها، ومن ثم بادر أحرار اليمن المقيمون فى القاهرة إلى إعلان تأييدهم لقيام الاتحاد الفيدرالى بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة[٦]، وعلى الرغم من ذلك التأييد إلا أنهم كانوا يدركون فى الوقت نفسه أن الإمام أحمد دخل فى هذا الاتحاد لمواجهة الموقف المتأزم فى داخلية اليمن بعد أن أخذت العناصر الثورية تنشط ضد نظام الإمامة من أجل تخليص اليمن من الجمود والتخلف[٧]، وكان ما توقعه الأحرار اليمنيون من عدم جدية نظام الإمامة فى القيام بمسئوليات الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة قد تأكد لديهم بالفعل، ومن ثم شهدت السنتان الأخيرتان من حكم الإمام أحمد حدوث الكثير من القلاقل والاضطرابات، وعلى الرغم من أن الإمام أحمد كان على اعتقاد راسخ فى أن الجمهورية العربية المتحدة لها يد فى إحداث تلك القلاقل والاضطرابات ضد حكمه، إلا أنه لم يجرؤ على مواجهتها بالعداء إلا بعد انفصال سوريا عن مصر فى سبتمبر ١٩٦١.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن فترة التقارب السابقة بين المملكة المتوكلية اليمنية ومصر قد أتاحت الفرصة لكى يجدد الإمام صلاته مع الاتحاد السوفيتي، وتمت تلك الاتصالات عن طريق السفارة السوفيتية فى القاهرة،

وذلك عقب موافقة المؤتمر الشيوعى فى عام ١٩٥٤ على تأييد الحركات الوطنية «البرجوازية». وعلى الرغم من أن نظام الإمامة كان يعد نظاما رجعيا وأقرب ما يكون إلى الأنظمة الإقطاعية، إلا أن الاتحاد السوفيتى استهدف من تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للإمام تشجيعه على مناوأة البريطانيين فى الشطر الجنوبى من اليمن. وكان واضحا فى أن تصرف الاتحاد السوفيتى على هذا النحو إنما كان بحكم مصلحته كدولة مناهضة للغرب وليس كزعيم كتلة تتناقض أيديولوجيتها تماما مع النظام الرجعى القائم فى اليمن(٨).

كان من أبرز النتائج التى ترتبت على القلاقل والاضطرابات التى شهدتها اليمن فى الفترة السابقة لقيام الثورة اليمنية فى السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ ، ازدياد الهوة اتساعا بين نظام الإمامة وبين حركة الأحرار اليمنيين التى كانت تنمو باطراد خارج اليمن ويمتد تأثيرها على اليمنيين فى داخل اليمن ذاتها(٩)، ومن الملاحظ أن حركة الأحرار اليمنيين قد ارتكزت خلال عقد الأربعينيات من القرن الماضى على عدن، حيث كانت بريطانيا تتيح لليمنيين المعارضين للنظام القائم فى صنعاء فرصة الإقامة فى عدن وممارسة نشاطهم هناك ضد نظام الإمامة بشرط ألا يتعارض هذا النشاط مع مصالحها، وقد استهدفت من وراء ذلك إلى الاستفادة من تلك العناصر اليمنية المعارضة كورقة رابحة تضغط بواسطتها على إمام صنعاء إذا ما طالب بضم المناطق الجنوبية الواقعة تحت سيطرتها(١٠)، غير أن قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر كانت حافزاً لكى تصبح القاهرة القاعدة الرئيسية لأحرار اليمن الذين فضلوا الإقامة بها(١١).

الأحرار اليمنيون واحتضان القاهرة لهم

قد يكون من المناسب أن نعرض لطائفة من أولئك الأحرار الذين كان لهم دور إيجابى فى قيام الثورة اليمنية، وشغلوا مناصب رئيسية فى الجمهورية اليمنية بعد قيامها، وإن كان من الملاحظ أن أولئك الأحرار لم يكونوا منتمين

إلى طبقة واحدة من حيث أصولهم الاجتماعية ، بل كان التكوين الثقافى أبعد تأثيرا فى توجيه آرائهم السياسية ، فالذين تلقوا ثقافة تقليدية محضة داخل اليمن مثل عبد الرحمن الإيريانى وأحمد محمد نعمان مالوا إلى مبدأ الإصلاح فى إطار الإمامة، ولم يتحولوا إلى فكر الثورة إلا بعد أن يأسوا من سلوك الإمام أحمد ومن فساد سياسته التى لم تتجاوب مع إصلاح شئون البلاد فى مختلف المجالات، بينما كان محمد محمود الزبيرى يمثل حالة وسطا بين المثقفين ثقافة تقليدية وبين أولئك اليمنيين القلائل الذين أتيحت لهم فرصة الدراسة فى الجامعات الأوروبية[١٢]، والذين رأوا أن الإصلاح فى اليمن يقتضى إحداث تغييرات جذرية فى المجتمع اليمني، وقد عبر هؤلاء عن أفكارهم الثورية وعملوا على تطبيقها فى اليمن مثل محسن العيني، الذى درس فى جامعة باريس، ولم يجد لنفسه بعد تخرجه مجالا للعمل فى موطنه الأصلى فى الشطر الشمالى من اليمن، فذهب إلى عدن حيث عمل مدرسا فى إحدى المدارس الثانوية، وسرعان ما أصبح نقيبا للمعلمين، وأوجد صلات قوية بحزب البعث واهتم بتنظيم الاتحادات العمالية فى عدن، ومثل تلك الاتحادات لدى اتحاد العمال العرب .

وحين سنت الإدارة البريطانية فى عدن فى عام ١٩٦٠ التشريعات المضادة للنقابات العمالية ، اضطر إلى مغادرة عدن والتوجه إلى القاهرة ومن هناك انضم إلى حركة اليمنيين الأحرار ، وعقب قيام الثورة اليمنية عين وزيرا للخارجية، ثم مندوبا دائما للجمهورية اليمنية فى الأمم المتحدة ، واعتبر ذلك بمثابة إبعاد له نظرا لما عرف عنه من ميول بعثية .

أما محمد محمود الزبيرى فقد تفتحت عيناه منذ الصغر على أوضاع بلاده التى عانت من التخلف ، فاشتغل بالسياسة وهو لا يزال طالب علم ، ثم سافر إلى القاهرة لاستكمال دراسته فى كلية دار العلوم ، ومكث بمصر عدة سنوات اتسع فيها أفقه السياسى ، وعاد بعد ذلك إلى اليمن حاملا معه قانون جمعية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الذى كان يرى فيه سبيلا لتقدم بلاده ، غير أنه حين قدم ذلك القانون إلى الإمام يحيى كان جزاؤه السجن فى «الأهنوم»

قرابة عام ، وعلى أثر إطلاق سراحه لجأ إلى تعز حيث كان يقيم فيها سيف الإسلام أحمد ولى العهد حينذاك، الذى كان الأحرار اليمنيون يرون فيه الأمل للقيام بالإصلاح والتقدم بالبلاد ، وحين خاب أملهم لجأ الكثيرون منهم إلى عدن وكان من بينهم الزبيرى والنعمان وغيرهما ، وكان أولئك الأحرار يعرفون لدى خصومهم «بالعصريين» على اعتبار أن العصرية - من وجهة نظر هؤلاء الخصوم- تهمة كبيرة تلحق بصاحبها العار والدمار[١٣].

وخلال وجود الزبيرى فى عدن نجح بالتعاون مع بعض رفاقه فى إصدار جريدة «صوت اليمن»، التى كانت تعنى بالتعريف بالأوضاع المتردية فى اليمن الشمالى ، وتدعو المواطنين هناك إلى الثورة والقضاء على نظام الإمامة العتيق الذى كان على رأسه آنذاك الإمام يحيى حميد الدين. وحين قامت حركة ١٩٤٨ التى تزعمها ابن الوزير اختير الزبيرى للعمل وزيرا للمعارف فى الحكومة الانقلابية الجديدة باعتباره واحدا من أبرز المحرضين على قيام حركة ١٩٤٨ بشعره ونثره وبمواقفه السياسية. ومن ثم كان فشل تلك الحركة يعنى الحكم عليه بالإعدام، ولكنه سلم من الموت بأعجوبة حيث تصادف وجوده آنذاك فى المملكة العربية السعودية ضمن الوفد الذى أرسلته حكومة الانقلاب إلى السعودية للتباحث مع وفد الجامعة العربية ، برئاسة عبد الرحمن عزام أمين الجامعة ومرافقة ذلك الوفد إلى صنعاء ، وكانت المملكة العربية السعودية قد تعمدت تأخير وفد الجامعة العربية حتى يكتمل الحصار حول الحركة الوليدة .

وحين يئس الزبيرى من إقناع الملك عبد العزيز بن سعود بالعدول عن موقفه غير المؤيد للنظام الجديد فى اليمن ، قرر مع رفاقه العودة إلى صنعاء ، لكنهم فوجئوا بسقوط الحركة الانقلابية فى أيدى أتباع الإمام أحمد ، وكان على الزبيرى أن ينجو بنفسه ففر إلى باكستان وقضى فيها بضع سنوات يبكى مصرع الرفاق ويهدهده الحنين إلى الوطن[١٤].

وعقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فتحت القاهرة ذراعيها لاحتضان الزبيرى

وأمثاله ممن ينشدون الحرية والتقدم لبلادهم.. وفى القاهرة واصل الزبيرى كفاحه السياسى حيث أعلن من هناك عن قيام الاتحاد اليمنى - وهو التنظيم الحزبى الجديد الذى خلف حزب الأحرار والجمعية اليمنية الكبرى - وكان للزبيرى ورفاقه دور كبير فى التمهيد لقيام الثورة اليمنية فى السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ ، وعلى أثر قيامها عاد الزبيرى إلى وطنه حيث اختير وزيرا للتربية والتعليم فى حكومة الثورة ، ثم نائبا لرئيس الوزراء لشئون الإعلام والتربية. ولم يكن الزبيرى على مدى حياته يحفل بالمناصب الرسمية ، لذلك هجر مكتبه وذهب إلى الريف ليدافع عن منجزات الثورة الأساسية وفى مقدمتها النظام الجمهورى حتى استشهد فى الثلاثين من مارس١٩٦٥[١٥].

ويعد أحمد محمد نعمان من اليمنيين الأحرار الذين اتصفوا إلى حد كبير بالاعتدال فى مواقفهم السياسية ، إذ كان يراوده الأمل فى أن يتحقق الإصلاح فى اليمن فى إطار نظام الإمامة ، ولكنه بعد أن يئس من سلوك الإمام أحمد الذى لم يتجاوب مع إصلاح شئون البلاد ، التجأ إلى القاهرة وانضم هو ونجله محمد نعمان إلى حركة اليمنيين الأحرار ، وعرف بين رفاقه «بالأستاذ» بما ينطوى عليه هذا اللقب من التسليم له بعمادة الحركة[١٦].

وقد يكون من المناسب أن نشير فى هذا السياق إلى عبد الله السلال، الذى قدر له أن يكون على رأس الثور ة اليمنية عند قيامها فى السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢. ولم يكن السلال من اليمنيين الذين كافحوا خارج وطنهم، حيث ظل بحكم وظيفته كضابط فى الحرس الخاص بالإمامة داخل اليمن، غير أنه تأثر إلى حد كبير بحركة الأحرار اليمنيين فى الخارج، وبما كانوا يذيعونه عبر إذاعة صوت العرب ويكتبونه فى صحف القاهرة ويصدرونه من نشرات تندد بالأوضاع المتردية فى اليمن وتشحذ الهمم للقيام بالثورة ضد النظام .

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن السلال ولد فى القاهرة فى عام ١٩٢٢ ، وكان يمثل الفئة المتواضعة من فئات المجتمع اليمنى إذ كان والده حرفيا ، وكان

الإمام يحيى على قناعة بأن أبناء هذه الفئة يمكن كسب ولائهم بسهولة ، ولهذا اختار من بينهم أول بعثة عسكرية يرسلها إلى العراق. وتدرب السلال فى المدرسة العسكرية فى بغداد ، وصادف وجوده فى العراق العديد من الانقلابات التى قام بها الجيش العراقى والتى تأثر بها. وعندما عاد إلى اليمن تم إلحاقه بالجيش اليمنى الذى كان إسماعيل صفوت - وهو أحد الضباط العراقيين - يتولى مسئولية تدريب أفراده.

غير أن السلال مر بسنوات من الركود بسبب خضوعه لقيادة إسماعيل صفوت الذى استنكر حركة رشيد عالى الكيلانى ، ورفض تسليم رسالة أرسلها الكيلانى إلى الإمام يحيى يطلب فيها أن يمارس على قدر طاقته ضغطا عسكريا على البريطانيين فى عدن مساندة لحركته. غير أن هذا الركود الذى عاشه السلال لم يلبث أن تحول إلى قيامه بعمل إيجابى فاعل على أثر تولى الضابط العراقى الجديد جميل جمال مسئولية تدريب الجيش اليمني، الذى أثار إعجاب السلال ورحب بالتعاون معه فى حركة ١٩٤٨. ونتيجة لفشل تلك الحركة كان نصيب السلال من العقوبة قضاء سبع سنوات فى سجن «حجة»، قام فى أثنائها بقراءة بعض الكتب الثورية التى جعلته يتحول عن فكر الإصلاح على نمط ابن الوزير إلى نهج الثورة بهدف اجتثاث نظام الإمامة من جذوره[١٧].

وحين قامت حركة أحمد يحيى الثلايا فى عام ١٩٥٥ كان السلال لا يزال فى سجن «حجة» مما جنبه التعرض لأية عقوبة ، وعلى أثر انتهاء فترة سجنه تم تعيينه قائدا لميناء الحديدة مما أتاح له فرصة الاتصال بالعالم الخارجى ، ومعرفة إمكانية تسليح الجيش اليمنى بما كان يرد من الأسلحة والذخائر عن طريق ذلك الميناء الذى وضع تحت قيادته. غير أنه لم تلبث أن حامت الشبهات حوله عندما وقعت محاولة اغتيال الإمام أحمد فى مستشفى الحديدة فى عام ١٩٦١ ومن ثم تم إبعاده عن الجيش. ولكن البدر عقب توليه السلطة خلفا لوالده الإمام أحمد أمر بتعيينه قائدا لأركان حرب الجيش وقائدا لحرسه الخاص ، كدليل على حسن نيته على البدء فى تنفيذ الإصلاحات ، ومما لاشك فيه أن

تعيين السلال فى تلك المناصب الجديدة كانت عاملا هاما فى إنجاح الثورة التى قام بها الضباط الأحرار فى سبتمبر من عام ١٩٦٢[١٨].

عبد الرحمن البيضانى ودوره فى مساندة الثورة اليمنية

ارتبطت المساندة المصرية للأحرار اليمنيين المقيمين فى القاهرة قبيل نشوب الثورة اليمنية وبعدها بعبد الرحمن البيضانى الذى كان له دور إيجابى فى تحريك تلك المساندة، وذلك بإجرائه الاتصالات المكثفة مع القيادات المصرية، وبإلقائه الضوء على قضية اليمن وكفاح الأحرار فى الصحافة المصرية وإذاعة صوت العرب . ويمكن القول بأن جميع الأحرار اليمنيين الذين لجأوا إلى القاهرة وأقاموا فيها قبل قيام الثورة بعشر سنوات ، لم تتح لهم الفرصة لشرح قضية اليمن وتوضيح مأساة بلادهم بالقدر الذى تحقق على يديه فى الشهور القليلة التى سبقت قيام الثورة[١٩]. ومن المؤكد أن صلة المصاهرة بين أنور السادات وعبد الرحمن البيضاني، حيث كان الأخير متزوجا من السيدة ليلى شقيقة جيهان السادات، سهلت عليه عرض قضية اليمن عن طريق الصحافة والإذاعة ومقابلة المسئولين، هذا فضلا عن اللقاءات المتعددة التى أتاحها له السادات مع الرئيس جمال عبد الناصر، والذى استطاع من خلالها إقناعه بتقديم المساندة المصرية، خاصة فى الوقت الذى كانت فيه القيادة المصرية مهيأة للقيام بعمل ناجح يعوض مصر وزعامتها الناصرية إخفاقها على الساحة العربية نتيجة انفصال سوريا، هذا فضلا عن أن مساندة مصر لقضايا التحرر العربى كانت من المبادئ الأساسية فى سياستها .

وكان للبيضانى بفضل الدور الذى قام به فى ثورة اليمن ، والذى أوضحه بإسهاب فى كتاب له بعنوان «أزمة الأمة العربية وثورة اليمن» مكانة كبيرة عقب قيام الثورة. غير أنه لم يلبث أن فقد تلك المكانة لدى بعض العناصر الثورية، هذا فضلا عن عداء العناصر الملكية له بطبيعة الحال، مما اضطر القيادة المصرية إلى العمل على تقليص دوره على الرغم من الدور الذى قام به حفاظا

على التوازن بين الأطراف المتصارعة .

وقد حاول كثير من الباحثين تحليل الأسباب التى أدت إلى فقدان البيضانى لمكانته عقب قيام الثورة ، حيث يرى «إدجار أوبلانس» بصدد ذلك أن عدم تقدير البيضانى من قبل بعض العناصر الثورية يرجع إلى أنه كان يمثل نموذج الدبلوماسى المثقف بدلا من كونه عاملا نقابيا أو سياسيا ثوريا خشنا تمت صناعته[٢٠]، هذا فضلا عن كونه شافعى المذهب على حين أن معظم الثوريين اليمنيين كانوا من الزيود ، وإن كان -كما يرى البعض خلافا لما ذكره أو بلانس - أن البيضانى لم يكن هو الشافعى الوحيد فى الهيئة الحاكمة بل وجد إلى جانبه آخرون من الشوافع[٢١].

وحقيقة الأمر أن ارتباط البيضانى بالمساندة المصرية للثورة وما ترتب عليها من وجود مصرى مؤثر فى اليمن، لم ينظر له البعض على اختلاف خلفياتهم بدرجة واحدة من التقدير والارتياح. وكان صعود نجم البيضانى بشكل ملحوظ، إضافة إلى ثقافته الواسعة ، جعلت مواقفه تتسم بطابع خاص يختلف عن طابع الكثيرين من الثوار اليمنيين. ولعل ما يؤيد ذلك ما ذهب إليه إدجار أوبلانس بقوله « ... قد كره السلال البيضانى على الرغم من أن الأخير كان لطيف المعشر تجاهه علانية ، ولكن سرعان ما وقع الرجلان سرا مع بعضهما البعض فى خلافات شديدة ، إذ كان كل منهما على نقيض الآخر فى كثير من الأمور» ، وقد عزا «بلانس» اختيار السلال للبيضانى ليكون نائبا له فى رئاسة الوزارة ثم رئيسا لها ، نتيجة الضغط الذى وقع عليه من قبل القيادة المصرية ، لأن عبد الناصر أراد أن يكون هناك رجل قريب من مركز السلطة متعاطف مع مصر يمكن الركون إليه[٢٢]، وإن كان لم يلبث عبد الناصر أن اضطر بعد ذلك إلى التضحية به حفاظا على ولاء وتعاطف الأطراف المتضاربة الاتجاهات[٢٣].

وكان من الواضح أن تضحية عبد الناصر بالبيضانى إنما يرجع إلى ظاهرة عدم الانسجام بينه وبين العسكريين من القيادات اليمنية ، إذ تميزت نظرة عبد

الله السلال بأنها كانت واقعية فى معالجة مشكلات الأمن ، وأنه لا بد من إثارة الرعب لكى يضمن ولاء القبائل للثورة ، وكان هذا ما جعله يعمل على تطبيق بعض أساليب العهد الإمامى السابق ، فأعدم عشرين شخصا علنا خلال الأسبوعين الأولين من ارتقائه السلطة ، وأطلق الوعود بالمنح المالية السخية لكل من يأتى برأس أحد من أعضاء الأسرة الإمامية. وعلى النقيض من ذلك كان موقف البيضانى أكثر اعتدالا، هذا فضلا عن رفعه الشعارات الاشتراكية ، فى الوقت الذى كانت فيه اليمن فى حاجة إلى رأس المال الخاص لتنفيذ مشروعاتها العمرانية ، والاستفادة من رؤوس الأموال الوطنية المبعثرة خارج البلاد ، إذ من المعروف أن التجار اليمنيين ينتشرون فى عدن وشرق إفريقيا وبلدان الخليج العربى وحققوا قدرا كبيرا من النجاح. وقد ووجه البيضانى بانتقادات كثيرة ، وخاصة بالنسبة لرؤيته لاستصلاح الأراضى الزراعية التى تحتاج إلى استثمارات كبيرة ، فضلا عن وجود العديد من المعوقات ، حيث تقل نسبة السكان فى بعض المناطق [٢٤]. ومن المؤكد أن عبد الناصر قد أدرك قيمة السياسة الواقعية التى اتبعها العسكريون اليمنيون وعلى رأسهم السلال ، ولهذا وجد من الأفضل احتجاز البيضانى فى القاهرة حتى لا يثير انشقاقا فى حكومة اليمن وهى ما تزال غير ثابتة الأركان آنذاك[٢٥].

وقد يكون من المفيد أن نتعرف على الدور الذى قام به البيضانى فى الإعداد للثورة اليمنية، وفى الحصول على الدعم المصرى لها ، من خلال تتبعنا للجهود التى قام بها فى هذا الشأن ، والتى نجحت بفضل وجوده فى مصر واتصاله بالعديد من قيادتها ، طبقا لما أوضحه فى كتابه المشار إليه .

ويتضح من السيرة الذاتية للبيضانى أنه ولد بالقاهرة فى اليوم التاسع من شهر أغسطس عام ١٩٢٦ من أم مصرية هى ابنة أحد شيوخ الأزهر، ومن أب يمنى يدعى عبد ربه أحمد عبد الله البيضانى الذى ينتمى إلى قبيلة مراد اليمنية[٢٦] ، وكان قد وفد على القاهرة للدراسة فى الأزهر ، وفضل البقاء فى مصر بعد انتهاء دراسته وزاول مهنة المحاماة أمام المحاكم الشرعية. وقد ألحق

ابنه بمدرسة التجارة بالظاهرالذى حصل منها على دبلوم التجارة المتوسطة ، ونظرا لرغبته فى الالتحاق بالجامعة فقد حصل خلال دراسته التجارية على شهادة الثقافة العامة وتبعها بشهادة التوجيهية فى عام ١٩٤٦ مما أهله للالتحاق بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، كما التحق فى الوقت نفسه بالجامعة الأمريكية لدراسة الفلسفة وعلم النفس والاجتماع ، وساعده على المضى فى دراسته انضمامه فى عام ١٩٤٩ إلى البعثة اليمنية التعليمية فى القاهرة ، وكان ذلك بناء على توسط أحد أصدقاء والده لدى الإمام أحمد عن طريق السيد على إسماعيل المؤيد ، الذى كان يعمل مندوبا لليمن لدى الجامعة العربية .

ونظرا لإجادة البيضانى للغة الإنجليزية فقد كلفه على المؤيد بالقيام بأعمال الترجمة وكتابة المذكرات ومرافقة الوفود الرسمية اليمنية التى كانت تتردد على القاهرة ، وفى عام ١٩٥٠ حصل على ليسانس الحقوق ، كما انتهى من دراسته فى الجامعة الأمريكية. ولم يلبث بعد ذلك أن استدعاه الإمام أحمد فسافر إلى تعز فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٠ ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى يشاهد فيها اليمن وكان يبلغ من العمر آنذاك أربعة وعشرين عاما (٢٧).

وقد أصدر الإمام أحمد أمرا بتعيينه سكرتيرا أولا بالسفارة اليمنية فى القاهرة ونائبا للسيد على المؤيد فى تمثيل اليمن لدى الجامعة العربية، ومن ثم أتيحت له فرصة وجوده فى القاهرة لكى يواصل دراسته فى كلية الحقوق بجامعة القاهرة حيث حصل على دبلوم الدراسات العليا فى الاقتصاد السياسى فى عام ١٩٥٢ ، ثم دبلوم الدراسات العليا فى الشريعة الإسلامية فى عام ١٩٥٣ .

وعقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استدعاه الإمام أحمد للمرة الثانية ، وطلب منه أن يعمل على إيجاد علاقة وثيقة بين اليمن ورجال الثورة، وكان الإمام أحمد يهدف من توثيق تلك العلاقة أن يظهر أمام الشعب اليمنى بتطلعه إلى الإصلاح ، إلى جانب تأييد مصر لابنه سيف الإسلام البدر ، حيث كان يسعى إلى جمع الأنصار من حوله والإعلان عن ولايته للعهد بدلا من أخيه الحسن الذى كان

يتطلع بدوره إلى تلك الولاية(٢٨).

وتنفيذا لرغبات الإمام فقد توجه البيضانى إلى مجلس قيادة الثورة فى نهاية عام ١٩٥٢ ، وهناك قابله المقدم كمال عبد الحميد سكرتير عام وزارة الحربية ومدير الشئون العربية فى مجلس قيادة الثورة ، الذى وعده بعرض الأمر على جمال عبد الناصر ، وحين عاود البيضانى لقاءه مع المقدم كمال عبد الحميد أبلغه الأخير بترحيب قيادة الثورة بتوطيد علاقتها مع الإمام أحمد وابنه سيف الإسلام البدر. وبناء على تعليمات القيادة المصرية سافر المقدم كمال عبد الحميد برفقة عبد الرحمن البيضانى إلى اليمن فى يناير ١٩٥٣ لمقابلة الإمام أحمد وابنه البدر .

وفى تلك المقابلة أبلغ كمال عبد الحميد الإمام أحمد بما تراه القيادة المصرية بأن من صالحه الشخصى أن يرعى ابنه البدر، خاصة وأنه يتصدر مشروعات النهضة فى اليمن، وهو الأمر الذى يزيده شعبية، ويعتبر فى الوقت نفسه رصيدا شخصيا وتاريخيا للإمام. وقد حمل الإمام أحمد المقدم كمال عبد الحميد رجاء موجها إلى القيادة المصرية بإرسال بعثة من الضباط المصريين لتدريب الجيش اليمنى فى تعز، ليكون نواة صالحة للقوة العسكرية التى يمكن أن يعتمد عليها البدر إذا ما فرض عليه الصراع من قبل عمه سيف الإسلام الحسن، الذى كان فى ذلك الوقت يجمع حوله الكثير من رجال الدين والقبائل .

وتمهيدا لوصول البعثة المصرية العسكرية إلى اليمن ، حرص البيضانى على إبلاغ المقدم أحمد يحيى الثلايا - مدرب الجيش اليمنى - عن رغبة الإمام أحمد بمجيء تلك البعثة ، كما مهد لمقابلة تمت بين الإمام والثلايا وفيها طلب الإمام من الثلايا اختيار الأفراد الصالحين الذين سيدربهم الضباط المصريون فور وصولهم إلى تعز ، كما أكد الثلايا للإمام تأييد الجيش اليمنى للبدر . ونتيجة للجهود التى قام بها البيضانى أمر الإمام أحمد بترقيته إلى رتبة مستشار للسفارة اليمنية فى القاهرة ، إلى جانب استمرار تمثيله لليمن مع السيد على

المؤيد فى جامعة الدول العربية[٢٩].

البعثات العسكرية المصرية إلى اليمن

فى مطلع عام ١٩٥٤ كان وصول أولى البعثات العسكرية المصرية إلى مدينة تعز، وكان يرأس تلك البعثة الرائد كمال أبو الفتوح وعضوية كل من النقيب محمد أحمد لبيب، والنقيب يوسف عفيفى ، والنقيب سعد رءوف[٣٠]. وتبعت تلك البعثة بعثة مصرية أخرى من ضباط الشرطة تكونت من الرائد عبد الله الحامد والنقيب مصطفى الهمشرى وآخرون من أجل تنظيم وتدريب أفراد الشرطة اليمنيين. وقرر الإمام أحمد - بناء على توصية ابنه البدر - تعيين الملازم محمد قائد سيف ، وكان أحد أول ضابطين يمنيين تخرجا فى الكلية الحربية المصرية، ليكون ضابط اتصال بينه وبين البعثتين العسكريتين المصريتين، مع تكليفه بالاشتراك مع المقدم أحمد يحيى الثلايا، قائد الجيش اليمنى فى تعز باستلام هدية الأسلحة والذخيرة التى وصلت من مصر برفقة البعثة العسكرية الأولى .

وكانت هذه الهدية تتكون من أربع مدافع هاون ، وستة مدافع رشاشة ثقيلة ، واثنا عشر رشاش بورسعيد، وعشرين بندقية صناعة مصرية ، وأربعين قنبلة يدوية ، وعشر صناديق ذخيرة لتلك الأسلحة تم نقلها جميعا إلى مخزن قصر «صالة» بتعز. وقد أمر الإمام أحمد السيد محمد الحوثى ، أمير الجيش فى تعز، أن يشترك مع الثلايا فى اختيار مائتى جندى وتسليمهم للبعثتين العسكريتين المصريتين كى يبدءوا تدريبهم على الأنظمة والأسلحة الحديثة .

غير أنه لم تكد تنقضى أكثر من خمسة وأربعين يوما على قيام الضباط المصريين بأداء مهمتهم فى تدريب الجنود اليمنيين ، حتى وضح تراجع الإمام أحمد الذى أصدر تعليماته بإيقاف عمليات التدريب ، وأمر بتفريق الجنود واستقرارهم فى ثكناتهم العسكرية. وأدى تراجع الإمام على هذا النحو أن فقد الثلايا والملازم محمد قائد سيف الأمل فى إصلاح الجيش اليمنى. وحين

وصلت تلك الأنباء إلى عبد الرحمن البيضانى فى القاهرة طلب مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر حيث أوضح له صراحة استحالة بناء قوة عسكرية فى اليمن فى ظل نظام الإمامة الذى يعوق الإصلاح، وطلب عبد الناصر من البيضانى الاتصال بأنور السادات الذى كان قد عهد إليه بمتابعة شئون اليمن، من أجل إبداء النصائح التى تمهد لإصلاح اليمن. وكان من الواضح أن عبد الناصر كان آنذاك متحفظا فى إبداء رأيه فى أمور تناهض نظام الحكم فى اليمن، وأنه كلف السادات بذلك حتى إذا نجحت الثورة فى اليمن كانت رصيدا لمصر، وإذا فشلت فإن السادات – الذى لم يكن يتولى فى ذلك الوقت منصبا رسميا غير عضويته فى مجلس قيادة الثورة وسكرتاريته للمؤتمر الإسلامى – يتحمل وحده مسئولية ذلك الفشل، ولا تتحمل مصر رسميا ما يترتب على ذلك الفشل إذا ما حدث[٣١].

وتنفيذا لتوجيهات عبد الناصر التقى البيضانى بأنور السادات فى مكتبه فى المؤتمر الإسلامى ، وطلب إليه أن ينقل لعبد الناصر ما وصلت إليه أحوال اليمن من تردى ، وفقدان الأمل فى سيف الإسلام البدر الذى أصبح خاضعا لسطوة والده الإمام أحمد لدرجة أنه لزم الصمت على تجميد البعثة العسكرية المصرية فى دار الضيافة فى تعز ، وبقاء ضباطها بلا عمل ، وقد أكد له السادات تأييد الرئيس عبد الناصر لأفكاره الإصلاحية من أجل تقدم اليمن .

ومن الواضح أن الاتصالات التى كان يقوم بها البيضانى فى القاهرة قد وصلت إلى الإمام أحمد، الذى أصدر أوامره بنقل البيضانى للعمل قائما بأعمال السفارة اليمنية فى بون الغربية، وذلك من أجل إبعاده عن القاهرة وبالتالى عن محيط الطلاب اليمنيين بعد أن علم بأنه ينشر بينهم روح القيادة الجماعية من خلال الاتحادات الطلابية، فضلا عن علاقاته بالأحرار اليمنيين الذين لجئوا إلى القاهرة .

وعلى الرغم من إبعاد البيضانى عن القاهرة، إلا أن اتصالاته ظلت قائمة مع السادات، الذى لم يلبث أن التقى به فى منتصف مارس ١٩٥٥ فى دار القنصلية المصرية بفرانكفورت حيث كان السادات قد عرج على ألمانيا خلال جولة قام بها فى العديد من الدول الأوروبية . وفى تلك المقابلة أفصح السادات للبيضانى أنه تلقى رسالة سرية من محمد قائد سيف خلال زيارته لليمن أوضح له فيها توقف أعمال البعثة العسكرية المصرية، وأنه لا فائدة من استمرار الإمام أحمد قائما بالحكم ولا مستقبل لليمن فى ظل ابنه البدر . كما أسر السادات للبيضانى أن الإمام أحمد طلب منه إبلاغ الرئيس عبد الناصر عن رغبته فى سحب البعثة العسكرية المصرية من اليمن، زاعما أنه حريص على راحة أعضائها الذين وصلوا إلى حالة نفسية مرهقة، وألمح السادات للبيضانى أنه يعتقد أن انقلابا وشيكا سوف يحدث فى اليمن، وأن سيف الإسلام عبد الله - شقيق الإمام أحمد - يعمل على توطيد علاقته بمصر ويحاول أن يقدم نفسه كداعية لإصلاح اليمن.

انقلاب الثلايا ١٩٥٥

لم يلبث أن تحقق ما تنبأ به السادات ، إذ لم يكد يمضى أكثر من أسبوعين على تلك المقابلة التى جرت بينه وبين البيضانى فى فرانكفورت ، حتى شهدت اليمن فى ٣١ مارس ١٩٥٥ انقلابا عسكريا قاده المقدم أحمد يحيى الثلايا قائد الجيش اليمنى وشارك فيه الملازم محمد قائد سيف، وأعلن رجال الانقلاب أن سيف الإسلام عبد الله تولى الحكم خلفا للإمام أحمد الذى تنازل لأخيه عن منصب الإمامة. غير أن وكالات الأنباء لم تلبث أن أعلنت فى ٤ أبريل ١٩٥٥ نبأ فشل الانقلاب ونجاح الإمام أحمد فى القبض على الثلايا وعلى أخيه عبد الله ، وهكذا لم يعش الانقلاب سوى أربعة أيام حيث سقط فى اليوم الخامس[٣٢].

وتمشيا مع السياسة المصرية التى لم تتسرع فى تأييد الانقلاب وفقا لمقتضيات الحكمة فى مثل تلك المواقف، التزمت البعثة المصرية العسكرية - التى كانت لا تزال فى تعز- الصمت إزاء تلك الأحداث. وقد بادر الإمام أحمد

بإعدام المقدم الثلايا بينما تمكن محمد قائد سيف من الفرار إلى عدن ولجأ بعد ذلك إلى القاهرة. وحينما علم الإمام بقرب وصول بعثة مصرية برئاسة حسين الشافعى - عضو مجلس قيادة الثورة - لتهنئته بفشل الانقلاب، سارع بإعدام شقيقيه عبد الله والعباس خشية أن ترجو مصر العفو عنهما. ومع أن الإمام أحمد نجح فى إفشال الانقلاب ، إلا أن استشعاره بالخطر المحدق به من جراء ازدياد المعارضة ضد حكمه جعلته يسارع إلى توقيع ميثاق أمن متبادل فى جدة مع كل من الملك سعود والرئيس جمال عبد الناصر فى الحادى والعشرين من أبريل ١٩٥٦ ، وهو الميثاق الذى سبقت الإشارة إليه(٣٣).

وفيما يبدو أن الإمام أحمد كان يقدر موقف البعثة العسكرية المصرية التى لم تقدم أية مساعدة لرجال الانقلاب، الذين لم يعرفوا استخدام الأسلحة الحديثة التى أحضرتها البعثة معها ، ومن ثم استقر رأيه على أن تستمر البعثة فى عملها ، والاستعانة بمدربين مصريين آخرين ، ومن أجل ذلك أوفد ابنه البدر فى أول زيارة له إلى مصر لكى يطلب تزويد بلاده ببعثة عسكرية جديدة. وكان مما يدفع الإمام إلى المضى فى تدريب الجيش اليمنى إدراكه بأن أخاه سيف الإسلام الحسن بدأ يعمل على تكوين جبهة من رجال الدين والقبائل لمعارضة الإمام أحمد وابنه البدر وتطالب بتغيير ولاية العهد من البدر، الذى كان متسما بضعف الشخصية إلى سيف الإسلام الحسن القوى الشكيمة، ومن ناحية أخرى كان الحسن متألما لإعدام أخويه، وحرمان الإمام له من الإمامة من بعده(٣٤).

واستمرارا للموقف المصرى المعتدل تجاه الإمامة ، فقد استجابت القيادة المصرية لطلب الإمام أحمد بتزويد اليمن ببعثة عسكرية جديدة ، وفى منتصف فبراير ١٩٥٧ ، عقب تخلص مصر من العدوان الثلاثى وآثاره ، وصلت البعثة العسكرية المصرية برئاسة العقيد حسن فكرى الحسينى إلى ميناء الحديدة . وأبدى الإمام أحمد خلال مقابلته لأعضائها موافقته على خطة التدريب التى عرضها رئيس البعثة عليه ، وكانت تلك الخطة تقتضى استقدام عدد أكبر من المدربين العسكريين الذين وصلوا إلى اليمن بالفعل فى أوائل شهر مايو ١٩٥٧ .

واستهلت البعثة عملها بتدريب بعض أفراد من قبائل الزرانيق فى الزيدية الواقعة إلى الشمال من ميناء الحديدة، وقاسى أعضاء البعثة الكثير من حر تهامة وشدة الرطوبة فيها. ولم يلبث أن أصدر الإمام أوامره بأن تتولى البعثة تدريب كتيبة من حرسه الملكى فى صنعاء ، ومن ثم انتقلت البعثة إلى «عمران» الواقعة إلى الشمال من صنعاء، حيث عانت هناك من برودة الشتاء .

وعلى الرغم من تلك الظروف المناخية السيئة التى واجهتها البعثة فقد استطاعت تدريب عدة سرايا من المشاة والمدافع المضادة للطائرات والأسلحة المعاونة إلى جانب العناصر الإدارية القائمة على خدمة تلك السرايا ، وأتمت البعثة تدريبها المكثف فى خلال ثلاثة أشهر فقط ، بدلا من اثنا عشر شهرا ، وذلك خوفا من أن يعدل الإمام عن فكرة التدريب بتأثير مستشاريه. وقد احتفل سيف الإسلام البدر – الذى كان أبوه قد أوكل إليه الإشراف على النواحى العسكرية – بتخريج أول فوج مدرب على يد البعثة العسكرية المصرية ، والذى أطلق عليه «فوج البدر»، كما عمل البدر على إعادة فتح الكلية الحربية قرب نهاية عام ١٩٥٨ ، والتى كان قد تم إغلاقها عقب انقلاب عبد الله الوزير فى عام ١٩٤٨ .

وقد تمكنت البعثة العسكرية المصرية من إقناع البدر بإقامة العديد من المؤسسات العسكرية ، ومن بينها مدرسة خاصة لتخريج ضباط الصف ، ومركز تدريب للأسلحة ، ومدرسة للمدرعات ، ومدرسة للطيران ، ومركز تدريب لعمليات الصاعقة ، حيث تولى الملازم نبيل الوقاد – الذى قدر له أن يكون أول شهيد مصرى فى اليمن عقب قيام الثورة اليمنية – تدريب الجنود على أعمال الصاعقة. وكان من نتيجة الأنشطة العسكرية التى قامت بها البعثة المصرية ، أن أقدم الإمام على الاستغناء عن المدربين الروس وأسند المهام التى كانوا يقومون بها إلى الضباط المصريين .

وليس من شك فى أنه قد ترتب على وجود البعثة العسكرية المصرية فى

اليمن نشر الوعى الوطنى والقومى بين الضباط والجنود اليمنيين[٣٥]، مما أثار حفيظة الإمام ، وخاصة أن وجود العديد من اليمنيين الأحرار فى القاهرة كان يضاعف من توجسه ، والمرجح أنه ندم آنذاك على استقدام البعثة العسكرية المصرية ، ورأى أن يتخلص منها تدريجيا فنقل أفرادها إلى أرض تهامة شديدة الحرارة ، حيث صار العمل مستحيلا بالنسبة لهم ،إذ كان الإمام يخشى أن ينتقل تيار الثورة على أيديهم إلى ضباط وجنود جيشه[٣٦].

وعلى الرغم من تلك الشكوك التى كانت تراود الإمام فقد ظلت العلاقات بين مصر والإمامة تتسم بقدر كبير من الاعتدال ، ولعل مما يؤكد ذلك أنه على أثر عودة الإمام أحمد من رحلته العلاجية فى روما عن طريق البحر فى أكتوبر عام ١٩٥٩ ، وعند وصول الباخرة المقلة له إلى بورسعيد صعد عليها الرئيس عبد الناصر لمقابلة الإمام وتحيته ، وليبث فيه الثقة تجاه ولى عهده البدر الذى كان يخشى من تآمره عليه أثناء وجوده فى روما. غير أن الإمام ما كاد يصل إلى اليمن حتى أصدر أوامره بإلغاء كل ما شرع البدر فى تنفيذه ، وتوعد رؤساء القبائل الذين طالبوا بالإصلاح ، ففر الكثيرون منهم إلى عدن .

دعاية الأحرار اليمنيين ضد نظام الإمامة

على الرغم من أن سيف الإسلام البدر كانت له نوايا طيبة فى الإصلاح إلا أن ضعف شخصيته وسيطرة والده عليه ، أفقد الأحرار اليمنيين كل أمل فى أن يتحقق الإصلاح على يديه. وعندما التقى عبد الرحمن البيضانى بالسادات فى إحدى المصحات العلاجية فى فرانكفورت «بادناوهيم» فى الحادى عشر من أغسطس ١٩٦٠ ، عرض عليه سوء الأوضاع فى اليمن ، وموقف البدر الميئوس منه ، والذى كانت مصر تأمل فى أن يتمكن من تطوير اليمن بعد أن يصل إلى الحكم خلفا لوالده. وقد أظهر السادات اقتناعه بوجهة نظر البيضانى وغيره من أحرار اليمن، ووعد بإقناع الرئيس عبد الناصر بذلك حتى يتيح للبيضانى نشر أفكاره فى إحدى المجلات المصرية وفى إذاعة صوت العرب[٣٧].

وليس من شك فى أن المقابلات التى أجراها البيضانى مع السادات على الرغم من سريتها ، إضافة إلى ما كان يقوم به من نشاط إعلامى فى ألمانيا قد نمت إلى علم الإمام أحمد وابنه البدر مما أوغر صدرهما ضده ، فى الوقت الذى استحسن فيه أحمد نعمان ومحمد محمود الزبيرى المحاضرة التى ألقاها البيضانى فى مدينة «دورتموند» ، وقررا نشرها فى إحدى إصدارات الاتحاد اليمنى فى القاهرة ، ونشرت تلك المحاضرة بالفعل فى كتيب بعنوان «ألاعيب متوكلية» ، ومما يذكر أن السادات بعد اطلاعه على هذا الكتيب ازداد اقتناعه بسوء الأوضاع فى اليمن ، ولا ينتظر أى أمل فى البدر فى الثورة ضد نظام الإمامة أو القيام بأية إصلاحات فى اليمن(٣٨).

وفى محاولة من الإمام أحمد الضغط على مصر التى بدأت تسمح بنشاط الأحرار اليمنيين المقيمين بها فى التعبير عن آرائهم ، قرر فى يونيو ١٩٦٠ تبادل السفارات مع العراق ، فى وقت كانت فيه العلاقات المصرية العراقية على عهد عبد الكريم قاسم قد وصلت إلى أقصى درجة لها من التدهور. ولم يلبث أن ازداد نشاط الأحرار اليمنيين فى القاهرة ، خاصة بعد أن ترك البيضانى عمله بالسفارة اليمنية فى السودان والتى كان الإمام أحمد قد قرر نقله إليها ، وقد اعتبر البيضانى هذا القرار عقوبة له على تنصله بدعوى مرضه من رئاسة محكمة لمعاقبة من أثاروا الشغب فى اليمن فى عام ١٩٥٩ .

وقد فضل البيضانى البقاء فى مصر ، وكان قد حصل أثناء وجوده فى ألمانيا على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد السياسى من جامعة بون ، وفى القاهرة انضم إلى الأحرار اليمنيين الذين استقر رأيهم على إعادة تشكيل الاتحاد اليمنى ، الذى انتخب له فى مايو ١٩٦١ مجلس إدارة من أحمد محمد نعمان رئيسا ، وعبد الرحمن البيضانى نائبا للرئيس للشئون السياسية ، ومحمد محمود الزبيرى نائبا للرئيس للشئون الداخلية و شئون اليمنيين فى الخارج ، وأحمد المعملى مديرا تنفيذيا لمكتب الاتحاد ، ومحمد على الأكوع أمينا للشئون المالية ، وهاشم طالب مسئولا عن شئون الطلبة ، ومحمد نعمان سكرتيرا لشئون

الإعلام وجنوب اليمن ، وحسن السحولى سكرتيرا عاما لمجلس الاتحاد .

وقد بدأ الاتحاد اليمنى عقب تنظيمه الجديد القيام بنشر الدعوة إلى الثورة الجذرية ، كما أخذ يتصل بالسلطات المصرية وممثلى الدول العربية فى القاهرة لشرح أحوال الشعب اليمنى وحتمية التغيير فى اليمن. وكان الاتحاد مع ذلك يحاول ضبط نشاطه بالقدر الذى لا يقلق سلطات الأمن ، إذ كان الرئيس عبد الناصر لا يزال حتى ذلك الوقت محتفظا بالحد الأدنى من علاقته باليمن فى إطار عضويتها فى الجامعة العربية ، فضلا عن الاتحاد الفيدرالى القائم بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة .

التغير فى الموقف المصرى الرسمى تجاه الإمامة

كان انفصال سوريا عن مصر فى الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٦١ ، نذيرا بحدوث تغيرات فى الموقف المصرى إزاء الإبقاء على الاتحاد الفيدرالى مع اليمن[٣٩]، فعلى أثر وقوع الانفصال أذاع الإمام أحمد قصيدة ضد الاشتراكية هاجم فيها الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة صدور قوانين يوليو الاشتراكية فى عام ١٩٦١ ، ونشرت أجزاء من تلك القصيدة على سبيل التهكم فى بعض الصحف المصرية[٤٠]، واضطر عبد الناصر بدوره إلى الرد على الإمام ومهاجمته بكل شدة فى الخطاب الذى ألقاه فى بورسعيد بمناسبة عيد النصر فى الثالث والعشرين من ديسمبر ١٩٦١ .

وعندما كرر الإمام هجومه على عبد الناصر فى بيان أصدره وأذاعه راديو صنعاء فى الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٦١ ، أعلنت مصر فى السابع والعشرين من الشهر نفسه إنهاء الاتحاد الفيدرالى مع اليمن. وكما هو واضح أنه على الرغم من أن الإمام أحمد هو الذى بدأ الهجوم على مصر ورئيسها، إلا أن إنهاء الاتحاد لم يصدر عن المملكة المتوكلية اليمنية بل صدر عن القاهرة[٤١]، وقد اشتمل البيان المصرى الذى صدر فى هذا الشأن على الأسباب التى دفعت بحكومة الجمهورية العربية المتحدة إلى اتخاذ هذا القرار والذى ضمنته موقف

المسئولين السلبى فى اليمن – ويقصد بهم الإمام وحكومته – خلال أكثر من ثلاث سنوات من إقامة هذا الاتحاد ، كما ركز البيان على اختلاف الأنظمة الاجتماعية فى مصر عما هى عليه فى اليمن ، وأنه لا يوجد فى طبيعة أى من الحكومتين ما يجعل قيام مثل هذا الاتحاد أداة سياسية فاعلة قادرة على الإسهام فى تطوير النضال العربي، ومن حيث أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة أقبلت على خطوة ذلك الاتحاد تملؤها الآمال بأن تستطيع من جراء تلك الخطوة أن تكون أداة نافعة فى خدمة الشعب اليمنى وفى خدمة قضاياه العادلة، إلا أن تجارب السنوات السابقة أكدت بما لا يقبل مجالا للشك أن الشعب اليمنى لم يستفد من تلك التجربة ، وانتهى البيان بالتأكيد على أن الجمهورية العربية المتحدة لا تزال تشعر بالتزامها العميق تجاه حركة الجماهير العربية فى سعيها إلى إقامة العدل الاجتماعي(٤٢).

كان هذا التغير الذى طرأ على الموقف المصرى دافعا لأحرار اليمن إلى الدعوة صراحة للثورة ضد نظام الحكم فى اليمن ، وأخذ عبد الرحمن البيضانى بداية من ٢٢ يناير ١٩٦٢ ينشر أفكاره ويكتب سلسلة من المقالات فى مجلة روز اليوسف التى أفسحت صدرها له بناء على توصية السادات لكتابة تلك المقالات(٤٣)، التى أخذ يشرح فيها نظام الحكم فى بلده وينتقده ، ويحاول أن يلقى الضوء على اليمن وعن سير الأمور فيها . ومن الملاحظ أن تلك المقالات لم تمنعها الرقابة التى كانت مفروضة على الصحافة رغم أنها كانت تهاجم نظام حكم فى دولة منضمة رسميا إلى جامعة الدول العربية .

وقد حاول الإمام أحمد امتصاص غضب المعارضين له فى الداخل والخارج وذلك بإعلانه – فى مناسبة عيد جلوسه الرابع عشر – عن تفويض ابنه البدر للقيام بالسلطة حال حياته ويخلفه فيها بعد مماته ، وقد أراد الإمام بذلك أن يقنع الشعب اليمنى بنوايا بدر الإصلاحية ، كما أراد فى الوقت نفسه أن يقطع الطريق على أخيه الحسن الذى كان لا يزال متطلعا إلى خلافته ، وعلى أن يتعود الشعب اليمنى الخضوع للبدر فى ظل جبروت والده الذى كان ينقاد له معظم

الشعب اليمنى انقيادا أعمى[٤٤]، وبناء على تعليمات جديدة من الرئيس عبد الناصر أبلغ السادات عبد الرحمن البيضانى فى مقابلة جرت بينهما بأنه سيساند جميع أنشطة الأحرار اليمنيين فى القاهرة [٤٥]، وذلك على الرغم من أن جهاز المخابرات العامة ممثلا فى وكيله عزت سليمان لم يكن مقتنعا بإمكانية قيام الثورة فى اليمن[٤٦].

التخطيط للثورة اليمنية

كان تنظيم الضباط الأحرار قد بدأ يتشكل تدريجيا وبحذر بالغ ، وتمكن الأحرار اليمنيون فى القاهرة من إيجاد صلات بينهم وبين الضباط الأحرار فى الجيش اليمني . وقد تعرض الإمام أحمد التى زادت النقمة عليه وسقطت هيبته إلى محاولة اغتيال فى مارس ١٩٦١ حين اتفق ثلاثة من الضباط الأحرار على قتله عند وصوله إلى مستشفى الحديدة لزيارة قائد حرسه الذى أصيب فى حادثة اصطدام سيارة الإمام مع سيارة أخرى، بيد أن الإمام لم يصب فى تلك الحادثة المتعمدة . ومع أنه قد أصيب بعدة طلقات نارية من قبل أولئك الضباط إلا أنه لم يمت ، وسرعان ما تم القبض عليهم حيث فضل أحدهم الانتحار[٤٧]، وعلى الرغم من التعذيب الذى تعرض له الضابطان الآخران إلا أنهما لم يكشفا عن تنظيم الضباط الأحرار، ولم يذكرا شيئا عن وجود شركاء لهما[٤٨].

كان أول اجتماع سرى عقده تنظيم الضباط الأحرار فى ديسمبر ١٩٦١[٤٩]، وذلك بعد أن اطمأنوا إلى المساندة المصرية لهم ، وفى ذلك الاجتماع وضح انفعالهم بما كان يجرى حولهم من أحداث أكدت لديهم الرغبة فى إحداث التغيير، ومن ثم عملوا على الاتصال بزعماء القبائل لإدراكهم أن الجيش القبلى هو الذى أنقذ الإمامة من الانقلابات التى قامت ضدها، ومن ثم عملوا على التأكيد لهم بأن الثورة لا تعنى سحب الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها ، وعلى العكس من ذلك فإنها سوف تفسح لهم المجال لكى يشاركوا مشاركة أعظم فى شئون البلاد[٥٠].

وقد حدثت تلك الاتصالات فى الوقت الذى فقدت فيه بعض كبريات القبائل ومن بينها «خولان»، و«حاشد» ثقتها بالإمام أحمد ، الذى نكث بعهوده معها مما أدى إلى افتقاده عنصرا هاما من عناصر التأييد له. وكان مما ساعد على الاستجابة لفكرة الثورة انتشار أجهزة الراديو «الترانزستور» بين أيدى اليمنيين فى البادية ، وعلى مدرجات الجبال مما كان له أثره فى تحطيم أسوار العزلة التى فرضت على الشعب اليمني. وفيما بين شهرى يونيو وأغسطس ١٩٦٢ ، شهدت اليمن لأول مرة ظاهرة القيام بمظاهرات تهتف بسقوط الحكم الإمامى وتنادى بالجمهورية وترفع صور جمال عبد الناصر ، وتردد شعارات الوحدة الوطنية وسقوط التفرقة العنصرية والمذهبية .

ومع تصاعد نقمة المثقفين والعسكريين ومعظم فئات الشعب اليمنى ضد نظام الإمامة، اتجه تنظيم الضباط الأحرار فى الجيش اليمنى إلى الإعداد لقيام الثورة. وعلى الرغم من الأهمية البالغة للدور الذى قام به المثقفون اليمنيون الأحرار فى القاهرة فى التمهيد لقيام الثورة ، إلا أن مهمة القيام بها وقعت على عاتق الضباط الأحرار فى اليمن ، وإن كان يفهم مما ذكره البيضانى أنه وعبد الغنى مطهر - من كبار التجار فى تعز - قاما بوضع خطة الثورة وعرضا تلك الخطة فى اليوم الثانى من شهر يونيو ١٩٦٢ على أنور السادات ، الذى سرعان ما أبلغهما بموافقة عبد الناصر عليها واستعداده لتقديم المساعدات العسكرية والتى بدونها لن يقتنع الضباط الأحرار بوقوف مصر إلى جانبهم ، خاصة و أن صلاح نصر رئيس المخابرات العامة ، كان مقتنعا بنجاح الثورة وأهمية المساندة المصرية لها. وقد استطاع البيضانى أن يحصل بالفعل من القيادة المصرية عن طريق اللواء صلاح الحديدى مدير المخابرات الحربية على كمية من الأسلحة والذخيرة، تم إرسالها عدة مرات من القاهرة إلى مطار عدن .

ويذكر البيضانى بصدد ذلك أنه كان يملأ بعض الحقائب بالأسلحة والذخائر ثم يتجه بها إلى بيته حيث تقوم زوجته بحملها برفقتها كأى مسافرة ، ويقوم الطيار اليمنى عبد الرحيم عبد الله بتأمين وصولها إلى عدن ، وتسليمها هناك

إلى محمد ميهوب ثابت الذى يقوم بتهريبها إلى الضباط الأحرار فى الشطر الشمالى من اليمن(٥١).

وقد اعتمد الضباط الأحرار فى الجيش اليمنى فى الإعداد للثورة على كل من عبد الله جزيلان مدير الكلية الحربية ، وحسن العمري، الذى كان يجمع فى يديه جميع خيوط الضباط الأحرار فى صنعاء ، والقاضى عبد السلام صبره مدير بلدية صنعاء، الذى كان يجمع فى يده كل خيوط الثوار من القبائل اليمنية، والعميد عبد الله السلال، قائد حرس الإمام الذى كان يتابع تلك الحركات الثورية بسرية تامة .

كما كان من ضمن قوات الثوار فى صنعاء عبد الله الضبى مدير الأمن ، ونائبه العقيد محمد عبد الواسع ، اللذان كانا يقومان بتجنيد قوات الأمن لصالح الثورة استعدادا لقيامها. وكانت القوة الثورية المدنية والعسكرية فى مدينة تعز تتألف من عدد كبير من الشباب اليمنى الثائر ورجال القبائل الأحرار إلى جانب عدد كبير من العلماء والتجار ، فى مقدمتهم القاضى عبد الرحمن الإيريانى ، رئيس الهيئة العليا الشرعية بالإنابة ، الذى كان يتمتع بصلات طيبة مع رؤساء القبائل ورجال الدين ، وعبد الغنى مطهر ، الذى وهب الكثير من أمواله وجهده لمساندة التنظيمات الثورية.

وبينما كان من المقرر أن يبدأ الضباط تحركهم فى نهاية شهر سبتمبر ١٩٦٢، إلا أنهم فوجئوا بنبأ موت الإمام أحمد فى تعز فى اليوم التاسع عشر من شهر سبتمبر ١٩٦٢ ، حيث أعلنت إذاعة صنعاء فى ذلك اليوم نبأ موت الإمام أحمد وتولى ابنه سيف الإسلام البدر الإمامة من بعده(٥٢)، الذى بادر بإرسال برقية إلى جمال عبد الناصر يخطب فيها ود القاهرة ، وأعلن فور توليه السلطة أنه سوف يتخذ إجراءات إصلاحية هامة من بينها تكوين مجلس استشارى يتكون من أربعين عضوا ، يجرى انتخاب نصفهم ويتم تعيين النصف الآخر ، إلى جانب تكوين مجالس بلدية منتخبة فى مدن اليمن ، وتنظيم مجلس وزارى ينعقد

برئاسته، ووعد البدر بالتوسع فى المشروعات العمرانية والتعليمية، كما أعلن إلغاء نظام الرهائن حيث كان والده ما زال حتى وفاته يحتفظ بألف رهينة[٥٢].

وليس من شك فى أن تلك الوعود التى أعلنها الإمام البدر كان لها تأثيرها لدى بعض الأحرار اليمنيين فى القاهرة، ولعل ما يؤكد ذلك أن أحمد محمد نعمان قام بمقابلة بعض المسئولين المصريين وأقنعهم بصرف النظر عن فكرة قيام الثورة مؤكدا تأييد البدو للإمام البدر، وأن كثيرا من اليمنيين أصبحوا يتطلعون إلى الإصلاح على يديه، وأنه ورفاقه محمد على الأكوع ، وأحمد عبد الرحمن المعملى ، وحسن السحولى، أرسلوا برقية تأييد للبدر فى ٢١ سبتمبر ١٩٦٢. أما بالنسبة للضباط الأحرار فقد انقسموا على أنفسهم، إذ رأى بعضهم إعطاء فرصة للبدر بينما أصر الآخرون على القيام بالثورة، وخاصة حين ذكر البدر فى إحدى خطبه أنه سيسير على نهج والده. وعلى الرغم من أن بعض المثقفين الأحرار ومن بينهم أحمد نعمان قد لانوا نتيجة إعلان البدر عقب توليه الحكم من أنه سيقوم بإجراء إصلاحات هامة، إلا أنهم ما لبثوا أن أبدوا يأسهم من إصلاح نظام الإمامة ، ومن ثم كانوا على استعداد لتأييد الثورة فور قيامها.

أما عن الرئيس جمال عبد الناصر فقد أبدى يأسه على أثر وصول البدر إلى الحكم من احتمال قيام ثورة فى اليمن ، حتى أنه بدأ يوجه اللوم لعبد الرحمن البيضانى على توريط مصر بما كان ينشره من مقالات ويذيعه من صوت العرب ، وأمر بمنعه من الكتابة ومن الإذاعة ، إذ كان يرغب فى أن يفتح صفحة جديدة مع الإمام البدر. ويبدو ذلك من برقية التعزية التى بعث بها إليه ، وعلى الرغم من أنها جاءت متأخرة عدة أيام ، إلا أنها كانت تعبر عن الأمل الذى كان لا يزال يراود عبد الناصر فى أن يتحقق إصلاح اليمن على عهد البدر. ولعل ذلك يبدو من نصوص البرقية التى جاء فيها «تلقيت برقيتكم التى حملت إعلانكم الرسمى لوفاة المغفور له والدكم ومبايعتكم بعده إماما لليمن ، وإنى إذ أبعث إليكم بالعزاء القلبى لفقد والدكم الراحل أتمنى لكم فى هذا الوقت الخطير الذى تبدأون فيه تحمل مسئوليتكم أعظم التوفيق فى خدمة شعبكم العظيم وفى ملاقاة أحلامه

وأمانيه من أجل مستقبل عزيز يحقق للإنسان كرامته التى شرفه بها الله جل علاه»(٥٤).

وفى الوقت الذى كان فيه عبد الناصر وبعض عناصر المخابرات المصرية قد أظهروا تعاطفهم مع الإمام البدر، ويأملون أن يتحقق إصلاح اليمن على يديه، تلقى البيضانى برقية فى الحادى والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ من العقيد حسن العمرى تشير بطريقة رمزية إلى أن التحرك الثورى سيتم بعد ثلاثة أيام ، وحين قام البيضانى باطلاع السادات على فحوى تلك البرقية ، علق عليها بقوله «إما أن يكون العمرى قد فقد عقله ، أو أن يكون الثوار فى اليمن قد أمسكوا بزمام المبادرة». وحين أبلغ السادات عبد الناصر بما جاء فى برقية العمرى استبعد ما جاء بها واستمر على رفضه فى عدم السماح للبيضانى بإذاعة أية بيانات من إذاعة صوت العرب .

ولم تكد تنقضى أربعة أيام من وصول برقية العمرى حتى تلقى البيضانى فى الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ برقية أخرى عن طريق مكتب السادات وبرموز السفارة المصرية فى صنعاء ، حيث كان السكرتير الأول فى السفارة ، محمد عبد الواحد ، يسهل نقل برقيات الثوار إلى مصر. وكانت تلك البرقية موقعة من القاضى عبد الله الحجرى وزير المواصلات ، وجاء بها إلى أنه فى أثناء انعقاد مجلس الوزراء برئاسة الإمام البدر فى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢ ، أبلغ البدر أعضاء المجلس أن معلومات وصلت إليه من الشيخ عاطف المصلى تتضمن أسماء وتحركات عدد من الضباط بقصد القيام بثورة ضد النظام ، وأنه - أى البدر - قد وافق على اقتراح السيد بن على بن إبراهيم وزير الخارجية بالقبض عليهم فورا وإعدامهم فى الحال ، واختتم الحجرى برقيته بمناشدة البيضانى الاستمرار فى إذاعة بياناته التى كانت قد توقفت منذ الثامن عشر من سبتمبر ، وذلك من أجل بث الثقة فى نفوس الثوار. وسارع البيضانى بعد موافقة السادات بإرسال برقية إلى الملازم على عبد الغنى عن طريق السفارة المصرية يخبره فيها بما جاء فى برقية الحجرى ، وينصحه بأن يتحرك الثوار

فورا ، أو يعملوا على إنقاذ حياتهم بالتوجه فى الحال إلى عدن إلى أن يتم تدبير وسيلة لوصولهم إلى القاهرة ، وأن مصر لا تزال عند موقفها فى تأييد الثورة بمجرد قيامها(٥٥) .

كان على السادات طوال يوم الخامس والعشرين من سبتمبر ، أن يتوسط لدى الرئيس عبد الناصر حتى يذيع البيضانى بيانا واحدا وأخيرا عن طريق إذاعة صوت العرب ، ووافق عبد الناصر على ذلك على شريطة أن يطلع السادات على كل فقرة من فقرات البيان قبل إذاعته ، وتم إذاعة البيان فى مساء نفس اليوم ، مما أعاد الحماس لدى الثوار بمساندة مصر لهم بعد الموقف الرسمى الذى بدا مؤيدا للبدر عقب توليه السلطة .

تحرك الضباط الأحرار فى صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، وكان عددهم أربعين ضابطا من مجموع ضباط الجيش اليمنى الذى كان يقدر عددهم بنحو أربعمائة ضابط. وقد استقر رأى الضباط الأحرار على أن يقودوا الدبابات بأنفسهم دون إشراك الجنود، خشية أن يكون من بينهم من يعصى الأوامر إذا ما تبينوا أن التحرك سيكون موجها ضد قصر «البشائر» ، الذى كان يقيم فيه الإمام البدر فى صنعاء. وقام الضباط الأحرار بضرب القصر وهم يهتفون باسم الثورة والجمهورية، كما قاموا باحتلال الإذاعة ، وأعملوا القبض على ركائز النظام الأمامى ، واختاروا العميد عبد الله السلال قائد حرس البدر ليكون على رأسهم (٥٦).

وقد تمكن الإمام البدر على أثر محاصرة القصر وضربه من الخروج منه متخفيا، حتى قابلته امرأة فى الطريق ومنحته رداء جندى تمكن بواسطته من الهرب . بينما أعلن القائمون بالثورة خبر موت الإمام تحت أنقاض القصر ، وكان عليهم المضى فى تأكيد ذلك لحسم الموقف إلى جانبهم ، غير أن المراسلين الأجانب أكدوا أنهم شاهدوا أجزاء كثيرة من القصر قائمة على حالها مما جعلهم يتشككون فى خبر وفاة الإمام(٥٧) .

وفي الوقت نفسه تلقى البيضاني برقية برموز السفارة المصرية في صنعاء تفيد بأن الملازم علي عبد الغني قام بالثورة ، وتأسف البرقية لعدم النجاح في القبض على البدر الذي هرب من صنعاء عندما ضربت قوات الثوار قصره بقذائف الدبابات. وتم الرد على تلك البرقية في الحال بوجوب إعلان موت البدر تحت أنقاض القصر ، ولا يضير الأمر شيئا إذا ما ظهر بعد ذلك عندما تستقر الثورة(٥٨).

وفي اليوم التالي لإعلان إذاعة صنعاء قيام الثورة ، أذاعت بيانها الأول الذي أوضح أهداف الثورة وسياستها في المجالات الداخلية والقومية والدولية، وتشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة العميد عبد الله السلال القائد العام للقوات المسلحة، إلى جانب مجلس للسيادة برئاسة محمد علي عثمان ، ومجلس وزراء برئاسة عبد الله السلال، وتعيين الدكتور عبد الرحمن البيضاني نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للاقتصاد والثروة المعدنية(٥٩)، وإن كان من الملاحظ أنه لم ينقضي وقت طويل حتى رأى السلال أن يتفرغ للدفاع عن الثورة ، وقرر أن يتولى البيضاني رئاسة مجلس الوزراء إلى جانب ما عهد إليه من أعمال أخرى ، وإن كان ذلك إلى حين(٦٠) .

مساندة مصر العسكرية للثورة اليمنية

كانت الثورة في حاجة إلى دعم عسكري للدفاع عن استمرارها ، وكان من الطبيعي أن يلجأ القائمون بالثورة إلى مصر ، التي استجابت لطلب الثوار ، وذلك عقب اعترافها بالنظام الجديد في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢. ومن ثم فلم تكد تمضي أكثر من عشرة أيام على الثورة وإعلان سقوط الإمامة وقيام الجمهورية العربية اليمنية ، حتى وصلت إلى ميناء الحديدة في اليوم الخامس من أكتوبر ١٩٦٢ الباخرة المصرية «السودان »، وعلى متنها سرية مصرية كانت تتكون من مائة ضابط وجندي مع أسلحتهم الخفيفة وذخيرتهم اللازمة وما يحتاجون إليه من مهمات وشئون إدارية ، وقد خرج عشرات الألوف من أبناء الحديدة وتهامة ومن

أنحاء اليمن لاستقبال أولى المساعدات العسكرية المصرية ، وكان لوصول هذه السرية فعل السحر في نفوس الكثيرين الذين هبوا للدفاع عن الثورة(٦١).

وفي خلال شهر أكتوبر قام أنور السادات بزيارة الجمهورية العربية اليمنية عقب إعلان قيامها واعتراف مصر بها ، وتم في تلك الزيارة توقيع اتفاقية التعاون العسكري معها ، وكانت تلك الاتفاقية تطبيقا وامتدادا لما سبق أن وقعه الرئيس عبد الناصر مع الملك سعود والإمام أحمد في ميثاق جدة في الحادي والعشرين من أبريل ١٩٥٦. ولما كانت اليمن في حاجة مستمرة إلى مساعدات عسكرية ، فقد قرر جمال عبد الناصر أن يقوم المشير عبد الحكيم عامر بإدارة العلاقات المصرية اليمنية – بناء على إصراره على القيام بتلك المهمة – وكان يهدف بذلك تعويض ما سبق أن حدث من انفصال سوريا عن مصر (٦٢).

كان من الواضح أن القرار الذي اتخذته القيادة المصرية بشأن المساعدة العسكرية لثورة اليمن قد اتخذ على عجل ، ويرجع ذلك بسبب الدور الذي كان سائدا لعبد الناصر ونظام حكمه ، إذ لم تكن مصر تعرف آنذاك تنظيما سياسيا شعبيا ، أو سلطة تشريعية منتخبة يصدر عبرها وبموافقتها تلك القرارات الخطيرة. وتؤكد جميع المصادر المتعلقة بهذا الشأن عدم قيام المجلس التنفيذي أو وزارة الخارجية بأي دور في صنع هذا القرار ، الأمر الذي يجعلنا نتفق مع وجهة النظر القائلة بأن قرار المساندة العسكرية لثورة اليمن إنما يتحمل مسئوليته صناع هذا القرار وهم الرئيس عبد الناصر نفسه ، ومجلس الرئاسة ، والمؤسسة العسكرية في مصر آنذاك(٦٣)، وإن كان هذا القرار لقي تأييدا على المستوى الشعبي في إطار الدفع الثوري القومي الذي كان غالبا في ذلك الحين .ومن المؤكد أن تدخل مصر لمساندة الثورة اليمنية فور قيامها ، لم يكن يصاحبه إدراك القيادة المصرية بأن المسألة ستطول ويتسع نطاقها إلى ما وصل إليه الحال بالفعل خلال السنوات الست التي أعقبت إعلان الجمهورية العربية اليمنية ، ومن ثم أصبح من العسير على القيادة المصرية بعد أن قامت بمد يد العون والمساعدة أن تتراجع عن موقفها ، وخاصة في الوقت الذي

أصبحت فيه الجمهورية اليمنية محاطة بأعدائها وخصومها من جميع الجهات . ويرجع ذلك إلى أن إسقاط نظام الإمامة وإعلان الجمهورية قد افتقد تأييد وإجماع القبائل اليمنية الزيدية، وكان من الصعوبة بمكان إقناع هؤلاء بحكومة مدنية لا تستند إلى زعامة روحية مما أكد حاجة الجمهورية اليمنية إلى مساندة خارجية ، وخاصة عندما تبين أن الإمام البدر ما زال على قيد الحياة ، وأنه موجود في المملكة العربية السعودية ويحظى بتأييدها ومساندتها. كما أعلن سيف الإسلام الحسن ـ عم الإمام بدر ـ تأييده التام لابن أخيه على الرغم من تنافسهما السابق على ولاية العهد. وتكاتف الرجلان في شن الحرب ضد الجمهورية اليمنية ، حيث قاد الحسن القوات التي زحفت من جهة الشمال الشرقي ، بينما قاد البدر القوات الزاحفة من جهة الشمال الغربي ، وفي خلال شهر فبراير ١٩٦٣ أصبح الملكيون يسيطرون على نصف البلاد تقريبا خاصة في الشمال والشرق ، كما تسللوا إلى الجنوب عن طريق إمارة بيحان واحتلوا مأرب وجريب ، وكان ذلك بمساعدة سلاح الجو الملكي البريطاني في عدن ، الذي أتاح للقوات الملكية التسلل إلى الشطر الشمالي من اليمن ، مما دفع بحكومة الجمهورية اليمنية إلى رفع شكوى لمجلس الأمن في الثامن والعشرين من شهر فبراير ١٩٦٣ ضد الحكومة البريطانية، بينما اقتصرت سيطرة الجمهوريين على مثلث تعز– صنعاء – الحديدة ، وكان ذلك بمساعدة القوات المصرية العسكرية[٦٤]. وقد ظل الصراع قائما بين الملكيين والجمهوريين طيلة السنوات الست التالية من قيام الثورة وإعلان الجمهورية اليمنية .

تأثير ثورة اليمن على الحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن

كان للثورة اليمنية تأثيرها على تطور الحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن من ناحية ، وعلى مركز بريطانيا في عدن والإمارات المتاخمة لها من ناحية ثانية. وقد أحدث هذا التأثير انعكاسه على مجموعة المصالح الخاصة ببريطانيا في الشرق الأوسط بصفة عامة ، حيث كانت القاعدة البريطانية في

عدن تقوم بدور رئيسي في رعاية تلك المصالح ، إلى جانب الدفاع عن التحالف الغربي بحماية الشرق الأوسط من سيطرة أية قوة معادية تظهر في هذا النطاق[٦٥].

وتجدر الإشارة إلى أن قاعدة عدن قد تفوقت على غيرها من القواعد البريطانية في الشرق الأوسط[٦٦]، كما تزايدت أهميتها منذ نهاية حقبة الخمسينيات من القرن الماضي مع ظروف المد الثوري القومي الذي اجتاح العالم العربي آنذاك، ولعل ذلك مما جعل بريطانيا تهتم بتطويرها لكي تصبح مقرا رئيسيا لقيادتها العسكرية في الشرق الأوسط بوجه عام ، وهو الأمر الذي تحقق بالفعل في عام ١٩٦٠ [٦٧] . وسرعان ما أكدت الأحداث على أهمية تلك القاعدة البريطانية ، إذ إن الدعم العسكري البريطاني للكويت حين وجدت تهديدا من العراق على عهد عبد الكريم قاسم في عام ١٩٦١ ، قد أقنع المسئولين البريطانيين بضرورة الحفاظ على عدن كأهم قاعدة لبريطانيا في الشرق الأوسط والبقاء فيها إلى أطول وقت ممكن[٦٨].

وكان من أبرز المشكلات التي واجهتها بريطانيا منذ أوائل الستينيات من القرن الماضي ، أنه في الوقت الذي بلغت فيه قاعدة عدن ذروة أهميتها ، كانت الحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن قد بلغت هي الأخرى قمة تصاعدها ، متطلعة إلى التخلص من الاستعمار البريطاني ونيل الاستقلال .

وعلى الرغم من أن الحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن تعود في بدايتها إلى عقد الأربعينيات من القرن الماضي ، إلا أنها لم تلبث أن اكتسبت قوة دفع هائلة منذ منتصف الخمسينيات ، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب من بينها تزايد قوة الحركة النقابية العمالية في عدن ، التي أكدت فاعليتها بسبب الانتعاش والازدهار الاقتصادي النسبي الذي تميزت به عدن خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها[٦٩]، يضاف إلى ذلك ما حققته مصر من انتصارات على الاستعمار الغربي بتوقيعها معاهدة الجلاء مع بريطانيا في عام

١٩٥٤ ، ونجاحها في إفشال العدوان الثلاثي عليها ، وما صاحب ذلك من فقدان بريطانيا كل أمل لها في استعادة قاعدة قناة السويس[٧٠] .

وقد ترتب على تلك الأحداث تأثير معنوي إيجابي في العالم العربي، ولم تكن اليمن الجنوبي استثناء من ذلك، حيث تطورت الحركة الوطنية فيها وتعددت التشكيلات والتنظيمات السياسية للمطالبة بالاستقلال، وأخيرا جاءت ثورة اليمن في سبتمبر ١٩٦٢ كي تؤدي بدورها إلى تصعيد الحركة الوطنية ضد الوجود البريطاني في الشطر الجنوبي من اليمن بوجه عام وفي عدن بوجه خاص .

وقد حاولت بريطانيا من جانبها امتصاص نقمة الحركة الوطنية عليها بتنفيذ مشروعها الاستعماري بإنشاء اتحاد الجنوب العربي الذي يجمع عدن بالنواحي التسع المتاخمة لها. وعلى الرغم من المعارضة العنيفة التي واجهتها ، إلا أن تلك المعارضة لم تقف حائلا دون مضي بريطانيا في تنفيذ مشروعها ، حيث حصلت على موافقة المجلس التشريعي في عدن على قيام الاتحاد في اليوم السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ ، أي في نفس اليوم الذي تحرك فيه الثوار في الشطر الشمالي من اليمن لإسقاط نظام الإمامة ، مما كان يعني أن الثورة اليمنية قامت في أسوأ توقيت يمكن أن تواجهه بريطانيا بالنسبة لمصالحها في عدن ، إذ كان من الطبيعي أن يكون للثورة اليمنية انعكاساتها السلبية على تلك المصالح[٧١] . ولعل ذلك مما أدى إلى موقف بريطانيا الذي وضح في معاداته للثورة ، وتمثل ذلك العداء في المساندة التي قدمتها بريطانيا لأعداء الثورة من ناحية ، وإلى تأخر اعترافها بالجمهورية العربية اليمنية من ناحية ثانية .

وقد أظهرت ردود الفعل الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن حماسا هائلا لقيام الثورة في الشطر الشمالي ، ورفعت شعارات الوحدة بين شطري اليمن كبديل لاتحاد الجنوب العربي[٧١] ، وازدادت المعارضة للحكومة البريطانية في عدن ، وبصدد ذلك أكدت العديد من التقارير الإستراتيجية إلى أن أكثر مصادر

الخطر الذي بدأت تتعرض له بريطانيا في عدن كان ممثلا في حكومة صنعاء بسبب دعاوى قادتها بأن عدن والنواحي التسع المجاورة لها هي جزء لا يتجزأ من اليمن .

وليس من شك في أن الموقف المصري المساند للجمهورية اليمنية شكل بدوره خطرا داهما على الوجود البريطاني في الشطر الجنوبي من اليمن بصفة عامة وفي القاعدة البريطانية في عدن بصفة خاصة. وقد سبق لبريطانيا أن عانت من الحملات الدعائية التي كانت تقوم بها مصر بداية من السنوات الأولى من عقد الخمسينيات ضد الوجود البريطاني وضد حكام الإمارات العربية في الجنوب ، والتي وصلت إلى حد اتهامهم بالخيانة لموقفهم المؤيد لاتحاد الجنوب العربي الذى كانت بريطانيا تعمل على تنفيذه [٧٢] . وكان للحملات الدعائية المصرية أثرها في تدعيم موقف القوى الوطنية المضاد لذلك الاتحاد الاستعماري، ومساندة الانتفاضات الوطنية المعادية للوجود البريطاني ، كما عملت إذاعة صوت العرب بالقاهرة على تحية بعض القبائل المناهضة لبريطانيا، واعتبرتها بمثابة جيش التحرير الوطني[٧٣].

ومن المرجح أن التأثير المصري الدعائي على الوطنيين في الشطر الجنوبي من اليمن ، كان من بين العوامل التي دفعت بريطانيا إلى توقيع معاهدة الجلاء مع مصر في أكتوبر من عام ١٩٥٤ ، إذ كانت الحكومة البريطانية تأمل بتوقيعها لتلك المعاهدة أن يتوقف عبد الناصر عن تأييده للوطنيين في جنوب اليمن، فضلا عن توقف تأييده للإمام أحمد في مطالبته بضم الشطر الجنوبي تحقيقا لوحدة اليمن، ولكن لم يلبث أن خاب أمل بريطانيا، إذ لم يكد عام ١٩٥٥ يبدأ حتى ظهر نجم عبد الناصر كزعيم للمعارك الوطنية ضد الأحلاف الاستعمارية الغربية، وعمل على توثيق علاقته بكل من المملكة العربية السعودية واليمن وتأييد مطالبهما الإقليمية ضد بريطانيا في البريمي وفي الشطر الجنوبي من اليمن .

وكان من الطبيعي أن يتوجس الإنجليز من ذلك التطور على أساس أن إمام اليمن لم يكن يمثل قوة جذب للعناصر الوطنية في جنوب اليمن، أما بعد تقاربه مع عبد الناصر فقد كان من المتوقع أن يشكل ذلك خطرا عليهم، خاصة بعد أن أدى التقارب الناصري مع الإمامة أن بدأ الوطنيون في الجنوب يرون ميزة الاتحاد مع الإمامة إذا ما كان البديل هو الاستعمار البريطاني(٧٤) . ومن الواضح أن انضمام المملكة المتوكلية اليمنية إلى الجمهورية العربية المتحدة في رابطة اتحاد الدول العربية في مارس ١٩٥٨، قد أكدت تحسن صورة الإمامة في الشطر الشمالي من اليمن أمام العناصر الوطنية في عدن والنواحي التسع المتاخمة لها، مما أدى بتلك العناصر إلى تشديد عدائها ضد الوجود البريطاني، في الوقت الذي بدا فيه أن الانتصار الشامل للحركة القومية العربية بزعامة عبد الناصر، وإنهاء الاستعمار الغربي في العالم العربي كاد أن يصبح وشيكا(٧٥).

ويمكن القول أن عقد الخمسينيات شهد أكبر المساوئ التي لحقت بالمصالح البريطانية في الشطر الجنوبي من اليمن، حيث بلغ التأثير المصري على الوطنيين ذروته بفشل العدوان الثلاثي وانسحاب بريطانيا من قاعدة السويس، كما اكتسبت الحركة العربية بزعامة عبد الناصر قوة هائلة في العالم العربي بقيام الجمهورية العربية المتحدة ، التي كان لها تأثيرها في تصاعد الحركات الوطنية التحررية ضد الوجود البريطاني في عدن والجنوب اليمني برمته .

ولم تكن التطورات التي شهدها الشطر الشمالي من اليمن بقيام الثورة ضد نظام الإمامة في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ ، عقب بضع ساعات من الموافقة على مشروع اتحاد عدن والجنوب العربي ، تقتصر عند هذا الحد من حيث التأثير السلبي على قيام الاتحاد البريطاني ، بل ازداد الأمر سوءا حين قدمت القوات العسكرية المصرية لدعم الثورة اليمنية وتثبيت دعائم النظام الجمهوري الجديد ، بكل ما كان يعنيه ذلك من احتمالات ضارة بالنسبة لمستقبل بريطانيا في الشطر الجنوبي من اليمن بوجه عام وفي عدن بوجه خاص .

وقد يكون من المناسب أن نعرض في هذا السياق للموقف الذي اتخذته الحكومة البريطانية إزاء ثورة اليمن ، والذي كان موضع حوار وخلاف بين دوائر صنع قرار السياسة البريطانية . فبينما كانت وزارة الخارجية البريطانية ، وقطاعات داخل مجلس العموم البريطاني ، وخاصة من المعارضة العمالية التي كانت تجد مساندة لها من معظم دوائر الصحافة البريطانية ، ترى أن المصالح البريطانية يمكن أن تحقق أفضل ما يمكن أن تصل إليه في حالة الاعتراف بالنظام الجمهوري في الشطر الشمالي من اليمن ، إذ إن ذلك يزيل وصمة العار التي لحقت ببريطانيا من جراء مساندتها الداعمة للحكام الرجعيين ، ويفيد في تحسين سمعتها السيئة في العالم العربي منذ حرب السويس ، خاصة وأن عبد الناصر كان حريصا منذ بداية مساندة مصر لثورة اليمن على التأكيد لبريطانيا أن مصر ليست لها مطامع توسعية في الجزيرة العربية أو في بترول الخليج العربي ، وأن القوات المصرية المساندة للجمهورية اليمنية لن تحاول التعرض للمشروعات البريطانية في جنوب اليمن ، لأن مقاومة هذه المشروعات هي من مسئولية الجماهير الشعبية هناك(٧٦)، وفضلا عن ذلك فقد عملت مصر على تهدئة الدعاية التي كانت تقوم بها الجمهورية اليمنية بشأن مطالبها الإقليمية في الجنوب، كما أوضحت للحكومة البريطانية بأنها ترى أن اعترافها بالجمهورية اليمنية من شأنه التأكيد على حسن النوايا البريطانية ، خاصة وأن حكومة صنعاء وإن لم تعترف بالحدود القائمة بين شطري اليمن فإنها لسنوات تالية ستكون منشغلة بإعادة بناء الشطر الشمالي من اليمن عن أية قضايا أخرى(٧٧).

وعلى العكس من ذلك كانت هناك وجهة نظر مضادة تسود كل من وزارة المستعمرات وشئون الكومنولث والدفاع ، إضافة إلى قطاعات أخرى من البرلمان ، ومؤداها عدم الاعتراف بنظام صنعاء الجمهوري ، إذ إن هذا الاعتراف سيؤدي إلى توجيه ضربة لسلاطين الجنوب ومشروعات بريطانيا فيه، وأنه ينبغي على بريطانيا أن تغض النظر عن المساعدات التي تصل إلى الملكيين عبر الإقليم الاتحادي الذي تسيطر عليه في الجنوب اليمني، وقد وجدت وجهة

النظر هذه دعما لها بتحليل مؤداه أن عبد الناصر من المتوقع له أن يخسر في كل الأحوال ، فهو إذا انسحب من اليمن كان من شأن الجمهورية اليمنية أن تنهار وتنهار معها زعامته في العالم العربي، وإذا ما بقي هناك كان من المحتم عليه أن يخوض حربا مكلفة ومنهكة داخل اليمن تحد من نشاطه على الساحة العربية .

وكان السير دنكان سانديز، وزير شئون الكومنولث والمستعمرات ، من أقوى المدافعين عن وجهة النظر هذه ، وحذر من عقد أية تسوية أو صفقة مع عبد الناصر ، أو مع الوطنيين في الجنوب الذين أخذوا يثيرون المتاعب ضد بريطانيا في عدن. كما كان سانديز على استعداد للتصدي لأية آراء تظهر في دوائر الخارجية البريطانية أو في مجلس الوزراء أو البرلمان البريطاني ، تميل إلى التعامل أو مهادنة دعاة القومية العربية من ذوي الاتجاهات اليسارية[٧٨]. وكان موقف سانديز يكتسب قوة من دحضه للآراء القائلة بعدم وجود مخططات لعبد الناصر أو لليمن الجمهوري بشأن الشطر الجنوبي من اليمن ، حيث وصف تلك الآراء بكونها هراء حتى وإن صدقت النوايا ، إذ تمثلت خطورة الثورة اليمنية وما صاحبها من وجود عسكري مصري في تهديد الوجود البريطاني في الشطر الجنوبي من اليمن، وقد وجد سانديز تأييدا لوجهة نظره من العسكريين البريطانيين المقيمين في عدن ، الذي كان من رأيهم أنه إذا لم تتخذ الحكومة البريطانية موقفا ضد اليمن الجمهورية وضد القاهرة المساندة لها ، فإن كل ما قامت بريطانيا بتنفيذه في الشطر الجنوبي من اليمن حتى إنشاء اتحاد عدن والجنوب العربي سوف يتعرض للانهيار [٧٩].

ومن ثم أبدى العسكريون البريطانيون حماسهم البالغ لمساندة المقاومة الملكية ضد الجمهوريين[٨٠]، وكان يشجعهم على ذلك تصاعد حركة المقاومة ، والتي تأكدت لديهم من ضخامة التعزيزات العسكرية التي أخذت مصر ترسلها إلى اليمن ، فضلا عما أكدته التقارير الإستراتيجية أن المقاومة الملكية ليست أمرا عارضا ، وأن الوقت ليس في صالح مصر أو الجمهورية اليمنية[٨١].

ونتيجة لتغلب وجهة النظر هذه ، أخذت بريطانيا تقدم دعما للعناصر الملكية ، بما في ذلك تقديم الأسلحة والذخائر والمعونات الفنية ، وبذلك أصبح للملكيين قاعدة خارجية أخرى إضافة للقاعدة السعودية(٨٢)، وأسهم الدعم البريطاني والسعودي في إطالة بقاء المقاومة الملكية على الساحة اليمنية لمدى أطول في مواجهتها للجمهورية اليمنية(٨٣) . وإلى جانب الدعم البريطاني للقوات الملكية في الشطر الشمالي من اليمن ، ظلت الحكومة البريطانية ترفض الاعتراف بجمهورية اليمن مبررة رفضها بدعوى عدم تثبتها من سيطرتها على البلاد ، في الوقت الذي كانت تضع فيه العراقيل أمامها(٨٤)، وكان مما يدفع الحكومة البريطانية إلى ذلك إدراكها لما يترتب على تثبيت دعائم الجمهورية اليمنية من تأثير سلبي على مناطق نفوذها في الشطر الجنوبي من اليمن، خاصة بعد أن اتسع نطاق المساندة المصرية لها مما زاد من الأخطار التي أخذت تتعرض لها المصالح البريطانية في الجنوب. ولم تلبث الحكومة البريطانية أن تبينت أخيرا مدى الضعف الذي أخذ يتعرض له اتحاد الجنوب العربي أمام تيار الثورة اليمنية الذي أخذ يهدد كيانه، وذلك على الرغم من إمدادها له بكل طاقتها السياسية والعسكرية، وبات واضحا لها أن الأمم المتحدة لن تعترف بهذا الاتحاد كممثل لشعب الجنوب العربي، مما أفقدها الأمل في حماية وجودها ومصالحها الإستراتيجية في عدن تحت ستار اتحاد لن يحظى باعتراف دولي(٨٥).

الهوامش

(١) إدجار أوبلانس: الحرب في اليمن (دراسة في الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠) ترجمة ودراسة الدكتور عبد الخالق لاشين ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر ، الدوحة ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م ، ص ١١ .

(٢) أمين سعيد :اليمن تاريخه السياسي منذ الاستقلال في القرن الثالث الهجري ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ،١٩٥٩ ، ص ٢٦٩-٢٧٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٨٨-٢٩٠ .

(٤) صلاح الدين المنجد (دكتور): اليمن والجمهورية العربية المتحدة بين الاتحاد والانفصال، بيروت ، ١٩٦٢ ، انظر نص الاتحاد ضمن الوثائق الملحقة بالكتاب .

(٥) صلاح العقاد (دكتور): جزيرة العرب فى العصر الحديث ، السعودية ، اليمن ، جمهورية اليمن الشعبية ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، ١٣٨٨هـ /١٩٦٩م ، ص ٨٨-٨٩ .

(٦) عدنان ترسيسي (دكتور): اليمن وحضارة العرب ، مع دراسة جغرافية كاملة ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص ٢٩١ .

(٧) أحمد حسين شرف الدين: اليمن عبر التاريخ ، من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى القرن العشرين ، الطبعة الأولى ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ،١٩٦٣ ، ص ٣٥٩ .

(٨) Berreby , J.J.: La Peninsula Arabique , Paris , 1958 , p. 149.

(٩) محمد سعيد العطار: التخلف الاقتصادي في اليمن ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ١٢٤ .

(١٠) السيد مصطفى سالم (دكتور): تكوين اليمن الحديث والإمام يحي ١٩١١-١٩٤٨ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٦٣ ، ص ٤٨١ .

(١١) أحمد جابر عفيف: الحركة الوطنية في اليمن ، دراسة ووثائق ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٣هـ /١٩٨٢م ، ص ٩٢ .

(١٢) أحمد جابر عفيف : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ٧٣-٧٤ .

(١٤) نفس المرجع ، ص ٧٤ .

(١٥) عبد العزيز المقالح (دكتور): ديوان الزبيري ، (المقدمة) ، ص ٩-١٢ .

(١٦) صلاح العقاد (دكتور): المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(١٧) Ingrams, H.: The Yemen . Imams, Rulers and Revolution, London , Camelat Press1963, p.121.

(١٨) عبد الرحمن البيضاني (دكتور) : أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٣٢٩ .

(١٩) المرجع السابق ، ص ٢٦٦ . وعلى النقيض مما ذكره البيضاني عن دوره الإيجابي قبل قيام الثورة اليمنية فإن أحمد بن محمد الشامي - أحد أقطاب اليمنيين الملكيين والذي كان وزيرا للخارجية في حكومتهم بالمنفى في الفترة من ١٩٦٢إلى عام ١٩٦٩- قد حرص على إنكار الكثير مما أورده البيضاني عن دوره آنذاك بقوله إن البيضاني «ظل إلى أواخر عام ١٩٦١ من موظفي الإمام أحمد أولا في بون ، ولما كثرت فضائحه نقل إلى السودان ، ولما كثرت الشكاوى من اختلاساته طلبه الإمام إلى اليمن وعينه مكافحا للجراد في تهامة، وكان من أمره ما كان». كما وجه الشامي اتهامات للبيضاني بتزوير الوثائق التي أوردها لتوضيح دوره. ويعكس ما ذكره الشامي في رأينا مدى العداء بين البيضاني والملكيين اليمنيين ، والذي بلغ ذروته في مؤتمر عمران في اليوم الثاني من سبتمبر ١٩٦٣ ، انظر أحمد بن محمد الشامي :رياح التغيير في اليمن ، ص ٣٥ -٥٠ .

(٢٠) إدجار أو بلانس: المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٢١) إدجار أو بلانس ، المرجع السابق ، ص ١١٥، انظر ما أشار إليه الدكتور عبد الخالق لاشين في تعليقه على مقولة (أو بلانس).

(٢٢) المرجع السابق ، ص ١١٥-١١٦ .

(٢٣) نفس المرجع ، ص ١٥١ . أشار «أوبلانس» أن النقد الموجه للثورة اليمنية وما صاحبها من مساندة مصرية قد أصبح يتركز في شخص عبد الرحمن البيضاني- نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء - وقد رحل البيضاني فجأة إلى القاهرة في ٢٠ يناير ١٩٦٣ ولم يعد ثانية ، ولم يتم التصريح بشيء رسمي لبعض الوقت إلى أن كان يوم ١٨ فبراير من نفس السنة حين قام السلال «بإعادة تكوين حكومته وأسقط البيضاني منها رسميا وحرمه من كل مناصبه وألقابه». وقد اعترف عبد الرحمن البيضاني في ٢١ فبراير من نفس السنة بوجود خلافات في الرأي بينه وبين السلال ، ولكنه نفى الشائعات التي ترددت بأن الجمهورية العربية اليمنية طلبت أن يعاد إرساله إلى اليمن كي يواجه بتهمة الخيانة العظمى.

(٢٤) محمد سعيد العطار: مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٩ .

(٢٥) صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٠-١٠١ .

(٢٦) جريدة الشرق الأوسط الصادرة في لندن ، السنة الرابعة ، بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨١ ، ص ٣ . وقد أوردت الجريدة عرضا لكتاب «ديفيد هيرست» عن السادات ، أشير في هذا العرض إلى أن عبد الرحمن البيضاني ولد في القاهرة من أم مصرية ، كما أشير إلى قرابته من السادات عن طريق زواجه من شقيقة زوجته جيهان ، مما سيمهد له سبيل الاتصال بالقيادة المصرية لمساندة الثورة اليمنية على النحو الذي سنناقشه في ثنايا البحث .

(٢٧) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ٢٧-٤٧ .
(٢٨) المرجع السابق : ص ٤٨-٤٩ .
(٢٩) نفسه ، ص ٥٠-٥٢ .
(٣٠) أمين سعيد: مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٨ .
(٣١) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ٥٩- ٦١ .
(٣٢) إدجار أو بلانس: المرجع السابق ، حاشية ص ٨٢ .
(٣٣) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ٦٤- ٧١ .
(٣٤) إدجار أو بلانس: المرجع السابق ، حاشية المترجم ، ص ١٩٢ . أشار الدكتور عبد الخالق لاشين إلى أن البدر كلف العقيد عبد الله السلال قائد حرسه الخاص بالإشراف على تكوين «فوج البدر» لتعزيز حرسه الخاص ، وقد ساء ذلك الأمير الحسن بن يحيى المنافس الوحيد للبدر في ولاية العهد ، وحين قام أنصار الحسن بإحداث بلبلة واضطرابات في صنعاء لجأ البدر على أثرها إلى استدعاء القبائل اليمنية لحمايته ، وكان أنصار الحسن قد اتخذوا من إجراءات البدر الإصلاحية وسيلة للنيل منه .
(٣٥) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ١٠٤-١١٧ .
(٣٦) صلاح العقاد: المرجع السابق ، ص ٨٦ .
(٣٧) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ١٦٦ .
(٣٨) المرجع السابق ، ص ١٧٣-١٧٤ .
(٣٩) نفسه ، ص ١٧٩-١٨٥ .
(٤٠) أحمد حسين شرف الدين: المرجع السابق ، ص ٣٦٠ .
(٤١) عدنان ترسيسي: المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .
(٤٢) جريدة الأهرام في ٢٧ ديسمبر ١٩٦١ .
(٤٣) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ١٩٣-١٩٤ .
(٤٤) نفسه ، ص ٢١٣ .
(٤٥) نفسه ، ص ٢٠٧ .
(٤٦) نفسه ، ص ٢٠٦ .
(٤٧) نفسه ، ص ١٧٧ .
(٤٨) أحمد جابر عفيف: المرجع السابق ، ص ١١٨ .
(٤٩) أحمد الرحومي وآخرون: أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، ص ٥٣ .
(٥٠) محمد أحمد نعمان: الأطراف المعتية في اليمن ، عدن ١٩٦٥ ،ص ٧٤ .
(٥١) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .
(٥٢) Vernier ,B.: Armée et Politique au Moyen Orient ,Paris,1966, p.187.

(٥٣) صلاح العقاد: المرجع السابق ، ص ٩٨ .
(٥٤) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .
(٥٥) المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .
(٥٦) نفسه ، ص ٢٢٧- ٢٣٧ .
(٥٧) صلاح العقاد: المرجع السابق ، ص ١٠٠ .
(٥٨) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ٢١٢-٢١٣ .
(٥٩) سجل وثائقي بتشكيل الوزارات في الجمهورية العربية اليمنية على مدى عشرين عاما ، أصدره المكتب القانوني لرئاسة الجمهورية العربية اليمنية سنة ١٩٨٣ .
(٦٠) جريدة الجمهورية في ٢ أكتوبر ١٩٦٢ .
(٦١) عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق ، ص ٣٨٩ .
(٦٢) نفسه ، ص ٣٩٩ .
(٦٣) أحمد يوسف أحمد (دكتور): الدور المصري في اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ١١٣ .
(٦٤) صلاح العقاد: المرجع السابق ، ص ١٠٢ .
(٦٥) Sources of Conflict in The Middle East , Adelfy Papers , A Paper Prepared by the Staff of the Institute for Strategic Studies , London , No .11, March , 1966.
(٦٦) Colonial Reports ,Aden, 1947 , p.60 ,1949 and 1950 ,pp. 81-82
(٦٧) Haward ,M.: Britain's Strategic Problem East of Suez , in : International Affairs , Vol. 42. , No.2 , April,1966, p. 181.
(٦٨) Little,T.: South Arabia, Arena of Conflict ,London, 1968.p. 77.
(٦٩) Report of the Trade Development Committee on the State of Aden's Trade, Aden Government , Printer1962.
(٧٠) Halliday ,F.: Arabia Without Sultans, Penguin Books , London , 1975 , p. 183
(٧١) أحمد يوسف: المرجع السابق ، ص ١٦٠ .
(٧٢) Little , T., op.cit., pp.44-45.
(٧٣) Ingrams ,H.: op.cit., pp.87-88
(٧٤) Trevaskin , K.: Shades of Amber, A South Arabian Episode, Hutchinson, London, 1968, p. 68.
(٧٥) Little, T.: op.cit., p.55.
(٧٦) محمد حسنين هيكل: الأسد البريطاني وطبول الخطر ، جريدة الأهرام في ٢٨ ديسمبر ١٩٦٢ .

(٧٧) محمد حسنين هيكل: القيمة الحقيقية لما يجرى الآن في عدن ، جريدة الأهرام في ٨ أكتوبر ١٩٦٥ .

(٧٨) Little ,T.: op.cit., p. 96.

(٧٩) King , Gillian : Imperial Outpost Aden , Its Place in British Strategic Policy , Chatham House Essays, New York , 1964 , p. 499.

(٨٠) Schmidt, D.A. : The Unknown War , London, The Body Head , 1968, p. 162

(٨١) Trevaskis ,H.: op.cit., p.187.

(٨٢) Schmidt, D.A.: op.cit., pp. 68-69.

(٨٣) أحمد يوسف أحمد: المرجع السابق ، ص ١٧٠-١٧٣ .

(٨٤) Gavin , R.J.: Aden Under British Rule , 1839-1967, C.Hurst and Company , London , 1975, p.344.

(٨٥) U.N., Year book of Labor Statistics, Geneva, 1962.

قوات الطوارى الدولية والملاحة الإسرائيلية فى مضايق تيران
(بين عدوان ١٩٥٦ وعدوان ١٩٦٧)

د . فطين أحمد فريد

أستاذ التاريخ الحديث المساعد بجامعة قناة السويس

قوات الطوارئ الدولية والملاحة الإسرائيلية فى مضايق تيران بين عدوان ١٩٥٦ وعدوان ١٩٦٧

تمهيد

إن التطورات التاريخية لمشكلة مضايق تيران بدأت ببداية الصراع العربى – الإسرائيلى عام ١٩٤٨، فمشكلة الملاحة فى هذه المضايق بدأت عندما قامت القوات الإسرائيلية باحتلال قرية أم الرشرش يوم ١٠ مارس ١٩٤٩ وحولتها إلى ميناء إيلات ، وأصبحت بذلك تهدد العقبة وجنوب شبه جزيرة سيناء والممر المائى فى تيران ، كما تهدد منطقة البحر الأحمر كلها سواء السواحل المصرية أو السعودية .

وفى عام ١٩٥٠ اتفقت السلطات المصرية مع سلطات السعودية على أن تقوم القوات المصرية باحتلال جزيرة «تيران» وجزيرة «صنافير»، وهما الجزيرتان اللتان تتحكمان فى مدخل خليج العقبة. وعلى أثر هذا الاحتلال أقامت السلطات المصرية فى «رأس نصراني» مدافع ساحليه تسيطر تماماً على الملاحة فى مضيق «الإنتربرايس ». وقد أخطرت دول العالم كله بهذه الإجراءات لقطع خط الرجعة على أية محاولة للاعتداء على حقوق مصر .

وعقب ذلك أعلنت مصلحة الموانى والمنائر فى مصر – بناء على طلب وزارة الحربية والبحرية – أن منطقة المياه الساحلية الواقعة غرب الخط الموصل ما بين رأس محمد ورأس نصرانى منطقة ممنوعة لا يجوز الملاحة فيها ، وذلك فى منشور لشركات الملاحة رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٠، وأرسل هذا المنشور لجميع شركات الملاحة ، وكذلك إلى القنصليات الأجنبية فى مصر. ونلاحظ على هذا المنشور أنه لم يقرر إغلاق مضيق تيران أمام الملاحة الدولية كلها بل أمام الملاحة الإسرائيلية وحدها مما يتلاءم مع قواعد قانون البحر ، عكس ما ادعت إسرائيل أمام المجتمع الدولى آنذاك –فى محاولة

لاستثارته – أن مصر عرقلت الملاحة الدولية بالإجراءات السابقة ، مع العلم بأن هذه الإجراءات متطابقة مع اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية التى منعت الطرفين من الدخول فى المياه الإقليمية للطرف الآخر. واستمر هذا الوضع حتى وقوع العدوان الثلاثى على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦[١].

شروط إسرائيل للانسحاب

لقد انتهت حرب ١٩٥٦ وقد حققت مصر كل أهدافها واستردت كل حقوقها فيما عدا واحداً وهو منع إسرائيل من المرور فى خليج العقبة. حيث خرجت إسرائيل من حملة سيناء سنة ١٩٥٦ بمغنم واحد هو فتح خليج العقبة أمام السفن والبضائع الإسرائيلية ، وبذلك ازدهر ميناء إيلات وتوسع وازداد عدد سكانه ، وأصبح بمثابة المسمار المثبت للخريطة الإسرائيلية على البحر الأحمر. وهدد قادة إسرائيل بأن أية محاولة من جانب مصر لإغلاق الخليج مرة ثانية ستواجهه إسرائيل بالحرب فوراً .

وظلت إسرائيل مستميتة فى إبقاء خليج العقبة مفتوحا أمام سفنها وبضائعها، لأن المجال الحيوى أمام الصناعة الإسرائيلية هو فى شرق إفريقيا والقارة الآسيوية، كما أن هذه المناطق هى مصادر رئيسية تستقى منها إسرائيل المواد الغذائية والخامات بالإضافة إلى تسويق سلعها الصناعية[٢].

لقد رفضت القوات الإسرائيلية أن تنسحب من خليج العقبة ومضيق تيران وشبه جزيرة سيناء إلا إذا تحقق ما وضعته من شروط لهذا الانسحاب . وكان من بين هذه الشروط ما هو خاص بمرابطة قوات الطوارئ الدولية بمنطقة شرم الشيخ عقب انسحاب القوات الإسرائيلية مباشرة، وقبل انسحاب قوات الطوارئ الدولية من هذه المنطقة يلتزم الأمين العام للأمم المتحدة بأن يخطر السلطات الإسرائيلية بالنية فى إجراء هذا الانسحاب .وأن تقوم قوات الطوارئ الدولية فى شرم الشيخ بكفالة حرية الملاحة الإسرائيلية فى مضيق تيران وخليج العقبة، وقد جاءت هذه الشروط فى الخطابات التى أرسلها المندوب الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة فى ٥ ، ١٠ ، ١٥ و ٢٥ فبراير ١٩٥٧ [٣].

غير أن همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة رفض هذه الشروط على أساس أنه يجب أن يتم انسحاب القوات الإسرائيلية من غير قيد أو شرط. وقد أثبت هذا الرفض فى التقرير الذى رفعه إلى الجمعية العامة فى ٥ من فبراير سنة ١٩٥٧، ثم دارت مفاوضات فى الكواليس أدت إلى أن يرفع الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريراً فى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٧ أثبت فيه - من بين ما أثبت - الأسئلة التى وجهتها إليه إسرائيل فى خصوص خليج العقبة ومضيق تيران، والإجابات التى بعث بها هو رداً على هذه الأسئلة . وتتلخص إجابات الأمين العام فى أن قوات الطوارئ الدولية وظيفتها منع وقوع الأعمال الحربية ، ولكنها لن تستعمل قط لفرض حل ما لمسألة سياسية أو قانونية تكون موضعاً لخلاف.

أما فيما يتعلق بطلب إسرائيل وجوب قيام الأمين العام للأمم المتحدة بإخطارها قبل العمل على سحب قوات الطوارئ الدولية ، فقد طلب الأمين العام تأجيل الإجابة على هذا السؤال مع إبرازه الاحتمال فى أن يقوم بإخطار اللجنة الاستشارية لقوات الطوارئ الدولية بالنية فى سحب هذه القوات من منطقة شرم الشيخ، أما بخصوص ما طلبته إسرائيل من إضافة قوة بحرية إلى قوات الطوارئ الدولية كى تكفل حرية الملاحة فى مضيق تيران وخليج العقبة فقد تضمنت إجابة الأمين العام للأمم المتحدة رفض هذا الطلب .

وبعد أن دارت مفاوضات معقدة ، أعلنت جولدا مائير، وزيرة خارجية إسرائيل فى الاجتماع الذى عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الأول من مارس سنة ١٩٥٧ أنها تلقت مذكرة من جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ يؤكد فيها أن مضيق تيران وخليج العقبة هما - من وجهة النظر الأمريكية - من المياه الدولية وذلك إلى أن تقرر العكس هيئة قضائية دولية ، وأن الولايات المتحدة من جانبها سوف تمارس حقوقها فى الانتفاع بهذه المياه ، وتأمل أن ينضم إليها الأعضاء الآخرون للوصول إلى الاعتراف العام بهذا الوضع ، وإن إسرائيل - تبعا لذلك - سوف تقوم بسحب قواتها من منطقتى شرم الشيخ وغزة. وقد أيد مندوب فرنسا - شريكة إسرائيل

فى العدوان على مصر - أن خليج العقبة ومضيق تيران يعدان مياها دولية[٤].

وفى مؤتمر صحفى يوم ٧ مارس ١٩٥٧ صرح الرئيس أيزنهاور بأن الولايات المتحدة الأمريكية والدول البحرية على استعداد لأن تعتبر خليج العقبة ممراً مائياً مفتوحا وعليه يجب استعماله هكذا ، كما أكد على الحق فى المرور البريء فى مياه الخليج .

غير أنه فى نهاية النقاش الذى دار فى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الأول من مارس ١٩٥٧ صرح الدكتور محمود فوزى - وزير خارجية الجمهورية المصرية - أن التصريحات التى أدلى بها مندوب إسرائيل وبعض مندوبى الدول الأخرى بخصوص انسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية لا يمكن أن يكون لها أثر أو مساس على كامل حقوق مصر أو على مشروعية هذه الحقوق. كما أنه يعتقد أن القرارات التى أصدرتها الجمعية العامة والتى تطالب إسرائيل بسحب قواتها من غير قيد أو شرط هى التى يجب أن تطبق فى هذه الحالة تطبيقاً كاملا ونزيها[٥].

وفى ٤ مارس ١٩٥٧ صدرت تعليمات إسرائيل إلى قواتها المعتدية بالانسحاب من منطقة شرم الشيخ ومنطقة غزة ، وعلى أثر انسحابها اتخذت قوات الطوارئ الدولية مواقعها على امتداد خطوط الهدنة والحدود الدولية بين بيت حانون فى أقصى شمال قطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية بفلسطين ، ورأس النقب على قمة خليج العقبة ، لتقف فاصلا بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية ، كما تمركزت قوة من قوات الطوارئ الدولية منعزلة فى منطقتى شرم الشيخ ورأس النصرانى عند قاعدة الخليج .

وضع المضايق فى ظل قوة الطوارئ الدولية

عقب العدوان الثلاثى على مصر ، تقدمت مصر بشكوى إلى مجلس الأمن ، إلا أنه فشل فى إيقاف العدوان، وفى أول نوفمبر ١٩٥٦ انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة العدوان فى دورة استثنائية طارئة وأصدرت القرار رقم

٧٩٧ بناء على اقتراح أمريكى الذى طالب الأطراف بوقف القتال والانسحاب إلى مواقعهم السابقة والامتناع عن إدخال أية مواد حربية إلى مناطق النزاع ، ثم الامتثال أخيرا إلى نصوص اتفاقية الهدنة. وقد عرضت كل من فرنسا وإنجلترا بعد ذلك موافقتها على إيقاف العمليات العسكرية إذا وافقت الحكومتان الإسرائيلية والمصرية على قبول قوات للأمم المتحدة لحفظ السلام تكون حاجزة بين القوات المتحاربة حتى يتم التوصل إلى تسوية سياسية للمشاكل المعلقة مثل قناة السويس ومضيق تيران ، وأن تقبل مصر وإسرائيل وجود القوات الفرنسية والبريطانية حتى تبدأ قوات الأمم المتحدة فى عملها ، غير أن تلك الشروط لم يتم الموافقة عليها .

ونتيجة لرفض تلك الشروط تقدمت كندا بمبادرة تنطوى على فكرة إنشاء قوة الطوارئ الدولية. وكان ليستر بيرسون وزير خارجية كندا- فى حقيقة الأمر - هو المحرك الأول لموقف الحكومة الكندية ، حيث أنه كان يقدر مدى الأضرار التى ستصيب التحالف الغربى نتيجة التصدع الذى حدث بالفعل فى أركانه بعد العدوان على مصر ومعارضة الولايات المتحدة له. لذلك تحرك بيرسون فى اتجاهين ، فعمل فى الاتجاه الأول على أن يخفف من حدة الصدام بين الحلفاء الغربيين ، وفى الاتجاه الثانى على وقف التدهور الخطير فى الموقف الدولى . وكانت الفكرة التى سيطرت على تفكيره يوم ٣١ أكتوبر- عقب صدور الإنذار الأنجلو فرنسى لمصر وإسرائيل ، وما تبعه من تطورات فى مجلس الأمن - هو إيجاد أداة فعالة لفرض قرارات الأمم المتحدة ، تتمثل فى قوة بوليسية دولية ، قد تكفى لعمل مؤقت فى مواجهة هذا الوضع الطارئ ، خاصة وأن تحقيق هذه الفكرة سوف يحفظ ماء وجه المملكة المتحدة وفرنسا ، اللتين كانتا قد أعلنتا أن تدخلهما عسكرياً يهدف إلى الفصل بين المتحاربين ، الأمر الذى يخول لهما الاشتراك بقواتهما مع الدول الأخرى ، للعمل كشرطة دولية للأمم المتحدة[٦].

وطوال يومى ٣،٢ نوفمبر بدأ الوفد الكندى برئاسة ليستر بيرسون مشاوراته المكثفة مع الوفود المختلفة بالأمم المتحدة خلال الدورة الطارئة للجمعية

العامة، بهدف استطلاع رأيها فى مدى موافقتها على تشكيل هذه القوة الدولية . وفى لقاء تم بين بيرسون وهمرشولد يوم ٣ نوفمبر ، وافق الأخير على الفكرة واعتبرها مخرجاً للأمم المتحدة للوصول إلى حل إيجابى ، وعدم تصدع المنظمة الدولية بتجريم المملكة المتحدة وفرنسا ، وطردهما من الأمم المتحدة كما كانت تطالب بعض الدول الأفرو آسيوية .

وعندما تقدم بيرسون بمشروعه عن إنشاء القوة الدولية إلى الجمعية العمومية ، تمت الموافقة عليه بأغلبية ٥٧ صوتاً وامتناع باقى الدول عن التصويت ولم يعترض عليه أحد ، ولذلك قدم همرشولد فى يوم ٤ نوفمبر تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يطلب فيه إنشاء قيادة لقوات طوارئ الأمم المتحدة تحت رئاسة الجنرال إديسون بيرنز رئيس هيئة مراقبى الهدنة ، والتصريح له بأن يختار من بين ضباط هيئة الرقابة من يعمل معه فى القوة الجديدة، كما ذكر أنه سيعمل على تقديم خطة لإنشاء هذه القوة الدولية على أساس تشكيلها من قوات دول ليست أعضاء دائمين فى مجلس الأمن. وتقدمت كندا والنرويج وكولومبيا بمشروع إلى الجمعية العامة بالموافقة على تقرير همرشولد ، وتعيين الجنرال بيرنز قائداً للقوة الدولية الجديدة ، وتمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية ٥٧ صوتاً ، وامتناع ١٩ عن التصويت .

وخلال هذه التطورات، كان لابد أن يوضح السفير عمر لطفى مندوب مصر فى الأمم المتحدة الموقف المصري، فأبلغ داج همرشولد قبل التصويت على المشروع الكندي، بأنه لابد من التأكد من ضرورة استبعاد الدول المعتدية من أن تكون ضمن الدول التى سوف تشارك فى قوات طوارئ الأمم المتحدة، وأبلغه همرشولد أن هذه الدول مستبعدة أصلاً ، كما طلب السفير عمر لطفى من الهند - وبعض الدول الأخرى - أن تشترط هذا فى البيانات التى تلقيها، وكان لهذه الاتصالات فائدة كبيرة فى توضيح الموقف السابق، والذى عبر عنه السكرتير العام فى تقريره (٧).

عقب تقديم الأمين العام لتقريره المبدئى إلى الجمعية العمومية فى ٤ نوفمبر ، قدم إليها يوم ٦ نوفمبر تقريره التفصيلى حول إنشاء قوة طوارئ الأمم المتحدة وقد عاونته فى إعداد هذا التقرير لجنة غير رسمية مشكلة من بيرسون المندوب الكندى ، وانجن المندوب النرويجى ، ولال المندوب الهندى .وعملت هذه اللجنة مع همرشولد طوال يومى ٥ ، ٦ نوفمبر ، حتى استكملت تقريرها الخاص بإنشاء قوة الطوارئ الدولية ، والذى تضمن تشكيل القوة على أساس المبادئ المستخلصة من ميثاق الأمم المتحدة ذاته ، ويترتب على ذلك أن يعين قائد للقوة ، ويكون مسئولاً عن تنفيذ واجباته أمام الجمعية العمومية أو مجلس الأمن ، وتحدد سلطاته بحيث يكون مستقلاً تمام الاستقلال عن سيطرة أية دولة، كما يجب أن تكون صلته بالسكرتير العام للأمم المتحدة مماثلة لصلة أركان حرب هيئة الرقابة الدولية(٨).

وفى رسالة بعث بها همرشولد إلى الحكومة المصرية يوم ٧ نوفمبر ، أبلغها فيها أن قوات من كندا، وكولومبيا ، والدانمرك، وفنلندا والنرويج، والسويد ستشترك فى القوة ، وتساءل عما إذا كان لدى الحكومة المصرية اعتراضات على أى من هذه الدول، ورأت مصر – إظهارا لتعاونها مع الأمم المتحدة – الموافقة على اشتراك هذه الدول فى قوة الطوارئ الدولية، كما وافقت على اشتراك أندونيسيا ويوغوسلافيا والهند وكولومبيا حتى تكون القوة أكثر توازناً . ثم انتهت إلى قبول مساهمة كندا فى النقل الجوى لهذه القوات ، وفى توفير وحدات إدارية لها .

وفى ٧ نوفمبر وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ٦٤ صوتا ضد لاشىء على تقرير داج همرشولد، وفى ذلك التقرير تكررت المبادئ الأساسية لعمل القوة الدولية ، والتى تتلخص فى أنها لن تستخدم الضغط على مصر ، وأنها تدخل مصر بموافقة الحكومة المصرية وحدها ، وليست للقوة أية أغراض أو مهام عسكرية – ولو أن طبيعتها شبه عسكرية – كما أنه لا تأثير لها على الميزان العسكرى ، أو على الميزان السياسى فى النزاع المصرى الإسرائيلى

القائم ، كما قررت الجمعية العامة منح همر شولد سلطة إصدار التعليمات والأوامر الضرورية للعمل الفعال للقوة، وذلك بعد التشاور مع اللجنة الاستشارية(٩).

وفى ١٦ نوفمبر توجه همرشولد إلى القاهرة لإجراء مباحثات مكثفة مع الرئيس جمال عبد الناصر ووزير خارجيته عن مهام قوة طوارئ الأمم المتحدة ، ومواقعها ، والمدة التى ستبقى فيها ، وأين ستنتشر، وكان هناك اتفاق كامل فى وجهات النظر من ناحية المبدأ ، ولكن بين المبدأ وتحقيقه يمكن أن تنشأ مئات الآراء المتعارضة .

وفى مباحثات القاهرة ، حاول همر شولد إقناع الرئيس عبد الناصر بأن يترك له تكوين القوة بالتعاون مع اللجنة الاستشارية لقوات الطوارئ الدولية، وعلى أن تصدر الجمعية العامة قرارها النهائى بشأن انسحابها عندما تنتهى من مهامها. وعلى الرغم من أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق محدد حول هذا الأمر، إلا أن الحكومة المصرية لم تلبث أن أصدرت تصريحاً جاء فيه بأنها عندما تمارس حقوقها السيادية على أى موضوع يختص بوجود ومهام قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، فإنها سوف تسترشد بحسن نية بقبولها قرار الجمعية العمومية ٣٩٤ الصادر فى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ ، الذى ينشئ قيادة الأمم المتحدة. وهذا التصريح كان المفتاح الذى فتح فى النهاية الباب المصرى للسماح بدخول قوة طوارئ الأمم المتحدة .

وعقب الانسحاب الإسرائيلى اقترحت بعض الدول - ومنها كندا - زيادة عدد أفراد القوة ؛ حتى تستطيع القيام بمهامها. وقد طلب الجنرال بيرنز إضافة وحدات كندية جديدة ، عبارة عن وحدات استطلاعية مدرعة ، ولم تمانع الحكومة المصرية فى حضور وحدات فنية ميكانيكية كندية لتتمركز قرب خطوط الهدنة ، وذلك بعد انسحاب القوات الأنجلو فرنسية من بورسعيد. كما ترددت كذلك فكرة إضافة وحدات بحرية فى خليج العقبة ، وذلك على الرغم من

أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أوضح فى تقريره بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٥٧ أن هذه الفكرة - بما تتضمنه من توسيع لوظيفة قوات الطوارئ - تخرج عن اختصاصه ؛ طبقاً لقرارات الجمعية العمومية .

وفى ٢ فبراير ١٩٥٧ أوضحت مصر موقفها من وجود قوات الطوارئ الدولية وذلك على لسان وزير خارجيتها الدكتور محمود فوزى فأعلنت أنه على أثر انسحاب إسرائيل ، تتخذ قوات طوارئ الأمم المتحدة مواقعها على جانبى خطوط الهدنة ، وأن دخول وإقامة وتوزيع هذه القوات يجب أن يسبقه موافقة من جانبها ، كما شدد الدكتور فوزى بأن قوات طوارئ الأمم المتحدة ليست بقوات احتلال ، ولا تحل محل المعتدى أو أن يكون لها صلاحية لحل أى مسألة ذات صلة بقناة السويس أو فلسطين أو حرية المرور فى المياه الإقليمية ، وأنها ليست موجودة للانتقاص من السيادة المصرية ، وإنما لتعرب عن رغبة الأمم المتحدة فى وضع حد للاعتداء الذى وقع على مصر ، وكفالة انسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة .

تجدر الإشارة إلى أنه تم الاتفاق على الوضع القانونى لقوات الطوارئ ، فى مباحثات دارت بين المستر ستافرو بولوس المستشار القانونى للسكرتير العام للأمم المتحدة، ووزارة الخارجية المصرية، وصار توقيع هذا الاتفاق بالأحرف الأولى بوزارة الخارجية المصرية يوم ٤ فبراير ١٩٥٧ ، كما تم تبادل الخطابات بشأنه بين الأمين العام للأمم المتحدة ووزير الخارجية المصرية بتاريخ ٨ فبراير ١٩٥٧ وهى ترتكز على اتفاقية الامتيازات والحصانات الممنوحة للأمم المتحدة، التى انضمت إليها مصر فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨ [١٠].

وهكذا نرى أن الأساس القانونى لوجود قوة الطوارئ الدولية فى مصر عقب العدوان الثلاثى هو رضاء مصر لهذا الوجود ، وكان هذا الرضاء مساهمة من مصر للتعاون مع الأمم المتحدة فى مهمتها لحفظ السلام فى المنطقة ، ولذلك فإن هذا الرضاء كان شرطا لبقاء هذه القوات إذ إنه بدون هذا الرضاء تفقد

القوات الدولية أساس وجودها القانونى ، كما أنه يستحيل عليها أداء وظائفها عمليا. وقد رفضت إسرائيل تواجد قوات الطوارئ فى إقليمها ، ومن ثم لم تستطع الجمعية العامة إرسال قوات دولية على الجانب الإسرائيلى نتيجة هذا الرفض.

وعلى الجانب المصرى استقرت قوات الطوارئ الدولية فى ٨ مارس سنة ١٩٥٧ فى منطقة شرم الشيخ متحكمة بذلك فى مدخل مضيق تيران ، وظلت متمركزة فيه حتى ١٨ مايو سنة ١٩٦٧ إلى أن انسحبت بعد ذلك بناء على طلب الحكومة المصرية(١١).

تحرشات إسرائيل وطلب مصر سحب قوات الطوارئ

بداية من النصف الثانى من عام ١٩٦٦ أخذت إسرائيل تتحرش بدول الجوار العربية ، ففى ١٤ يوليو ١٩٦٦ دارت معركة جوية فوق مواقع تحويل نهر الأردن بين الطائرات السورية والطائرات الإسرائيلية وفقد الطيران السورى عدداً من طائراته. وفى ذلك الوقت طلب ذو الفقار على بوتو وزير خارجية باكستان مقابلة الرئيس عبد الناصر، وفى تلك المقابلة أكد له بأن الأمريكيين عازمون على تحطيمه وتحطيم مصر، وأن السياسة الأمريكية بدأت تدخل فى مرحلة نشطة جدا فى آسيا وأفريقيا ، وأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لديها توجيهات من الرئيس جونسون باتباع سياسة هجومية فى كل مكان(١٢).

وفى ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ قامت إسرائيل بعدوان كبير على قرية السموع فى لواء الخليل فى الأردن ، ونتج عن هذه الغارة الوحشية خسائر بشرية كبيرة، كما شهدت مدن الضفة الغربية مظاهرات غاضبة وتفجرت المنطقة العربية بغليان ضد إسرائيل والولايات المتحدة ، ومن ثم أصدرت الخارجية الأمريكية بيانا صحفيا حاولت فيه تبرير الهجوم الإسرائيلى على السموع ، بينما دارت فى مجلس الأمن بسبب هذا الهجوم مناقشات عاصفة انتهت بإدانة إسرائيل بأكثرية ١٤ صوتا وامتناع دولة واحدة هى نيوزيلندا (١٣).

وعلى الرغم من أن مصر كانت قد حشدت فرقة كاملة فى سيناء تحسبا للطوارئ على الجبهة الأردنية ، إلا أن الرد على ذلك من جانب الأنظمة العربية المعارضة للنظام المصرى بأن حشد هذه القوات فى سيناء لا يعنى شيئاً مادام حاجز قوات الطوارئ قائمٌ على أراضيها ويمنعها من العمل، ورددت إذاعة إسرائيل نفس النغمة وكذلك إذاعة دمشق. وفى الحقيقة كانت القيادة السياسية فى مصر منذ عام ١٩٥٧ تريد أن تسحب قوة الطوارئ الدولية الموجودة على الحدود المصرية الإسرائيلية للسيطرة على المياه الإقليمية حيث كان فى وجودها مساس بسيادتها .

وعندما سافر المشير عبد الحكيم عامر إلى باكستان، أرسل للرئيس عبد الناصر برقية شفرية من هناك بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٦٦ يخطره فيها أن الإذاعات العربية فى باكستان تشهر بالجيش المصرى وتتهمه بالاختباء خلف قوات الطوارئ ، ولذلك طلب ضرورة بحث سحب هذه القوات حتى لا تتهم مصر بأنها لا تستطيع أن تتحرك بسرعة وحرية لنجدة العرب .وفى الأيام الأخيرة من سنة ١٩٦٦ كلف الرئيس عبد الناصر مجموعة عمل محدودة برئاسة الدكتور محمود فوزى بإعداد تقرير وتصور لخطوة سياسية تهدف إلى إنهاء عمل قوة الطوارئ الدولية على خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل .وقد وضعت هذه المجموعة تصورا يشمل عدة خطوات منها، أن يطلب وزير الخارجية محمود رياض من يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة سحب هذه القوات خلال ٦ شهور ، مع التحفظ بأن الظروف السياسية فى المنطقة وفى العالم ليست ملائمة لهذه الخطوة فى الوقت الراهن، وكانت تطورات الأحداث السريعة سببا فى توقف مجموعة العمل عن استكمال عملها[١٤].

وطوال الشهور الأولى من سنة ١٩٦٧ كانت الجبهة السورية مع إسرائيل قد اشتعلت بنيران متقطعة ، وكانت اشتباكات المدفعية وغارات الطيران وتسلل وحدات الفدائيين الفلسطينيين من ناحية ، ووحدات الكوماندوز الإسرائيلية من

ناحية أخرى تتزايد مع كل يوم، وأخذ قادة إسرائيل يهددون سوريا ويتوعدونها بضربة انتقامية كبيرة. وفى يوم ٥ أبريل وقف رئيس الوزراء الإسرائيلى ليفى أشكول فى الكنيست الإسرائيلى يعلن أمام المجلس: «أن إسرائيل قررت أن ترد بالطريقة التى تراها ملائمة على سوريا وأن الطريق إلى دمشق مفتوح »[١٥].

وفى ٧ أبريل ١٩٦٧ قام سلاح الطيران الإسرائيلى بهجوم جوى كبير على الأراضى السورية خسرت فيه سوريا ما لا يقل عن ست طائرات ميج. ومع ذلك كان قادة الجيش الإسرائيلى وأنصاره المتطرفون غير راضين عن هذا الهجوم ، لأنه على الرغم من معاقبة سوريا والأردن فإن عبد الناصر لم ينل عقابه بعد . ولذلك صمموا على استدراجه لتحطيم صورته كزعيم للعرب، على أن حادث ٧ أبريل أثار مهاترات جديدة بين الحكومات العربية ، وأدت هذه المهاترات فى نهاية الأمر إلى جر عبد الناصر نحو التورط فى الحرب دون الاستعداد لها[١٦].

الحشود الإسرائيلية وجر مصر للحرب

ولجر عبد الناصر إلى المعركة شرع القادة الإسرائيليون عن عمد وبعلم الرئيس جونسون بل وبالتنسيق مع أجهزة المخابرات الأمريكية فى إقناع الروس، ومن ثم المصريين بأن هجوماً ضخماً يوشك أن يقع على سوريا قد استخدمت أجهزة المخابرات الأمريكية طريقة ذكية تجمع بين تسريب محسوب للأنباء تستفيد منها السفارة السوفيتية فى تل أبيب، وبين إذاعة رسائل لاسلكية زائفة لتلتقطها السفن الحربية السوفيتية فى البحر المتوسط، ويتم نقلها بعد ذلك إلى القاهرة، وبالفعل حدث ذلك فقد وصل أنور السادات إلى موسكو يوم ٢٨ أبريل ١٩٦٧ فى طريقه إلى زيارة كوريا الشمالية حيث التقى برئيس وزراء الاتحاد السوفيتى كوسيجين الذى أوضح له أن إسرائيل تستفز سوريا وتحشد قواتها ضدها [١٧].

وفى العاشر من مايو التقطت المخابرات الأمريكية برقية سرية (تم حل شفرتها) من السفير السوفيتى بالقاهرة المستر بوجيداييف موجهة لوزارة

الخارجية فى موسكو، وكانت أهم فقرة وردت بها «لقد أبلغنا اليوم السلطات المصرية بالمعلومات المتعلقة بحشود القوات الإسرائيلية على الحدود الشمالية التى تهدف إلى القيام بهجوم مفاجئ ضد سوريا ، وقد نصحنا حكومة الجمهورية العربية المتحدة بإتخاذ التدابير الضرورية فى هذا الصدد»(١٨). وفى الحادى عشر من مايو اجتمعت هيئة القيادة المصرية للقيام بدراسة الموقف على الحدود الإسرائيلية السورية، وكشفت الشهادة التى أدلى بها شمس بدران عقب نكسة ١٩٦٧ فى محاكمة المتآمرين أن قرار حشد القوات المصرية فى سيناء والمطالبة برحيل قوات الطوارئ الدولية قد اتخذ فى هذا الاجتماع(١٩).

وعندما شعرت سوريا بنوايا إسرائيل العدوانية وهدفها المبيت قامت بإبلاغ أعضاء مجلس الأمن بأن التهديدات الإسرائيلية هى تمهيد للعدوان الإسرائيلى عليها. ونقلت الحكومة السورية إلى مصر معلومات على درجة كبيرة من السرية قالت إنها استقتها من مصدر موثوق به مؤداها أن إسرائيل تنوى الهجوم على أراضيها يوم ١٧ مايو .

وفى ١٣ مايو ١٩٦٧ كان أنور السادات عائداً من كوريا الشمالية عن طريق موسكو ، وفى هذه المرة جرت المحادثات بينه وبين الرئيس بادجورنى الذى أكد له أن سوريا تواجه موقفاً صعباً، «ونحن سنساعد سوريا فى الموقف الذى تواجهه ، وقد أخطرنا الرئيس عبد الناصر فى القاهرة بما لدينا من معلومات عن طريق مستشار السفارة بالقاهرة المستر سيرجى الذى أبلغ صلاح نصر مدير المخابرات العامة بتلك المعلومات التى قام بإبلاغها إلى الرئيس عبد الناصر على الفور»(٢٠). وفى نيويورك عقد يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة مؤتمراً صحفياً أوضح فيه أنه قلق من الأنباء الواردة من إسرائيل عن تفكيرها فى استخدام القوة ضد سوريا ، وأنه يناشد كل الأطراف فى الشرق الأوسط الالتزام بضبط النفس واحترام اتفاقيات الهدنة .

طلب سحب قوات الطوارئ

فى اجتماع عقد بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر فى ١٣ مايو ١٩٦٧ كان الرأى بين الاثنين يتلخص فى أن الجمهورية العربية المتحدة لا تستطيع أن تقف ساكتة، وأن الحوادث تفرض عليها أن تكون مستعدة لكافة الاحتمالات، واتفق الاثنان على دعوة المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى اجتماع طارئ صباح يوم ١٤ مايو لدراسة ما يمكن اتخاذه من إجراءات تقتضيها ضرورات الاستعداد مع إيفاد الفريق أول محمد فوزى رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ومعه وفد من كبار ضباط القوات المسلحة إلى دمشق لإخطار القيادة السورية بما تقرر اتخاذه من إجراءات وللتنسيق العملى معها إزاء احتمالات تصاعد الموقف .وحين وصل أنور السادات من موسكو توجه على الفور إلى منزل الرئيس جمال عبد الناصر حاملاً معه صورة حية للقاءاته فى موسكو وتأكيد الاتحاد السوفيتى عن الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية[٢١].

وقد بحث الرئيس جمال عبد الناصر موضوع سحب قوات الطوارئ الدولية مع المشير عبد الحكيم عامر ، وكان رأى المشير هو طلب سحب القوات تماماً بينما كان رأى عبد الناصر أن طلب سحب هذه القوات بالكامل قد يحدث مشكلة دولية ، ثم أنه بعد ذلك قد يؤدى إلى وضع عراقيل أمام عمل هذه القوات فعلاً إذا ما فرضته الضرورات، ولتلافى ذلك كان رأى الرئيس عبد الناصر هو أن يكون الطلب المصرى هو إخلاء قوات الأمم المتحدة لمواقع خط الحدود الدولية مع فلسطين سنة ١٩٤٨.

ومنذ اليوم الرابع عشر من مايو حملت وكالات الأنباء تصريحات جديدة منسوبة إلى الجنرال إسحاق رابين رئيس الأركان الإسرائيلية تعنى استعداد إسرائيل للزحف واحتلال دمشق وإسقاط النظام فيها والعودة إلى خطوط الهدنة مرة أخرى. وكانت الصورة واضحة فى ذهن عبد الناصر، فسقوط النظام فى

سوريا نتيجة لعمل مباشر من إسرائيل سوف يؤثر على العراق ، وبالتالى فإن الدور سوف يكون على بغداد بعد الفراغ من دمشق ، وبعد ذلك فإن الجبهة الشرقية فى المواجهة مع إسرائيل سوف تنهار، وإذا حدث ذلك فإن مصر سوف تجد نفسها فى عزلة حقيقية لأنها ستكون وحدها أمام إسرائيل ، ومن بدأ بسوريا فسوف يثنى بمصر .

وقرب نهاية اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى كان قد تقرر عقده صباح يوم ١٤ مايو اتصل المشير عبد الحكيم عامر بالرئيس جمال عبد الناصر يخطره بأن المجلس توصل إلى مجموعة من الإجراءات تتلخص فى رفع حالة الاستعداد فى القوات المسلحة اعتباراً من الساعة الثانية عشر ظهر يوم ١٤ مايو وإتمام التعبئة العامة للقوات المسلحة وحشد القوات فى جبهة سيناء قبل يوم ١٧ مايو مع تجهيز الخطط التعرضية والدفاعية المشتركة المقررة بالاتفاق مع القيادة العامة السورية ، وأن المجلس أقر اقتراحا بإرسال الفريق أول محمد فوزى إلى دمشق على الفور للوقوف على آخر تطورات الموقف على الجبهة السورية ، وقد وافق الرئيس عبد الناصر على كل هذه الإجراءات بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة .

وقبل أن ينتهى اجتماع المجلس الأعلى غادر المشير عبد الحكيم عامر الاجتماع متوجهاً لمنزل الرئيس عبد الناصر لحضور اجتماع آخر حضره نواب رئيس الجمهورية وصلاح نصر. وقد عرض صلاح نصر مجموعة من التقارير التى تؤكد اعتزام إسرائيل الهجوم على سوريا، ومن بينها تقارير المخابرات اللبنانية والسورية. وكان يكفى من جهة أخرى إلقاء نظرة على الصحف الإسرائيلية التى كانت مليئة بالتهديدات والتحذيرات الصادرة من المسئولين الصهيونيين. واقتنع عبد الناصر بأن إسرائيل قررت القيام بعمل عسكرى ، وفى نهاية الاجتماع أصدر تعليماته إلى المشير عامر لكى ينظم فوراً مناورة رادعة ضد إسرائيل فى سيناء بحيث تهدد صراحة حدودها الجنوبية فيصبح من المستحيل عليها القيام بأية مغامرة فى الشمال .

وظهر يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ دار حديث تليفونى بين اللواء محمد أحمد صادق مدير إدارة المخابرات الحربية ، والفريق صلاح الدين محسن قائد المنطقة العسكرية الشرقية ، كان ملخصه أن العدو الإسرائيلى قد حشد سبعة ألوية تجاه الجبهة السورية ، يحتمل أن يزيد عددها ليصل إلى ١٥ لواء ، وأن العدو قد يبدأ عملياته الحربية فيما بين ١٥-١٧ مايو أو ١٧-٢١ مايو[٢٢]. وعلى أثر ذلك أصدر المشير عبد الحكيم عامر - نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة - توجيهاته التى كانت تتضمن بالإضافة إلى إعلان حالة الطوارئ على إعداد خطة بحرية تعرضية لقفل مدخل خليج العقبة وتأمين المياه المصرية الإقليمية هناك ، وتجهيز ضربة بحرية ذات مهام محددة تشن بواسطة لنشات الصواريخ. وهكذا غيرت هذه التوجيهات عمل القوات البحرية ونقلتها إلى البحر الأحمر وخليج العقبة ، وأفصحت لأول مرة - وفى نص محدد -عن العزم على شن أعمال تعرضية فى اتجاهى العوجة وإيلات[٢٣]، وبحلول مساء يوم ١٤ مايو أرسلت إدارة المخابرات الحربية المصرية تحليلا للموقف إلى القيادة العليا للقوات المسلحة نوهت فيه باحتمال أن تكون الأزمة وليدة خطة مفتعلة ونصحت بالتريث انتظارا لمعلومات مؤكدة، أى أن المخابرات الحربية بدأ الشعور ينتابها بأن العملية كلها لا تخرج عن أن تكون فخا لإيقاع مصر فيه[٢٤].

عاد الفريق أول محمد فوزى يوم ١٥ مايو من زيارته لسوريا حيث قدم تقريره إلى المشير عبد الحكيم عامر والذى احتوى على نفى وجود أية حشود إسرائيلية على الجبهة السورية. وقد تأكد الفريق فوزى من ذلك عندما طلب طلعة استطلاع أثناء وجوده فى دمشق ، وكانت نتيجتها سلبية . ولم يلاحظ الفريق فوزى أى ردود فعل لدى المشير عامر عندما قرأ تقريره الخالى من وجود حشود إسرائيلية على حدود سوريا. ومن هنا اعتقد الفريق فوزى أن موضوع الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا هو من وجهة نظر المشير ليس سبباً وحيداً أو رئيسياً فى إجراءات التعبئة التى اتخذتها مصر بهذه السرعة[٢٥].

وذكر شمس بدران فى شهادته فى قضية التآمر الكبرى أن حشود القوات الإسرائيلية على الحدود السورية لم يكن لها وجود إلا فى خيال الحكومة السوفيتية. وأكد يوثانت من جانبه فى تقرير قدمه إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٩ مايو أن رئيس هيئة الأركان لمراقبى الأمم المتحدة الجنرال النرويجى أودبول لم يجد أى حشد للقوات الإسرائيلية على الحدود السورية، وكذلك أكد عبد الكريم الجندى رئيس المخابرات السورية لأمين هويدى أثناء زيارة الأخير لسوريا يوم ٣٠ مايو ١٩٦٧ عدم وجود حشود إسرائيلية على الجبهة السورية ، واستنكر إثارة الموقف بالطريقة التى تم بها ، وكان هذا تأييداً لمعلومات الفريق فوزى .

وحين التقى الرئيس عبد الناصر بالدكتور محمود فوزى نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية لمناقشة موضوع سحب قوات الطوارئ الدولية ، أوضح الرئيس له أن الدفاع عن قطاع غزة قد يكون صعبا فى حالة نشوب عمليات عسكرية ، وإن إنهاء مهمة قوات الطوارئ تماماً سوف يؤدى إلى دخول قوات مصرية إلى شرم الشيخ ، وفى هذه الحالة فإن إجراءات حالة الحرب سوف تفرض على الفور ضرورة التعرض للملاحة الإسرائيلية عبر مضايق تيران ، ولذلك فإنه يرى أن يكون الطلب المصرى بسحب قوات الطوارئ مقتصراً على الحدود الدولية بين مصر وفلسطين قبل ١٥ مايو ١٩٤٨، لأن ذلك الوضع يحقق له ما يريده بالضبط وهو إيجاد جبهة مفتوحة لنجدة سوريا. ودارت مناقشات بين الرئيس والدكتور فوزى انتهت بأن أقر الدكتور محمود فوزى أن يكون طلب سحب قوة الطوارئ موجهاً إلى الجنرال ريكى قائد القوة ، ولا بد من صياغة هذا الطلب بحيث يعطى معنى طلب سحب القوات من الحدود الدولية لمصر دون التعرض لطلب السحب الكامل لهذه القوات[٢٦]. وقد نفذ المشير عبد الحكيم عامر ما استقرت عليه القيادة السياسية من طلب سحب قوات الطوارئ من الحدود الشرقية فقط ، وكلف الفريق أول محمد فوزى بإرسال خطاب بهذا المعنى إلى الجنرال ريكى يطلب فيه سحب قوات الطوارئ من الحدود الشرقية لمصر. وعلى الرغم من أن طلب سحب القوات الدولية قرار سياسى لا يجوز أن

يتم إلا عن طريق وزارة الخارجية، إلا أن الفريق فوزى قام على الفور بإرسال رسالة بهذا المعنى للجنرال ريكى يوم ١٦ مايو ١٩٦٧[٢٧].

وفى الوقت الذى كان فيه يوثانت على استعداد لأن يدرس سحب قوات الطوارئ الدولية من حدود مصر الشرقية فقط ، خرج «رالف بانش» مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة بنظرية مؤداها أن عمل قوات الطوارئ وحدة لا تتجزأ ، فمهمتها هى ضمان الحيلولة دون اشتباك مسلح بين مصر وإسرائيل ، وعلى مصر أن تقرر إما أن تطلب سحب القوات بالكامل وإما أن تقبل بقاءها بالكامل، ثم ذكر بانش لأوثانت أنه طالما كان عبد الناصر لا يرغب فى رحيل قوات الطوارئ فإنه سوف يتراجع عن موقفه، وكان هذا الموقف من الدكتور بانش يمثل خطوة هامة على طريق تصعيد الأزمة[٢٨].

وفى برقية بعث بها السفير محمد عوض القونى - مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة - إلى وزارة الخارجية يخطرها فيها أن يوثانت أوضح له أن الجنرال ريكى قد أبلغه بطلب الفريق فوزى سحب قوات الطوارئ من خطوط الهدنة فوراً، وأن حكومة القاهرة وليست قيادة قواتها المسلحة هى صاحبة السلطة فى مطالبة السكرتير العام فى سحب هذه القوات من الأراضى المصرية، وأوضح السفير القونى فى برقيته أنه يبدو له أن الولايات المتحدة وإنجلترا تحاولان تنسيق جهودهما مع فرنسا فى نطاق الأمم المتحدة بشأن الأزمة الحالية فى الشرق الأوسط [٢٩].

ونتيجة لما استقر عليه الأمر أخطر يوثانت القاهرة بأنه لا يستطيع أن يسحب قوات الأمم المتحدة من منطقة الحدود المصرية مع إسرائيل ويتركها فى شرم الشيخ وقطاع غزة ، وأنه مضطر إلى سحب كافة القوات من غزة وسيناء بكاملها وإبلاغ الجمعية العامة للأمم المتحدة بذلك[٣٠]. وعلى أثر ذلك عقد الرئيس جمال عبد الناصر اجتماعاً طارئاً بمكتبه بالقصر الجمهورى بالقبة يوم ١٧ مايو ضم المشير عبد الحكيم عامر، وزكريا محى الدين، وأنور السادات،

وعلى صبرى نواب رئيس الجمهورية، وصدقى سليمان رئيس الوزراء، والدكتور محمود فوزى نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية ومحمود رياض وزير الخارجية ، وفى هذا الاجتماع عرض الرئيس عبد الناصر صورة الموقف خلال الأيام القليلة الماضية، ثم أوضح أن تدخلات رالف بانش مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة قد عقدت الأمور ، ولم تعد مصر الآن تستطيع أن تتحدث عن إعادة تمركز قوات الطوارئ الدولية لأن «بانش» سوف يستغل هذا الموضوع فى أن يخير مصر بين بقاء القوات بالكامل أو سحبها بالكامل .وبعد مناقشات طويلة استقر رأى المجتمعين على أن يكتب محمود رياض خطاباً رسمياً إلى حكومتى يوغوسلافيا والهند لكى تعلن الحكومتان استعدادهما لسحب وحداتهما من قوات الطوارئ الدولية، ووافق الرئيس عبد الناصر على ذلك ، وقام بالاتصال بالرئيس تيتو وأنديرا غاندى طالباً سحب وحداتهما، اللذان استجابا على الفور[٣١].

وعلى أثر رفض يوثانت إجراء انسحاب جزئى لقوات الطوارئ لم يعد فى استطاعة مصر التراجع عن موقفها، ومن ثم قام محمود رياض بإرسال برقية إلى يوثانت يوم ١٨ مايو يخطره فيها أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة قررت إنهاء وجود قوات الطوارئ الدولية فى أراضيها وفى قطاع غزة وشرم الشيخ ، وإنها تطلب سحب هذه القوات فى أقرب وقت ممكن[٣٢].

وحين استفسر آب هارمان السفير الإسرائيلى فى الأمم المتحدة من يوثانت عما إذا كان ينوى الاستجابة لطلب مصر فى سحب قوات الطوارئ وهل ينوى توجيه نداء إلى عبد الناصر يطلب فيه عدم طلب سحب تلك القوات؟ رد يوثانت على السفير موضحاً أن مطلب مصر من الناحية القانونية يصعب رفضه لأنها تملك الحق القانونى فى طلب السحب ، وأما من الناحية السياسية فإنه يفكر فى توجيه نداء إلى إسرائيل لكى تعلن استعدادها لقبول تواجد قوات الطوارئ على أراضيها طالما أنها تجد فى وجودها ضماناً من ضمانات السلام، إلا أن السفير الإسرائيلى رفض هذه الفكرة[٣٣]. وأيضا حين عرض يوجين روستو مساعد وزير الخارجية الأمريكى هذا الاقتراح على كل من السفير الإسرائيلي، وعلى الوزير

المفوض الإسرائيلى إيبى أفرون، إلا أن كلاً من السفير الإسرائيلى والوزير المفوض رفضا هذا الاقتراح ، وكذلك رفضه ليفى إشكول عندما عرض عليه .

وفى مساء يوم ١٨ مايو تلقى السفير القونى خطاباً من محمود رياض موجها إلى يوثانت خاصاً بطلب سحب قوات الطوارئ ، وعلى أثر تلقى يوثانت هذا الخطاب توجه إلى القاهرة لمقابلة عبد الناصر فى محاولة لتغيير موقفه بالنسبة لطلب سحب القوات الدولية ، غير أن تلك المقابلة لم تؤد إلى تراجع الرئيس عن الموقف الذى اتخذه .

وقد تبع انسحاب قوات الأمم المتحدة من شرم الشيخ دخول القوات المصرية إليها ، وبذلك عادت المشكلة القديمة الخاصة بالملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة. والسؤال الضائع الذى يطرح نفسه فى خضم هذه الأمور كلها هو لماذا لم تقبل إسرائيل قوات الأمم المتحدة على أراضيها، ولو بصورة مؤقتة إلى أن تتم تسوية الأزمة ؟ وكذلك لماذا لم تشجع الولايات المتحدة إسرائيل وهى حليفتها الكبرى على أن تقبل بذلك ؟ والجواب الواضح بل البديهى هو أن إسرائيل والولايات المتحدة كانتا لا ترغبان فى قيام قوة حاجزة تابعة للأمم المتحدة بين إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة .

وفى رسالة بعث بها عوض القونى إلى محمود رياض ذكر فيها أن السفير الفرنسى فى الأمم المتحدة أوضح له أن سحب قوات الطوارئ قد رفع من مكانة مصر وزعيمها فهو نصر كبير لم يكلفه الكثير، غير أن الخطر الآن يأتى من ناحية شرم الشيخ ويحسن الصبر على هذا الموضوع ، كما يفضل عدم تقديم وعود إلى يوثانت بشأن مستقبل الملاحة فى خليج العقبة[٣٤].

إغلاق المضايق

فى الساعة التاسعة من مساء يوم الأحد الموافق ٢١ مايو ١٩٦٧ كانت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى مدعوة للاجتماع بالرئيس جمال عبد الناصر فى منزله بمنشية البكرى ، وقد أضيف إلى أعضاء اللجنة عدد محدود

من الوزراء وعدد آخر من المستشارين والخبراء العسكريين. وكان موضوع الاجتماع هو إغلاق مضايق خليج العقبة. وفى هذا الاجتماع طلب المشير توجيهات واضحة بشأن الموقف فى شرم الشيخ إزاء الملاحة المتجهة إلى إسرائيل من مضايق تيران المتحكمة فى خليج العقبة. وكان من رأيه أن تأخذ مصر زمام المبادرة وتطبق إجراءاتها الخاصة بحقوق السيادة على الخليج وكله واقع ضمن مياهها الإقليمية. وأكد المشير عامر أن القوات المسلحة المصرية مستعدة لهذا الموقف ولديها خططها الدفاعية والتعرضية. وكان رأى رئيس الوزراء المهندس صدقى سليمان يتلخص فى أن الحرب مغامرة يجب تجنبها وبالذات ومصر تسير فى خطط التنمية، بينما كان رأى الرئيس جمال عبد الناصر أن القوات المصرية ليس أمامها غير تطبيق نفس الإجراءات التى كانت تطبقها قبل دخول قوات الطوارئ وأن أى وضع غير ذلك سوف يكون انتقاصاً من حقوق السيادة، وأوضح عبد الناصر أن التعرض للملاحة سوف يضاعف تماماً من احتمالات الحرب. وقد وافق المجتمعون على قرار إغلاق مضايق تيران – فيما عدا المهندس صدقى سليمان الذى عارض القرار – أمام السفن الإسرائيلية أو أى ناقلات بترول على اختلاف جنسياتها والمتجهة إلى إيلات اعتباراً من يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ . وصدق عبد الناصر على أوامر قيادة القوات المسلحة بشأن تطبيق السياسة التى تقررت فى شأن خليج العقبة[٣٥].

تمثلت ردود الفعل الإسرائيلية فى رسالة وجهها جولدبرج السفير الإسرائيلى فى وشنطن إلى يوثانت ، ضمنها التعهدات التى أعطتها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل فى ١٥ مارس ١٩٥٧ بخصوص خليج العقبة. وتتلخص فى أن قوات الطوارئ الدولية سوف تبقى فى منطقة شرم الشيخ وغزة حتى تستكمل مهمتها، وهذا يعنى أن مصر ليس لها الحق منفردة فى إنهاء مهمة هذه القوات ، ولا يجب على القوات المصرية أن تعود إلى منطقة شرم الشيخ وقطاع غزة ، وأن قوات الطوارئ الدولية يجب أن تبقى حتى يمكن تسوية مستقبل هذه المناطق باتفاق الأطراف المعنية، وأن الولايات المتحدة تضمن أن إدارة قطاع غزة مدنياً

سوف يتم عن طريق الأمم المتحدة وحدها بدون اشتراك أية عناصر مصرية ، وأن أى إخلال بما سبق إقراره من ضمانات من شأنه أن يهز الثقة فى الأمم المتحدة[٣٦]. ولم يجد يوثانت فى هذه الرسالة التى قدمها السفير جولدبرج أية قيمة أو فاعلية لأن القوات المصرية وكذلك الإدارة المصرية عادت إلى غزة ، واستمر هذا الوضع من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٧.

ولم تلبث أن تطورت الأحداث بسرعة حين توجه الرئيس عبد الناصر ظهر يوم ٢٢ مايو إلى قاعدة أبو صوير العسكرية بصحبة نوابه ، زكريا محيى الدين ، وحسين الشافعى ، وعلى صبرى فى وجود المشير عبد الحكيم عامر ، وقائد القوات الجوية الفريق أول محمد صدقى محمود، وقادة وضباط القوات المسلحة حيث أعلن من هناك قرار إغلاق خليج العقبة. غير أنه كان واضحا فى الكلمة التى ألقاها فى هذه المناسبة أن مصر لن تقوم ببدء الهجوم خشية تدخل الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل[٣٧].

لقد كانت أجهزة التخطيط المصرية توقن بأن قفل خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية، هو أحد الأسباب الرئيسية التى تعلن فيها إسرائيل الحرب، حفاظاً على أمنها القومى طبقاً لعقيدتها القومية التى دأبت على التصريح بها بوضوح، ولهذا جاءت قرارات وتعليمات ٢٣ مايو لتعد القوات المسلحة المصرية لردع العدوان الإسرائيلى المنتظر. ومن ثم صدرت توجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الخاصة بالعملية التعرضية «فجر»، التى تقضى بأن تستعد قوات الجبهة الشرقية لتوجيه ضربة مفاجئة بغرض عزل النقب الجنوبى وإيلات، وبالعمل على اتجاهين أولهما: الكونتلا ومرتفعات كتورا للعزل ، وثانيهما: رأس النقب – إيلات، مع تركيز المجهود الرئيسى فى الاتجاه الأول ، وتأمين دفاعات سيناء الأخرى، وذلك بالتعاون مع القوات الجوية والدفاع الجوى والقوات البحرية[٣٨]. واختتمت التوجيهات بالإشارة إلى تجهيز عملية أخرى لتثبيت احتياطيات العدو فى منطقة العوجة بدوريات مقاتلة تعمل فى اتجاه أهم الأهداف الحيوية فى النقب لجذب أنظار العدو عن العملية «فجر». وأطلق على

عملية التثبيت هذه الاسم الرمزى «غسق». ونصت التوجيهات على أن يكون وقت الاستعداد لشن العملية «فجر» هو الساعة ٢٠٠٠ يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ [٣٩].

وكما عالجت الخطة «فجر» وقرينتها «غسق» أمر الاتجاهين التعبويين الجنوبى والأوسط فى سيناء حالة نشوب قتال على هذه الجبهة، عالجت الخطة «سهم» التى ضمنت أيضاً فى توجيهات نائب القائد الأعلى يوم ٢٣مايو ، أمر المحور الشمالى فقضت بأن تستعد الجبهة الشرقية لتوجيه ضربة مفاجئة قوية بجزء من قواتها ضد قوات العدو فى منطقة كرم أبو سالم – رفح ، بغرض هزيمة العدو وتدميره ثم العودة إلى قواعد انطلاقها للتجمع فيها من جديد ، على أن تبدأ الضربة بعد ٤٨ ساعة من تنفيذ العملية «فجر». وكانت القوات المخصصة للعملية «سهم» هى لواء مشاة مدعم والقوة الخفيفة رقم (١) وبعض العناصر الأخرى ، وحددت التوجيهات مدة هذه العملية التى لا تخرج فى حجمها عن إغارة محدودة بيوم أو بيومى قتال على الأكثر[٤٠].

كان إغلاق مضايق تيران رداً على جميع تهم التراخى بل والتواطؤ مع الصهيونية التى كانت توجه إلى عبد الناصر، والتى كانت التلميحات تتردد بشأنها فى العالم العربى كله ، بل وفى مصر نفسها، ومن ثم استطاع عبد الناصر بقراره الخاص بإغلاق خليج العقبة أن يمحو آخر أثر لحملة السويس، وأن يستعيد لمصر سيادتها التامة على جميع أراضيها. وبعد عودته من لقاء أبو صوير اجتمع بالسفير السوفيتى ديمترى بوجيدابيف حيث أبلغه أنه قد أعلن منذ ساعات قفل خليج العقبة، ثم طلب من السفير أن ينقل للقادة السوفيت رسالة منه تتلخص فى أن مصر تعتبر الاتحاد السوفيتى عاملاً رئيسياً مؤثراً فى كل ما يحدث فى المنطقة فى الوقت الراهن، لأنه كان أول من أكد لمصر عن الحشود الإسرائيلية، ونتج عن ذلك تحريك عجلة الحوادث ، ولذا فإن مصر تريد أن تكون هذه الحقائق واضحة أمام القادة السوفيت لكى يرتبوا عليها تصرفاتهم خلال الأيام القادمة. و طلب عبد الناصر توجيه تحذير سوفيتى للولايات المتحدة

الأمريكية للتوقف عن تأييد إسرائيل فى حملتها العدوانية على العرب[٤١].

وبينما كانت الأمور تسير على هذا النحو ، بدأت الإدارة الأمريكية القيام بنشاط كبير فى صالح إسرائيل وتمثل ذلك فى إصدار الرئيس جونسون بياناً يفيد بأن « الولايات المتحدة تعتبر الخليج ممراً مائياً دولياً وتؤكد بأن فرض حصار على الملاحة الإسرائيلية هو أمر غير مشروع ويحمل فى طياته كارثة كامنة تهدد قضية السلام ، كما أن حق الملاحة الحرة البريئة فى الممر المائى الدولى يشكل اهتماماً رئيسياً للمجتمع الدولي»[٤٢].

وليس من شك فى أن التزامات الولايات المتحدة تجاه الوضع الدولى للمضايق كانت واضحة ، إلى درجة أنها أشعرت إسرائيل بأنها تستطيع الاعتماد على مساندتها فى أى عمل تقوم به ، من أجل الإبقاء على المضايق مفتوحة أمامها. بينما كانت فرنسا بقيادة الجنرال ديجول ترى أن إغلاق المضايق لا ينطوى على اعتداء على إسرائيل ، لأن عدد البواخر الإسرائيلية التى تستخدم خليج العقبة قليل جداً ، ومن ثم فإن إغلاق المضايق لا يبرر قيامها بأية أعمال حربية، وبالتالى فإن مسألة مرور السفن الإسرائيلية يمكن حلها إما عن طريق محكمة العدل الدولية ، أو عقد اجتماع بين الدول الأربع الكبرى التى تستطيع أن تفرض حلا على الأطراف المتنازعة[٤٣].

وفى صباح ٢٣ مايو قدم السفير الأمريكى الجديد فى القاهرة المستر ريتشارد نولتى لمحمود رياض رسالة من الرئيس جونسون إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، وفى تلك الرسالة أكد جونسون حسن نواياه نحو مصر ونفيه أن لديه اتجاهات غير ودية نحوها، ثم أشار إلى أهمية تجنب القتال مؤكداً أن المنازعات لا تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالقوات المسلحة وأنه ينوى إرسال نائبه هيوبرت همفرى إلى الشرق الأوسط لإجراء مباحثات بهدف احتواء الأزمة [٤٤]. غير أن السفير الأمريكى أوضح أن الرئيس جونسون يعيد تأكيده بالتزام الولايات المتحدة المستمر لمبدأ حرية المرور فى خليج العقبة لسفن

جميع الدول ، إذ إن حق المرور البحرى البريء إلى هذه المياه يعد جزءاً من المصلحة الحيوية للمجتمع الدولى ، وأن التدخل فى هذه الحقوق الدولية قد تكون له عواقب خطيرة. وعندما قرأ عبد الناصر هذه الرسالة وما أوضحه له السفير الأمريكى شعر بالشك فى نوايا جونسون ، الذى قام بعملية خداع ابتلعتها القيادة المصرية ، فكان خطابه يوم ٢٣ مايو إلى ناصر مرحلة متقدمة من الخداع والكذب الهدف منه هو التعتيم على الهدف الحقيقى وهو ضرب مصر والقضاء على الزعامة الناصرية. وفى الوقت نفسه أراد مستشار الأمن القومى والت روستو أن يشتت اهتمام الحكومة المصرية فبدأ يفكر فى إرسال مندوب أمريكى ، ليتفاوض مع عبد الناصر فى الأزمة القائمة ، ليس بهدف حلها وإنما لخداع عبد الناصر وصرف نظره فى اتجاه آخر(٤٥).

وعلى أثر وصول يوثانت إلى القاهرة فى ٢٣ مايو تلقى برقية عاجلة وشخصية من الرئيس جونسون عن طريق السفارة الأمريكية طلب منه فيها إبلاغ الرئيس عبد الناصر أن اتخاذ أى إجراء من شأنه عرقلة الملاحة فى خليج العقبة سيترتب عليه ردود فعل من جانب الحكومة الأمريكية. وهكذا لم يساعد الأمريكيون على نجاح مهمة يوثانت عندما تبين لعبد الناصر بصورة حاسمة بأن عليه أن يذعن لكل ما يشير به الأمين العام طبقا للتعليمات الأمريكية التى تلقاها(٤٦).

وفى المقابلة التى تمت بين عبد الناصر و يوثانت والجنرال ريكى بحضور الدكتور محمود فوزى ومحمود رياض ، طلب يوثانت وقفة إلى أجل محدود من جانب الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل على حد سواء. وأكد طلبه بوضوح أكثر عندما طلب من عبد الناصر موقفاً يتوافر فيه نوع من «الموراتوريوم» (الوقف الاختيارى لمرور السفن الرافعة علم إسرائيل أو الناقلة للمواد الاستراتيجية) لمدة أسبوعين ، وذلك من أجل إتاحة فرصة لمجلس الأمن للاهتداء إلى حل، وأنه سوف يقوم من جانبه بتوجيه نداء إلى إسرائيل بعدم عبور الخليج وحين سأل عبد الناصر ما هو الحل بالنسبة للدول الأخرى، أجاب

يوثانت بأنه سوف يوجه نداء أيضا لتلك الدول بعدم حمل أية مواد حربية أو شئ مما لا تريد مصر أن تحصل عليه إسرائيل. وقد حصل يوثانت على وعد من الرئيس عبد الناصر بأن مصر لن تكون البادئة بالهجوم. وكانت الفكرة الخاصة بالموراتوريوم هى ما يريده عبد الناصر ، إذ إن فترة الأسبوعين سوف تسمح له بكسب الوقت الضرورى لتعزيز موقف أصبح غير محتمل بالنسبة لإسرائيل[٤٧].

وبينما كانت المحادثات تجرى بين عبد الناصر والأمين العام للأمم المتحدة، لم يلبث فى مساء ٢٣ مايو أن ظهر جونسون على شاشات التلفزيون الأمريكى حيث صرح : «بأن الولايات المتحدة تعتبر خليج العقبة ممراً مائياً دولياً وترى أن إغلاقه فى وجه الملاحة الإسرائيلية عمل غير مشروع ويشكل خطراً محتملاً تجاه السلام ، وإن حق المرور الحر بدون أى عائق فى هذا الممر المائى الدولى له أهمية حيوية بالنسبة لجميع الدول»[٤٨].

وفى اليوم التالى ٢٤ مايو اجتمع يوجين روستو مع جورج طومسون ، وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية ، والأدميرال هندرسون قائد السلاح البحرى الملكى لمناقشة الاقتراح البريطانى بتشكيل قوة بحرية متعددة الأطراف لعبور المضايق ، ووافق الجميع على إصدار بيان حول حرية الملاحة فى مضايق تيران يوقع عليه أكبر عدد ممكن من الدول، ثم يمر خلال المضايق أسطول صغير يعرف باسم «سباق الزوارق فى البحر الأحمر» للتأكيد على حرية الملاحة، وحين تحدث روستو إلى الرئيس جونسون عن تلك الخطة وجده فى حالة قبول ذهنى لها[٤٩].

احتلال منطقة شرم الشيخ وتأمينها

كانت القيادة العليا للقوات المسلحة المصرية قد اتخذت قرار احتلال منطقة شرم الشيخ وجزيرة تيران ومنطقة الطور قبل إعلان عبد الناصر إغلاق مضايق تيران. ويذكر العميد عبد المنعم خليل الذى عين قائداً لمنطقة شرم الشيخ فى مذكراته الشخصية أنه: «فى مساء يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ استدعيت

بصفتى قائدا لقوات المظلات إلى القيادة العامة للقوات المسلحة ، وقابلت الفريق أنور القاضى رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة واللواء بهى الدين نوفل نائبه حيث كلفت بناء على تعليمات المشير عامر بمهمة لم تكن فى الحسبان !!ولم تكن فى الخطة العامة للقوات المسلحة سواء الخطة الدفاعية أو الهجومية بالنسبة لقوات المظلات!! وكانت المهمة تأمين منطقة شرم الشيخ بغرض حرمان العدو من الاستيلاء عليها ، على أن تكون القوات فى مواقعها قبل أول ضوء يوم ٢٠ مايو ١٩٦٧ . وقابلت الفريق أول محمد فوزى رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة لتأكيد المهمة وطلب منى المرور على الفريق أول صدقى محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوى لتنسيق خطة التحرك الجوى إلى منطقة شرم الشيخ هذه الليلة !!وقد نفذ قائد القوات الجوية كل ما طلب منه وساعدنى كثيراً وأزال كل العقبات أمامى وخصص أكبر قدر ممكن من المجهود الجوى للنقل إلى مطارى شرم الشيخ والطور»(٥٠).

وقد تم التحرك حسب الخطة الموضوعة ووصل قائد منطقة شرم الشيخ إلى مطار شرم الشيخ فى صباح يوم ٢٠ مايو ١٩٦٧ مع مقدمة وحداته ومعه رئيس العمليات ، حيث قابلوا قائد موقع الحدود فى المطار وعلموا منه أن قوات الطوارئ الدولية مازالت فى المنطقة ، غير أنها لم تلبث أن أخلت مواقعها فى اليوم التالى ، حيث انسحبت من شرم الشيخ ورأس النصرانى، وبذلك استعادت مصر حقها المشروع فى ممارسة حق التفتيش فى مياهها الإقليمية وأجوائها عند مدخل خليج العقبة .

ولما كان اللواء الرابع المشاة هو القوة المعدة فى الخطة الدفاعية "قاهر" لاحتلال وتأمين منطقة شرم الشيخ ، لذا صدرت تعليمات عمليات القوات المسلحة إلى رئيس أركان المنطقة العسكرية الشرقية بتحرك اللواء إلى شرم الشيخ فورا ، ثم ألغى هذا الأمر بعد قليل، وتلى ذلك صدور أمر إنذارى بإعداد الكتيبة العاشرة المشاة للتحرك من ألماظة إلى شرم الشيخ وتبعه أمر آخر

بتدعيم هذه الكتيبة ، ولكن ما خطط له لم ينفذ. وأصدرت القيادة العليا توجيهات بتجهيز قوة من المظلات لاحتلال شرم الشيخ على وجه السرعة، ونقلت جوا الكتيبة ٨١ مظلات إلى مطار شرم الشيخ لاستلام المنطقة من قوات الطوارئ الدولية، وتم تعيين العميد عبد المنعم خليل لقيادة قوات شرم الشيخ على أن يتبع القيادة العليا مباشرة ، بدلا من تبعيته لقيادة المنطقة الشرقية ، وكلف بالسيطرة على منطقة شرم الشيخ - رأس نصرانى ، وتأمين وادى خشبى ، وتدمير أى قوات معادية تحاول الاستيلاء على القطاع(٥١).

وفى ٢٢ مايو أصدرت القيادة العليا للقوات المسلحة تعليمات قفل مدخل خليج العقبة اعتباراً من ٢٣ مايو، كما أرسلت إلى قائد قوات شرم الشيخ برقية شفرية نصت على أنه قد: تقرر قفل خليج العقبة اعتباراً من ٢٣ مايو ...تمنع جميع المراكب التى تحمل العلم الإسرائيلى من دخول خليج العقبة إلى إيلات اعتباراً من الساعة الثانية عشرة ظهراً يوم ٢٣ مايو ...تمنع ناقلات البترول لكافة الدول من دخول خليج العقبة اعتباراً من أول ضوء يوم ٢٤ مايو ...يسمح للمراكب من جميع الجنسيات بالخروج من الخليج ...لا تشتبك بالبواخر المحروسة بسفن حربية بأى حال ولا تعترض مرورها ...يحتمل تعرض قواتك لغارات جوية أو عمليات مظلات اعتباراً من باكر ٢٣ مايو ...يتم اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية(٥٢).

وتكشف أوراق العميد عبد المنعم خليل الشخصية النقاب عن معلومات هامة تتعلق بموضوع إغلاق وقفل مضيق تيران ، فيقول: «فى يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ وصلتنى برقية من المشير عامر تفيد بأن أنتظر منه رسالة هامة سيرسلها مع العميد بحرى محمود عبد الرحمن فهمى مدير مكتب المشير للشئون البحرية ، الذى وصل إلى مطار شرم الشيخ بطائرة خاصة يوم ٢٣ مايو وسلمنى تعليمات المشير عامر التى تفيد بمسئوليتى الشخصية فى قفل خليج العقبة ضد مرور السفن الإسرائيلية حتى ولو كانت فى حراسة سفن مقاتلة، وشرح فى رسالته أسلوب الإنذار أولاً ثم أسلوب المنع الفعلى فيما بعد التحذير والإنذار. وقد

استدعى هذا الأمر إجراء تعديلات فى بعض الخطط ، لأن هذا معناه الحرب واحتمال الاشتباك الفعلى مع القوات المعادية برا وبحراً وجواً ، وقمت بإجراء التعديلات الضرورية للخطة وتم تنظيم التعاون بين قواتى والقوات البحرية ومجموعة التعاون الجوى ». ويستطرد العميد عبد المنعم خليل قائلاً: «وفى اليوم التالى مباشرة - ٢٤ مايو ١٩٦٧ - فوجئت بعودة العميد عبد الرحمن فهمى مرة أخرى حاملا تعديلاً آخر !! لا اعتراض على مرور السفن الإسرائيلية إذا كانت فى حراسة سفن مقاتلة إسرائيلية أو أجنبية ، ولا اشتباك مع السفينة أو السفينة الحربية حتى ولو كانت السفن المحروسة ترفع العلم الإسرائيلى»(٥٢) واعتقد أن هذا التعديل قد أضيف نتيجة مباحثات يوثانت مع جمال عبد الناصر يوم ٢٣ مايو .

نصت تعليمات قفل مدخل خليج العقبة على إغلاقه اعتباراً من ظهر يوم ٢٣ مايو أمام جميع السفن التى تحمل العلم الإسرائيلى وكذلك ناقلات البترول على اختلاف جنسياتها والمتجهة إلى إيلات. ويسمح للسفن الخارجة من الخليج على اختلاف جنسياتها بالخروج ، ويقوم لنش «طوربيد» نهارا والسفينة «رشيد» ليلا باعتراض السفن التى تحمل العلم الإسرائيلى ، وكذلك ناقلات البترول من الجنسيات المختلفة المتجهة إلى إيلات فى المنطقة جنوب خليج العقبة لتحذيرها من دخول الخليج ، وإذا لم تستجب إحدى السفن المذكورة إلى تحذير لنش الطوربيد أو السفينة رشيد ، يقوم لنش الطوربيد أو السفينة رشيد بإبلاغ قائد منطقة شرم الشيخ باسم السفينة وموعد وصولها إلى مضيق تيران. وعند وصول إحدى هذه السفن إلى مضيق تيران تقوم المدفعية بضرب طلقة إنذار أمام السفينة مع تحذيرها بواسطة محطة الإشارة البحرية، ويصير تكرار الضرب للتحذير أمام السفينة مرة أخرى إذا لم تستجب للطلقة الأولى ، وإذا لم تستجب السفينة إلى طلقتى الإنذار يصير ضرب السفينة بغرض تعطيلها أولاً ثم إغراقها إذا لم تمتثل. ويصرح بالمرور للسفن التى تحرسها سفن حربية ولا يتم الاعتراض أو الاشتباك مع السفينة أو السفينة الحربية (حتى لو كانت السفينة

المحروسة ترفع العلم الإسرائيلى) (٥٤).

استمر الدعم يتوالى على شرم الشيخ حتى وصل حجم القوات العسكرية هناك فى صباح يوم ٥ يونيو إلى ثلاث كتائب مظلات وكتيبة مشاة وكتيبة صاعقة بحرية وفوج سيارات حدود وكتيبة هاون ثقيل وسرية استطلاع ووحدات دعم أخرى وثمانية قطع بحرية ومجهود جوى تحت الطلب من قاعدة الغردقة الجوية. ومنذ وصول هذه القوات إلى منطقة شرم الشيخ توالت عليها القرارات وتعديلاتها وإلغائها ، بما أظهر أن مسألة خليج العقبة رغم أهميتها البالغة ، لم تحظ بدراسة موضوعية ولم يخطط لها بعمق وواقعية على مدى العشر سنوات السابقة ، فما أن واتت الفرصة لاستعادة سيطرة الدولة على مياهها الإقليمية فى مدخل خليج العقبة حتى سارت الأمور كما لو كانت المشكلة وليدة الساعة والمهمة طارئة!!.

ويضيف عبد المنعم خليل فى مذكراته عن جزيرة تيران قوله : «صدرت لى أوامر شخصية من المشير عامر باستطلاع جزيرة تيران ووضع دورية بها للإنذار والمراقبة وتم استطلاعى للجزيرة واختيار أمكنة للاستطلاع والمراقبة ، وتم تعيين دورية ثابتة بقيادة ضابط نقلت بطائرة هليوكوبتر واحتلت مواقعها ومعها تكديسات إدارية ، ولكن المشكلة كانت فى استمرار إمدادها جوا لأن الطائرة الوحيدة المخصصة للتحرك والاستطلاع التى تأتى من الغردقة كانت غير منتظمة. أما الإمداد البحرى فكان لا يقل صعوبة لأن اللنشات البحرية وحتى قوارب الصيد المستخدمة لأعمال المراقبة والإنذار لم تتمكن من الوصول إلينا لشدة الأمواج والتيارات وكثرة الصخور حول الجزيرة».

التواطؤ الإسرائيلى الأمريكى

كانت الحكومة الإسرائيلية قد قررت يوم ٢٣ مايو إرسال وزير خارجيتها أبا ايبان إلى واشنطن لإجراء محادثات قبل القيام بعمل عسكرى من جانبها مع الإدارة الأمريكية. وبعد ظهر يوم ٢٥ مايو وصل وزير الخارجية الإسرائيلى إلى

واشنطن ، وكانت مهمته الأساسية المكلف ببحثها مع الأمريكيين هى مناقشة الخطط الأمريكية الخاصة بإعادة فتح المضايق ، إلا أنه عندما وصل إلى واشنطن وجد فى انتظاره تعليمات جديدة من حكومته لم تعد تستهدف التأكيد على قضية المضايق ، إذ إن خطراً أكثر إلحاحاً يتعلق بهجوم مصرى وشيك الحدوث قد طغى على مسألة الحصار البحرى. وكان على أبا إيبان إبلاغ السلطات الأمريكية بهذا التهديد الجديد للسلام والمطالبة بإصدار بيان رسمى من جانب الولايات المتحدة بأن أى هجوم على إسرائيل سيعتبر هجوماً على الولايات المتحدة .

وكان قائد المنطقة العسكرية الشرقية المصرية قد عرض فى ٢٥ مايو ١٩٦٧ قراره للعمليتين التعرضيتين المحدودتين «فجر» و«غسق» على الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى قائد الجبهة الشرقية الذى صدق عليهما. وفى مساء ذلك اليوم شهد الرئيس عبد الناصر مؤتمرا عقده المشير عبد الحكيم عامر لقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة حضره زكريا محى الدين وأنور السادات ورئيس أركان حرب القوات المسلحة ورئيس هيئة العمليات وقائد الجيش الميدانى ومدير المخابرات الحربية، وعرض فى هذا المؤتمر فكرة الخطة التعرضية الهادفة إلى عزل منطقة إيلات والاستيلاء عليها. وأكد الرئيس عبد الناصر فى هذا المؤتمر احتمال وقوع الحرب مع إسرائيل بنسبة ٦٠ ٪ ترجيحا لوقوعها ، وأن العدو سيحاول أن يفتح خليج العقبة للملاحة بالقوة أو يهاجم قطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية بفلسطين ردا على إغلاق خليج العقبة ، وأنه يلزم أن تتخذ الإجراءات لزيادة تأمين شرم الشيخ وعدم السماح بسقوط غزة فى يد العدو لما يترتب على ذلك من تأثير سيئ على الروح المعنوية والهيبة المصرية والعربية(٥٥).

وعلى الرغم من أن المشير عبد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى بادر بإرسال أمرا إنذاريا إلى قائد القوات الجوية والدفاع الجوى بالاستعداد لتنفيذ عملية الضربة الجوية «أسد»، اعتبار من أول ضوء يوم ٢٧ مايو ، إلا أنه لم

يلبث أن ألغى هذا الأمر بعد ساعة من إصداره .

وسرعان ما ظهر الانحياز الأمريكى واضحا إلى جانب إسرائيل حين التقى جونسون فى ٢٦ مايو بالوزير الإسرائيلى المفوض أيفرون ، وأجرى معه مباحثات غير رسمية قبل اجتماعه بأبا إيبان، حيث اتفق معه على ألا تقوم إسرائيل بأية أعمال عسكرية قبل استشارة الولايات المتحدة. وحين وصل أبا إيبان إلى البيت الأبيض أكد له الرئيس الأمريكى أن الولايات المتحدة ضد إغلاق المضايق ، وأن إسرائيل لن تكون وحيدة إلا إذا قررت الحرب وحدها. وأمر جونسون بسرعة إرسال شحنات كبيرة من الأسلحة إلى إسرائيل من المخزون الاستراتيجى للولايات المتحدة[٥٦]. وفى نهاية مقابلة جونسون لأبا إيبان سأله الأخير عما يقوله لزملائه فى مجلس الوزراء الإسرائيلى الذى سيحضر اجتماعه فور عودته من وشنطن ، رد عليه جونسون ، قل لهم إن إسرائيل لن تكون وحدها إلا إذا أرادت هى أن تكون وحدها. وكان أبا إيبان يريد تعهداً محدداً فسأل جونسون: «هل أستطيع أن أنقل لهم فى إسرائيل أن الولايات المتحدة بقيادة الرئيس جونسون سوف تستعمل كل وسائل القوة المتاحة لها لدعم موقف إسرائيل»، ورد جونسون: «نعم .. نعم ..نعم .. وقل لهم أيضاً إن إسرائيل تستطيع أن تعتمد على جونسون». وحينما غادر أبا إيبان البيت الأبيض التفت جونسون إلى مستشاريه قائلاً : «لقد فشلت ، سيمضون فى طريقهم»[٥٧].

وبينما كانت الأمور بين إسرائيل والإدارة الأمريكية تجرى على هذا النحو، اجتمع عبد الناصر فى ٢٦ مايو بالقادة ورؤساء الهيئات العسكرية بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة، وظهر فى هذا الاجتماع استمرار نية المشير عبد الحكيم عامر فى إتمام الإجراءات التحضيرية والتدريبية لتنفيذ الخطط الهجومية «فجر»و«أسد»، إلا أنه بعد نهاية الاجتماع تم لقاء بين عبد الناصر والمشير عامر منفردين ، خرج على أثره المشير ليصدر أوامره بإلغاء توجيهاته السابقة الخاصة بالخطة «فجر»، وذلك بعد مرور ساعتين تقريباً من إصداره لها، وفيما يبدو أن المشير اقتنع بتحليل الرئيس السياسى فى الاجتماع المغلق

بينهما .

وفى مساء يوم ٢٦ مايو تلقى عبد الناصر عن طريق الخارجية المصرية برقية عاجلة من الدكتور مصطفى كامل السفير المصرى فى وشنطن ورد بها : «أنه قد استدعى إلى وزارة الخارجية الأمريكية وقابل المستر يوجين روستو وكيل الخارجية ، وفى تلك المقابلة أحس بانزعاج الحكومة الأمريكية من وصول معلومات أكيدة من إسرائيل عن نية مصر فى الهجوم عليها ، مع تحديد توقيت الهجوم بأنه قد يقع بين ساعة وأخرى ، ومن ثم طلب يوجين روستو من السفير المصرى أن يبعث على الفور للرئيس جمال عبد الناصر ببرقية عاجلة ينقل فيها مناشدة الحكومة الأمريكية القوية بضرورة التمسك بضبط النفس وتجنب أية أعمال عسكرية هجومية. وأضاف روستو مؤكدا للسفير المصرى أن الحكومة الأمريكية من ناحيتها تبذل كل جهد من أجل منع إسرائيل من القيام بأعمال عسكرية تجاه مصر، وأضاف أن هذا الأمر يباشره الرئيس جونسون شخصياً ».

وعندما اطلع الرئيس عبد الناصر على برقية السفير مصطفى كامل راودته هواجس كثيرة ، فقد خطر له أن العملية «فجر»قد تكون هى السبب الحقيقى وراء استدعاء السفير مصطفى كامل، ولذلك اتصل بالمشير عبد الحكيم عامر وطلب إليه أن يمر عليه فوراً حيث أعطاه برقية السفير مصطفى كامل لقراءتها . وقد اتضح لعبد الناصر أن معلومات إسرائيل صحيحة وأنه هو نفسه لم يكن يعلم بأمر الهجوم الجوى عليها، ولذلك طلب من المشير عامر إلغاء ذلك الهجوم فوراً واتخاذ موقف دفاعى محض فى سيناء، وفى الوقت نفسه صدرت تعليمات مشددة للغاية إلى القوات المصرية فى سيناء بألا توجه أى استفزاز آخر لإسرائيل، ورفض عبد الناصر رفضاً قاطعاً إلحاح عبد الحكيم عامر وشمس بدران توجيه الضربة الأولى ، وصدرت الأوامر للجيش باتخاذ مواقع دفاعية فقط إلا فى حالة غزو الإسرائيليين لسوريا .

ويكشف الفريق أول محمد فوزى النقاب عن كيفية معرفة إسرائيل بأوامر

الخطة الجوية « أسد» التى كان مقرراً لها أن تنفذ مع أول ضوء يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، فأوضح أن التعليمات التفصيلية لهذه الخطة قد أرسلت إلى التشكيلات الجوية للتنفيذ وكان من ضمن هذه الوحدات مطار العريش ، حيث ثبت فيما بعد أن هذه التعليمات وتوقيت تنفيذها تسريت إلى العدو مما كان موضع اتهام قائد مطار العريش ومساعده خلال المحاكمات العسكرية التى تمت عقب المعركة مع قادة القوات الجوية .

وفى رسالة عاجلة تلقاها الرئيس عبد الناصر من إليكسى كوسيجين عن طريق السفير السوفيتى فى القاهرة ، ورد بها أن الرئيس جونسون اتصل به على الخط الساخن وأبلغه أن القوات المصرية ترتب لهجوم وشيك على إسرائيل، وأنه إذا حدث ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تعتبر نفسها فى حل من تعهداتها التى أعطتها للاتحاد السوفيتى لممارسة ضبط النفس، وأن الرئيس جونسون فعل ذلك من أجل تدارك عواقب الموقف الخطير. ورد الرئيس عبد الناصر على السفير السوفيتى موضحاً له أن ما يقوله ليس مفاجئاً فإن نفس الرسالة أبلغت للسفير المصرى فى واشنطن بواسطة نائب وزير الخارجية الأمريكية يوجين روستو. وأكد الرئيس عبد الناصر للسفير السوفيتى أن مصر لا تريد الحرب ولا تسعى إليها ، لكنها ستدافع عن نفسها إذا ما هوجمت ، وهو واثق أن العالم يعرف أن إسرائيل هى التى تريد الحرب والولايات المتحدة تعرف ذلك جيداً ، ويجب على الاتحاد السوفيتى أن يحذر حتى لا يجد نفسه منساقاً وراء مناورات الآخرين(٥٨).

وفى مقابلة عاجلة طلبها السفير الأمريكى فى القاهرة مع الرئيس عبد الناصر فى ٢٦ مايو نقل له رسالة من الرئيس جونسون يناشده فيها عدم البدء بالعدوان على إسرائيل ، إذ إن ذلك يضر موقف مصر دولياً ، وأكد السفير رغبة الولايات المتحدة فى دعوة زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية للبحث فى حل النزاع القائم فى المنطقة دبلوماسياً ، وقد ظلت هذه الدعوة معلقة إلى أن وقع الهجوم الإسرائيلى فعلاً.

ولعل الولايات المتحدة الأمريكية أرادت بدعوة زكريا محيى الدين إطالة فترة التحضير والاستعداد لدى الجانب الإسرائيلى ، خصوصاً بعد أن وضح لها تصميم مصر على تحدى إسرائيل عسكرياً بغلق خليج العقبة فى وجه سفنها ، وبتسرب المعلومات عن الضربة الجوية التى كان من المزمع تنفيذها فى فجر يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، والتى وصلت تعليماتها التفصيلية إلى القواعد الجوية الأمامية بمطارى العريش والسر، اللذان كان من المقرر مشاركتهما فى تلك الضربة الجوية .

وعندما اجتمع سفيراً الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بالرئيس جمال عبد الناصر يومى ٢٦ ، ٢٧ مايو على التوالى ألزم عبد الناصر نفسه إلزاماً جازماً بألا تكون مصر هى البادئة بالحرب مهما كانت الظروف. وأكثر من هذا أعلنت مصر رسميا أنها ستتعاون فى البحث عن حل للمشكلة فى إطار ميثاق الأمم المتحدة ، وأنها لا تعترض على إحياء لجنة الهدنة المشتركة التى عطلت إسرائيل عملها باستمرار مقاطعتها لها دون أى سبب ظاهر. وهكذا حصلت الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد السوفيتى من مصر على تعهد رسمى بأنها لن تبادر بالهجوم .

وفى حقيقة الأمر أن عبد الناصر كان يعمل على تجنب الحرب واتبع فى ذلك خطين الأول: هو الموافقة على مقترحات يوثانت الخاصة بشرم الشيخ وخليج العقبة، وكذلك إعطاء تأكيدات رسمية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وفرنسا ويوثانت وكذلك للصحافة العالمية بأنه لن يبدأ بالهجوم . والخط الثانى: إصداره الأوامر بتعبئة القوات المسلحة المصرية وإرسال بعض الفرق عبر قناة السويس إلى سيناء تصوراً منه أن هذا الإجراء سوف يحول دون الهجوم الإسرائيلى على سوريا . وعندما أعلن عبد الناصر أنه لن يبدأ بالهجوم كان ذلك من منطلق موقف عملى لأنه لن يحقق من وراء ذلك أى مكسب ، كما أن قيامه بمثل هذا الهجوم معناه الدخول فى صدام علنى ومباشر مع الولايات المتحدة التى كانت تعلن دائماً حمايتها لإسرائيل ، ولم يكن عبد الناصر راغباً

فى مثل هذا الصدام ، إلا أن الأمر الذى لاشك فيه بأنه لو قام بضربة وقائية عقب إعلان إسرائيل التعبئة العامة لكان من شأن ذلك الحيلولة دون وقوع كارثة ١٩٦٧. وهنا يظهر أهمية الدور الذى قام به الرئيس الأمريكى جونسون فى عملية الخداع الكبرى، ونجاحه فى إشراك الاتحاد السوفيتى فى هذا السيناريو .

وعندما علمت الخارجية الأمريكية يوم ٢٧ مايو بنية يوثانت فى تطبيق سياسته الخاصة بالموراتوريوم ، وأن هناك ضغوطاً تبذل فى نيويورك بإتمام صفقة مع مصر تقضى بأن تسمح لجميع السفن باستثناء تلك التى ترفع علم إسرائيل بعبور الخليج دون تفتيش ، فإن وزير الخارجية الأمريكية دين راسك عارض هذا الاتجاه على ضوء بيانات الرئيس جونسون الواضحة ولقائه مع أبا إيبان فى ٢٦ مايو. وقد استخدم الرئيس جونسون كل سلطاته وإمكانات الإدارة الأمريكية لإفشال جهود يوثانت لتغيير سياسته الخاصة بالموراتوريوم ، التى رفضتها إسرائيل بدورها.

ونتيجة لضغوط الرئيس جونسون عدل يوثانت عن توجيه النداء إلى عبد الناصر بشأن إعلان «الموراتوريوم» ، كما عدل عن توجيه النداء الآخر إلى إشكول ، وطلب سحب الندائين لأنه لا يود أن يقوم بعمل يسيء إلى الموقف بدلاً من تخفيفه. وكان واضحاً من هذا كله أن الضغط الأمريكى على يوثانت كان أكثر مما يحتمل، كما اتضح أيضا فى أواخر مايو ١٩٦٧ أن هيئة الأركان المشتركة الأمريكية قد طورت بعض الخطط الطارئة لتدخل عسكرى أمريكى مباشر فى الحرب التى كانت متوقعة آنذاك إذا ما سار القتال فى غير مصلحة إسرائيل(٥٩).

وفى يوم٢ يونيو كتب الرئيس عبد الناصر إلى جونسون رسالة مطولة كرر فيها موقف مصر بالنسبة لموضوع شرم الشيخ مشيراً إلى أن إسرائيل ترفض العمل باتفاقات الهدنة ومؤكداً من جديد على أن مصر لن تكون هى البادئة بالعدوان ، ورحب بزيارة هيوبرت همفرى بل أنه أبدى استعداده لإرسال زكريا

محيى الدين فى الحال إلى واشنطن ، وأوضح أن مصر ستسمح بالمرور البرى للسفن الأجنبية فى مياهها الإقليمية، ولكنها سوف تدافع عن حريتها ضد أى عدوان يقع عليها(٦٠)، ويذكر محمود رياض أن كل تلك الاتصالات كانت تتم فى ظل معرفة مؤكدة من جانب الولايات المتحدة بأن إسرائيل سوف تهاجم مصر ، ولم يتضح ذلك للمسئولين المصريين إلا فيما بعد(٦١).

وفى صباح يوم الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ وفيما بين الساعة الثامنة وحتى الساعة الحادية عشر والنصف، كانت المعركة قد بدأت بضربة جوية إسرائيلية بمساعدات أمريكية كبيرة وانتهت بهزيمة مؤلمة لمصر بل وللأمة العربية كلها . وكان من ضمن المساعدات الأمريكية الفعالة التى قدمت لإسرائيل هى حماية سمائها أثناء توجيه ضربتها المركزة لمصر عن طريق حاملتى الطائرات «أمريكا» و «ساراتوجا»، فقد وقفت ساراتوجا فى مقابل ميناء أسدود الجنوبى . ووقفت الثانية «أمريكا» فى مقابل ميناء حيفا شمالاً ، ثم قامت أسرابهما بنشر مظلة حماية جاهزة ليس فقط لتأمين القواعد الإسرائيلية التى ذهبت طائراتها لإيقاع الضربة الأولى ضد مصر، وإنما أيضاً لتأمين أية أهداف داخلية فى إسرائيل قد تغير عليها فى تلك الساعة بالتحديد أية طائرات عربية (٦٢).

انسحاب قوات شرم الشيخ

وعلى الرغم من الضربة الجوية الإسرائيلية المركزة فى صباح الخامس من يونيو على جميع المطارات والقواعد الجوية المصرية، إلا أن إسرائيل لم تقم بأية أعمال عسكرية على منطقة شرم الشيخ، وقبل غروب شمس يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ وصلت برقية من القيادة العامة للقوات المسلحة إلى قائد قوات شرم الشيخ بالارتداد إلى غرب القناة على ليلتين على أن تكون الوثبة الأولى إلى الطور وترك لقائد قوات شرم الشيخ بحث الموقف. وبعد قيام قائد قوات شرم الشيخ بدراسة وتقدير الموقف ، أرسل برقية بقراره الذى يتضمن تنظيم الارتداد على ليلتين بوثبتين، الوثبة الأولى إلى الطور ليلة٦/ ٧يونيو، والوثبة الثانية إلى

غرب القناة ليلة ٨/٧ يونيو ، وترك القوات العسكرية فى جزيرة تيران إلى أن يتم سحبها قبل مضى خمسة عشر يوما بالاتفاق مع السعودية أو بمعاونة البحرية العربية ، وصادق المشير عامر على قرار قائد قوات شرم الشيخ ، حيث بدأت الوحدات فى تنفيذ خطة الانسحاب طبقا لتلك التوقيتات[٦٣].

صفوة القول إن الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية كانت فخا لجر مصر إلى حرب مخطط لها جيداً بين واشنطن وتل أبيب . ومما يؤسف له أن الممرات المائية فى خليج العقبة ومنطقة شرم الشيخ على الرغم من أهميتها الكبرى لمصر إلا أنها لم تحظ بدراسة موضوعية أو يجهز ويخطط لها بعمق وواقعية خلال عشر سنوات سابقة لوقوع تلك الأزمة. وليس من شك فى أن إعلان مصر غلق خليج العقبة اعتباراً من صباح يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ حول الصراع من قضية تهديد سوريا وحشد القوات على حدودها إلى قضية غلق الخليج الذى احتل الصدارة فى أخبار العالم كله مشفوعاً بحملة مضادة ضد مصر إعلامياً . وعلى الرغم من أن قرارى حشد القوات المصرية فى شرم الشيخ وسحب قوات الطوارئ الدولية كانا كافيين لتحقيق أهداف مصر السيادية للسيطرة على خليج العقبة، إلا أن صدور قرار غلق المضيق فى وجه الملاحة الإسرائيلية – الذى يعد أخطر قرار سياسى وعسكرى اتخذته القيادة المصرية – هيأ لإسرائيل الأسباب والمبررات والذرائع التى استندت إليها فى اتخاذ قرار الحرب ، كما كان فى الوقت نفسه فرصة ذهبية للولايات المتحدة الأمريكية للإطاحة بالزعامة المصرية المتمثلة فى جمال عبد الناصر ونظام حكمه .

الهوامش

(١) حامد سلطان ، مشكلة خليج العقبة ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٧ ، وكذلك عمرو عبد الفتاح ، مضيق تيران فى ضوء أحكام القانون الدولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٩٨ .

(٢) محمد محمود الديب ، الجغرافيا السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٤٣٥ .

(٣) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة الخطابات التى أرسلها المندوب الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ابتداء من ٥ فبراير وحتى ٢٥ فبراير ١٩٥٧، انظر كذلك بن جوريون ، ديفيد ، إسرائيل ، تاريخ شخصى ، الجزء الثالث ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، المخابرات العامة ، ص ١٧١ .

(٤) مائير ، جولدا ، الحقد – يوميات قادة العدو ، مترجم ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ٢٢٨-٢٢٩ ، نقل هذا الكتاب إلى اللغة العربية عن كتاب My Life، انظر كذلك بطرس غالى ، ويوسف شلالة ، قناة السويس ومشكلاتها ١٨٥٤– ١٩٥٧ ، الجمعية المصرية للقانون الدولى ، الإسكندرية ١٩٥٨ ، ص ١٧١-١٧٣ ، وحامد سلطان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١.

(٥) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، خطاب الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر فى محضر الجلسة التى عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أول مارس ١٩٥٧ .

(٦) Canada and the Suez Canal Crisis , Department of External Affairs , Ottawa.

(٧) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، سرى جدا ، نشرة خاصة عن العدوان الثلاثى على مصر ، ص ١٤ ، انظر كذلك تقرير همرشولد إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ .

(٨) تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة ، ٦ نوفمبر ١٩٥٦ .

(٩) وثائق الخارجية المصرية – غير منشورة – برقية وزارة الخارجية المصرية الرمزية رقم ١٧٠١ بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٥٦ إلى السفير عمر لطفى المندوب المصرى الدائم فى الأمم المتحدة ، انظر كذلك مقابلة الدكتور محمود فوزى للجنرال بيرنز يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٦ .

(١٠) وثائق الخارجية المصرية ، اتفاقية الوضع القانونى لقوات الطوارئ الدولية بتاريخ ٤ فبراير ١٩٥٧ ، انظر كذلك الخطابات المتبادلة بخصوص تلك الاتفاقية بين همرشولد والدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرية بتاريخ ٨ فبراير ١٩٥٧ .

(١١) عمرو عبد الفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١-١٣٢ .

(١٢) سيجيف ، صموئيل ، إسرائيل والعرب والدول الكبرى (١٩٦٣ – ١٩٦٨). ترجمة المخابرات العامة ، ص ٥٦-٥٧ ، انظر كذلك محمد حسنين هيكل ، حرب الثلاثين سنة – الانفجار ١٩٦٧ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٣٦٠ .

(١٣) حسين بن طلال ، حربنا مع إسرائيل ، عمان ـ الأردن ـ ١٩٦٨ ، ص ٢٢٣-٢٢٤ ، انظر كذلك محمد الفرا ، سنوات بلا قرار ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ١٧٦-١٧٧ ، رابين ، إسحاق - من مفكرة إسحاق رابين ، ص ١٠٣ ، سيجيف ، صموئيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠-٦١ ، انظر أيضا ، Press Statement , Department of State , No. 4975, 13 November , 1966.

(١٤) وثائق القصر الجمهوري بعابدين ، ملف رقم ٤٨٥ خاص بخطة سحب قوات الطوارئ الدولية ، مقابلة مع السفير جمال نجيب مدير مكتب الدكتور محمود فوزي في ٧ أبريل ١٩٩٠ ، وفي تلك المقابلة أوضح سيادته أن الرئيس عبد الناصر كلف الدكتور محمود فوزي برئاسة مجموعة العمل المكلفة بوضع خطة انسحاب قوات الطوارئ الدولية ، انظر أيضا ناتنج ، أنتوني ، ناصر ، ص ٤٤٢-٤٤٣ ، وسيجيف ، صموئيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢ .

(١٥) محاضر الكنيست ، جلسة ٥ أبريل ١٩٦٧ ، بيان رئيس الوزراء ليفي إشكول ص ٥٥٣-٥٥٩ ، انظر كذلك L.B. Library , "Unclassified" State Department telegram 3419 from U.S. Embassy , Tel Aviv , to Secretary of State , dated April, 28 1967 , N.S.F . Country file - Israel . Vol. 6 , Memos 12-66 to 7-67.

(١٦) Hussein of Jordan , My war with Israel , William Morrow , New York 1969. انظر أيضا رودنسون ، مكسيم ، إسرائيل والرفض العربي ، ترجمة الاستعلامات رقم ٧٠٢ ص ١٥٠-١٥١ ، ناتنج ، أنتوني ، ناصر ٤٤٤-٤٤٥ ، وكذلك صلاح العقاد ، مأساة يونيو ١٩٦٧ ، ص ٢٢١-٢٢٢ .

(١٧) وثائق القصر الجمهوري بعابدين ، محضر جلسة المباحثات بالكرملين بين أنور السادات وإليكسي كوسيجين يوم ٢٩ أبريل ١٩٦٧ ، ص ٨ ، انظر أيضا ناتنج ، أنتوني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٧ ، وكذلك Safran ,N ., From War to War , The Arab Israeli Confrontation 1948-1967 , pp. 198-205.

(١٨) بارزوهار ، ميشيل ، التاريخ السري لحرب إسرائيل ، القسم الأول ، ترجمة الاستعلامات رقم ٦٦٤ ، ص ٣-٤ ، انظر أيضا رودنسون ، مكسيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٣ .

(١٩) وثائق الحربية المصرية ، ملف قضية التآمر الكبرى ، فبراير ١٩٦٨ ، شهادة وزير الحربية شمس بدران في محاكمة المتآمرين التي عقدت بالقاهرة في فبراير ١٩٦٨ برئاسة حسين الشافعي ، انظر أيضا سيجيف ، صموئيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

(٢٠) وثائق القصر الجمهوري بعابدين ، محضر جلسة المباحثات بالكرملين بين أنور السادات والرئيس السوفيتي بادجورني يوم ١٣ مايو ١٩٦٧ ، ص ٤ ، انظر أيضا مذكرات إسحاق رابين ، ص ٩٣-٩٤ ، وفيها يوضح رابين أن الاتحاد السوفيتي نقل للسوريين معلومات زائفة عن حشد إسرائيل ما بين ١١، ١٣ لواء على الحدود الشمالية لإسرائيل ، وكذلك

بارزوهار ، ميشيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧-١٨ ، ومحمد حسنين هيكل ، انفجار ١٩٦٧، ص ٤٥٨ ، و أمين هويدى ، حروب عبد الناصر ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٢٤، وورودنسون ، مكسيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٥ ، انظر أيضا Safran , N ., op.cit.,p. 195.

(٢١) محمد حسنين هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٥ ، انظر أيضا وثائق رئاسة الجمهورية، محضر اجتماع السادات بالرئيس بادجورنى ، مايو ١٩٦٧ ، وكذلك ، امين هويدى ، الفرص الضائعة ، بيروت ١٩٩٢ ، ص ٦٧- ٦٨ .

(٢٢) وثائق وزارة الحربية المصرية - غير منشورة - دفتر المحادثات التليفونية الخاص بإدارة المخابرات الحربية ، حديث تليفونى بين اللواء محمد أحمد صادق والفريق صلاح محسن الساعة ١٢٠٠ ظهر يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ .

(٢٣) وثائق وزارة الحربية المصرية - غير منشورة - تعليمات عمليات حربية صادرة من القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ ١٤ مايو ١٩٦٧ اشتملت على توجيهات المشير عبد الحكيم عامر.

(٢٤) مقابلة مع الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى يوم ٥ يونيو ١٩٨٧ بمنزله .

(٢٥) مقابلة مع الفريق أول محمد فوزى بمنزله فى ٢٩ يناير ١٩٩١ ، انظر كذلك محمد فوزى ، حرب الثلاث سنوات، مذكرات الفريق أول محمد فوزى ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٩١-٩٢ .

(٢٦) محمد حسنين هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ٤٦١-٤٦٣ .

(٢٧) وثائق وزارة الحربية - غير منشورة - نص خطاب الفريق أول محمد فوزى إلى الجنرال ريكى يوم ١٦ مايو ١٩٦٧ ، انظر أيضا محمد فوزى ، حرب الثلاث سنوات ، ص ٧٢-٧٤ ، ناتنج ، أنتونى ، ناصر ، ص ٤٤٧ ، سيجيف ، صموئيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ ، وكذلك Quandt , William , Decade of Decisions of American Policy toward the Arab Israeli Conflict 1967-1976, p. 71 , see also , Green , Stephen , Taking Sides , New York 1984 , p. 188.

(٢٨) محمد حسنين هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٧-٤٦٨ ، انظر أيضا بارزوهار ، ميشيل، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩ .

(٢٩) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية مرسلة من السفير محمد عوض القونى مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة إلى محمود رياض وزير الخارجية المصرية برقم ٢٥٨٧ III / يوم ١٦ مايو ١٩٦٧ ، «سرى للغاية ».

(٣٠) محمود رياض ، مذكراته ، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ، ص ٣٧ .

(٣١) وثائق القصر الجمهورى بعابدين - غير منشورة - محضر اجتماع الرئيس عبد الناصر بمستشاريه والوزراء المختصين بمكتبه بالقصر الجمهورى بالقبة يوم ١٧ مايو ١٩٦٧ ،

انظر أيضا Laquer, Road to War 1967, pp. 97 - 99, Randolph Chwrchill, The Six Day War, Quandt, op.cit., p. 71.، هذا وقد أجرى الباحث مقابلات مع كل من زكريا محيى الدين يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠ بمنزله ، ومحمود رياض بمنزله يوم ٧ ديسمبر ١٩٩١، وأمين هويدى بمنزله يوم السبت ٣٠ مارس ١٩٩١ ، وأكدوا له أن جميع المجتمعين قد وافقوا على سحب قوات الطوارئ الدولية.

(٣٢) وثائق الخارجية المصرية ، برقية مرسلة من وزير الخارجية محمود رياض إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٨ مايو ١٩٦٧ ، انظر كذلك محمود رياض ، مذكراته «البحث عن السلام» ، ص ٣٧-٣٨ ، انظر أيضا رودنسون ، مكسيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٨ .

(٣٣) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية مرسلة من السفير محمد عوض القونى إلى محمود رياض برقم ٥٢٢٣ / ٢٥٨ بتاريخ ١٨ مايو ١٩٦٧ سرى جدا ، انظر أيضا محمد فوزى ، حرب الثلاث سنوات ، ص ٧٤-٧٥ ، ناتنج ، أنتونى ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٤ . .

(٣٤) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة- برقية مرسلة من السفير القونى إلى محمود رياض برقم ٢٧٩٧ /١٢١ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٦٧ .

(٣٥) وثائق القصر الجمهورى بعابدين ، محضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى بمنزل الرئيس جمال عبد الناصر بمنشية البكرى بتاريخ ٣١ مايو ١٩٦٧ ، ملف رقم ١٠٦٧ .

(٣٦) L.J. Library Box 18 , Middle East File . Letter for Usand from Arther Goldberg , dated 22 May 1967 .

(٣٧) وثائق وزارة الحربية ، القيادة العليا للقوات المسلحة ، محضر اجتماع الرئيس جمال عبد الناصر بالقادة والضباط بقاعدة أبو صوير الجوية ظهر يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ ، انظر كذلك بارزوهار ، ميشيل ، التاريخ السرى لحرب إسرائيل ، القسم الأول ، ترجمة الاستعلامات ، ص ٧, ١٠ .

(٣٨) وثائق وزارة الحربية ، دار المحفوظات العسكرية ، توجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٦٧ ، مرسلة إلى الفريق أول عبد المحسن مرتجى قائد الجبهة الشرقية ، العملية فجر ، سرى للغاية .

(٣٩) وثائق وزارة الحربية ، دار المحفوظات العسكرية ، توجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٧ / ٦٧ بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٦٧ ، العملية غسق ، سرى للغاية .

(٤٠) المصدر السابق .

(٤١) وثائق القصر الجمهورى بعابدين - غير منشورة - محضر اجتماع الرئيس جمال عبد الناصر بالسفير السوفيتى بالقاهرة المستر ديمترى بوجيدابيف بمنزل الرئيس بمنشية البكرى فى مساء ٢٢ مايو ١٩٦٧ ، نقلا عن تفريغ شريط المقابلة الذى تم تحت إشراف سامى شرف ، انظر أيضا بارزوهار ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١-١٠٢ ، أنتونى ناتنج ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥٧-٤٥٨ ، وكذلك مكسيم رودنسون ، إسرائيل والرفض العربى ،

ص ١٥٧. وقد ذكر بارزوهار أن عبد الناصر التقى بالسفير السوفيتى قبل إغلاق المضايق ، إلا أنه لم يشر إلى قرار الإغلاق ، أما ناتنج فقد ذكر أن عبد الناصر لم يتشاور مع موسكو قبل إعلان إغلاق الخليج ، بينما ذكر رودنسون أن الروس يدعون أن أحدا لم يشاورهم فى عملية الإغلاق.

(٤٢) Department of State , Selection of Official Publications , Publications issued by Department of State , in June 12 , 1967, p. 870 , see also Zohar , Michael Bar , Embassies in Crisis , p. 6 .

(٤٣) بارزوهار ، ميشيل ، مرجع سبق ذكره ، القسم الأول ، ص ٤ .

(٤٤) أوراق محمود رياض - غير منشورة - رسالة من الرئيس جونسون إلى الرئيس عبد الناصر ، ومرفق بها مذكرة قدمها السفير الأمريكى الجديد ريتشارد نولتى إلى محمود رياض فى ٢٣ مايو ١٩٦٧ .

(٤٥) L.J. Library , Memorandum for the President from Walt Rostow , dated 23 May 1967 , National Security File.

(٤٦) ناتنج ، انتونى ، ناصر ، ص ٤٥٤ ، انظر أيضا بارزوهار ، التاريخ السرى لحرب إسرائيل، القسم الأول ، ص ١١٣ .

(٤٧) وثائق القصر الجمهورى بعابدين ، محضر جلسة المباحثات بين الرئيس جمال عبد الناصر ويوثانت يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ ، ملف بعنوان "مقابلة الرئيس للسكرتير العام للأمم المتحدة "، انظر كذلك أوراق محمود رياض - غير منشورة - تقرير كتبه محمود رياض عن مقابلة الرئيس للسكرتير العام للأمم المتحدة فى ٢٣ مايو ١٩٦٧ ، محمود رياض ، مذكراته ، البحث عن السلام ، ص ٤٢-٤٣ ، انظر أيضا سيجيف صموئيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٧-٨٨ .

(٤٨) بارزوهار ، ميشيل ، مرجع سبق ذكره ، القسم الأول ، ص ١٣١.

(٤٩) Johnson , Lyndon , The Vantage Point , p. 297 , see also, Quandt, William , op.cit., p. 94.

(٥٠) أوراق العميد أركان حرب عبد المنعم خليل الشخصية - غير منشورة -مذكرة كتبها بخط يده عن مقابلته للفريق أنور القاضى والفريق أول محمد فوزى والفريق أول صدقى محمود يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ .

(٥١) وثائق القيادة العامة للقوات المسلحة - هيئة عمليات القوات المسلحة - فرع العمليات ، توجيهات عمليات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٥ /١٩٦٧ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٦٧ .

(٥٢) وثائق المحفوظات العسكرية - غير منشورة - القيادة العامة للقوات المسلحة ، إدارة الأركان ، برقية شفرية من المشير إلى العميد عبد المنعم خليل ، قائد قوات شرم الشيخ ، موقعة من الفريق محمد فوزى بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٦٧ سرى للغاية ، سجل الحرب مسلسل ٢٠٣ بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٦٧ .

(٥٣) مقابلة مع اللواء عبد المنعم خليل بمنزله فى ١٥ مارس ٢٠٠٠ ، وقد سمح لى سيادته بالحصول على صورة طبق الأصل عن تعليمات قفل مدخل خليج العقبة الموقعة بإمضاء المشير محمد عبد الحكيم عامر ، وفى البند رقم ٧ أضيف بين قوسين بخط المشير (حتى لو كانت السفن المحروسة ترفع العلم الإسرائيلى). وبالإطلاع على وثائق القوات المسلحة وجدت أن تعليمات قفل مدخل خليج العقبة مطابقة لما هو موجود فى أوراق اللواء عبد المنعم خليل إلا أن نسخة عبد المنعم خليل الأصلية مسجل عليها بالحبر الأسود الآتى: إشارة رقم ٤٢٤ ٦٧/٥/٢٣ من السيد المشير «لمعاملة السفن المحروسة بسفن حربية إسرائيلية معاملة السفن المعادية ويصير الاشتباك مع السفينة ».

(٥٤) وثائق القيادة العليا للقوات المسلحة ، تعليمات قفل مدخل خليج العقبة ، سرى للغاية برقم ١٣٠ بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٦٧ ، بتوقيع المشير عبد الحكيم عامر ، والعبارة بين القوسين بخط يده .

(٥٥) وثائق القيادة العليا ، محضر اجتماع مؤتمر القادة الذى حضره الرئيس عبد الناصر مساء يوم ٢٥ مايو ١٩٦٧ ، ملف بدون رقم.

(٥٦) Brecher , Michael , Decisions in Israel's Foreign Policy , pp. 390-395 , see also Laqueur , Walter , op.cit., p.166, Johnson , Lyndon , op.cit., pp. 291-294 , and Green , Stephen , op. cit., p. 244.

(٥٧) Johnson , Lyndon , op. cit., p. 395 , see also , Quandt, William , op. cit., p. 110.

(٥٨) محمد فوزى ، حرب الثلاث سنوات ، ص ٩٣ ، انظر كذلك وثائق القصر الجمهورى بعابدين ، رسالة كوسيجين إلى عبد الناصر سلمت له بمعرفة السفير السوفيتى بالقاهرة فى ٢٧ مايو ١٩٦٧ .

(٥٩) Barzohar , Michael , Embassies in Crisis , p. 35.

(٦٠) وثائق القصر الجمهورى بعابدين ، أرشيف منشية البكرى ، رسالة مرسلة من الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس ليندون جونسون فى ٢ يونيو ١٩٦٧ ، ملف رسائل الرئيس الأمريكى ، انظر كذلك محمود رياض ، مذكراته «البحث عن السلام»، ص ٤٦-٤٩ .

(٦١) محمود رياض ، المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٦٢) محمد حسنين هيكل ، انفجار ١٩٦٧ ، ص ٧٠٨-٧١٩ ، انظر أيضا جرين ، ستيفن ، الانحياز ، أماكن متفرقة ، محاضر الكنيست ، بيان إشكول عن المعركة ، جلسة الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ص ٦٩٩-٧٠٣، وثائق الحربية المصرية ، تقرير لجنة التحقيق العليا التى شكلت برئاسة اللواء حسن مطاوع لبحث أوضاع الطيران خلال نكسة يونيو ١٩٦٧ ، انظر كذلك وثائق القيادة العليا ، تقرير لجنة التحقيق التى رأسها الفريق عبد المنعم رياض .

(٦٣) أوراق العميد عبد المنعم خليل الشخصية - غير منشورة - تقرير خبرة قتال قوات شرم الشيخ خلال الفترة من ٢٠ مايو إلى ٨ يونيو ١٩٦٧ .

العوامل المؤثرة على التطور الصناعى فى مصر
خلال القرن العشرين

أ . د .محمد محمود الديب

أستاذ الجغرافيا الاقتصادية بكلية الآداب

جامعة عين شمس

العوامل المؤثرة على التطورالصناعى فى مصر
خلال القرن العشرين

يتناول هذا البحث العوامل المختلفة التى أثرت على التطور الصناعى فى مصر خلال القرن العشرين . ويمكن تقسيم التطور الصناعى الحديث فى مصر إلى أربعة مراحل رئيسية هى:

المرحلة الأولى: وهى مرحلة السيطرة الحكومية فى الفترة ١٨٠٥-١٩٠٠ ، أى معظم سنوات حكم محمد على وخلفائه .

المرحلة الثانية: وهى المرحلة التى سيطر فيها القطاع الخاص الأجنبى والمصرى على الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ فى الدولة ، وامتدت تلك الفترة من آخر القرن التاسع عشر وأول القرن العشرين حتى عام ١٩٥٧ وتجاوزا حتى عام ١٩٦٠ .

المرحلة الثالثة: وسيطر فيها القطاع العام على الصناعة فى البلاد فى الفترة :١٩٦٠- ١٩٧٣ ، واقتصر دور القطاع الخاص على الصناعات الحرفية والصغيرة .

المرحلة الرابعة: وبدأت فيها سيطرة القطاع الخاص من جديد ، وبدايتها بعد حرب أكتوبر. وهى مرحلة الانفتاح والإصلاح المالى والخصخصة ، أى بيع مصانع القطاع العام للقطاع الخاص .

وسنكتفى فى هذه الدراسة بالإشارة العابرة إلى المرحلة الأولى ، بينما سنركز على المراحل الثلاث الأخرى .

المرحلة الأولى: وهى مرحلة السيطرة الحكومية فى الفترة من ١٨٠٥- ١٩٠٠ .

فى الوقت الذى كانت فيه منطقة غرب أوروبا تجتاز ثورتها الصناعية الأولى بين منتصف القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت مصر تمر بثورة زراعية

عندما بدأ محمد علي فى تحويل الرى الحوضى إلى رى دائم مما أدى إلى تضاعف الإنتاج الزراعى ، فبعد أن كانت الأرض تنتج مرة واحدة فى السنة شتاء أصبحت تنتج مرتين: شتاء وصيفا ، وهذه ثورة زراعية بحق بدأها محمد على فى مصر .

وبالمثل أيضا بدأ محمد على التطور الصناعى الحديث فى مصر لأنه كان ينوى بناء جيش قوى ليستعين به وقت الضرورة ولرفع سمعة مصر خارجيا. وقد دفعه ذلك إلى استعارة التقنية من البلاد المتقدمة التى مرت بالثورة الصناعية قبل مصر ، كما استقدم الخبراء الأجانب للعمل فى المصانع ، ولتدريب العمال المصريين فى هذا المجال ، فضلا عن استيراد الآلات الحديثة. كل ذلك لينهض بالدولة صناعيا وليوفر للجيش مستلزماته من أسلحة وذخائر وملابس وأغطية وأغذية ، مع تحقيق الاكتفاء الذاتى للبلاد خشية الحصار الاقتصادى ، مع تصدير الفائض ليكون الميزان التجارى فى صالح مصر. كما كان يسعى لتعليم أبناء الشعب المصرى فنون التقدم الصناعى الحديث الذى ظهر فى غرب أوروبا.

ونجح محمد على فى إقامة مصانع كبيرة تملكها الدولة للأسلحة والذخائر ، ومصنع سبك الحديد، وترسانة لبناء السفن فى الإسكندرية ، ومصانع للغزل والنسيج ، ومصانع للمواد الغذائية، بل وأرسل البعثات إلى الهند لتعلم فنون صناعة ضرب الأرز ونقلها إلى مصر ، كما استعان بتقنية أمريكية فى هذا المجال. كما أنشأ مصانع للسكر ومعامل لتكريره ولإنتاج العسل الأسود والروم ، ومصانع للحلويات ، ومعاصر للزيوت النباتية. هذا عن الصناعات الكبيرة ، أما الصناعات الصغيرة فقد تركها محمد على فى بداية الأمر فى أيدى أصحابها ، لكنه سرعان ما فرض عليها نظام الاحتكار ، وجعل أصحابها يعملون كعمال بأجر لحسابه ، فكان يوفر لهم الخامات ويتسلم المنتجات منهم ، فانصرف أصحابها إلى أنشطة أخرى غيرها .

غير أن تجربة محمد على فى تصنيع مصر لم يكتب لها البقاء والاستمرار لأسباب داخلية وخارجية. وترتبط الأسباب الداخلية بعدم توفر الطاقة الحديثة لنقص الفحم مصدر البخار والاعتماد على استيراده ، والاعتماد على الحيوانات فى إدارة الآلات ، ونفوق عدد كبير منها. إضافة إلى تأخر النقل ، وتطبيق سياسة حرية التجارة مع غياب الحماية الجمركية للصناعات الوليدة ، فرسم الاستيراد لم يكن يزيد عن ٣٪ بحكم سياسة الباب المفتوح. كما تأثرت الصناعات الوليدة بسبب إهمال صيانة آلات المصانع ، وسوء الإدارة والتنظيم ، وتسيب العمال ، وارتفاع تكلفة الإنتاج ، والثقة المطلقة فى الخبراء الأجانب ، وبعضهم لم يكن مخلصا لمصر ، فضلا عن نقص الوعى الصناعى بين أبناء الشعب ، وعدم وجود ائتمان صناعى لتمويل الصناعة ، والمنافسة الضارية من الواردات الأجنبية .

ولعل من أبرز الأسباب الخارجية التى أثرت سلبا على الصناعة المصرية ظهرت واضحة حين وقعت الإمبراطورية العثمانية معاهدة تحالف مع إنجلترا فى السادس عشر من أغسطس ١٨٣٨ ، حصل التجار الأجانب بموجبها على حق الاتجار مع ولايات الدولة العثمانية بدون قيود أو شروط. ولم تلبث بعد ذلك أن وقعت الأزمة المصرية التركية التى فرضت إنجلترا والدول الأخرى على مصر فى أعقابها تسوية ١٨٤٠-١٨٤١، التى حددت بمقتضاها عدد الجيش المصرى، فانعكس ذلك سلبا على النشاط الصناعى فى البلاد، وأغلقت العديد من المصانع(١).

ولما تولى عباس الأول الحكم استكمل غلق المصانع الكبيرة التى أقامها جده محمد على ، واستغنى عن الخبراء الأجانب ، وعاد للاعتماد على المصانع الصغيرة والورش الحرفية ، وكان ذلك نتيجة لتقلص حجم الجيش الذى كان يستهلك معظم إنتاج المصانع الكبيرة، وأصبح الإنتاج الصناعى فى عهده يتقيد بحاجات الشعب المصرى أكثر من ارتباطه بالحروب والتوسع الاقتصادى فى مناطق شاسعة المساحة والحدود .

وخلف عباس فى الحكم سعيد باشا ١٨٥٤-١٨٦٣ ، الذى عرف عنه ميله الشديد للأجانب، ومن ثم عمل على توطيد أقدامهم فى البلاد، لذا نزح عدد كبير منهم إلى مصر واستوطنوها فى عهده، وللأسف كان بعضهم من الرعاع فأساءوا استعمال الامتيازات الأجنبية. ولم يقم سعيد بأية محاولة للنهوض بالصناعة، وكل ما فعله هو فتح الباب لرؤوس الأموال الأجنبية التى تدفقت على مصر، وعمل بعضها فى المشاريع الصناعية ، وإن كانت الصناعة لم تجتذب وقتها مبلغا محسوسا من رؤوس الأموال الأجنبية التى فضلت عليها مشاريع البنية الأساسية (الترام، المياه النقية، الإنارة بغاز الاستصباح)، خاصة مع الالتزام بسياسة الباب المفتوح التى أعجزت المصنوعات المصرية عن منافسة نظائرها الأجنبية .

وحين سمح السلطان العثمانى لمصر بمقتضى فرمان ١٨٦٦ بزيادة عدد جيشها ، اهتم الخديو إسماعيل بالصناعة نسبيا ، واستقدم لها الخبراء من فرنسا وإيطاليا والنمسا ، وسار على قاعدة الإنتاج الكبير فنهض بترسانتى الإسكندرية والسويس ، وأعاد تنظيم مصنع الحوض المرصود وصارت تصب فيه المدافع وتصنع به المعدات الحربية. وأصلح وأنشأ العديد من المصانع الحربية فى الإسكندرية وطرة وغيرها. وأعاد فتح بعض مصانع الغزل والنسيج ومن بينها مصنع الطرابيش فى فوة ، ومصانع كبيرة للمنسوجات فى شبرا وبولاق. كما أقام مدابغ للجلود ، ومصنعا لضرب الطوب فى قليوب ، وآخر للورق فى بولاق ، وأقام مطاحن للحبوب ، ومعاصر للزيوت النباتية ، واهتم بزراعة القصب والتبغ ، وأنشأ مصانع للسكر فى أرضه بالدائرة السنية ، واهتم بالصناعات الصغيرة . ولكن سوء إدارة تلك المصانع أدى إلى ارتباكها ، أضف إلى ذلك وقوع البلاد فى أزمة ديون خارجية كبيرة مما أدى إلى اضطراب ماليتها فتدهورت صناعاتها ، كما أحجم الأجانب عن إقامة صناعات جديدة فى البلاد .

وفى عهد الخديو توفيق ١٨٧٩-١٨٩٢ تم إهمال الصناعة ، وخاصة بعد أن وقعت مصر تحت الاحتلال البريطانى، وشجعت إنجلترا مصر بالتركيز على

زراعة القطن مع تصديره لبريطانيا عملا بمبدأ التخصص الإنتاجى وتقسيم العمل الدولى. وتمثلت الصناعات الكبيرة فى عهد توفيق فى مصانع السكر والكحول وطحن الحبوب ، وانتعشت من جديد الصناعات الصغيرة والحرفية .

وبالمثل لم يهتم الخديو عباس حلمى الثانى ١٨٩٢-١٩١٤ بالصناعة فتدهورت أحوالها لدرجة أن اللورد كرومر - الذى كان يحول دون إنشاء مصانع حديثة فى مصر لتظل مزرعة للقطن لصالح المصانع البريطانية ، وسوقا لمصنوعاتها - كتب لحكومته يتعجب حتى من تدهور الصناعات الحرفية فى ذلك الوقت. ولما كانت مصر قد جذبت عددا كبيرا من الأجانب منذ عهد سعيد، وكذلك فى عهدى إسماعيل وتوفيق ، وفى ثنايا الاحتلال البريطانى ، فقد قام بعض هؤلاء بإنشاء العديد من الصناعات الغذائية ومن بينها صناعة السجاير التى أقامها الأرمن واليونانيون الذين استوطنوا مصر بعد هجرتهم من تركيا بسبب الحرب التركية الروسية فى عام ١٨٧٧ ، واحتكار الحكومة التركية لصناعة التبغ فى بلادها[٢]. كما انتشرت صناعة الحلوى ، ومصانع المشروبات الروحية ، وصناعة الزيوت والصابون ، ومصانع التبريد ، وشركات لحفظ الفواكه والخضروات وغيرها. ويتضح مما سبق أن الأجانب أقاموا العديد من الصناعات فى مصر التى يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات هى :

- الصناعات التى كانوا يتمتعون فيها بمهارة تقليدية اكتسبوها من تمرسهم عليها فى مواطنهم الأصلية قبل هجرتهم إلى مصر ، خاصة السجاير والمشروبات الروحية .
- الصناعات التى تعد توسعا رأسيا للقطن مثل عصر بذرته لاستخراج الزيوت وصناعة الكسب والصابون .
- الصناعات المحمية طبيعيا مثل استخراج ملح الطعام والخبز والبيرة والسجاير .

ولم يكن رأس المال الأجنبى الذى ساهم فى إنشاء الصناعات الغذائية

بمصر مصدره دولة واحدة ، وإنما جاء من دول مختلفة ، وإن كانت غالبيته من إنجلترا بحكم احتلالها لمصر .

وقد يكون من المفيد أن نفرق فى هذا المقام بين نوعين من الرأسمالية وهما: الأجنبية والوطنية . فالرأسمالية فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية كانت وطنية ، ولذا تواءمت مع مصالح شعوبها ودولها .أما الرأسمالية التى عملت بالصناعات المصرية فى بداية نشأتها فكانت أجنبية لذا لم تتواءم كثيرا مع مصالح الشعب المصرى ، وكان همها الأول تحقيق الربح الكبير شراهة .

أما الرأسمالية المصرية الوطنية الخالصة فقد عملت بالصناعات الصغيرة والحرفية. وكان يعمل فى المنشأة صاحبها بمساعدة بعض الصبية له وذلك لتمسك المصريين بالفردية وعدم معرفتهم بمزايا التعاون . وكانت منشآتهم مقامة فى أماكن خربة وذات بيئة غير صحية. ولما كانت البرجوازية المصرية فى الأصل زراعية فإنها فضلت استثمار أموالها فى هذا المجال ، خاصة زراعة القطن وتجارته . إلا أن نفرا منهم قد استثمر أمواله فى إنشاء مصانع للسكر بالوجه القبلى فى الفترة من ١٨٩٢-١٩٠٠ ، وتعاونت جماعتهم فى إقامة مصنع لتكرير السكر فى الحوامدية ١٨٨١ . ونجح بعض المصريين فى إقامة مصانع للتبغ بالوجهين البحرى والقبلى تضاهى التى أنشأها الأجانب ، مثال ذلك مصانع الدفراوى فى منوف قبل عام ١٩١١ . كما أنشأ إسماعيل عاصم مصنعا للطرابيش فى قها. وكان لهؤلاء الرجال المصريين وغيرهم دور كبير فى نشر الوعى الصناعى مما شجع غيرهم من المواطنين على الاستثمار فى هذا المجال. وأوضح تعداد السكان فى عام ١٩٠٧ أن عمال صناعات الأطعمة بلغوا نحو ٤١ ألف عامل ، أى ١١٪ من العمالة الصناعية فى ذلك الوقت[٣].

المرحلة الثانية : وسيطر فيها القطاع الخاص الأجنبى والمصرى على الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ، وامتدت تلك المرحلة من آخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حتى عام ١٩٥٧، وتجاوزا حتى عام ١٩٦٠ .

وقد أمكن التعرف على سبعة عشر عاملا أثرت على تطور الصناعة المصرية عامة فى تلك الفترة. وهذه العوامل هى: الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ ، لجنة التجارة والصناعة وتقريرها ، مصلحة التجارة والصناعة ، ثورة ١٩١٩ ، تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، النابهون المصريون وعلى رأسهم طلعت حرب وإسماعيل صدقى ، بنك مصر ١٩٢٠ ، اتحاد الصناعات المصرية ١٩٢٠ ، الأزمة المالية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ ، تعديل التعريفة الجمركية ١٩٣٠ ، وزارة التجارة والصناعة ، الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ ، البنك الصناعى ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتهيئة الجو للقطاع الخاص للاستثمار الصناعى ، تأميم شركة السكر ١٩٥٦ ، العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ وتمصير المنشآت الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية واليهودية، وفيما يلى نعرض لهذه العوامل:

الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨

تعد الحرب العالمية الأولى أحد الأسباب الرئيسية التى شجعت على النمو الصناعى فى مصر لأنها عملت كتعريفة جمركية حامية ، لانقطاع واردات المصنوعات الأجنبية التى كانت تنافس بضراوة المنتجات الوطنية ، وذلك بسبب صعوبة النقل البحرى وقتذاك. لذا انتعشت الصناعات التى كانت قائمة ، بالإضافة إلى نشأة صناعات جديدة لتوفير الأغذية والأغطية والملابس للقوات المحاربة ، فضلا عن حاجات الشعب المصرى، وشجع ذلك على ارتفاع أسعار السلع المصنوعة عما كان عليه الحال من قبل. وتعذر تصدير الحاصلات الزراعية فانخفضت أسعارها، وفى الوقت ذاته زاد الطلب من قبل القوات البريطانية وحلفائها ، فانتعشت الصناعات الغذائية وغيرها للإحلال محل الواردات، وازدهرت الصناعات الحرفية التى كاد أن يقضى عليها، أما الصناعات الكبيرة فحققت أرباحا هائلة بعد خسائر. وكان العمل متوافرا لعدد كبير من الأفراد .

وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عادت المصنوعات الأجنبية

تتدفق على مصر فأضرت بالصناعات المصرية بما فيها الغذائية. وما كانت مصر تستطيع حماية صناعاتها جمركيا لأنها كانت مقيدة بسياسة الباب المفتوح العثمانية. كما أن المصانع المصرية نشأت على عجل للاستفادة من تلك الظروف الطارئة ، لذا لم تضع فى حسبانها الأسس الاقتصادية والفنية التى تكفل لها الصمود فى المنافسة والاستمرار بالعمل؛ فبعض المصانع التى أنشئت خلال الحرب العالمية الأولى كانت أشبه بالمضاربة منها بالاستثمار ، فضلا عن أن أصحابها لم يحفلوا بشيء سوى الحصول على ربح كبير عاجل .لذا توقف معظمها بعد انتهاء الحرب لعودة المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية(٤).

وفى عام ١٩١٦ شكلت الحكومة (فى عهد السلطان حسين كامل) لجنة للصناعة والتجارة لدراسة حالة الصناعة وأثر الحرب العالمية الأولى عليها . وقدمت اللجنة تقريرها الذى ضمنته دراسة الصناعات القائمة والمقترحة والإجراءات التى يجب اتخاذها للنهوض بالصناعة ، ومن توصياتها: إصلاح التعريفة الجمركية ورسوم الواردات والصادرات لحماية الصناعات الوطنية وتشجيعها ، والتخلص من سياسة الباب المفتوح ، وضرورة إعفاء الصناعات المصرية من كل ضريبة داخلية إعفاء مكافئا للرسوم الجمركية ، والاهتمام بشبكات النقل ووسائله ، ومنح امتيازات لنقل المصنوعات والخامات على السكة الحديدية التى تملكها الحكومة ، والاهتمام بتوفير الطاقة فى أماكن مختلفة بالبلاد بأسعار معقولة تشجيعا لإنشاء الصناعات، والاهتمام بالتعليم الفنى والصناعى والهندسى لإعداد الكوادر البشرية من عمال مهرة وخبراء ، مع ضرورة تسهيل الائتمان المالى الحكومى للصناعة ، وإنشاء بنك يقرض الصناعة بأسعار فائدة ميسرة، وعلى أن تفضل الحكومة المصنوعات الوطنية على الأجنبية طالما الجودة والأسعار متساوية أو متقاربة ، وأن تهتم بالدعاية والترويج للمصنوعات الوطنية ، وإقامة المعارض لها ، وأن تنشئ إدارة حكومية ترعى شئون الصناعة الوطنية .

وحين تولى السلطان فؤاد (ابن الخديو إسماعيل) حكم مصر بعد وفاة أخيه السلطان حسين كامل فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ ، وصار ملكا على مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، أدرك أن الاستقلال السياسى الذى حصلت عليه مصر كان يلزمه استقلالا اقتصاديا لتدعيمه. وكانت هناك فكرة بإنشاء جمعية أهلية ترعى شئون الصناعة المصرية فى عام ١٩١٠ ، على أن تسند إدارتها للأمير فؤاد ، لكن الفكرة لم تنفذ. وهذه الفكرة هى التى تحولت إلى اتحاد الصناعات المصرية فى عام ١٩٢٢. وقبل ذلك بعامين تأسس بنك مصر فى عام ١٩٢٠ ، وكان ذلك على أثر قيام الثورة الوطنية الشعبية فى مصر فى عام ١٩١٩ ، التى ألهبت حماس المصريين فى سبيل حصول مصر على استقلالها السياسى وتدعيمه باستقلال اقتصادى. وتأسس بنك مصر من مساهمين مصريين وأموال مصرية فقط ، وقرر أن يستثمر أرباحه فى مجال النشاط الصناعى ، وبالفعل أنشأ عدة شركات صناعية منها شركة مصر لمصايد الأسماك فى عام ١٩٢٧ التى أقامت لها مصنعا للأزرار الصدفية فى السويس برأسمال ٥٠ ألف جنيه ، وشيدت ثلاجات لحفظ الأسماك دون تلف لفترة من الزمن. وأنشأت الحكومة فى عام ١٩٢٠ مصلحة للتجارة والصناعة لرعاية شئونها ، فكل تلك التطورات المتلاحقة كانت أسبابا قوية شجعت على النمو الصناعى فى مصر .

وأراد الملك فؤاد أن يرسم خططا للتوسع الصناعى فى مصر على أساس أنها لا تتعارض مع التعاون الاقتصادى مع إنجلترا فرأى أن تكون الصناعات المصرية مبنية على تموين السوق الداخلى ، وعلى تشكيل المواد الخام المنتجة فى مصر ، وعلى ألا تحتاج الصناعات المصرية إلى الحماية الجمركية إلا لفترة قصيرة فى عهد طفولتها ، خاصة وأن الصناعات الزراعية ومنها الغذائية لا تحتاج لكثير من الحماية الجمركية. وحددت الصناعات الزراعية بأنها المنسوجات القطنية والجوت، ومنتجات الألبان، وصناعة حفظ الخضر والفاكهة، وصناعة المواد الطبية من النباتات العطرية ، وتشكيل مجلس دائم للصناعات الزراعية .

وبالفعل أنشئت عدة شركات لمنتجات الألبان فى القاهرة ودمياط فى عام ١٩١٨ ، وشركة نوفل للحلوى فى الجيزة فى عام ١٩١٩ ، وتأسست شركة الأسماك والمحاصيل المصرية للقيام بالعمليات الصناعية المرتبطة بصيد الأسماك ، وعدة شركات لصناعة السجاير وتصنيع دخان المعسل ، من بينها الشركة الشرقية ١٩٢٠ ، ومصنع سيموندس للدخان والمعسل بفاقوس شرقية فى عام ١٩٢٢ ، ومصنع كوزيكا للكحول بطرة ولإنتاج العلف المسكر لخيول الجيش الإنجليزى وبغاله ، وشركة المياه المعدنية والمشروبات الروحية سباتس . وشيدت مصانع لحفظ الخضر والفاكهة. وقد زودت الصناعات الغذائية الجيوش البريطانية والجمهور باحتياجاته من تلك المنتجات .

وعلى الرغم من نهضة الصناعات الزراعية ، إلا أنها لم تلبث أن ووجهت بثلاث عقبات تمثلت فى: صعوبات زراعية ، ومشاكل فنية ، فضلا عن العقبات المالية. فالحكومة اهتمت بزراعة القطن والقصب ، والفلاح اهتم بمحاصيل الأذرة والبرسيم مع إهمال المحاصيل البستانية والثروة الحيوانية. لذا زاد الاهتمام بالزيتون والبلح والزراعة التجارية البستانية وبالنباتات العطرية والثروة الحيوانية حتى تتوفر الخامات المناسبة لزوم الصناعات الغذائية وبأسعار معقولة. أما العقبات الفنية فكانت كثرة أمراض النباتات والحيوانات والآفات الحشرية. وكان لابد من مقاومة هذه الأمراض والآفات مع زراعة الأنواع التى تناسب التصنيع ، وعدم الإكثار من الأصناف والتركيز بدلا من ذلك على نوعين أو ثلاثة ، مع دراسة أنواع الخضر وأصنافها المناسبة للحفظ وذلك فى مدة قصيرة. ولما كانت هذه الصناعات لا تتوافر لها العمالة الفنية ، فقد بادرت الحكومة بتحويل معامل الصناعات الغذائية التابعة لقسم البساتين فى وزارة الزراعة إلى مدارس للتدريب المهنى تحت إشراف الوزارة. أما الصعوبات المالية فتمثلت فى عدم كفاية الأموال عند الحكومة لإنشاء محطات توليد الكهرباء فى البلدان الإقليمية والأرياف لتشجيع إقامة الصناعات الزراعية هناك.

وقد بادر بنك مصر بمنح قروضا ميسرة لطحن الفلال ، ولتصنيع البلح ، والزيوت النباتية، وضرب الأرز ، وصناعة الأسماك .

الكساد العالمى - المشروع الوطنى - التعريفة الجمركية

طرأت ثلاثة تطورات أساسية فى نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن الماضى ، كانت لها آثار كبيرة على النمو الصناعى فى مصر وهى : الكساد العالمى World Depression 1929-1933 ، وتعديل التعريفة الجمركية ، وفكرة المشروع الوطنى. فهذه الثلاثية كان لها دور فى تشجيع النشاط الصناعى فى مصر وفى دخول الوطنيين إلى ميدانه(٥).

فالكساد العالمى وقع لحدوث انهيار مالى فى بورصة نيويورك ، وانخفضت أسعار كثرة من السلع عما كانت عليه قبل عام ، وعجزت الدول عن تسديد ديونها ، وتراجعت الصادرات والواردات على مستوى العالم ودوله أيضا. ولما كانت مصر تعتمد على تصدير محصول القطن ، فقد عجزت عن تسويقه عالميا، وانخفضت أسعاره فاضطرت إلى خفض مساحته ، وتخزين كميات كبيرة من إنتاجه ، مع تحمل خسائر فادحة. ووضحت لها عيوب سياسات التخصص الإنتاجى ، والاعتماد على التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا. وفى الوقت نفسه عجزت عن تصدير فائض بعض المصنوعات ومنها الغذائية عن حاجة السوق المصرى ، ولم تتمكن من استيراد مصنوعات تكفى سوقها الداخلى ، ولذا نشطت الصناعات الوطنية لسد حاجة السوق الداخلى. وعلى كل فقد اجتازت الصناعات المصرية وقتا عصيبا عليها أثناء الكساد والانخفاض المالى العالمى لعجزها عن تصدير فوائضها ، ولصعوبة تدبير مستلزماتها. وأظهر الكساد العالمى أن مصر عليها أن ترسم لنفسها سياسة اقتصادية ترتكز على ثلاثة أعمدة هى: الكفاية الذاتية ، وتنويع الإنتاج ، والتصنيع .

أما المشروع الوطنى فتبلور فى ظهور استعداد لدى البرجوازية المصرية الزراعية والتجارية على الاستثمار فى مجال النشاط الصناعى ، خاصة بعد

موجة الحماس الوطنى وحصول البلاد على استقلالها ، ونشأة بنك مصر ، واتحاد الصناعات ، وبروز جماعة النابهين المصريين ، ووصول بعضهم إلى كراسى الحكم ، والرغبة فى انتزاع المبادرة. ولما كانت مصر مرتبطة بسياسة الباب المفتوح الأمر الذى عرقل تقدمها الصناعى ، ومن ثم ضغطت هيئات وجماعات مختلفة منها: اتحاد الصناعات ، بنك مصر ، النابهون المصريون ، وحتى بعض الأجانب على الحكومة للتخلص من تلك السياسة، وذلك بتعديل التعريفة الجمركية لتشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها. ودار جدل كبير ذا ثلاثة محاور حول ذلك التعديل الجمركى: فهل تكون التعريفة الجمركية مصدرا لإيرادات خزانة الدولة ؟ أم وسيلة لحماية الإنتاج الوطنى ؟ أم ترعى شئون المستهلك ؟ فالتعريفة الجمركية التى ظلت سارية فى مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر حددت رسم الاستيراد بنسبة ٨ ٪ ، ودع عنك أنها نسبة غير حامية، فإنها لم تفرق بين أنواع السلع سواء أكانت خاما ، أو نصف مصنوعة ، أو تامة الصنع ، أو وقودا ، أو هل هى لزوم الاستهلاك أو الإنتاج ، وهل هى ضرورية ، أو ميسرة Convenient، أو كمالية؟ ويستثنى من ذلك السكر والكحول والتبغ بزيادة الرسم ٢٪عن المقرر. أما الرسم على الصادرات فكان هو الآخر ٨٪ ، ثم انخفض بالتدريج إلى ١٪ ، ثم ألغى بكامله ماعدا على القطن وبذرته. وهذه هى أعمدة سياسة حرية التجارة والتخصص الإنتاجى التى عرقلت تصنيع مصر فى العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين ، وحدت من استثمارات البرجوازية الوطنية فى مجال النشاط الصناعى.

وتعد التعريفة الجمركية الجديدة المعدلة على يد إسماعيل صدقى اعتبارا من ١٧ فبراير ١٩٣٠ هى العمود الفقرى للتطور الصناعى فى مصر منذ بدء تطبيقها لأنها أصبحت تعريفة حامية[٦]. فقد زيدت الرسوم الجمركية على واردات المصنوعات الأجنبية التى تنتج مصر نظيرا لها ، مع تخفيض الرسوم الجمركية على واردات الآلات والمعدات ، والخامات اللازمة للصناعة الوطنية والإنتاج الداخلى ، وإلغاء الضرائب على صادرات المصنوعات المصرية ما عدا

التى على القطن وبذرته (نصف مصنوع). وفى الوقت نفسه فرضت رسوم تصدير مانعة على السلع المصدرة التى تحتاجها الصناعات المصرية، والتدرج فى فرض الضريبة على حسب حالة السلعة ، فإذا كانت خامات فرضت عليها رسوما مخفضة ، وإذا كانت نصف مصنوعة تحملت رسوما متوسطة ، أما لو كانت تامة الصنع فإنها تخضع لرسوم عالية أخذا فى الحسبان نوعها إن كانت كمالية أو ميسرة أو ضرورية ، وذلك بقصد حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة غير العادلة مع الواردات النظيرة ، وجرى تنقيح تلك التعريفة الجمركية بالتشديد عدة مرات. وعلى الرغم من أن إنجلترا كانت قد وافقت على الصورة الأولى ، لكنها عارضت التنقيحات التى أدخلت عليها لتستحوز على السوق المصرى لمصنوعاتها .

وبعد تعديل التعريفة الجمركية تناقصت واردات مصر من المصنوعات الغذائية ، ونشطت الصناعات الوطنية لتغطية حاجة أكبر جزء من السوق الداخلى، لكن تجدر الإشارة إلى أن تعديل التعريفة الجمركية تعاصر مع الانخفاض والكساد العالمى لذا يصعب فصل أثر الواحد منهما عن الآخر على تطور الصناعة المصرية .

وقد انتعشت الصناعات الغذائية فى مصر بعد تعديل التعريفة الجمركية ، واستطاعت البلاد أن تغطى حاجتها بالكامل من السكر والكحول والسجاير والملح ، بل وتصدير الفائض من هذه المصنوعات للخارج [٧] ، كما شجع ذلك على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لتعمل فى كل الصناعات المصرية[٨].

الحرب العالمية الثانية والصناعة المصرية

لم تكن الصناعة المصرية تطمع فى أكثر من تعريفة جمركية حامية لها من منافسة النظائر الأجنبية المستوردة ، فلما وقعت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ توقفت هذه المنافسة بالكامل نظرا لانقطاع وصول واردات المصنوعات من الخارج ، وذلك لتعذر النقل البحرى ، ولنشاط الغواصات فى

البحر المتوسط بسبب العمليات العسكرية ، ولارتفاع تكلفة الشحن والتأمين والتخزين خلال فترة الحرب. أضف إلى ذلك تمركز قوات الحلفاء فى مصر (٢ مليون مقاتل) التى زاد طلبها على السلع المصنوعة وغيرها فاتسعت السوق أمام المصنوعات المصرية، وقدر أن الجندى كان ينفق جنيها إسترلينيا فى اليوم[٩]. وشكلت المصروفات التى كانت تنفقها هذه القوات فى مصر خلال الحرب العالمية الثانية نحو ربع الدخل القومى للبلاد بمعدل ٢ مليون جنيه/ يوم. وبلغت ٣١٩ مليون جنيه بين ١٩٣٩-١٩٤٥[١٠].

وفى عام ١٩٤١ أنشأت إنجلترا مركز إمدادات الشرق الأوسط Middle East Supply Center MESC، واشتركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية للإشراف على العمليات العسكرية لقواتها فى إحدى وعشرين دولة بشمال إفريقيا ، وجنوب غربى آسيا ، وجنوب شرقى أوروبا ، ولتعبئة موارد هذه البلاد لخدمة أغراض الحرب ، وتقليل اعتمادها على الخارج. وقدم ذلك المركز المساعدات الفنية للصناعات المصرية ، ووفر لها الآلات وقطع الغيار والخامات الضرورية ، بل وتدخل فى تنظيم الأجور لعمال المصانع، وفضلا عن ذلك أنشأ بعض المصانع لتموين قواته بما تحتاج إليه من مصنوعات ، وأبدى استعداده لشراء أية مصنوعات مصرية ، وشجع بمختلف الوسائل ما يهمه أمره من الصناعات المصرية الجديدة ، وعلى سبيل المثال تعاقدت إنجلترا مع مصانع تجفيف الخضر والفاكهة لشراء كل إنتاجها بالكامل من البصل المجفف طيلة فترة الحرب لتموين قوات الحلفاء، كما ساعد مصر على تصدير بعض مصنوعاتها من البيرة والسجاير والكحول وغيرها إلى البلدان المجاورة التى كانت تنقصها هذه السلع. وتعاون ذلك المركز مع اتحاد الصناعة المصرية لتشجيعها ، ووصل الأمر أن الحكومة المصرية لم تكن تعطى تراخيص التصدير والاستيراد إلا بعد موافقة مركز تموين الشرق الأوسط ، وانتهى ذلك فى يناير ١٩٤٥.

ونتيجة لما تقدم تهيأت فرصة طيبة لازدهار الصناعات المصرية ، أى تصنيع لإحلال الواردات ، وعاون على ذلك كثرة النقود المتداولة ، وارتفاع

مستوى المعيشة نسبيا فى البلاد فتوسعت المصانع القائمة بمصر ، وأنشئت أخرى جديدة بل وصناعات مستحدثة فيها خلال الحرب العالمية الثانية ، وتنوعت المصنوعات المصرية لإنتاج طائفة جديدة منها ، خاصة من الصناعات الغذائية التى لم تكن تنتج من قبل. وقد ارتفعت أسعار السلع المصنوعة بحدة أحيانا إلى أربعة أو خمسة أمثال ما كانت عليه لانقطاع الواردات ، ولاتساع السوق ، ولزيادة الطلب ، وانتهاز فرصة انقطاع الواردات، أضف إلى ذلك أيضا ارتفاع أسعار الخامات والوقود والطاقة وتكلفة العمالة والنقل وغير ذلك من مستلزمات الصناعة ، الأمر الذى دفع إلى زيادة أسعار السلع المصنوعة . وحققت المصانع المصرية أرباحا هائلة ، وتمتعت بسيولة نقدية كبيرة ، فأعادت استثمار بعضها فى توسعاتها فنمت الرأسمالية الوطنية الصناعية بدرجة كبيرة فى مصر خلال الحرب العالمية الثانية. ويؤكد ذلك زيادة احتياطيات الأرباح المحجوزة على ذمة التوسع ، وزاد الإنتاج الصناعى كثيرا عما كان عليه قبل الحرب .

وقد أدى نجاح الرواد الأوائل الذين استثمروا أموالهم فى الصناعة عند بداية الحرب ، وحصولهم على أرباح ضخمة إلى تشجيع غيرهم على الاقتداء بهم فى الاستثمار الصناعى ، فكانت النتيجة ازدهار الصناعة فى البلاد، وجذبت الصناعة المصرية رؤوس أموال كثيرة كانت معطلة للاستثمار فيها ، قدرت فى عام ١٩٤٥ بحوالى مائتى مليون جنيه. وبلغ الدخل الأهلى منها فى تلك السنة نحو سبعين مليون جنيه ، فى حين كانت قيمة الإنتاج الزراعى ٣٧٠ مليون جنيه ، والدخل الأهلى منها ١٧٨ مليون جنيه. أى أن الدخل الأهلى من الصناعة كان حوالى ٤٠ ٪ من نظيره للزراعة[١١].

وأدت الحرب العالمية الثانية إلى تكوين جماعة من رجال الأعمال المصريين الذين حنكتهم تجارب الحرب فاكتسبوا من خلالهاخبرة ثمينة فى مجال النشاط الصناعى ، فالواحد منهم تعلم بالخبرة والاحتكاك عن التقنية الصناعية (آلات ، وطرق ، وخبرة ، وتنسيق)، وعن الخامات والمواد الأولية وخصائصها ، والأسواق

واحتياجاتها من السلع المصنوعة ، وتوفرت لهم الأموال الكثيرة. والمعلوم أن الأجانب والمتمصرين هم الذين أقاموا الصناعات الكبيرة فى مصر ابتداء من عهد الخديو إسماعيل حتى فترة الحرب العالمية الأولى لدرجة أن البعض ردد مقولة «أن الزراعة هى النصيب الذى يختص به أبناء البلاد ، أما الصناعة فى مصر فهى نشاط الأجانب والنزلاء». وأثبتت تجربة الحرب العالمية الثانية عدم صدق هذه المقولة ، وأن أبناء البلاد قادرون على الاستثمار الصناعى بنجاح . وقد انتبه رجال الأعمال المصريون الذين أوجدتهم الحرب العالمية الثانية إلى خطأ أسلافهم فى الحرب العظمى الأولى ، فأقاموا مصانعهم ليس انتهازا لفرصة سرعان ما تغلق لزوال السبب ، وإنما شيدوها على أسس فنية واقتصادية سليمة ليكتب لها البقاء والاستمرار بعد انتهاء الحرب. واختلفت ملكية المصانع التى أقيمت خلال الحرب العالمية الثانية عن التى سبقتها فهى لم تكن ملكا للدولة عكس ما كان فى عهد محمد على ، ولا لأفراد كما كانت فى الحرب العالمية الأولى وإنما لشركات مساهمة قوية. وعلى الرغم من كل ما تقدم فإن الصناعة المصرية واجهت بعض الصعوبات خلال الحرب العالمية الثانية ، فقد عانت فى بداية الحرب من قلة العمالة الماهرة ، ذلك لأن إنجلترا أجبرت مصر على إصدار أوامر عسكرية بإخراج رعايا الدول المتحاربة مع المملكة المتحدة (الألمان ، الطليان ، والبلغار) من سوق العمل المصرى ، ولما خافت مصر وإنجلترا من تعطل العمل فى المصانع أبقت الحكومة على هؤلاء الطليان والألمان والبلغار ورعايا الدول المعادية للعمل فى المصانع المصرية مع فرض رقابة صارمة عليهم. وانخرط عدد كبير من العمال المصريين للعمل فى معسكرات قوات الحلفاء وفى ورشهم جريا وراء الأجور الأعلى ، وبلغ عدد هؤلاء نحو مائتى ألف عامل كان ثمانون ألف منهم من العمال المهرة. كما أن توسيع ورش الصيانة والإصلاح الخاصة بالجيش المصرى جذبت بالأجور الأفضل عددا كبيرا من خيرة العمال فى البلاد. وقد ارتفعت أجور العمالة كثيرا خلال الحرب العالمية الثانية مما ساهم فى رفع تكلفة الإنتاج والأسعار. وتدهورت نوعية بعض

السلع الصناعية بسبب الغش التجارى بإضافة المواد الغريبة لتعذر الحصول على الخامات وارتفاع أسعارها خاصة المستوردة منها ، ولعدم تطبيق المواصفات ، مثال ذلك ما كان يحدث فى المشروبات الكحولية ومنها البيرة التى كانت تباع فى يوم إنتاجها ، علما بأن القواعد تقضى بتعتيق هذه المنتجات فترة ثلاثة أشهر على الأقل. وكثيرا ما ثارت المشاكل بين مصانع هذه المنتجات ومصلحة الكيمياء لعدم مطابقتها للمواصفات . وشاع الغش التجارى فكان الدقيق يخلط بالنشا ، والقمح الذى يسلم للمطاحن كانت نسبة ٢٥٪ منه من الأوساخ والمواد الغريبة ، مع استخدام دقيق غير مطابق للمواصفات فى صناعة الأعجنة الغذائية. وكانت مصانع المكرونة تبيع حصصها من الدقيق الفاخر الذى تتسلمه من الحكومة فى السوق السوداء بأسعار مرتفعة لتحقق أرباحا كبيرة، وتستعيض عنه بدقيق آقل مناسبة .

وزادت الصعوبات التى قامت فى وجه تجديد المعدات الصناعية وصيانتها لصعوبة الاستيراد وبطئه ، فتهالكت آلات المصانع ، خاصة لأنها كانت تعمل ليل نهار لمواجهة الطلب على منتجاتها ، وبالتالى انخفضت إنتاجيتها مقارنة بالوقت المنفق. وكانت هناك صعوبات فى الحصول على المواد الأولية المستوردة والمحلية لزوم الصناعة لبطء الاستيراد ، ولتأخر الشحن ، ولنفاد المخزون فى البلاد أو اختفائه بسبب استيلاء الحكومة عليه. وعانت المصانع التى كانت تعتمد على خامات مستوردة نتيجة تحديد حصص غير كافية من تلك الخامات . وارتفعت أسعار الخامات إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب. وهكذا انخفض الإنتاج كثيرا بمعظم فروع الصناعة عند بداية الحرب لنقص الخامات ولنفاد المخزون منها لكنه تزايد بعد ذلك. وقد حلت المصانع مشكلة نقص الفحم بالتحول إلى البترول ، والاعتماد على كسب بذرة القطن كوقود لمناسبته فضلا عن رخص ثمنه ، فسعر طنه كان لا يتجاوز ٢٥٠ قرشا فى حين أن سعر طن الفحم ارتفع سنة ١٩٤٢ إلى ٦٢٠ قرشا[١٢] . وقد عانت الصناعة كثيرا من صعوبة النقل لأن الحكومة خصصت السكك الحديدية التى تملكها للمجهود

الحربى ، وحظرت نقل بعض السلع عليها مثال ذلك بذرة القطن ، كما استولت على بعض سيارات النقل لتعمل لحساب المجهود الحربى أيضا ، فزاد اعتماد الصناعة على النقل النهرى الذى يتسم ببطئه. وكانت الخامات والمنتجات تترك لمدد طويلة فى محطات الشحن لحين نقلها مما يعرضها للتدهور ، وتكدست البذرة فى المحالج ، وتعرقلت عمليات توصيلها للمعاصر ، وارتفعت تكلفة النقل بمعدلات كبيرة .

ولما أحست الحكومة بالتلاعب ، مثال ذلك كانت مصانع الحلوى تبيع نصيبها من السكر بأسعار مرتفعة ، فضلا عن ظهور السوق السوداء التى أوجدتها الحرب العالمية الثانية لبيع المواد الأولية وشرائها ، وبالذات الحصص التموينية ، فإن الحكومة أنشأت وزارة التموين ، وفرضت البطاقة التموينية ، وشكلت هيئة لمراقبة توزيع السلع الغذائية وأسعارها ، وأصدرت أوامر بالاستيلاء على بعض المحاصيل (القمح ، وحصة من الأرز ، والشعير). وحددت الأسعار جبريا ، وحصصا للاستهلاك ، وإن لم يكن هناك تقييد لاستهلاك جيوش الحلفاء من المواد الغذائية. وحظرت نقل السلع إلا بتصريح مثلا بذرة القطن ، كما أوقفت تصدير بعض السلع مثل رجيع الكون والدينيبة دون الاستفادة منها فى الداخل ، فضاعت بذلك ملايين الجنيهات على مضارب الأرز. وقيدت السوق الداخلى بكثير من القيود الاستثنائية، وكل ذلك لكبح جماح التضخم .

أثر الحرب العالمية الثانية على تطور الصناعات الغذائية

تعذر على مصر تصدير القطن خلال الحرب العالمية الثانية ، وانخفض سعره تبعا لذلك ، وفى الوقت نفسه توقف استيراد الحاصلات الزراعية ، كما زاد الطلب على الحبوب. ومن ثم تدخلت الحكومة فى تعديل التركيب المحصولى، فأنقصت مساحة القطن ، وزادت مساحة الحبوب ، ورفعت أسعارها لتشجيع زراعتها ، وشجعت على توسيع مساحة الخضر والفاكهة لتلبية

حاجة السوق الداخلى ومتطلبات قوات الحلفاء. كما استولت الحكومة على بعض الحاصلات وحددت أسعارها ، وحظرت نقل الحبوب من مديرية لأخرى إلا بتصريح لتنال كل منطقة نصيبها العادل منها. وكان للسياسة الزراعية أثر بالغ على الصناعات الغذائية خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، وعلى سبيل المثال لما اتسعت مساحة الأرز انتظمت صناعة ضربه وتبييضه ، وشجعت الحكومة على خلط دقيقه بدقيق القمح ففتحت سوقا جديدة له .

ولم يكن تأثير الحرب العالمية الثانية متشابها على كل هياكل الصناعات الغذائية ، بل كانت هناك تفاوتات كبيرة فى هذا الخصوص ، وحتى بالنسبة للهيكل الواحد لم يكن التأثير واحدا فى كل جوانبه، فقد تضرر صيد الأسماك لتضييق نطاق مياه الصيد الساحلية بسبب العمليات العسكرية ، وبالتالى لم تعمل مصانع تعليب السردين إلا بنصف طاقتها الإنتاجية. وتوقف صيد الإسفنج بالكامل من أمام ساحل مصر من مياه البحر المتوسط فى الفترة من ١٩٣٩-١٩٤٧ فاستراحت منابته بسبب العمليات العسكرية. وبالمثل تضررت صناعة استخراج الملح من ملاحات الساحل المصرى على البحر المتوسط للسبب السابق. وعلى العكس من ذلك أدت ظروف الحرب إلى زيادة إنتاج بعض الصناعات الأخرى وإن تدهورت نوعياتها ولرداءة الخامات المستخدمة فيها ، كالزيوت النباتية والمكرونة والسجاير والبيرة، كما نشأت صناعات غذائية لم تكن موجودة مثال ذلك الجبن الجاف ، تجفيف الخضر وغيرها .

ضرب الأرز- طحن الغلال - صناعة الخبز

أدى تأخر الحكومة بسبب ظروف الحرب فى سحب حصتها من الأرز المبيض المستولى عليه من المضارب إلى ارتباك صناعة ضرب الأرز وتبييضه . وكانت تعليمات الحكومة قد نصت على أن يكون تسليم حصتها من الأرز إلى مخازن شركة الاستيداع بالإسكندرية أو بور سعيد. أما بالنسبة للمنصورة وضواحيها فكان التسليم إلى شون كل من بنك مصر وبنك التسليف الزراعى .

وحظرت الحكومة تصدير رجيع الكون والدينيبة دون أن تستفيد من هاتين المادتين فى الداخل فضاعت ملايين الجنيهات(١٣).

وفى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، بدأت الحكومة فى الاهتمام بتخزين الغلال ، فأنشأ بنك التسليف الزراعى ثلاثة مجموعات من الصوامع فى الجيزة وكفر الزيات والمنصورة فى عام ١٩٤٠. وفى عام ١٩٤٢ أنشأ تسعة عشر مجموعة أخرى من الصوامع. وفى عام ١٩٤٣ أنشأت وزارة التجارة والصناعة مجموعة من صوامع الغلال فى الوجه البحرى. وقد عانت صناعة الطحن من عدة مشاكل منها: تدخل الحكومة لتمويل القمح للفلاحين ، وتحديد الأسعار بطرق غير مباشرة ، وخلو البلاد من سوق يباع فيها القمح بالأجل ، وعدم توافر صوامع حديثة لحفظ الحبوب ، وزيادة القدرة الطاحنة عن حاجة السوق ، والمنافسة الضارية بين المطاحن(١٤).

وفيما يتعلق بصناعة الخبز ، أصدرت الحكومة تشريعات وأوامر عسكرية تحدد نسبة خلط رغيف الخبز الذى يباع للسكان ، ومواصفاته ، وأسعاره. وتم تعديل هذه النسب مرارا من أجل تخفيف الضغط على القمح لعدم كفاية الإنتاج المحلى بسبب اتساع السوق لوجود قوات الحلفاء ، ولصعوبة الاستيراد(١٥).

صناعة الزيوت النباتية وقت الحرب العالمية الثانية

ترتب على تخفيض الحكومة مساحة القطن حدوث نقص فى إنتاج بذرته ، ومن ثم واجهت البلاد عجزا فى البذرة المقررة للمعاصر لا يقل عن مليون أردب، وزاد من حدة الأزمة عدة عوامل أخرى منها ميل التجار لتخزين البذرة والزيت ، وحجزهما عن التسويق أملا فى ارتفاع الأسعار(١٦) . كما قامت بعض المعاصر باستيراد كميات من بذرة القطن من السودان لتشابهها مع نظيرتها المصرية، وكان لا يجوز استعمال العبوات التى تستورد فيها البذرة لأى غرض آخر خلاف نقل هذه البذرة من المواعين إلى المباخر فالمعاصر، ووجوب إعادة تصديرها للخارج فى بحر مدة لا تزيد عن أسبوعين بعد تفريغها وإلا أعدمت . وكل هذه

حركة إعادة تعمير أوروبا بعد الحرب كانت قد بدأت ، وفرصة الأرباح فيها كانت أكبر عما فى مصر ، وكان هذا سببا رئيسيا فى تراجع رأس المال الأجنبى فى مصر أكثر من قانون الشركات المساهمة المشار إليه ومن مادته السادسة(٣٠).

وعلى أثر قيام حرب فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، ساهمت الصناعات الغذائية فى تموين الجيش المصرى بالمنتجات الغذائية التى طلبها ، وفى المواعيد المحددة، فانتعشت هذه الهياكل لفترة قصيرة، واتضحت أهميتها للحكومة وقت الحرب(٣١). وقد بادرت الحكومة فى عام ١٩٤٨ بتشكيل لجنة لدراسة أحوال الصناعة فى مصر ، وقدمت اللجنة توصياتها بهذا الشأن. وعلى الرغم من أن تلك اللجنة كانت أقل سمعة من نظيرتها التى تكونت فى عام ١٩١٦، إلا أنها قدمت عملا علميا متفوقا بجدارة(٣٢). وعلى أثر قيام الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥١ ، ارتفعت أسعار القطن كثيرا فحدث رواج فى مصر وزادت القوة الشرائية للشعب ، فانتعشت الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ التى كانت قائمة وقتها(٣٣).

فترة المخاض الأولى ١٩٥٢-١٩٦٠

تعد هذه الفترة أيضا – وهى فترة الثورة حتى قبيل حركة التأميم – مرحلة انتقالية بين سيادة القطاع الخاص فى السنوات السابقة عليها ، وسيطرة القطاع العام فى السنوات اللاحقة لها. وفى بداية تلك الفترة أصدرت الثورة قانون الإصلاح الزراعى لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية. وفى الوقت نفسه وردت عدة شكاوى كيدية إلى الحكومة من العاملين فى مصانع شركة الملح والصودا وغيرها عن سوء الإدارة وهضم حقوق العمال. ونتيجة لتوجس رأس المال المصرى والأجنبى العامل فى البلاد ، كان على الحكومة أن تعمل على طمأنة أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة فى البلاد حتى لا يسحبوها إلى الخارج(٣٤).

وبمقتضى القرار رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ أنشأت حكومة الثورة المجلس الدائم

لتمية الإنتاج القومى ، وفيما يتعلق بالصناعة كان هدف ذلك المجلس العمل على تحسين كفاءة الصناعات القائمة ، ودراسة المشروعات الصناعية الجديدة ، وخاصة الأساسية مثل الحديد والصلب والأسمدة الكيماوية ووسائل النقل تمهيدا لتنفيذها من جانب القطاع الخاص أو الحكومة أو بالمشاركة معهما وأطراف أجنبية، مع تشجيع إقامة مصانع جديدة تستغل الخامات الداخلية تقليلا للمصنوعات المستوردة (تصنيع لإحلال الواردات)، والعمل على زيادة الإنتاج الزراعى لتوفير الغذاء للشعب ، والخامات للصناعة، وكسبا للعملة الصعبة بالتصدير[٣٥]. وقد ظلت الصناعة فى تلك الفترة المبكرة ملكية خاصة، إذ كانت الحكومة لا تملك إلا معمل التكرير بالسويس، والمطبعة الأميرية بالقاهرة، فضلا عن بعض ورش الصيانة والإصلاح ، وعدة وحدات تدريبية للصناعات الغذائية بوزارة الزراعة. ولما كانت الحكومة قد قررت القيام بدور أكبر فى النشاط الاقتصادى ، لذا فقد أسهمت مع أطراف أخرى بما فيها شركة ديماج الألمانية فى إنشاء مصنع الحديد والصلب بحلوان ، وشركة كيما بأسوان ، وفى مصانع وسائل النقل[٣٦]، وفى شركة إدفينا لتصنيع الأغذية المحفوظة بالإسكندرية[٣٧].

وهيأت الحكومة المناخ لرأس المال المصرى والأجنبى للاستثمار فى مجال النشاط الصناعى ، فعدلت المادة السادسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ التى أثارت الكثير من الجدل ، وأصدرت عدة تشريعات أخرى لهذا الغرض ، منها: القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص باستثمار رأس المال الأجنبى فى مشروعات التنمية الاجتماعية مانحة إياه امتيازات مثل السماح بإعادة تحويله للخارج بعد خمس سنوات من تاريخ وروده بما لا يجاوز خمس القيمة المسجل بها سنويا. وقللت القيود على تحويلات النقد الأجنبى. وقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٤ الذى أعفى الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم من الضرائب لمدد مختلفة. وقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بأن تكون قيمة السهم فى الشركات المساهمة ، والتوصية بالأسهم ، وذات المسئولية المحدودة ، جنيهين بدلا من

أربعة جنيهات لتمكين أكبر عدد ممكن من الجمهور من المساهمة فى شركات الصناعة. وقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بحظر إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه فى أى مكان بمصر إذا كانت قيمته تزيد عن خمسمائة جنيه إلا بتصريح بقصد توجيه الاستثمارات إلى مجال النشاط الصناعى .

كما أصدرت الحكومة القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٢ الذى يعفى بصفة مؤقتة المواد المستوردة لزوم الصناعة من الرسوم الجمركية بأنواعها ، ومن رسوم الاستهلاك ، ومن رسوم الرصيف والبلدية. غير أنها زادت الرسوم الجمركية إلى درجة مانعة على المصنوعات المستوردة ، خاصة التى تنتج لها نظائر فى مصر . وأعفى القانون رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٥٥ معدات الصناعة ، والخامات لزومها من الرسم الإضافى. وحرم القانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٤ استيراد المعدات القديمة لاستخدامها فى مجال الصناعة إلا بعد الحصول على ترخيص. وقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٦ بمنع تصدير متخلفات المطاحن والمضارب والزيوت النباتية والنشا والسكر وكسب بذرة القطن والكتان وغيرها بقصد توفيرها لصناعات داخلية سوف تنشأ عليها[٣٨]. هذا بالإضافة إلى العديد من القرارات ومن بينها ، إنشاء صناديق لدعم الصناعات المختلفة بدفع نسبة من قيمة مشترواتها من الخامات وقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مناطق حرة فى أى ميناء مصرى أو فى المناطق المجاورة له. كما شجعت الحكومة على قيام الجمعيات التعاونية الصناعية .

وبمقتضى القرار رقم ٢ بتاريخ أول يوليو ١٩٥٦ أنشئت وزارة الصناعة ، التى بادرت بوضع البرنامج الأول للسنوات الخمس للصناعة ١٩٥٧-١٩٦٢ ، كما استقدمت بيت الخبرة الأمريكى آرثر لتل Little لدراسة الصناعات القائمة للنهوض بها، واستكشاف صناعات ومصانع جديدة للإنماء مع تطوير البنية الأساسية. ورأت وزارة الصناعة أن تحقيق النهضة الصناعية فى البلاد تتم بطريقتين هما: التوسع الأفقى والتوسع الرأسى. ويعنى الأول إنشاء مصانع وصناعات جديدة بالكامل ، وكذلك إقامة وحدات جديدة فى مصانع قائمة .

وأيضا إعادة تشغيل المصانع التى تعطلت بعمليات إحلال وتجديد فى وحدات الإنتاج ، وإعادة تأهيلها بالكامل لانتهاء العمر الافتراضى لبعضها من أجل رفع كفاءتها الإنتاجية ، وإزالة نقاط الاختناق التى كانت تعانى منها مع تعدد دورات العمل فيها .

وقد وضعت وزارة الصناعة عدة معايير للمفاضلة بين المشروعات الصناعية لاختيار ما سوف يتم تنفيذه منها وتحديد الأولويات. وتلخصت هذه المعايير فى عشرة عناصر هى: مدى مساهمة المشروع فى الدخل القومى ، والاستثمار المطلوب للمشروع ، وحصة النقد الأجنبى المطلوبة له ، ومدى ما يضيفه المشروع للطاقة الإنتاجية للبلاد ، ومدى استخدامه للمدخرات المتوفرة محليا ، ومقدار ربحية المشروع ، وما يضيفه إلى إمكانات الإنتاج والاستهلاك لإحلال الواردات، والكفاية الذاتية والتصدير ، ومدى ما يحققه المشروع من عملة صعبة بالتصدير ، والاعتبارات الإستراتيجية ، والمدى الزمنى اللازم لتنفيذه .

وقسمت وزارة الصناعة الصناعات الغذائية إلى أربعة مجموعات هي:

١ – صناعات غذائية أساسية.

٢ – صناعات لازمة لإنتاج مواد يجرى استيراد كميات كبيرة منها.

٣ – صناعات يمكن إقامتها لتصدير منتجاتها.

٤ – صناعات تعتمد على استغلال المنتجات الثانوية والمتخلفات لصناعات أخرى [٣٩].

ولم توضح الوزارة الأسس التى قام عليها هذا التقسيم ، لكن يبدو أنه قام على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

١ – الاهتمام بالصناعات الغذائية التى تدخل منتجاتها فى عمليات صناعية أخرى مثل صناعات السكر ، والزيوت النباتية ، وطحن الغلال ، وضرب الأرز.

٢ – الصناعات التى تحل منتجاتها محل الواردات مثل تعليب الأسماك ، ومنتجات الألبان، والفاكهة المجففة ، وغيرها.

٣ - وأخيرا الصناعات التى تستخدم متخلفات صناعية غذائية مثل الجرمة، ورجيع الكون، والردة، وبقايا صناعة النشا وغيرها، وذلك لتحسين اقتصاديات الصناعات الأم، وزيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ .

وفى الوقت الذى كانت فيه وزارة الصناعة تمضى فى خططها ، وقعت بعض الأحداث التى أثرت على الأوضاع السياسية والاقتصادية. فقد اعتدت إسرائيل على مصر فى معركة الصبحة فى عام ١٩٥٥ ، وذبحت عددا كبيرا من الجنود المصريين، فاتجهت مصر للكتلة الشرقية لشراء بعض الأسلحة للدفاع عن نفسها، وسحبت كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولى عرض تمويل إنشاء السد العالى على النيل. وبادرت مصر من جانبها بتأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ لتستعين بعائدها فى تمويل إنشاء السد العالى. وتطورت تلك الأزمة بوقوع العدوان الثلاثى على مصر بتواطؤ من جانب كل من إنجلترا وفرنسا وإسرائيل فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦. وانتعش الشعور القومى فى الوطن العربى ضد الدول الغربية. وقاومت الدول العربية حلف بغداد، وقامت الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨ ، وقامت ثورة العراق فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ ، وانسحبت العراق من حلف بغداد .

ولعل من أبرز النتائج التى ترتبت على العدوان الثلاثى على مصر ، صدور الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بفرض الحراسة على أموال اليهود فى مصر . ومن بين المصانع التى فرضت عليها الحراسة مضرب أرز ليو أ .كوهين بالمحمودية بحيرة[٤٠].

والقرار الوزارى رقم ٢١٦ لسنة ٥٦ بفرض الحراسة على شركة إيكا وصاحبيها جوزيف وموريس ليفى[٤١] . والأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بفرض الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين، مثال ذلك قرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٦ بفرض الحراسة على الشركة المصرية لاستغلال ملاحات بور

سعيد ورأسمالها ٤٢٥ ألف جنيه[٤٢]. والشركات البريطانية ومن بينها شركة هاواى للألبان ، وشركة ماكدونالد للمياه المعدنية ، والشركة الشرقية للسجاير والتبغ ، وشركة نادلر للحلويات بالإسكندرية[٤٣].

ويعد تمصير أموال رعايا الدول التى اعتدت على مصر أو عاونتها، بداية مرحلة جديدة فيما يختص بعلاقة الدولة بالنشاط الصناعى، وإلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار أو توسيع مصانعهم القائمة مما ترك أثره على النشاط الصناعى للقطاع الخاص بصورة بالغة .

ويعد كتاب دليل الصناعات الذى أصدرته الحكومة فى عام ١٩٥٨ ، وطبعة أخرى مجددة منه فى عام ١٩٦١ ، هو أفضل الكتب على الإطلاق التى توضح وضع الصناعة فى مصر من الناحية الجغرافية قبل بدأ فترة التخطيط المركزى والاقتصاد الموجه مباشرة فى عام ١٩٦٠ . ويعد هذا الدليل وثيقة تاريخية هامة، إذ يتضمن اسم المصنع ، وموقعه الجغرافى ، وعدد عماله ، ورأسماله المستثمر ، وكمية إنتاجه ، وطاقته الإنتاجية ، ومشاكله. كما يضم مجموعة من الجداول تعكس وضع الهياكل الصناعية المختلفة، فهو دليل شاهد موضوعى على فترة من تاريخ الصناعة فى مصر .

وجاء فى مقدمة هذا الدليل أنه استبعد المخابز ومصانع علف الحيوان وتعبئة الشاى وعصارات العسل الأسود ويبلغ عددها ١٣٠٠ مؤسسة. كما لم يشتمل الدليل على نشاط المؤسسات التى يقل عدد عمالها عن خمسة ، والمؤسسات التى لم تستجب من الفئة التى كان يعمل بها من ٥-٩ عمال[٤٤] . ويتضح من البيانات التى جاءت فى دليل الصناعات أن مصر كان بها ٣٩٩٦ مصنعاً (+٥ عمال فأكثر)، وكان يعمل بها ٣٤١١٥١ عامل ، ورأس مالها المستثمر ٥٣٦ مليوناً من الجنيهات [٤٥]، كما أوضح الدليل أيضا المشاريع الصناعية التى كانت الحكومة تنفذها ، وتلك التى كانت تنوى إنشائها فى ذلك الوقت[٤٦].

المرحلة الثالثة: الصناعات المصرية فى ظل الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزى ١٩٦٠ - ١٩٧٣

على أثر تراجع دور الاستثمار الأجنبى عقب القرارات التى اتخذتها الحكومة نتيجة للتطورات السياسية التى سبقت الإشارة إليها ، والتى أدت إلى التأميم الجزئى لشركة السكر فى عام ١٩٥٦ بامتلاك ٥١٪ من أسهمها ، وإلى تمصير منشآت رعايا بريطانيا وفرنسا وبلجيكا ، وفرض الحراسة على بعض المؤسسات اليهودية ، قررت الحكومة التدخل بقوة فى اقتصاد الدولة. ففى يناير ١٩٥٧ تم إنشاء المؤسسة الاقتصادية العامة كشركة قابضة لهذا الغرض ، حيث آلت إليها الأنصبة الحكومية فى رؤوس أموال المؤسسات العامة التجارية والصناعية والزراعية والعقارية ، فضلا عن المنشآت الأجنبية التى تم تمصيرها(٤٧).

وحين بدأت الحكومة فى تنفيذ البرنامج الأول للسنوات الخمس للصناعة ١٩٥٧-١٩٦٢ ، أنشأت فى ديسمبر ١٩٥٧ الهيئة العامة لتنفيذ هذا البرنامج ، وهى التى تحولت فيما بعد إلى الهيئة العامة للتصنيع للإشراف على برامج الإنماء الصناعى فى البلاد. ولما تعددت المشروعات الصناعية التى قامت الهيئة بتنفيذها ، أنشأت الحكومة مؤسسة عامة للإشراف على هذه المشروعات، وهى مؤسسة النصر. ولما ازدهر النشاط الصناعى لبنك مصر أقامت الحكومة مؤسسة مصر للإشراف على هذا البنك والشركات التابعة له. وبذلك أصبحت الحكومة تشارك فى النشاط الصناعى عن طريق ثلاث مؤسسات كبرى هى: المؤسسة الاقتصادية، ومؤسسة النصر ، ومؤسسة مصر ، وهذا هو السبب فى شيوع لفظى النصر، والمصرية فى أسماء الشركات الصناعية .

ومع بداية حركة التأميم الشهيرة، أصدرت الحكومة القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين والشركات الأخرى مقابل سندات على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا. ثم القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة

الحكومة فى بعض الشركات بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ مع تعويض أصحاب رؤوس الأموال بسندات على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا لمدة خمسة عشر عاما. ثم القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتحديد ملكية الفرد فى أية شركة بما لا يزيد عن عشرة آلاف جنيها ، وتحويل الباقى إلى سندات على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا . كما صدرت قوانين أخرى بأن يكون لعمال كل شركة أو مؤسسة حق فى أرباحها بنسبة ٢٥٪منها ، ويوزع عليهم ١٠٪ سنويا مباشرة. وتخصيص ٥٪ للخدمات الاجتماعية والإسكان ، وتوجه نسبة الـ ١٠٪ الباقية لأداء خدمات اجتماعية مركزية ، وتحديد ساعات العمل ، وانتخاب بعض العاملين فى مجلس إدارة كل شركة، وعدم رفع أسعار السلع المصنوعة أو تغيير مواصفاتها إلا بقرار من وزير الصناعة. كما نصت القوانين على ألا يزيد المرتب فى أية شركة عن ٥٠٠٠ جنيها فى السنة ، وعلى أن يظل أصحاب تلك الشركات يعملون فيها بوظائفهم ، إلا أن كثيرا منهم تركوا العمل بعد ذلك ، بل وهاجروا من مصر فحدث فراغ تنظيمى وإدارى رهيب فى تلك الشركات والمصانع، ولم تلبث الحكومة أن أصدرت قرارات وزارية بإعفاء من بقى منهم فى العمل ، وعينت بدلا منهم مفوضين عن تلك الشركات والمصانع(٤٨).

استخلاصا مما سبق يمكن القول أن القطاع الصناعى العام الذى كان ضعيفا قبل عام ١٩٥٢ ، والذى كان متمثلا فى معمل التكرير الحكومى للبترول وبعض الورش والمطابع الأميرية ، لم يلبث أن تلقى جرعة تقوية بما آل إليه من الشركات الأجنبية التى جرى تمصيرها فى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ . غير أن أقوى جرعة تلقاها كانت عقب حركة التأميم فى ١٩٦١، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ،إذ سيطر على ٩٠٪ من اقتصاديات مصر باستبعاد الزراعة التى كان القطاع الخاص مسيطرا عليها. وهكذا تحول الاقتصاد المصرى الذى كان يقوم على المشروعات الخاصة قبل عام ١٩٥٢، إلى الارتكاز تماما على القطاع العام بعد حركة التأميم فى عام ١٩٦١، واتبعت الدولة فلسفة الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزى ، وأنشأت من أجل ذلك العديد من المؤسسات لإدارة

القطاع الصناعى الذى آل إليها بعد التمصير والتأميم، وهى المؤسسة الاقتصادية، ومؤسسة مصر، ومؤسسة النصر، ومؤسسة التعاون الاستهلاكى لإدارة القطاع العام(٤٩).

ولما كانت شركات الصناعة قد خضعت لأربع جهات اختصاص الأمر الذى كان يعقد التنسيق فيما بينها ، فقد استقر الرأى على إعادة تنظيم القطاع العام وذلك بإنشاء مؤسسات نوعية تم إنشاؤها فى ديسمبر ١٩٦١ ، وأصبحت كل مؤسسة نوعية تشرف على الشركات التى تعمل فى قطاع واحد. أما المصانع الحربية فكانت تتبع وزارة الإنتاج الحربى ، ووزارة الكهرباء تتبعها مصانع المحولات الكهربائية وأدوات نقل التيار الكهربائى ، ووزارة الإسكان والتعمير تتبعها مصانع الإسمنت ومواد البناء ، ووزارة الصحة تتبعها مصانع الأدوية ، ووزارة البترول تتبعها معامل تكرير النفط(٥٠).

وفى عام ١٩٧٥ أعيد تنظيم القطاع العام مرة أخرى فألغيت المؤسسات النوعية وأنشئ مجلس أعلى لكل قطاع يتكون من مجموعة متشابهة أو متكاملة من شركات القطاع العام ، أو من الشركات العاملة فى مجالات متصلة. ويتولى كل مجلس ممارسة السلطة السيادية للدولة على القطاع الذى يشرف عليه، وذلك لتطبيق القوانين العامة ومراقبة الجودة ، والغش التجارى ، والمعاملات بين الشركات والمستهلكين وغيرها وذلك فى ضوء سياسة الدولة، مع وضع إستراتيجية التنمية فى كل هيكل .

جدير بالذكر أنه قد ترتب على التغييرات الجوهرية السابقة عدة أمور منها ، أن القطاع الخاص توقف تماما عن الاستثمار فى النشاط الصناعى سواء تعلق الأمر بتوسيع منشآته أو إقامة وحدات جديدة لكنه لم يندثر تماما بل ظل يعمل فى مجال الصناعات الحرفية. كما تراجع الاستثمار الأجنبى تماما واقتصر على البترول وبعض مصانع الأدوية(٥١). وفى عام ١٩٦٧ كان القطاع العام يساهم بحوالى ٦٩٪ من عمالة الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ، و٨٦٪ من قيمة

إنتاجها، و٨٥٪ من قيمتها المضافة ، أما الباقى فكان من نصيب القطاع الخاص[٥٢]. ويعد التعداد الصناعى الذى أجرته الحكومة فى عام ١٩٦٧ ، ونشرت نتائجه فى مجلدين: الأول ضم بيانات المصانع ٩ عمال فأقل ، وكلها كانت ملكا للقطاع الخاص ، أما الثانى فضم بيانات ١٠ عمال فأكثر للقطاعين العام والخاص، بمثابة حصر شامل للصناعة المصرية وشهادة موضوعية تعكس الإنماء الصناعى فى تلك الفترة[٥٣].

اتجهت الحكومة فى تنفيذ خطتها التنموية الثانية ١٩٦٥/٧/١ - ١٩٧٠/١٢/٣١ إلى التركيز على الصناعات الثقيلة ، لكنها لم تنس مع ذلك الصناعات الغذائية الأساسية مثل السكر والزيت ، وكذلك الصناعات التى يمكن تصدير إنتاجها مثل الأغذية المحفوظة. غير أنه لم تلبث بعد سنتين من تنفيذ تلك الخطة أن وقعت حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، فاضطرت الحكومة إلى الأخذ بسياسة الانكماش لاعتبارات تتعلق بالميزان التجارى ، وميزان المدفوعات ، ومن ثم وضعت خطة إنجاز جديدة ابتداء من١٩٦٧ / ١٩٦٨ استهدفت استكمال المشروعات تحت التنفيذ ، مع الصيانة والإحلال ، وإعادة التأهيل الضرورية فقط. وفى عام ١٩٦٨ عدلت الحكومة عن سياسة الانكماش[٥٤]، ثم وضعت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ١٩٧٠/٧/١ - ١٩٧٢/١٢/٣١ - ١٩٧٥/٦/٣٠وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأت الأمور تتغير ، فقد وضعت الحكومة برنامج العمل الوطنى العشرى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، الذى ركز على إنشاء صناعات جديدة ، وعمل التوسعات اللازمة فى الصناعات القائمة ، واستغلال الطاقات العاطلة ، وعمل إحلال وتجديد وصيانة وإصلاح ، إضافة إلى تدريب العمال لتجويد الإنتاج وخفض تكلفته[٥٥].

وقد زاد الاهتمام فى تلك الفترة بالعبوات التى تعبأ فيها المصنوعات الغذائية من الزجاج والصفيح واللدائن ، وقوى الارتباط والتكامل بين الصناعات الغذائية والزراعة ، وأنشئت بعض المجتمعات الزراعية الصناعية المتكاملة، كما كان الحال فى مديرية التحرير بقطاعيها الشمالى والجنوبى قبل التصفية لهذه

التجربة الرائدة فى التسعينيات[٥٦]، وتجدر الإشارة إلى أن عدم وجود نظام للتعاقد الطويل الأمد بين منتجى الخامات اللازمة للصناعات الغذائية من ناحية، والمصانع من جهة أخرى ، لضمان الحصول على الكميات ، والنوعيات المطلوبة ، وفى المواعيد المناسبة ، وبالأسعار المعقولة ، واستقرار الأسواق التى تغرى المزارعين على إنتاجها ، كان من العقبات التى عرقلت تطور ونمو الصناعات الغذائية. غير أن هذه المشكلات قد استقرت نسبيا فى فترة الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزى[٥٧]، هذا على الرغم من أن أسعار بعض الخامات كالقصب ، وبذرة القطن ، والأرز ، والقمح ، والدقيق ، كانت جبرية إدارية ، الأمر الذى أساء من جهة أخرى لهذه الصناعات .

ويعد التوطين المنظم من أهم سمات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، ومن ثم عملت الحكومة فى فترة التخطيط المركزى والاقتصاد الموجه على زيادة الانتشار الجغرافى لهذه المجموعة من الصناعات. وتوطنت بعض مصانعها بجوار مصادر خاماتها وأسواقها تحقيقا لمبدأ النمو الإقليمى المتوازن، ونشرا للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الصناعة على أوسع نطاق جغرافى ممكن بدلا من قصرها على عدد محدود من المراكز [٥٨]، كما كانت هناك مبادرات لكنها لم تستكمل ولم تتطور بخصوص الصناعات الصغيرة التى ترتبط بالبيئة المحلية وبالحياة اليومية للمواطن المصرى ، على أساس أنها تساهم فى تحقيق الأمن الغذائى ، وتستفيد بخامات البيئة ، وتستغل الكهرباء المتاحة فى الريف[٥٩]. ومن الملاحظ أن التصنيع يصاحبه حركة تحضر Urbanization أى زيادة سكان الحضر ونسبتهم ، وذلك لتركز الصناعة فى المدينة فتتدفق الهجرة من الريف إلى المدن فيتضخم حجمها ، بل وتتحول قرى بقرارات إدارية إلى مدن ، وتنشأ مدن جديدة، وقد حدث ذلك فى مصر فى فترة الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزى وقت ريادة الحكومة لتصنيع فى مصر ، حيث تدفقت الهجرة من الريف إلى المدن للعمل فى الصناعة التى توطنت فى الأخيرة ، وما زال هذا الأمر مستمرا ، ويزيد فى خطورته أن السلطات لم تضع

قيودا على حركة انتقال السكان من الريف إلى المدن عكس ما فعلت حكومة الصين أثناء تصنيعها لبلادها فى الفترة الأخيرة التى قيدت فيها الهجرة الريفية للمراكز الحضرية(٦٠)، الأمر الذى ساهم فى إيجاد الصعوبات والمشاكل التى تعانى منها بعض المدن المصرية فى الوقت الحاضر. وليس من شك فى أن الاهتمام بالصناعات الزراعية ومنها الغذائية من أنسب الأنشطة الاقتصادية للتوطين فى الأرياف لوقف تدفق سكانها على المدن.

المرحلة الرابعة: المشكلة الاقتصادية - الانفتاح - الإصلاح - الخصخصة

المشكلة الاقتصادية :

لعل أهم ما يميز سياسة مصر الاقتصادية أنها سياسة مضطربة سريعة التغير والتبدل ، فمن سياسة قائمة على المشروع الحر حتى عام ١٩٥٢ ، إلى اقتصاد مرتكز على التخطيط المركزى فى عقدى الستينيات والسبعينيات فى القرن الماضى إلى اقتصاد مختلط فى أوائل عقد الثمانينيات ، إلى اقتصاد مرتكز على المشروع الحر وآليات السوق من أواخر عقد الثمانينيات حتى وقتنا الحاضر .

وعلى الرغم من تنوع تلك السياسات فإن مصر لا تزال تعانى من مشكلة اقتصادية ذات أبعاد متعددة تزايدت حدتها على مدى فترة زمنية طويلة. وترجع تلك المشكلة إلى اختلالات هيكلية عميقة الجذور ، فالأرض الزراعية ضيقة ، ومياه الرى محدودة ، مع تخلف الإطار التقنى المطبق فى الزراعة ، والتعدين والصناعة التحويلية قاصرين، هذا فضلا عن إرهاق موارد البلاد فى حروب متعددة ، وتزايد عدد السكان وما يتبع ذلك من ارتفاع معدل البطالة وانخفاض مستوى المعيشة ، وعدم كفاية المدخرات المحلية لتغطية الاستثمارات المطلوبة للموازنة بين السكان والموارد. يضاف إلى ذلك تزايد قيمة الواردات وعدم نمو الصادرات ، وانسحاب القطاع الخاص فى فترة الاقتصاد الموجه من مجال الاستثمار فى الصناعة التحويلية باستثناء الحرفية الطابع ، وعدم تدفق المال

الأجنبى بشكل محسوس للاستثمار فى داخل البلاد عدا مجالى البترول والأدوية. واقتصار التصنيع على إحلال الواردات ، مع زيادة تكلفة الإنتاج وتدنى جودته ، وتعرض المصانع لخسائر كبيرة لبيع منتجاتها بأسعار جبرية اجتماعية وليست اقتصادية، إلى جانب تفشى الروتين والبيروقراطية .

وكان من الطبيعى أن تؤدى تلك العوامل جميعها إلى خلل مروع فى ميزانية الدولة ، وفى ميزانها التجارى وفى ميزان مدفوعاتها ، مما اضطر الدولة التى أصبحت تنفق أكثر من إيراداتها إلى تغطية الفرق بالاقتراض من الداخل، فعانت البلاد من التضخم وارتفاع الأسعار ، والاقتراض من الخارج الأمر الذى أدى إلى إغراقها فى بحر من الديون الخارجية ، التى بلغت فى مارس ١٩٩٧ إحدى وثلاثين مليارا من الدولارات إضافة إلى عبء خدمتها. وإضافة إلى تلك العوامل الداخلية التى أثرت على الاقتصاد المصرى ، كان للعوامل الخارجية التى ارتبطت بانهيار الاتحاد السوفيتى وكتلة أوروبا الشرقية ، و هيمنة الرأسمالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومثلث صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والجات تأثيرها على الاقتصاد المصرى مما كان يحتم ضرورة الإصلاح.

سياسة الانفتاح

أخذت مصر بسياسة الانفتاح عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وفك الاشتباك العسكرى والاتجاه للسلام مع إسرائيل. وكان الأخذ بتلك السياسة ، التى وضحت معالمها فى ورقة أكتوبر ١٩٧٤ ، ناتجة عن قصور مالية الدولة ، وعدم توفر النقد الأجنبى بعد حروب مرهقة ، فضلا عن محدودية الأموال المتاحة للقطاع الخاص فى بدايته ، وبدء تفاقم مشاكل القطاع العام .

والانفتاح كان معناه التوجه للكتلة الغربية ، مع تنمية الموارد المحلية المتاحة، وإحياء دور القطاع الخاص ، وتوفير الظروف والضمانات التى تسمح بتدفق رأس المال العربى والأجنبى وما يرافقه من تقنية متقدمة للاستثمار فى

مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان على الحكومة أن تهيأ المناخ اللازم لذلك ، ومن ثم أصدرت القانون رقم ٤٣لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار رأس المال العربى والأجنبى ، مانحة إياه العديد من الامتيازات التى استفاد منها القطاع الخاص المصرى أيضا. وقد أدخلت على هذا القانون عدة تعديلات فى عام ١٩٧٧. وبين عامى ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ، أنشأت الحكومة خمس مناطق حرة فى بور سعيد والسويس والإسكندرية والقاهرة والإسماعيلية(٦١). وسمحت للمشاريع الاستثمارية أن تتوطن فى أية منطقة غير المناطق الخمس السابقة تحت مسمى منطقة حرة خاصة ، مثال ذلك مصنع تكرير السكر لشركة الأخوة العرب فى الكيلو٦٩/ ٧٠ بطريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوى ، وأنشأت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. كما حرصت الدولة على تحرير التجارة الخارجية وتقليص سيطرتها عليها ، حيث أباح القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ حق الاستيراد والتصدير للقطاع الخاص المصرى والأجنبى. كما عملت الحكومة على تحرير المعاملات الخاصة بالنقد الأجنبى من القيود ، والسماح بالاستيراد بدون تحويل عملة، وإنشاء السوق الموازية للنقد ، وكانت عبارة عن تنظيم شبه رسمى للنقد الأجنبى بيعا وشراء. ومن ثم وجدت ثلاثة أسواق للنقد الأجنبى: مجمع البنك المركزى لتمويل واردات الحكومة ، ومجمع البنوك التجارية لتمويل واردات القطاع الخاص ، والسوق السوداء لمن يحتاج إليها. كما سمحت الدولة بالتعامل فى النقد الأجنبى فى داخل البلاد ، وأن تفتح البنوك حسابات بالعملة الصعبة للمصريين وغير المصريين المقيمين فى البلاد دون السؤال عن مصدر الأموال . وأصدرت الحكومة القانون رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ الذى منح الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المصريين حق مزاولة أعمال الوكالة التجارية وتمثيل الشركات الأجنبية ، وكانت هذه العملية مقصورة من قبل على القطاع العام(٦٢).

وأتاحت الدولة لرأس المال العام أن يشترك مع رأس المال الخاص (عربى وأجنبى) فى أى مشروع ، على أن يخضع المشروع المشترك لقانون الاستثمار ليتمتع بمزاياه ، حتى لو كانت منتجاته تنافس مصنوعات الشركة العامة الأم .

وقد ترتب على ذلك أن ظهرت عدة مصانع مشتركة للصناعات الغذائية والمشروبات ، وعلى سبيل المثال دخلت شركة إدفينا للأغذية المحفوظة شريكا مع شركة القناة لتصنيع الأسماك. وتوقفت الدولة فى هذه الفترة عن نظام التخطيط الشامل ، واستبدلته ببرامج سنوية بشكل خطط متحركة ، وبالتالى لم تعد هناك خطط خمسية، وإنما حل محلها ما صار يعرف بقطار التنمية السريع. وتم الاعتماد على الهجرة الخارجية المؤقتة إلى الدول العربية ، خاصة الخليج العربى والعراق لاستيعاب العمالة الفائضة. وانتعش قطاع التشييد والمضاربات العقارية على الأراضى والمساكن، وزادت الديون الخارجية. وما حدث فى فترة الانفتاح الاستهلاكى كان نموا خادعا إلى حد كبير بسبب تركيزه على أسلوب التنمية الخدمية دون التنمية الحقيقية ، حيث أهملت فى تلك الفترة البنية الأساسية ، ونمت القطاعات السلعية وإن كانت بمعدلات أقل عن القطاعات الخدمية[٦٣].

والانفتاح بوصفه نمط للتنمية الرأسمالية كان استهلاكيا فى بداية تطبيقه ، ومن ثم لم يحقق الهدف منه ، بل إنه أضر بالإنتاج الوطنى ، وعلى سبيل المثال قام المستوردون فى عام ١٩٧٨ باستيراد أدوية بديلة للعقاقير المصرية بأضعاف سعر المنتج المحلى ، وأعطوا الصيادلة لتوزيعها هامش ربح يبلغ أضعاف نظيره فى الإنتاج المحلى ، مما نتج عنه اقتصار بيع الدواء على المستورد ، فارتفع المخزون من الأدوية المنتجة محليا وقتها بسبب هامش الربح للبديل المستورد وليس لجودته. والشيء نفسه حدث بالنسبة للمياه الغازية ، حيث لم يصل هامش ربح الموزع إلى ثمانية مليمات / زجاجة من إنتاج شركتى القطاع العام (كوكاكولا - بيبسى)، مقابل أربعة قروش فى الزجاجة من إنتاج مصانع الانفتاح ، وأسفر ذلك عن عجز بالنسبة لفترة الشهور الستة المنتهية فى ٢٠ يونيو ١٩٨٠ فى شركة النصر كوكاكولا بلغ ٥٥٤ ألف جنيه ، وفى الشركة المصرية بيبسى بلغ ٧٩ ألف جنيه[٦٤]. وهناك أمثلة أخرى صارخة استهدفت تعطيل المصانع الوطنية بقصد تصريف النظير المستورد ، كما حدث فى مصانع الإسمنت ومعاصر

الزيوت ومصانع السجائر ، هذا فضلا عن إغراق السوق عمدا بالأجهزة الكهربائية بشتى أنواعها من قبل المستوردين مما أضر بالصناعات المصرية. وكان التهريب من المنطقة الحرة فى بور سعيد سلاحا فاعلا فى تخريب الصناعات المصرية .

وبينما كان من المفروض أن يكون الانفتاح إنتاجيا وليس استهلاكيا ، وألا تؤثر مشاريع الانفتاح سلبا على الصناعات القائمة فى البلاد ، إلا أن ذلك لم يتحقق ، ومن ثم سرت موجة تضخم حادة فى الاقتصاد المصرى أوقعته فى مشاكل لا قبل له بها. وتفاقمت المشكلة الاقتصادية بعد تطبيق سياسة الانفتاح التى عادت إليها مصر بعد أربعين عاما من التخلص منها ، وبلغت ذروتها فى الانتفاضة الشعبية فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .

الإصلاح الاقتصادى

تفاقمت أزمة الديون الخارجية المصرية فى آخر عقد الثمانينيات من القرن الماضى ، حيث بلغ حجم المديونية الخارجية خمسة وخمسين مليارا من الدولارات ، أى ٢٥٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى متخطية بذلك حدود الأمان . وفى الوقت نفسه شكلت خدمة الدين ٦٠٪ من حصيلة الصادرات ، بينما تقضى حدود الأمان بعدم زيادتها عن ٢٠٪ (٦٥). وحين عجزت مصر عن السداد طلبت من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى التوسط لدى الدائنين الأجانب لإعادة جدولة هذه الديون وإسقاط جزء منها. وكان من نتيجة هذا التوجه أن طلبت المؤسسات الدولية والدول الدائنة – وأكبرها الولايات المتحدة الأمريكية – من مصر إصلاحا ماليا تكون نهايته اقتلاع الفكر الاشتراكى وزرع النظام الرأسمالى بدلا منه .

ومع أن شرائح من الديون الخارجية تم إسقاطها مكافأة لمصر على اشتراكها فى حرب الخليج الثانية ١٩٩١ إلى جانب الكويت ، كما أسقط صندوق النقد الدولى شرائح أخرى ، إلا أن ذلك لم يكن كافيا. ومن ثم ارتكزت وصفة

صندوق النقد الدولى للإصلاح المالى فى مصر - وليس الإصلاح الاقتصادى - على عمودين هما : الانكماش والتقشف من أجل توفير فائض لتسديد الديون .

وفى مايو ١٩٩١ تم الاتفاق بين صندوق النقد الدولى ومصر على برنامج الإصلاح المالى الذى يبدأ تنفيذه فى ذات العام لمدة ثلاث سنوات ، بعد أن تكون الحكومة قد هيأت الشعب نفسيا لتحمل تبعات الإصلاح المالى. ويدأ التنفيذ بخفض قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية، على أمل أن يؤدى هذا الخفض إلى زيادة صادرات المصنوعات المصرية ، مثال ذلك صار الدولار ٣٣٠ قرشا فى فبراير ١٩٩١ ، وهذا ما أطلق عليه البعض دولرة الاقتصاد المصرى(٦٦). كما ألغت الحكومة الدعم عن كل السلع باستثناء نسبة صغيرة للدقيق والزيت والسكر ، على أمل أن يؤدى ذلك الإجراء إلى إصلاح خلل الميزانية(٦٧). كما أعادت الحكومة النظر فى السياسة الجمركية برفع الرسوم لزيادة الحصيلة المالية ، وتنوعت الضرائب وزاد التشدد فى جبايتها. وقللت الحكومة استثماراتها إلى حد بعيد لخفض إنفاقها لإصلاح الميزانية. ومن أجل التخفيف من وطأة الإصلاح النقدى صدر القرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بإنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية لتوفير القروض اللازمة لصغار المستثمرين وشباب الخريجين للمساعدة فى فتح فرص للعمل لهم تخفيفا للبطالة. وتتكون موارد الصندوق من المنح والهبات والمبالغ التى ترد من الأفراد والحكومات الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، والمبالغ التى تخصص له فى الموازنة العامة للدولة(٦٨). وأقام بعض هؤلاء مشاريع صناعية صغيرة الحجم يعمل بعضها فى الصناعات الغذائية والمشروبات. وتخلت الدولة عن نظام التخطيط المركزى مكتفية برسم السياسات ووضع التوجيهات وتحديد المشروعات المطلوب تنفيذها وتقديمها للقطاع الخاص ، مكتفية بتوفير البنية الأساسية من الكهرباء وشبكات النقل والصرف فى المواقع المختلفة التى ستتوطن فيها هذه المشروعات(٦٩). وفى الوقت الذى كانت فيه مصر تسير قدما فى تنفيذ سياسة الإصلاح المالى، إذ بصندوق النقد الدولى يشترط لإسقاط

شريحة الديون المعلقة أن تبيع الحكومة منشآت القطاع العام للقطاع الخاص، وهو ما يعرف بالخصخصة أو التخصيصية ، ووضع برنامج زمنى من أجل ذلك يتسم بالسرعة. ونتيجة لتسارع عملية الخصخصة ابتداء من عام ١٩٩٦ ، وافق صندوق النقد الدولى على إسقاط شريحة الديون التى ظلت معلقة لأكثر من ثلاث سنوات، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت مصر مدينة للخارج بمبلغ ٣١ مليار دولار فى مارس ١٩٩٧ .

وحين انتهت المرحلة الأولى من الإصلاح المالى فى بداية عام ١٩٩٥ ، بدأت المرحلة الثانية ، وما زالت عمليات الخصخصة مستمرة. وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن فى الأوضاع المالية والنقدية فى البلاد ، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسن فى المؤشرات الحقيقية للاقتصاد المصرى زراعة وتعدينا وصناعة ، ولا فى الأوضاع والخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وغيرها ، بل تردت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات محدودة الدخل ، لدرجة أن البنك الدولى يقرر أن نسبة ٦٥٪ من الشعب المصرى صار تحت خط الفقر وهو دولار / فرد / يوم .
وعلى العموم يلزم مضى عدة سنوات للحكم الدقيق على نجاح أو فشل برنامج الإصلاح المالى، وذلك فى ضوء المتغيرات المستجدة ، ومن بينها انضمام مصر إلى الجات التى تنادى بحرية التجارة ، والتخلص فورا من كل القيود غير الكمية على التجارة الخارجية ، ومن القيود الكمية على مراحل حتى تصل الرسوم الجمركية إلى صفر. وإن كان الأمر الذى لاشك فيه فى أن آثار الجات ستنعكس بالسلب على الاقتصاد المصرى ، ومنه طبعا الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ .

وتمر مصر فى الوقت الحاضر فى دورة القطاع الخاص والخصخصة وتصفية القطاع العام التى ستستغرق بعض الوقت. ومع التسليم بأهمية القطاع الخاص إلا أنه لا ينبغى أن يترك له الحبل على الغارب ، بل لا بد من وضع ضوابط له، وأن يكون مؤازرا للقطاع العام دون أن ينمو على حسابه أو يصل به الأمر إلى إلغائه. ومن الأفضل تصنيع مصر بالاعتماد على النفس وتعبئة

المدخرات المحلية ، وليس بالقروض أو الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية .

تأثير الانفتاح والإصلاح المالى والخصخصة على الصناعات المصرية

كان للانفتاح والإصلاح المالى والخصخصة آثار بالغة على الصناعة المصرية ، بعضها إيجابى والآخر سلبى. فعلى أثر إصدار الحكومة لقانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى ، وضمنته الحوافز والمزايا الضريبية والجمركية ، وحررت النقد الأجنبى من كل القيود ، وحظرت المصادرة والتأميم وفرض الحراسة على الأموال غير المصرية ، وأقامت المناطق الحرة ، وقطعت شوطا فى الخصخصة ، جاءت إلى مصر بعض الأموال العربية والأجنبية للاستثمار فى النشاط الصناعى. وتوطنت المصانع التى أنشئت فى المناطق الحرة ، والمناطق الصناعية الجديدة ، وشاركت هذه الأموال العربية والأجنبية مع رأس المال المصرى فى إقامة بعض المصانع ، بل واشترك رأس المال العام مع هذه الأموال غير المصرية فى إقامة عدة مصانع ، ونصت التشريعات على أن هذه المشاركة ينطبق عليها قانون القطاع الخاص الاستثمارى ، وليس الأهلى ، ولا العام .

غير أنه لم تلبث أن طرأت عدة تغيرات على هذه المشاركات ، وعلى سبيل المثال باعت الحكومة أنصبتها فى هذه المصانع المشتركة للقطاع الخاص ، كما انسحبت بعض الأموال العربية والأجنبية وذلك ببيع أنصبتها للغير ، وعلى سبيل المثال باع الشريك الأمريكى نصيبه فى مصنع زيت عباد الشمس فى كوم أوشيم بالفيوم للبنك الأهلى المصرى. غير أن بعض الأموال العربية والأجنبية المشتركة عملت مع المصرية فى صناعات: المياه الغازية ، وتعبئة المياه المعدنية ، وتجهيز اللحوم ، وتعليب الأسماك ، والألبان ، والأسمدة الكيماوية ، والبتروكيماويات ، والحديد والصلب ، وثلاجة الحفظ بالإسماعيلية (٩٣٪ للشريك المصرى ، ٧٪ للعربى)، وشركة مصر- أسوان لتصنيع الأسماك (٨٥٪ للشريك المصرى ، ١٥٪ للأجانب)[٧٠]، وهناك أمثلة أخرى كثيرة لمشاركة رأس

المال العام مع الخاص[٧١].

وكان من نتيجة تصفية الحكومة لبعض مشروعات التكامل الزراعى - الصناعى التى سبق أن أقامتها فى التحرير الشمالى والجنوبى والصالحية وبيعها للقطاع الخاص، أن أغلقت المحالب الآلية ، ومصانع تعليب الخضر ، ووحدات التسمين ، ومصانع العلف التى كانت تضمها. ومع أن الحكومة قررت زيادة حد الملكية الزراعية فى الأراضى المستصلحة الجديدة لتشجيع القطاع الخاص على إنشاء مشاريع للتكامل الزراعى - الصناعى فيها ، إلا أن ذلك لم يتحقق بعد .

وفى ظل الانفتاح وإنشاء المصانع الاستثمارية انتقل العمال و الفنيون الأكفاء من مصانع القطاع العام إلى مصانع القطاع الخاص جريا وراء الأجور الأعلى . أضف إلى ذلك هجرة العمال للعمل فى بلاد البترول العربية للسبب السابق نفسه ، فزادت سرعة دوران العمالة ، وتضررت كل صناعات القطاع العام ، بما فيها صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ. وحدثت منافسة غير متكافئة بين مصانع القطاعين لالتزام مصانع القطاع العام بما تقرره الحكومة من أسعار ، بينما تحررت المصانع الاستثمارية من هذا القيد. ومن الطبيعى أن تتدهور نوعية المصنوعات الغذائية المدعمة ، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك رغيف الخبز .

وكان للخصخصة تأثيرها على الصناعات المصرية ، ونظرا لخطورة ذلك الموضوع فقد يكون من المفيد مناقشته على النحو التالى :

الخصخصة

تعنى الخصخصة أو التخصيصية - وهى من الألفاظ التى شاعت فى مصر مؤخرا - نقل ملكية منشآت القطاع العام والحكومى إلى القطاع الخاص بغض النظر عن جنسيته أو هويته. وتستلزم الخصخصة إصدار التشريعات والقوانين الضرورية لضبط الأحوال الاقتصادية قبل نقل ملكية القطاع العام للقطاع

الخاص ، لمنع الاحتكار ، وتفادى سيطرة الأجانب ، وحرصا على مصالح العمال. فضلا عن وضع خطة تتضمن: أهداف بيع القطاع العام ، والأساليب التى ستتبعها الدولة لنقل ملكية الثروات من عامة إلى خاصة ، والوسائل التى ستتبع لتقييم أصول ممتلكات القطاع العام ، وكيفية التصرف فى حصيلة البيع ، ولمن يكون البيع ، والحصص المسموح للمشترى بشرائها ، والهيئات التى ستتولى البيع ، والمدة الزمنية اللازمة لذلك ، ومعالجة الآثار السلبية التى ستنتج عن الخصخصة ، ومن بينها الاستغناء عن العمالة.

وينقسم المتحمسون لبيع القطاع العام إلى فريقين: فريق لا يأخذ بالاحتياطات الواجبة ، وفريق يرى الأخذ بتلك الاحتياطات حرصا على ثروات البلاد. وللأسف أن ما حدث فى بيع شركات القطاع العام قد اكتنفه الغموض ، ومن ثم تناثرت الشائعات والاتهامات التى وصلت إلى حد تقديم بلاغات للنائب العام عن طريق الصحف القومية والمعارضة. وعلى الرغم من ذلك فلا يزال البيع مستمرا دون أن يصدر قانون يمنع الاحتكار ، أو سيطرة الأجانب على اقتصاد البلاد. ولما كانت مصانع القطاع العام تعانى من تكدس العمالة فيها بأكثر من المطلوب ، تبعا لسياسة التوظيف التى اتبعتها مصر فى عهدها الاشتراكى ، مما أدى إلى وجود بطالة مقنعة بين عمال المصانع ، فقد اشترط القطاع الخاص التخلص من العمالة الزائدة قبل الشراء ، ولذا وضعت الحكومة قاعدة المعاش المبكر للعمال مع تعويضهم بمبالغ مالية ، غير أنه كثيرا ما يحدث بعد الشراء أن يتخلص القطاع الخاص من العمالة بأساليب قهرية مثل نقلهم بعيدا عن مساكنهم. ومن الملاحظ أنه لم يصدر قانون العمل الموحد لحماية حقوق العمال إزاء أصحاب العمل الجدد .

أساليب البيع

اتبعت الحكومة ثلاثة أساليب لخصخصة شركات القطاع العام هى :

١ – بيع الشركة بالكامل لمستثمر إستراتيجى أو مجموعة من المستثمرين

إذا كانت تعانى نسبيا ، حتى ولو كانت تحقق أرباحا (الكوكاكولا - البيبسى - شركة بيرة الأهرام - المراجل البخارية - شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير - الشركة المالية الصناعية ـ سماد السوبر فوسفات بكفر الزيات).

٢ - تأجير المصانع ، أو وحداتها ، أو خطوط الإنتاج غير المستغلة بالكامل، أو ما يسمى التأجير التمويلى ، مثال ذلك تأجير مصنع الحوامدية للحلويات التابع لشركة الإسكندرية للحلويات والشيكولاته إلى شركة البركة للصناعات الغذائية. ويعد التأجير التمويلى مرحلة انتقالية حتى تتم عملية الخصخصة بالكامل .

٣ - بيع الأسهم فى البورصة لجزء من رأس مال الشركة والمصانع التى تحقق أرباحا ، وذلك بطرح جزء من أسهمها عبر سوق المال إلى أن يتم بيعها بالكامل. مثال ذلك الشركة الشرقية للدخان والسجاير ، والعامرية للإسمنت ، وشركات المطاحن ، وغيرها كثير .

أساليب التقييم

هناك أساليب مختلفة لتقييم أصول الشركات العامة التى تعرض للبيع ، مع العلم بأن هذه الأساليب لا تحدد سعر البيع بالضبط ، وإنما تؤخذ كمؤشر فقط للاسترشاد بها. ومن هذه الأساليب البيع بالقيمة الدفترية ، والبيع اعتمادا على التدفقات النقدية ، والبيع بناء على القيمة الفعلية لأصول الشركات طبقا للقيمة الحالية لهذه الأصول فى حالة إنشاء مشروع مماثل وقت البيع Replacement. وعلى سبيل المثال أنه فى حالة صناعة الإسمنت يضطر المستثمر إلى الانتظار مدة تتراوح بين ست وثمانية سنوات لتحقيق أرباح على استثماراته ، بينما فى حالة شرائه لمصنع ينتج بالفعل فإن الأرباح تبدأ فور نقل ملكية الشركة.

وقد ظهرت العديد من السلبيات فيما يتعلق بعمليات التقييم والبيع ، فبينما يرى البعض أنه لا يجوز البيع بالقيمة الدفترية (القيمة وقت الإنشاء)، إذ إنها تتناقص بمرور الزمن لتقادم المعدات والمبانى ، إلا أن البيع فى ظل ظروف

التضخم الذى تمر به مصر لا يعبر عن الحجم الحقيقى للأصول المنتجة. كما أنه فى حالة الأراضى والمبانى فإن القيمة الدفترية (سعر الشراء) لا تعبر عن القيمة الحقيقية لها فى الوقت الحاضر، ومن ثم ينبغى - فيما يراه البعض - أن يكون البيع اعتمادا على التدفقات النقدية للمصنع (المكاسب والخسائر) والقيمة السوقية الحالية. ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا المقام إلى أن هيئة المعونة الأمريكية هى التى تمول عملية تقييم شركات القطاع العام، وتعطى لمؤسسة بكتل الأمريكية حق عملية التقييم ، بالإضافة إلى مؤسسة أرثر أندرسون البريطانية ، وأربعة مكاتب أخرى تعمل من الباطن. غير أنه من المفروض أن تتولى الهيئات المصرية القيام بتلك العملية، إذ إن بيت الخبرة الأجنبى الذى يشترك فى تقييم أصول الشركات لا يعرف كثيرا عن حالة السوق الداخلى للأراضى والمبانى والمعدات المستخدمة، وإن كان لا بأس مع ذلك من الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية فى هذا المجال .

هيئات البيع

يخضع التقييم الذى أجرته بيوت الخبرة لمراجعة العديد من الهيئات ومنها : الشركة صاحبة المصنع ، والجمعية العمومية لها ، والشركة القابضة، والجهاز المركزى للمحاسبات ، وبعد ذلك اللجنة الوزارية المشكلة لهذا الغرض. وبمجرد بيع الشركة تنتقل من العمل بقانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إلى العمل بقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

لمن البيع ؟

لم يحدد قانون قطاع الأعمال جنسية أو هوية من يشترى شركاته فيما عدا تملك اتحاد العاملين لنسبة ١٠٪ من أسهم الشركة. ولم يضع القانون أى شروط فى هذا الخصوص إلا أن تستمر الشركة فى نشاطها الذى تمارسه ، وعدم تصفيتها ، والالتزام بالعمالة فترة ثلاث سنوات فقط من تاريخ تسليم الشركة ، مع إضافة استثمارات جديدة لتنميتها ، وإدخال تقنية متطورة إليها. وكان

المفروض وضع شروط صريحة مقنعة ، مثلا منع البيع لغير العرب أو جنسيات محددة ، أو بيع نسب صغيرة للأجانب منعا لتحكمهم فى اقتصاديات البلاد ، ووضع حد أقصى لما يسمح به لأى شخص حقيقى أو معنوى بامتلاكه منعا للاحتكار والسيطرة كما هو متبع فى كل بلاد العالم .

وقد أتاح القانون للمشترى الحق فى تغيير بعض الأنشطة الإنتاجية بكل وحدة وليس كل النشاط دون التقيد بالتصنيع أو الخدمات التى تقدمها الوحدة المطروحة للبيع ، والسماح له ببيع بعض الأصول والعقارات المملوكة غير المنتجة ، والتصرف فيها بحرية كاملة دون قيد أو شرط ، علاوة على إمكانية فك المصنع ونقله لأى مكان دون التقيد بموقع جغرافى داخلى أو خارجى (إعادة توطين)، مع استغلال الموضع القديم فى نشاط آخر ، وبهذه الصورة ضاع مبدأ النمو الإقليمى المتوازن .

وفضلا عن ذلك فإن هناك العديد من الحوافز التى تمتع بها المشترون ، وصلت إلى ذروتها بحصولهم على تسهيلات من البنوك المصرية أو من الدولة مباشرة لتيسير عملية البيع ، مع إمكانية منح تسهيلات مزدوجة ممثلة فى شراء ديون مصر الخارجية ، وتسويتها بقيمتها الحقيقية بالجنيه المصرى ، وبسعر الصرف السائد وقت الشراء ، وذلك فى مقابل الحصول على أى مصنع أو وحدة إنتاجية ، مما يعنى استخدام حصيلة البيع فى سداد الديون الخارجية على الدولة ، وبالتالى عدم وجود استفادة مباشرة أو إضافة إنتاجية .

حصيلة البيع

توضع حصيلة البيع فى حساب مصر بالبنك المركزى أو أحد البنوك التجارية ، على أن تستخدم فى تسديد ديون الشركة والضرائب ، والباقى يستخدم فى إعادة هيكلة الشركات الأخرى فى ذات قطاعها لزيادة الإنتاج ، وإتاحة فرص عمل للعاطلين ، وتجويد نوع المنتج ، وخفض تكلفته ، وإنشاء مصانع جديدة ، وخطوط ووحدات إنتاج أخرى ، وفى تعويضات المعاش المبكر

للعاملين. وبينما كان من المفترض عدم استخدام أى مبلغ من حصيلة البيع لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، إلا أنه على العكس من ذلك جرى استخدام تلك الحصيلة فى تمويل عجز الموازنة العامة لعام ١٩٩٨ وما بعده ، ولم تستخدم كما كان ينبغى فى إنشاء خطوط أو وحدات إنتاج أو مصانع جديدة .

نخلص من ذلك أنه على الرغم من أن الخصخصة كان لها مؤيدون ، إلا أنه كان لها فى الوقت نفسه الكثير من المعارضين خوفا من الاحتكار ، وسيطرة الأجانب ، والتخلص من العمالة. هذا فضلا عن أن الخصخصة تعنى إلغاء التمصير الذى استولت به الدولة على ممتلكات رعايا الدول التى اعتدت على مصر فى عام ١٩٥٦ ، وتلك التى ساندتها فى عدوانها. كما أن الاستثمار الإنتاجى سوف يتوقف ويتجه إلى البورصة للمتاجرة بالأوراق المالية ، أو المضاربة على العقارات والأراضى. ونظرا لأن شركات القطاع العام مدينة فهى تباع بأبخس الأسعار ، ناهيك عن الاتهامات التى وجهت للمتواطئين فى عمليات البيع. وعلى سبيل المثال قدرت شركة بكتل الأمريكية شركة المراجل البخارية بمبلغ ٢٢ مليار دولار لكنها بيعت بحوالى سبعة عشر مليارا ، وانكشف بعد مدة أمر رئيس الشركة القابضة للصناعات الهندسية التى كانت تملك المراجل ، وتمت إحالته إلى القضاء. ومن أبرز المخالفات فى عملية الخصخصة تحويل أراضى الإنتاج إلى أراضى بناء ، مثال ذلك الشركة العامة للدواجن التى تحولت عنابرها إلى عمارات سكنية ، وشركة الكوكاكولا التى أغلقت مصنع مصر الجديدة تمهيدا لبيع أرضه ، وبالمثل مصنع الفيوم .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة سرعان ما تنبهت إلى تلك المخالفات ، ومن ثم كان إصدارها فى يونيو ١٩٩٦ للقرار الوزارى الذى قرر استبعاد الأراضى المدرجة ضمن أصول الشركات التى تطرح للبيع بالكامل ، أو تطرح أسهمها، للبيع إذا كانت الشركة داخلة ضمن كردون المدن ، إذ إن ذلك مما يعرضها للمضاربة العقارية ، ويغرى المشترى على ترك النشاط الإنتاجى. ومع ذلك فلا تزال هناك العديد من السلبيات ومن بينها التخلى عن كثير من الضوابط التى

كانت قد وضعت لخصخصة شركات القطاع العام لعل أهمها البيع بالقيمة الدفترية ، وهو الأمر الذى يتنافى مع موجة التضخم الحادة التى تمر بها البلاد منذ ٢٠٠٣ وتغير سعر صرف الدولار. وكما هو واضح أن البيع بالقيمة الدفترية يعنى إعطاء المصانع هدايا لمن يرغب فيها !

وهكذا - كما يرى المعارضون - استدار الزمن ، وأعاد التاريخ نفسه ، وتم اقتلاع الفكر والنظام الاشتراكى من جذوره ، وذلك من أجل ترسيخ النظام الرأسمالى ، وإعادة مصر لسياسة الباب المفتوح التى تخلصت منها فى عام ١٩٣٠، ونجاح الولايات المتحدة الأمريكية فى الانتقام من مصر بأثر رجعى لسياستها الاشتراكية التى تبنتها فى الفترة من عام ١٩٦٠- ١٩٧٣ .

الهوامش

(١) محمد رشدى: التطور الاقتصادى فى مصر ، الجزء الأول ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٢، ص ص ٦٦-٦٨ .

(٢) حسين خلاف: التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٢٢١ .

(٣) أمين مصطفى عفيفى عبد اللا :تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ٢٤٩ .

(٤) نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٧، ص ٨٥ .

(٥) مصر الصناعية ، العدد الثالث ، السنة التاسعة ، أول فبراير ١٩٣٣ ، ص ص ١١-١٢ .

(٦) Alrimawi , K. , The Challenge of Industrialization of Egypt , United Publishers . Beirut 1974, p. 36.

(٧) Issawi ,C., Egypt in Revolution , Oxford University Press Oxford , London , 1963, p. 44.

(٨) عبد السلام عبد الحليم عامر: الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر فى مرحلة المشروعات الحرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ١١٠ .

(٩) حسن نشأت: أهدافنا الصناعية ، مصر الصناعية ، العدد الرابع ، السنة ٢٢ ، أبريل ١٩٤٩، ص ٢٨ .

(١٠) نوال قاسم: المرجع السابق ، ص ٢٩١ .

(١١) حافظ عفيفى :الصناعة المصرية وأثرها فى الإنعاش الاقتصادى القومى ، مصر الصناعية ، العدد الخامس ، السنة ٢٣ ، يناير ١٩٥٠ ، ص ص ١٦-١٧ .

(١٢) تقرير غرفة صناعة الزيوت المصرية ، مصر الصناعية ، العدد الرابع ، السنة ٢٣ ن أبريل ١٩٤٧ ، ص ٢٨ .

(١٣) مصر الصناعية، العدد ٢ ، السنة ٢٣ ، فبراير ١٩٤٧ ، ص ص ٢٠-٢١ .

(١٤) مصر الصناعية ، العدد ٥ ، السنة ١٦ ، مايو ١٩٤٠ ، ص ٢٢ .

(١٥) مصر الصناعية ، العدد الأول ، السنة ٢٢ ، الثلاثة أشهر الأولى من عام ١٩٤٦ ، ملحق رقم ١١ ، النصوص التشريعية التى تهم أرباب الصناعة والتى صدرت من ٩ أكتوبر ١٩٤٥ إلى آخر مارس ١٩٤٦ ، قرار وزارى رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٤٥ ، ص ص ١-٦ .

(١٦) عاصم الدسوقى :مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ص ١٩٩ .

(١٧) مصر الصناعية ، ١٩٤٣ ، انظر الوثائق التشريعية والمراسم والأوامر الأميرية والقرارات الاستثنائية التى صدرت من أول ديسمبر ١٩٤٢ إلى ١٥ فبراير ١٩٤٣ ، ص ١٠ .

(١٨) تقرير عن حالة صناعة الزيوت المصرية ، مصر الصناعية ، العدد ٥ ، السنة ١٨ ، مايو ١٩٤٢ ، ص ص ٢١ -٢٢ .

(١٩) مصر الصناعية ، ١٩٤٥ ، ملحق رقم ٩ الوثائق التشريعية والمراسم والأوامر والقرارات الاستثنائية التى صدرت من أول نوفمبر ١٩٤٤ إلى ٢٨ فبراير ١٩٤٥ ، ص ٢٤ .

(٢٠) مصر الصناعية ، ملحق رقم ٩ ، الوثائق التشريعية والمراسم والأوامر والقرارات الاستثنائية التى صدرت من أول نوفمبر ١٩٤٤ إلى ٢٨ فبراير ١٩٤٥ ، ص ١٧ .

(٢١) عاصم الدسوقى: المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

(٢٢) تأميم وسائل النقل وتنسيقها ، مصر الصناعية ، العدد الأول ، السنة ٢٢ ، الثلاثة أشهر الأولى من سنة ١٩٤٦ ، ص ٩ .

(٢٣) التصنيع فى مصر ١٩٣٩– ١٩٧٣، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ص ٨٥ .

(٢٤) تأميم وسائل النقل وتنسيقها ، مصر الصناعية ، العدد الأول ، السنة ٢٢ ، الثلاثة أشهر الأولى من سنة ١٩٤٦ ، ص ١٣ .

(٢٥) تقرير غرفة صناعة المحفوظات الغذائية عن سنة ١٩٤٩ ، مصر الصناعية ، العدد ٦ ، السنة ٢٦ ، يونيو ١٩٥٠ ص ١٧ .

(٢٦) الأغذية المحفوظة ، مصر الصناعية ، العدد ٦ ، السنة ٢٦ ، يونيو ١٩٥٠ ، ص ٢١ .

(٢٧) إسماعيل صدقى: سياسة مصر الصناعية لما بعد الحرب ، مصر الصناعية ، العدد الأول ، السنة ٢١ ، الثلاثة أشهر الأولى من سنة ١٩٤٥ ، ص ١٤ .

(٢٨) صناعة السردين فى مصر ، مصر الصناعية ، العدد ٥ ، السنة ٣٠ ، مايو ١٩٥٤ ، ص ٢٣ .

(٢٩) اتحاد الصناعات المصرية: الكتاب السنوى ١٩٥٠-١٩٥٢ ، القاهرة ، ص ٥٥ .

(٣٠) عبد السلام عامر: المرجع السابق ، ص ص ٤٥٩–٤٦٣ .

(٣١) تقرير غرفة صناعة المحفوظات الغذائية لسنة ١٩٤٨ ، مصر الصناعية ، العدد ٦ ، السنة ٢٥ ، يونيو ١٩٤٩ ، ص ١٥ .

(٣٢) وزارة التجارة والصناعة :تقرير لجنة الصناعات ، المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٤٨.

(٣٣) تقرير اتحاد الصناعات المصرية لسنة ١٩٥١ ، مصر الصناعية ، العدد ٥ ، السنة ٢٨ ، مايو ١٩٥٢ ، ص ١٣ .

(٣٤) رؤوس الأموال الأجنبية ، مصر الصناعية ، العدد ٢ ، فبراير ١٩٥٣ ، ص ١٤ .

(٣٥) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ص ١–٣ .

(٣٦) محمد سعيد عبد الفتاح: توجيه الصناعة فى الجمهورية العربية المتحدة ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، الجيزة ١٩٥٨ ، ص ١٣٧ .

(٣٧) United Nations , Development of manufacturing industry in Egypt , Israel , and Turkey, New York 1958 , p.5 and p. 53.

(٣٨) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ص ٢٩٨–٣٠٢ .

(٣٩) وزارة الصناعة: الصناعة فى عهد الثورة ومشروع السنوات الخمس الأول ١٩٥٧-١٩٦٢،

القاهرة ، ص ص ٢٥٨-٢٦٧ .

(٤٠) الوقائع المصرية العدد ٢ مكرر، ١٥ ربيع الثانى ١٣٧٦ هـ الموافق ١٨ نوفمبر ١٩٥٦ ، السنة ١٢٨ ، ص ٢ .

(٤١) الوقائع المصرية : قرار وزارى رقم ٢١٦ ، نوفمبر ١٩٥٦ ، ص ٦ .

(٤٢) الوقائع المصرية : قرار وزارى رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٦ ، ص ٥ .

(٤٣) الوقائع المصرية : قرار رقم ١٨٧ فى ١١ نوفمبر ١٩٥٦ ، ص ٧ .

(٤٤) وزارة الصناعة: دليل الصناعات ، القاهرة ١٣٨١هـ- ١٩٦١م

(٤٥) دليل الصناعات: القاهرة ١٩٦١ ، ص ٦ .

(٤٦) وزارة الصناعة: دليل الصناعات ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ص ٩-٤١ .

(٤٧) سعيد النجار: التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ١٩٨٨ ، ص ٢٥٦ .

(٤٨) حكومة الجمهورية العربية المتحدة: ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٦ ، ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٣هـ - ١٩ أغسطس ١٩٦٣ ، ص ص ٣-٤ .

(٤٩) وزارة الصناعة : الصناعة فى عشر سنوات ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٤٧٠ .

(٥٠) على فهمى عبد الرازق: تخطيط الصناعة فى مصر وأثره على مستقبلها ، أكاديمية ناصر العسكرية ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١١ .

(٥١) وزارة التخطيط: مشروع الخطة الخمسية ٧٨/ ١٩٨٨٢، المجلد الثالث ، تخطيط الانفتاح الاقتصادى ، القاهرة ١٠ رمضان هـ ١٣٩٧هـ - أغسطس ١٩٧٧ ، ص ٤٣ .

(٥٢) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء : تعداد الإنتاج الصناعى٦٦ / ١٩٦٧، جزءان ، القاهرة ١٩٧١ .

(٥٣) المصدر السابق ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٧١ .

(٥٤) محمد محمود الديب: تصنيع مصر ، الجزء الأول ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ص ٥٥-٥٧ .

(٥٥) الهيئة العامة للتصنيع: إنجازات الصناعة فى ثلاثين عاما ١٩٦١/٦٠ - ٨٠ - ١٩٨٢ - ٩٠/١٩٩١، جزءان، القاهرة ١٩٩١ . بيانات مجمعة من الجزأين.

(٥٦) المصدر السابق .

(٥٧) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى: المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .

(٥٨) وزارة التخطيط: الإستراتيجية العامة للتصنيع ٨٠/ ١٩٨١ - ٨٤/ ١٩٨٥ ، المجلد الخامس ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٣٧ .

(٥٩) وزارة التخطيط: الإستراتيجية العامة للتصنيع ٨٠/١٩٨١ - ٨٤ / ١٩٨٥ المجلد الخامس ، الجزء الثالث ، القاهرة ، ص ٤١١-٤١٤ .

(٦٠) Liwen -Yan & Pang Xiaomin , Industrialization and industrial allocation in China , 27th International Geographical Congress , Washington 1992 , pp. 366-367.

(٦١) مجلس الشورى ، لجنة الشئون المالية والاقتصادية: سياسة الاستثمار، تقرير رقم ٦ ، القاهرة فبراير ١٩٩٤ ، ص ٩٧ .

(٦٢) مجلس الشورى ، لجنة الشئون المالية والاقتصادية: سعر الصرف فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٨٦ ، تقرير رقم ٨ ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٩٠ .

(٦٣) الهيئة العامة للكتاب: موسوعة مصر الحديثة ، المجلد الثانى ، الاقتصاد ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ص ١٣-١٥ .

(٦٤) عبد الدايم أحمد الصاوى: تجربة الانفتاح الاقتصادى والتنمية الصناعية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٩٣ .

(٦٥) المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية ، استكمال الإصلاح الاقتصادى ، الدورة ٢١ ، القاهرة ١٩٩٤-١٩٩٥ ، ص ٨٣ .

(٦٦) المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية استكمال الإصلاح الاقتصادى ، الدورة ٢١ ، ١٩٩٤-١٩٩٥ ، القاهرة ، ص ١٠٣ .

(٦٧) الهيئة المصرية العامة للكتاب: موسوعة مصر الحديثة ، المجلد الثانى ، الاقتصاد ، ص ص ٥٤-٥٦ ، القاهرة ١٩٩٦ .

(٦٧) المجالس القومية المتخصصة: المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية ، البعد الاجتماعى فى إطار تطبيق نظام آليات السوق ، الدورة ١٨ ، ١٩٩١-١٩٩٢ ، القاهرة ، ص ١٠٣ .

(٦٩) معهد التخطيط القومى: تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٨٨ ، القاهرة سبتمبر ١٩٩٤ ، ص ص ٥٤٨-٥٦ .

(٧٠) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة : دليل المستثمر ١٩٨٣ ، القاهرة ، ص ص ٣٥-٥٥٦ .

(٧١) هيئة القطاع العام للصناعات الغذائية: إنجازات شركات الهيئة لعام ٨٦/ ١٩٨٧، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ص ١٠٩-١١٦ .

هكذا جاء مصطلح الروس صراحة لأول مرة فى الكتابات التاريخية المصرية فى العصر العثمانى. ورغم عدم استخدام الإسحاقى لمصطلح «الكفار» كما درج غيره من قبل واستبداله بمصطلح «النصارى» بما يعنى وجود قدر من الوعى بهذا «الآخر غير المسلم» وقوته البازغة .. فإن المُتأمل فى المُصطلح وطريقة عرض الأحداث لايمكنه إلا مُلاحظة قدرالاستعلاء والاستهانة بالروس فى تشابه مع وجهة نظر بعض الكتابات التاريخية عند العثمانيين، ومنهم أوليا جلبى[٥٠] .
وإذا كانت صورة الروس عند الإسحاقى على اقتضابها وارتباكها إنما تُشير إلى عدم الإلمام الكافى بأوضاع تلك البلاد شأن غيره من المؤرخين المصريين، ولغياب أية مصادر إخبارية مباشرة تقريباً لديه[٥١] خاصة وأن شخصاً مثل أوليا جلبى لم يأت مصر إلا عام ١٦٧٢م بعد وفاة الإسحاقى بوقت طويل.. فإنها لا تُخفى أن الولاء التام للعثمانيين قد لعب دوره أيضاً فى مُعاداة الرجل لأعدائهم، لأنهم فى تصوره أعداء للإسلام والمسلمين . ولذلك ربما كان هناك بعض العذر للمؤرخين المصريين فى موقفهم هذا تجاه الروس . ورغم ذلك فإننا مع ما أورده الإسحاقى نكون أمام تطورين مهمين؛ الأول: أنه ذكر إسم الروس صراحة بدلاً من مصطلح الفرنج ، بما يعكسه ذلك من بداية الوعى بالروس وذكرهم فى إطار التخصيص لا فى إطار التعميم مع «الفرنجة». وأما الثانى: فيتمثل فى استخدامه مصطلح «النصارى» بدلاً من مصطلح «الكفار» وهو مايُشير لبداية شكل جديد من الوعى بالآخر، وإن كان هذا الوعى سيحتاج إلى فترة طويلة للتطور.

على أية حال فإن هذا «الاعتراف» بالروس وذكرهم عند البكرى والإسحاقى، إنما جاء فى جزء منه نتيجة طبيعية – ولكن هزيلة – لما سبق وأشرنا إليه من التطورات التى شهدتها روسيا حتى ذلك الوقت، والتى جعلتها طرفاً فى الصراع ضد الدولة العثمانية .فرغم أن روسيا حتى أوائل القرن الـ ١٦ كانت لاتزال أقرب للضعف منها إلى القوة ، مقارنة مع جيرانها فى الغرب (المسيحى) والجنوب (العثمانى الإسلامى) إلا أنها أخذت فى التطور التدريجى للعديد من الأسباب ؛ منها الإطاحة التدريجية بالوجود المغولى[٥٢] وتدعيم سيطرة أمراء

والإقدام على مجموعة من الإصلاحات الداخلية مثل إصلاح ودعم الجيش والشرطة ، ووضع نظام جديد للخدمة العسكرية ، والتأكيد على أهمية سلاح المدفعية ، وضرورة الاستفادة من الهندسة ، واستخدام الأفواج النظامية المُسلحة بالبنادق، وتطوير الدفاعات فى الجنوب، بالإضافة إلى إقامة البطريركية فى عام ١٥٨٩ (٦٣) ولقد جاءت ثمار تلك الجهود إيجابية فى تقوية الدولة الروسية، وفى بدء اتصالها بالغرب، وفى اعتراف الدول الأخرى بها(٦٤) وفى الصراع ضد العثمانيين وضد لتوانيا . ورغم مركزية السلطة وقسوتها وسلبياتها خاصة ضد الفلاحين، حتى أن عصر إيفان الرابع ارتبط ببداية «عصر الإرهاب»(٦٥) كما ارتبط بما يُعرف بـ«عصرالإستعباد الثانى»(٦٦).. ورغم أن روسيا شهدت عصر الاضطرابات (١٥٩٨ - ١٦١٣) الذى عانت فيه من الفوضى السياسية والتدهور الاجتماعى وظهور المجاعات والأوبئة(٦٧) إلا أن وصول ميخائيل رومانوف للحكم فى٢١ يوليو١٦١٣م(٦٨) كان بمثابة بداية مرحلة جديدة من مراحل الصعود الروسى.

لقد صاحب التطورات السابقة فى روسيا بعض التطور فى اهتمامها بمصر. فبعد أن تحولت روسيا للمسيحية الأرثوذكسية(٦٩) بدأ يتطور اهتمامها بمصر رغم ضآلته(٧٠). وفى القرن الـ١٦ بدأت فى الظهور رحلات بعض الروس لمصر(٧١). فهناك رحلة تعود لعام١٥٢٢م وقام بها ميخائيل غيرييف «خازندار الأمير العظيم». أما الرحلة التالية فكانت عام ١٥٥٨ للتاجر«فاسيلى بوزنياكوف» وإبنه، حيث كلفهما القيصر إيفان الرابع بمرافقة «البعثة الشرقية» التى زارت روسيا و«الكتابة عن عادات تلك البلدان»(٧٢). أما أشهر الرحلات الروسية لمصر آنذاك فكانت عام١٥٨٢م حيث أرسل إيفان الرابع مع التاجرين الموسكوفيين «تريفون كوروبينيكوف» و«اريمى زاموك» مبلغ ٥٠٠ روبل كهبة لبناء كنيسة القديسة كاترينا على جبل سيناء. وفى تلك الرحلة سلم كوربينيكوف لكبار رجال الدين فى القسطنطينية وأنطاكية والإسكندرية والقدس وجبل سيناء ومصر ماأرسله القيصر إيفان من «هبة إحسان على روح إبنه إيفان»(٧٣).

ومن الواضح تأثير العامل الديني في اهتمام الروس بمصر، على أساس موقعها المهم في عالم المسيحية والكنيسة الشرقية ، هذا بالإضافة إلى العامل التجاري[٧٤] والسياسي. فمن ناحية ارتبطت سيناء بتاريخ المسيحية المبكرة ارتباطاً وثيقاً، وهو ما ثَمّنَه الروس ، حتى أن سيناء - بل ومصر كلها- كانت تعتبر أرضاً مقدسة ، وكان أغلب الحجاج الذين يذهبون للقدس يضعون مصر وسيناء في برنامجهم. وفي هذا الإطار ربطت روسيا بدير سانت كاترين[٧٥]. علاقات خاصة - ذات طابع ديني سياسي منذ القرن الـ١٦ [٧٦] حتى لقد انعكست هذه العلاقة في العلاقات الروسية العثمانية. لقد حاولت روسيا دائماً الاهتمام بأمور الدير[٧٧] تلك المحاولات التي استجابت لها الدولة العثمانية منذ بداية القرن الـ١٧ بعد أن كانت ترفضها[٧٨] ومن ناحية أخرى فإن استيلاء العثمانيين على القسطنطينية جعل روسيا تتبنى قضية الأرثوذكسية في العالم ، ومن ثم كان من الطبيعي تنامي الإهتمام الروسي بـ «عالم الأرثوذكس» ومصر[٧٩] أما العامل التجاري فيبرز من خلال كون العديد ممن جاؤا لمصر كانوا تجاراً.

شهد القرن الـ١٧ استمرار رحلات بعض الروس لمصر، ومنها رحلة «فاسيلي ياكوفليف غاغرا» عام ١٦٣٥ التي تمتاز عن الرحلات السابقة بخاصتين؛ الأولى: أن وصف مصر فيها جاء أوفى من وصف الأرض المقدسة وسواها، والثانية: أنها لا تحوي سوى القليل من القصص المنقولة من الكتاب المقدس[٨٠] ومع النصف الثاني من القرن بدأت مرحلة جديدة للرحلة الروسية، لاسيما للحج إلى الأماكن المقدسة . ففي عام ١٦٥١م قام رجل الكنيسة والدولة البارز آنذاك «أرسيني سوخانوف» بزيارة الإسكندرية والقاهرة - بالإضافة للقسطنطينية والقدس - وكتب عنهما ببعض التفصيل والدقة في كتابه «المُتعبد» الذي احتوى ملاحظات عن المدن التي أَمها وماتحويه من معالم أثرية وعن طباع السكان والظروف الطبيعية[٨١]. ومرة أخرى كانت الأهداف الدينية واضحة في رحلة سوخانوف ، خاصة مع محاولة الاستفادة من ثقل العالم الأرثوذكسي الشرقي في الإصلاحات الدينية التي كان يُنتوى الإقدام عليها في روسيا . وفي هذا الإطار

وُصف سوخانوف بأنه «لم يكن مجرد رجل دين شهير وناقد للبطريرك نيكون ، بل كان مُنوراً سياسياً بارزاً »(٨٢). أما «دوروخين» الذى وقع فى أسر تتار القرم ثم بيع فى سوق النخاسة للأتراك حيث أمضى فى الدولة العثمانية حوالى ١٢سنة (١٦٦٢ - ١٦٧٤) فقد دوَّن ملاحظاته «فى سرية» عن كل ما رآه فى أراضى هذه الدولة ، ومنها مصر. ولقد أسفر ذلك عن ظهور مايُسمى بـ«وصف الإمبراطورية التركية». ولم يقف اهتمام الروس بمصر آنذاك على رحلات الروس أنفسهم بل واهتموا برحلات بعض الأوربيين إلى مصر، ومنها رحلة الأمير البولندى -الليتوانى «نيقولاى كشيشتوف رادزيفيل» أعوام ٨٢-١٥٨٤ أى فى وقت واحد مع تريفون كوروبينيكوف، حيث تم ترجمتها للروسية فى الربع الأول من القرن الـ١٧ (٨٣).

هكذا كانت هناك عدة رحلات روسية لمصر فى القرن ١٧. ومن الواضح - على الأقل فى الظاهر وكما أُعلن - أن تلك الرحلات كانت لأسباب دينية أو تجارية. بيد أن بإمكاننا القول - ومن جديد - بأن الرغبة فى معرفة مصر والمنطقة بشكل أكبر، وكذلك التقرب من أقباط مصر الأرثوذكس لتحقيق قدر من «الإختراق» على حساب العثمانيين.. كانت تُشكل قاسماً مُشتركاً بين تلك الرحلات. لِم لا والعديد من تلك الرحلات قد لَبَّت رغبات القياصرة أو حازت على ثنائهم. بل لِم لا وأحد الرحالة، و هو كوربينيكوف "لم يكن رحالة رائداً شهيراً بل كان على الأغلب كاتباً مُستخدماً»(٨٤).

وفى مقابل هذا الاهتمام الروسى بمصر بدأ نوع من العلاقات والاهتمام - بل والمعرفة - من بعض رجال الدين بروسيا . ففى عام ١٥٥٨م قام كل من بطريرك الإسكندرية وبطريرط أنطاكية ورئيس أساقفة جبل سيناء «مكاريوس» بزيارة روسيا فى مهمة دينية «للبحث عن العطف القيصرى». ولقد أكرم القيصر وفادتهم ، بل وأوكل للتاجر فاسيلى بوزنياكوف أمر مرافقتهم فى طريق عودتهم إلى وطنهم «ولم يبخل بالعطايا» حيث حمل بوزنياكوف ومرافقوه معهم ٢٤٠ فرو سمور ونقوداً وأيقونة بإطار ثمين وألبسة دينية منسوجة

بالذهب[٨٥]. وعلى أية حال فنحن نرجح وجود صلات أخرى بين الجانبين. والدليل على ذلك أنه فى إبان إصلاحات نيكون وصل بطريرك الإسكندرية للمساعدة فى تقييم الإصلاحات واتخاذ الصحيح منها[٨٦].

إن الأمور السابقة ربما كانت جديرة بأن تُؤدى إلى تطور صورة روسيا فى الكتابات التاريخية المصرية. والحقيقة أن هذه الصورة ستشهد نقلة معرفية مهمة منذ النصف الأول من القرن الـ١٨ رغم بقاء الوعى التاريخى كما هو ، والنموذج الدال على ذلك هو أحمد شلبى عبد الغنى (ت١١٥٠هـ/ ١٧٣٧) فى كتابه «أوضح الإشارات ». فرغم حديثه أيضاً ومباشرة عن «روسيا» . بعد أن شهدت بعض النضج السياسى ودخلت فى صراع سياسى وعسكرى مباشر مع الدولة العثمانية- إلا أنه تابع نهج أولئك السابقين فى اتباع النبرة التكفيرية نفسها، وبما يعنى أن الوعى التاريخى المصرى بالآخر تغير ولكن بشكل غير كبير.

ففى أواخر ١٧١٠ أعلنت الدولة العثمانية الحرب من جديد على روسيا ، وكالعادة أرسلت فى طلب المساعدات من مصر. وقد أورد «شلبى» أخبار ذلك الطلب . ففى ١٥ ذى القعدة ١١٢٢هـ/ ١٧١١م «ورد أغا بطلب ثلاثة آلاف إلى كفرة مصقوة. وكانت نوبة السفر لمحمد بيك أمير سابقاً، فألبسوه الصنجقية»[٨٧] . ولسوف يتكرر ذكر ذلك فى مرات لاحقة. فقد طالبت الدولة روسيا بالتخلى عن كل أوكرانيا ومكاسبها فى بحر البلطيق بحيث يعود الوضع هناك كما كان قبل معركة بولتافا. وأمام رفض روسيا ، أعلنت الدولة الحرب عليها من جديد عام١٧١٢ حيث تم توقيع معاهدة أدرنه فى ١٨ يوليو١٧١٣ والتى أحرزت الدولة فيها بعض المكاسب الجديدة[٨٨] ولما كانت الدولة قد أرسلت فى طلب مساعدات جديدة من مصر، فقد عاد شلبى لذكره . ففى١٠محرم ١١٢٤هـ - ١٨ فبراير١٧١٢» ورد أمير خور وبيده خط شريف بطلب عسكر.. إلى بنى الأصفر «أى الروس . وفى ٢٠ صفر من العام نفسه كتب عن عودة العسكر الذين ذهبوا للمرة الأولى إلى «سفرة مصقوة» مُشيراً إلى بلائهم جيداً فى قتال

«الكفار» ومُشيداً به. وفى آخر صفر نجده وقد كتب «ورد أغا من الديار الرومية بطلب عسكر إلى كفرة المصقوة .. فبمجرد مادخل العسكر سكندرية، ورد أغا من الديار الرومية.. وصحبته خط شريف ، قرى بالديوان ، أن كفرة بنى الأصفر - يعنى مصقوة - أذعنوا للصلح وأعطوا إلى ملك الإسلام خمسة قلاع من أكبر قلاعهم ، والتزموا بجميع ما غرمته السنة ، فى هاتين السنتين .. وأقروا على أنفسهم فى كل سنة خزينة». ورغم ماسبق من حديث عن توقيع الصلح، إلا أن الدولة عادت لطلب عساكر من مصر . وهكذا ففى١٣ ذى القعده ١١٢٤هـ/ ١٢ ديسمبر ١٧١٢م ورد أغا من الديار الرومية وصحبته خط شريف بطلب ثلاثة آلاف عسكرى إلى سفرة مصقوة، لأنهم نقضوا العهد، وتعدوا على الإسلام .فطلع إلى الديوان والخط بين يديه، وقرى بالديوان . فأجابوا بالسمع والطاعة ، وألبس الباشا قفطان السفر إلى حسين بيك شولاق - يعنى الأعسر -». ومن المُلاحظ أن شلبى ، ورغم إشادته السابقة بـ «العسكر المصرى» عاد ليتحدث عن ظهور بعض حالات فرار بين القوات التى أُرسلت لمساعدة الدولة العثمانية(٨٩).

من ناحية أخرى فإننا نلمح من خلال ما كتبه شلبى أن علاقة ولاة الأمور فى مصر بـ«النصارى.. الكفرة» كانت قد بدأت تأخذ شكلاً جديداً لحدما، وكانت هناك تعاملات تجارية بينهم وبين هؤلاء على غير رغبة الدولة . وهكذا «ورد أغا أيضاً وبيده أمر شريف.. مضمونه إنا أرسلنا لكم مراراً نحذركم عن إرسال غلال إلى الكفرة النصارى ، فلم تمتثلوا، فاستمريتم على المخالفة، وارتكبتم ما يوجب العصيان. وقد بلغنا ذلك وتحققناه . وسبب ذلك طمع المكاسين ومستلزمين المكس، لكثرة الدراهم وموالستكم .فأنتم تحذروا من أن تتعاطوا شيئاً يوجب المخالفة، وتقوية الكفرة المشركين على عسكر الموحدين .. ومن حذر فقد أنذر»(٩٠). والواقع أن مجئ المرسوم فى هذا التوقيت يجعلنا نعتقد بأن التجار الروس كانوا هم المقصودين .

يُمكننا هنا التوقف لملاحظة بعض الأمور . فوصف الروس بـ «الكفرة» إنما يعكس طبيعة الصراع العسكرى بين الطرفين ، والذى بدأت روسيا فى اتخاذ

جانب المبادرة فيه أحياناً ، وهو مايفسر لماذا جاء الوصف من المؤرخ حاملاً قدراً من النقمة عليها. ولما كان شلبى هو الآخر ينظر للعثمانيين بمثل المنظور الدينى السابق ، فقد استخدم مُصطلح «التكفير» تجاه أعدائهم من غير المسلمين، خاصة وأن العثمانيين أنفسهم يصفون الروس بأنهم من الكفار . وهكذا فإن استخدامه للمصطلح إنما يسير فى الاتجاه نفسه الذى أرادته السلطة وحمله خطابها عن الروس. بيد أن بإمكاننا أيضاً ملاحظة قدر من التطور تجاه «الآخر». فرغم إستمرار تكفير هذا «الآخر» الروسى من لدن أولى الأمر فى إستانبول ، ومُتابعة الكُتاب فى مصر للفرمانات العثمانية فى ذلك..إلا أن هذا لن يمنع أولى الأمر فى مصر ، وأحياناً الأهالى[٩١] من التعامل معه بما يعود بالفائدة عليهم، وذلك فى أسلوب يحمل قدراً من الاتجاه العملى فى رؤية الآخر . ومن الطبيعى أن ذلك يعود إلى كون الآخر قد أصبح يمثل قوة عسكرية وسياسية (روسيا وغيرها) أو اقتصادية (الدول الأوربية الغربية وخاصة فرنسا وانجلترا وهولندا والنمسا).

فإذا تناولنا كتابة التاريخ عند شلبى، لاحظنا أيضاً أنه لايهتم بأمور الدولة العثمانية إلا ما يتصل منها بمصر التى اهتم بأحداثها أكثر مما فعل من قبله. وهو لايُظهر ذلك النوع من الاحترام المعهود والمُبالغ فيه من قبل للسلاطين. لقد عبَّر عن الواقع بكل صدق .. من ضعف لسلطة الدولة العثمانية وسلاطينها ، ونمو نفوذ الأوجاقات والمماليك، بل وحدوث نقلة نوعية وكيفية فى مكانة الأوربيين بمصر . وأحسب أن هذا يُعد «تطوراً» جديداً - إلى حد ما - فى واقع الكتابة التاريخية آنذاك ، سواء فى الموقف من العثمانيين، أو من «الآخر» الروسى وغير الروسى . وإذا كان شلبى لايمثل إلا إرهاصة مبكرة لذلك، فإن تلك الإرهاصة سوف تزداد وضوحاً فيما بعد. وأخيراً فإن ما يمكن ملاحظته رغم ما سبق ، هو أن ذكر روسيا عنده ارتبط تماماً بأحداث الصراع فيما بينها وبين العثمانيين، ولايوجد أى ذكر لها فيما عدا ذلك لديه. أما معرفته بروسيا فلم

تتعد كونها من بلاد «الكفار» وذلك فى إطار نوع من الجهل شبه التام بحقيقة تطور تلك البلاد، لذا كان من الطبيعى أن تأتى أحكامه على تلك الشاكلة .

بيد أن صورة روسيا شهدت تغيراً - بل وتحولاً - مثيراً للإنتباه منذ الربع الثانى من القرن ١٨ ، وهو مانجده بوضوح عند كل من أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان والجبرتى. أما الدمرداشى فى «الدرة المصانة فى أخبار الكنانة» فتناول ملامح مهمة من تاريخ مصر مابين الربع الأخير من القرن ١٧ والنصف الأول من القرن ١٨ تقريباً ، وهى فترة مهمة من فترات إشتعال الصراع بين الدولة العثمانية وروسيا . ورغم أنه أحصى المرات العديدة التى أرسلت الدولة فيها تطلب عساكر من مصر[٩٢].. إلا أنه غالباً لم يُشر إلى وجهة القوات المطلوبة، بل ولم يذكر أبداً حروب روسيا مع الدولة العثمانية؟!. أما ماذكره عن روسيا فقد ارتبط عنده فقط عند الحديث عن هروب جركس بك. وإذا كان شلبى من قبل أشار إلى هروب جركس للنمسا عام ١١٣٨هـ/ ١٧٢٦م[٩٣] وكذلك أشارت معظم مخطوطات «مجموعة الدمرداش»[٩٤]. فإن عزبان - ومعه صاحب «مجموع الدرة المصانه فى وقائع الكنانة»[٩٥] وأحياناً مصطفى بن الحاج إبراهيم فى «تاريخ وقايع مصر القاهرة»[٩٦] انفردوا بالحديث عن ذهابه لروسيا .

ورغم أن قصة ذهاب جركس لروسيا من القصص المُختلف عليها بين مؤرخى تلك الفترة ، حيث يعتقد البعض ذهابه للنمسا لا لروسيا[٩٧] وهو ما نرجحه[٩٨] فإن ما ذكره الدمرداشى هو ماينبغى أن يتركز عليه اهتمامنا لاتصاله بدراستنا . وعلى كل فمتابعة القصة، حسبما ذكر الدمرداشى ، تكشف لنا عن صورة جديدة لروسيا الحديثة فى الكتابات التاريخية بمصر. فجركس، وبعد هروبه من مصر عام ١١٣٨هـ/ ١٧٢٦م انتهى به الأمر بالذهاب إلى درنه - بليبيا - التى أقام بها هو وأصحابه لفترة قصيرة. وقد حدث أن حضرت سفينة روسية للميناء . إلتقى جركس بقائدها وسأله عن إمكانية اصطحابه معه إلى روسيا، حتى يُقابل القيصر ويرجوه الوساطة لدى الدولة العثمانية، لاسيما وأن السلام كان قائماً آنذاك بين الدولتين بمقتضى معاهدة أدرنه١٧١٣ . أجابه قائد

السفينة لطلبه واصطحبه معه إلى موسكو . وصل جركس وجماعته إلى أحد موانئ روسيا الذى لم يُحدده المؤلف بشكل دقيق ، وهناك بدأت المساعى للحصول على مساندة القيصر . ووفقاً للنص فإن القيصر اهتم بأمر جركس، فأرسل على الفور رسولاً للسفير الروسى فى إستانبول للنظر فى أمره والتدخل لدى السلطان والصدر الأعظم . ورغم أن الأمر لم يكن سهلاً لأن دماء جركس وجماعته كانت قد أُهدرت .. فإن الصدر الأعظم قبل شفاعة القيصر فيه، وكتب مرسوماً بالعفو عنه وقبول عودته إلى مصر، بل وعودته إلى سابق منصبه وسلطته إن استطاع ذلك، فإن لم يستطع ذهب إلى إستانبول حيث يتولى باشوية إحدى القلاع . كان ذلك يُمثل نجاحاً لوساطة القيصر الذى أرسل إليه سفيره فى استانبول برسالة عما تم ، وطلب أخذ موافقة جركس، حتى يتم الحصول له على مرسوم بذلك. وفى روسيا عمل القيصر ووزيره على تنفيذ ذلك. ولقد وجد جركس أن ما عُرض عليه هو شئ جيد للغاية ويمكن قبوله، ومن ثم أخذ السفير الروسى فى متابعة وساطته بنشاط أكبر فى إستانبول. بيد أن القيصر لم يكتف بتحقيق ماسبق لجركس، بل أرسل إليه يسأله عن أى مطالب أخرى له . وهنا نجده يطلب سفينة حربية مُعدة إعداداً كاملاً . وافق القيصر على أن يُجهز له جزء من المطلوب من روسيا ، وأما الجزء الآخر فيُستكمل بعد ذلك من مالطة، التى أرسل القيصر إلى حاكمها برسالة توصية على جركس. وفى مالطة- حسبما تذكر الرواية - حصل جركس على مطلوبه، وعاد بعدها إلى مصر(٩٩). ومرة أخرى فرغم عدم ميلنا إلى القول بتوجه جركس لروسيا، فإن علينا أن نأخذ ما ذكره «نص» الدمرداشى عن الرحلة على عِلاته، لاحتوائه على عدة أمور جديرة بالملاحظة ونحن نُتابع صورة روسيا، ويمكن تحديد تلك الأمور فيما يلى:

أ - أن الدمرداشى كان من أول من تحدث عن روسيا دون أن يصمها بالكفر(١٠٠) كما كان من قبل. وأحسب أن ذلك كان يحمل سمات جديدة فى رؤية الأنا للآخر الروسى ، بل ويُعد بمثابة نقلة نوعية مهمة فى الكتابة عنه وبدء تشكل موقف جديد منه. والواقع أن ذلك يمكن ملاحظته وفهمه أكثر بمقارنة ما

جاء فى النص عن العثمانيين. فرغم بقاء الاحترام للسلاطين، إلا أن هذا الاحترام تراجع كثيراً عما كان من قبل(١٠١) ومن هنا نجده يذكر عبارة "العثمانلى ماله أمان»(١٠٢). ورغم وروده فى إطار الحديث عن الصراعات المملوكية/ المملوكية والصراعات المملوكية / العثمانية فى مصر، إلا أنه يحمل معنى ذات دلالة فى تحولات المواقف من العثمانيين ، ومن ثم - وبالتبعية - المواقف من أعدائهم ، ومنهم روسيا ؛ هذا مع ضرورة مُلاحظة أن الدمرداشى كان من العسكر - ومن رجال الأوجاقات - !!وليس من رجال الدين (العلماء) وهو ما يُشير إلى - ويُفسر - عدم حدوث «التحول الجذرى» فى الموقف من روسيا، وكذا عدم إنتفاء النظرة الدينية والعدائية تجاهها تماماً، لاسيما فى ضوء إشتعال صراعات عسكرية عديدة بين الدولة العثمانية وروسيا منذ ١٧٦٨ .

ب - أن «النص» كان أول نص تاريخى يتحدث عن قيام علاقات طيبة بين أمير مملوكى وروسيا قبل ظهورها بشكل بارز فى الصراع بين على بك الكبير والدولة العثمانية . هذا بالإضافة إلى أنه يعكس تلك العلاقة غير المعروفة للآن على نحو دقيق ، والتى بقيت تربط بعض المماليك من ذوى الأصول الروسية بروسيا،خاصة أوقات الملمات.

جـ - أن النص أظهر روسيا باعتبارها دولة يُحسب لها حساب لدى جركس وصحبه «من المسلمين» بل ومن الدولة العثمانية ، بعد أن ظهرت كقوة لها ثقلها. ومن ثم لم يعد «الآخر» الروسى مجرد كيان ضعيف لا يُعتد به ، بل أصبح نداً وشريكاً من المقبول- بل والمرجو - تبادل علاقات طيبة معه.

د - أن التعامل بين جركس والروس - فى النص - هو تعامل جديد و«مُحترم» بكل المعايير .. تعامل لا يعتمد على أبعاد دينية، بل ولا حتى على أسس عرقية فقط ، بل على المصالح. وهذا يظهر من كل الإجراءات التى تمت - أو التى اعتقد الدمرداشى أنها تمت - مع جركس وصحبه .

ومن المهم أن نربط هذا التغير فى صورة روسيا بالتطورات التى شهدتها

حتى نهاية الربع الأول من القرن الثامن عشر وكذا بنمو اهتمامها بمصر. فمع عام١٦١٢ تولت أسرة رومانوف الحكم . وبقدرما كانت الأمور صعبة فى البداية بسبب التدهور المالى والأمنى والإدارى وسوء أحوال الفلاحين وسكان المدن ، وهو ما أدى لثورات اجتماعية (أهمها ثورة ١٦٦٧ - ١٦٧١ بقيادة ستيفان رازين) وانتشار عمليات السطو والنهب وبقاء بعض المدعين بأحقيتهم فى العرش، واستمرار الحرب ضد البولنديين والسويديين لاسترجاع سمولنسك ونوفجورود.. بقدرما استطاعت هذه الأسرة - بالتدريج ومنذ عهد ميخائيل - إعادة الإستقرار للأوضاع الداخلية واستعادة بعض الأراضى بمقتضى اتفاقية ستولبوفو مع السويد عام ١٦١٧ وهدنة ديولينو ١٦١٨ مع بولندا والتى تجددت عام ١٦٣٤(١٠٣) وقد ازدادت أوضاع روسيا تحسناً فى عصر الكسيس (١٦٤٥ - ١٦٧٦). فقد نمت التجارة الداخلية مُستفيدة من التشريع التجارى لعام١٦٦٧ . وشهدت الحرف والصناعات اليدوية بعض التطور بسبب توسع روسيا وزيادة حاجات الجيش والمجتمع ، وكذا مع ظهور قدر من المساهمة الأجنبية فى بعض الصناعات. وفى هذا الإطار نشطت تجارة روسيا الخارجية بعض الشئ مع دول أوربية. كذلك شهد هذا العهد اتخاذ الحكومة خطوات حثيثة لتطوير الإدارة والعدالة ، ومن ثم تم إصدار تشريع قانونى جديد عام ١٦٤٩ . على صعيد آخر بدأ فى النمو الإتصال بالغرب والإستفادة منه ، بل وظهرت إرهاصات إصلاح الكنيسة على يد البطريرك نيكون . كذلك امتدت السيادة الروسية على أوكرانيا عام١٦٥٤ وهو ما أفاد روسيا من حيث توسيع مساحتها وزيادة قدراتها الاقتصادية وعمقها الإستراتيجى وعلاقتها بأوربا ، لاسيما وأن أهل أوكرانيا كانوا من الأرثوذكس وعلى معرفة أكثر بالغرب(١٠٤).

وفى عصر بطرس الأكبر (١٦٨٢ - ١٧٢٥) شهدت روسيا مجموعة ضخمة من التطورات . لقد كان من المهم للغاية لروسيا الوصول إلى بحر البلطيق لأغراض سياسية توسعية وإقتصادية وحضارية . ولقد فشلت فى إنجاز هذا الهدف بشكل ناجح وموصول حتى اعتلى بطرس السلطة . وإذا كانت المحاولة

الأولى ضد السويد فشلت بسبب الهزيمة فى معركة نارفا١٧٠٠ فإن النجاح قد تحقق فى معركة بولتافا ١٧٠٩ حيث دخلت أراضى بحر البلطيق الواقعة بين مصبى نهرى دفينا الغربى والنيفا فى تكوين روسيا . وفى السنوات التالية قام بطرس بغزو ليفونيا وقسم من شرقى فنلندة ثم توغل فى بوميرانيا(١٠٥) . ولما كان البحر الأسود هو الهدف الآخر - وربما الأهم - نظراً لموقعه ودفئه، فقد بدأت روسيا خوض عدة حروب ضد الدولة العثمانية للحصول على منفذ إليه. وفى هذا الإطار قاد بطرس عام ١٦٩٥ حملته الأولى الفاشلة. لكن هذا الفشل لم يُثنه عن قيادة حملة جديدة وناجحة فى ربيع ١٦٩٦ استطاعت الإستيلاء على آزوف. وقد اعترفت الدولة العثمانية مُضطرة - وفى إطار مشاكلها مع النمسا وبولندا والبندقية، وعلى خلفية صلح كارلوفيتز ١٦٩٩ - فى معاهدة استانبول ١٥يوليو ١٧٠٠ بضم روسيا لآزوف ولجزء من أوكرانيا . وعندما استؤنفت الحرب بعد عشر سنوات وأحرزت الدولة انتصاراً كبيراً فى موقعة البروث، فإن هذا الإنتصار لم يُستغل جيداً ، واكتفى العثمانيون - فى معاهدة أدرنه ٣ يوليو ١٧١٣- باستعادة جزء كبير من أراضيهم التى فقدوها من قبل. وإذا كان بطرس قد توفى عام١٧٢٥ دون حل قضية البحر الأسود ، فإنه كان قد أوصى بضرورة التوسع نحوه، بل ومتابعة الحرب ضد العثمانيين حتى احتلال إستانبول(١٠٦).

من ناحية أخرى من الضرورى القول أن جهود بطرس اتجهت لإصلاح أمور الدولة فى نواح عدة ؛ مثل الإدارة والوظائف العامة والضرائب والصناعة والتجارة والزراعة والعملة والتقويم ؛ إضافة إلى إصلاح الجيش والأسطول وإنشاء عاصمة جديدة لروسيا على بحر البلطيق، وهى سان بطرسبرج التى أصبحت رمزاً للإتجاه نحو الغرب وقبول حضارته(١٠٧) . وبشكل عام شهد عصره المزيد من استقرار الحكم المطلق، وكذا نمو «الإمبراطورية الروسية» فى قوتها ودورها فى السياسة الدولية بعد أن اتسعت حدودها نحو الغرب(١٠٨) . هذا وإن بقيت بعض المشاكل(١٠٩).

تركت التطورات السابقة فى روسيا تأثيراً ملحوظاً على اهتمامها بدراسة الآخر الإسلامى ومعرفته . فقد قدمت فى عصر بطرس الأكبر مجموعة جديدة من الرحالة الروس إلى ومصر. ففى عام ١٧٠٨ زار سيناء الراهب «إيپوليت فيشينسكى» كما زارها القس «أندريه إيجناتيف» وشقيقه «ستيفان» اللذان كانا فى عِداد الإرسالية الروسية للقسطنطينية»(١١٠). أما أهم هذه الرحلات فكانت رحلة الكاتب «فاسيلى جريجوروفيتش بارسكى «الذى وصل إلى مصر عام١٧٢٧م ومكث فيها أكثر من تسعة أشهر. وفى عام١٧٣٠ وصلها للمرة الثانية حيث توقف فترة أطول فى الإسكندرية وكتب وصفاً وافياً عنها مزوداً بالرسوم للمسلات و«عمود بومبى»(١١١). وقد ألَّف عن ذلك كتابه «رحلات»(١١٢). ولقد صاحبت ذلك الاهتمام رغبة جديدة لدراسة «الآخر» الإسلامى فى إطار إستشراقى وبشكل منهجى. ويعود الفضل الأكبر فى ذلك لبطرس أيضاً .ففى عهده أُرسلت بعثات علمية لجمع المخطوطات والكتابات والنقود المعدنية الشرقية ، كما تمت محاولة تنظيم مدرسة خاصة لدراسة اللغات الشرقية بمافيها العربية. كذلك جرى تأسيس مؤسسة لحماية الآثار المكتوبة والمادية لثقافة شعوب الشرق التى تم جمعها . وفى١٧٢٢ تم إنشاء أول مطبعة فى روسيا تملك خطاً عربياً مُتحركاً. وأخيراً تمت لأول مرة ترجمة القرآن كاملاً للروسية وطُبع عام ١٧١٦ فى بطرسبرج، وقد ترجمه «بيوتر بوسنيكوف» إستناداً لترجمة المستشرق الفرنسى أندريه دوريه(١١٣).

والخلاصة أن الروس - فى القرن الـ١٧وأوائل الـ ١٨- كانوا يعرفون عن مصر أكثر مما كان المصريون يعرفون عن روسيا ، وأن دوافعهم وأهدافهم كانت دينية وتجارية وسياسية . أما المصريون فلم تكن لهم أهدافاً يبحثون عنها بعيداً عن بلادهم ، ومن ثم لم تكن الرحلة إلى روسيا من الأمور التى اهتموا بها آنذاك. وهكذا اكتفوا باستقبال الروس وغيرهم . ومن الطبيعى أن تتأثر تماماً صورة روسيا فى الكتابات التاريخية فى مصر بتلك المعرفة من عدمها، وهذا ما لمسناه فيما سبق .

على أية حال ، ومع أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، شهدت صورة روسيا تغيراً نوعياً آخر وأكبر فى الكتابات التاريخية المصرية ، وهو مانجده عند عبد الرحمن الجبرتى(١١٤) فى كتابيه «مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس» و«عجائب الآثار فى التراجم والأخبار». ولسوف نبدأ بالكتاب الأول لأنه الأسبق فى التأليف ، كما أن الحقبة التى تضمنها شملت فقط فترة الغزو الفرنسى لمصر.

إن أول ما نلاحظه فى مظهر التقديس هو اختفاء مصطلحات التكفير تجاه الروس وإسقاطها على الفرنسيين(١١٥). لقد كان استخدام الجبرتى لهذه المصطلحات فى وصف الفرنسيين شيئاً غريباً إلى حدما على رؤيته للآخر الأوربى(١١٦). بيد أننا نعود سريعاً للقول بأن الحدث كان فريداً؛ فللمرة الأولى تتعرض مصر فى تاريخها الحديث لمثل هذا الغزو الأوروبى . لقد تعدى الأمر ذلك الصراع العثمانى الأوروبى فى «دار الحرب» أو حتى على تخوم «دار الإسلام»(١١٧) ليصل إلى قلب العالم الإسلامى . ونعتقد أنه كان من الطبيعى أن يستخدم الجبرتى هذه المصطلحات فى ظل ظروف الصراع والعصر(١١٨) بل وفى ضوء أن الكتاب إنما كُتب فى أعقاب خروج الفرنسيين من مصر بما يعنى أن حدة انفعالاته كانت لاتزال حادة ومن ثم كانت نبرته عاليه، وأنه أُهدى للصدر الأعظم بما فى ذلك من «طابع رسمى»(١١٩).

أما الأمر الثانى الذى نلاحظه فهو أنه تحدث عن روسيا فى عدة مواضع، وبصورة ليست سيئة . ففى أحداث جمادى الثانى١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م وفى إطار رغبة الفرنسيين فى «تهدئة» المصريين و«نُصحهم» بإهمال ما يرسله المماليك بقيادة إبراهيم ومراد من رسائل إلى «سائر الأقاليم المصرية» للحث على الثورة وقولهم أن هذه الرسائل من السلطان.. نجده يتحدث عن أن الفرنسيين كتبوا عدة «منشورات» ووزعوها فى أنحاء مختلفة من مصر، وادَّعوا أنها «على لسان المشايخ». ولقد كان مما جاء فيها ويتصل بروسيا «ولو كانوا فى هذه الأوراق

صادقين بأنها من حضرة سلطان السلاطين لأرسلوها جهاراً مع أغوات مُعينين. ونُخبركم أن الطائفة الفرنساوية بالخصوص عن بقية الطوائف الإفرنجية، دائماً يحبون المسلمين وملتهم، ويبغضون المشركين، وطبيعتهم أحبابٌ لمولانا السلطان، قائمون بنصرته وأصدقاء له ، مُلازمون لمودته وعشرته ومعونته، يحبون من والاه ويبغضون من عاداه. ولذلك بين الفرنساوية والموسقوف غاية العداوة الشديدة من أجل عداوة الموسقوف الردية، والطائفة الفرنساوية يعاونون حضرة مولانا السلطان على أخذ بلادهم إن شاء الله، ولايبقون منهم بقية». إن الفرنسيين فى النص السابق، والذين وصفهم الجبرتى - كما سبقت الإشارة - بالكفر والاعتداء، هم الذين يصفون أنفسهم هنا بأنهم أكثر الأمم الأوربية حُباً للمسلمين والإسلام وبُغضاً للمُشركين، وأنهم أصدقاء للسلطان ويعملون على نصرته لاسترداد أراضيه التى استولى عليها الروس. ومن أجل ذلك كله فإنهم أعداء ألداء لروسيا. على أننا نعود سريعاً للقول بأن النص السابق ليس من تأليف الجبرتى ، لكنه نقله بحذافيره عن رسالة الفرنسيين للأهالى. ورغم أنه لم يُعلق على هذه الرسالة ، إلا أن ما ذكره بأن الفرنسيين «كتبوا عدة أوراق» وأرسلوها للبلاد «على لسان المشايخ» فيه ما يكفى للدلالة على وعيه بحقيقة الأمر واستهزائه بما جاء فيها ، وأنها لم تحظ على قبوله لإدراكه أنهم غير صادقين فيما يذيعونه بين المصريين ، وأنهم أعداء للدولة العثمانية ولروسيا فى آن واحد ، وأن القضية أبعد من حب أو كره لهذه الدولة أو تلك، بل قضية مصالح تتناقض وتتباعد أحياناً أو تتآلف وتلتقى . ولسوف يتأكد ذلك فى صفحات تالية من الكتاب(١٢٠).

فى هذا الإطار لم يكن من المُتيسر للفرنسيين التأثير على ذهن الجبرتى وغيره من المشايخ فيما يتصل بالدولة العثمانية أو روسيا، رغم محاولاتهم المتكررة . ففى١٥ صفر١٢١٤هـ / ١٧٩٩ وفى إطار رسالة تحدثت عن وصول أسطول عثمانى إلى أبو قير.. أورد الجبرتى ما نشروه كما يلى «والسبب فى

مجئ هذه العمارة إلى هذا الطرف العشم بالاجتماع على المماليك والعربان لأجل نهب البلاد وخراب الإقليم المصرى . وفى هذه العمارة خلق كثير من الموسقو الإفرنج الذين كراهتهم ظاهرة لكل من كان موحداً بالله ، وعداوتهم واضحة لمن كان يؤمن برسول الله ، يكرهون الإسلام ولا يحترمون القرآن . وهم نظراً لكفرهم فى معتقدهم يجعلون الآلهة ثلاثة، وأن ثالث تلك الثلاثة تعالى الله عن الشريك . ولكن عن قريب يظهر لهم أن الثلاثة لا تُعطى القوة، وأن كثرة الآلهة لاتنفع لأنه باطل.. ونخبركم بالمسلمين، إن كانوا بصحبتهم يكونون من المغضوب عليهم لمخالفتهم لوصية النبى عليه الصلاة والسلام ، بسبب اتفاقهم مع الخارجين الكفرة اللئام ، لأن أعداء الإسلام لا ينصرون الإسلام. وياويل من كانت نصرته بأعداء الله وحاشا الله أن يكون المستنصر بالكفار مؤيداً أويكون مسلماً، ساقهم التقدير للهلاك والتدبير مع السفالة والرزالة.. وكيف لمسلم أن ينزل فى مركب تحت بيرق الصليب ويسمع فى حق الواحد الأحد الفرد الصمد من الكفار كل يوم تحريف و احتقار . ولاشك أن هذا المسلم فى هذا الحال أقبح من الكافر الأصلى فى الضلال»[١٢١].

والواقع أن أحداً من المؤرخين المصريين آنذاك لم يتحدث عن مشاركة الروس مع العثمانيين فى تلك الحملة ، رغم أن العثمانيين كانوا قد توصلوا من قبل مع روسيا إلى «معاهدة التحالف الدفاعى الأول» فى٢٣ ديسمبر ١٧٩٨ [١٢٢] وبالتالى إمكانية الاعتقاد بوجود مشاركة ما للروس فى الحملة العثمانية. لقد أراد بونابرت فى رسالته هذه أن يضرب على نغمة عداء الروس للمسلمين ليستميل قلوب الأهالى؛ فتحدث عن أن الحملة بها الكثير من الروس رغم أنهم كفار ويكرهون الرسول (ﷺ) والإسلام والمسلمين . وفى رأيه أنه لما كان العثمانيون قد استعانوا بالروس ووقفوا تحت راية الصليب فإنهم بذلك يُصبحون أقبح من الكفار . على أن هذه الرسالة لم تخدع أحداً من المصريين[١٢٣] ومنهم الجبرتى الذى لم يُعلق عليها، ولم تنطل عليه حيلة بونابرت للدس بالروس فى الصراع، بل نجده يعود عقب ذلك كله ليتحدث عن إشاعة امتلاك «المسلمين»

للإسكندرية ، وعن أن الفرنسيين انتصروا على «المسلمين» العثمانيين[١٢٤] وليس على الروس؟!. وهكذا فشلت حيلة الفرنسيين للدس بالروس والإساءة إليهم، بل وربما كان ما أذاعه الفرنسيون عاملاً من عوامل تحسين صورة روسيا فى أذهان المصريين . لِم لا وقد أصبحت – باعتراف الفرنسيين أنفسهم حليفة الدولة العثمانية وستشترك معها ومع انجلترا كطرف واحد ضد فرنسا فى معاهدة العريش[١٢٥].

وأمام الفشل الفرنسى فى تنفيذ معاهدة العريش وكذا الفشل فى تشويه صورة روسيا والدولة العثمانية ، لجأ الفرنسيون إلى سياسة قلب الحقائق تماماً بإظهار تعاونهم مع كل الدول الأوربية بما فيها روسيا ضد الدولة العثمانية وانجلترا[١٢٦] فأعلنوا أن فرنسا وقّعت الصلح مع كل «القرانات» عدا انجلترا، وذلك بعد أن «كانت جميع القرانات التى بالجهة الشمالية ضد الفرنساوية» من قبل. بل وأعلنوا أن هناك أسطولاً روسياً فى طريقه لمصر حاملاً الذخائر للفرنسيين!!. ورغم هذا لم يصدّق الجبرتى هذه الأقاويل وكان تعقيبه عليها «وهذا كله تمويه على العقول وكذب بحت يرده المنقول والمعقول». ومرة أخرى يظهر لنا أن صورة روسيا لم تتعرض لأى تأثير سلبى لديه. وعندما بدأ الخناق يضيق على الفرنسيين من انجلترا والدولة العثمانية، فإنهم استمروا على اتباع سياسة قلب الحقائق . وهكذا أعلنوا فى شوال ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م أن الصلح تم إبرامه بين فرنسا وروسيا التى أعلن قيصرها الحرب على الدولة. وبعدها بقليل عادوا للإعلان عن أن القيصر طلب من السلطان استدعاء جيشه من مصر وإلا سيدخل الحرب ضده إلى جانب فرنسا. بل ووصل الأمر بهم للإعلان عن أن السلطان وافق على الطلب وأرسل فى استدعاء جنوده ، لولا أن الإنجليز أرشوا بعض أفراد الجيش العثمانى وحالوا دون تنفيذ أوامر السلطان. ومرة أخرى أبدى الجبرتى استخفافه بتلك «التمويهات والأكاذيب والخرافات»[١٢٧] بمايعنى بقاء صورة روسيا عنده دون تغيير.

الخلاصة أن صورة روسيا فى مظهر التقديس تغيرت كثيراً عما كان من قبل،

وكان ذلك يعود فى الأساس إلى الحملة الفرنسية . لقد أصبحت روسيا – وللمرة الأولى – حليفة للدولة العثمانية ضد فرنسا ، وهو مايعنى ضمناً أن العداء الروسى العثمانى القديم والطويل قد توقفت عجلته العسكرية ، ولو بشكل مؤقت. ونستطيع القول أيضاً أن صورة الآخر بدأت تشهد منذ هذه الفترة أهم التغيرات على الإطلاق . لقد اختلطت الأمور واختلفت، ولم يعد العدو هو العدو دائماً ولاالصديق هو الصديق دائماً ، ولم يعد العدو هو الذى يختلف فى الدين فقط ، بل فى المصالح والأهداف والأطماع. وهكذا لم تعد مصطلحات التكفير أو الإهمال والتجاهل هى التى تسيطر على التصور العام لصورة روسيا – بشكل خاص– ولا لصورة الدول الأوربية الأخرى .لقد بدأت لعبة السياسة الدولية وتوازناتها تنعكس بشكل عملى فى الكتابات التاريخية . وإذا كان «مظهر التقديس» قد حمل الإرهاصات الأولى فإن «عجائب الآثار» سيشهد المزيد.

وبداية علينا الإشارة إلى أن الجبرتى فى «عجائب الآثار» رغم مدحه أحياناً فى العثمانيين ودولتهم، إلا أن هذا المدح سيكون بمثابة «الاستثناء» وجاء فى الأساس إبان نقده وتبرمه من ظلم محمد على للجميع . أما الذم فيها وفى كل رموزها فكان بمثابة «القاعده». ففى عصرها «ظهر فى عسكر مصر سُنّة جاهلية وبدعة شيطانية زرعت فيهم النفاق وأسست فيما بينهم الشقاق». أما توصيتها على الفقراء وغلال الحرمين فهى من قبيل «الكلام الفارغ». وهو بشكل عام لا يُظهر ذلك الحزن العميق والأسف المُبالغ فيه عندما يموت أحد السلاطين . ثم هو يوجه اتهامه للعثمانيين عامة بقوله «العثمانية ليس لهم أمان» وأنهم «عبيد الدرهم والدينار»[١٢٨] ويتضح ذلك الموقف على سبيل المثال من تأريخه للفترة التى قضاها حسن باشا قبطان فى مصر لتأديب المماليك ومحاولة استعادة السيطرة العثمانية . وعندما يُقَيِّم الجبرتى فترة وجوده فى مصر عند عودته لاستانبول فإنه ينقده نقداً لاذعاً وصريحاً بشكل يذكرنا بنقد إبن إياس للعثمانيين[١٢٩]. وعندما يتحدث عن الغزو الفرنسى، فإنه يستهل حديثه ناقداً الوضع كله ، جاعلاً ما حدث من «فساد التدبير». ولقد طال نقده الباشوات مثل

عابدى باشا ، وكذلك المماليك، لا سيما الجدد منهم الذين اتصفوا بصفات غير حميدة على الإطلاق ومن ثم لم يستطيعوا التصدى للفرنسيين . ولقد ظهر نقده للمماليك حتى فى ترجمته لمن يموت منهم، بل وحتى حين قام الفرنسيون بنهب بيوتهم عقب ثورة القاهرة الثانية[١٣٠].

فإذا إنتقلنا للحديث عن صورة روسيا فى «عجائب الآثار» للجبرتى نجده وقد أورد الأخبار الأولى عنها من خلال مانقله من كتابات السابقين، وخلال حديثه عن الحرب بين الدولة وروسيا . ومن ذلك ماذكره فى أحداث ذى القعده ١١٢٢هـ/ ١٧١٠م عن أنه «ورد أمر بطلب ثلاثة آلاف من العسكر المصرى وعليهم صنجق لسفر الموسقو». وفى أحداث ربيع الأول ١١٢٤هـ/ ١٧١٢م يعود للحديث عن ذهاب المزيد من الجنود للحرب ضد روسيا، وفى الوقت نفسه «حضرت العساكر الذين كانوا فى سفر الموسقو، صحبة سردارهم إسمعيل بيك». وفى غرة ربيع الثانى من السنة نفسها يعود فيذكر «ورد أغا ومعه مرسوم مضمونه حصول الصلح بين السلطنة والموسقو، ورجوع العسكر المصرى». وفى١٣ ذى القعدة ١١٢٤هـ يقول «ورد أيضاً مرسوم صحبة أغا مُعيَّن بطلب ثلاثة آلاف من العسكر المصرى لسفر الموسقو لنقضهم المهادنة ، وقُرئ ذلك بالديوان بحضرة الجمع، فألبسوا حسين بيك المعروف بشلاق»[١٣١].

كان ما سبق يُمثل ما نقله الجبرتى عمن سبقه من المؤرخين عن أخبار الحرب بين روسيا والدولة العثمانية، وهو لايُضيف جديداً فى الأخبار . ورغم ذلك فإن من الواضح أنه لم يتابع أحمد شلبى فى استخدام تلك اللهجة التكفيرية السابقة عند حديثه عن الروس ، رغم استفادته مما ذكره من قبل عن أخبار الحرب .لقد خفَّف الجبرتى كثيراً من حدة الأسلوب والمصطلحات السابقة، وهو ما يدعم ما نذهب إليه من تغير رؤية الأنا للآخر .

أما ما عاصره الجبرتى ونقله فنجده إبتداء من عام ١١٨٥هـ/ ١٧٧١م بالتحديد[١٣٢] . وهو لم يعد يذكر فقط معلومات عن الروس فى صراعهم مع

العثمانيين ، بل ويذكر بعض أخبارهم فى مصر، بما يعنى أنهم أصبح لهم وجودهم بين أظهر المصريين . وعلى كل فإن الجبرتى فى ذلك يُعبر عن بعض مظاهر تطورات المسألة الشرقية ، بل والمسألة المصرية . فعندما يُترجم لمن ماتوا عام ١١٨٥هـ فإنه يذكر موت الشيخ على الجزائرلى الذى كان قد سافر لاستانبول وقت الحرب بين الدولة وروسيا ، والدعوة إلى الجهاد. لقد كتب الشيخ للسلطان «أن من قرأ استغاثة أبى مدين الغوث فى صفة الجهاد، حصلت له النصرة». فاستحسن السلطان أن يتوجه صاحب هذا العرض بنفسه لميدان الحرب لقراءة الاستغاثة تبركاً «ففاجأه الأمر من حيث لايحتسب، وأخذ فى الحال، وكُتب مع المجاهدين، وتوجه رغماً عن أنفه، ووصل إلى معسكر المسلمين وصار يقرأ، فقدَّر الله الهزيمة على المسلمين لسوء تدبير أمراء العسكر، فأُسر مع من أُسر، وذُهِب به إلى بلاد موسقو وبقى أسيراً مدة ولم يُغثه أحد بخلاصه منهم لاشتغال الناس بما هو أهم ، حتى توفى هناك شهيداً غريباً»(١٣٣). ورغم أن الجبرتى لم يكن ضد الجهاد وذهاب المشايخ مع الجند، إلا أن عرضه للحادث يوضح عدة أمور؛ منها توجه الشيخ إلى ساحة الحرب رغم أنفه ، ومنها النقد الواضح لقادة الجيش العثمانى التى كانت الهزيمة بسبب سوء تدبيرهم، ومنها أن الشيخ بعد أسره مات شهيداً غريباً لأن أحداً لم يمد له يد المساعدة ، وأخيراً فإنها تعكس أسلوباً جديداً فى العرض لحروب العثمانيين والروس، وهو عرض يختلف تماماً عما سبق.

وإذا كان ماسبق يمثل تغيراً ما فى الحديث عن روسيا حتى فى أوقات الصراع العسكرى، فإن تناوله لما كان يحدث فى مصر كان ينسجم مع ذلك، ويضيف المزيد. ففى أحداث ربيع الأول١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م تناول الجبرتى ظلم مراد بك لأهالى وتجار رشيد والإسكندرية وفرضه المزيد من الضرائب والمظالم، وهو ماطال الأجانب هناك «وعين على اسكندرية صالح أغا.. وقرر له حق طريقه خمسة آلاف ريال، وطلب من أهل البلد مائة ألف ريال، وأمر بهدم الكنائس . فلما وصل إلى سكندرية، هربت تجارها إلى المراكب، وكذلك غالب

النصارى، فلم يجد إلا قنصل الموسقو، فقال أنا أدفع لكم المطلوب بشرط أن يكون بموجب فرمان من الباشا أُحاسب به سلطانكم . فانكف عن ذلك وصالحوه على كراء طريقه ورجع»[١٣٤]. وما نلاحظه مماسبق هو أن «الآخر» هنا تتم تسميته بـ«النصارى» و«قنصل موسكو» أما الأسماء الأخرى فاختفت . و«الآخر» الروسى أصبح يتمتع بمكانة ونفوذ حتى ضد حكام البلاد من المماليك، ومن الواضح تأثير معاهدة كوتشوك كينارجا فى ذلك . وهكذا فإن القنصل الروسى استطاع التصدى لظلم المماليك والباشا بالتهديد باللجوء للسلطان نفسه. ولقد أجبر هذا النفوذ مراد بك وصالح أغا كتخدا على التراجع . ولما كان الجبرتى قد ذكر الحادثة دون تعليق، فهذا يعنى أن مكانة الروس أصبحت ملموسة لدى المصريين، ومنهم الجبرتى ، ومن ثم ربما بدا الأمر طبيعياً. والحقيقة أن عدم تعليقه على ما حدث إنما يشى بقدر من الإعجاب بما فعله القنصل الروسى ضد ظلم المماليك .

على أية حال فمنذ أحداث ١٢٠١هـ/ ١٧٨٦م أورد الجبرتى أخباراً أكثر عن روسيا ، لاسيما مع تجدد حربها ضد الدولة العثمانية لضم القرم بشكل نهائى . والحقيقة أن ما أرَّخه آنذاك كان قصة تراجعات مُستمرة للعثمانيين لصالح الروس، وهو الأمر الذى كان مُحبطاً للمصريين عامة وللمشايخ خاصة، ومنهم الجبرتى. ففى شوال ١٢٠١هـ يقول «وفيه فُتح السفر لجهة الموسقو، وتقلد باكير باشا قائمقام عن حسن باشا». وفى أحداث ١٤ذى الحجة من العام نفسه يعود فيقول «عمل حسن باشا ديواناً بالقصر.. بسبب قراءة مراسيم حضرت من الدولة . فقرؤا منها ثلاثة، وفيها طلب حسن باشا إلى الديار الرومية بسبب حركة إلى الجهاد، وأن الموسقو زحفوا على البلاد واستولوا على ما بقى من بلاد القرم وغيرها»[١٣٥]. لقد هُزم العثمانيون على أيدى الروس الذين استولوا على كل بلاد القرم المهمة. ورغم ذلك فالجبرتى يتحدث عن «الموسقو» دون تكفير أو استهانة ، بل من منطلق أنها أصبحت قوة ضخمة وخطيرة ، أوقعت بالدولة الهزائم واستولت على أراضيها. ولعل من المُفيد هنا مُلاحظة حلول مُصطلح

«السفر» بدلاً من مُصطلح «الجهاد» الذى لم يعد يُستخدم بشكل دائم عند الحديث عن القتال ضد الروس .

وفى غمرة تلك الأحداث أرسل السلطان بألف قرش لتُفرق على طلبة الأزهر فى مقابل قراءة صحيح البخارى والدعاء له بالنصر. لكن القروش لم تكن كافية، ومن ثم «كتبوا قائمة بأسماء المجاورين والطلبة، وأخبروا الباشا أن الألف قرش لا تكفى طائفة من المجاورين، فزادها ثلاثة آلاف قرش من عنده..ثم أحضروا أجزاء البخارى وقرؤه، وصادف ذلك زيادة أمر الطاعون والكروب المختلفة»[١٣٦]. ومن حيث المبدأ، كما يبدو لنا، لم يكن الجبرتى ضد قراءة البخارى بأمر السلطان، ولصالح نُصرة العثمانيين، لاسيما وأن ذلك كان من الأمور المُعتادة والمعروفة آنذاك . بيد أن ظروف الهزيمة ، وأسلوب عرض الجبرتى للقضية ، وربطه قراءة البخارى بزيادة الطاعون والكروب العديدة.. كل ذلك يوحى بأنه ينتقد ماحدث . لِم لا والمشايخ أنفسهم يُساومون حول الثمن الذى سيحصلون عليه نظير قراءة البخارى!!.

توقفت أخبار الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا بعد عام١٢٠١هـ/ ١٧٨٦م لفترة قصيرة ، لكن روسيا لم تتوقف عن ممارسة الضغوط ومحاولة إشعال التمردات ضد الدولة فى أماكن أخرى مثل مصر، مُستغلة وجود السلطة بأيدى المماليك الذين عاودت الإتصال بهم من جديد. لقد كان لدى روسيا آنذاك مشروعها لتقسيم الدولة العثمانية مع النمسا وفرنسا فيما عُرف بـ«المشروع الشرقى»[١٣٧] ومن ثم حاولت استخدام المماليك فى تنفيذه. وإبان المناقشات السرية للمشروع، كانت مجموعة من المماليك - بقيادة إبراهيم بك - تفكر فى الإستقلال بمصر بمساعدة أطراف أجنبية إن أمكن. وأمام تلاقى الأهداف، دخل هؤلاء المماليك فى مفاوضات سرية مع القنصل الروسى ، البارون دى ثونوس. وفى هذا الإطار أرسلت روسيا بقوة بحرية رمزية رست قبالة دمياط لتشجيع المماليك على التمرد، على وعد بإرسال أسطول كبير فى المستقبل . وعلى أية حال فقد فشلت الخطة، مثلما فشل المشروع الشرقى أيضاً[١٣٨].

تناول الجبرتى أخبار ذلك فى أحداث ١٦ذى الحجة ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م فقال «عمل الباشا ديواناً بقصر العينى جمع به سائر الأمراء والوجاقلية والمشايخ، بسبب شخص ألجى (سفير أو مبعوث) حضر بمُكاتبات من قُرال الموسقو. ولحضوره نبأ ينبغى ذكره كما نُقل إلينا . وهو أن قرال الموسقو ، لما بلغه حركة العثمنلى فى ابتداء الأمر على مصر، أرسل مُكاتبة إلى أمراء مصر على يد القنصل المُقيم بثغر سكندرية يُحذرهم من ذلك ويحضهم على تحصين الثغر ومنع حسن باشا من العبور . فحضر القنصل إلى مصر واختلى بهم وأطلعهم على ذلك فأهملوه ولم يلتفتوا إليه، ورجع من غير رد جواب . وورد حسن باشا، فعند ذلك انتبهوا وطلبوا القنصل فلم يجدوه . وجرى ما جرى وخرجوا إلى قبلى وكاتبوا القنصل .فأعاد الرسالة إلى قراله ، وركب هجاناً واجتمع بهم ورجع، وصادف وقوع الواقعة بالمنشية فى السنة الماضية وكانت الهزيمة على المصريين . وشاع الخبر فى الجهات بعودهم . وقد كان أرسل لنجدتهم عسكراً من قبله ومراكب ومُكاتبات صحبة هذا الألجى . فحضر إلى ثغر دمياط فى أواخر رمضان ، فرأى انعكاس الأمر .فعريد بالثغر وأخذ عدة تقارير كما ذكر ورجع إلى مرساة أقام بها ، وكاتب قراله وعرَّفه صورة الحال، وأن من بمصر الآن من جنسهم أيضاً وأن العثمنلى لم يزل مقهوراً معهم . فأجمع رأيه على مُكاتبة المستقرين وإمدادهم. فكتب إليهم وأرسلها صحبة هذا الألجى، وحضر إلى دمياط، وأنفذ الخبر سراً بوصوله، وطلب الحضور بنفسه . فأعلموا الباشا بذلك سراً وأرسلوا إليه بالحضور . فلما وصل إلى شلقان خرج إليه إسمعيل بيك فى تطريدة كأن لم يشعر به أحد، وأعد له منزلاً ببولاق، وحضر به ليلاً وأنزله بذلك القناق. ثم اجتمع به صُحبة على بيك وحسن بيك ورضوان بيك وقرؤا المكاتبات بينهم . فوصل إليهم عند ذلك جماعة من أتباع الباشا وطلبوا ذلك الألجى عند الباشا وذلك بإشارة خفية بينهم وبين الباشا . فركبوا معه إلى قصر العينى، وأرسل الباشا فى تلك الليلة التنابية لحضور الديوان فى صبحها . فلما تكاملوا أخرج الباشا تلك المراسلات وقُرئت فى المجلس ، والترجمان يُفسرها بالعربى.

ومُلخصها خطاباً إلى الأمراء المصرية ، أنه بلغنا صُنع ابن عثمان الخائن الغدار معكم ، ووقوع الفتن فيكم ، وقصده أن بعضكم يقتل بعضاً، ثم لايُبقى على من يَبقى منكم، ويملك بلادكم، ويفعل بها عوائده من الظلم والجور والخراب، فإنه لايضع قدمه فى قُطر إلا ويعمه الدمار والخراب .فتيقظوا لأنفسكم واطردوا من حل ببلادكم من العثمانية، وارفعوا بُنديرتنا، واختاروا لكم رؤساء منكم، وحصنوا ثغوركم، وامنعوا من يصل إليكم منهم إلامن كان بسبب التجارة، ولاتخشوه فى شئ ،فنحن نكفيكم مؤنته ، وانصبُوا من طرفكم حكاماً بالبلاد الشامية كما كانت فى السابق ويكون لنا أمر بلاد الساحل. والواصل لكم كذا وكذا مركباً ، وبها كذا من العسكر والمُقاتلين وعندنا من المال والرجال ما تطلبون وزيادة على ما تظنون. فلما قُرئ ذلك اتفقوا على إرسالها إلى الدولة ، فأُرسلت فى ذلك اليوم صُحبة مُكاتبة من الباشا والأمراء ، وأنزلوا ذلك الألجى فى مكان بالقلعة مُكرماً». وفى ربيع الثانى ١٢٠٣هـ أيضاً «وصل ططرى من الديار الرومية وعلى يده مرسومات.. الثالث بطلب الإفرنجى المرهون»(١٣٩).

إن النص السابق مهم للغاية لأنه يكشف العديد من الأمور . فهو يتحدث عن محاولة روسية جديدة للإتفاق مع المماليك ضد الدولة العثمانية ، بشكل يشبه ما حدث من قبل فى عصر على بك الكبير . وهو مايؤكد ماسبق وقلناه من أن تطورات المسألة الشرقية ودور روسيا فيها قد انعكست على مصر تماماً ، ومن ثم على صورة روسيا فى الكتابات التاريخية المصرية . لقد بدأ الروس فى محاولات لاختراق الدولة العثمانية سياسياً من خلال عدة مناطق ومنها مصر، وذلك بعد أن تم اختراقها عسكرياً . ورغم عدم نجاح هذا الاختراق بشكل تام، إلا أننا يمكننا تصور أهمية ذلك الحدث وتأثيره على الجبرتى وأمثاله، بعد علمهم به ووعيهم لخطورته. وإذا كان الجبرتى لم يتحدث من قبل عن علاقات على بك مع روسيا – وهو أمر نستغربه ، خاصة وأن النص يفيد علمه به!! . فإنه هنا يتحدث عن أمر مُشابه، بما يعنى تجدد محاولات روسيا لاستقطاب المماليك فى مصر، ووعيه بذلك، بل ووعيه بأن الروس يعلمون أن المماليك من

جنسهم. على أن نبرة الجبرتى إبان عرضه للواقعة لم تتغير، ماعدا قوله بأنها «نبأ ينبغى ذكره». بمعنى آخر لم يستنكر ماحدث من حيث المبدأ ولم يعلق على ماورد من تفاصيل الاتهامات الروسية «لابن عثمان» الذى وُصف بأوصاف سيئة عديدة. فهل كانت الأوصاف التى جاءت برسالة «قرال موسكو» تتفق والواقع الذى يعرفه الجبرتى ويعيشه ، ومن ثم لم يعلق عليها؟. وأخيراً لنا أن نُلاحظ عودة الجبرتى للحديث عن الروس باعتبارهم من الفرنجة لا أكثر،وأن «الألجى» تم وضعه فى القلعة «مُكَرَّماً!!».

على أية حال فعندما تجددت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية، عاد الجبرتى ليتحدث عنها بكل أسف . ففى٣ رجب ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م «سافر عابدى باشا (المعزول من ولاية مصر، ربما لهذا الهدف) من البر.. ليجمع العساكر إلى قتال الموسقو وذهب من مصر بأموال عظيمة». ولم تكتف مصر بالمساهمة العسكرية والمالية ، بل وبالدعاء للدولة بالانتصار. ففى ٢٨ رجب ١٢٠٣ ورد مرسوم من الدولة ، وفيه الأمر بقراءة صحيح البخارى بالأزهر والدعاء بالنصر للسلطان على الموسقو« فإنهم تغلبوا واستولوا على قلاع ومدن عظيمة من مدن المسلمين». وهنا أمر الباشا بتقرير عشرة من المشايخ من مذاهب ثلاثة «يقرؤن البخارى فى كل يوم ، ورتب لهم فى كل يوم مائتى نصف فضة .. ووعدهم بتقريرها لهم على الدوام بفرمان». وبعد حوالى أربعة أيام «حضر الشيخ العروسى والمشايخ ، وجلسوا فى القبلة القديمة جلوساً عاماً ، وقرؤا أجزاء من البخارى ، واستداموا على ذلك بقية الجمعة ، وقرر إسمعيل بيك أيضاً عشرة من الفقهاء كذلك يقرؤن أيضاً البخارى نظير العشرة الأولى». ومن الواضح أن الجبرتى من جديد لم يهتم كثيراً بقراءة البخارى ، بل وأن الأمر لم يعد ذات فائدة كبيرة لدى الناس ، بدليل أن القراءة أُبطلت بعدما بُدئ فى تنظيف وترميم الجامع(١٤٠).

تابع الجبرتى ذكر أخبار الهزائم العثمانية وتداعياتها فى أسلوب أقرب للاستسلام ، وربما عدم المبالاة . وهكذا كتب فى أحداث المحرم١٢٠٤هـ عن

وصول أنباء «بأن الموسقو أغاروا على عدة قلاع وممالك إسلامية، منها جهات الأوزى.. وأن إسلامبول واقع بها غلاء عظيم». وفى جمادى الأولى يعود ليكتب «وردت أخبار بعزل وزير الدولة وشيخ الإسلام وأغاة الإنكشارية ونفيهم . وأن حسن باشا تولى الصدارة وهو بالسفر ، وأنه محصور بمكان يُقال له إسمعيل ، لأن الموسقو أغاروا على ماوراء إسمعيل، وأخذوا مابعده من البلاد. ثم أنه هادن الموسقو وصالحهم على خمسة أشهر إلى خروج الشتاء». وفى شعبان «ورد الخبر بموت حسن باشا .. وكأنه مات مقهوراً من الموسقو»[١٤١] والحقيقة أننا نلمس نوعاً من الحزن والأسى عند الجبرتى حين يتحدث عن الهزائم العثمانية المتتالية وعزل كبار المسئولين لتقصيرهم .لكن مع ذلك ، ومع الفقرة الأخيرة والمُقتّضبة عن موت حسن باشا ، نشعر أن موقف الجبرتى قد تغير إلى حد ما. نحن لانعلم بالتحديد موقفه من موت هذا الرجل الذى ذمه كثيراً من قبل بسبب ما أحدثه فى مصر من ظلم إبان حملته عليها. فهل إيراد هذه العبارة المُقتضبة وتذييلها بلفظة موت حسن باشا «مقهوراً » من الروس ، ودون تعليق ، هو بمثابة نوع من النقد والتشفى ، أم نوع من الرثاء؟!.

شُغلت مصر وأهلها والجبرتى بأحداث الغزو الفرنسى لمصر وماصاحبه من توقف الحرب بين الدولة وروسيا ، بل وحدوث تغير - أو تحسن - فى العلاقات بين الدولتين، وبالتالى اختفت أخبار الصراع الروسى العثمانى وكذا أخبار إرسال مصر لقوات عسكرية لمساعدة الدولة العثمانية، ليحل محل ذلك نوعًا من التعاون المشترك ضد الفرنسيين . وبداية فما نُلاحظه فى تناول «عجائب الآثار» لفترة الحملة الفرنسية هو قلة استخدام مصطلحات التكفير تجاه الفرنسيين، مقارنة بما كان من قبل فى «مظهر التقديس» بل مُحاولة إيجاد مصطلحات بديلة لمصطلح التكفير[١٤٢]. لذا ورد المصطلح أحياناً فى إطار مُقارنة إستنكارية ولفضح تدنى أحوال المسلمين[١٤٣]. صحيح أن الجبرتى وجّه النقد للفرنسيين فى مواضع عدة[١٤٤] لكنه لم يعد يصفهم بالكفر كثيراً[١٤٥] كما فعل فى مظهر التقديس، واستبدل ذلك بمصطلح «الإفرنج» أحياناً[١٤٦] وبأنهم «لا يدينون بدين

ويقولون بالحرية والنسوية»[١٤٧] وبـ«الفرنسيين» فى أحايين أخرى . أما بونابرت فقد أصبح يُسميه باسمه أو «صارى عسكر» أو « كبير الفرنسيين». بل ولقد مدح الفرنسيين أحياناً فى مقابل قدحه العثمانيين والمماليك[١٤٨]. كذلك استمر الوعى السياسى عند الجبرتى، سواء إدراكه لطبيعة التوازنات الدولية ، أو للصراع الإنجليزى الفرنسى إبان الحملة الفرنسية .وهو على سبيل المثال على وعى بالآثار الكبيرة التى ترتبت على تدمير الأسطول الفرنسى فى أبو قير[١٤٩].

أما ماذكره الجبرتى فى مظهر التقديس عن رغبة الفرنسيين فى «تهدئة» المصريين و«نصحهم» بعدم الالتفات لما يرسله المماليك بقيادة إبراهيم بك ومراد من رسائل إلى مصر للحث على الثورة، وقولهم أن هذه الرسائل من السلطان العثمانى.. فقد تكرر بحذافيره تقريباً فى عجائب الآثار مع تغييرات شكلية طفيفة فى الترجمة . وبالتالى فلا حاجة لتكرار ماقلناه من قبل عن رأى الجبرتى فى الروس، وأن مافعله الفرنسيون لايعدو أن يكون من قبيل «الغزل السياسى» ووعيه بأن الفرنسيين أعداء للدولة العثمانية وروسيا على حدٍ سواء. على أن الجبرتى لم يُعلق بعد ذلك – مثلما فعل فى مظهر التقديس من قبل- على ما أعلنه الفرنسيون من أن الدولة العثمانية قد انقضى عهدها . ومرة أخرى فلعل هذا يُشير إلى تغير نظرته إلى الدولة العثمانية لا إلى روسيا!!. وهو يُكرر ذكر الإتهام الذى اتهم به الفرنسيون العثمانيين فى معركة أبوقير فى محاولة للتأثيرعلى أذهان المشايخ والمصريين، بأنهم يُحاربون تحت راية الصليب مع الروس فى أبو قير. وإذا كان الجبرتى فى «مظهر التقديس» لم ينخدع بذلك الاتهام، وتحدث عن أن الفرنسيين انتصروا على «المسلمين» العثمانيين وليس على الروس .. فإنه فى عجائب الآثار يُكرر الأقوال نفسها، مع إضافة واحدة جديدة تتمثل فى حديثه عن إشاعة إمتلاك المسلمين «ومن معهم» للإسكندرية[١٥٠] . والواقع أن إضافة «ومن معهم» ربما تعنى بشكل غير مباشر اعتقاده بصدق مُشاركة الروس مع العثمانيين فى القتال ضد الفرنسيين . ولكن

حتى لو صدق هذا، فهل كان يضر بصورة روسيا فى عيون الجبرتى وغيره؟. الإجابة عندنا بالنفى لإدراكه أن القضية هى قضية مصالح .

أورد الجبرتى كذلك نص معاهدة العريش فى «عجائب» بالضبط كما أوردها من قبل فى «مظهر» وهو مايعنى استمرار اعتقاده فى الدور المهم الذى قامت به روسيا لصالح الدولة العثمانية، ومن ثم استمرار فشل الحيل الفرنسية للإساءة لصورة الروس فى مصر . وعندما يُحاول الفرنسيون طمأنة المصريين بقيام سلام شامل فى أوروبا بين فرنسا والدول الأوروبية ماعدا إنجلترا ، وأن هناك أسطولاً روسياً فى طريقه لمصر حاملاً الذخيرة للفرنسيين، وأن روسيا أعلنت الحرب على الدولة العثمانية، وأن القيصر طلب من السلطان وقف الحرب ضد الفرنسيين ، وأن السلطان أذعن لذلك لولا رشوة الإنجليز لبعض أفراد الجيش.. رغم ذلك كله فالجبرتى فى «عجائب» لا يُلقى بالاً لمثل هذه الأقاويل والمزاعم(١٥١) لأن الأخبار كانت قد تكاثرت عن هزائم الفرنسيين أمام الإنجليز . ومن جديد لم تكن هذه الأقاويل لتُسئ لصورة روسيا عند الجبرتى ، تلك الصورة التى كانت تغيرت كثيراً - وبشكل إيجابى - عما كانت عليه من قبل ، وذلك بسبب تحالفها مع الدولة العثمانية بسبب الحملة الفرنسية على مصر ، أو على الأقل بسبب توقف الصراع العثمانى الروسى، ولو بشكل مؤقت.

والقارئ لـ «عجائب الآثار» بعد جلاء الفرنسيين يلاحظ غياب أى ذكر مباشر للروس فى مصر لحوالى أربع سنوات فى مقابل الوجود الكثيف للإنجليز، وإلى حد ما عودة الحديث - وبشكل تدريجى - عن وجود ونفوذ فرنسى(١٥٢). وبعد ذلك عادت أخبار روسيا والروس لتحتل مكانها فى تاريخ الجبرتى وبشكل مُختلف إلى حد أكبر مما كان من قبل. إن أخبار روسيا عنده منذ ذلك الوقت تأتى لتوضح أمران؛ الأول : وعيه الواضح بحقيقة قوة روسيا مقابل ضعف الدولة العثمانية . والثانى: أن تلك الأخبار أتت مُرتبطة بقضايا التحالف الروسى مع انجلترا تارة، ومع فرنسا تارة أخرى ، وذلك ضد الدولة العثمانية دائماً، وهو ما يُوضح الوعى التأريخى لدى الجبرتى، وفهمه لتطورات «المسألة الشرقية».

ففى غمار الإنشغال فى مصر بالاضطراب السياسى والأمنى قبل وبعد وصول محمد على للسلطة، وفى خضم الانشغال بأخبار الحركة الوهابية.. نجد الجبرتى يشير فى أحداث ١٨ذى القعدة١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م إلى حروب نابليون وانتصاراته على النمسا وبروسيا وأنه بعدها «سار إلى بلاد الموسقو». وهو يعود فى أحداث ذى الحجة ١٢٢١ هـ/ ١٨٠٦م ليشير لتأثير الصلح بين الدولة وفرنسا على تجدد الصراع العثمانى الروسى «وفيه طلبوا المراكب من كل ناحية وعز وجودها ، وامتنعت الواردون ومراكب المعاشات والتجارات ، مع استمرار الطلب للمغارم والسُلف ونحو ذلك . وفى منتصفه وردت مكاتبات من وزير الدولة العثمانية، وفيها الخبر بوقوع الغزو بين العثمانى والموسكوب، والأمر بالتيقظ والتحفظ وتحصين الثغور، فربما أغاروا على بعضها على حين غفلة.. وأن الإنكليز مُعاونون لطائفة الموسكوب لاستمرار عداوتهم مع الفرنساوية لكون الفرنساوية متصادقين مع العثمانى»[١٥٣] . فمن الواضح أن الحرب قد اشتعلت بين الدولة العثمانية وروسيا، وأن انجلترا تقف بجوار روسيا، وأن الدولة لا تستطيع السيطرة على مياهها، ومن ثم أخذت فى تحذير الولايات من احتمال تعرضها للاعتداءات الروسية الإنجليزية . ومن الواضح أن الضعف العثمانى والتفوق الروسى كان معلوماً للجبرتى، بدليل أنه ذكره ، بل وعاد لتفصيله وتفسيره فى أكثر من موضع آخر، بل وليضيف أن الدولة اضطرت لعقد معاهدة صداقة مع فرنسا[١٥٤].

لكن هذه المعاهدة أثارت روسيا ضد الدولة العثمانية "فعند ذلك انتبذ الموسكوب ونقض الهدنة بينه وبين العثمانى وطلب المحاربة، فخافه العثمانى لما يعلمه منه من القوة والكثرة ، وسعى الإنكليز بينهما بالصلح ، واجتهد فى ذلك حتى أمضاه بشروط قبيحة وصلت إلينا صورتها وظهر لنا منها اثنتا عشر شرطاً»[١٥٥]. وبعيداً عن مدى دقة الشروط التى أوردها[١٥٦] فإن ما يهمنا هنا هو أن ما أورده إنما اعتقد فى صحته . ومن ثم فهو ينتهى إلى الاعتقاد بأن العثمانيين أصبحوا ضعافاً ، وليس أدل على ذلك من أنهم خافوا من الروس

الذين لديهم «القوة والكثرة».كما وصف شروط الصلح فى النهاية بأنها «قبيحة» لما بها من إذلال للعثمانيين مقابل الروس والإنجليز ، للدرجة التى حدت بالفرنسيين أنفسهم إلى رفضه(١٥٧). وأمام نقض الدولة العثمانية لمعاهدتها مع روسيا ، اشتعلت الحرب من جديد. وكما هو معروف انتهى الأمر بحملتى الدردنيل وفريزر الفاشلتين . لكن الروس لم يتوقفوا عن حربهم للدولة العثمانية. وهكذا استمرت الحروب بشكل متقطع ، واستمرت معها الهزائم العثمانية التى ربما ضخم الجبرتى فيها كنوع من عدم الثقة فى العثمانيين ، ولعل ما ذكره عن حملة الدردنيل لهو بالغ الدلالة فى ذلك ، خاصة أمام تعاصره مع حملة فريزر(١٥٨).

وإذا كان الجبرتى راعه ما حدث من إجراءات محمد على ضد المماليك و المصريين ، فقد راعته أيضاً هزائم العثمانيين أمام الروس وانشغالهم بمشاكل داخلية. ومن ثم استمر عنده «حديث الهزيمة» والنقد لسلاطين عصره. ولعل ما أورده فى أحداث جمادى الثانية ١٢٢٣هـ يوضح ذلك . لقد ذكر ثورة الإنكشارية على السلطان سليم الثالث وعزلهم له هو وكبار رجال الدولة ، ثم قتلهم ، وإلغاء «النظام الجديد». وهو يربط بين تلك الأحداث وبين الحرب مع الروس ومن ثم الهزيمة، من خلال ما ذكره عن أن السلطان سليم عندما شعر بقرب تحرك الإنكشارية ضده ، أرسل فى طلب مصطفى باشا بيرقدار من الروملى حيث كان «بمخيم العرضى المُتعين على حرب المسكوب» وعندما وصل خبر فتنة الإنكشارية باستانبول فإن الإنكشارية الموجودون بالمعسكر قاموا بـ «الفتنة»، وقتلوا أغاة العرضى وخلافه» وانتهى الأمر بترك معظمهم لثكناتهم وهدفهم الرئيسى- وهو قتال الروس- وعادوا إلى استانبول للمشاركة فى الأحداث . وفى هذا الإطار لم يحجم الجبرتى عن تأييد الإستيلاء على «ما كان بالحجرة الشريفة من الذخائر والجواهر» للاستعانة بها بعد «شدة احتياج ملوك زماننا واضطرارهم فى مُصالحات المُتغلبين عليهم من قرانات الإفرنج وخلو خزائنهم من الأموال التى أفنوها بسوء تدبيرهم وتفاخرهم ورفاهيتهم، فيُصالحون

المُتغلبين بالمقادير العظيمة بكفالة أحد الفرق من الإفرنج المُسالمين لهم، واحتالوا على تحصيل المال من رعاياهم بزيادة المكوس والمُصادرات والطلبات والإستيلاء على الأموال بغير حق ، حتى أفقروا تجارهم ورعاياهم ولم يأخذوا من هذه المُدخرات شيئاً»[١٥٩]. وهكذا نستطيع القول أن الجبرتى وهو يكتب ما سبق لم تغب عن ذهنه الأحوال المتردية للدولة العثمانية فى صراعها مع أوروبا ؛ فتارة تُصادق روسيا وانجلترا ضد فرنسا ، وتارة تُصادق فرنسا ضد إنجلترا وروسيا ، وفى كل الحالات فإن خسائرها كانت مستمرة ، سواء فى الحرب أو السلم ، فى الاختلاف أو الاتفاق مع تلك الدول[١٦٠].

واستمراراً فى «حديث الهزيمة» والنقد يعود الجبرتى فى أحداث المحرم ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م للقول «فيه وردت الأخبار من الديار الرومية بغلبة الموسكوب، واستيلائهم على ممالك كثيرة ، وأنه واقع على اسلامبول شدة حصر وغلاء فى الأسعاروتخوف . وأنهم يُذيعون فى الممالك بخلاف الواقع لأجل التطمين»[١٦١]. وكما هو واضح فإن رواة الأخبار الذين يستقى منهم كُتاب التاريخ معلوماتهم – ومنهم الجبرتى– يجعلون من العثمانيين «كاذبين» لأنهم يُعلنون عن انتصاراتهم على الروس والإنجليز «الكفار»[١٦٢] فى حين أن الحقيقة غير ذلك تماماً. فهم مهزومون، وفى الوقت نفسه مشغولون بمشاكلهم الداخلية من عزل وتولية للسلاطين ، ومحاولات القضاء على الإنكشارية. ولقد كانت الهزيمة فى حد ذاتها إحدى نتائج تلك الانشغالات. إذن لقد حدث «انقلاب» آخر فى مصداقية العثمانيين لدى المؤرخ وغيره من المُهتمين، ليس فقط لتدهور قدرتهم الحربية كما كان الأمر من قبل ، بل وفى مدى صدقهم مع أنفسهم ومع رعاياهم.

انقطعت أخبار روسيا والدولة العثمانية بعد ذلك تقريباً، اللهم إلا تلك الإشارة التى جاءت – عن طريق فرنسا – فى أحداث ذى القعدة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م جاء فيها ورود أخبار للفرنسيين المقيمين بمصر «بأن بونابرته وعساكر الفرنساوية زحفوا فى جمع عظيم على بلاد المسكوب ووقع بينهم حروب عظيمة

فكانت الهزيمة على المسكوب، وانكسروا كسرة قوية»[١٦٣]. والواقع أن هذا الإنقطاع يمكننا عزوه إلى انتهاء الصدام المباشر بين روسيا والدولة العثمانية حتى وفاة الجبرتى، وتحول الأمور إلى صراع غير مباشر فى اليونان وبلغاريا والبلقان بشكل عام[١٦٤] وهو الصراع الذى وقفت فيه روسيا ضد الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر . كما يعود هذا الإنقطاع لانشغال الجبرتى بأخبار التغييرات الضخمة فى مصر، بما كان لها من آثار مؤلمة شعر بها الشيخ وعبَّر عنها ، حتى أنه عاد لمدح الحكم العثمانى قبل الحملة الفرنسية. كذلك يمكن القول أن الجبرتى شُغل كثيراً بأخبار الحرب مع الوهابيين وفى السودان. هذا بالإضافة إلى وفاته . وأخيراً فهناك سبب أهم مما سبق كله ، وهو أن الجبرتى كان قد بدأ يعتبر أن الأحداث فى الدولة العثمانية أمور خارجة عن أرض مصر. ففى عرضه لأحداث سنة ١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م نجده يقول «ومن حوادث هذه السنة الخارجة عن أرض مصر أن السلطان محمود تغير خاطره على على باشا.. حاكم بلاد الأرنؤد وجرد عليه العساكر»[١٦٥]. وأحسب أن هذا الأمر جد مُثير، وأنه كان يمثل البداية لاتجاه جديد فى الكتابة التاريخية فى مصر .صحيح أن هذا الاتجاه سيحتاج لعقود وتطورات عديدة حتى يتم الاعتراف والأخذ به، لكن أهمية الجبرتى هنا تتمثل فى أنه كان رائداً من رواد هذا الاتجاه . وعلى أية حال فإن هذا الانقطاع لا يُخفى حقيقة أن روسيا – مثلها فى ذلك مثل بقية دول وشعوب «الإفرنج» – أصبحت تحتل مكانة وصورة مُختلفتين فى كتابات الجبرتى[١٦٦] وأن الأنا المصرية أصبحت تنظر إلى الآخر الروسى نظرة تختلف كثيراً عما كانت تنظر إليه فى القرنين الـ ١٦ و١٧،بل وحتى فى أوائل القرن الـ ١٨ . ولقد كان ذلك فى النهاية يعنى أيضاً أن معرفة الأنا بالآخر بدأت فى التطور هى الأخرى كثيراً .

فإذا كانت تلك هى رؤية الجبرتى لصورة روسيا بما فيها من تطور ، فما هى الأسباب التى أدت إلى ذلك . إننا نعتقد أن فهم صورة روسيا والآخر بشكل عام كما وردت عند الجبرتى لم يأت من فراغ ، بل نتيجة تراكم مجموعة عدة عوامل

ومتغيرات عميقة ومتشابكة، يمكننا عرضها فيما يلى:

١ - التطورات التى شهدتها روسيا فى أوضاعها الداخلية ووضعها الدولى، خاصة بعد انتصاراتها على الدولة العثمانية . فبعيداً عما إذا كانت وصية بطرس حقيقية أو مزيفه، فإن ماحدث بعد ذلك من تطورات كان ينسجم لحد كبير مع ماجاء فيها . فرغم أن القيصرة آن (١٧٣٠ - ١٧٤٠) هُزمت فى حربها ضد الدولة العثمانية (١٧٣٦ - ١٧٣٩) وهو ما ظهرت نتائجه فى معاهدة بلجراد ١٧٣٩، فإن وصول كاترين الثانية إلى الحكم (١٧٦٢ - ١٧٩٦) دشن بداية مرحلة جديدة وناجحة من مراحل الصراع وتمثلت فى حرب ٦٨-١٧٧٤ التى انتصرت فيها روسيا انتصاراً ساحقاً على الدولة العثمانية، وأجبرتها - وفق معاهدة كوتشوك كينارجا فى ٢١ يوليو ١٧٧٤ - على الكثير من الأمور أهمها الاعتراف باستقلال القرم، التى سرعان ماستضمها روسيا فى ١٩ أبريل ١٧٨٣وباعتراف من الدولة العثمانية فى معاهدة أينلى كاواك فى يناير ١٧٨٤ . كذلك حصلت روسيا بمقتضى معاهدة كينارجا على منفذ على البحر الأسود وعلى حرية الملاحة فيه للأغراض التجارية ، وعلى حق المرور عبر المضايق ، ومُنح التُجار الروس حقوقاً مُتساوية مع الأمم التى تحظى بالأفضلية فى التعاملات التجارية - البرية والبحرية - فى أراضى الدولة العثمانية. وبموجب معاهدة جاسى ١٧٩٢ أصبح فى حوزة روسيا كل الساحل الشمالى من البحرالأسود، وامتدت حدودها إلى دنيستر . وفى عام ١٨١٢ استولت بموجب معاهدة بوخارست على بسارابيا. من الناحية الأخرى استطاعت روسيا خلال هذه الفترة من الصراع تحقيق عدة انتصارات تكتيكية ذات بُعد إستراتيجى. فقد ظهرت منذ ذلك الوقت باعتبارها بطل السلافية فى أوروبا ضد العثمانيين. بل ونجحت فى الوصول إلى نوع من الاتفاق مع بعض حكام الولايات العربية مثل على بك الكبير «الأبخازى » وكادت أن تصل إلى اتفاق آخر مع المماليك إبان حملة حسن باشا . وهكذا ظهرت روسيا فى عهد كاترين باعتبارها «دولة كبيرة» وقادرة على المشاركة بفعالية فى التوازن الأوروبى والدولى . وفى هذا الإطار أصبحت هى الدولة المتفوقة فى

صراعها ضد الدولتين العثمانية والصفوية ، بل وضد بعض دول أوروبا الغربية[١٦٧] ومن ثم تدخلت فى بولندا . وبمقتضى تقسيمات ثلاثة فى أعوام ١٧٧٢ و١٧٩٣و١٧٩٥ انتهى الأمر بحصولها على شرق بولندا[١٦٨] بيد أن هذا التوسع الروسى لم يتوقف على الغرب والجنوب، بل استمر فى الإتجاه إلى الشرق أيضاً [١٦٩] . من ناحية أخرى فإن قوة روسيا الإقتصادية ظهرت واضحة فى زيادة عدد المصانع وتضاعف الصادرات والواردات ونشاط تجارتها مع الغرب، بل وكون الميزان التجارى كان لصالحها فى فترة ١٧٤٢-١٧٨٥ ماعدا سنتى ١٧٧٢ و ١٧٨٢ نتيجة للإنفاق الحربى الضخم[١٧٠]. ولن نجادل فى مدى علم الجبرتى بكل تلك التطورات، ولكن نستطيع التأكيد على أنه قد وعاها ماثلة أمامه بشكل غير مباشر.

٢ - تزايد اهتمام روسيا - فى إطار إستشراقى - بالتراث الإسلامى عامة وتراث مصر خاصة ، فى إطار زيادة اهتمامها بالمسألة الشرقية. ولقد جاء الاهتمام بمصر من خلال الاهتمام بالرحلة إليها ومعرفة تاريخها وحضارتها وأوضاعها. لقد زاد عدد القائمين بالرحلة إلى مصر فى ذلك القرن ، وشجعهم افتتاح قنصلية روسية بمصر [١٧١] وهكذا فقد زار العديد من الحجاج الروس سيناء بعد بارسكى، ومنهم الراهب «ليونتى»[١٧٢] كذلك تابع الروس ترجمة بعض رحلات الأوربيين للروسية أو إعادة طباعتها ، فأعادوا ترجمة «رحلة الأمير رادزيفيل إلى مصر» وتمت طباعتها سنة١٧٨٧ . وفى السياق نفسه جرى سنة ١٧٩٤م إصدار «رحلة مارطين باومهارتن» الألمانى إلى مصر وبلاد العرب وفلسطين وسورية، والتى كان قد قام بها سنة ١٥٠٧. ورغم ماسبق فإن الرحلات والأسفار لم تعد بكافية للوفاء بالاحتياجات المتنامية، لاسيما تلك الرحلات التى لم تول الإهتمام الأساسى لمصر. وهنا أقدمت أكاديمية العلوم فى بطرسبرج (١٧٤٩-١٧٦٢م) على ترجمة وإصدار كتاب «التاريخ القديم لسكان مصر وقرطاجنة وآشور وبابل وميديا وفارس ومقدونيا وبلاد الإغريق» للمؤرخ الفرنسى «شارل روللن»[١٧٣] وإذا كان كتاب المستشرق والرحالة «فولنى» عن رحلته فى

مصر وسورية قد طُبع فى فرنسا سنة ١٧٨٧م فإنه ظهر مُترجماً فى موسكو. وبخلاف ذلك ، أخذت المطبوعات الدورية الروسية خلال ثمانينات وتسعينات القرن الـ١٨ تنشر عدداً غفيراً من المقالات المكرسة لمختلف نواحى حضارة مصر القديمة، منها «المعجم التاريخى» و«المعجم التاريخى الجديد». وخلال القرن الـ١٨ ظهرت عدة مؤلفات ذات محتوى مُشابه، وأُعيدت طباعتها ونشرها عدة مرات. وبتأثير منها أخذت تنتشر فى المجلات والصحف الروسية مقالات تتناول معالجات لتاريخ العرب وأدبهم وشعرهم .وفى إطار هذا الإهتمام، تم سنة ١٧٨٧م طبع النص العربى للقرآن بالعربية فى مطبعة أكاديمية العلوم فى بطرسبرج(١٧٤) . ومن الجدير ذكره أنه خلال هذه الفترة أيضاً تم الإهتمام فى روسيا باقتناء المخطوطات العربية(١٧٥) وفى سنتى١٧٩٠و١٧٩٢م صدرت ترجمتان جديدتان للقرآن(١٧٦). وعلى أية حال فبمثل ماترافق هذا الإهتمام الإستشراقى مع الإمتداد الروسى فى أراض تسكنها شعوب إسلامية فى القوقاز، وهو ما حفز القياصرة لاتباع سياسة جديدة تجاه تلك الشعوب وثقافتها وديانتها(١٧٧) بمثل ما ترافق مع زيادة التوغل الروسى فى أراضى الدولة العثمانية بأشكال عديدة ، وهو ما كان من الضرورى أن يترك تأثيره على وعى الأنا بالآخر.

٣ - يتصل بما سبق كله أن هزيمة الدولة العثمانية فى الحرب أمام روسيا (١٧٦٨ - ١٧٧٤) وماترتب عليها فى معاهدة كوتشوك كينارجا، كانت مفيدة للروس تماماً بقدر ما كانت جسيمة الخسائر على العثمانيين، وهو ما أدركه الجبرتى. ورغم أنها لم تُنه الصراع العسكرى بين الدولتين إلا بشكل مُؤقت، فإن بنودها ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والدينية كانت خطرة على المدى الطويل ، لا سيما أنها فتحت أبواب الدولة العثمانية على مصراعيها - وبشكل سلمى - أمام التجار(١٧٨) ورجال الدين الروس والرحالة(١٧٩) الذين انتهزوا الفرصة أيضاً للإستفادة من التراجع العثمانى ، ناهيك عن استفادة روسيا - على المستوى الرسمى- من المعاهدة .

٤ - أدت التطورات السابقة إلى تطورات أخرى لاتقل أهمية . لقد أصبح المصريون وقد وجدوا الروس بين ظهرانيهم، يتعاملون معهم فى التجارة ، ويأتون للسياحة الدينية ، ويُقيم بعضهم فى مصر من أجل القيام بمهام سياسية وغير سياسية.. هذا الاختلاط كان لابد له أن يُغير موقفهم من الآخر الروسى بالتدريج وبشكل غير مسبوق . لقد أصبح بإمكان المصريين أن يتعرفوا عن قرب على الروس وروسيا التى أحرزت تقدماً كبيراً فى المجالات العسكرية والاقتصادية، لاسيما فى عهد كاترين الثانية. ولم يعد الروس هم هؤلاء «الكفار» الذين بإمكان العثمانيين عقابهم كلما أرادوا .ولقد زاد تأثير هذا الأمر فى ضوء إخفاقات الدولة العثمانية المتتالية، وفى ضوء تعرض مصر نفسها للغزو الفرنسى(١٨٠)، وإخفاق المماليك والعثمانيين فى مواجهتهم إلا بمساعدة من انجلترا بل ومن روسيا ، ثم فى ضوء ظهور محمد على ، الذى أخذ فى خطف السلطة والأضواء من السلاطين والدولة العثمانية. ومرة أخرى كان لابد من أن تتغير صورة «الآخر» الروسى لدى «الأنا» المصرية.

٥ - خلال الحرب ١٧٦٨-١٧٧٤ حدثت اتصالات مهمة بين على بك الكبير فى مصر وبين قائد الأسطول الروسى فى البحرالمتوسط - الأميرال أليكسى أورلوف - بوساطة يعقوب الأرمنى مُمثلاً لمصر - والضابط الروسى بليتشيف مُمثلاً لروسيا(١٨١) ورغم غياب هذا الأمر عند الجبرتى تماماً - وهو أمر قد يبدو غريباً - إلا أنه من الممكن القول أن هزيمة المشروع تركت تأثيراتها غير المباشرة على أذهان المصريين المعاصرين ، وبالتحديد على أولئك المُثقفين القريبين من الأحداث آنذاك، أوعلى الباحثين عن معرفة تطورات الأمور(١٨٢) . ولعلنا لا نُجانب الحقيقة عندما نقول أيضاً أن من آثار فترة حكم على بك الكبير، ورود أعداد لا بأس بها من المماليك الروس إلى مصر بموافقة من السلطات الروسية نفسها(١٨٣). وعلى أية حال فإن الإتصالات الروسية بمصر لم تنقطع بعد ذلك، وهو ما أورده الجبرتى نفسه وأوضحناه .

٦ - وصول الحكم العثمانى فى مصر من الناحية الفعلية إلى درجة كبيرة

وخطيرة من التدهور . والفترة التى أرخ لها الجبرتى تُمثل هذا التدهور تماماً، سواء قبل الحملة الفرنسية، حيث سيطر المماليك على مُقدرات السلطة وزادوا من ظلمهم للمصريين، وحيث تحول الوجود العثمانى فى مصر إلى وجود إسمى فقط ؛ أو أثناء الحملة الفرنسية، أو فى الفترة التى سبقت تولى محمد على حكم مصر، أو بعد تولى محمد على حكم مصر وسيطرته عليها، وتهميش السيطرة العثمانية إلى حد غير مسبوق(١٨٤). وفى كل الأحوال تغيرت الأمور، وتدنت بشكل كبير هيبة العثمانيين لدى المصريين ، لاسيما وأن توارى سلطة الدولة العثمانية ترتب عليه حدوث قدر كبير من الاضطرابات السياسية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية والفكرية فى مصر . وبقدر ما تلظى المصريون من جراء تلك الأوضاع ، بقدر ما أصبحوا على استعداد لإعادة النظر فى بعض المُسلمات القديمة تجاه «الأنا» المصرية و«الآخر» أياً كان هذا الآخر روسياً أو فرنسياً أو حتى عثمانياً. وفى هذا الإطار نستطيع أن نفهم عبارة الجبرتى الدالة تماماً «المُلك يبقى على الكُفر والعدل، ولايبقى على الجور والإيمان»(١٨٥).

٧ – لم يكن الوجود الروسى هو الوجود الوحيد للأجانب فى مصر قبل الحملة الفرنسية ، بل لقد فاقه الوجودان الفرنسى والإنجليزى(١٨٦). وبشكل عام تغيَّر مفهوم الفرنجة فى أذهان المصريين لأسباب عديدة . فالبعض منهم أصبح له محال تجارية بالقاهرة(١٨٧) فيشترون من مصر «الحيوانات والقهوة» وغيرها من السلع ويبيعون فيها العديد من السلع جيدة الصنع والتى تحتاج إلى تقنيات عالية تدل على تقدمهم مثل البارود الإنجليزى، والعربات بديعة وغريبة الشكل. وهم الذين أصبح بعضهم تُستغل مهارته فى القيام ببعض أعمال الأشغال العامة بمصر(١٨٨). وهم الذين أصبح بعض الأمراء المماليك يهربون إلى هناك طلباً لعونهم (١٨٩) وهم يُشاركون فى حفلات زواج بعض الأمراء ويُقدمون الهدايا(١٩٠) بل وهم الذين أصبحوا قادرين على مهاجمة ثغور المسلمين ونهبها(١٩١) بل وعلى هزيمة الدولة العثمانية وقهرها فى جهات عديدة . كان ذلك كله قبل الحملة الفرنسية ، أما مع الحملة فإن الأمر قد اختلف كثيراً . فهم – الفرنسيون – الذين

غزوا مصر واستولوا عليها قهراً وأقاموا العديد من التنظيمات الإدارية والصحية والاقتصادية.. إلخ. وهم - الإنجليز والروس - الذين حاربوا إلى جانب الدولة العثمانية والمماليك و المصريين من أجل مصر. وأما بعد الحملة الفرنسية وحتى تولى محمد على للسلطة فقد تطورت مكانة الأوربيين من جديد . فهم الذين سيُصبح لهم بعض الوجود العسكرى المحسوس حتى للمصريين ، وستتم الاستعانة بنظمهم فى الترتيب العسكرى «النظام الجديد» وببعض خبراتهم(١٩٢)، وهم - الإنجليز - الذين سوف يُصبح لهم وجودهم بالإسكندرية، حيث يتحكمون فى أمورها الصحية والتجارية لبعض الوقت(١٩٣) وهم الذين سوف يُساندون طرفاً مملوكياً ضد آخر(١٩٤) بل وضد الوجود العثمانى. وهم الذين سوف يُحتفل بـ«إقامة بُنديرتهم فى مصر»(١٩٥) وهم الذين سيُفكر بعض أمراء المماليك فى اتخاذهم واسطة بينهم وبين العثمانيين. وبشكل عام سيُصبح لهم احترامهم الكبير من الجميع فى مصر، خاصة وأن محمد على أخذ فى إقامة علاقات جديدة مع الآخر(١٩٦).

وبناء على ما سبق كله كان من الطبيعى أن تتغير صورة الروس وروسيا فى كتابات الجبرتى سواء قبل الحملة الفرنسية أو فى أثنائها أو بعدها . لقد تغيرت نظرة الأنا ضد الآخر بعد أن تغيرت الأمور لصالح الأخير .

الهوامش

(١) سميرنوف: مفتى المسلمين فى أقاصى الشمال ، ترجمة: زهير البغدادى ، فى حولية «نحن والعرب» ، موسكو ، دار التقدم ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٢) ومن هؤلاء ابن مسكويه فى «تجارب الأمم» وابن الأثير فى «الكامل فى التاريخ» والمسعودى فى «مروج الذهب» وابن فضلان فى «رسالة أحمد بن فضلان فى وصف الرحلة إلى بلاد الترك والخزر والروس والصقالبة». د.طارق منصور محمد: الروس والمجتمع الدولى٩٤٥- ١٠٤٥م ، القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط١،٢٠٠١، ص ب ب- د د.

(٣) د.على إبراهيم حسن: مصر فى العصور الوسطى من الفتح العربى إلى الفتح العثمانى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ط٥ ، ١٩٦٤، ص٣٢٦ . وهو يذكر أن هذه الدولة امتدت على السهول الفسيحة الواقعة فى جنوب روسيا وغربى آسيا القريبة من روسيا وامتد سلطانها على سيبيريا. أما أمين الخولى فيحدد حدود دولة تتار الفولجا (القفجاق) بنهر الطونة والبحرالأسود وبحرالخزر جنوباً ، وببلاد ما وراء النهر، وماوراء تركستان شرقاً، والمنطقة المتجمدة شمالاً،وروسيا الأوروبية غرباً .أمين الخولى: صلات بين النيل والفولجا ، القاهرة ، دار المعرفة ، ط١ ، ١٩٦٤ ، ص١٤.

(٤) أمين الخولى: مرجع سابق ، ص ٩-١١ . وغيرها من الصفحات .

(٥) أطلق البيزنطيون اسم روس Rus على الإسكندنافيين الذين اعتادوا غزو الأراضى الواقعة للشرق منهم. هنرى برين : تاريخ أوربا فى العصورالوسطى (الحياة الاقتصادية والاجتماعية) ، ت : د.عطيه القوصى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص٢٩ . د.طارق منصور: مرجع سابق ، ص٢ .

(٦) موريس لمبار: الأسس النقدية للسيادة الإقتصادية.. الذهب الإسلامى منذ القرن السابع إلى القرن الحادى عشرالميلادى، بحث فى كتاب «بحوث فى التاريخ الإقتصادى»، ت: توفيق اسكندر، دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٦١، ص٦١ .

(٧) موريس لمبار: مرجع سابق ، ص٦٩،٧١. هنرى بيرين: مرجع سابق، ص٢٧-٣٨ . كرستوفر دوسن : تكوين أوروبا، ت : د . محمد مصطفى زياده، د سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٧ ، ص٢١٥ . جورج لوفران: تاريخ التجارة منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث، ت: هاشم الحسينى، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت.ط. ص٣٢ ، ٣٣ .

(٨) موريس لمبار: مرجع سابق ، ص٧١ ، ٧٥ ، ٧٧ .

(٩) الكسييف ، كارتسوف ، ترويتسكى: موجز تاريخ الإتحاد السوفييتى ، ت : محمد الجندى ، دار التقدم ، موسكو ،١٩٧٤، ص ٨-١٢ . كرستوفر دوسن : مرجع سابق ، ص٢١٥، ٢١٦ . د .جمال حمدان: استراتيجية الإستعمار والتحرير ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٣ ، ص ٨٤ . حسين لبيب : تاريخ المسئلة الشرقية ، القاهرة ،١٩٢١، ص٥٣ . ول ديورانت : قصة الحضارة ، عصر الإيمان ، م٨ ، ت : محمد بدران ، القاهرة ، الهيئة المصرية

للكتاب، ٢٠٠١ ، ص١٥٣ . د .طارق منصور: مرجع سابق ، ص١٢٥ .

(١٠) أمين الخولى : مرجع السابق، ص٥، ٣٩،١٦ ، ٤٠ . د .جمال حمدان: أنماط من البيئات، القاهرة ، النهضة المصرية ، د .ت .ط .ص٨٠ . فرناند بروديل: تاريخ وقواعد الحضارات، ت: د .حسين شريف، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٩، ص٦٢٧، ٦٢٨ .

(١١) فؤاد حسن حافظ: الكتب المؤلفة باللغة الروسية عن تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص٣٦٥ فى: مجلة مصر الحديثة، دار الكتب المصرية، مركز تاريخ مصر المعاصر، العدد الأول، القاهرة، ٢٠٠٢ .

(١٢) كان سلاطين المماليك بحاجة دائماً للحصول على مماليك جدد لتجديد دمائهم وتقوية نفوذهم. وهؤلاء كانوا من عناصر عرقية مختلفة، منهم التتار والصقالبة (أو السلاف) والجراكسة، وهذايعنى أن بعضهم كانوا يُستقدمون من روسيا . لمزيد: انظر، موريس لمبار : مرجع سابق، ص٧٠،٧١،٧٢ . د. قاسم عبده قاسم : عصر سلاطين المماليك، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، عدد ٢٤، ط٢، ٩٩٩، ص٣٦ . د.حسين مؤنس: سفارة بدرو مارتيرد أنجلاريا سفير الملكين الكاثوليكيين إلى السلطان الغورى، ديسمبر ١٥٠١– فبراير١٥٠٢، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، ج ١، مطبعة دارالكتب ، ١٩٧٠، ص٦٠، ٤٦٧، ويرى ناصر رباط أن الصقالبة كان يُقصد بهم السلاف أحياناً والأوربيين عامة فى أحيان أخرى. انظرNasser Rabbat; The changing concept of Mamluk in the Mamluk Sultanate in Egypt and Syria, p.82. In: Slave Elites in the Middle East and Africa..a comparative Study, edited by Miura Toru & John Edward Philips,Islamic Area Studies ,London,Kegan Paul International,2000.

(١٣) فرناند بروديل: تاريخ وقواعد، ص٦٢٠. الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ص ١٢ -١٤. ول ديورانت :عصر الإيمان، م٨، ص١٥٣– ١٥٥ . روبرت. ر. بالمر: تاريخ العالم الحديث، ج١، تقديم : مرغريت مكية، ت: د. محمود حسين الأمين ، م : د.جعفر خصباك، مكتبة الوفاء، الموصل، ١٩٦٤، ص٣٥٥ . إيرين فرانك، ديفيد براونستون: طريق الحرير، ت: أحمد محمود، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة ،١٩٩٧، ص٣٠١،٣٠٢ .Frederic Austin; Economic Development of Modern Europ,The Macmillan Company,New York,1930, p.303.

(١٤) وقد أشار إلى ذلك الأستاذ الخولى. أمين الخولى: مرجع سابق ، ص ١٠ ، ١١ .

(١٥) ولذا أشار ابن إياس إلى علاقات مصر مع مناطق عديدة، لم تكن من بينها .د .حسن أحمد محمود: البعثات الدبلوماسية لدولة سلاطين المماليك كما وصفها ابن إياس، فى ندوة "إبن إياس .. دراسات وبحوث، إشراف: د.احمد عزت عبد الكريم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٧٧، ص٤١-٤٤ .

(١٦) د .سيده إسماعيل الكاشف : مكانة ابن إياس بين مؤرخى مصر فى العصور الوسطى ، بحث فى ندوة إبن إياس، ص ٥٣.

(١٧) د. أحمد عزت عبد الكريم :ابن إياس (دراسات وبحوث)، ص ١٤ من كلمة افتتاح المؤتمر.

(١٨) جاك كرابس جونيور: كتابة التاريخ فى مصر فى القرن الـ ١٩، ت: د. عبد الوهاب بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الألف كتاب الثانى، العدد ١١٨، ١٩٩٣، ص٤٨، ٤٩ .

(١٩) د .ألبرت حورانى: تاريخ الشعوب الإسلامية ، ج ٢ ، ت: نبيل صلاح الدين ، م :د .عبد الرحمن الشيخ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثانى ، ١٩٩٩، ص ٧٨ .

(٢٠) عن التاريخ الحولى ، إنظر : د .سيدة إسماعيل الكاشف : مرجع سابق ، ص ٨٥ . جاك كرابس جونيور: مرجع سابق ، ص ١٦ ، ١٧ ، ٢٣ ، ٢٤ وغيرها من الصفحات .

(٢١) أسست موسكو عام ١١٥٦ كقرية صغيرة ، وأخذت فى النمو رغم الوجود المغولى أو بسببه . وفى النهاية رفضت دفع الجزية للمغول الذين حاولوا عقابها فى معركة حقل كوليكوفو١٣٨٠ التى انتهت بعدم انتصار المغول ، بل بتحقيق الروس لبعض الإنتصارات الجزئية للمرة الأولى. وفى القرن الـ١٥ استمر نمو إمارة موسكو التى انضمت إليها بالتدريج الكثير من الأراضى الروسية، خاصة إمارة نوفجورود الكبرى سنة ١٤٧٦. وهكذا نشأت الدولة الروسية التى أصبحت موسكو مركزاً لها، وأصبح أمراؤها – من أسرة روريك – يعتبرون أنفسهم سادةً لروسيا كلها التى ضمت الكثير من الشعوب. ومرة أخرى وأخيرة امتنعت إمارة موسكو – فى عهد إيفان الثالث – (١٥٠٥ – ١٤٦٢) عن دفع الجزية للمغول. وعندما حاول الخان أحمد الرد على ذلك بالقوة سنة ١٤٨٠م لمعاقبة الروس، فإن القوات الروسية تصدت له، ليعود دون خوض الحرب، ولتنتهى السيطرة المغولية على روسيا . وقد جعلت التطورات السابقة البعض يعتبرون أن عهد إيفان الثالث– العظيم أو الأكبر– هو بداية عهد جديد فى تاريخ روسيا، أو بداية لتاريخها الحديث. الكسييف وآخرون: مرجع سابق ، ص ١٦–٢٠ . بالمر: مرجع سابق، ص٣٥٥ ،٣٥٦ . فرناند بروديل: تاريخ وقواعد، ص ٦٢٧ . ول ديورانت :عصر الإيمان، م٨ ، ص١٥٥،١٥٦ . هربرت فيشر: أصول التاريخ الأوربى الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية، ت: د. زينب عصمت راشد، د.أحمد عبد الرحيم مصطفى، م: د. أحمد عزت عبد الكريم ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٦١، ص٣٦٢ . حسين لبيب: مرجع سابق ، ص٥٣،٥٥ .

(٢٢) أمين الخولى: مرجع سابق، ص١٠٠ .Pankratova.A.M(Editor)(A History of The. U.S .S.R,Foreign Languages Publishing House,Moscow,1947,vol I,p.133 ,134.

(٢٣) محمد صبرى الدالى: القوى الأوربية الكبرى والصراع الروسى العثمانى على البحر الأسود والمضايق (١٨٧٨ – ١٨٣٣)، رسالة دكتوراه غير منشوره، آداب حلوان، قسم التاريخ، ١٩٩٧، ص١٢ ،١٣ .

(٢٤) نيقولا فاتان :صعود العثمانيين ، فى كتاب : تاريخ الدولة العثمانية، إشراف: روبير مانتران ، ت: بشير السباعى ، دار الفكر، القاهرة ،ج١، ط١ ،١٩٩٣، ص ١٥٥. فرنان برودل: الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية، ج٣، ت : د. مصطفى ماهر، القاهرة ، دار الفكر للدراسات والنشر، ط١،١٩٩٥ ، ص ٥٤٩– ٥٥١ .Marriott;The Eastern Question, Oxford, Fourth Edition,1940.p.130,131,142. Pankratova; op.cit,p.142.

(٢٥) د. محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربى١٥١٤-١٩١٤ ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ ، ص١٤١ ، ١٤٢ .

(٢٦) تعددت إشارات إبن إياس للأوروبيين قبل الغزو العثمانى وبعده . ومايمكن أن نستخلصه مما أورده هوأن مصطلح الإفرنج آنذاك استخدم فى الأساس للدلالة على البرتغاليين والإسبانيين والبنادقة و الفرنسيين وأهل مالطة وكريت وصقلية. ابن إياس، بدائع الزهورفى وقائع الدهور، تحقيق : محمد مصطفى، ج ٤ ، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٢٠،١٩٦، ٢٥٩،٢٦٩ .

(٢٧) د .حسين مؤنس: مرجع سابق، ص٤٣٩ ،٤٧٢، ٤٧٦ .

(٢٨) إبن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص١٢٩،١٤٦، ١٨٥ .

(٢٩) راجع ما ذكره فى أحداث ٢٣ ذى القعدة ٩١٦ هـ . إبن إياس: بدائع ،ج٤، ص, ٢٠٥

(٣٠) صوفى بيسيس: الغرب والآخرون ، قصة هيمنة ، ترجمة : نبيل سعد ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، ط٢٠٠٢،١ ، ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٣١) د.حسين مؤنس : مرجع سابق، ص ٤٦٠ . دافيد س . لاندز: بنوك وباشوات، ترجمة :د. عبد العظيم أنيس، القاهرة، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ص ٧٩ ،٨٠ .

(٣٢) أليكسى جورافسكى: الإسلام والمسيحية: د .خلف محمد الجراد، د .محمود حمدى زقزوق ، عالم المعرفة ، العدد ٢١٥ ،١٩٩٦ ، ص ٤١ وغيرها .

(٣٣) د .حسين مؤنس : مرجع سابق ، ص٤٤١ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ،٤٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦٦ ، ٤٧١ .

(٣٤) إبراهيم أمين غالى: سيناء المصرية عبر التاريخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٧٦، ص١٩٢ .

(٣٥) بورود أخبارموت السلطان بايزيد أقام الناس صلاة الغيبة بالأزهر وغيره من الجوامع، وحزنوا عليه «فإنه كان قامعاً للفرنج لا يفتر عن الجهاد فيهم». إبن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص ٢٧٠.

(٣٦) كان ذلك يعود لأسباب عدة منها طبيعة الحكم المملوكى الظالم والأمل فى أن يكون الحكم العثمانى مُختلفاً عنه، وقدرة العثمانيين على استخدام الدين ورجاله، بالإضافة إلى قوتهم العسكرية والتى كان من المأمول أن تستخدم ضد الأوربيين بل والشيعة. د . محمد صبرى الدالى: المشايخ والغزو العثمانى لمصر، طوكيو، سلسلة أبحاث دراسات الحضارة الإسلامية، العدد ٢٢ ، ٢٠٠١ ، ص ٤١- ٤٧ .

(٣٧) إبن إياس: المصدر السابق ، ج٤، ص٤٢٣؛ ج ٥، ص٥٣، ١٣٩ .

(٣٨) فرنان برودل: الحضارة المادية، ج ٣، ص١٦٤ . نيقولا فاتان: صعود العثمانيين ص١٢٥ .

(٣٩) هناك خلاف حول تاريخ ولادة ووفاة البكرى. ويذكر عنان أنه ولد سنة ١٠٠٥ هـ ١٥٩٦م (وتوفى١٠٦٠ هـ ١٦٥٠م). أما الصباغ فترى أنه عاش من ٩٩٨- إلى مابعد ١٠٧١هـ / ١٥٨٩ أو إلى مابعد ١٦٦١م . محمد عبد الله عنان: مؤرخو مصر الإسلامية ومصادر التاريخ المصرى، القاهرة ، مؤسسة مختار ، د.ت .ط، ص ١٦٩ . محمد بن أبى السرور

البكرى الصديقى: المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية ، وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية ، تحقيق: د .ليلى الصباغ ، دار البشائر ، بيروت ، ط١ ١٩٩٥ ، ص ٧١.

(٤٠) البكرى: المنح الرحمانية، ص ٥٥، ٥٦. و«كولك» إحدى قلاع قرمانية. أما آق كرمان أو اكرمان فهى مدينة فى بسارابيا الروسية عند مصب نهر الدنيستر، وتعنى القصر الأبيض، ويسميها الروس بيلغورود أى المدينة البيضاء. عن دائرة المعارف الإسلامية، ج٢، مادة آق كرمان، ص٤٨٢.

(٤١) جاء ذلك عند حديثه عن تقسيم السلطان بايزيد بن محمد الفاتح لسلطنته بين أولاده حيث قال «وجعل لمولانا السلطان محمد مملكة الكفا وماوالاها من بلاد التتار». البكرى: مصدر سابق، ص٦٢، ٦٣.

(٤٢) القزق أو القوزاق تعنى بالروسية أو بالقيرغيزية «البدو» وقد تعنى المغامرين أوالجوالة. وقد أطلقت التسمية على القبائل الأوزبكية وعلى الشعب البدوى أو نصف المستقر فى سهوب روسيا الجنوبية . البكرى: المصدر السابق،ص٣٤٧،٣٤٩،٣٥٠ .

(٤٣) المسلمون عامة يحترمون عيسى عليه السلام، لكن العداء لـ«الإفرنج» إنما أملته طبيعة الصراعات السياسية والإقتصادية والدينية. من جهة أخرى لم تكن النظرة الدينية للآخر مرتبطة بالبكرى وأمثاله فقط من المسلمين، بل وطالت بعض المسيحيين الغربيين أيضاً الذين لم يحترموا الرسول (ﷺ) ولا الإسلام والمسلمين .فقد نظر بعضهم للإسلام كـ«بدعة»!! وتحكم فيهم الموقف السلبى الصريح، و البعض وصفه بأنه طاعون، والبعض اعتبر المسلمين «وثنيين» !! وأن القرآن ماهو إلا «قوانين محمد..»!! للمزيد :أليكسى جورافسكى: مرجع سابق، ص٧١،٧٤،٨٥، ٩٥،٩٦،٩٧،١٠١. د.عبد العزيز الشناوى: أوربا فى مطلع العصور الحديثة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٤،١٩٨٢، ص١١٢. فرنان برودل: الحضارة المادية ،ج١، ص ٥٢٧. حسين مؤنس : مرجع سابق ، ص ٤٣٨،٤٣٩.

(٤٤) فى هذا الإطار نلاحظ بقاء الصراع بين العثمانيين والبرتغاليين فى الهند والبحر العربى وغيرها من مناطق الصراع. إنظر كمثال: البكرى: المصدر السابق ، ص ١٨٧ .

(٤٥) البكرى: المصدر نفسه، ص ٣-١٠. وماكتبه البكرى يختلف عما كتبه ابن إياس وابن زنبل.

(٤٦) جعل البكرى كل السلاطين العثمانيين تقريباً مجاهدين وغزاة فى مواجهة"الكفار ."انظر: البكرى: المصدر السابق، ص١٥،١٧،١٨،٢٠-٢٣،٣٨،١٠٤،١٠٥،١٨٥،٤٢٩. ولعل من المفيد أن نوضح أن استخدام البكرى لمصطلح «الكفار» إنما كان ينسجم مع خطاب الدولة العثمانية تجاه الأوربيين الذين اعتُبروا «كفار أوربا» فى ذلك الخطاب .جان- لوى باكى – جرامون: أوج الإمبراطورية العثمانية :الأحداث (١٥١٢ – ١٦٠٦)، بحث فى كتاب: تاريخ الدولة العثمانية، ج١ ، ص ٢١٧ .

(٤٧) محمد عبد المعطى الإسحاقى المنوفى: أخبار الأُول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول، المطبعة الأزهرية، القاهرة ،١٣١١ هـ، ص١٥٥ . ولقد تولى السلطان مصطفى الأول الحكم لفترتين مُنفصلتين الأولى من١٠ ذى القعده ١٠٢٧-٣ ربيع الأول ١٠٢٨هـ

١٦١٧ – ١٦١٨م) (ثم خُلع وسجن، حيث تولى السلطان عثمان الثانى لحوالى أربع سنوات، عاد بعدها مصطفى الأول للحكم فى٨ رجب١٠٣١هـ (١٦٢٢) وحكم حتى١٦٢٣م .

(٤٨) من ذلك قوله «وقد اطلعنا على بعض تواريخ الدول.. فمارأينا مثل دولة بنى عثمان، ولاأحسن نظاماً منها، ولا أحفظ قانوناً منها ، لاسيما إطاعتها الشرع الشريف وتوقيرها أهل العلم وحملة القرآن ، الإسحاقى: المصدرالسابق، ص١٤٦.

(٤٩) الإسحاقى: المصدر السابق ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٥٠) أورد جلبى فصلاً «فى بيان الملوك الضالين ذوى الأفعال السيئة من المشركين الطاغين» وفيه كتب عن «ملوك موسكو». ثم يعود تحت عنوان «ذكر أحوال الروس المناحيس أعنى القازاق أهل النفاق» فيقول «الروس قوم ملاعين ينقسمون إلى سبعين فرقة». كذلك وصفهم. وقد استغرقت رحلة جلبى لمصر والسودان والحبشه الفترة (١٦٧٢ – ١٦٨٠). أوليا جلبى: سياحتنامه مصر، ت: محمد على عونى، تحقيق : د.عبد الوهاب عزام، د.أحمد السعيد سليمان، م: د. أحمد فؤاد متولى، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣، ص١٤، ١١٨، ١٣٢، ١٣٣ .

(٥١) من الطبيعى أن تكون معرفة كتاب التاريخ من العثمانيين بالروس أكبر من معرفة المصريين ، وذلك بحكم الجوار، والعلاقات والإتصالات. ولنأخذ على سبيل المثال أوليا جلبى كمثال. فقد قام برحلة فى بعض بلاد روسيا ، وشارك فى الحرب ضدها ، وكتب عن أقسامها الإدارية وحكمها ..إلخ. أوليا جلبى: مصدر سابق، ص١١٨ ،١٢٠ ، ١٣٢ ، ١٣٣.

(٥٢) رغم هزيمة روسيا للمغول، إلا أنها لم تقض عليهم تماماً . وفى هذا الإطار اندفع التتار بغزواتهم أحياناً تجاه البلدان المجاورة لترانسلفانيا والمجر وبولنده وموسكو، ونجحوا فى إيقاع خسائر ضخمة بها، بل إن إحدى غزواتهم استولت على موسكو سنة ٧١/ ١٥٧٢م د.جمال حمدان: استراتيجية ، ص٨٥ ، ٨٦ . برودل: الحضارة المادية ، ج١، ص١١٧ ، ٦٣٩ ، ٦٧٧ .

(٥٣) الكسييف وآخرون ، مرجع السابق ، ص٢١ .

(٥٤) بول كيندى: القوى العظمى: التغيرات الإقتصادية والصراع العسكرى من١٥٠٠ إلى٢٠٠٠ ، ت : د.عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، ط١٩٩٣،١، ص٣٦ .د .جمال حمدان: استراتيجية الإستعمار، ص٨٥ ،. ٨٦

(٥٥) بول كيندى :مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(٥٦) بالمر ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦ Pankratova ; op.cit ,vol 1.p.155 .

(٥٧) سيد محمد السيد: لمحات من تاريخ العلاقات بين الدولة العثمانية وممالك آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية، فى «المسلمون فى آسيا الوسطى والقوقاز ..الماضى والحاضر والمستقبل»، القاهرة، جامعة الأزهر،١٩٩٣، المحورالتاريخى،ج١،ص ٨١،٨٥،٨٦،٩١،٩٢، ٩٥. محمد صبرى الدالى: القوى الأوربية، ص١٥-١٨. حسين لبيب: مرجع سابق، ص ٥٦ Shaw, Stanford ;History of the Ottoman Empire and Modern. Turky.Vol 1,Cambridge University Press, London ,1978,p.131. Nicholas. V. Ri-

asanovsky;A History of Russia ,Oxford , Oxford University Press, 1993, p.147. Pankratova;op.cit,Vol 1,pp.136,156-158.

(٥٨) بانيكار ك . م: آسيا والسيطرة الغربية، ت: عبد العزيز جاويد، م: أحمد خاكى، القاهرة ، دار المعارف ،١٩٦٢، ص٢٤٣ . د .جمال حمدان: استراتيجية ، ص٨٩ ،٩٠.

(٥٩) عن مصاعب الإمتداد الروسى فى مناطق سيبيريا الشاسعة إبان القرن السادس عشر ، راجع: فرنان برودل: الحضارة المادية والإقتصاد والرأسمالية ، ج٣ ، ص ٥٦٦.

(٦٠) للمزيد: بانيكار: مرجع سابق، ص ٢٤٤-٢٤٩ .

(٦١) ارتبطت هذه الحرب باحتياجات روسيا وعداءاتها ضد جيرانها، خاصة بولندا والسويد. بدأت الحرب سنة ١٥٥٨ واستمرت لحوالى ربع القرن . ورغم النجاحات الكبيرة التى تم إحرازها حتى ١٥٦٣ .. فإن الحرب أدت لحروب أخرى ضد البولنديين والسويديين واللتوانيين والهولنديين. ووفقاً لمعاهدة ١٥٨٢م مع بولندا و١٥٨٣م مع السويد، كان على روسيا إعادة كل ما حصلت عليه فى الجولة الأولى ، لينتهى الأمر بفشل ذريع لمشروع إيفان الرابع فى الغرب . Nicholas.V.Riasanovsky;op.cit,p.147,148,152.Pankratova op.cit,p.147-159. برودل: الحضارة المادية ، ج٢، ص ٥٤٨،٥٤٩. الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ص٢٦ ،٢٧.

(٦٢) أما الأوبرتشينيكى فهم جماعة من النبلاء الخدميين الذين كانوا لا يملكون الأراضى ولا أرياحها .الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ص٢١. فرنان برودل: الحضارة المادية، ج٣ ، ص٥٥٤ ،٥٥٥ ؛ تاريخ وقواعد، ص ٦٣٤. بالمر: مرجع سابق ، ص ٣٥٩ .

(٦٣) Nicholas. V. Riasanovsky , op.cit,p.155.

(٦٤) الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ص ٢١،٢٢. فرناند بروديل: تاريخ وقواعد، ص٦٢٩،٦٣٠. ولم تعترف الدولة العثمانية رسمياً بالقيصر إلا فى صلح رادزين١٦٨١. روبير مانتران : الدولة العثمانية فى القرن الـ١٧ إتجاه إلى الإستقرار أم انحدار؟، فى كتاب تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص٣٧٣.

(٦٥) طال ذلك البويار ومطران الكنيسة بل وبعض أفراد أسرة القيصر. الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ص٢١ . Nicholas V. Riasanovsky;op .cit,pp.143 ,144, 146,147 ,150.

(٦٦) كانت أوضاع الفلاحين سيئة، وبعد أن كانوا أحراراً فى القرن الـ١٥ تغير مصيرهم فى القرن الـ ١٦. لقد غرقوا فى الديون مما أدى إلى إلزام معظمهم بالتوقيع على عقود تربطهم بأراضى السادة، وأصبحوا ولا أراضى لهم. وكان ذلك نوعاً من «الإستعباد الإختيارى» الذى تحول بعد تقنينه إلى ما يُسميه البعض بـ«عصر الإستعباد الثانى». برودل: الحضارة المادية ،ج١، ص٧٢٣ ،٧٢٤ ، ج٢، ص٢٣٩،٢٤١،٢٤٣؛ تاريخ وقواعد، ص٦٣٢. الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ص٢٥،٢٦.

(٦٧) NicholasV .Riasanovsky;op.cit,pp.148-150,157-170.. الكسييف وآخرون، مرجع سابق ، ص٢٤. بالمر: مرجع سابق، ص٣٦٠، ٣٦٥ فيشر: مرجع سابق، ص٣٦٢.

(٦٨) بالمر: مرجع سابق، ص٣٦٠. Nicholas. V. Riasanovsky , op.cit, p.171 ,172

(٦٩) كان ذلك فى حدود سنة ٩٨٨م، عندما وافق الأمير فلاديمير- لأسباب سياسية أو دينية وشخصية - على قبول المسيحية . ومن الطبيعى أن يستغرق انتشارها بعض الوقت لوجود المعتقدات الوثنية. الكسييف وآخرون: ومرجع سابق، ص١١ . فرناند بروديل: تاريخ وقواعد، ص٦٢٢، ٦٢٣ . د. طارق منصور محمد: مرجع سابق، ص ٩٩-١٠٣ . حسين لبيب :مرجع سابق ، ص٥٢.

(٧٠) أخذت المعلومات الأولى عن مصر تصل روسيا مع أوائل القرن الـ ١٢. نيقولاى بتروفسكى: ماذا كان يعرف سكان روسيا عن مصر القديمة إبان القرون١١-١٨، بحث فى «نحن والعرب»، موسكو ، دار التقدم ،١٩٨٩، ص١٩٧،١٩٩ . ومن الوارد أن تكون هذه المعلومات مُشوهة. ب - غريازنيفتش : القرآن فى روسيا، ت: زهير البغدادى، بحث فى «نحن والعرب»، موسكو، دارالتقدم، ١٩٨٨، ص ١٦٩.

(٧١) لاتتوافر معطيات عن زيارات الروس لمصر حتى فترة التشرذم الإقطاعى، وذلك إذا استثنينا ما أورده البعض من أن الأمير فلاديمير بعث - سنة١٠٠١م- بتجارة بلده سفراء لبعض البلدان ومنها مصر، للإطلاع على ديارها وعاداتها. ولم تظهر فى روسيا معلومات جديدة عن مصر إلامع تشكيل الدولة المركزية فى عصر روسيا الموسكوفية. ومن الرحلات الروسية المهمة آنذاك رحلة «اغريفينى» للحج (حوالى سنة١٣٧٠م) وكذلك رحلة الراهب «ورسانوفى» لأداء الحج أيضاً (١٤٦١ - ١٤٦٢). نيقولا بتروفسكى: مرجع سابق، ص١٩ ٧-٢٠٢ . ورغم أن الحجاج الروس كانوا يقصدون فلسطين بشكل أساسى، إلا أنهم فى حالات عديدة توجهوا إليها عبر مصر لأن طريقها كان أكثر أمناً .بيرمينوف : الحجاج الروس فى سيناء، بحث فى حولية «نحن والعرب»، دار التقدم، موسكو،١٩٩٠، ص١٧٥.

(٧٢) زار فاسيلى الإسكندرية والقاهرة وسيناء سنة ١٥٥٩، وقدم وصفاً لما زاره أو رآه . نيقولا بتروفسكى : مرجع سابق ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٧٣) بيرمينوف : مرجع سابق ، ص ١٧٠ ، ١٧٢ .

(٧٤) كانت هناك علاقات تجارية آنذاك بين الدولة العثمانية وروسيا، وكان طبيعياً أن يهتم القياصرة فى أكثر من مرة بإرسال تجار إلى المنطقة، على الأقل للقيام بما يمكن تسميته بـ«استكشاف» لها و تجارتها. فرنان برودل: الحضارة المادية ،ج٣ ، ص ٥٥٢ .

(٧٥) عن ذلك وعن بناء الدير فى حوالى سنة ٥٤٥م فى عصر الإمبراطور جستنيان ، وعن سبب تسمية الدير، انظر إبراهيم أمين غالى: مرجع سابق ، ص ١١٨ ،١٢١ - ١٢٩ .

(٧٦) فى رحلته لدير سانت كاترين أواخر عهد الخديو إسماعيل، شاهد ألبرت فارمان الكثير من «الهدايا الثمينة.. والتى منها هدايا كاترين والإسكندر الثانى». ألبرت فارمان: مرجع سابق، ص ٨٢ .

(٧٧) يذكر بيرمينوف أن «السينائيين.. بحثوا عن حماية لدى أقوى بلد فى تلك المرحلة ذى عقيدة أرثوذكسية» وأنهم وجدوا عند روسيا هذه الحماية «وقد لبى القياصرة الروس الطامحين إلى رفع هيبة الكنيسة الأرثوذكسية الروسية رجاء دير سيناء . وكان القيصر

فيودور (تيودور) أول من أعطى منهم (صك عطف) للأرشميندريت السينائى ميليتى الذى زار موسكو . وأكد مؤسس أسرة رومانوف القيصر ميخائيل هذه الوثيقة فى١٦يونيو عام ١٦٣٠ . وبموجبها كان للسينائيين الحق بالسفر إلى موسكو من أجل (الإحسان) كل ثلاث سنوات». ورغم أن ذلك لا يوضح كل الحقيقة، فإنها تعكس وجود أهداف دينية وسياسية وراء هذا الإهتمام بدير سانت كاترين. بيرمينوف: مرجع سابق، ص١٨١ .

(٧٨) فى إطار الرفض العثمانى فى القرن الـ١٦ يُذكر أنه فى سنة ١٥٦٩ أرسل رئيس دير سانت كاترين إلى الإمبراطور ماكسيمليان خطاباً يطلب منه مبلغاً من المال لإعطائه إلى السلطان حتى يوافق على الفرمانات الممنوحة لصالح الدير .إبراهيم أمين غالى: مرجع سابق ، ص ١٨٣، ١٨٥، ١٩٢ .

(٧٩) بيرمينوف: مرجع سابق، ١٧٤،١٧٦ NicholasV.Riasanovsky;op.cit, p.145,146.

(٨٠) وقد مكث فيها ثلاثة أشهر وأسبوعين،عاد بعدها لبلاده فى مايو١٦٣٧ حيث منحه فيودور لقباً فخرياً هو «تاجرموسكو». نيقولا بتروفسكى: مرجع سابق، ص ٢٠٤- ٢٠٦ .

(٨١) زار سوخانوف الإسكندرية والقاهرة .نيقولا بتروفسكى :مرجع سابق ، ص ٢٠٦- ٢٠٨ .

(٨٢) بيرمينوف: مرجع سابق، ص١٧٦ . وقد عُقد اجتماعاً كنسياً سنة ١٦٥٤وقرر إرسال راهب لإحضار ٥٠٠ نص دينى من عدة أماكن منها الشرق المسيحى Nicholas V.Riasanovsky;op.cit,p.198

(٨٣) ولما كان دوروخين رجلاً عسكرياً ، فقد اهتم فى المقام الأول بالمسائل ذات الطابع الجغرافى العسكرى. نيقولا بتروفسكى :مرجع سابق ، ص٢٠٦-٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١١.

(٨٤) بيرمينوف: مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

(٨٥) بيرمينوف: مرجع سابق ، ص ١٧٠ - ١٧٢ ، ١٨١ .

(٨٦) Nicohlas V. Riasanovsky ,op.cit , pp.197-199.

(٨٧) أحمد شلبى عبد الغنى: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق: د. عبدالرحيم عبد الرحمن عبدالرحيم، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٧٨،٢٢٨ .

(٨٨) انظر للمزيد: محمد صبرى الدالى : القوى الأوربية الكبرى، ص٤١. بوغانوف: حياة بطرس الأكبر، ت: خيرى الضامن، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٩٠ ، ص ٣٠٦- ٣٠٨ .

(٨٩) أحمد شلبى عبد الغنى : مصدر سابق ، ص ٢٥٦، ٥٨ - ٢٦٢.

(٩٠) المصدر نفسه ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٩١) أحمد شلبى عبد الغنى: المصدرالسابق، ص٢٩٠،٣٠١،٣٥٠، ٣٥١، ٤٣٦،٤٣٧، ٥١٥ ، ٥٣٤ .

(٩٢) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: الدرة المُصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق: د.دانيال كريسيليوس، د.عبد الوهاب بكر، دار الزهراء، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣٨، ٤٥، ٥٤، ٥٦، ٩٢، ٩٣، ١١٧، ١٢٣، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٣٠ .

(٩٣) ذكر شلبى أن جركس كانت تاتيه الهدايا «حتى من الططر» وأنه «كان أرسل أحضر أخاه وبعض أقاربه من ديار الكفر» وأنه فشل فى الحصول على شفاعة صاحب طرابلس الغرب والجزائر وسلطان المغرب، فطلب شفاعة ملك فرنسا، وأنه انتهى به الأمر بالهرب للنمسا بسبب إرسال الدولة فى طلبه .أحمد شلبى عبد الغني: مصدر سابق، ص ٤٧٨، ٤٨٢، ٤٩٣، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥١٣،٥٠٢-٥١٦، ٥٣٤ . أما الجبرتى فلم يُحدد بالضبط المكان الذى ذهب إليه جركس، مُكتفياً بالقول أنه ذهب إلى «بلاد الإفرنج». الجبرتى:عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، القاهرة، مطبعة الأنوار المحمدية، د. ت. ط .ج١، ص٨٣

(٩٤) كمثال تحدث القينالى عن ذهاب جركس للنمسا. فبعد هروبه - وصل درنه،حيث «أتت مركب من ناحية ملك نمسه.. إنجمع جركس محمدعلى ريس المركب وكان نمساوى فصيح بالعربى». وبعد عرض جركس لقضيته عليه،عرض عليه «الريس» الذهاب معه إلى بلاده للحصول على المساعدة . وهنا وافق جركس بك، وذهب إلى النمسا «نامسا». مصطفى بن إبراهيم القينالى: مجموع لطيف يشتمل على وقايع مصرالقاهرة من سنة١١٠٠إلى آخر تاريخ المجموع سنة ١١٥٢هـ ١٦٩٢ - ١٧٣٩م، مخطوط بالمكتبة الوطنيةبفيينا،تحت رمز..COD ARABE 931-His(H-O)38 ورقه ١٦١- ١٦٣ .

(٩٥) الدمرداشى: المصدر السابق ، ص ١٧- ٢٠ من مقدمة د .عبد الوهاب بكر .

(٩٦) ذكر مصطفى بن الحاج إبراهيم أن جركس عندما هرب فى هذه المرة «نزل فى مركب طالب بلاد موسقو» عن طريق «درنه». ويعود بعد ذلك للقول بأن جركس بعد ذلك «توجه إلى مينه نمسا»!! ويذكر المحقق أن هذا ماجاء فى النسخة (أ) والتى اعتمد عليها فى الأساس لاعتقاده بأنها منقولة عن نسخة المؤلف التى كتبت بخط يده. لكن المحقق قام فى الهامش بتصحيح «نمسا»إلى «موسكو» اعتماداً على ما جاء فى النسخة «ب» والتى يعود تاريخ نسخها لسنة ١٩١٩م. وهو يتابع بعد ذلك رحلة جركس باعتبارها للنمسا لاروسيا . لكنه فى كل مرة يأتى فيها إسم النمسا أو ملكها يذكر فى الهامش أن المؤلف يقصد روسيا. انظر: مصطفى ابن الحاج إبراهيم: (تابع المرحوم حسن أغاعزبان الدمرداشى ١١٠٠-١١٥٠ هـ) : (تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة كنانة الله فى أرضه، تحقيق :د.صلاح أحمد هريدى، القاهرة، ط٢، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية،٢٠٠٢، ص٤٢،٤٢، ٢٨٣، ٢٨٤ ، ٣٠٤-٣٠٧ .

(٩٧) إنظر للمزيد: هامش رقم٢٢ ، ص٢٦٨ ، من تحقيق المصدر السابق للدمرداشى .

(٩٨) نميل لهذا الرأى لما يلى: أولاً: نحن نعلم أن جركس ذهب بداية ١١٢٨هـ/أواخر١٧١٥م على رأس ثلاثة آلاف جندى من مصر للحرب مع الدولة ضد عدو غير مُحدد آنذاك .بيد أننا نعلم أن الحرب بين روسيا والدولة كانت قد انتهت بمعاهدة أدرنه١٧١٣ . كما نعلم أيضاً أن الحرب اشتعلت بين الدولة والنمسا سنة ١٧١٦ولم تنته إلا بتوقيع معاهدة بساروفيتز ١٧١٨م. ومن ثم يُصبح من المنطقى أن يكون جركس قد شارك فى الحرب ضد النمسا ولا روسيا. ومن الطبيعى والأمر كذلك أن يكون جركس على علم أكبر بالنمسا فى الأساس لاروسيا . بل ومن الممكن أن يكون جركس فى هذه الحرب قد تعرَّف هناك على

بعض من اعتقد إمكانية الحصول على مساعدتهم فى المستقبل ،خاصة وأن ظروف ذهابه على رأس القوات كانت مشبوهة، وهكذا نأتى للإعتبار الثانى .فنحن نعلم أيضاً من الجبرتى ومن سبقوه أن جركس عندما طُلب منه الذهاب على رأس «العسكر المصرى» بناء على المرسوم السلطانى، وبُناء على أن «النوبة» كانت عليه.. نعلم أنه «تكدر خاطره» وامتنع عن السفر بحجة فقره رغم نداءات الإستعجال التى وجهت إليه، ولم يسافر إلا بعد أن أعطوه ما طلبه. وهذا قد يشير إلى أن جركس ربما لم يكن راغباً فى الذهاب للحرب ضد النمسا. وإذا كان جركس قد حصل على كل الأموال قبل خروجه من مصر، فإنه كان يعلم مدى الموقف الصعب الذى أوقع فيه الباشا وإبراهيم بك، وأن أخبار هذا الموقف كانت ستصل إلى استانبول.. لكل ذلك كان من الجائز أن يتصل جركس بالأعداء النمساويين، أوان يُقيم معهم بعض التفاهمات. وبالتالى فعندما ضاقت به الأمور فى مصر كان من الطبيعى أن يفكر فى الهروب للنمسا. ثم أن الجبرتى يذكر أن إسماعيل بك بن إيواظ نفى جركس إلى قبرص فى إطار التنافس والصراع فيما بين الرجلين، وأن جركس استطاع العودة «فى صورة درويش أعجمى». ومن ثم فخبرة جركس مع هذا الجزء غير الروسى من أوربا كانت طويلة. وأخيراً فسرد القصة يرجح أن الميناء الذى قصده جركس كان بالبحر المتوسط ، وروسيا لم تكن تمتلك أية موانئ عليه آنذاك. انظر: الجبرتى: عجائب الآثار ، ج١، ص٧٠، ١٦٧–١٧٠ . وعن الحرب بين الدولة وروسيا انظر: محمد صبرى:القوى الأوربية، ص٤١ .

(٩٩) عن تفاصيل ذلك، انظر: أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص٢٦٦–٢٧٢ .

(١٠٠) تكررهذا فى مجموعة الدمرداشى الأخرى. وكمثال فإن مصطفى ابن الحاج تحدث عن أعداء الدولة العثمانية مستخدماً مصطلحات من قبيل «الدولة الرومية» أو «بلاد الروم» كما استخدم مصطلح «بلاد النصارى» مصطفى بن الحاج إبراهيم: تاريخ وقائع مصر القاهرة، ص٨١،١٠٦،١٠٩،٢١٦،٢١٧ .

(١٠١) يمكن هنا مقارنة كتابات البكرى والدمرداشى على سبيل المثال .

(١٠٢) الدمرداشى: المصدر السابق ، ص ٢٣٣ .

(١٠٣) الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ٢٥–٢٩ . فرناند بروديل :تاريخ وقواعد، ص٦٣٣ .
Frederic Austin(op.cit, p 304. Nicholas.V.Riasanovsky , op.cit,p.175-178 .

(١٠٤) Nicholas. V. Riasanovsky , op.cit,p.177-185 .

(١٠٥) بول كنيدى: نشوء وسقوط القوى العظمى ، ت: مالك البديرى ، عمان (الأردن)، الأهلية للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٩٤ ، ص١٦٢ ، ١٦٣ . بالمر: مرجع سابق ، ص٣٦٦– ٣٦٨

(١٠٦) بوغانوف: مرجع سابق، ص٧٣–١١٣ . روبير مانتران: الدولة العثمانية فى القرن السابع عشر، مرجع سابق، ص٢٧٧،٢٧٨ . باسيليوس خرياوى: تاريخ روسيا منذ نشأتها إلى الوقت الحاضر، مطبعة جريدة مرآة الغرب، نيويورك ،١٩١١، ص٢١٤– ٢١٧ . محمد

صبرى الدالى: القوى الأوروبية الكبرى، ص٣٠-٤٢ .. Shaw; op.cit.pp.223-225, 229-231. Pankratova ; op. cit,p.18,19,30 .Hurewitz ;Diplomacy in the Near and Midle East..A Documentary Record:1535-1919 , vol 1. Princeton,New Jersey,1956,p. 39.

(١٠٧) فيشر: مرجع سابق، ص ٣٦٨،٣٦٩. Vincent Cronin; Catherine..Empress of all the Russians,London,The Harvill Press,1978, p.35.

(١٠٨) الكسسيف وآخرون: مرجع سابق، ص٣٨ ، ٣٩ . بروديل: تاريخ وقواعد ، ص٦٣٤ .

(١٠٩) ومن ذلك زيادة القنانة وسوء أحوال الفلاحين وانتشار الجهل . فرناند بروديل: تاريخ وقواعد، ص٦٣٣،٦٣٤ . الكسييف: مرجع سابق، ص٣٢،٣٣. Frederic Austin(op.cit,p 304

(١١٠) بيرمينوف :مرجع سابق، ص١٧٦. ولقدأعطى صلح رادزين١٦٨١ القيصر، وللمرة الأولى، الحق فى حماية الكنيسة الأرثوذكسية بالقدس. روبيرمانتران: الدولة العثمانية فى القرن ال١٧، ص٢٧٣، ٢٧٤ .

(١١١) نيقولاى بتروفسكى: مرجع سابق ، ص ٢١٠ ، ٢١١ .

(١١٢) فؤاد حسن حافظ: الكتب المؤلفة باللغة الروسية، ص٣٦٧ .

(١١٣) ب-غريازنيفتش: مرجع سابق، ص١٧٠،١٧١. وحسب رأيه كانت ترجمة بيوتر بوسينكوف بعيدة جداً عن النص العربى، فلم يكتف بتكرار التشويه الكبير للقرآن والذى جاء فى ترجمة دوريه، بل أضاف إليه المزيد لعدم استيعابه الكامل للفرنسية وسوء معرفته لأسس الإسلام.

(١١٤) وُلد الجبرتى بالقاهرة عام١٧٥٣ أو١٧٥٤ وتوفى بها مابين ١٨٢٤و١٨٢٦. د.أحمد عزت عبد الكريم: الجبرتى مؤرخ مصرى على مفرق الطرق، ندوة «عبد الرحمن الجبرتى» . دراسات وبحوث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٧٦، ص٢٠. جاك كرابس جونيور: مرجع سابق، ص٦٥.

(١١٥) عن تكفيره للفرنسيين: عبد الرحمن الجبرتى: مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس، تحقيق: حسن جوهر ، عمر الدسوقى ، القاهرة ، لجنة البيان العربى ، ط١ ، ١٩٦٩ ، ص٤،٧ ،١٢، ١٩،٢٠،٢٣،٣٢،٣٤،٧٨ ،٨٣ ،١١٩،١٢٣،١٦٤،١٩٨،٢٠٧،٣٥٦ ، ٣٦٢،٣٨١ .

(١١٦) نلاحظ أنه تحدث عن الإنجليز باعتبارهم «مُخالفى الدين». الجبرتى: مظهر التقديس، ص٣٧٣.

(١١٧) كان مصطلح «دار الحرب» يشير إلى تلك البلاد التى لم تخضع للمسلمين .أما «دار الإسلام» فهى تعنى البلاد التى تدخل فى دائرة الدولة/ الدول الإسلامية . وقداتسع مدلول كل مصطلح أو ضاق عبر التاريخ.

(١١٨) نظر الجبرتى لفرنسا باعتبارها دولة غازية وقاهرة، وللفرنسيين باعتبارهم غُزاة مُخالفين للمصريين فى الدين والتقاليد، واقتحموا المقدسات الدينية وعلى رأسها الأزهر

الذى دخلوه بخيولهم. انظر د. مصطفى رمضان: مخطوطة من تأليف الجبرتى فى ليدن.. دراسة مقارنة بينها وبين عجائب الآثار ومظهر التقديس، فى ندوة «عبدالرحمن الجبرتي»، إشراف : د. أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ٢٥١.

(١١٩) د.مصطفى محمد رمضان: مرجع سابق، ص٢٤٨، ٢٤٩.

(١٢٠) الجبرتى: مظهر التقديس ،ص٩١ ، ١٦٣– ١٦٥ ، ١٨٨.

(١٢١) الجبرتى: مظهر التقديس ، ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

(١٢٢) عن جذور التقارب الروسى العثمانى آنذاك وبنود المعاهدة: محمد صبرى الدالى: القوى الأوربية ، ص٦٣ ، ٦٤ Marriot;op.cit,p.165.Shaw;op.cit.Vol 1.p.267-269..

(١٢٣) عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر،الجزء الثانى، القاهرة، دار المعارف ، ط٤ ،١٩٨١، ص ٨٥.

(١٢٤) الجبرتى: مظهر التقديس ، ص ١٧٤ .

(١٢٥) إن ما أورده الجبرتى فى الشرط الحادى عشر من المعاهدة يُظهر من جديد وعيه بالمشاركة الروسية فى الصراع. الجبرتى: مظهر التقديس، ص١٩١.

(١٢٦) توصلت انجلترا مع الدولة – بسبب صراعها مع فرنسا ولحماية مصالحها – لمعاهدة تحالف فى ٥ يناير١٧٩٩بمقتضاها انضمت للتحالف الروسى العثمانى ضد الفرنسيين. محمد صبرى الدالى: القوى الأوربية ، ص٦٤ ، ٦٥ .Hurewitz;op.cit,p65-67. Anderson, M.S ;op.cit,p.21-22.

(١٢٧) الجبرتى: مظهر التقديس ، ص٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠ .

(١٢٨) الجبرتى: عجائب الآثار،ج١ ، ص ٣١، ١٥٦ ، ٢٦٧ ج٢ ، ص ٢٢٩، ٢٦٢ ، ج٤ ، ص ٥٢ .

(١٢٩) الجبرتى: عجائب، ج٢ ، ص١٧٢ ، ١٧٣ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .ج٣ ، ص٢١٥ .

(١٣٠) الجبرتى: عجائب ، ج١، ص١٧٢،ج٢، ص٢٢٧،٢٦٣ ، ج٣ ، ص٣–١٠،١٤٧، ج٤، ص٣٧٥.

(١٣١) الجبرتى: عجائب الآثار، ج١ ، ص٥٢ ، ٦٦ – ٦٨ ، ٧٠ .

(١٣٢) أورد الجبرتى أن الدولة أرسلت فى طلب «عسكر للسفر» سنة١١٨١هـ «لتقوية المجاهدين» ثم فى منتصف رجب١١٨٢هـ /١٧٦٨م ولكنه لم يُحدد العدو مُكتفياً بالقول أنهم ذهبوا إلى «الروم». ومن الطبيعى أن يكون الهدف من ذلك مساعدة الدولة فى حربها ضد روسيا فى تلك السنة. على أنه لا يعود بعد ذلك للحديث عن تلك المساعدات المصرية إلا سنة ١٢٠١هـ ربما بسبب مشروع على بك الإستقلالى والذى لم يورد الجبرتى شيئاً عنه. الجبرتى: عجائب الآثار،ج١،ص٣٩٨،٣٩٩، ٥٠٥.

(١٣٣) الجبرتى: عجائب الآثار،ج١ ، ص ٤٨٥ ، ٤٨٦ .

(١٣٤) المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٥٠ .

(١٣٥) المصدر نفسه ،ج٢ ، ص٢١٠ ، ٢٣٦ .

(١٣٦) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٢٣٤ .

(١٣٧) عن ضغوط روسيا ومشروعها لتقسيم الدولة وفشله إنظر: الجبرتى:عجائب الآثار،ج٢،

ص ٢٣٦ ، محمد صبرى الدالى: القوى الكبرى، مرجع سابق، ص٥٥،٥٦ Marriott; op. cit, pp. 154,155.

(١٣٨) عن ظروف الإتفاق الروسى الفرنسى والمفاوضات مع المماليك وفشله، انظر: Hoskins ;British Routes to India,Longmans,Grean and Co,New York ,1928,pp.48-50.

(١٣٩) المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٧.

(١٤٠) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٢٦٠ .

(١٤١) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(١٤٢) انظر كمثال ما أورد عن ذهاب محمد باشا وبعض كبار رجال السلطة العثمانية لزيارة معسكر الإنجليز، وهى قصة ذات دلالة على موقفه من «أعداء الملة».عجائب الآثار، ج ٣، ص٣١٧ .

(١٤٣) انظر كمثال حديثه عن تلاعب الحكام بالعُملة، ومن ثم تدنى قيمتها، ولجوء المصريين لاستخدام العملات الأجنبية. ثم انظر أيضاً قوله عن محمد بك الألفى بعد عودته من انجلترا «وقد تهذبت أخلاقه بما اطلع عليه من عمارة بلادهم وحُسن سياسة أحكامهم، وكثرة أموالهم، ورفاهيتهم وصنائعهم، وعدلهم فى رعيتهم مع كفرهم، بحيث لا يوجد فيهم فقير ولا مُستجدى ولا ذو فاقة ولا مُحتاج». عجائب ج ٣، ص ٥١٤، ٥١٥ ، ج٤، ص ٥٨ .

(١٤٤) عجائب الآثار، ج٣ ، ص٢٦، ٢٧، ٥٣، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(١٤٥) لم يغب المصطلح تماماًعند الجبرتى فى وصفه للفرنسيين. عجائب ، ج٣، ص ٥ ، ٣٧.

(١٤٦) عجائب الآثار ، ج٣ ، ص ٤ ، ٣٢ ، ٣٥ .وهو كذلك يتحدث عن الإنجليز فى حملة فريزر بأنهم «أعداء الملة والدين» وأنهم «نصارى». عجائب الآثار ، ج٤ ، ص ٦٨ ، ٦٩.

(١٤٧) عجائب الآثار: ج٤ ، ص ٦٩ ، ٣٥٥ .

(١٤٨) عجائب الآثار: ج٣ ، ص٤،٥ ، ٧، ٩-١٥،١٨، ٢٠- ٢٤ ، ٢٦، ٢٩، ٤٥، ٤٦، ٤٧ ، ٤٨، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٣، ٥١١ . وانظر: د .مصطفى محمد رمضان: مرجع سابق ، ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(١٤٩) عجائب الآثار: ج٣ ، ص١٩، ٦٠ .

(١٥٠) عجائب الآثار: ج٣ ، ص٤٣ ، ١٠٢ ، ١٠٦ - ١٠٨ .

(١٥١) عجائب الآثار: ج٣ ، ص١٢٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٢١ .

(١٥٢) لا يعنى إغفال الجبرتى ذكر أى شئ عن الروس آنذاك انعدام الوجود الروسى فى مصر تماماً . وربما يعزز ذلك ما أشار إليه من اعتداء الجنود العثمانيين على «القناصل الستة ومن تبعهم .. من أجناس الإفرنج المقيمين .. بالإسكندرية»، عجائب ، ج ٣، ص ٣٨٤ .

(١٥٣) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٣ ، ص ٥١١ ، ج ٤ ، ص ٣٣ .

(١٥٤) عجائب الآثار، ج٤، ص٣٣ .والواقع أن ما ذكره يتفق فى خطوطه الرئيسية مع ما ذكره المؤرخون المحدثون بعد ذلك .إنظر: رينيه قطاوى، جورج قطاوى: محمد على وأوربا، ت: ألفريد يلوز، دارالمعارف ، القاهرة ،١٩٥٢ ، ص٥٢- ٥٩ .

(١٥٥) أورد نصها كما يلى: ١- أن أمراء القلاع والبُغازات يحتاج أن يتغيروا بإذن الإنكليز

الموسكوب .٢- مشيخة السبع جزائرمن الآن فصاعداً لاتكون تابعة غير الموسكوب . ٣-تعريفة الديوان فى بلاد العثمانى هى التى كانوا يأخذونها قبل النظام الجديد. ٤-الدولة العلية تسمح للموسكوب فى طريق ثلثمائة ألف مقاتل يدخلون إلى أيمحل أرادوه من بلاد العثمانى وذلك مدة اتفاق الإنكليز والموسكوب وهو تسعة سنين. ٥- يكون مسموح لعمارة الموسكوب أنها تدخل لمينة الترسخانة باسلامبول لأجل انهم يأخذون من هناك كامل الذى يلزمهم. ٦-جميع الرعايا والحمايات التى للمسكوب من جديد وقديم لهم الإقامة والتجارة وشراء الأملاك فيك امل بلاد العثمانى. ٧-كامل مراكب الموسكوب التجارى التى كانوا عن بعض الأسباب نزلوا بيارقها يقدرون أن يتوجهوا بها إلى قنصولية الموسكوب باسلامبول وحالاً تُعطى لهم بطانات جديدة. ٨-كامل الأروام الموجودين فى بلاد العثمانى ويريدون أن يدخلوا فى حماية الموسكوب يمكنهم بكل حرية. ٩-البراتلية والفرمائلية يحصلون على قوتهم التى كانوا بهاسابقاً. ١٠-ألجى الفرنساوية ملزوم يسافرمن اسلامبول بعد واحد وثلاثين يوماً. ١١- مراكب الأروام والعثمانى لايسافرون بها لبلاد فرانسا مادام الحرب بين الموسكوب والفرنساوية "عجائب الآثار، ج ٤، ص٣٢.

(١٥٦) عُقدت الإتفاقية فى٢٣ سبتمبر ١٨٠٥ . أما الجانب المعلن منها فقد اتُفق فيه على التحالف وتبادل المساعدة الحربية فى حالة التعرض للخطر. أما الجانب السرى فقد تضمن حق السفن الحربية الروسية فى عبور المضايق وقت الضرورة ، وإغلاقها أمام السفن الحربية للدول الأخرى. ومن الواضح أن ما أورده الجبرتى كان صحيحاً فى مجمله، وأنه كان يقصد بالذات فى نقده ذلك الجزء السرى من المعاهدة. والسؤال هنا هو كيف وصلته هذه النصوص؟ Hurewitz;op.cit,pp. 73-77. Anderson;op.cit,p.25.

(١٥٧) عجائب الآثار ، ج٤ ، ص٣٤ ، ٣٥ .

(١٥٨) عن أخبار حملة الدردنيل كما أوردها ، انظر: عجائب الآثار، ج٤ ، ص٣٥ ، ٧٤ .

(١٥٩) عجائب الآثار: ج٤ ، ص١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ .

(١٦٠) انظر حديثه عن إعادة بناء الدولة لكنيسة القيامة وعن أوضاع الأرمن بها . الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٤ ، ص١٥٨ ، ٣٦٢ .

(١٦١) عجائب الآثار ، ج٤ ، ص ١٥٣ .

(١٦٢) ظل العثمانيون يستعملون هذا المصطلح آنذاك فى رسائلهم لمصر. عجائب الآثار، ج٤، ص٨٦ .

(١٦٣) عجائب الآثار ، ج٤ ، ص ٢١٤ .

(١٦٤) عجائب الآثار ، ج٤ ، ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٨٣ ، ١٧١ .

(١٦٥) عجائب الآثار ، ج٤ ، ص٣٣٩، ٤٤٥ .

(١٦٦) أدرك الجبرتى أن الإفرنج أصبحوا من «المُتقنين الصناعة» والتى أصبحت تأتى إلى مصر بشكل مستمر، ومنها تلك الهدية التى جاءت إلى محمد على من «بلاد الإنكليز». كما أدرك أنهم متطورون فى نظامهم القضائى والصحى وغير ذلك. انظر الجبرتى: عجائب الآثار، ج ٤، ص ٢٣٩ ،٢٤٠ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٥٤ – ٣٥٦، ٣٧٥، ٣٩١، ٣٩٢، ٤٠٠ ، ٤٢٣.

(١٦٧) محمد صبرى الدالى: القوى الأوروبية ، ص٤٢-٦٢ . روبيرمانتران :الدولة العثمانية فى القرن الثامن عشر: الضغط الأوربى، فى «تاريخ الدولة العثمانية»، ج١، ص٤٠٩
Anderson ;The Great Powers and the Near East 1774-1923,st.Martin's,New. York,1970,pp.22,23. JamesT.Shotwell&Francis Deak;Turkey at the Straits .A Short History. The Macmillan Campany,New York,1940, pp.20,21.

(١٦٨) بالمر: مرجع سابق ، ص٢٧٥-٣٨٢. Alcxander Gieystor (Editor) ; History of Po-land ,Polish Scientific Publishers,Warszawa,1968,pp313-315.

(١٦٩) الكسييف وآخرون: مرجع سابق، ص٢٧، ٢٨ .بالمر :مرجع سابق ، ص ٣٥٤ .

(١٧٠) فرنان برودل : الحضارة المادية ، ج٢ ، ص ٢٥٧ ، ج٣ ، ص ٥٥٨ ، ٥٧٧ .

(١٧١) جينادى جارياتشكين: نقل تكنولوجيا استخراج الذهب، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بعنوان: «إصلاح أم تحديث: مصر فى عصر محمد على"، تحرير: د.رؤف عباس، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠ ، ص٣٣٥ .

(١٧٢) بيرمينوف: مرجع سابق ، ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

(١٧٣) نيقولاى بتروفسكى: مرجع سابق ، ص٢١٢ ، ٢١٣ .

(١٧٤) ب - غريازنيفتش : مرجع سابق ، ص ١٧١ ، ٢١٤ .

(١٧٥) خالدوف: الثقافة الكتبية ، دراسة فى كتاب :دراسات فى تاريخ الثقافة العربية، ترجمة: د.أيمن أبو شعر، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٩، ص٣٣٣، ٣٣٤ .

(١٧٦) ب- غريازنيفتش: مرجع سابق ، ص١٧٢ .

(١٧٧) سميرنوف: مرجع سابق، ص١٢٧،١٢٨ .غريازنيفتش:مرجع سابق، ص١٧١، ١٧٢.

(١٧٨) عن أحوال «تجارالإفرنج» أثناء الحملة الفرنسية ، إنظر: مظهر التقديس ، ص٣٨ ، ٣٥٥ .عجائب الآثار ، ج٣ ، ص١٦ .

(١٧٩) وعلى سبيل المثال فإن الرحالة الروس لم يحصلوا على الحماية القانونية إلا بعد توقيع معاهدة كوتشوك كينارجى. انظر: بيرمينوف: مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

(١٨٠) عن زيادة الوعى فى الدولة العثمانية بضعفها فى مواجهة أوريا من منتصف القرن الـ١٨ وعن تأثير الحملة الفرنسية فى مصر والمنطقة .د .ألبرت حورانى: مرجع سابق،ج٢، ص٧٩-٨٣ ، ٨٩ .

(١٨١) عن هذا المشروع انظر: لوتسكى: تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم ، موسكو، د.ت .ط .ص٣٧- ٣٩ .د .عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون(١٥١٦ - ١٩١٦)، دمشق ، ط ١ ، مطبعة ألف باء، ١٩٧٤، ص٢٢٨ . قسطنطين بازيلى: سوريا وفلسطين تحت الحكم العثمانى ، ت: طارق معصرانى ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٩ ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

(١٨٢) من الغريب أن الجبرتى لم يتحدث عن علاقة على بك بروسيا رغم علمه بها ، كما أنه لم يذكر عن رحلة جركس إلا خبر ذهابه إلى «بلاد الفرنجه». الجبرتى :عجائب الآثار، ج١، ص٤٣٩، ٤٥٥- ٤٥٧، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٤، ٤٩٩، ٥٠١ ، ج٢ ، ص٤٨ ، ٧٩ ، ٢٤٢ .

(١٨٣) الجبرتى :عجائب الآثار ، ج٣ ، ص ٢٤٧ .

(١٨٤) لدينا عددًا كبيرًا من الأمثلة التى قمنا بحصرها وتعبرعن إدراك الجبرتى لذلك.انظر كمثال: عجائب الآثار: ج ١، ص١٤٨،٣١ ، ٤١١،٣٩٢، ج ٢، ص١٠، ١٧٣،١٦٧، ٢٠٢،١٧٤، ٢١٥،٢١٠، ٢٢٩ . ج٣، ٩، ١٠، ١٢٦، ١٢٩، ١٤٧، ١٥٧، ١٦٤ . ج ٤، ص ٣ ، ٣٠، ٤٦، ٦٠، ٦١، ٦٦، ٧٣، ٧٦-٧٨، ٨٠، ٨١ ، ٨٧، ٨٨ .

(١٨٥) الجبرتى :عجائب الآثار ،ج١ ، ص ١٦ .

(١٨٦) د.محمد أنيس: النشاط الأوربى بمصر و جيرانها أواخر القرن الثامن عشر الميلادى.. مصادره ووثائقه، المجلة التاريخية المصرية ، ج٢، ق٢ ، القاهرة ، ١٩٤٩، ص١١٢- ١١٥ .

(١٨٧) عجائب الآثار ، ج٣ ، ص ٩ .

(١٨٨) عجائب الآثار ،ج١ ، ٤٨ ، ج٢ ، ص ١٥٠ ، ٢٠٧ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، ٣٥٨ .

(١٨٩) عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٨٢ ، ١٧٠ . ونقصد بذلك حادثة هروب جركس بك .

(١٩٠) عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(١٩١) عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٠٩ ، ٢٢٧ .

(١٩٢) عجائب الآثار، ج٢، ص ١٩ ، ٢٠ ، ٣١٧ - ٣١٩ ، ٣٤٨ .

(١٩٣) الجبرتى: عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(١٩٤) عجائب الآثار ، ج٣ ، ص ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٣٨٣ ، ٤٠٣ ، ٤٠٦ .

(١٩٥) عجائب الآثار ، ج٣ ، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٤٥٧ .

(١٩٦) عجائب الآثار، ج٣ ، ص ٣٣١ ، ٣٨٤ ، ٤٠٨ ، ٤٤٧ .ج٤، ص٤٢ ، ٤٤ .

يهود مصر الحديثة فى الدراسات الأجنبية

أ. د . رءوف عباس حامد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية الآداب - جامعة القاهرة

يهود مصر الحديثة فى الدراسات الأجنبية

كان الوجود اليهودى فى مصر يضرب بجذوره إلى العصور القديمة ، وتتردد أصداء ذلك الوجود فى الكتب المقدسة التوراة ، والإنجيل ، والقرآن. ولم يعن خروج اليهود من مصر مع النبي موسى (كما جاء فى الكتب المقدسة) أن صلتهم انقطعت بمصر ، فقد كان لهم وجود ملموس فى العصرين البطلمى والرومانى ، واستمر ذلك الوجود فى العصر الإسلامى حيث أتيح لليهود فى مصر لعب دور حيوى فى تجارة البحر المتوسط فى العصر الإسلامى يتجلى فى وثائق الجنيزة ، ودراسة جويتين الشهيرة ، فضلا عن مصادر تاريخ العصر ، وكتابات المؤرخين المحدثين من العرب وغيرهم .

ولكن الوجود اليهودى فى مصر الحديثة كان له شأن آخر ، مرده إلى الظروف التى تعرض لها اليهود فى أوروبا ، وما عانوه من اضطهاد ورفض من مختلف الدول القومية الأوروبية الحديثة. وفى سعيهم للبحث عن ملجأ آمن، كانت مصر من أنسب البلاد التى قصدوها . وكان لتلك الهجرات اليهودية الحديثة إلى مصر آثارها الفريدة على يهود مصر الذين لا وطن لهم سواها، وأولئك الذين توالت موجات هجرتهم إلى مصر على اختلاف مذاهبهم الدينية، ولغاتهم، وثقافاتهم .وجاءت الحركة الصهيونية فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر لتضيف عاملا كانت له آثاره السلبية على الوجود اليهودى فى مصر.

وقد اهتم بالتأريخ للوجود اليهودى فى مصر ثلاثة من الباحثين الأجانب (اليهود) أمريكيان وألمانية. ولهم جميعا صلات بإسرائيل ومصر ، ورغم المدى الزمنى البعيد بين أول تلك الدراسات التى نشرت بالعبرية عام ١٩٦٧ ، ثم ترجمت إلى الإنجليزية عام ١٩٦٩ ، وآخر تلك الدراسات التى نشرت عام ١٩٩٨، إلا أن ثمة تقسيما للعمل بين تلك الدراسات : فالأولى اختصت بالقرن التاسع عشر ، والثانية اختصت بالنصف الأول من القرن العشرين حتى نزوح معظم اليهود من مصر ، والثالثة تتبعت يهود مصر فى « الشتات »، وراحت تبحث عن

دور محتمل لهم فى مد الجسور بين إسرائيل ومصر فى «مرحلة السلام».

وصاحب الدراسة الأولى هو جاكوب لانداو Landau Jacob الذي نشأ بالإسكندرية ، وهاجر منها بصحبة أسرته إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٦ حيث أتم دراسته الجامعية وحصل على الدكتوراه برسالة عن «البرلمانات والأحزاب فى مصر »، توجه بعدها إلى إسرائيل ، فعمل بالتدريس بالجامعة نحو عقدين من الزمان ، ثم عاد إلى أمريكا فى الثمانينيات ، حيث تتركز زمرة خبراء الشرق الأوسط الصهاينة فى مراكز البحوث المؤثرة على صناعة القرار الأمريكى .

والدراسة التى تعنينا هنا عن «اليهود فى مصر القرن التاسع عشر» نشرها بالعبرية فى إسرائيل عام ١٩٦٧ ، وصدرت الطبعة الإنجليزية منها بعنوان : Jews in Nineteenth Century Egypt عن قسم النشر بجامعة نيويورك عام ١٩٦٩ . وتقع الدراسة فى ١٢٥ صفحة ، بينما تقع ملاحق الكتاب فى ٢١٥ صفحة ، ضمنها نصوصا وثائقية بالعبرية والعربية والفرنسية والإيطالية دون تحقيق لها أو دراسة ، مما يعنى أن الغرض من نشرها جعلها متاحة للباحثين .

وصاحبة الدراسة الثانية جوردن كرامر Gurdun Krämer باحثة ألمانية ، كانت الدراسة موضوعا لرسالتها التى حصلت بها على درجة الدكتوراه ، ونشرت بالألمانية عام ١٩٨٢ بعنوان «اليهود فى مصر الحديثة ١٩١٤ – ١٩٥٢»، استغرقت ترجمتها إلى الإنجليزية ومراجعة الترجمة عامان (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧)، وصدرت عام ١٩٨٩ عن قسم النشر بجامعة واشنطون بسياتل ، بعنوان The Jews in Modern Egypt 1914 - 1952، وأضافت الباحثة إلى الطبعة الإنجليزية الفصل الخاص بالنشاط الصهيونى فى مصر من دراسة أعدتها بعد الحصول على الدكتوراه نشرت بالقدس عام ١٩٨٤ بالإنجليزية في كتاب تولى جابرييل بير وأمنون كوهين تحريره بعنوان «مصر وفلسطين ، ألف عام من الارتباط» Egypt and Palestine A Millennium of Association ، وقد استخدمت الباحثة المصادر الوثائقية المصرية والإسرائيلية وغيرها من

المصادر الوثائقية الأوروبية ، كما استخرجت مادتها من المراجع المعتبرة العربية والعبرية والإنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية . ويقع الكتاب فى ٣١٩ صفحة.

أما الدراسة الثالثة فصاحبها جويل بينين Jeol Beinin أستاذ تاريخ الشرق الأوسط بجامعة ستانفورد بالولايات المتحدة ، له دراسات سابقة منشورة بالإنجليزية عن الحركة العمالية فى مصر والحركة الشيوعية ، وهو أمريكى يهودى ، كان صهيونيا حتى تخرجه فى الجامعة ، اتجه إلى إسرائيل عام ١٩٧٠ ليعمل فى الكيبوتز ، ويشارك مشاركة عملية فى بناء المشروع الصهيونى ، ولكن التناقضات الاجتماعية والسياسية التى عايشها جعلته ينضم إلى الحركة الطلابية اليسارية فى الجامعة العبرية ، ويتعرض للاعتقال عدة مرات ، وترك إسرائيل عام ١٩٧٣ عائدا إلى أمريكا حتى لا يجند فى الجيش الإسرائيلى، وإن كانت صلته استمرت بإسرائيل حيث عاش والداه هناك .

واختار جويل بينين للكتاب عنوانا بالغ الدلالة هو « شتات اليهود المصريين ، الثقافة والسياسة وتكوين دياسبورا حديثة» The Dispersion of Egyptian Jewry : Culture , Politics and the Formation of Modern Diaspora.

وقد صدر الكتاب فى إطار سلسلة الدراسات النقدية فى الأدب والثقافة والمجتمع اليهودى عن قسم النشر بجامعة كاليفورنيا عام ١٩٩٨ ، واستخدم المؤلف المصادر والمراجع العربية والعبرية والأوروبية ، كما قام بزيارات ميدانية للبلاد التى توجه إليها يهود مصر (١٩٤٩ - ١٩٦١) فى إسرائيل وأوروبا وأمريكا ، وأجرى لقاءات مع البارزين منهم في تلك البلاد . ورغم تناوله لتاريخ الوجود اليهودى فى مصر إلا أنه ركز – بصفة خاصة – على النصف الثانى من القرن العشرين ، وعلى تطلع يهود مصر الإسرائيليين إلى لعب دور فى تطبيع العلاقة بين مصر وإسرائيل فى مرحلة «السلام».

وهكذا تلتقط كل واحدة من الدراسات الثلاث الخيط من بعضها البعض ، لتنسج معا قصة الوجود اليهودى فى مصر الحديثة مع التفاوت في أسلوب

المعالجة ، وفى النتائج التى توصل إليها كل منها . ونعرض فيما يلي لكل دراسة على حدة ، ثم نستخلص ما يمكن التوصل إليه من نتائج فى خاتمة البحث .

١ - اليهود فى مصر القرن التاسع عشر :

تناول جاكوب لانداو في دراسته سكان مصر من اليهود فى الفترة من الحملة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى معتمدا على كتاب وصف مصر وكتب الرحالة وادوارد لين ، حيث تراوح عددهم بين ٣-٥ آلاف جميعهم من السفارديم والقرائين ، غلب وجودهم فى أعمال الصيرفة والحرف ، وخاصة الصاغة وتجارة الأقمشة وغيرها من الأعمال ، وكيف كان تركزهم فى حارة اليهود ، وتعرضهم للاضطهاد لكراهية المصريين لهم يستوي في ذلك المسلمون والأقباط ، وتعرضهم للمصادرة والابتزاز . وعندما يضرب أمثلة لذلك نجده يتحدث عن ظروف عامة تعرض لها الحرفيون والتجار جميعا بغض النظر عن ديانتهم . ويرى أن موقف السلطة منهم تحسن في عهد محمد على بصوره نسبية، ولكنه يخص سعيد باشا بفضل تحقيق المساواة بين جميع الذميين وإلغاء الجزية (وجاء ذلك فى إطار الإصلاحات العثمانية) ، وكيف نالوا حق ملكية الأرض فى عهد محمد على ، وتدعم ذلك في عهد سعيد وإسماعيل .

وفى الفصل الثانى يرصد التغيرات التى طرأت على اليهود فى مصر بعد قدوم موجات الهجرة منذ عهد سعيد سواء من آسيا الصغرى والمغرب (السفارديم)، أو من المدن الإيطالية وشرق أوروبا (السفارديم والإشكنازيم)، وأثر ذلك على تعدد الطوائف اليهودية بمصر وتعاليها على بعضها البعض ، والخلافات المذهبية بينها ، فضلا عن التناقضات الاجتماعية بين الثراء الفاحش والفقر المدقع ، ومشكلة رعاية الجماعات المهاجرة هربا من الاضطهاد فى أوروبا .

وفى الفصل الثالث تناول تنظيم الطائفة بالقاهرة والإسكندرية ومدن الدلتا وبور سعيد والسويس حيث تباينت تلك المؤسسات وفق التباين المذهبي ،

والأصول الإقليمية التي جاء منها أصحابها ، وحرصهم على حمل الجنسيات الأجنبية والتمتع بالحماية .

وفى الفصل الرابع تحدث عن المؤسسات التعليمية فبين كيف أن نسبة الأمية بين اليهود كانت أقل كثيرا منها بين سكان البلاد المسلمين والمسيحيين ، وإن بلغت بين النساء ضعف نسبتها بين الذكور . وتحدث عن المدارس المختلفة التى أقامتها طوائف اليهود وخاصة مدارس الأليانس . وبين كيف أن اللغة العبرية لم تكن معروفة إلا لعدد محدود وخاصة رجال الدين بينما كانت الفرنسية والإيطالية والعربية أساس التعليم إلى جانب اليدش واللادينو .

وفى الفصل الخامس تناول الحياة الثقافية والدينية ، فتكلم عن الأعمال المختلفة التى كانت ذات طبيعة دينية وكتابها، وعن دخول المطبعة العبرية وطباعة الكتب الدينية بها إلى جانب الترجمة العربية فى أواخر القرن، كما تحدث عن المعابد اليهودية بالقاهرة والإسكندرية والأقاليم والجبانات، وقدم تراجم مختصرة للحاخامات الذين تعاقبوا على رئاسة كل فرع من فروع الطائفة.

وخصص الفصل السادس والأخير لبدايات الصهيونية فى مصر ، فنسب تأسيس أول جمعية صهيونية إلى باروخ الذي جاء من كورفو (إيطاليا) لهذا الغرض عام ١٨٩٦، وبين كيف أن الفكرة لم تلق رواجا بين اليهود السفارديم ، وخاصة بين أثرياء الطائفة (عائلة قطاوي) ، وكانت موضع سخريتهم حتى تم تأسيس عدد من الجمعيات الصهيونية المتفرقة خلال الحرب العالمية الأولى اتحدت مع بعضها فى نهاية الحرب ، ويعزى ذلك إلى نشاط اليهود الإشكنازيم الذين تدفقوا على مصر خلال الحرب تمهيدا للتوجه إلى فلسطين .

وفي الخاتمة يقدم ملخصا فى صفحة واحدة لما جاء بالفصول (ويلاحظ أنه استبعد من ترجمته للشخصيات اليهودية ما لم يكن لهم نشاط طائفي ، واقتصر ذكره للدوريات اليهودية على ما كانت ذات طابع طائفى أو صهيونى).

٢ - اليهود فى مصر الحديثة ١٩١٤ - ١٩٥٢ :

عللت جوردن كرامر اختيارها للعام ١٩١٤ نقطة انطلاق لدراستها بكونه نقطة فاصلة فى تاريخ مصر الحديث ، وللعام ١٩٥٢ محدداً لنهاية الفترة الزمنية للدراسة بكونه بداية لتحولات سياسية واقتصادية كبرى ، كان لها أثرها البالغ على اليهود فى مصر .

وعالجت في مقدمة الكتاب مشكلة تعداد اليهود فى مصر خلال الحقبة موضوع الدراسة ، متناولة الوجود العددي لليهود في بلاد الشرق الأوسط الإسلامية على وجه العموم ، فتذهب إلى أن عدد اليهود بلغ ٨٠٠ ألف فى بلاد الشرق الأوسط الإسلامى منهم ٦٥٠ ألفا فى البلاد العربية وشمال أفريقيا . وتحدد المؤلفة عدد اليهود فى مصر فى الثلاثينيات والأربعينيات بـ ٧٥ ألف غادر منهم ٢٠ ألف بعد حرب ١٩٤٨، ثم ٤٠ - ٥٠ ألف بعد حرب السويس والباقى بعد التأميمات وحرب ١٩٦٧ ، فلم يبق سوى ٣٠٠ - ٤٠٠ يهودى بالقاهرة والإسكندرية في الثمانينات معظمهم من كبار السن. ومعظم من خرجوا من مصر اتجهوا إلى أوروبا وأمريكا وبعضهم إلى إسرائيل . وترى الباحثة أن فكرة نبذ اليهود وعدم الحرص على دمجهم في المجتمع (فى حالة رغبتهم) إنما يرجع ذلك إلى انتشار الدعوة القومية (العروبة) فى المدن فى الثلاثينيات والأربعينيات، وإلى إشكالية وضع الأقليات الدينية على وجه الخصوص .

تناولت كرامر في الفصل الأول من الكتاب «**الهيكل الطائفى ومكوناته**».

قفزت الهجرة إلى مصر باعتبارها منطقة جذب اقتصادي بعدد اليهود من ٥٠٠٠- ٧٠٠٠ فى مطلع القرن ١٩ إلى ٢٥٠٠٠ عام ١٨٩٧ وأكثر من ٦٠٠٠٠عام ١٩٢٠ ، وبين الحربين ٧٥٫٠٠٠ - ٨٠٫٠٠٠ يهودي. وأشارت المؤلفة إلى هجرة السفارديم (الأسبان) من أسيا الصغرى واليونان وكورفو إلى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٠٧ وهجرة الإشكنازيم (روسيا- رومانيا - بولندا) فى أوائل القرن العشرين بعضهم عاد إلى بلاده أو ذهب إلى

فلسطين بعد ١٩١٨ . هذه الهجرات المتتالية أثارت قلق اليهود فى مصر وأدت إلى إبراز التناقضات وعدم التجانس داخل الطائفة .

الإشكنازيم كانوا فقراء يشتغلون بصناعة السجاير والأحذية والحياكة والدعارة والبارات بالقاهرة والإسكندرية .

القرائون استوعبتهم الثقافة الإسلامية وتأثرت عقيدتهم بالفقه الإسلامي (الاجتهاد) ، وكانوا يعملون بحرف الصاغة والعطور وتجارة التجوال .

بعد الحرب العالمية الأولى فقد اليهود الرعوية النمسوية المجرية فطلبوا الجنسية البريطانية وذكى المندوب السامي طلبهم ولكن الخارجية البريطانية لم تتحمس لمنحهم الجنسية فسارعت فرنسا بمنح الجنسية لمن طلبها منهم وخاصة الأثرياء مثل منشة وكرايمر وجرين وغيرهم، وبلغ عددهم عام ١٩٣٩ نحو ٥٠٠٠٠ صنفوا كيهود جزائريين رغم أنهم لا صلة لهم بالجزائر (٢٥ ٪ مصريين ، ٢٥ ٪ جنسيات أجنبية ٤٥، – ٥٠ ٪ بدون جنسية) . وجاء في إحصاء ١٩٤٧ أن نسبة اليهود المصريين ٨٠ ٪ . والأجانب ٢٠٪ . وكانت الصحافة اليهودية ١٩٤٧ تتركز فى ١٥٪ مصريين ، ١٥٪ أجانب ، ٧٠٪ بدون جنسية. وعقب اتفاقية منترو ١٩٣٧ حدث فرز اجتماعى ، الأغنياء والطبقة الوسطى أكدوا جنسيتهم الأجنبية أو حصلوا على الجنسية المصرية ، والأغلبية من الفقراء ظلوا بدون جنسية .

وكان ما بين ٤٧–٥٦ ٪ من تلاميذ المدارس الأجنبية فى مصر من اليهود في مراحل الدراسة .

وبلغت نسبة الأمية٣٠٪ (١٩٢٧) ، ٢٠٪ (١٩٤٧) ، ذكور ١٨–١٠٪ (١٩٢٧)، إناث ٣٦–٢٤٪ (١٩٤٧).

تحدثت المؤلفة بعد ذلك عن صعود أثرياء اليهود في عالم الأعمال، سوارس – موصيرى – شملا – شيكوريل – دره – دويك – حاييم – مزراحى – نجار – بتشيوتو – رومانو – سيتون –شلمون – سموحة – توريل – هرارى – قطاوى – منشة – رولو .

كما تناولت المجالات التى عملوا فيها : البنوك والصرافة - التأمين - الاستيراد والتصدير -تجارة المنسوجات - المحاماة - الطب . ولاحظت أن هناك خلط بين حجم رأس المال اليهودي في الشركات المصرية وتصنيف تلك الشركات باعتبارها مملوكة لليهود.

وقد بلغ إجمالي رأس المال اليهودى المستثمر في الشركات المصرية عام ١٩٥٦ نحو ٢ر١١ مليون جنية مصرى .

يلاحظ أن إحصاء ١٩٣٧ و ١٩٤٧ عن اليهود فى مصر يذكر نحو ٥٠٠٠ بدون عمل١٠٪ ، ٢٠٪ يعملون بالتجارة دون تحديد بين الكبار والصغار والجائلين ، ٢٠٪ غير محدد الوظيفة ،٥ ٪ خدمات خاصة ، ٢ر٣٢ ٪ ممن هاجروا من مصر إلى إسرائيل قبل ١٩٤٨ كانوا من الحرفيين والعمال هبطت نسبتهم إلى ٤ر٢٢٪ بعد عام ١٩٥٤ .

الكتاب السنوى الأمريكى لليهود - American Jewish Yearbook 1947 1948 يشير إلى أن ١٠٪ من اليهود فى مصر أثرياء و ١٥ - ٢٠٪ طبقة وسطى ، ٧٠ - ٧٥ ٪ فقراء (مقارنة بـ ٩٥ ٪ باليمن) .

وكان الأثرياء يقيمون بوسط البلد (الإسماعيلية - التوفيقية) ، والفقراء فى (الظاهر ـ العباسية). والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى فى (مصر الجديدة)، وفى الإسكندرية (محرم بك - العطارين - الجمرك - المنشية - الرمل) .

أما عن التنظيم الطائفي لليهود في مصر فقد اتحد السفارديم والإشكنازيم والقرائون في جميع المدن ما عدا القاهرة ، وبقي الربانيون مستقلين لأن الدولة العثمانية اعترفت بهم كملة عام ١٨٣٩ وتأكد ذلك عام ١٨٩١ ، وأكدته الحكومة المصرية فى مايو ١٩١٥ ، أما القرائون فلم يحذوا حذوهم بالتقدم للدولة للاعتراف بهم كملة مما أفقدهم هذا الوضع القانوني .

تضمن التنظيم الطائفى مؤسسات دينية / اجتماعية / خيرية، تأسس الكثير منها فى القرن التاسع عشر واتسعت فى القرن العشرين .

وكان على كل يهودى (من الذكور) فوق ١٨ سنة في بعض الحالات و٢١ سنة في غيرها أن يدفع ما يشبه رسم العضوية يسمى (عريخة) قدره ١١ جنيها سنويا، أما الأثرياء فتدفع كل عائلة مبلغا كبيرا يتناسب مع ثرائها .

ومن يدفع العريخة له حق التصويت فى الانتخابات الملية للطائفة فى المجلس الذى يتكون من ١٢ - ١٨ عضوا ، ويختار الأعضاء الرئيس ونائبه (أو نائبين) وأمين عام وأمين صندوق . ولم تكن هناك ضرورة قانونية لتصديق الحكومة على هذه المراكز الطائفية ، ولكن كان ذلك ضروريا بالنسبة للحاخامات الذين يعينون لكل فرع من الطائفة الذين يختارهم مجموع أعضاء الطائفة ، ثم يصدر قرار من الحكومة لتعيين الحاخام ليكون ممثلا للطائفة ورئيسا لها . ويظل مجلس الطائفة ممثلا لليهود جميعا بغض النظر عن مذاهبهم، وكانت الرئاسة ونيابتها قاصرة على عائلتى قطاوى وموصيرى بالقاهرة . وكانت دائرة من يتولون رئاسة مجلس الطائفة بالإسكندرية أوسع (من العائلات الثرية). وتولى رئاسة مجالس المدن الإقليمية أثرياء التجار الذين استمر بعضهم رؤساء لعدة عقود . ولم يعد حاخامات القاهرة وحاخامات الإسكندرية رؤساء للطائفة كما حدث فى القرن التاسع عشر، ولكن كبار الأثرياء أصبحوا يتولون الرئاسة. واقتصر دور الحاخامات على الخدمة الدينية وحدها فى القرن العشرين . وكانت سلطة الحاخام الأكبر مرهونة بقوة شخصيته ولا صله لها بالأصول القانونية فقد عين الحاخام الأكبر حاييم ناحوم أفندي عام ١٩٢٥ ، واستطاع بفضل خبرته وعلاقته الطيبة بالسلطات أن يصبح الرئيس الفعلي للطائفة في الأربعينيات. وفي ١٩٤٨ عدلت اللوائح لتجعل منه (بالاشتراك مع المجلس) الممثل للطائفة .فقد عين الملك فؤاد حاييم ناحوم أفندي عام ١٩٢٥ «الحاخام الأكبر للقاهرة وعموم القطر المصرى » وعندما مات عام ١٩٦٠ عين خلفه حاييم دويك قائما بعمل الحاخام ، فلم يكن له نفوذه .

هذا لا يعني أن سلطة طائفة القاهرة امتدت على طول البلاد ، إذ ظلت الإسكندرية تنازعها النفوذ على الطائفة . وتمت في عام ١٩٤٣ محاولة للتنسيق لم يصبها التوفيق .

وفى خط مواز للتنظيم الطائفى قامت محافل "بعناي بعرت " بجهود الإشكنازيم فى العشرينيات بالقاهرة والإسكندرية ، وإلى جانبها محافل للسفارديم ، ثم توحدا معا في إطار تنظيمي واحد بهدف تقديم الخدمات الاجتماعية وإصلاح حال الطائفة. واتخذ في المحافل الطابع الماسونى مع عدم إسقاط الدين من الاعتبار . وظلت المحافل تشكل إطارا لتوحيد الطائفة حتى حلت محلها الحركة الصهيونية التي عملت على توحيد الطائفة بدرجات متفاوتة من النجاح والإخفاق حتى كانت لها الغلبة فيما بين ٤٤-١٩٤٨ . وقد كتبت لوائح الطائفة بالإسكندرية بالإيطالية عام ١٨٧٢ ، وظل معمولا بها حتى الثلاثينيات من القرن العشرين وكانت الإسكندرية تتولى رئاسة الطائفة حتى الأربعينيات عندما انتقلت تلك الرئاسة إلى القاهرة .

قدمت المؤلفة نبذة عن تاريخ العائلات الثرية وما قدمته للطائفة من خدمات خيرية (بناء مدارس ابتدائية لتعليم أبناء الفقراء - مدارس الأليانس بمصروفات - مستشفيات - معابد إلخ) بالإسكندرية والقاهرة وبور سعيد وطنطا والمنصورة ودمنهور .

التغير الاجتماعي الاقتصادي والسياسي ١٩١٤- ١٩٤٨

كانت العلاقات جيدة بين الأغلبية من المسلمين واليهود في فترة بين الحربين وإن لم تكن حميمة ، ولكن التغير فى هذه العلاقات ارتبط بالتغيرات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد .

ويعالج هذا الفصل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها مصر خلال الفترة وتأثيرها على الطائفة اليهودية. ونلاحظ هنا أن الباحثة ترصد التلاحم الذى تم بين كبار الممولين اليهود وكبار الملاك المصريين ، وكذلك قطاع الأعمال الوطني في الصناعة والتجارة وخاصة بنك مصر ، على حين تدهورت أحوال العمال والفلاحين بسبب الأزمات الاقتصادية

وغياب السياسات الاجتماعية، ولكنها تعتبر مد الوطنية المصرية منذ ١٩١٩ عاملا سلبيا من حيث كون غالبية الطائفة اليهودية من الأجانب كما يرجع ذلك الأمر أيضا إلى دستور ١٩٢٣ الذي لم يأخذ بمبدأ التمثيل الطائفى.

وترى الباحثة أن بداية التمييز في مصر ضد اليهود بدأ مع ظهور الفرع المصرى للحزب الاشتراكي الديموقراطي (النازي) الألماني في مصر في الثلاثينيات ، ونتج عن ذلك تنظيم الطائفة للاحتجاجات ضد المعاداة للسامية وتنظيم «عصبة مواجهة معاداة السامية»، التي أرسلت الاحتجاجات إلى الحكومة الألمانية وعصبة الأمم ، وعصبة حقوق الإنسان في باريس، وأقامت الروابط مع «العصبة الدولية لمقاومة معاداة السامية في ألمانيا (١٩٣٣)» ونظمت الطائفة حركة المقاطعة للبضائع والخدمات الألمانية في مصر ، ولكن ذلك لم يؤثر على المصالح الألمانية أو التجارة الألمانية لاقتصار المقاطعة على اليهود ،كما أثر على المقاطعة سلبيا اتفاق المنظمة الصهيونية فى فلسطين مع الحكومة الألمانية حول السماح بالهجرة لليهود الألمان مقابل تحويل أموالهم إلى بضائع ألمانية يتم تصريفها في فلسطين ومصر والعراق . وقد انتقدت الطائفة فى مصر تلك الاتفاقية، وتدخلت السلطات البريطانية فى مصر والحكومة المصرية للحد من تيار المقاطعة للبضائع الألمانية ولعب أعيان الطائفة (قطاوي وموصيري وغيرهم) دورا هاما في هذا الصدد .

والمصدر الثانى للمتاعب السياسية جاء من جانب جماعة مصر الفتاة والإخوان المسلمين وتنظيمات القمصان الملونة الفاشية ، والتي تحركت ضد اليهود بتأثير الأحداث التى جرت على أرض فلسطين (الثورة الفلسطينية الكبرى). واتهمت «الرابطة العربية» في مصر والتي ضمت بعض الشوام ،اتهمت في منشوراتها الطائفة اليهودية فى مصر بمساندة الصهيونية ، وبذلك تكاتف (في رأيها) الشعور الوطنى المعادى للصهيونية مع التعصب الدينى الإسلامى ضد اليهود ، وأصبح التمييز بينهما صعبا مما دعا رؤساء الطائفة (من الأعيان) يبرقون إلى حاييم وايزمان مطالبين بالاعتدال والتسامح بين اليهود والعرب فى

فلسطين ، وبذلوا الجهود للحد من النشاط الصهيوني في مصر ، فى مقابل قيام الحكومة المصرية بمقاومة النشاط المعادي لليهود في البلاد بتشديد الحراسة على المعابد والمنشآت اليهودية ومنع الطلاب العرب فى الأزهر من نشر الدعاية ضد اليهود .وتسجل الباحثة أن العداء لليهود كان قاصرا على الحركات السياسية ولم يمتد ليصبح تيارا جماهيريا عاما ، وتقيم الدليل على ذلك من المقالات التى نشرت بالصحافة المصرية التي دعت إلى حسن معاملة اليهود فى مصر وبرأت ساحتهم من التشيع للصهيونية .

ولكن تلك الظروف كان لها أثرها فى التوجه السياسى للحكومة المصرية واهتمامها بفلسطين وتطلعها إلى لعب دور سياسى إقليمي ، فشاركت في مؤتمر بلودان (١٩٣٧) ، وعرض رئيس الوزراء محمد محمود باشا الوساطة المصرية بين العرب واليهود فى فلسطين ، كما اشتركت مصر فى المائدة المستديرة فى لندن (١٩٣٩) ، وبذلك أصبحت مصر طرفا فى القضية الفلسطينية .وكانت السياسة المصرية تسعى إلى تحقيق التعايش السلمي بين العرب والصهاينة فى فلسطين.

وتشير المؤلفة إلى الاتصال الذي تم بين حاييم وايزمان والوفد المصري في مؤتمر المائدة المستديرة ، وحرص الصهيونية على أن تلعب مصر دورا فى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع ، ولكن الإنجليز لم يتوفر لديهم الاستعداد للقبول بدور مصري .

وخلال الحرب العالمية الثانية ازدادت التوترات السياسية الداخلية حدة ، وأحست الطائفة اليهودية بالخطر مع تقدم الألمان في شمال أفريقيا ، فهاجر اليهود من الإسكندرية إلى القاهرة ، ومن القاهرة إلى خارجها ، وأعد الحاخام حاييم ناحوم أفندى بالتعاون مع المنظمات الصهيونية قوائم بأسماء اليهود المعادين للفاشية من الصهاينة وقدمها للسفارة البريطانية التى وعدت بتهجيرهم من مصر ، فتوجه عدد منهم إلى فلسطين بصفة مؤقتة ، ولكن هدأت

مخاوف اليهود بعد معركة العلمين ، وتحول كفة الصراع فى أوروبا عام ١٩٤٣ لغير صالح الألمان.

أيد اليهود الحلفاء خلال الحرب ، وتبرع أثرياء الطائفة بمبالغ كبيرة لخدمة المجهود الحربى البريطانى ، وأقاموا النوادى للجنود اليهود المشاركين فى الحرب ضمن القوات البريطانية فى مصر ، واستمر قادة المنظمة الصهيونية فى مصر فى تقديم المعلومات الاستخبارية للبريطانيين حول النشاط الإيطالي والألماني في المنطقة . ولم يتحمس للفاشية من اليهود الإيطاليين فى مصر سوى نفر قليل ، أما معظم اليهود الإيطاليين فكانوا معادين لها . بل حول بعض أصحاب رؤوس الأموال منهم أموالهم من إيطاليا إلى مصر منذ الثلاثينيات ، وسجلوا شركاتهم فى مصر .

واتسعت خلال الحرب الفجوة بين الشرائح الاجتماعية من أبناء الطائفة ، فازداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء ، بينما عانت الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى والفقراء من التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة وندرة المواد التموينية .

وأشارت المؤلفة إلى الأزمة الاجتماعية والسياسية بعد الحرب من حيث أثرها على اشتداد نشاط الإخوان و مصر الفتاة، واستخدام الدعاية المضادة للصهيونية كوسيلة للحشد السياسى. وازدادت مخاوف أعيان الطائفة من تلك الظاهرة وخاصة بعد اغتيال لورد موين الوزير البريطاني للشرق الأوسط (نوفمبر ١٩٤٤) على يد مجموعة من عصابة شتيرن الصهيونية ، ولذلك سعى أعيان الطائفة من الصهيونيين وغيرهم لدرء الخطر عن الطائفة بعقد اجتماعات بين ممثلى المنظمة الصهيونية فى فلسطين (من أمثال موسى شرتوك والياهو ساسون) وبعض الساسة المصريين، دون أن يصلوا إلى نتيجة ما .

وشعرت السلطات البريطانية فى مصر والحكومة المصرية بالقلق نتيجة تنامى التيار المعادى للصهيونية واليهود على الساحة المصرية السياسية ،

وخاصة أن السلطات البريطانية كانت على يقين أن أي عمل يقوم به اليهود ضد العرب فى فلسطين سوف يفجر الموقف السياسى فى مصر . ومن ثم كانت سياسة قمع المظاهرات ، والتشدد فى اتخاذ الاحتياطات الأمنية في ذكرى وعد بلفور ٢-٣ نوفمبر ١٩٤٥ بالقاهرة والإسكندرية . ورغم ذلك اتسمت المظاهرات بالعنف ضد المصالح اليهودية .

وإزاء هذه الحوادث تعاون رؤساء الطائفة مع المنظمة الصهيونية لإعداد بيان احتجاج على ما وقع على اليهود من اعتداءات بأسلوب معتدل ، وأعلن رئيس الوزراء والديوان الملكى استنكارهما لما حدث ، ولكن شيخ الأزهر طالب الحاخام حاييم ناحوم أفندى بإعلان تبرأه من الصهيونية فرفض الاستجابة للطلب ، ولكنه ما لبث أن وجه لرئيس الحكومة خطابا (تحت ضغط رؤساء الطائفة والديوان الملكي والحكومة) أعلن فيه أن اليهود يريدون أن يكون لهم شرف الانتماء إلى مصر ويعتبرون ذلك واجبا مقدسا، ولكنهم يودون إبداء مشاعرهم بالمطالبة بحل المسألة اليهودية وإيجاد وطن لليهود الذين لا وطن لهم فى مكان أرحب من فلسطين ، وبالنسبة لفلسطين يعلنون أنه لا مفر من التعاون بين العرب واليهود فى جو من الوئام التام قائم على الثقة والتفاهم .

وترى المؤلفة أن تبني مصر لمشروع إقامة الجامعة العربية مثل نقطة تحول في توجهها السياسي نحو العروبة باعتبارها امتداد للفكرة الإسلامية ، وأن هذا التوجه جعل غير المسلمين من المسيحيين واليهود يحسون بتحولهم إلى ذميين مهمشين ، كما أن هذا التوجه أدى إلى توريط مصر فى حرب ١٩٤٨ .

رد الفعل اليهودى إزاء التغيرات السياسية

أثارت التغيرات التى شهدتها الثلاثينيات والأربعينيات مسألة الهوية فكان عليهم أن يختاروا بين أن يكونوا مصريين ديانتهم اليهودية أو «يهود من مصر» ينتمون إلى الأمة اليهودية . ولم يكن رؤساء الطائفة يهتمون بالسياسة إلا في حدود الدعوة إلى الانسجام والتعاون والتفاهم المتبادل . وبينما رأى البعض

الاندماج في الحركة السياسة المصرية، ورأى البعض الأخر التركيز على الخصوصية اليهودية ومن ثم الصهيونية ، لم يلق اليهود المحليون (المصريون) بالا لذلك كله ومضوا يتابعون حياتهم العامة دون أن يخامرهم الإحساس بالخطر ، أو يعنيهم أمر السياسة . كان هؤلاء من المتعلمين من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى أو من الفقراء لغتهم العربية ، كما كان نحو ربع الطائفة يحملون الجنسية المصرية . ولعب بعض اليهود المصريين دورا في الحركة السياسية المصرية تحت جناح الوفد ، بل كان من الصهاينة من ساند الحركة الوطنية المصرية (ليون كاسترو) فى نفس الوقت الذى يعمل فيه من أجل القومية اليهودية . ومثل الطائفة فى مجلس الشيوخ والنواب عدد من كبار أثريائها أبدوا ولاءهم للملك وللبلاد ، وتولى يوسف أصلان قطاوى الوزارة مرتين .

وفى سبتمبر ١٩٣٤ بدأت مجموعة من الصحفيين بالاشتراك مع سعد يعقوب مالكى (المدرس والكاتب بجريدة إسرائيل الصهيونية) إصدار جريدة الشمس التي كانت أهم جريدة عربية يهودية فى مصر ، وصدرت أسبوعيا حتى يونيو ١٩٤٨ . وفى عام ١٩٣٥ أسست نفس المجموعة «جمعية الشبان اليهود المصريين » شعارها «الوطن - الإيمان - الثقافة» وأصبحت «الشمس» لسان حالها . ولم يزد أعضاؤها عن ٤٠ عضوا عام ١٩٤١ . ورغم وجود بعض الصهاينة بين صفوفها كانت حريصة على الارتباط بالحركة الوطنية بقيادة الوفد ، وكانت تؤيد في نفس الوقت الوطن القومي اليهودي في فلسطين وتنادي بتعاون وتعايش الطرفين لأنهما ينتميان إلى ثقافة واحدة هى الثقافة السامية، وتؤيد - رغم ذلك - تمسك اليهود المصريين بمصريتهم مهما حدث في فلسطين ، وتدعو اليهود إلى الاندماج في المجتمع المصري ، ولكن جهود «التمصير» باءت بالفشل ، وكذلك محاولات التعريب فى المدارس ومجلس الطائفة.

وتناولت المؤلفة دور اليهود في الحركة الشيوعية من زاوية محاولات اليهود المشاركة فى الحركة السياسية للبلاد ، وتتبعت باختصار مختلف المنظمات التى أقاموها .

اختص النشاط اليهودى (باعتباره الخيار الآخر للعمل السياسي) قسطا كبيرا من الفصل وتكررت فيه معلومات وردت بالفصل السابق ربما لأن هذه النقطة كانت فصلا في كتاب آخر عن مصر وفلسطين كتبته المؤلفة .

فى هذه النقط تتبع الباحثة نشأة العمل الصهيونى فى مصر منذ أسس باروخ الجمعية الأولى عام ١٨٩٦ ، ولكن الفكرة الصهيونية لم تلق قبولا لدى السفارديم واليهود المصريين خاصة ، ولم تحظ بدعم البورجوازية اليهودية العليا إلا على نطاق محدود وعلى أساس فردى بالإسكندرية . ومع تزايد وصول المهاجرين اليهود الإشكنازيم إلى مصر خلال الحرب الأولى ، شكل هؤلاء جمهور الحركة الصهيونية فى مصر ، فتم تنظيم مظاهرة بالقاهرة احتفالا بصدور وعد بلفور ، وأبرقت إلى حاييم وايزمان والجنرال اللنبي بالتهنئة والتأييد، وأقيم احتفال آخر بالإسكندرية عام ١٩١٧ ثم عام ١٩١٨ .

ولكن الحركة الصهيونية فقدت جماهيريتها بسبب ترحيل بعض الإشكنازيم المهاجرين إلى فلسطين أو إلى بلادهم الأصلية بعد الحرب ، ولم يبرز الاهتمام مرة أخرى بالفكرة الصهيونية إلا في الثلاثينيات والأربعينيات نتيجة التغيرات السياسية التي شهدتها مصر وقدوم موجة جديدة من المهاجرين الإشكنازيم . وقامت بعض الجمعيات بالإسكندرية بجهود فردية ، ثم بدأت الوكالة اليهودية بفلسطين تولى مصر اهتمامها فأرسلت ثلاثة مبعوثين سريين عام ١٩٤٣ لتنظيم الهجرة السرية إلى فلسطين . وترى المؤلفة أن معظم من استهوتهم الصهيونية كانوا من الفقراء الذين لا وطن لهم ، والشريحة الدنيا للطبقة الوسطى (مدرسين - باعة جائلين - حرفيين - مهنيين).

وراحت جوردن كرامر تعدد العوامل التى كانت وراء تصفية الوجود اليهودى فى مصر ، وهى فى معظمها نفس العوامل التى أدت إلى تحجيم الوجود والهيمنة الأجنبية على الاقتصاد المصرى . يأتى في مقدمتها إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة (اتفاقية مونترو عام ١٩٣٧)، والقوانين الخاصة بتمصير الوظائف بالشركات وفرض استخدام اللغة العربية فى جميع المعاملات

بها (عام ١٩٤٣) ، وصدور قانون الشركات (عام ١٩٤٧) الذى جعل للمصريين الغلبة في مجالس إدارة الشركات . أضف إلى ذلك المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات التأثير السلبى ، مثل انتشار البطالة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة إغلاق ورش الصيانة التابعة لقوات الحلفاء ، وانتشار روح العداء للصهيونية كرد فعل للصراع العربى الفلسطينى ضد الصهيونية (وخاصة ثورة ١٩٣٦) ومعارضة القوى السياسية المصرية لقرار تقسيم فلسطين (١٩٤٧)، ثم حرب فلسطين (١٩٤٨) ، وما صاحبها من إجراءات تطبيق الأحكام العرفية ، واعتقال النشطاء الصهاينة والشيوعيين من اليهود ، وفرض الحراسة على بعض الممتلكات والشركات الخاصة باليهود .

وهنا تميز الباحثة بين موقف مختلف القوى الاجتماعية اليهودية من فكرة الهجرة من مصر، فقد ظل كبار الرأسماليين اليهود يرون أنه لا مبرر لتصفية أعمالهم فى مصر ، لأن أعمالهم ومصالحهم لم تتأثر بما حدث عام ١٩٤٨ ، لتشابكها مع مصالح البورجوازية المصرية ، حتى تم تأميم أملاك معظمهم عام ١٩٥٦ فى غضون العدوان الثلاثى لكونهم من رعايا بريطانيا أو فرنسا ، ثم أممت مصالح اليهود الآخرين ضمن قرارات ١٩٦١ .

أما الشرائح الطبقية الدنيا والمتوسطة الصغيرة ، فقد بدأت تهاجر من مصر من خلال نشاط منظم للموساد عام ١٩٤٩ ، ففتحت مكاتب سفريات بالقاهرة والإسكندرية ، غضت الحكومة المصرية الطرف عنها ، تولت تسفير اليهود إلى أوروبا ومنها إلى إسرائيل ، وقامت القنصليات البريطانية والفرنسية والإيطالية فى مصر بإصدار وثائق السفر اللازمة لهم .

وقد فضل من هاجر من اليهود الأثرياء أو من شرائح البورجوازية المتوسطة، الاتجاه إلى أوروبا ، وأمريكا ، واستراليا ، بدلا من إسرائيل بينما اتجه الفقراء إلى إسرائيل ، وقد بلغ عدد من هاجروا من يهود مصر إلى إسرائيل فى السنوات ٤٩ – ١٩٥١ ما يتراوح بين ١٥ – ٢٠ ألفا من اليهود (٢٠٪ من إجمالى عدد

اليهود فى مصر عندئذ) . ويذكر التعداد الرسمى الإسرائيلى للعام ١٩٧٢ أن عدد اليهود القادمين من مصر إلى إسرائيل فى السنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٤ ، بلغ ١٥٨٧٢ مهاجرا يهوديا .

وتختم جوردن كرامر دراستها بدحض مقولة تعرض اليهود فى البلاد العربية للاضطهاد الدائم لأسباب تتعلق بموقف الإسلام المعادى لليهود ، وترى فى ذلك تجنيا على الإسلام والمسلمين فى مصر ، وتذكر القارئ بما حققه اليهود في مصر من مكاسب وثروات ، وأوضاع اجتماعية وسياسية وثقافية متميزة. وترجع الأسباب الرئيسية لهجرة اليهود من مصر إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى صاحبت حركة التحرر الوطنى فى مصر الموجهة ضد الهيمنة الأجنبية على مقدرات البلاد. ولما كانت غالبية اليهود فى مصر من أصحاب الرعوية الأجنبية ومن غير محددي الجنسية ، ويحجمون عن الاندماج فى الجماعة الوطنية ، لم يكن أمامهم من سبيل سوى البحث لأنفسهم عن ملجأ آخر ، شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من الجاليات الأجنبية فى مصر .

٣ - شتات يهود مصر :

ويلتقط جويل بينين الخيط من جوردن كرامر لدراسة خروج اليهود من مصر منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٦١ ، متناولا أسباب الخروج ، والمهاجر التى اتجهوا إليها .

فى المقدمة يشير المؤلف إلى أن ما دفعه للكتابة في هذا الموضوع هو ذلك التعدد فى النظر إلى يهود مصر من جانب المصريين والصهيونية ، وأثر السلام بين مصر وإسرائيل على اليهود الذى جاءوا من مصر إلى إسرائيل أو المهاجر الأخرى .

ويستهل الكتاب بفصل عن «جدل الهوية بين الطائفية والقومية» تحدث فيه عن أثر عملية سوزانا التخريبية(*) التي قام بها بعض يهود مصر الذين جندتهم المخابرات العسكرية الإسرائيلية في ١٩٥٤ ، فعلى حين ذكر من أطلق سراحهم

* فضيحة لافون.

(ممن شاركوا فى العملية في إطار تبادل الأسرى بعد ١٩٦٧) أنهم لم يرتكبوا عملا من أعمال الخيانة ضد مصر لأنهم لم يشعروا بانتمائهم الوطني إليها قط، يعود المؤلف إلى بيان وزير الداخلية المصرى خالد محيي الدين وتصريح المدعي العسكري بالقضية حيث ذكر كلاهما أن جريمة هؤلاء ضد مصر لا تبعث على الشك في وطنية اليهود المصريين ، وأنهم لا يحاكمون كيهود ولكن كجواسيس لدولة أجنبية .

من هذا المنطلق راح المؤلف يستعرض رؤية اليهود لمصر فى كتاب الإحصاء السنوي ليهود مصر والشرق الأدنى الذى كان يصدر بالفرنسية ، والذى ظل يؤكد عمق الجذور اليهودية فى مصر منذ ما قبل يوسف وموسى ، وتأثير مصر فى صياغة الديانة اليهودية التي أخذت بالتوحيد عن ديانة رع والشمعدان وعمود المعبد والختان مؤكدا روابط اليهود بمصر .

ويشير المؤلف إلى حرص المنظمين الصهاينة على استمرار الوجود اليهودى بمصر بعد قيام إسرائيل لإيمانهم بضرورة مد جسور التعاون بين مصر وإسرائيل على أساس سلمى. ورغم ذلك لم يهاجر إلى إسرائيل سوى ٤٥٪ من يهود مصر بينما اتجه الآخرون إلى أوروبا وأمريكا الجنوبية والشمالية .

ويعرض المؤلف لما كان عليه الوضع الطائفى لليهود فى ظل نظام الملة العثماني والتمثيل الطائفي لليهود والمسيحيين في عهد الاحتلال ، وبروز المواطنة خلال ثورة ١٩١٩ (الدين لله والوطن للجميع) مما جعل بعض اليهود يحسون بهويتهم المصرية بينما بقيت غالبيتهم في عداد الجاليات الأجنبية ، وتأثير الصراع العربي اليهودي في فلسطين فى ١٩٢٩ والثورة الفلسطينية الكبرى ٣٦ – ١٩٣٩ ، وظهور الإخوان المسلمين ومصر الفتاة ونمو روح العداء لليهود والاعتداء على ممتلكاتهم حتى جاءت حرب ١٩٤٨ لتزيد الموقف حرجا بالنسبة لليهود .

وتحدث المؤلف عن طائفة القرائين باعتبارها نموذجا لإشكالية الهوية عند

يهود مصر ، فيرجع أصولهم بالبلاد إلى زمن الفتح العربي ، ويبين كيف اختلفوا من حيث العقيدة عن باقى اليهود ، وتأثروا بالفقه الإسلامى والثقافة الإسلامية، واستخدموا العربية فى كتاباتهم الدينية وصلواتهم ، مما جعلهم الطائفة الوحيدة التى اندمجت تماما فى الجماعة الوطنية المصرية ، ونفروا من الصهيونية . وكانوا يقيمون فى حارة اليهود ، ويعملون بمهنة الصاغة وغيرها من الحرف ، ومن كان ميسور الحال منهم فضل سكنى العباسية ومصر الجديدة ، واتجهوا إلى تعليم أولادهم بالمدارس الأجنبية ، وحاولوا التواصل مع غيرهم من اليهود الذين كانوا يعتبرون القرائين فئة ضالة ملحدة . وكان موسى مرزوق (الذي قاد عملية سوزانا وأعدم بسببها) من هذه الشريحة الاجتماعية من القرائين. وهاجر أخاه يوسف إلى إسرائيل عام ١٩٥٣ ولكنة عانى من التمييز ضد القرائين هناك رغم أن شقيقه اعتبر بطلا قوميا فى إسرائيل .

ورغم افتقار البورجوازية اليهودية الكبيرة من السفارديم التي قدمت إلى مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (قطاوى وموصيري وغيرهم) إلى الخصائص الثقافية التى كانت للقرائين ، لم يعتبروا أنفسهم أقل « مصرية» منهم بحكم تداخل مصالحهم مع نفس الشريحة الطبقية من المصريين ، رغم ثقافتهم الأوروبية ، بينما كان السفارديم الذين هاجروا إلى مصر من مختلف أنحاء الإمبراطورية العثمانية أقدر على التأقلم مع المجتمع المصرى بحكم ثقافتهم الشرقية ، وخبراتهم بالوساطة التجارية بين أوروبا والدولة العثمانية ، مما جعل معظمهم يحصلون على رعوية أوروبية للاستفادة من الامتيازات الأجنبية ويفضلون التعامل باللغة الفرنسية . وقد عارض هؤلاء السفارديم الدعوة الصهيونية معارضة شديدة .

وكان للمدارس الفرنسية سواء تلك التي أقامها الأليانس الإسرائيلي أو مدارس الإرساليات الكاثوليكية دور بارز في إيجاد إطار ثقافي فرنسي يجمع بين شباب اليهود المنتمين إلى الطبقة الوسطى . ولعبت هذه المدارس دورا فى نشر الفكرة الصهيونية بين تلاميذها على يد مدرسين كانت لهم روابط مع المنظمة

الصهيونية والوكالة اليهودية في فلسطين. وعلى يد هؤلاء أيضا نشطت الدعوة إلى «الاشتراكية الصهيونية» ، وكذلك الماركسية ، وانضم بعض تلاميذ هذه المدارس من اليهود إلى المنظمات الصهيونية في مصر في الثلاثينيات والأربعينيات. ولكن الماركسيين من أتباع هنري كورييل تحديدا حاولوا أن يتمصروا دون نجاح كبير .

وهكذا انحصر شباب الطبقة الوسطى بين ولائهم لأسرهم وروابطهم بنواديهم في وسط ثقافي فرنسي لا يضرب بجذوره في المجتمع المصري فغلبت القومية الصهيونية على من اعتنقوا الفكرة الصهيونية ، بينما تنازعت الماركسيين الاشتراكية الصهيونية والأممية الشيوعية .

ويعرض المؤلف للكتابات العبرية التى كتبها أفراد من اليهود الذين عاشوا فى مصر ، أولها ليهودية شرقية من أصول يمنية - عراقية، اشتغلت أسرتها بالاتجار في الجواهر في بومباي، ثم انتقلت إلى مصر في أواخر القرن الثامن عشر أو مطلع القرن التاسع عشر ، كانت أمها صهيونية تتعالى على المصريين وتراهم برابرة متخلفين ، رغم أن الأب كان عربي الثقافة يرتبط بعائلة قطاوي ويعمل لديها ، اعتنقت الابنة الصهيونية وهاجرت إلى فلسطين فى أوائل الثلاثينيات وساهمت في بناء الدولة العبرية بالعمل في الكيبوتز والقتال فى الجيش ، وترسم كتاباتها صورة سلبية لمصر ، ولليهود فيها ، وتؤكد أن وحدة الانتماء إلى الصهيونية وإسرائيل وتنفي ازدواج الهوية .

وهناك كاتبة أخرى إشكنازية نشأت بالإسكندرية فى وسط ثقافي فرنسي ، كانت لها زميلات مصريات فى المدرسة ، انضمت إلى الصهيونية وهاجرت من مصر عام ١٩٤٠ إلى الغرب ثم إلى إسرائيل عام ١٩٥٤ ، وهى تعبر عن غياب التجانس بين اليهود فى مصر والإحساس بالاغتراب عند الإشكنازيم، ومن ثم النظرة المتعالية إلى المجتمع المصرى باعتباره مجتمعا فقيرا متخلفا لا أمل فى تقدمه إلا إذا تبع أوروبا ، وهنا تفضل إسرائيل مصر بحكم تمدنها .

النموذج الثالث لروبير داسا، الذى كان أحد من سجنوا فى قضية سوزانا لمدة ١٤ عاما وسلم لإسرائيل عام ١٩٦٧ . وفيه لا يرى أنه ارتكب عملا من أعمال الخيانة ضد مصر لأنه إسرائيلى الهوية وينحى باللائمة على الحكومة الإسرائيلية التي تركته ورفاقه في ليمان طرة طوال تلك السنوات فلم تبادلهم بأسرى ١٩٥٦ ، ويتحدث عن شعوره بالارتياح عندما زار مصر عام ١٩٧٩ لتغطية زيارة بيجن للإذاعة الإسرائيلية وكيف تعددت زياراته بعد ذلك وإحساسه بالحرية الحقيقية وهو يتجول فى شوارع الإسكندرية والقاهرة .

وخلاصة هذه النقطة أن القرائين وحدهم هم الذين كانوا مندمجين فى المجتمع المصري ، أما بقية اليهود فتراوحت هويتهم بين المتوسطية التي تجمعها الثقافة الفرنسية ، ويعتبر بعضها نفسه مصريا من حيث المصالح وروابطها، بينما كان الآخرون لا يعنيهم من مصر إلا كونها ملاذا آمنا لهم ، ويجدون هويتهم فى الصهيونية .

وفى الفصل الثانى درس المؤلف وضع اليهود فى البلاد العربية ومصر بعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، مستهلا الفصل بالحديث عن الصهيونية باعتبارها تسعى لتكوين طراز خاص من اليهود فى الوطن القومي ، ويشير إلى التناقض بين اعتبار العداء للسامية واضطهاد اليهود حجر الزاوية في المشروع الصهيوني ، والممارسات الصهيونية ضد العرب فى إسرائيل التي تتجاوز النموذج النازي في التمييز والاضطهاد .

ويبدأ الحديث عن وضع يهود مصر فيما بين ١٩٤٨ - ١٩٧٩ بعرض ما جاء بخطاب محمد حسين هيكل باشا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عند النظر فى قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ حيث أشار إلى أن اليهود يحظون في مصر وغيرها من البلاد العربية بوضع متميز باعتبارهم مواطنين يكفل القانون حقوقهم ، وأنهم يمارسون حياتهم الاقتصادية والدينية والثقافية بحرية تامة . ويتخذ المؤلف من هذه الكلمة مؤشرا ضمنيا إلى ما قد يفقده اليهود من مزايا

بسبب قيام الدولة العبرية فى فلسطين ، ويتغافل عن ذكر المغزى الحقيقي للخطاب الذي ركز على أن ليس ثمة مبرر لإقامة دولة يهودية على حساب شعب لم يضطهد يوما اليهود ، لحل مشكلة لم يكن طرفا فيها .

ويربط المؤلف بين تصاعد العداء للصهيونية في مصر خلال الثورة الفلسطينية الكبرى ٣٦ - ١٩٣٩ على يد الإخوان المسلمين و مصر الفتاة والحوادث التى صاحبت ذلك ثم ما ترتب على ما أسماه غزو القوات المصرية لإسرائيل عام ١٩٤٨» من هزيمة ، تحمل وزرها يهود مصر ، فأصبحوا رهينة الصراع العربى الإسرائيلى ومن ذلك اعتقال نحو ٦٠٠ يهودى فى أعقاب إعلان الأحكام العرفية عام ١٩٤٨ كان نصفهم من الصهاينة والنصف الآخر من الشيوعيين ، ووضع ممتلكات بعض اليهود ذوي الميول الصهيونية تحت الحراسة، وحالات الهجوم على حارة اليهود وبعض ممتلكات اليهود كرد فعل للغارات الجوية الإسرائيلية على القاهرة ، وعبر رئيس الوزراء (محمود فهمى النقراشي) للسفير البريطانى فى القاهرة عن وجهة نظره بالقول « بأن كل يهودي هو صهيوني محتمل و لكن كل صهيونى هو شيوعى دون شك».

جعلت هذه الظروف التى واكبت حرب ١٩٤٨ من الهجرة إلى إسرائيل خيارا شعبيا إسرائيليا ، فتشير سجلات الوكالة اليهودية إلى ١٦٥١٤ يهوديا هاجروا من مصر إلى إسرائيل فيما بين ٤٨ - ١٩٥١ جاءت غالبيهم فى ٤٩ - ١٩٥٠ ، إضافة إلى ستة آلاف هاجروا إلى فرنسا (بينهم الشيوعيين المبعدين) والقليل منهم إلى إيطاليا وبريطانيا . وبلغ عدد المهاجرين إلى إسرائيل فيما بين ٥٢ - ١٩٥٦ ، ٤٩١٨ ، بينما هاجر خمسة آلاف يهوديا آخرين إلى جهات أخرى ، وبقي في مصر ٥٠٠٠٠ يهودى حتى ١٩٥٦ . وكان السفارديم أكثر ميلا للبقاء فى مصر من الإشكنازيم، فقد قدر المؤتمر اليهودى العالمي عدد اليهود في مصر عام ١٩٥٠ بـ ٦٨،٠٠٠ بينهم ثلاثة آلاف إشكنازيم والباقي سفارديم ، وفي عام ١٩٥٤ قدر العدد بـ ٤٥٠٠٠ بينهم مائة فقط من الإشكنازيم، ولا يتضمن أرقام المؤتمر اليهودى العالمى اليهود القرائين ، ولا توجد أرقام محددة لتعداد

القرائين فى مصر ، ولكن يقدرهم المؤلف بخمسة آلاف بقى ٦٠٪ منهم بمصر حتى حرب السويس(١٩٥٦)، وبقي ٢٠ ٪ منهم بمصر حتى أوائل الستينيات، وبصفة عامة كان اليهود الفقراء يتجهون إلى إسرائيل أما الأغنياء (فيما عدا الصهاينة) فقد اتجهوا إلى بلاد أخرى .

وقد اهتمت الصهيونية بتنظيم هجرة اليهود المصريين ٤٨ - ١٩٥٦ على اعتبار أن بقاء اليهود فى مصر أصبح مستحيلا ، وأن من لا يرى ذلك يعد مضللا . والواقع أن من بقى من اليهود فى مصر كانوا يعانون من ضغوط الصهاينة من ناحية، والخطاب المصري الوطني المعادي من ناحية أخرى ، الذى أدى إلى الضيق التدريجى لمجالهم الاجتماعى .

ويشير المؤلف إلى حرص حاييم ناحوم أفندى حاخام الربانيين وكذلك حاخام القرائين على إعلان تأييدهما لثورة يوليو ، وزيارة محمد نجيب للمعبد اليهودى بشارع عدلى وتصريحه بأن الدين لله والوطن للجميع ، ولكن بعض التصريحات والمعالجات الإذاعية بعد ١٩٥٤ وإزاحة نجيب أثارت قلق الطائفة . ويقدم نموذجا لذلك الموقف من ذكرى داود حسنى التي تم الاحتفال بها دون الإشارة إلى أصله اليهودي ، وما واجهته ليلى مراد من صعاب بسبب يهوديتها (١٩)

ويعرض المؤلف إلى ما أصاب اليهود من قلق بعد كشف شبكة التجسس والتخريب التى عملت لحساب إسرائيل (سوزانا ١٩٥٤) ثم حرب السويس ٥٦ وما نجم عنها من فرض الحراسة على أملاك اليهود ممن يحملون رعوية الدول المعتدية ، وهجرة أصحاب رؤوس الأموال اليهودية من مصر إلى أوروبا وأمريكا بين نوفمبر ١٩٥٦ ومارس ١٩٥٧ ، حيث هاجر إلى إسرائيل ١٤١٠٢ يهودى من مصر ممن فقدوا ثرواتهم. وفيما بين منتصف ١٩٥٧ ومنتصف ١٩٦٧ ، هاجر من مصر ما بين ١٧ - ١٩ ألف يهودى من ميسوري الحال اتجهوا إلى مهاجر أخرى غير إسرائيل. وعند نهاية الهجرة كان ما يتراوح بين ثلث ونصف يهود مصر قد اتجهوا إلى إسرائيل ، أما الآخرون فاتجهوا إلى البرازيل وفرنسا والولايات المتحدة والأرجنتين وإنجلترا وكندا .

وخصص المؤلف فصلا كاملا لعملية "سوزانا "من حيث أثرها فى الخطاب السياسى الإسرائيلى المتعلق بمصر ، والمصري المتعلق بإسرائيل واليهود ، وانعكاساته على الوجود اليهودى فى مصر .

القسم الثانى من الكتاب - الشتات وإعادة بناء الهوية

خريجو هاشومير وهاتزاعير في إسرائيل

رغم أن الصهيونية بدأت نشاطها فى مصر في أواخر القرن التاسع عشر إلا أنها لم تجد لها قاعدة اجتماعية محدودة سوى فى عامى ٤٢ – ١٩٤٣ . وخلال العشرينيات والثلاثينيات كان النشاط الصهيوني في مصر مركزا على الأعمال الخيرية (رعاية اللاجئين) والثقافية (المدارس) وجمع التبرعات لتأسيس الجامعة العبريه ، وأثرت الثورة الفلسطينية الكبرى (٣٦- ١٩٣٩) سلبيا على هذا النشاط بسبب بروز العداء للصهيونية، وتعارض مساعدة نشاط المنظمة الصهيونية في مصر مع الولاء للبلاد. ولما كان يهود مصر ميسوري الحال نسبيا في الثلاثينيات ، فقد تجنبوا الانخراط فى الصهيونية أو تأييدها حتى لا يعرضوا أنفسهم للخطر ، كما أن القلة من اليهود التى اعتنقت الصهيونية نادرا ما اتجهت إلى الهجرة إلى فلسطين ، فلم يتجاوز من هاجروا إليها من مصر فيما بين عامى ١٧ – ١٩٤٧ عن ٤٠٢٠ كان معظمهم من اليمنيين والمغاربة والإشكنازيم الموجودين بمصر . ويرجع ازدهار الصهيونية في مصر عند نهاية الحرب العالمية الثانية إلى قرب انعقاد المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين عام ١٩٤٦ ، فاشترى ٧٥٠٠٠ يهودي من مصر (نحو١٠٪ من الجالية) الشيكل. وهو المساهمة المالية التى تعطى من يدفعها حق اختيار من يمثله فى المؤتمر.

وكانت حركة الشباب اليهودي تضم أكثر العناصر الصهيونية نشاطا التي طورت رؤية راديكالية لتجديد اليهودية من خلال الهجرة إلى فلسطين والعمل اليدوي في المستوطنات الزراعية ، ولا يتحقق ذلك إلا بالهجرة (عاليه) والاستيطان (هيتايا شفوت) والريادة (هالوتزيوت) وتحقيق الذات (هاجشا ماج

أتزيمت). وكانت "جماعة الرواد المتحدين" أكبر منظمة صهيونية شبابية في مصر عام ١٩٤٧ ، ثم جماعة "الحارس الشاب " ذات الاتجاه اليساري ، وجماعتان أخريان تتبعان التيارات الدينية اليمينية في الحركة الصهيونية . ويتتبع المؤلف نشاط تلك الجماعات الصهيونية وغيرها بين اليهود المصريين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية متناولا بالتفصيل الخلافات بين الفصائل الصهيونية المختلفة حول طبيعة الوطن القومى وكيفية تحقيقه ، ثم يعالج بقدر من التفصيل الكيبوتزات التي اتجه إليها اليهود المهاجرون من مصر ، وما صادفهم من ظروف بيئية وسياسية في كل منها، وأثره على خياراتهم السياسية .

المهاجرون الشيوعيون إلى فرنسا

كان لليهود دور بارز في إحياء الحركة الشيوعية فى مصر فكان هناك (ربما) ألف شيوعى يهودي فيما بين الثلاثينيات والخمسينيات ، كما كان بين اليهود بضعة آلاف من المتعاطفين والمؤيدين للشيوعية ، ولعل ذلك كان وراء زعم بعض الباحثين أن الشيوعية لا تتوافق مع المسلمين وثقافتهم. ثم يتحدث المؤلف عن هنري كورييل (١٤ـ ١٩٧٨) ودوره في تأسيس الحركة المصرية للتحرر الوطني عام ١٩٤٣ ، ودور يهودى آخر هو هليل شفارتز في تأسيس إسكرا (الشرارة) عام ١٩٤٢ .

وفى أوائل ١٩٤٧ انضمت «تحرير الشعب» التى أسسها يهودي من أصل إيطاليا إلى إسكرا ، ثم انضم تنظيم كورييل في مايو ليكونوا معا «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» (حدتو). والتف التنظيم الشيوعى الرابع حول مجلة «الفجر الجديد» وأسسه ثلاثة من اليهود هم يوسف درويش ، أحمد صادق سعد ، وريمون دويك ، والتنظيم الخامس هو الحزب الشيوعى المصرى (٤٩/١٩٥٠) «الراية» أسسه فؤاد مرسي وإسماعيل صبري عبد الله وسعد زهران، وضم المثقفين المصريين من المسلمين والأقباط. وكان ذلك التنظيم شديد الانتقاد لدور كورييل واليهود في الحركة الشيوعية المصرية واتهمهم بالانحلال الخلقي ، ولذلك رفضت «الراية» قبول اليهود بين صفوفها .

وكان هناك خلاف بين المنظمين اليهود ، فعلى حين ذهب مارسيل إسرائيل إلى أن اليهود (وخاصة من تلقوا تعليما أجنبيا) هم أجانب ولا يحق لهم احتلال مواقع قيادية في التنظيم ، رأى اليهود فى الفجر الجديد أن ثقافتهم العربية كفيلة بستر أصولهم الدينية ، فهم يعتبرون أنفسهم مصريين ويحظون بالاحترام والقبول فى تنظيمهم. ورفض شفارتز وكورييل ومن التف حولهما من الكوادر اليهود اعتبار أن الأجانب ليس من حقهم قيادة الحركة الشيوعية المصرية .

وجاء قرار تقسيم فلسطين ليثير الخلاف بين الشيوعيين اليهود ويؤدى إلى انقسام وحدة الحركة فى حدتو ، ويثير معها اعتراض بين الكوادر المصرية على قيادة كورييل. واعتبر كورييل هذا الموقف دليلا على شوفينية معارضيه وعدائهم لليهود .

وعندما وقفت حرب ١٩٤٨ تم اعتقال اليهود الصهاينة والشيوعيين وترحيلهم خارج البلاد ، فأبعد كورييل ورفاقه إلى فرنسا ، وأطلقوا على أنفسهم اسما حركيا «مجموعة روما» ، وظلوا حريصين على الاحتفاظ بروابطهم مع الحركة في مصر ، وعندما فصلهم زملاؤهم المصريون من القيادة لكونهم أجانب احتجوا على ذلك . وقد أيدوا جهود يوسف حلمى (سكرتير حركة السلام) لإقناع إسرائيل بقبول قرار باندونج بالتعايش مع العرب فى حدود قرار التقسيم. وعندما أمم عبد الناصر قناة السويس أيدوا القرار وسربوا للحكومة المصرية خطة العدوان الثلاثى على مصر ، ولكن عبد الناصر لم يأخذها مأخذ الجد .

وعندما تأسس الحزب الشيوعي المصري الموحد(١٩٥٧)، أصر الأعضاء على حل مجموعة روما وطرد كورييل وبطانته ، وذهب يوسف درويش وريمون دويك وصادق سعد إلى اتهام كورييل بالميل إلى الصهيونية. واعتبرت مجموعة روما القرار الموحد ضربا من العنصرية، ولكن عندما اعتقل عبد الناصر الشيوعيين لم تتوان مجموعه روما عن مساعدتهم ماديا وسياسيا من خلال حشد القوى السياسية المطالبة بإطلاق سراحهم .

ولكن كان على كوربيل ورفاقه أن يبحثوا عن توجه آخر فاهتموا بالعمل مع الثورة الجزائرية ، وبعد استقلال الجزائر اتجهت المجموعة إلى مساندة حركات التحرر فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وكونت "منظمة التضامن" التى لعبت دورا فى مساعدة المناضلين مستفيدة من التمويل الجزائري حتى سقوط بن بللا، ورغم ذلك ظل الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الإسرائيلي بمنأى عن كوربيل رغم محاولات كوربيل التقريب بين الشيوعيين العرب والشيوعيين الإسرائيليين من أجل تعزيز فرص السلام بين العرب وإسرائيل .

ويعدد المؤلف جهود مجموعة باريس (روما) فى السعى لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي سلميا فيعود إلى ذكر محاولات يوسف حلمى (١٩٥٥) والجهود التى بذلت لدعمها ، ثم اللجوء إلى منديس فرانس (رئيس الوزراء الفرنسي اليهودي صهر شيكوريل) عام ١٩٦٨ لطرح اقتراح بتسوية تقوم على القرار ٢٤٢ .

وعندما طالب رفاق كوربيل المصريين زعيمهم السابق عام ١٩٦٩ بتحديد موقفه من إسرائيل رد بمذكرة مطولة شرح فيها أن إسرائيل دولة قومية لها حق تقرير المصير حتى لو كانت تعتبر نتاجا لحقيقة استعمارية فالكثير من الدول جاءت نتيجة لحقيقة استعمارية. ورأى أن الصراع العربى – الإسرائيلى يعوق الأجندة الاشتراكية على الجانبين وأن الأمر يتطلب التجاور مع الشعب الإسرائيلى والعيش بسلام مع العرب .

ومن ثم يذهب المؤلف إلى أن كوربيل دبر لقاءات بين أحمد حمروش عام ١٩٦٨ وبعض قيادات اليسار الإسرائيلي ، كما كان وراء تدبير اللقاء بين ناحوم جولدمان رئيس المنظمة اليهودية العالمية وعبد الناصر عام ١٩٧٠ بالاستعانة بـ اريك رولو ، وهو الاجتماع الذي حالت دونه جولدا مائير .

كذلك تتبع المؤلف الجهود التى بذلت من شيوعيين آخرين ذوي أصول يهودية مصرية ، ودور هنري كوربيل في التواصل بين منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الإسرائيلي للسلام الفلسطيني – الإسرائيلي، وكلها جهود تشير إلى

حرص من سماهم «اليهود المصريين بفرنسا» على لعب دور فى تخليص إسرائيل من أعباء الصراع العسكرى والسياسي مع جيرانها .

القرائون فى خليج سان فرانسسكو

كان القرائون لا يهتمون بالصهيونية ، ولم يزد عدد من هاجر منهم إلى إسرائيل حتى عام ١٩٥٦ عن مائه شخص والآن يقدر عددهم بإسرائيل ما يتراوح بين ١٥ - ٣٠ ألف لأن الإحصاء اليهودي لا يتضمنهم إذ إن الإسرائيليين لا يعدونهم يهودا ويعتبرونهم ملحدين وأبناء زنا ، ويخصصون القرى التعاونية النائية لهم لإقامتهم. وتأتى معظم هجرة القرائين إلى إسرائيل من الفقراء ، وهناك القليل من ميسوري الحال الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد ما تمكنوا من إخراج ثروتهم معهم ، وهؤلاء يقيمون بأحد أحياء تل أبيب .

ولكن السواد الأعظم من اليهود القرائين المصريين لم يتجهوا إلى إسرائيل ولكن هاجروا إلى الولايات المتحدة واستقروا عند خليج سان فرانسسكو. ويبلغ عدد أسر القرائين هناك ١٣٠ أسرة، وهناك ٣٠٠ أسرة أخرى تتركز فى أماكن محدودة في بالتيمور ونيويورك وبوسطن وشيكاجو. ونظرا لإنكار اليهود الآخرين لهم ، أعاد هؤلاء بناء هيكل حياتهم اليهودية- المصرية من جديد ، فهم مصريون فى طعامهم وعاداتهم .

ويلقى المؤلف نظرة موجزة على حياة بعض الأسر ويناقش مشكلة الاندماج التي يعانونها بسبب تمسكهم بعقيدتهم وحاجاتهم إلى تزويج بناتهم من يهود من طائفتهم لأسباب دينية. ومن ثم تنظيمهم لاتحاد اليهود القرائين بأمريكا ليجمع شملهم ، وإقامتهم لمعبد خاص فى سان فرنسسكو. كما أقاموا روابط مع المركز العالمى للقرائين بالرمالة بإسرائيل ويزورهم من حين لأخر الحاخام الأكبر للقرائين في إسرائيل .

السلام المصري - الإسرائيلي والتاريخ اليهودي

يتضمن هذا الفصل عدداً من كتابات اليهود المصريين فى إسرائيل عن ذكرياتهم فى مصر .

أدا أهاروني «خطاب إلى قدرية من حيفا إلى القاهرة مع حبي»، يتضمن مذكرات طفولتها فى القاهرة وعلاقتها بزميلتها قدرية التى كانت تشاركها تحرير مجلة المدرسة ، وكيف كانت أسرتها تعيش على هامش المجتمع المصرى لا تتكلم لغته أو تعرف عاداته حتى خرجت العائلة من مصر عام ١٩٥٦ .

ولما كان اليهود المصريون يشكلون أقلية بين اليهود الشرقيين فقد كان عليهم أن يقدموا أنفسهم للمجتمع الإسرائيلي من مدخلين :إخلاصهم للصهيونية وإيمانهم بها ، وتعرضهم فى مصر للاضطهاد على أيدى أهل البلاد لكونهم يهودا . ورغم أن اليهود فى مصر لم يعانوا شيئا من ذلك إلا فى ظروف خاصة في أواخر الثلاثينات وفي أعقاب الحرب الثانية إلا أن كتابات بعض اليهود المصريين الإشكنازيين والسفارديم تعيد بناء تاريخ اليهود فى مصر وفق هذه المتطلبات ، فهناك الاعتقالات والتعرض للاعتداء والاغتصاب الجنسي ومصادرة الممتلكات ، على نحو ما فعل كوهين تسيدوي في كتابه عن ذكريات يهود الإسكندرية ، الذي استخدم في وصفه لسياسة الحكومة المصرية تجاه اليهود فى الأربعينيات نفس المصطلحات التى تستخدم فى الحديث عن النازية .

يشير المؤلف كذلك إلى كتاب شلومو باراد وهو تونسي جاء إلى مصر فى الأربعينيات وكان ناشطا صهيونيا عالج فى كتابه «تاريخ النشاط الصهيوني في مصر» النشاط الصهيونى قبل عام ١٩٤٨ بقدر كبير من المبالغة فيما تعرض له الصهاينة من ملاحقة واضطهاد .

ويرصد هذا الفصل من الكتاب التغير فى تقديم صورة الذكريات المصرية بعد إبرام السلام مع مصر بالحديث عن ذكريات الصداقة المصرية والحياة الناعمة.

ويرجع المؤلف اهتمام الباحثين المصريين فى الثمانينيات من القرن العشرين بدراسة الوجود اليهودى فى مصر الحديثة إلى معارضة المصريين لاتفاقيات السلام التى أبرمها السادات مع إسرائيل ، فراح المصريون ينقبون فى تاريخ اليهود فى مصر الحديثة ، مع إبراز السلبيات وإنكار الإيجابيات ، ويرجع

ذلك إلى بروز «روح العداء للسامية» في مصر. وعندما يضرب المثل لذلك يقف عند دراسة سهام نصار للصحافة الصهيونية فى مصر (١٩٤٨ - ١٩٦١) ، ودراسة نبيل عبد الحميد سيد عن خروج اليهود من مصر (١٩٤٨ - ١٩٦١) ، وأنس مصطفى كامل عن الرأسمالية اليهودية فى مصر. وبذلك يعد كل نقد لليهود فى مصر ضربا من ضروب «المعاداة للسامية»!

الخاتمة :

يتضح من العرض السابق تفاوت المستوى المنهجي لمعالجة الوجود اليهودي في مصر الحديثة عند أصحاب الدراسات الثلاث، لانداو بالسرد ، دون أن يحاول تحليل المادة التى تجمعت بين يديه ، ودون تمحيص للمقولات السائدة عن " الاضطهاد" المزمن لليهود فى مصر ، رغم أن المادة التى يعرض لها تشى بغير ذلك ، نجد كرامر تقدم دراسة متعمقة ، وتقوم باستخدام كل الأدوات المنهجية فى تحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج منها ، فكان من الطبيعي أن تخلص إلى النتيجة التى وصلت إليها من دحض فكرة «الاضطهاد»، ورد الظروف التي واجهت اليهود فى مصر إلى عوامل موضوعية .

وإذا كان بينين قد حذا حذو كرامر من حيث استخدام الأدوات المنهجية فى تحليل المادة واستخلاص النتائج منها ، إلا أنه لم يتخلص من « صهيونيته» وإن ادعى غير ذلك، فهو حتى عندما يتحدث عن الشيوعيين يستخدم مصطلحا فريدا هو" الشيوعيون اليهود" ، فاليهود عنده « هوية» تأتى قبل غيرها من الهويات ، ومن هنا كان ذلك موقفه الغريب من كتابات الباحثين المصريين ورميهم بتهمة «العداء للسامية».

غير أن الكتب الثلاث استخدمت الأرشيف الإسرائيلي والمصادر الوثائقية اليهودية، والأدبيات العبرية مما يتيح للباحث العربى الوقوف على مادة هامة مستقاة من تلك المصادر. ولا يزال المجال متسعا للمزيد من الدراسات العربية عن الوجود اليهودي في مصر الحديثة وعلاقته بالنسيج الوطنى.

التقارير العلمية
الموسم الثقافى ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥

- النشاط العلمى لمركز تاريخ مصر المعاصر
- المؤتمرات والندوات العلمية
- مشروعات في طور التنفيذ

النشاط العلمى لمركز تاريخ مصر المعاصر

٢٠٠٤-٢٠٠٥

أكثر من أربعين عاما مضت على إنشاء مركز تاريخ مصر المعاصر ١٩٦٤ - ٢٠٠٥ وهو ما يزال يقدم المزيد من الإنتاج العلمي المميز للتاريخ المصري الحديث والمعاصر .

وعلينا بعد مرور تلك السنوات الأربعين أن نقيم هذا الصرح العلمي ، وبخاصة السنوات الثمان الأخيرة التي شهد المركز فيها نشاطا ملحوظا بفضل لجنة علمية منتقاة أثمرت عن إنتاج علمي رصين شهد الجميع له بالتميز من أبحاث علمية جادة ومواسم ثقافية هادفة ومجلة علمية قيمة قوبلت بالاستحسان من الجميع يرأس تحريرها أ.د . جمال زكريا قاسم ، وأخيرا كان إعادة إصدار سلسلة تهتم بالدراسات التاريخية وهي «مصر النهضة» التي كان قد أصدرها أ.د . يونان لبيب رزق في الثمانينيات وتحديدا في عام ١٩٨٣ وقد رحب بها الباحثون والمثقفون ومازالت تلقى المزيد من النجاح والتقدير على يد أ.د .أحمد زكريا الشلق .

والآن يشهد مركز تاريخ مصر المعاصر أزهى عصوره بتولي أ.د .محمد صابر عرب رئاسة مجلس إدارة دار الكتب والوثائق القومية ، وهو أحد أعمدة اللجنة العلمية المشكلة للإشراف على المركز خلال السنوات السابقة المشار إليها ، بفضل عنايته في متابعة كل ما يمس المركز من أنشطة وأعمال ، وقد تبع ذلك بطبيعة الحال إعادة تشكيل اللجنة العلمية حيث استكمل نصابها بانضمام أ.د . محمد على حلة أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، وأ.د . حمادة إسماعيل أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة بنها .

(*) أعدت هذا التقريرأ . ليلى بليغ الشواربى.

وليس من شك أن التنسيق الجاد بين أعضاء اللجنة العلمية المشرفة على المركز وبين أ.د .رفعت هلال رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية أثمر عن إنتاج علمي حظي بإعجاب الجميع .

وفى إطار هذا التقييم لا نغفل الدور الحيوي الذي يقوم به مجموعة الباحثين والعاملين بمركز تاريخ مصر المعاصر الذين جمعهم حب العمل لإخراج دراسات علمية جادة تفيد الدارسين في مجال تاريخ مصر الحديث والمعاصر .

إنجازات مركز تاريخ مصر المعاصر خلال الموسم الثقافي ٢٠٠٤-٢٠٠٥

تنقسم إنجازات المركز إلى :-

أولا : الإصدارات :-

- مركز تاريخ مصر المعاصر، أربعون عاما في خدمة التاريخ والمؤرخين ١٩٦٤ - ٢٠٠٤

إعداد: أ . كمال أحمد - أ . عبد المنعم سعيد ، تقديم أ.د .يونان لبيب رزق، وقد صدر بمناسبة مرور أربعين عاما على إنشاء مركز تاريخ مصر المعاصر .

-مركز تاريخ مصر المعاصر ، يونان لبيب رزق الإنسان والمؤرخ ، عطاء متجدد ، إعداد: كمال أحمد ، آمنة حجازي ، تقديم أ.د .أحمد مرسي ، وقد صدر احتفاء بحصول أ. د. يونان لبيب رزق على جائزة مبارك في العلوم الاجتماعية لعام ٢٠٠٤.

- تراث طه حسين (طه حسين في الأربعينات - في التربية السياسية) المجلد الخامس

إعداد: مجموعة من الباحثين ، إشراف ودراسة أ.د .رءوف عباس حامد .

- الثبت الببليوجرافى لكتب تاريخ مصر المعاصر ١٩١٤ - ٢٠٠٠ ،

إعداد : أ. آمال الفيومى - أ. ليلى الشواربى - أ. كمال أحمد

إشراف أ.د . عبد الوهاب بكر .

- مذكرات الزعيم أحمد عرابي (ثلاث مجلدات)

تحقيق وتقديم : أ .د .عبد المنعم إبراهيم الجميعى.

-تاريخ سيناء

تأليف نعوم شقير ، تحقيق د .صبرى العدل ، إشراف ودراسة أ.د .أحمد زكريا الشلق .

- الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث جـ٣ ، تأليف ميخائيل بك شاروبيم. تحقيق آمال الفيومي ، ليلى الشواربي ، إشراف د. يواقيم رزق مرقص.

سلسلة مصر النهضة :

-الجسد والحداثة (الطب والقانون في مصر الحديثة)، العد (٥٨)، تأليف د. خالد محمود فهمي .

-النحاس رئيسا للوفد ، العدد (٥٩) ، تأليف د . مختار نور.

- الفرنسيون في صعيد مصر ، العدد (٦٠) ، تأليف : د . ناصر إبراهيم.

ثانيا : كتب تحت الطبع:

-تراث طه حسين (طه حسين وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢) المجلد السادس

إعداد مجموعة من الباحثين ، إشراف ودراسة أ.د. أحمد زكريا الشلق .

- مجلس شورى النواب (الجزء الثاني)

تحقيق د .حسام عبد المعطى ، إشراف ودراسة د . سعيدة محمد حسنى.

- نخبة الفكر في تدبير نيل مصر

تحقيق د .حسام عبد المعطي، د .حنان محمود عزوز،إشراف ودراسة أ .د. لطيفة محمد سالم .

- تراث د .حسين هيكل في القضية المصرية المجلد الأول

إعداد مصطفى الغريب ، منى أحمد ، سهير محمد ، إشراف ودراسة أ.د. أحمد زكريا الشلق .

-الموسم الثقافي الثاني مصر واستشراف المستقبل

إعداد د .حنان محمود عزوز ، آمنة حجازي ، تقديم أ.د. يونان لبيب رزق.

ثالثا: أبحاث يجرى العمل بها :

-مشروع اللوائح والقوانين في مصر في عهد محمد علي

إعداد د .حسام عبد المعطي ، سهير محمد ،إشراف ودراسة أ.د .محمد صابر عرب .

-مذكرات عبد الرحمن فهمي (الجزء الخامس)

تحقيق مسئولة عطية ، آمنة حجازي ،إشراف أ.د . يونان لبيب رزق .

-حقائق الأخبار عن دول البحار

تأليف إسماعيل سرهنك ، تحقيق مسئولة عطية ، سحر حسن ، إشراف أ.د .عبد الوهاب بكر.

-الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث (الجزء الرابع)

تحقيق سيد عيسى ، ناصر عثمان ، إشراف أ.د .عبد الوهاب بكر .

-البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر

تحقيق مصطفى الغريب ، دينا عبد الحميد ، إشراف ودراسة أ.د .لطيفة محمد سالم .

-مذكرات الشيخين (النجار والخضري)

. إعداد كمال أحمد ، مصطفى الغريب ، عبد الله فهيم ،إشراف أ.د .أحمد زكريا الشلق .

-تراث عباس العقاد

إعداد قدرية أحمد ، عفاف خيري ، نادية مصطفى ، عبد المنعم سعيد ، إشراف أ.د . محمد صابر عرب ، أ.د . محمد على حلة .

- مذكرات محمود فهمي النقراشي

إعداد عبد المنعم سعيد ، إشراف أ.د . أحمد زكريا الشلق .

-مذكرات أحمد عرابي (المجلد الرابع – الكشافات)

إعداد ليلى الشورابي ، نجوى أحمد ،إشراف أ.د . عبد المنعم الجميعي .

-حقوق الشعب

تأليف عبد الرحمن الرافعي ، تحقيق ودراسة أ.د . حمادة إسماعيل .

-مصر للمصريين

تأليف سليم النقاش ، تحقيق ودراسة عبد المنعم سعيد .

محاضرات الموسم الثقافي لمركز تاريخ مصر المعاصر(*)

٢٠٠٤ - ٢٠٠٥

تناولت محاضرات الموسم الثقافي موضوع «نهر النيل ودوره في التاريخ المصري الحديث والمعاصر» ، وجرى خلال افتتاح الموسم احتفالية خاصة بتكريم الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق بمناسبة حصوله على جائزة مبارك في العلوم الاجتماعية ، وشارك في حفل افتتاح الموسم الثقافي الدكتور محمد بهاء الدين وكيل أول وزارة الموارد المائية والري نائبا عن الوزير ، الذي استعرض أثر النيل في حياة مصر وسياسة الوزارة في الحفاظ على مجرى النيل وروافده وحماية مياهه من التلوث .

وألقت الدكتورة إلهام ذهني أولى محاضرات الموسم الثقافي في الثاني عشر من ديسمبر ٢٠٠٤ ، وكان موضوعها «السان سيمونيون ومشروع القناطر الخيرية» ، تناولت فيها نشاطهم وآراؤهم الاشتراكية التي أثارت فزع ملكية لويس فيليب مما أدى إلى ملاحقة السلطات الفرنسية لهم واضطهادهم ، فكان أن استقر عزمهم على الرحيل إلى مصر ، على أساس أن حكومة محمد علي كانت تتولى الإشراف الدقيق على الزراعة والصناعة والتجارة مما كان يتمشى مع أفكارهم الاشتراكية. وقد شجعت فرنسا رحيلهم ففضلا عن تخلصها من تلك العناصر التي كانت تعتبرها خطرة عليها فإنها كانت ترى أن إقامتهم بمصر سوف تعود عليها بفوائد من الناحية السياسية والثقافية والاقتصادية ، وأن التغلغل الفرنسي في مصر لا ينبغي أن يأخذ الشكل العسكري السافر الذي اتخذته حملة بونابرت على مصر في عام ١٧٩٨ ، أو الذي اتخذته فرنسا في الجزائر .

وقد بدأت أفواج السان سيمونيين برئاسة الأب انفانتان تصل إلى مصر منذ شهر مايو ١٨٣٣ ، حيث عرضوا على محمد علي القيام بعدة مشروعات من بينها

(*) قام بمتابعة محاضرات الموسم الثقافى نخبة من الباحثات والباحثين بمركز تاريخ مصر المعاصر.

حفر قناة السويس ، وإنشاء القناطر الخيرية ، ومد خط حديدي بين القاهرة والسويس. وقد رفض محمد علي مشروعي قناة السويس وسكة حديد القاهرة السويس على أساس أن تنفيذ هذين المشروعين سيؤديان إلى منافسات استعمارية وأنه - على حد قوله - لا يريد أن يجعل من مصر بوسفورا ثانيا ، ومن ثم استقر رأي المجلس العالي على اختيار مشروع القناطر الخيرية باعتباره مشروعا محليا .

وقد تناولت المحاضرة الفترة التي قضاها السان سيمونيون في مصر. ومن الطريف ما جاء في المحاضرة أنه على الرغم من أنهم مارسوا التبشير ، إلا أن مصر أثرت عليهم فكان أن اعتنق الكثيرون منهم الدين الإسلامي . وعلى الرغم من أن وباء الطاعون الذي اجتاح مصر في عام ١٨٣٥ أدى إلى توقف مشروعاتهم وقضى على عدد كبير منهم ، إلا أنهم استمروا في التخطيط وإجراء العديد من الدراسات عن مشروع قناة السويس كانت الأساس الذي اعتمد عليه فرديناند ديلسبس في تحقيق هذا المشروع وإبرازه إلى حيز التنفيذ .

وحول «النيل في الأدب الشعبي» كانت المحاضرة الثانية من محاضرات الموسم الثقافي ، أو على الأحرى تلك الندوة التي عقدت في السادس والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٥ ، وشارك فيها كل من الدكتور أحمد مرسي والدكتورة نعمات فؤاد . وقد عني الدكتور مرسي بتحليل أسطورة إيزيس وأوزيريس ، ومع تسليمه بأن المصريين كانوا يقدسون النيل ، إلا أنه نفى ما تردد من مقولات عن عروس النيل مؤكدا أن الحضارة المصرية لم تعرف الأضحيات البشرية. ومع اتفاقه مع مقولة هيردوت أن مصر هبة النيل إلا أن ذلك لا يعني التقليل من جهود المصريين في بناء الحضارة المصرية على ضفافه. وكان التركيز بشكل واضح على دور النيل في تشكيل النسيج الاجتماعي والثقافي للمصريين جميعا بحيث لم يعد هناك فرق بين مصري ومصري آخر.

ومن جانبها أكدت الدكتورة نعمات فؤاد أن تلويث مياه النيل يعتبر تلويثا لكل شيء في الفكر والثقافة ، وأنه بلغ من تقديس المصريين للنيل أن المصري

القديم كان يقر عند الحساب في الآخرة ، بأنه لم يكن عاقا لأبويه ولم يشرك بالإله ولم يلوث مياه النيل . وذكرت أنها جمعت التراث النيلي من العديد من الأمثلة والمواويل الشعبية، وتساءلت هل بناء السد العالي سيأتي على سحر النيل؟ وقد اعتبرت محاضرتها بمثابة قصيدة نثرية في عشق النيل والإشادة به .

وفي التاسع من يناير ٢٠٠٥ كانت المحاضرة الثالثة من محاضرات الموسم الثقافي التي دعي لإلقائها الدكتور عبد الرحمن الشرنوبي وكان موضوعها **"المكتشفون المصريون لمنابع النيل في القرن التاسع عشر"** ، وتناول الدكتور الشرنوبي في هذه المحاضرة المعوقات التي كانت تعوق الكشف عن منابع النيل من ظروف مناخية صعبة ، وما يعترض مجرى النيل من جنادل وسدود نباتية وانتشار الأوبئة والأمراض ، فضلا عن تفريعات النيل الذي يعد في الحقيقة ثلاثة أنهار وليس نهرا واحدا. ومع التأكيد على الدور الذي قام به محمد علي وأبناؤه وأحفاده في الجهود التي بذلوها من أجل الكشف عن منابع النيل إلا أن تلك الجهود لم تكن وليدة القرن التاسع عشر ، إذ إن مصر حاولت في مختلف عصورها التاريخية التعرف على منابع النيل. وبصدد ذلك عرضت المحاضرة إلى تطور الكشوف الجغرافية منذ عصر الفراعنة والعصر اليوناني الروماني وما قام به العرب من جهود كشفية تمثلت في الرحلات التي قاموا بها إلى جانب الخريطة التي وضعها الإدريسي ، وما ذكروه عن النيل في العديد من المصنفات العربية والإسلامية .

وركز الدكتور الشرنوبي على الفتح المصري للسودان ، الذي عد بمثابة عهد جديد في تاريخ الكشوف المصرية لمنابع النيل ، حيث أمكن التغلب على منطقة السدود النباتية على عهد محمد علي بفضل البعثات التي قام بها سليم بك قبودان ، كما نتج عن التوسع المصري في إفريقيا على عهد الخديو إسماعيل التوصل إلى المنابع الرئيسية لنهر النيل ، ويرجع الفضل في ذلك إلى تأسيس الجمعية الجغرافية وهيئة أركان حرب الجيش المصري التي تولى القسم الجغرافي منها القيام بالعمليات الكشفية. وبرز من الضباط المصريين الذين

أسهموا في الكشوف الجغرافية ، محمد مختار ومحمد رءوف وإبراهيم فوزي وغيرهم كثيرون الذين استطاعوا إنجاز العديد من الاستكشافات ، من بينها التعرف على مجرى النيل الأبيض ابتداء من الخرطوم حتى منابعه في البحيرات الاستوائية ، فضلا عن اكتشافهم للعديد من القرى والبلدان في المناطق الاستوائية ، وأطلقوا على بعضها أسماء مصرية كالتوفيقية والإبراهيمية والإسماعيلية. ومن الأسف أن البعثات المصرية لم تلبث أن توقفت في أواخر عهد إسماعيل بسبب الضائقة المالية وما تبعها من الاحتلال البريطاني لمصر . وقد أشاد كثير من الأوروبيين المنصفين ، فضلا عن المؤتمرات الدولية الجغرافية التي عقدت في باريس بالجهود التي بذلتها مصر في الكشوف الإفريقية بصفة عامة وفي الكشف عن منابع النيل الاستوائية بصفة خاصة .

وتناولت المحاضرة الرابعة من محاضرات الموسم الثقافي في ١٣ فبراير ٢٠٠٥ موضوع «النيل بين علي مبارك وأمين سامي»، واشترك في تلك المحاضرة كل من الدكتورة لطيفة سالم والدكتور عبد الوهاب بكر، وفي تلك المحاضرة ألقت الدكتورة لطيفة سالم الضوء على ارتباط علي مبارك بشئون النيل منذ بعثته الدراسية بفرنسا التي تخصص فيها في هندسة الري ، وعمل عند عودته إلى مصر على إصلاح عيوب القناطر الخيرية ، وأعد العديد من المشروعات النهرية التي من شأنها مقاومة خطر الفيضانات بالزيادة أو النقص، ويرجع له الفضل في استخدام الميكنة في نقل المياه إلى المناطق الزراعية من أجل توفير العمالة وزيادة المحصول. وعرضت الدكتورة لطيفة سالم بالتحليل إلى الكتاب الذي وضعه بعنوان «نخبة الفكر في تدبير نيل مصر»، و الأسباب التى دفعته لوضع ذلك الكتاب ، حيث كانت مصر تمر آنذاك بأزمة مالية ، ومن ثم كان تركيزه على ضرورة الاهتمام بمشروعات الري وزيادة محصول القطن ، مؤكدا على أن مصر بلد زراعي، والزراعة ترتبط بالاقتصاد الوطني .

وعرض الدكتور عبد الوهاب بكر بدوره لسيرة حياة أمين باشا سامي ، وتناول كتابه «تقويم النيل » الذي يقع في ستة أجزاء بالعرض والتحليل ، وذكر

عن أمين سامي أنه يعد من أوائل الذين كتبوا عن تاريخ مصر الاجتماعي. وكانت دعوته لكبار ملاك الأراضي الزراعية بأهمية مساهمتهم في المشروعات الخاصة بالري ، لضمان مستوى أفضل من المعيشة للمصريين .

وعن «معركة جبل الأولياء» كانت المحاضرة التي ألقاها الدكتور حمادة محمود إسماعيل في السابع والعشرين من فبراير ٢٠٠٥. تناول فيها أهمية هذا المشروع من حيث كونه أولى المشروعات المائية التي نفذتها الحكومة المصرية خارج حدودها ، هذا إلى جانب ارتباطه بالتطورات السياسية في مصر ، ومن ثم تحول الأمر إلى معركة بين القوى السياسية التي أيدته وتلك التي عارضته ، وبين التأييد والمعارضة ظل يؤجل تنفيذ هذا المشروع إلى أن صدر المرسوم الملكي بتنفيذه في الثالث والعشرين من يناير ١٩٣٢ . وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف المعارك السياسية بين المؤيدين والمعارضين حول أهمية المشروع أو خطورته على الأوضاع الاقتصادية والاستراتيجية في مصر .

واختتم الموسم الثقافي بالمحاضرة التي ألقاها الدكتور سيد فليفل في العاشر من أبريل ٢٠٠٥ عن «النيل في العلاقات المصرية السودانية» ، والتي أثار فيها تلاعب بريطانيا بقضية المياه بين مصر والسودان واتخاذها من مقتل السردار لي ستاك في عام ١٩٢٤ أداة للضغط على مصر من أجل التوسع الزراعي في أرض الجزيرة ، ورفض مصر قبول ما جاء في الإنذار البريطاني فيما يتعلق بهذا الجانب إلى أن عقدت اتفاقية مياه النيل بين مصر والحكومة البريطانية فى عام ١٩٢٩. كما تناولت المحاضرة موقف القوى السياسية والحزبية في السودان من قضية مياه النيل في أعقاب استقلال السودان حتى عقد اتفاقية ١٩٥٩ التي حددت نصيب كل من مصر والسودان في مياه النيل ، وما نصت عليه الاتفاقية من أوضاع توفيقية تضمنت موافقة السودان على بناء مصر للسد العالي مقابل موافقة مصر على بناء السودان لسد الرصيرص ، إلى جانب تعويض مصر للسودان ماليا نتيجة إنشاء السودان لمنطقة حلفا الجديدة وتهجير النوبيين السودانيين إليها .

المؤتمرات والندوات العلمية(*)

٢٠٠٤-٢٠٠٥

دار الكتب والوثائق القومية

ندوة

مصر وثقافة البحر المتوسط

٢٧ سبتمبر ٢٠٠٤

استهدفت هذه الندوة التي نظمتها جمعية ذاكرة مصر «أصدقاء دار الكتب والوثائق القومية»، مناقشة العلاقات الوثيقة بين الثقافة المصرية وثقافات دول حوض البحر الأبيض المتوسط . وشارك في هذه الندوة نخبة من المفكرين والمهتمين بمتابعة العمل الثقافي والفكري في المنطقة. وذكر الدكتور أحمد مرسي في افتتاحه الموسم الثقافي لجمعية أصدقاء دار الكتب والوثائق القومية أن ذاكرة مصر لا تجتر الماضي ولا تقف عنده إلا بما ينير لها الطريق ، وعليها أن تعني باستشراف المستقبل ولا تقتصر على المعنى التاريخي لمفهوم الذاكرة ، وأكد أن تأثر مصر بثقافة البحر المتوسط لا يتعارض مع هويتها العربية . وقد أدار الدكتور مراد وهبة تلك الندوة حيث تناول في كلمته الدور الذي قامت به مصر في مجتمعات البحر المتوسط عبر عصور التاريخ متعرضا ومفسرا لإشكالية الماضي والمستقبل في ذاكرة مصر ، وأن مصطلح ثقافة البحر المتوسط ليس ضد أي ثقافة أخرى ، و أنه لا بد من البحث في الأسباب التي تمنع العقل المصري من أن يسهم مرة أخرى في تطوير الحضارة الإنسانية كما أسهم في الماضي. كذلك اهتمت الندوة بإلقاء الضوء على الهوية المصرية وأبعادها التاريخية والاجتماعية والثقافية ، ودعت المثقفين إلى مساندة دار الكتب والوثائق القومية في أداء مهمتها في الحفاظ على الذاكرة المصرية.

(*) قام بتغطية العديد من هذه المؤتمرات والندوات العلمية مجموعة من باحثي وباحثات مركز تاريخ مصر المعاصر.

المجلس الأعلى للثقافة

لجنة التربية

مؤتمر

التربية ومجتمع المعرفة

١١-١٣ أكتوبر ٢٠٠٤

استهدف هذا المؤتمر إلقاء الضوء على العلاقة الجدلية بين التربية ومجتمع المعرفة في عصر تميز بثورة المعلومات وحوار الثقافات ، مع التركيز على الدور الذي ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية في مجتمع المعرفة. وقد شارك في هذا المؤتمر العديد من أساتذة التربية والفلسفة واللغات. ونظرا لأن معظم الأوراق التي قدمت إلى المؤتمر ارتبطت بالقضايا التعليمية والتربوية فقد اخترنا من بينها الموضوعات ذات الصبغة التاريخية مما يدخل في اهتمامات مجلة «مصر الحديثة».

وقد يعنينا في هذا المجال الورقة التي قدمها الدكتور حامد زهران وموضوعها **«الهوية الثقافية والتربية في مجتمع المعرفة»**. وتتضح أهمية الموضوع الذي تناولته الورقة أن الهوية الثقافية عنصر مهم في ربط المواطن بمجتمعه في الوقت الذي تتعرض فيه الهويات الثقافية المختلفة لعوامل التأثير والتغيير والتبديل، وربما مسخ الملامح الأساسية نتيجة ثورة الاتصالات والثورة الإلكترونية الحديثة ، وما ترتب عليها من تدفق المعلومات واختفاء الفواصل بين الشعوب والمجتمعات ، وهيمنة الثقافات التي تملك وسائل الانتشار التي تساعدها على السيطرة على ثقافات أخرى. ومن ثم فإن من أهم أهداف تلك الورقة هي تنمية الوعي الثقافي ، والشعور بالهوية الثقافية وتوكيدها ، وتوحد المواطن المصري مع ثقافته القومية في مواجهة التحديات التي تواجهها نتيجة صراع الثقافات والثورة المعرفية، وشددت الورقة على أن اللغة القومية هي المؤشر الأول للهوية الثقافية القومية ، وأنه إذا فقد الشعب لغته فقد هويته

الثقافية ، وربما فقد شعوره بالانتماء القومي .

أما الدكتور شبل بدران فقد ركز في ورقته المعنونة «**التعليم وتحدي الثورة المعرفية**» على التغيرات التي شهدها المجتمع المصري على الصعيد الاقتصادي ، والتي تمثلت في تراجع دور الدولة في القيام بمسئوليتها الوطنية والقومية، واتجاهها إلي الإعلاء من شأن القطاع الخاص ، وتعظيم دور النشاط الفردي وإطلاق كافة الفرص أمام المشروع الفردي بوصفه أحد سمات وخصائص العالم المعاصر في الألفية الثالثة. وعلى الرغم من ذلك فقد تعددت الرؤى والكتابات التي أبرزت دور الدولة في التعليم للحفاظ على كيان الأمة والحفاظ على هويتها وثقافتها من خطر الانقراض أو الذوبان وسط الثقافات الطاغية والمهيمنة ، واعتبار التعليم هو أحد روافد التنمية في المجتمع ، وأن المجتمع الحديث والمعاصر لا يمكن أن تتم فيه أية تنمية في ظل غياب التعليم ، أو خلق المجتمع القادر على التعامل مع المستجدات العلمية والتكنولوجية التي تستلزم الحد الأدنى للتعليم والثقافة ، وهو التعليم العالي والجامعي وليس ما دونه. إذ لا يمكن تصور إنسان يعيش في الألفية الثالثة ولم ينل حظا من التعليم حده الأدنى التعليم العالي والجامعي.

وفي الورقة التي قدمها الدكتور ماهر شفيق فريد بعنوان « **نحن والآخر ... ما الذي يمكن أن تسهم به العملية التربوية في حوار الثقافات**»، أوضح فيها أن من أهم القضايا التي شغلت تفكيرنا منذ مطلع القرن التاسع عشر قضية العلاقة بالآخر ، وبالغرب على وجه التحديد ، وفي هذا الصدد برزت ثلاثة مواقف :

-موقف الرفض لهذه الحضارة الغربية الوافدة ، خاصة وقد اقترنت بغزو حضارة أجنبية ذات دين مخالف ، وأساليب سلوكية وفكرية مخالفة (مصطفى صادق الرافعي ، سيد قطب ، محمود شاكر ، الخ).

-موقف الترحيب بالقيم الغربية على إطلاقها ودون تحفظات تذكر (شبلي شميل ، فرح أنطون ، سلامة موسى ، الخ).

-موقف ثالث يطمح إلى الأخذ بخير ما في الحضارة العربية والحضارة الغربية ، ويصطنع مناهج الغربيين في البحث والدرس ولكن مع تطبيقها على واقعنا العربي (طه حسين ، العقاد ، هيكل ، توفيق الحكيم ، يحيى حقي ، الخ)

إزاء هذه المواقف المتصارعة يبرز دور مؤسسات التربية (البيت ، الأسرة ، المدرسة ، الجامعة ، المسجد ، الكنيسة ، وسائل الإعلام ، الخ) في تنمية إمكانات الحوار بين الثقافات ، بل التوفيق بين الاتجاهات المتصارعة داخل الثقافة الواحدة ذاتها. وفي هذا الصدد تصل الورقة في نهايتها إلى أن المهمة الأساسية لهذه المؤسسات هي غرس قيمة التسامح في الأفراد والجماعات ، بمعنى إفساح الصدر للآراء والاجتهادات والمعتقدات المغايرة والإقرار بحقها في الوجود ، فما كان الصواب كاملا ، قط ، حكرا لأحد.



اتحاد المؤرخين العرب

ندوة

العالم العربي في الكتابات التاريخية المعاصرة

٢٤- ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٤

عقد اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة ندوته السنوية التي تناولت العالم العربي في الكتابات التاريخية المعاصرة. وقد شارك في هذه الندوة العديد من المؤرخين وأساتذة الجامعات في مصر وغيرها من الدول العربية. وفي هذه الندوة تم التركيز على الجوانب المنهجية في الكتابات التاريخية المعاصرة ، ومن بين هذه القضايا المنهجية كانت ورقة الدكتورة حياة الحجي من جامعة الكويت عن «تاريخ العالم العربي بين المنهج والموضوع في الكتابات التاريخية». كما

قدم الدكتور فاروق عثمان أباظة من جامعة الإسكندرية ورقة بعنوان «**تحديث الاتجاهات المعاصرة في المدارس التاريخية تطبيقا على تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر**».

وسوف نكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى بعض الأوراق التي لها علاقة بتاريخ العالم العربي الحديث بصفة عامة وبتاريخ مصر الحديث والمعاصر بصفة خاصة، ومن بينها الورقة التي قدمها الدكتور صالح محمد السنيدي عن «**مصر في مذكرات الرحالة الإسباني دومنجو باديا أو علي بك العباسي**»، الذي أسلم وتبحر في شئون الدين الإسلامي ولقب نفسه بالشيخ إبراهيم ، وعاصر السنوات الأولى من حكم محمد علي وسافر إلى الحجاز لتأدية فريضة الحج في عام ١٨١٤ عقب وصول القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا إليها. كما قدم الدكتور عبد الحكيم الطحاوي ورقة بعنوان «**تاريخ مصر الحديث من خلال كتابات عبد الرحمن الرافعي**» والدكتورة ميرفت أسعد عطا الله ورقة بعنوان «**العالم العربي في كتابات المؤرخ الإنجليزي بيتر هولت**» أما ورقة الدكتورة سعيدة محمد حسني فقد ركزت على «**مدرسة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم**» وفي تلك الورقة عرضت الباحثة لإسهاماته العلمية التي تمثلت في مؤلفاته وفي الندوات التي عقدها خلال رئاسته للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ولسيمنار التاريخ الحديث في جامعة عين شمس ، ومن أهم تلك الندوات «عبد الرحمن الجبرتي»، «البحر الأحمر»، «مصطفى كامل»، «الأرض والفلاح» وغيرها. كما أوضحت الورقة توجهاته في كتابة تاريخ العرب الحديث الذي ينبغي أن يكون كتابة حيادية ، وأن الدولة لا ينبغي أن تكتب تاريخها حتى لا يتحول المؤرخون إلى مؤرخين رسميين، ولا ينبغي أن يخضع المؤرخ لأية تأثيرات سياسية أو حزبية. كما حرص على توجيه طلابه إلى الكتابة في تاريخ مصر العثمانية الذي لقي إهمالا لسنوات عديدة. وفي نفس هذا الاتجاه كانت الورقة المقدمة من الدكتورة سلوى العطار عن «**الدكتور صلاح العقاد**» التي عرضت فيها لسيرته

العلمية ، وبعثته العلمية إلى باريس وتتلمذه على يد أندرية جوليان ، وإن لم يتأثر باتجاهاته الاشتراكية ، مفضلا الاتجاه الليبرالي والموضوعي الذي يظهر بوضوح في مؤلفاته المتعددة في تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر بجناحيه الشرقي والغربي .

وتجدر الإشارة إلى الندوة التي يزمع اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة إقامتها في عام ٢٠٠٥ التي تقرر أن تكون تحت شعار «العالم العربي وتحديات العصر». وقد حددت لها عدة محاور تناولت: العولمة ، الغزو الفكري والثقافي، الاستشراق الموجه ، محاولات تشويه التاريخ العربي ، الاستعمار الحديث ، صدام أو حوار الحضارات ، قضايا الانتماء والولاء ، وغيرها .



المجلس الأعلى للثقافة ومكتبة الإسكندرية

مؤتمر

البارودي بعد مائة عام

٢٧-٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤

في إطار خطة اليونسكو للاحتفال بالشخصيات العالمية التي أثرت تاريخ الإنسانية نظم المجلس الأعلى للثقافة بالتوازي مع مكتبة الإسكندرية مؤتمرا دوليا بمناسبة الذكرى المئوية الأولى لرحيل شاعر السيف والقلم محمود سامي البارودي عام ١٩٠٤. واشتمل المؤتمر على ثمانية محاور رئيسية ركزت على تراثه الشعري بين عناصره التقليدية والتجديدية. ويعنينا في هذا المقام أن نعرض للأوراق التي تناولت الجوانب التاريخية ، ومن بينها البارودي ومعاصروه، ودوره في الثورة العرابية بصفة خاصة ، ومواقفه السياسية بصفة عامة ، إلى جانب علاقته بالإصلاح ، والمؤثرات الثقافية والسياسية التي تعامل معها ،

وحياته في المنفى التي استمرت أكثر من سبعة عشر عاما كتب في خلالها أصدق شعره وأعذبه. وقد شارك في الجلسات التي عقدت في كل من المجلس الأعلى للثقافة ومكتبة الإسكندرية نخبة من المتخصصين في الأدب العربي والتاريخ في مصر والوطن العربي .

في الورقة التي قدمها الدكتور رءوف عباس حامد بعنوان «**محمود سامي البارودي ودوره في الحركة الوطنية**»، تناول فيها الدور الذي لعبه البارودي في الثورة المصرية ١٨٨١– ١٨٨٢ ، التي أطلق عليها الثورة العرابية لأسباب تتصل بالإيحاء بمحدوديتها وتعبيرها عن الطموح الشخصي لزعيمها. وقدمت الورقة تقييما شاملا للدور الوطني لرجل الدولة محمود سامي البارودي وما كلفه ذلك الدور من تضحيات. وكشفت الدراسة كيف أن البارودي تمرد على طبقته الاجتماعية التي قامت الثورة من أجل تصفية نفوذها ، وأشارت إلى جذور عمله السياسي المناهض للتدخل الأجنبي في البلاد والهيمنة على اقتصادها ومقدراتها ، في إطار «جماعة حلوان » التي تسمت « بالحزب الوطني».

وأوضحت الورقة الدور الفاعل الذي لعبه البارودي في مساعدة عرابي على فتح قنوات اتصال مع السلطان العثماني والصدر الأعظم ، ومع الشخصيات الأجنبية ذات التأثير في الرأي العام الأوروبي. كما أوضحت الورقة أيضا كيف كانت له اليد الطولى في صياغة وإقرار القوانين الإصلاحية العسكرية ولائحة مجلس شورى النواب ، كما أبرزت أهم ملامح «الوزارة الوطنية » التي رأسها ، وموقفه الصارم في مواجهة المؤامرات التي حاكها الخديو توفيق وأعوانه بالتواطؤ مع القنصلين البريطاني والفرنسي ، ثم الدور الذي لعبه البارودي في الحرب ضد الإنجليز محاولا إقامة خط دفاع شرقي عن البلاد .

أما الدكتور سيد عشماوي فقد حاول في الورقة التي قدمها أن يتصدى للآراء التي روج لها البعض ، وكان من بينهم المؤرخ عبد الرحمن الرافعي ، الذي

تحامل بشدة على البارودي عند تقييمه لدوره في الثورة العرابية ، حيث اتهمه بنقص الكفاءة السياسية ، وطموحه إلى السلطة والجاه ، وإيثاره النزعات الشخصية على المصلحة القومية وطموحه إلى العرش ، الأمر الذي أدى إلى اصطدامه بالخديو ، حيث ذكر الرافعي في كتابه «الثورة العرابية والاحتلال البريطاني » ، أن البارودي لم يكن يقدر قوة الإنجليز على حقيقتها ، ولم تبد منه كفاءة حربية على الرغم من نشأته العسكرية. وكان موقفه أثناء المحاكمة خذلانا للثورة والتنصل من تبعاتها .

وعرضت الورقة إلى جانب ذلك للوظائف والمناصب العديدة التي تقلدها ، وما كان لها من أثر في تكوينه السياسي. كما أبرزت ثباته على مواقفه الأمر الذي جعله من الزعماء السبعة الذين صدرت ضدهم الأحكام بالإعدام وعدلت إلى النفي المؤيد من الأقطار المصرية وملحقاتها ، وصودرت أملاكهم وأموالهم وحرموا من حق امتلاك أي ملك في الديار المصرية ، بل صدر أمر بتجريدهم من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التي كانوا حائزين لها ، ومحيت أسماؤهم من سجلات الجيش المصري محوا مؤبدا. وقد احتمل البارودي نفيه في جزيرة سرنديب بصبر وعلو همة. وعلى أثر إصابته بمرض أفقده نور عينيه قررت لجنة الأطباء لزوم عودته إلى مصر ، فأصدر الخديو عباس حلمي الثاني أمرا بذلك. وعاد البارودي إلى مصر في سبتمبر ١٩٠٠ ، ولكن لم يعد إليه بصره.

وقدمت الدكتورة لطيفة سالم ورقة بعنوان « **دور البارودي في الثورة العرابية**» التي ركزت فيها على كون البارودي من الركائز الأساسية التي قامت عليها الثورة نظرا لاعتبارات عديدة تميز بها. وقد بدأ تعامله مع الثورة منذ فترتها الجنينية التي اعتمدت على المثقفين الذين جمعهم الأفغاني ، وكان البارودي من أبرزهم ، لامتلاكه معطيات النقد ، ومهاجمة التدخل الأجنبي والحكم الاستبدادي ،

وتدهور الأحوال بمختلف مناحيها في مصر ، ولما كان هو الرجل العسكري ، فقد ركز أيضا على ما يعانيه الجيش.

وأوضحت الورقة بداية تحركات البارودي الثورية منذ أن كان مأمورا لضبطية القاهرة ، وقت أن قامت مظاهرة الضباط في ١٨ فبراير ١٨٧٩ ، وفي أعقابها طالب الخديو توفيق باتباع الشورى ، إذ وضع نصب عينيه أن يكون لمصر دستور تهتدي به. وحين شكل شريف باشا نظارته الجديدة عقب مظاهرة عابدين تولى نظارة الجهادية والبحرية ، كما اختار عرابي ليكون وكيلا لتلك النظارة ، وعمل هذا الثنائي على تنفيذ المطلب الثوري بشأن الدستور ، وافتتح مجلس النواب بالفعل ، ولكن لم تلبث أن سقطت نظارة شريف نتيجة التدخل الأجنبي .

وأمام الضغوط الوطنية شكل البارودي النظارة في ٤ فبراير ١٨٨٢ من عناصر ثورية ، وكانت فاتحة عمل تلك النظارة وضع «لائحة الحزب الوطني »، كما تم وضع برنامج إصلاحي ، ونوقشت مسألة تحويل مصر إلى جمهورية . وتشدد البارودي في محاكمة المتآمرين الشراكسة ضد الثورة ، وتحدى بالقول الخديو توفيق والسلطان العثماني ، غير أنه سرعان ما حدث التدخل من بريطانيا وفرنسا ، ووصلت قطع من أسطوليهما إلى الإسكندرية. ونتيجة للمذكرة المشتركة التي بعثت بها لندن وباريس للخديو توفيق ، ولموقف الخديوي المتخاذل استقالت نظارة البارودي. وعلى الرغم من ذلك واصل البارودي نشاطه الثوري ، وتكثفت الاجتماعات في منزله ، وتداول فيها المجتمعون مسألة خلع الخديو توفيق. غير أن محاولات عزل الخديوي أخفقت ، وخاصة بعد أن ضرب الأسطول البريطاني الإسكندرية. وحين فشل الإنجليز في دخول مصر من الميدان الغربي ، اتجهوا إلى الميدان الشرقي ، واستولوا على قناة السويس وما بعدها من مدن ، في الوقت الذي سارع فيها البارودي بوضع خطة بشأن تطويق الإنجليز عن طريق الصالحية ، ولكن تمكن أحد الضباط الخائنين من أن ينقل

تلك الخطة للإنجليز ، وتبع ذلك صدور منشور السلطان بعصيان عرابي ، فكان ضربة قاصمة للثورة ، وبالتالي انهزم المصريون في التل الكبير ، وتقدمت القوات البريطانية. وعلى الرغم من ذلك فقد كان من رأي البارودي أن تستمر المقاومة حتى ولو أدى الأمر للانسحاب إلى الصعيد وإغراق الدلتا لإعاقة تقدم الإنجليز ، غير أن تلك الآراء لم يؤخذ بها ، ودخل الإنجليز القاهرة في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢. ورفض البارودي تسليم نفسه للقائد البريطاني ، وتم القبض عليه في منزله وصدر الحكم بإعدامه ، وخفف إلى النفي مدى الحياة في جزيرة سيلان ، وظل بها ما يقرب من سبعة عشر عاما إلى أن وافق الإنجليز والخديو عباس حلمي الثاني على عودته إلى مصر في يوليو ١٨٩٩ بعد أن ساءت صحته وفقد بصره وتدهورت نفسيته ، وأصبح لا حول له ولا قوة ، ولكن بعد أن سجل له التاريخ ذلك الدور المشرف الذي قام به في الثورة العرابية بصفة خاصة وفي حياة مصر الثقافية والسياسية بصفة عامة .



مؤتمر إصلاح التعليم في مصر

مكتبة الإسكندرية «منتدى الإصلاح العربي»

٨ - ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤

في سلسلة مؤتمرات الإصلاح بجميع جوانبه التي يتولاها منتدى الإصلاح العربي المنبثق من مكتبة الإسكندرية ، انعقد على مدى ثلاثة أيام في الفترة من الثامن إلى العاشر من ديسمبر ٢٠٠٤ ، مؤتمر إصلاح التعليم في مصر فحصت من خلاله المنظومة التعليمية على نحو شامل، من حيث تشخيص العلل ووصولا إلى تحديد سبل العلاج. وإيمانا بأن التعليم ضرورة قومية، دعا المؤتمر إلى مراجعة قضايا التعليم والعمل على تقويمها حيث لا يمكن إغفال أهمية التعليم في تحقيق التنمية الشاملة، وما يتبع ذلك من إمكانية اللحاق بالتطورات السريعة

التي يشهدها العالم في كافة المجالات، ومن ثم طرح المؤتمر قضية إصلاح التعليم كواحدة من أخطر وأهم أزمات المجتمع المصري في نصف القرن الأخير.

وقد تميز هذا المؤتمر فى أن الغالبية العظمى من المشاركين فيه جاءوا من صميم العملية التعليمية ، وقاموا بعرض آرائهم من واقع تجربتهم الحية وقدموا مقترحاتهم من واقع المعايشة المباشرة. حيث شارك في المؤتمر عدد كبير من المتخصصين في شئون التعليم والخبراء وأساتذة الجامعات والمدرسين ونخبة كبيرة من المهتمين بشئون التعليم في مصر .

وقدمت في المؤتمر ٣٩ ورقة إضافة إلى ورش العمل والندوات المتخصصة وذلك في إطار ثمانية محاور تناولت التعليم قبل المدرسي، التعليم قبل الجامعي، التعليم الجامعي، البحث العلمي ، برامج التدريب والتأهيل المهني ، تعليم الكبار ومحو الأمية ، هوية التعليم ، دور المكتبات في تطوير التعليم والبحث العلمي .

كان الدافع إلى عقد هذا المؤتمر ازدياد حالة الاستياء العام من أحوال التعليم بجميع مراحله ، في الوقت الذي يجري فيه التطور في العالم ولا يتوقف، حتى أصبحت الفجوة في مجالات المعرفة وثورة الاتصالات والمعلومات والتقنيات تزداد اتساعا . ومن ناحية أخرى أصبح من السائد أنه لا دفعة في التنمية البشرية ولا طفرة اقتصادية بغير التعليم، ولعل ما يؤكد ذلك إن الطفرة التنموية التي حدثت لدول النمور الآسيوية تبين أن أول وأهم أسبابها يرجع إلى التعليم الذي أدى إلى استيعاب أكبر للتكنولوجيا، ومن الأسف أن أهم النواقص في مجتمعنا ناجمة عن قصور التعليم أو جموده وانعدام تطوير فلسفته منذ بدايات القرن الماضي، إذ لا يزال التعليم لدينا يبث قيما ومناهج ومعايير تعبر عن أن الهدف من التعليم هو الحصول على الشهادة ثم الوظيفة في الوقت الذي لا توجد فيه رابطة بين عملية إعداد الخريجين وبين احتياجات الاقتصاد والمجتمع. ولا تزال التربية التقليدية في المدرسة المصرية لها خصائصها وهي

التلقين والحفظ ولا مساحة لإعمال فكر أو إبداع، ومن ثم يتحول التلميذ إلى طرف سلبي، ويتحول عقله إلى مخزن للمواد التي يقررها الكتاب المدرسي أو المعلم .

وليس من شك في أن التفوق المبالغ فيه لا يقيس واقعا كالذي يحدث عندما يصل مجموع طالب الثانوية العامة إلى أكثر من ١٠٠ ٪ ، والغريب أن كثيرين من بين من حصلوا على هذه النسبة يتعثرون في دراستهم الجامعية . ومن الواضح أن تلك الدرجات العالية جاءت من كارثة الدروس الخصوصية وكتب الملخصات التي تركز جهودها على مجال توقع الأسئلة في الامتحانات وإعداد الإجابات النموذجية عليها. وهناك العديد من المشكلات الأخرى التي ناقشتها ورش العمل والأوراق المقدمة إلى المؤتمر .

في بداية الجلسة الأولى قدم الدكتور حسام بدراوي -رئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب -رؤية شاملة عن حالة التعليم في مصر استعرض من خلالها الكثير من جوانب القضية التعليمية ، وقدم الكثير من الحلول مؤكدا أن قضية التعليم قضية مجتمع يجب أن يتحرك بسرعة لمواجهة المستقبل. وتناول الدكتور عمرو سلامة – وزير التعليم العالي والبحث العلمي -جذور المشكلة التعليمية في مصر ، وذكر أنه على الرغم من عشرات المؤتمرات التي ناقشت قضية التعليم فضلا عن مئات من التوصيات إلا أنها بقيت جميعها حبرا على ورق ، وفي أدراج المجالس القومية المتخصصة جهد رائع لم يلتفت إليه أحد .

أما الدكتور أحمد جمال الدين – وزير التربية والتعليم – فقد طالب بإدارة تتسم باللامركزية للعملية التعليمية ، إذ لا يعقل أن تدار آلاف المدارس وعشرات المناطق التعليمية من خلال وزارة التربية والتعليم في القاهرة. وفي مجال التعليم الجامعي أكد الدكتور محمد عبد اللا – رئيس جامعة الإسكندرية – أن المجتمع المصري يجب أن يغير موقفه من التعليم الجامعي وأننا يجب أن نشجع

مجالات التعليم الأخرى ، وطالب بدور أكبر للجماعات الأهلية والقطاع الخاص في تقديم خدمات تعليمية، وأنه ينبغي على رجال الأعمال المساهمة بجزء من أموالهم في دعم الجامعات . ولعل مما يذكر بصدد ذلك أن الأميرة فاطمة ابنة الخديو إسماعيل باعت مجوهراتها وتنازلت عن جزء من أراضيها لكي تقوم عليها جامعة القاهر. وهناك عشرات من المدارس التي أقامها أثرياء مصر وأمراؤها من الأسرة العلوية. أو ليس من الأجدى أن يهب رجال الأعمال جزء من ثرواتهم لخدمة العملية التعليمية بدلا من الهروب بتلك الأموال إلى الخارج ؟ !

وركز الدكتور إسماعيل سراج الدين حديثه على التجربة الكورية في التعليم ، التي استطاعت كوريا بها أن تقفز خلال عشرين عاما وتصبح في وقتنا الحاضر منافسا للدول الكبرى في إنتاج الصناعات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة ، وأكد أن مصر قادرة على أن تحقق طفرة في كل مجالات الاقتصاد والإنتاج والتكنولوجيا ، ولكن ذلك كله لن يتحقق إلا من خلال إصلاح نظام التعليم .

وقد دارت مناقشات ساخنة في لجان المؤتمر حول محاوره المتعددة ، ففي المحور الخاص بالتعليم قبل المدرسي دعا المؤتمر إلى ضرورة مراجعة مستوى تأهيل الكفاءات البشرية التي تتعامل مع الأطفال. وفي محور التعليم قبل الجامعي شدد المؤتمر على ضرورة التحول نحو اللامركزية في الإدارة التعليمية، إذ إن هذا التوجه سيعطي الفرصة والوقت للوزارة المسئولة للتخطيط الاستراتيجي بدلا من الانغماس في حل المشكلات الفرعية ، كما دعا المؤتمر بالإضافة إلى ذلك إلى اللامركزية في المناهج الدراسية والكتاب المدرسي . وأكد المؤتمرون أن المشاركة بين القطاع الخاص والدولة في التعليم أصبحت أمرا واجبا ، وأنه ينبغي الاهتمام بالتعليم الفني الذي لاقى الكثير من الإهمال ، مع ضرورة تغيير شكل الامتحانات وأساليب التقويم .

وفي المحور الخاص بالتعليم العالي والجامعي أكدت أوراق المؤتمر ارتباط الجامعة بالمجتمع ، وأن التوسع في إنشاء الجامعات الحكومية والخاصة أصبح

ضرورة لازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب ، مع أهمية التقريب بين مستويات الجامعات الأجنبية والوطنية ، وضرورة إيجاد خريطة بحثية بكل جامعة مرتبطة بمشكلات التنمية والبيئة ، على ألا تكون هذه الخريطة في الوقت نفسه قيدا على المبادرات الفردية المبدعة ، مع أهمية إنشاء كلية دراسات عليا على مستوى كل جامعة تتولى التخطيط لبرامج الدراسات العليا ، ويقتضي ذلك التوسع في البعثات العلمية وخاصة في العلوم المستحدثة والمستقبلية. كما تناولت الأوراق المقدمة في هذا المحور عدم حرمان طلاب الجامعة من ممارسة العمل السياسي ، وذلك على اعتبار أن من حقوق الطالب الجامعي أن تكون له مواقف سياسية وفكرية قائمة على الوعي والفهم والممارسة ، وأن غياب العمل السياسي يترك الباب مفتوحا أمام أنشطة سياسية ضارة ، وأنه من الأفضل أن تخرج كل الأفكار على السطح وأن تتصارع بالحوار .

وأكدت الأوراق المقدمة في المحور الخاص بالبحث العلمي أنه لا توجد سياسة واضحة ومعلنة بالنسبة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية ، كما لا توجد خطط بحثية على المستوى القومي ، وأن الأرقام المعلنة عن مخصصات البحث العلمي في مصر لا تتجاوز ٧٩, ٠٪ من الدخل القومي في الوقت الذي وصلت فيه المعدلات العالمية إلى ما يتراوح بين ٥و١ ٪ و ٢٪ ووصلت في الدول الصناعية إلى ٣ ٪ ووصلت في إسرائيل إلى ٢و٣٪، ومن ثم طالبت أوراق المؤتمر بضرورة الرفع الفوري لنسبة تمويل البحث العلمي وبحيث لا تقل عن ٢٪ من الدخل القومي ، وأهمية الحصول على تمويل من القطاع الخاص مع إلزام الشركات ووحدات الإنتاج بتخصيص نسبة محددة للصرف على أنشطة البحث العلمي والتنمية التكنولوجية .

وحول قضايا الإصلاح في التنمية المهنية والتعليم المستمر طالب المؤتمرون بضرورة وضع استراتيجية قومية تمثل رؤية مستقبلية للتدريب وإعادة التأهيل وتحديث برامج التدريب . وكان التركيز في المحور الخاص بمحو الأمية وتعليم

الكبار ، على أن الأمية تعد واحدة من أخطر مشكلات مصر ، ويجب أن تتحول إلى قضية مجتمع وشعب . وعني المؤتمر بتتبع ظاهرة الأمية وكيف فشلت الحكومات المتعاقبة في القضاء عليها ، ومن ثم تركت هذه المشكلة ظلالها على حياة المصريين في الفكر والسياسة وأسلوب الحياة ، وتحولت إلى أم المشكلات في المجتمع المصري بداية من طرد أعضاء مجلس الشعب الذين لا يقرئون ولا يكتبون وانتهاء بالملايين الذين لا يعرفون حقوقهم السياسية وغير السياسية . وأوضحت الأوراق المقدمة في هذا المحور إلى أنه على الرغم من أن الحكومة وبعض مؤسسات المجتمع المدني أبدت اهتماما بظاهرة الأمية بداية من ثورة ١٩١٩ ، وما قامت به وزارتا الشئون الاجتماعية والتربية والتعليم من جهود في محاربة الأمية ، إلا أن تلك الجهود لم تسفر عن محو أكثر من ٥ ٪ من المستهدفين . كما تناولت بعض الأوراق الجهود التي قامت بها ثورة ٥٢ لمكافحة الأمية وتعليم الكبار ، حيث أسست مركز سرس الليان ، كما افتتحت مراكز أخرى متفرقة ، وظهرت في الستينيات مشروعات محو الأمية فيما عرف بمدارس الشعب وبرامج محو الأمية في الإذاعة والتلفزيون إلا أن كل هذه الجهود لم تحقق هدفها. وبرغم الجهود التي بذلت في الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٠، إلا أن الظروف السياسية والاقتصادية حالت دون استمرار تلك الجهود بالفاعلية المطلوبة ، كما أن الجهاز التنفيذي لمحو الأمية الذي أنشأ بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٩١ لم يحقق الهدف الذي كان يرجى من وراء إنشائه . وقد شخص المؤتمرون الأسباب التي أدت إلى عدم الحد من ظاهرة الأمية ، ومن بينها ضعف مصادر التمويل وضعف مشاركة المجتمع المدني ، ومن ثم كانت المطالبة بتشجيع مساهمات القطاعات غير الحكومية وتفعيل التشريعات المتعلقة بإلزام ولي الأمر لإلحاق ابنائه بالتعليم النظامي ، مع تدعيم تمويل برامج محو الأمية للكبار .

وفي وسط مناخ حرب الثقافات ناقش المؤتمر محورا هاما يتعلق بهوية التعليم، وفي هذا المحور أثيرت مسألة التعليم باللغات الأجنبية التي شاعت في مجتمعنا بدءً من الحضانة، وعلى الرغم من أن أحدا لم يقلل من أهمية تعليم اللغات الأجنبية، ولكن التساؤلات دارت حول الفترة المناسبة لبدء التعلم بها . كما أثيرت قضية أخرى حول كيفية تحقيق المعادلة بين الحرص على مؤسسة الأزهر وبين إصلاح مناهجها وكتبها والتخلص من المتون والشروح والحواشي التي لم تعد صالحة . وحول هذا الجانب أيضا أثيرت مسألة استفحال ظاهرة الازدواجية بين التعليم الديني والمدني من ناحية وبين التعليم الوطني والأجنبي من ناحية أخرى . وقد أوصى المؤتمرون بأهمية توحيد التعليم الأساسي فيما قبل المدرسة وفي المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وإلى ضرورة تعليم اللغة العربية بشكل مكثف باعتبارها مكونا أساسيا في البناء المعرفي للشخصية المصرية. كما شدد المؤتمرون على ضرورة الإبقاء على مجانية التعليم كحق لكل مصري مع رفع مستوى الجودة بإتاحة تمويل إضافي من مشاركة المجتمع المدني .

وأخيرا تناولت بعض محاور المؤتمر دور المكتبات في تطوير التعليم والبحث العلمي ، وشخص المؤتمرون ما تعانيه المكتبات من عدم توفير التمويل اللازم ، وإلى أهمية التنسيق بين المكتبات في اقتناء المصادر والدوريات والموسوعات بهدف تفادي التكرار ، إلى جانب تطوير الخدمات المكتبية وتكوين بنيتها التحتية من تكنولوجيا المعلومات وأجهزة الكمبيوتر وشبكات الانترنت وغيرها .

لقد أكد مؤتمر إصلاح التعليم أن التعليم يحتاج إلى ثورة وليس مجرد عملية ترقيع أو إصلاح ، واستطاع المؤتمر بأوراقه ومناقشاته وندواته وورش عمله ، أن يقدم وثيقة هامة في ذلك الإطار.



معرض القاهرة الدولي للكتاب

الدورة السابعة والثلاثون

٢٦ يناير - ٨ فبراير ٢٠٠٥

حظيت هذه الدورة بتقدير خاص لدى المفكرين وجمهور المثقفين الذين أبدوا ارتياحا للقرارات التي أصدرها السيد رئيس الجمهورية في افتتاح المعرض باعتماد مبلغ عشرة ملايين جنيه تخصص للمشروع القومي للترجمة بهدف دعم الثقافة المصرية، وإنشاء صندوق للترجمة من العربية إلى اللغات المختلفة . وقد استضاف معرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته هذا العام كلا من الكاتب الفرنسي روبير سوليه، والأديبة نادين جورديمر الحائزة على جائزة نوبل في الآداب من جنوب إفريقيا . و تحول لقاء جمهور المعرض لروبير سوليه إلى تظاهرة ثقافية في حب مصر . وفي هذا اللقاء الذي أداره الكاتب محمد سلماوي ركز المشاركون فيه على ظاهرة الولع الفرنسي بمصر ، ومدى عشق الشعب الفرنسي لكل ما هو مصري. وذكر روبير سوليه من جانبه أنه ترجم عشقه لمصر بأن جعلها محورا أساسيا لجميع كتاباته خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، سواء كانت هذه الأعمال درامية أو كانت تتناول مظاهر الحياة المصرية في مختلف جوانبها.

حمل المحور الرئيسي لفاعلية الدورة السابعة والثلاثين لمعرض القاهرة الدولي للكتاب شعار «آفاق النهضة والإصلاح »، ولم يكن الهدف من الندوات التي عقدت تحت هذا الشعار وضع مشروع للإصلاح ، بقدر ما كان الهدف إعادة مفهوم الإصلاح إلى جذوره الوطنية والقومية وتحريره من الارتباط بالخارج . ومن بين تلك الندوات الندوة التي تناولت « النهضة والإصلاح بين التحديات الداخلية والخارجية » التي شارك فيها كل من الدكتور عبد الوهاب المسيري والدكتور جمال زهران ، وأدارها الكاتب الصحفي أسامة سرايا التي أوضح فيها أن هناك العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه عملية الإصلاح

في مصر تتحكم فيها العديد من العوامل الإقليمية والدولية . ومن جانبه أكد الدكتور المسيري أن الأصوات القادمة من الخارج والتي ارتفعت حدة نبراتها مطالبة بالإصلاح لا تسعى إلى تحقيق نهضة أو طفرة داخل المجتمعات العربية ، ولكنها تسعى لتحقيق مصالح اقتصادية وفرض المزيد من الهيمنة على مقدرات الشعوب، ومع اعترافه بأن هناك أشياء ذات قيمة في الحضارة الغربية يجب الاستفادة منها وعدم تجاهلها ، إلا أن مشروع النهضة والإصلاح داخل مجتمعاتنا العربية لا بد أن يبدأ من خلال نقد الحداثة الغربية التي تطرح نفسها باعتبارها مشروعا عالميا للإصلاح يمكن تطبيقه في أي زمان ومكان .

وتحدث الدكتور جمال زهران مشيرا إلى أن الإصلاح في أي مجتمع لا بد أن يتم وفق رؤية شاملة ومتكاملة تضمن الربط بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وذلك من خلال مشروع نهضوي يمكن المجتمع من إحداث نقلة نوعية في مختلف مؤسساته . وطالب بضرورة التركيز على الإصلاح السياسي باعتباره من أهم العوامل التي يمكن أن تقود المجتمع إلى نهضة حقيقية ، ومن ذلك إلغاء نسبة الـ٥٠٪ للعمال والفلاحين بعد أن فقدت صلاحيتها ، وإعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية ، وتدعيم الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات.

وتناولت ندوة «المشكلة السكانية ... نحو حلول جديدة » ، قضية الانفجار السكاني وأثره في عرقلة التنمية ، ومن ثم ناقشت الندوة خطورة تلك المشكلة وتداعياتها ، وحذرت من استمرار الزيادة السكانية على نفس معدلاتها الحالية مما سيؤدي إلى بلوغ عدد السكان في عام ٢٠٢٠ إلى ما يقرب من مائة مليون نسمة في الوقت الذي لم تزد فيه حصة مصر من مياه النيل منذ عام ١٩٥٤ . وعن الآثار السلبية للزيادة السكانية ركزت الندوة على النواحي التعليمية ومن بينها زيادة كثافة الفصول ، ونفس المشكلة تواجهها الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات العامة . وطالبت الندوة أجهزة الإعلام وكتاب الدراما بتبني قضية الانفجار السكاني وتوضيح آثاره المدمرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعن المنظومة التشريعية والقضائية كانت الندوة التي أقيمت عن «النهضة والإصلاح التشريعي والقضائي» ، ركز المشاركون فيها على أهمية الإصلاح في المجالات التشريعية والقضائية في ظل متغيرات القرن الحادي والعشرين ، التي تحاول بعض القوى العالمية أن تفرض من خلالها قانونا دوليا جديدا يتفق مع أهدافها . وأوصت الندوة بأهمية تفعيل دور المرأة داخل الدوائر القضائية ، وإلى ضرورة تغيير معايير التقاضي مع ظهور نوعية جديدة من الجرائم التي لا تشملها القوانين الحالية مثل الجرائم الإليكترونية وجرائم التجارة الدولية والحرة وغيرها .

وتناولت ندوة «آفاق النشر وحرية التعبير » التحديات التي تواجه مستقبل النشر ، ومن بين تلك التحديات عدم وجود دراسات جادة يمكن التعرف من خلالها على ميول القارئ وتحديد نوعية الكتب التي يقبل عليها. وأوضحت الندوة أن صناعة النشر شهدت في الآونة الأخيرة تطورات هائلة في نوعية وأشكال الكتب ، وأيضا في ظهور الكتاب الإلكتروني ، وإن كانت هناك مع ذلك مشكلات خاصة بالرقابة الشعبية غير المنظمة التي تسبب العديد من الأزمات التي قد تصل في بعض الأحيان إلى مجلس الشعب .

وفي إطار المحور الرئيسي لقضايا الإصلاح خصصت العديد من الندوات لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي ومن بينها : «الحوار الوطني ودوره في دفع جهود الإصلاح»، و«المقومات السياسية للإصلاح» ، و «التحول الاقتصادي في عصر العولمة» ، و«الأسس الثقافية للإصلاح »، و«دور الإعلام في الإصلاح»، و«المنظومة الاجتماعية وعملية الإصلاح» ، و«دور المرأة في تقرير مستلزمات الإصلاح ».

ولأن التعليم يعد من الركائز الأساسية لعملية الإصلاح ، فقد تضمنت فاعليات المحور الرئيسي للدورة السابعة والثلاثين لمعرض القاهرة الدولي للكتاب عدة ندوات تناولت: «العلم كأساس للإصلاح» ، و«التعليم وتحديث

المجتمع »، وقد شارك في الندوة الأخيرة العديد من خبراء التربية والتعليم مؤكدين أن التعليم شريك أساسي في جميع مشروعات التنمية ورافد أساسي من روافد الإصلاح الشامل ، وأن مصر أرست أسس نهضتها الحديثة في عهد محمد علي من خلال تطوير التعليم . وطالبت الندوة بإيجاد أشكال جديدة من التعليم كالتعليم عن بعد والتعليم الإليكتروني ، فضلا عن تدعيم التعليم المفتوح الذي لجأت إليه بعض الجامعات في السنوات الأخيرة نتيجة ازدياد الإقبال على التعليم الجامعي . كما تناولت موضوعات المحور الرئيسي العديد من الندوات الأخرى من بينها الإصلاح والنهضة الفنية في مجالي المسرح والسينما ، والعلاقات المصرية العربية من منظور استراتيجي ، وتأثير الصراع العربي الإسرائيلي على منظومة الإصلاح ، إضافة إلى اللقاءات الفكرية والشهادات لعديد من الكتاب والمفكرين.

وإلى جانب الندوات المتعلقة بالمحور الرئيسي للمعرض عن آفاق النهضة والإصلاح عقدت العديد من الندوات المتخصصة ، نشير من بينها إلى الندوة التي تناولت «قضية البحث العلمي وتحديات الواقع». وشارك في هذه الندوة كل من الدكتورة شادية قناوي والدكتور مصطفى عبد الغني والدكتور محمد ندا ، وأدارها الدكتور عصام عبد الله . وفيها أكد المتحدثون على أن البحث العلمي هو رمز التقدم في أي شعب من الشعوب ، وإن كان مما يؤسف له أن ميزانية البحوث العلمية في مصر لا تزال ميزانية ضعيفة ، ويكفي أن نعرف أن إسرائيل تنفق على البحث العلمي أضعاف ما تنفقه مصر . كما أشار الدكتور مصطفى عبد الغني أن هناك مراكز بحثية عربية تعمل لصالح الغرب وتمول منه لخدمة أغراض خاصة في الوقت الذي تتعرض فيه بعض المراكز العربية ذات الطابع العروبي والقومي لضغوط تقع عليها ، وألمح بصدد ذلك إلى إغلاق مركز زايد للتنسيق والمتابعة التابع لجامعة الدول العربية والذي كان يمول من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة .

وتميزت الندوات المتخصصة بالعديد من الاحتفاليات ومن بينها الاحتفالية التي أقيمت بمناسبة مرور عشر سنوات على مكتبة الأسرة، والاحتفال الذي أقيم بمناسبة مرور ٢٥٠ عاما على ميلاد أبو المؤرخين الشيخ عبد الرحمن الجبرتي ، التي أدارها الدكتور عبد العظيم رمضان وشارك فيها كل من الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، محقق موسوعة الجبرتي «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» ، و«مظهر التقديس في زوال دولة الفرنسيس» ، والدكتور عماد أبو غازي ، والدكتور محمد عفيفي ، المتخصص في تاريخ مصر العثمانية . وبمناسبة مرور مائتي عام على حكم محمد علي (١٨٠٥ – ٢٠٠٥) كانت تلك الندوة التي أدارها الدكتور محمد صابر عرب ، رئيس الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، وشارك فيها كل من الدكتور يونان لبيب رزق ، والدكتور عاصم الدسوقي ، والدكتور خلف الميري ، والدكتور ماجد فرج والدكتور عبد المنعم الجميعي . وقد تحدث الدكتور صابر عرب في بداية تلك الندوة عن دور محمد علي في بناء مصر الحديثة ، وهو الدور الذي يعد نقطة فاصلة في تاريخ مصر الحديث ، ومن خلاله حاول التعرف على التجارب التنموية الأوروبية ونقلها إلى مصر . وعلى الرغم من أن تجربة محمد علي نجحت اقتصاديا إلا أنها فشلت على المستوى الاجتماعي نتيجة لتجاهله حقوق الشعب . وفي هذا الإطار أوضح الدكتور يونان لبيب رزق أن محمد علي على الرغم من أنه استطاع نقل مصر من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة ، إلا أنه استخدم أدوات قديمة في تطبيقه لنظامه الجديد ترجع إلى فترات الحكم العثماني متجاهلا في ذلك طبقات المجتمع وذلك على عكس ما حدث في أوروبا من تغيير وإصلاح ارتكز على الطبقات الاجتماعية . وركز الدكتور عاصم الدسوقي على التنمية الاقتصادية ، كما تناول الدكتور ماجد فرج النهضة التعليمية ، وأن محمد علي كان له الفضل في إدخال التعليم المدني إلى جانب التعليم الديني الذي كادت تقتصر عليه الحياة العلمية في مصر لفترات طويلة.

وإلى جانب الندوات العامة والندوات المتخصصة ، كانت هناك العديد من الندوات التي عقدت ضمن فعاليات ما عرف بالمقهى الثقافي ، والتي تناولت موضوعات متعلقة بجوانب هامة من القضايا الثقافية والسياسية والاقتصادية ، ومن بينها «دور المثقف العضوي في المجتمع المصري» ، و «العرب بعد الحادي عشر من سبتمبر ، تحولات وتحديات» ، و «الأحزاب الجديدة في مصر» ، و«مصر والسودان»، و«الإصلاح الاقتصادي في مصر» ، وقد ركزت الندوة الأخيرة على مشكلة العجز المالي وتصاعد الديون الداخلية مما يتعين وضع الحلول للحد من ارتفاع هذا العجز ، كما طالبت الندوة بربط الجنيه المصري بسلة العملات الأجنبية .وأكد الدكتور مصطفى السعيد أن الهدف الخفي من تعميم مفهوم العولمة هو تغليب المصالح الاقتصادية للدول الغربية على المصلحة القومية .

كما تناولت ندوات المقهى الثقافي موضوع الإصلاح من منظور تاريخي باعتبار أن الإصلاح مشروع مصري مستمر عبر العصور المختلفة ، ومن ثم رصدت الندوات التي أقيمت بصدد ذلك رؤى وملامح من قضايا الإصلاح في كتابات عدد من المفكرين المصريين البارزين بداية من رفاعة رافع الطهطاوي وعلي مبارك وأحمد لطفي السيد والشيخ محمد عبده وطه حسين وغيرهم ، كما تناولت بعض مظاهر الإصلاح في عصر الخديو إسماعيل ، وهي الندوة التي شارك فيها كل من الدكتور يونان لبيب رزق ، والدكتورة لطيفة سالم ، وأدارها الدكتور محمد رءوف حامد. وفي تلك الندوة أوضح الدكتور يونان في حديثة أن الخطأ الذي وقع فيه كل من محمد علي وإسماعيل يرجع في أساسه إلى أنهما أرادا الإصلاح بهدف التقليد ، على حين أن الإصلاح الحقيقي ينبغي أن ينبع من الجذور . واتفق الدكتور محمد رءوف مع هذا الرأي مؤكدا بدوره أنه يتحتم أن تشارك جميع شرائح المجتمع في التوجه إلى الإصلاح. وعلى الرغم مما

أشارت إليه الدكتورة لطيفة سالم عن التقدم الذي أحرزته مصر على عهد الخديو إسماعيل ، إلا أن مصر عانت من الأزمة المالية وزيادة حجم القروض الخارجية، مما جعلها تقع تحت الضغوط الأجنبية التي انتهت بالاحتلال البريطاني .

وكان أحمد لطفي السيد واحدا من بين من تناولتهم الندوة التى عقدت عن سلسلة المصلحين المصريين ، وفي تلك الندوة التي أدارها الدكتور اسحق عبيد وشارك فيها كل من الدكتورة سامية الساعاتي التي تحدثت عن دور أحمد لطفي السيد في تحرير المرأة ، والدكتور وسيم السيسي عن مصر للمصريين ، والدكتور عاصم الدسوقي عن الليبرالية ، والكاتب الصحفي أحمد الجمال عن أحمد لطفي السيد ماله وما عليه. ونظرا لما لاقته تلك الندوة من آراء متضاربة كان دور الدكتور اسحق عبيد واضحا في التوفيق بين تلك الآراء ، وطالب الجميع التحلي بمقولة أحمد لطفي السيد نفسه «الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية» ، وذكر عن أحمد لطفى السيد أنه كان من أكبر الداعين لشعار «مصر للمصريين» ، والتسامح مع الرأي الآخر مما يعد قمة الليبرالية .



المجلس الأعلى للثقافة

ملتقى القاهرة الثالث للإبداع الروائي العربي

الرواية والتاريخ «دورة عبد الرحمن منيف»

٢٦فبراير - ٢ مارس ٢٠٠٥

شارك في هذا المؤتمر نخبة من كتاب الرواية المصرية والعربية وقدموا ما يزيد على مائة بحث حول الرواية والتاريخ. وقد منح المؤتمر جائزته في هذا العام للروائي السوداني الطيب صالح. وقد أثارت الأوراق المقدمة للمؤتمر

العديد من التساؤلات ومن بينها من يكتب التاريخ الحقيقي المؤرخ أم الروائي ؟ ومتى يكون التاريخ في الرواية تزييفا وتزويرا ؟ وهل الروائي حر في تغيير أحداث تاريخية مؤكدة تحت مقولة أنها «رؤية فنية»، وماذا عن الشخصيات التي هي من إبداع الروائي هل هو حر فيها تماما ؟ أم عليه الالتزام بظروفها التاريخية والاقتصادية والاجتماعية وقت وقوع الأحداث ؟

وفي الجلسة الأولى التي بدأت بها فاعليات المؤتمر قال إدوارد الخراط إن «من مهام الرواية التاريخية أن تنقل لنا روح العصر الذي تتناوله بمعنى أن تأتي بالتاريخ فتبعث فيه الحياة ، ولا تجعل التاريخ مجرد ثوب أو استعارة لإسقاطه على الواقع ، وعليها أن تتواضع أمام التاريخ ، وتحاول اكتشاف العنصر الحي فيه». وفي الجلسة الثانية قال الكاتب العراقي فاضل العزاوي ضمن ورقته «إن ما يعنينا في الأمر كله ضمن علاقة التاريخ بالرواية هو الوعي بالتاريخ والطريقة أو الطرق التي يتجلى بها هذا الوعي في النص الروائي».

وأثار المؤرخ قاسم عبده قاسم سؤالا عن طبيعة العلاقة الجدلية بين التاريخ والأدب ، وأن كتب التاريخ القديمة حفلت بأمثلة عن التداخل بين الأدب والتاريخ، بل إن كرسي التاريخ ظل ملحقا بقسم الأدب الإنجليزي في الجامعات البريطانية حتى السنوات الأولى من القرن العشرين . غير أنه مع تطور علم التاريخ لم تعد وظيفة المؤرخ أن يحكي ماذا حدث ، وإنما يفسر ماذا حدث ويستخدم من أجل ذلك الصرامة المنهجية وأدوات البحث العلمي، وذلك على عكس الروائي فهو أسير فنه لأنه يحكي وليس عليه أن يفسر ما يحكيه. وعلى الرغم من ذلك كله تبقى العلاقة بين المؤرخ والروائي علاقة تكامل واعتماد متبادل. ومن هذا المنطلق يرى الروائي سمير قطامي أن الرواية التاريخية عمل فني يتخذ من التاريخ مادة له ، أو بتعبير آخر هي فن كتابة التاريخ بوسائل وأدوات تختلف عن وسائل وأدوات كتابة التاريخ، أو هي إعادة كتابة التاريخ بأسلوب روائي دون الخروج عن الإطار التاريخي العام أو تجاوزه بشكل صارخ. وترى الروائية ابتسام

سعيد في ورقتها المعنونة «الرواية التاريخية والجماعة الشعبية»، أن الرواية التاريخية تعد بمثابة التاريخ الاجتماعي، أو ما يمكن أن نطلق عليه «السسيو تاريخي» من حيث تسليطها الضوء على حركة الجماعة الشعبية التي تتبدى من خلالها الموروثات الشعبية. وحول هذا الموضوع يربط الروائي إبراهيم سعافين الرواية التاريخية بالتاريخ الاجتماعي. ويحدد الروائي خالد عبد المحسن من خلال قراءته لرؤية جابر عصفور في كتاباته المتعددة العلاقة بين الإبداع الروائي وإرهاصات الاستنارة العربية، ويستنتج من تلك القراءة أن الرواية التاريخية هي الفن الأقدر على كشف أسباب التخلف في المجتمع ، وإبراز إمكانات التقدم ، والأكثر تعبيرا عن التحولات الطبقية ، والتعرض للمسكوت عنه في الخطاب الثقافي والاجتماعي، إذ تنطوي الرواية الرمزية على توريات سياسية واجتماعية. ويعرض الكاتب أحمد إبراهيم الهواري للرواية السياسية من حيث تركيزها على دور الفرد في صنع أحداث التاريخ.

وتناولت العديد من الأوراق الاختلاف الجوهري في طرائق التعامل مع التاريخ من قبل الروائي من ناحية والمؤرخ من ناحية أخرى. كما أثيرت بعض التساؤلات التي وصلت إلى درجة إلغاء التاريخ النمطي لكي يحل محله تاريخا أكثر دلالة، وهل التاريخ السياسي الذي يكتب تحت أعتاب الحكام والسلاطين هو التاريخ الحقيقي ؟ وإجابة على هذا السؤال أكدت بعض الأوراق أن الرواية التاريخية تسعى لإيجاد تاريخ موازي يتجه إلى إعادة تصحيح هذا التاريخ.

جدير بالذكر أن الأبحاث التي قدمت للمؤتمر تناولت الرواية وعلاقتها بالتاريخ في العديد من الأقطار العربية ، غير أننا سنقتصر في هذا المقام على الرواية المصرية وما يتعلق بها من رصد حركة التاريخ المصري الحديث والمعاصر، وبصدد ذلك يرى الروائي أحمد شبلول أن مصر اجتذبت بتاريخها القديم والمعاصر أقلام المبدعين في الشرق والغرب، فالكاتبة الإنجليزية «جانيس إليوت» درست من خلال روايتها التاريخية «حياة على النيل» عادات

الشعب المصري وتقاليده وسلوكياته وظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومواقفه من بعض الأحداث المحلية والعربية والعالمية في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، وخاصة خلال وجود الإنجليز في مصر والسودان في تلك الفترة. وفي البحث المقدم من الكاتب سمير الفيل بعنوان «**حرب أكتوبر بين وثائق التاريخ وذاكرة الروائي**» نجد فيه كل التفصيلات الدقيقة عن حياة المحاربين التي لا تظهر عادة في البيانات أو الوثائق الرسمية .

ويرى جوزيف سعيد أن هناك العديد من الروايات التاريخية المصرية تصور الانحلال الحضاري إزاء المواجهة الكولنيالية ، ومن بينها رواية «زقاق المدق» لنجيب محفوظ، و«حارة الزعفران» لجمال الغيطاني، و«عمارة يعقوبيان» لعلاء الأسواني وغيرها. وأثار الدكتور سيد عشماوي من خلال عرضه لرواية سلوى بكر عن «كوكو سودان كباشي»، وهو أحد الشخصيات السودانية التي شاركت في حرب المكسيك على عهد الوالي سعيد باشا ، مسألة الهوية وتناقضاتها من خلال الإسقاطات التي وردت في تلك الرواية. وحول البحث في الهوية المصرية قدم الكاتب فتحي إمبابي ورقة بعنوان «**الرواية من الحاضر إلى التاريخ**» أوضح فيها أن مصر كانت في غيبة عن الوعي لعدة قرون إلى أن جاءت الحملة الفرنسية، وحدثها الأهم في التاريخ المصري الحديث وهو اكتشاف حجر رشيد لكي تعيد مصر إلى الواقع المعاصر ، ويرى أن ثورة الفلاحين مع عرابي وثورة ١٩١٩ وتشكيل أول وزارة من أبناء الفلاحين مع سعد زغلول بمثابة تتويج لاستعادة الهوية المصرية .

وفي الدراسة المعنونة «**الروائي والمؤرخ ...أيهما يكتب التاريخ الحقيقي**»، يبرز الباحث صلاح مطر في تلك الدراسة ما يتصف به المؤرخ الأمين من حياد تام إزاء الأحداث التي يتناولها ، أما الروائي فقد يحدث أن تستثيره تلك الأحداث فيتخذها منطلقا لنص إبداعي، ومن ثم يتخذ الروائي من التاريخ أو من الشخصية التاريخية ما يخدم فكره أو إبداعه، فنجيب محفوظ على سبيل المثال

تكاد جميع أعماله الإبداعية أن تكون أعمالا تاريخية تستلهم تاريخ المجتمع المصري وواقعه، ومن المؤكد أنه لم ينقل حرفيا ما قرأه في كتب التاريخ، وإنما ينتقي أحداثا بعينها وقعت بالفعل مضيفا إليها أحداثا وشخوصا صنعها بنفسه، ومع ذلك لا يمكننا أن نتهم نجيب محفوظ بتزوير التاريخ، وإنما يمكن القول أنه أعاد صياغة التاريخ، أو بمعنى آخر أن التاريخ يتقاطع في روايات نجيب محفوظ مع التاريخ الذي يكتبه المؤرخون المحترفون .

هناك أيضا الروائي أبو المعاطي أبو النجا في روايته «العودة إلى المنفى» التي ركز فيها على عبد الله النديم الذي لعب دورا خطيرا لم يعره المؤرخون الاهتمام اللائق، وهو دوره في تحريك القوى الاجتماعية لإنشاء المدارس والمصانع. ويرى أبو النجا أن إمعان النظر في تجربة عبد الله النديم قبل وأثناء وبعد الثورة العرابية يمكن أن تكون ملهما لرؤية أفضل لطبيعة مشكلات ثورة يوليو ، تأتي على رأسها مشكلة كيفية انتقال السلطة من الجيش إلى الشعب، وبالتالي تحقيق الديموقراطية السياسية بعد أن حققت جزءً من الديموقراطية الاجتماعية.

ويوضح البحث المقدم من الكاتب عبد الرحمن أبو عوف التحولات التاريخية والمجتمعية في روايات نجيب محفوظ، التي اختار عدة نماذج بارزة من بينها وهي: الثلاثية «بين القصرين، قصر الشوق، السكرية»، و«السمان والخريف»، و«قشتمر» . وذلك على اعتبار أن هذه النماذج الثلاث ترصد وتحلل وتؤرخ بالصورة والرمز والمجاز للمرحلة التاريخية الحديثة والمعاصرة من عمر مصر، وغالبا من قيام ثورة ١٩١٩ حتى ثورة ١٩٥٢ وما بعدها من صعود وانكسار وانتصار وهزيمة للحلم القومي، وما ترتب على ذلك من تعديلات أساسية في بنية المجتمع المصري.

ويوضح الكاتب فتحي الابياري في دراسته «**الرؤية السياسية في الرواية التاريخية المصرية**»، عند ثلاثة من رواد القصة والرواية وهم الدكتور محمد

كامل حسين في رائعته «قرية ظالمة» ومحمد فريد أبو حديد في روايته «أنا الشعب» ويوسف السباعي في ملحمته الروائية التاريخية «أصيل له آخر»، موضحا في تلك الدراسة اختلاف الرؤية السياسية التى استمدها كل منهم من وقائع تاريخية، أو إرهاصات لثورة شعب، وثورته على جميع القوى المكبلة لحريته وكرامته، من أجل مستقبل أفضل للإنسان.

وتقدم الكاتبة منى إبراهيم دراسة مقارنة لروايتي «في عين الشمس» لأهداف سويف، و«بيت القاهرة» لسامية سراج الدين من حيث كون كل منهما سيرة شبه ذاتية، وتتناول الروايتان تاريخ مصر الحديث ، وخاصة حقبة ثورة يوليو ١٩٥٢ من خلال مقارنة موقف كل من الكاتبتين اللتين تنتميان إلى خلفية اجتماعية وثقافية شديدة الاختلاف ، فأهداف سويف تنتمي إلى الطبقة المتوسطة التي استفادت كثيرا من ثورة يوليو بينما سامية سراج الدين تنتمي إلى إحدى العائلات الطبقية التي تضررت من القوانين التي أصدرتها الثورة.

وعن تاريخ مدينة بور سعيد «**بين المسكوت عنه والمباح**» استهدفت الروائية سهام بيومي الكتابة عن المسكوت عنه في كتب التاريخ الرسمي، وعن التاريخ الشفاهي غير المدون. وأن ما دفعها للكتابة عن تاريخ مدينة بور سعيد هو تلك القضية الخلافية، فعندما جاء بونابرت ليغزو مصر بالمدافع، تصدى له الشعب بكامله، وقاد الأزهر المقاومة. وعندما جاء فرديناند ديلسبس بمشروع قناة السويس، حقق بمشروعه بمساندة سعيد باشا والى مصر وبدون جيوش ما لم تستطعه جيوش بونابرت، وبارك الأزهر المشروع، وهذا خلق الالتباس الذي قسم الناس إلى مؤيد للمشروع ومعارض له. وترى الكاتبة أن تاريخ مدينة بور سعيد الحديث يبدأ مع حفر قناة السويس في عام ١٨٥٩ واستمر عشر سنوات، وما تبع ذلك من تغيرات حدثت في معالم المدينة، وما شهدته من موجات هجرة من الفلاحين، وازدياد موقعها أهمية، ومن ثم كانت مستهدفة من الاستعمار، وخاضت من أجل ذلك كل حروب مصر في تاريخها الحديث وأبرزها العدوان

الثلاثي في عام ١٩٥٦. وركزت الكاتبة على كيفية استيعاب الجماعة الشعبية في بور سعيد التغيرات التي مرت بتاريخها، وكيف حافظت على وجودها واستمراريتها. وعن المسكوت عنه في تاريخ المدينة ترى الكاتبة أن الأهالي الذين عادوا إلى مدينتهم في عام ١٩٧٦ بعد هجرتهم منها عقب حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧، وجدوا أن المدينة قد تحولت إلى منطقة حرة. ومثلما تم تخطيط المدينة بعد حفر قناة السويس وفقا للنموذج الكولونيالي لخدمة الأجانب المقيمين فيها، كانت كل التغيرات التي حدثت في المدينة بعد تحويلها إلى منطقة حرة لصالح الطبقة الطفيلية الجديدة الصاعدة، وبدا واضحا أن الناس الذين قاسوا معاناة الحرب والتهجير هم غير الناس الذين أصبحوا يجنون الثمار. كذلك فإن أبطال حرب ٥٦ وأبطال حرب الاستنزاف لم يحققوا لأنفسهم أية مكاسب.

* * *

المجلس الأعلى للثقافة
لجنة التاريخ
ندوة
مائة عام على وفاة الإمام محمد عبده
٩ ، ١٠ مارس ٢٠٠٥

استمرارا لما يقوم به المجلس الأعلى للثقافة ولجنة التاريخ بالمجلس في إحياء ذكرى الشخصيات التي أثرت الفكر الثقافي والتنويري في مصر ، انعقدت على مدى يومين ندوة «مائة عام على وفاة الإمام محمد عبده»، واشتملت الندوة على أربعة جلسات إضافة إلى الجلستين الافتتاحية والختامية.

وفي الجلسة الافتتاحية للندوة ألقى الدكتور عبد العظيم رمضان مقرر لجنة التاريخ كلمة أوضح فيها أهمية انعقاد تلك الندوة التي كان ينبغي أن تغطى

بكثافة من قبل أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وأشاد بذكرى الأستاذ الإمام الذي كان بكل المقاييس مفكرا سابقا لعصره، ومن الأسف أننا لا زلنا نعيد التفكير في قضايا فرغنا منها منذ أكثر من مائة عام مما يشكل ردة فكرية.

وفي نفس الجلسة ألقى الدكتور أحمد زكريا الشلق مقرر الندوة كلمة طالب فيها أن نستعيد أفكار الإمام ورؤاه ومواقفه، وأن نستذكر سيرته الفكرية والعملية بكل جوانبها المتعددة بما في ذلك دروسه في التعليم والتربية، باعتباره كما وصفه عباس محمود العقاد «عبقري الإصلاح والتعليم»، وأن ندرس أفكاره بشأن إصلاح الأزهر، ودعوته من أجل حرية الفكر والبعد عن التعصب، وأن نتفهم كتاباته ودفاعه عن الإسلام باعتباره دين العلم والمدنية. كما لا ينبغي أن نغفل دوره في إصلاح نظام القضاء في مصر ألا وهو إنشاء مدرسة القضاء الشرعي التي قصد بها تخريج القضاة والمشرعين الذين يفهمون الشريعة ويهيئونها لمتطلبات الحضارة الحديثة. وعلى الرغم من قصر عهد هذه المدرسة، إلا أن دورها كان عظيما من حيث تخريجها مفكرين وقضاة كان لهم أثر كبير في نهضتنا المعاصرة.

وذكر الدكتور أحمد زكريا في كلمته أيضا أن الشيخ محمد عبده كان يدرك وهو بصدد دفاعه عن الإسلام أن المشكلة ليست في الدين ولكن في الفهم الخاطئ له، ومن ثم كان تأكيده على أهمية تأويل النص الديني وربطه بقضايا العصر ومشكلاته. وكان يدرك الدور الحقيقي للمثقف، وكيف أن هذا الدور لا ينبغي أن يتوقف عند قاعة الدرس بل لا بد أن يتفاعل المثقف مع قضايا مجتمعه وأمته، ومن هنا كانت حلقاته التعليمية ومحاضراته نقاط إشعاع وضوء أثرت في جيل من المثقفين وأثرت عصره. ولم يكن الشيخ محمد عبده تقليديا في عرض أفكاره، أو معيدا لأفكار من سبقوه، وإنما تميز بعقلية تقدمية واعية تقارن وتحلل وتثير العقل والوجدان، ففي كتابه المهم عن «الإسلام بين العلم

والمدنية» أبرز فيه قضية النظر العقلي لتحصيل الإيمان، وأنه لا سلطة دينية على أحد، وأنه ليس لأحد سلطان على عقيدة أحد، وأن الرسول جاء مبلغا ومذكرا، لا مهيمنا ومسيطرا. كما أكد على ضرورة الانفتاح على العلوم جميعها حتى ولو كانت علوما غير دينية. وفي رسالته عن «التوحيد» كشف فيها عن كل مقومات التنوير في الإسلام.

واختتم الدكتور أحمد زكريا كلمته بأن الشيخ محمد عبده كان وطنيا صادقا محبا لوطنه، شغف به حبا واعتز بمصريته اعتزازا كبيرا، فهو الذي قال عن مصر «كانت في سالف الزمان مملكة من أشهر الممالك وكعبة يؤمها كل سالك وناسك ...وانفردت بالبراعة في الصنايع والابتكار ...وكان التمدن فيها كهلا حين كان عند غيرها طفلاً». وحقيقة الأمر أن الشيخ محمد عبده كان قاسما مشتركا يحتفل بدوره المشتغلون بالفلسفة وقضايا الإصلاح الديني والفكر التنويري والنهضوي، وإجمالا يمكن القول أنه كان صاحب فكر ورأي ومدرسة أثرت في تاريخ مصر الحديث والمعاصر تأثيرا بالغا بل لا يزال تأثيرها ممتدا إلى زماننا.

وفي الجلسة الأولى من جلسات الندوة قدمت الدكتورة لطيفة سالم ورقة بعنوان «**محمد عبده والثورة العرابية**»، أوضحت فيها تطور موقف الشيخ محمد عبده من الثورة، فعلى أثر حادثة قصر النيل (فبراير ١٨٨١) راح يجادل قادة الثورة العسكريين، وأن ما يقدمون عليه عمل غير شرعي ويخشى أن تكون نتيجته الاحتلال الأجنبي.. غير أنه لم يلبث أن فرض التحول في مسيرة الثورة نفسه على الشيخ محمد عبده الذي سرعان ما انضم إلى الثوار، وانجرف في أحداث الثورة، ورأى ضرورة خلع الخديو توفيق الذي عده خائنا لمصر، وبعد أن كان يصف العسكريين بالتهور أصبح أكثر تهورا منهم، وتزعم تطبيق شعار «مصر للمصريين»، وحمل مقتا شديدا للعنصر التركي، وأيضا للاستبداد السلطاني. ومع الهزيمة والاحتلال البريطاني لمصر عانى الشيخ كباقي قادة

الثورة من المعاملة السيئة والمزرية في السجن إلى أن صدر الحكم عليه بالنفي إلى بيروت، واضطر إلى مغادرة وطنه. وعندما عاد إلى الوطن كانت الظروف قد تغيرت كلية فاسترجع اتجاهه المعتدل الذي تناول فيه الإصلاح كمفتاح لنهضة مصر.

وفي الورقة التي قدمها الدكتور يونان لبيب رزق بعنوان «محمد عبده في المنفى»، والتي ألقتها الدكتورة لطيفة سالم نيابة عنه ذكر فيها أن أخطر الاتهامات التي وجهت إلى الشيخ محمد عبده بعد القضاء على الثورة أنه كان من المحرضين في جلسة مجلس النواب التي دعا فيها ممثلو المصريين إلى التخلص من الخديو توفيق، وهو الأمر الذي لم ينكره حتى بعد إدانته ونفيه. والمهم أنه قبض على الشيخ وأودع السجن ثلاثة أشهر للتحقيق لقي فيها ما لقي من اضطهاد وإهانة وشماتة أعداء وتنكر أصدقاء، ثم حكم عليه بالنفي إلى الشام. وسجل الدكتور يونان في ورقته ملاحظة هامة وهي أن مصير الشيخ محمد عبده اختلف عن مصير قادة الثورة من العسكريين الذين ثبتت عليهم تهمة العصيان للخديوي، بل وللسلطان العثماني، الأمر الذي أدى إلى أن تكون قرارات نفيهم إلى بلاد بعيدة «سرنديب»، وتكون في ذات الوقت بلا رجعة. بينما كان نفي الشيخ محمد عبده إلى بلاد قريبة ولأجل محدود، وهو في هذا الجو المختلف عن جو سرنديب استمر يمارس نشاطاته الفكرية فقد كانت البيئة مناسبة لاستمرار هذا النشاط، ففي أثناء إقامته في بيروت نشر سلسلة من المقالات في مجلة «ثمرات الفنون». ثم أنه بعد انتهاء مدة نفيه لم يعد إلى مصر، ولم يلتمس عطف الخديوي بل إنه أخذ في التنقل في أوروبا، وفي أثناء إقامته في باريس شارك السيد جمال الدين الأفغاني في إصدار «العروة الوثقى» التي صدر منها ثمانية عشر عددا كرست هجومها على السياسة البريطانية في مصر، خاصة ما كان منها متعلقا بعملية إخلاء السودان من القوات المصرية، ولم يلبث أن ضيق عليها الإنجليز بمختلف وسائل التضييق الأمر الذي أدى إلى توقفها. وبعد عودته إلى بيروت قرر أن يهجر السياسة

ويتفرغ للدور الذي يلائم مزاجه ... الدور الإصلاحي حيث استأنف كتاباته في «ثمرات الفنون». وفي تلك الأثناء ونتيجة لعودة رياض باشا الذي كان محسوبا عليه إلى الوزارة سعى الكثيرون لاستصدار عفو من الخديو توفيق عنه ، خاصة وأن مدة الثلاث سنوات التي حكم عليه بالنفي خلالها قد انقضت وطالت إلى الضعف، ست سنوات، وأن عديدا من القريبين منه ممن تبنوا منهجه في الإصلاح وعلى رأسهم سعد زغلول، كانوا قد نشطوا في ذلك الوقت، واتخذوا من صالون الأميرة نازلي فاضل مقرا لهم الأمر الذي دفعها إلى التوسط لدى الخديوي للعفو عنه والسماح له بالعودة إلى أرض الوطن. غير أن تلك المحاولات لم تثمر إلا بعد أن تدخل المعتمد البريطاني، اللورد كرومر، وضغط على توفيق الذي وافق على عودة الشيخ إلى أرض الوطن، وذلك بعد أن استوثق الطرفان أنه قد طلق السياسة واقتنع بنهج الإصلاح سبيلا، وهو النهج الذي آتت أكله قبل مضي وقت طويل.

وفي الجلسة الثانية من جلسات الندوة قدمت ثلاث ورقات، كانت الورقة الأولى للدكتور أحمد زكريا الشلق التي تناول فيها **«محمد عبده والاحتلال البريطاني»** أوضح فيها موقفه من الإدارة البريطانية وسياسة الاحتلال تجاه مصر في شتى المجالات سواء في المؤسسات ذات الطابع الديني وعلى رأسها الأزهر، وموقف الإنجليز منه عندما تولى منصب المفتي العام. ومن أبرز ما تناولته الورقة تكوين مدرسة الإمام الإصلاحية واتجاهها الفكري ودعم الإنجليز لها في مواجهة تيار الوطنيين المؤثرين لحركة الجامعة الإسلامية ولدولة الخلافة العثمانية.

وكانت الورقة الثانية للدكتور عبد العاطي محمد وموضوعها **«الأستاذ الإمام والإصلاح السياسي»**. وتناول فيها سؤالا قديما تصدى للإجابة عنه الكثيرون من رواد النهضة المصرية منذ الاحتكاك بالحضارة الغربية مع مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر، وهو لماذا التخلف وكيف النهضة ؟ ويقف الإمام محمد عبده في مقدمة من تصدوا للإجابة على هذا السؤال، ورأى الحل في التجديد

الديني فكانت أفكاره رائدة بحق في هذا المجال حتى أنه استحق أوصافا عديدة ما بين الشيخ المصلح والأستاذ الإمام ولوثر الشرق، وتركت أفكاره الإصلاحية أثرها العميق في الواقع المصري. وبعد مرور مائة عام على وفاته بدت حركة الإصلاح الإسلامية التي تزعمها في مفترق طرق، فبعد أن مرت بتطورات عديدة تشتت بين ثلاث تيارات أقواها الاتجاه المحافظ التقليدي، بالإضافة إلى تيارين آخرين أقل تأثيرا هما الاتجاه الليبرالي الإسلامي، والاتجاه التجديدي التوفيقي الذي يعد أقلهما وجودا وتأثيرا. ويتلخص النقص الشديد الذي اعترى حركة محمد عبده الإصلاحية في افتقادها إلى برنامج سياسي منظم وعدم قدرتها على إحراز التمكن على صعيد السلطة، فضلا عن عوامل أخرى موضوعية لعل أهمها اتباعها منهج التوفيق أو التلفيق في الربط بين الإسلام والعصر، ونزعتها الدفاعية التبريرية في وجه العلمانية المطلقة.

وأوضح الدكتور عبد العاطي في دراسته أن الشيخ محمد عبده لم يطرح نفسه كمفكر سياسي، ولكن هدفه الرئيسي كان توضيح جوهر الإسلام الصحيح وربط الإسلام بالعصر، مما حتم عليه أن يتطرق إلى الكثير من المتطلبات السياسية لقيام النظام السياسي الذي يحقق النهضة، ومن ثم طرح عدة مبادئ للنظام السياسي هي الحرية والشورى والقانون، وشدد على أن طبيعة السلطة مدنية وليست دينية. ولم يترك أية فرصة حين تولى العديد من المناصب دون أن يطرح رؤيته في الإصلاح الديني والسياسي والاجتماعي والثقافي، حيث كان عضوا في مجلس شورى القوانين ، وفي مجلس إدارة الأزهر، وقاضيا ومفتيا للديار المصرية، فضلا عن توليه رئاسة الوقائع المصرية وقيامه بالتدريس في دار العلوم ومدرسة الألسن، وكان نائبا لجمعية العروة الوثقى السرية التي شكلها الأفغاني في باريس بعد فشل الثورة العرابية، وشارك في كتابة العديد من المقالات بجريدة العروة الوثقى، كما كان من أبرز أعماله ردوده على فرح أنطون وهانوتو التي اتهمت الإسلام بالعداء للحرية وبعدم التسامح والعجز عن قيادة مسار النهضة.

وأكدت الورقة على أنه على الرغم من قوة أفكار الشيخ محمد عبده السياسية وعظمة مضامينها ، إلا أن إسلاميته قد أثرت عليها سلبيا فبدت غامضة أحيانا وتلفيقية أحيانا أخرى، فهو لم يقل مطلقا أن الشورى ملزمة، وفي حديثه عن المستبد العادل أعاد تكرار نموذج الحاكم الصالح في العصور الوسطى الإسلامية، واهتمامه بدور الصفوة المستيرة عكس عدم إيمانه بقوة الجماهير ، ودعوته إلى الوطنية المصرية لم تخلو من اهتمام في نفس الوقت بالإبقاء على الخلافة العثمانية، والأهم من ذلك أن أفكاره الإصلاحية السياسية لم تتحول إلى تيار شعبي، ربما لحساسيته المفرطة من السياسة عموما، أو لعدم إيمانه بدور الجماهير. ولكن يبقى مع ذلك الإسهام التاريخي لحركة الإمام محمد عبده الإصلاحية، من حيث أنها فتحت الباب للعلمانية في مصر مع أنه لم يكن يقصد ذلك مطلقا. ومن خلال ذلك التطور استطاع الفكر المصري الحديث أن يتفتح على كل التيارات بما فيها أشد التيارات العلمانية قوة، دون أن يتهم أقطابها بأنهم معادون للإسلام.

وكانت الورقة الثالثة التي قدمت في الجلسة الثانية من جلسات الندوة للدكتور محمد عفيفي وموضوعها **«محمد عبده والدولة العثمانية»**، وفيها حدد العديد من العوامل الشخصية الزمنية والمكانية التي شكلت نقلات نوعية في هذه العلاقة، ومن بينها طبيعة العلاقة التقليدية بين العالم وولي الأمر، لا سيما مع الدعاية العثمانية لمسألة الخلافة، والموقف التقليدي لمحمد عبده من أمور السياسة بشكل عام، التي وضحت في أفكاره في الوقائع المصرية ثم في العروة الوثقى، إلى جانب التطور الكبير في مواقفه قبل وبعد الثورة العرابية ثم في المنفى والعودة إلى مصر ودعم كرومر له. وبالإضافة إلى ذلك كله للتغيرات الكبيرة التي طرأت على الدولة العثمانية في نهاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين.

وتناولت الجلسة الثالثة من جلسات الندوة موضوعات متعلقة بالجوانب الاجتماعية حيث قدم الدكتور عبد الوهاب بكر ورقة بعنوان **«الفكر الاجتماعي**

للإمام محمد عبده»، تناول فيها رسالة الشيخ محمد عبده نحو مجتمعه تمثلت في الرغبة في رفع مستوى الأمة وتقويم أخلاقها والنهوض بها نهضة اجتماعية. وبصدد ذلك دعا الشيخ على مدى سنوات حياته إلى الترغيب في العمل الخيري كمساعدة الفقراء والأيتام وإنشاء المدارس وأعمال البر وإنشاء المستشفيات. ونصح بالبعد عن السفه في الإنفاق والدعوة إلى الاقتصاد، وطالب بإبطال البدع التي كانت تحدث في احتفالات الطرق الصوفية، وتحدث عن ضرر جريمة الرشوة وجدوى التمسك بالعفة، ومضار المخدرات، وتفضيل الأفعال على الأقوال. ولم يترك الشيخ في مجال إصلاح المجتمع بابا إلا وطرقه ناصحا بما يجب أن يقدم الناس عليه وما يجب أن يقلعوا عنه. وفي مجال الإفتاء فيما يصلح به حال المجتمع أفتى الشيخ في «قضية الأموال وتنميتها في مواجهة الوقوع في محظور الربا»، وأفتى في «قضية إيداع الناس لأموالهم في شركات التأمين على الحياة»، وكذلك «في حق الحكام في التدخل بين العمال وأصحاب الأعمال لتحقيق العدالة بين الطرفين»، مرسيا في ذلك مبدأ التحكيم في وقت مبكر من أوقات الصراع الاجتماعي. وكان الإمام في هذا كله يصدر عن فهم مستنير للحكمة الإلهية والفقه الحقيقي وليس الجمود والتفسير الضيق للنص.

وتناولت الدكتورة زبيدة عطا في هذا المحور الاجتماعي **«الإمام محمد عبده وقضية تحرير المرأة»**، حيث أوضحت في ورقتها أن الشيخ محمد عبده كان رائدا للتنوير، ونظر إلى المرأة كعنصر فاعل وأحد الأسس الحقيقية لتكوين أي مجتمع. ورأى أن ذلك لن يتحقق إلا بتعليم الفتيات ورفع مستواهن الثقافي والفكري، وأوضح أن القرءان والسنة دعوا إلى تعليم المرأة لأن العلم محمود في حد ذاته. وكان الإمام يرى أن المرأة في إطار الزواج لها حقوقها ورفض أن يكون الزواج بمثابة عقد يتملك به الرجل المرأة، أو أن تصبح المرأة مجرد أداة للمتعة. ولا بد أن يكون هناك تعارف بين الاثنين قبل الزواج، ومن حق كل منهما أن يرى الآخر حتى يتوافر الرضا والقبول. كذلك عالج الشيخ مشكلة اتخاذ أكثر من

زوجة وأظهر أضراره على الأسرة والأبناء ، وأن إباحة التعدد إنما يرتبط بتوافر شروط معينة، و كان له ما يبرره في الفترة الإسلامية، وأن الأصل في الزواج الاقتصار على زوجة واحدة تكون سكنا وأمنا.

وفي الجلسة الرابعة من جلسات الندوة كانت هناك ورقتان أخيرتان تناولت إحداهما «**مدرسة الإمام في الإصلاح الديني**» للدكتور أيمن فؤاد السيد، وتناولت الورقة الثانية «**الإمام محمد عبده والأزهر ... معركة التجديد الديني في وعاء يميني**» للدكتور رفعت السعيد.

وقد تناول الدكتور أيمن فؤاد في ورقته الأفكار الإصلاحية المهمة للأستاذ الإمام مع التركيز على العلاقة بينه وبين جمال الدين الأفغاني فيما يتعلق بتلك الأفكار، فعلى الرغم من وحدة الهدف الأعلى لديهما وهو تحرير الشعوب الإسلامية ونهضة الإسلام بوسائله الداخلية، فقد اختلف برنامج كل منهما. فبينما كان الأفغاني لا يرى الخلاص إلا من خلال الثورة، كان الشيخ محمد عبده يرى إمكانية تحقيق ذلك من خلال الإصلاحات التدريجية، ومن ثم حدد الشيخ برنامجه الإصلاحي في ثلاثة عناصر رئيسية وهي :

-إصلاح الدين الإسلامي بالعودة إلى الدولة الإسلامية الأولى.

-تجديد اللغة العربية.

-الاعتراف بحقوق الشعوب في مواجهة الحكام.

أما الدكتور رفعت السعيد فقد أوضح في ورقته أن الدراسة المتأنية لتراث وفكر الإمام محمد عبده تضع الباحث في حيرة، فثمة تناقض واضح في المواقف. فهو تقدمي تنويري في مجال الدين والعقيدة وإعمال العقل، وفي صراعه مع شيوخ الأزهر المتزمتين، لكنه يميني مغرق في يمينيته في موقفه من الثورة ومن الفوارق الاجتماعية. ولعل هذا الموقف المزدوج وإن تبدى غير واضح التناقض في حياة الإمام، إلا أنه ما لبث أن تفجر بعد وفاته، فالكثيرون من تلاميذه لم يستطيعوا إتقان ركوب الموجتين المتناقضتين فتمسكوا بالموقف

اليميني في المجال الاجتماعي، ولم يحسنوا مواصلة طريق التجديد. ويمكن القول أن الشيخ رشيد رضا أهم تلاميذ الشيخ محمد عبده كان النموذج لهذا الموقف المتراجع. وقد تصور البعض أن نفحات التجديد والاستنارة قد أتت إلى الأستاذ الإمام خلال إقامته الأوروبية لكن الحقيقة أنها كانت موقفا مبكرا. فبداية معركة التنوير التي خاضها محمد عبدة قديمة، تسبق حتى اشتغاله بالسياسة أو لقاءه مع أستاذه الأفغاني، فهو ينشر عدة مقالات في الأهرام فور صدوره يتبدى منها نزوعه الحاسم نحو التنوير، ثم كان لقاءه بالأفغاني فازداد استنارة وقدرة على المواجهة وجرأة في التأويل ورفض الجمود. ورغم التصاق محمد عبده بأستاذه إلا أن فوارق جوهرية بينهما ظلت ظاهرة دوما ... فالأفغاني يركز أنظاره على فكرة الجامعة الإسلامية وتوحيد المسلمين، أما محمد عبده فقد جذبت مصر أغلب اهتمامه، وكانت دعوته للتجديد الديني هي بالأساس دعوة لتجديد مصر وتحديثها وتجديد عقول المصريين. كما كانت دعوة الشيخ محمد عبده التجديدية معبرة عن ثورة من داخل التراث نفسه، إنها إعادة بناء التراث بحيث يكون متفقا مع العصر الذي نعيش فيه ، وكان يؤكد دائما أن العيب ليس في التراث، ولكن العيب في النظرة إلى التراث من خلال منظور تقليدي رجعي لا يتمشى مع العصر.

وذكر الدكتور رفعت في دراسته أنه قد فرض على الشيخ محمد عبده أن يخوض معركة مزدوجة ضد الهجوم الأجنبي على الإسلام كعقيدة، ومعركة أخرى أشد ضراوة ضد الشيوخ الرجعيين الذين اعتمدوا على النقل وعلى النظر السلفي للتراث الديني رافضين إعمال العقل. كان الشيخ محمد عبده يصرخ في وجوه شيوخ عصره «إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دل عليه العقل»، ولكل مسلم أن يفهم عن الله من كتاب الله وعن رسوله من كلام رسوله بدون توسيط أحد من سلف أو خلف. وهنا ثار عليه شيوخ الأزهر ثورة عارمة.. رفضوا دعوته للتجديد وخاصة تجديد التراث، ورفضوا تجديد برامج التعليم في الأزهر، واعتبروا دعوته لتعليم الجغرافيا والحساب والجبر والهندسة ومختلف العلوم

الحديثة في مناهج الأزهر جريمة نكراء. ومضى الشيخ لا يعبأ بهجمات المغرضين، معربا عن أمله في تنوير العقل المصري عبر تعليم حديث، ومن هنا فقد نفض يديه من الأزهر، وركز جهدا كبيرا من أجل إنشاء الجامعة الأهلية، وإصلاح القضاء الشرعي ونظام الأوقاف ... واستمرت معاركه – رغم ذلك – ضد الأزهر، ومعارك الأزهريين ضده وظهرت العديد من الكتيبات تهاجمه وتسبه سبا يعاقب عليه القانون. وتمضي معركة لا تنتهي بينه وبين الأزهريين اتهموه بالكفر وروجوا ذلك وقالوا إنه «يتساهل أو حتى يتجاهل أداء الفروض الدينية بما في ذلك الصلاة» . ويموت محمد عبده ويبقى عداء الرجعيين له مستمرا وربما حتى الآن.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج الهامة وهي، أنه إذا حاولنا متابعة معركة التجديد العقلاني للفكر الديني، ومعارك محمد عبده من أجل العقل والعلم، وضرورة التأويل حتى يتلاءم الفهم الديني مع مستحدثات العصر نجد أنفسنا أمام بحر زاخر من الكتابات والفتاوى والمقالات، فسلطة رجال الدين لا وجود لها عنده «إذ ليس لمسلم مهما علا كعبه في الإسلام على آخر مهما انحطت منزلته فيه سوى حق النصيحة والإرشاد» . وهو يرفض رفضا قاطعا اقتران الحكم بسلطة الدين. ومن هنا يحق لنا أن نؤكد فضل محمد عبده في الإسهام في صياغة صورة الدولة المصرية الحديثة القائمة على حقوق المواطنة المتكافئة، وعلى تأكيد الوحدة الوطنية بين المصريين برغم اختلاف ديانتهم. وليس من شك في أن الاجتهاد والتأويل منحا محمد عبده حرية واسعة في الإفتاء بما يتلاءم مع روح العصر ومقتضياته وضروراته. ولقد كانت فتاوى الإمام إنقاذا لمصر والمصريين من ظلمة الأحكام المتعسفة التي كانت تحول بين مصر وبين الحداثة. وقد أفتى بالسماح للمسلم بارتداء الزي الأوروبي، وبارتداء القبعة، وأفتى بالسماح للمسلم بإيداع أمواله في البنوك والحصول على الفائدة، فوضع أسس النمو الاقتصادي لمصر الحديثة. وأفتى بجواز التصوير الفوتوغرافي

وإقامة التماثيل، وبجواز الأكل من ذبائح المسيحيين واليهود فهم أهل كتاب، وأفتى بأن طلب العلم فريضة على كل مسلم رجلا كان أو امرأة، وأفتى بجواز التأمين على الحياة والممتلكات. وعن موقفه من المرأة - خاصة وأن البعض يحلو له أن يؤكد أن محمد عبده هو المحرر الأساسي لكل أو بعض كتاب قاسم أمين عن تحرير المرأة وإن كان ذلك يفتقر إلى دليل مقنع - اتفق إلى حد كبير مع ما أتى به قاسم أمين ، فالشيخ محمد عبده يرى أن اضطهاد المرأة وحرمانها من حقوقها خروج على تعاليم الدين. أما عن تعدد الزوجات فيقول إن هذا النظام ارتبطت نشأته بزيادة أعداد النساء عن الرجال في المجتمعات الحربية القديمة، ومنها المجتمع العربي الجاهلي. وأن من حق الحاكم أن يمنع تعدد الزوجات باستثناء ما إذا كانت الزوجة عقيما، ويريد الزوج الإنجاب فللقاضي أن يتحقق من قيام هذه الضرورة ويبيح للزوج الزواج بأخرى. أما الطلاق عند الإمام محمد عبده فهو محظور في ذاته مباح للضرورة، وهو لا يأخذ بطلاق الغاضب، ولا يعتد بالطلاق إلا إذا تم في حضور شهود. بل إنه يسبقنا جميعا حول حق المرأة في الخلع إذ يقرر «أن تخويل حق الطلاق للنساء هو مما تقتضيه العدالة الإنسانية لشدة الظلم الواقع عليهن من فئة غير قليلة من الرجال» . وبعد ذلك كله كان طبيعيا أن يكون محمد عبده هو الوحيد ممن تولوا منصب مفتي الديار المصرية الذي أسبغ عليه المصريون لقب «الأستاذ الإمام» وبالفعل كان كذلك.

وأخيرا ينهي الدكتور رفعت السعيد دراسته بأن الدرس الأساسي الذي ينبغي أن نتعلمه جميعا وهو أن الدعوة للتجديد ليست موقف عقلي منعزل عن الواقع، وأن تغيير المجتمع وتطويره ونشر العدالة الاجتماعية هي أمور ضرورية لتجهيز الوعاء الذي يمكن لعملية التجديد أن تنمو في إطاره ... وهو ما لم يفعله محمد عبده فكان ما كان من تراجع عما وهب الأستاذ الإمام حياته دفاعا عنه من تجديد.

* * *

الجامعة الأمريكية بالقاهرة

سيمنار التاريخ السنوي

استخدامات الأوقاف: مؤسسات وواقفون ومستحقون

١٧-١٩ مارس ٢٠٠٥

عقد قسم الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية سيمنار التاريخ السنوي عن الأوقاف وأهميتها في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لما قدمته الأوقاف من العديد من الخدمات في مجالات التعليم والصحة وفرص العمل لنسبة لا بأس بها من سكان المدن والقرى، كما مثل مؤسسو الأوقاف أصنافا شتى من الحكام والرعايا من كل الطوائف الاثنية والدينية وجميع الطبقات الاجتماعية. وأما المستفيدون من الأوقاف فقد كانوا بالتعريف جميع الفقراء من الرعايا، ولكن ذلك لا يمنع من الاستفادة المباشرة لفئات مخصوصة مختارة من قبل الواقف. وركز السيمنار على عدة محاور من بينها: العلاقات بين الريف والحضر، الأعمال الخيرية والخدمات العامة، الفقه والقانون والعرف والشبكات الاجتماعية. ونظرا لاتساع فاعليات السيمنار التي تناولت العديد من العصور التاريخية وفي مناطق مختلفة من العالم الإسلامي فسوف نقتصر في هذا المقام على الموضوعات التي قدمت والخاصة بالتاريخ المصري في العصر العثماني.

ونشير بصدد ذلك إلى الورقة المقدمة من الدكتور ناصر عثمان من قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة بعنوان **«دور الوقف في النهوض بالحركة التعليمية في مصر في القرن السابع عشر الميلادي»** عرض فيها لتحامل الكثير من المؤرخين على الدولة العثمانية من حيث أنها أتت على الأنشطة الحضارية، وخاصة المؤسسات التعليمية فخربتها وبددت ما كان بها من مكتبات وبهذا قضت على مقومات التعليم الأساسي. ومع تسليم الباحث بأن الدولة العثمانية

قد رفعت يدها عن النهوض بمقومات التعليم التي اعتمدت على الأوقاف، فهل اتجهت للسطو على الأوقاف التي كانت مرصدة على المؤسسات التعليمية؟ وما هو موقف أفراد المجتمع المصري حيال النهوض بالتعليم ومقوماته بعد أن لمسوا تخلي سلاطين الدولة العثمانية وولاتهم عن الإنفاق على التعليم ؟ إلى غير ذلك من التساؤلات التي حاولت الورقة توضيحها والإجابة عنها.

وعن أوقاف الحرمين الشريفين في مصر في العصر العثماني كانت الورقة المقدمة من الدكتور حسام عبد المعطي من كلية الآداب بني سويف جامعة القاهرة التي عرض فيها لما أولته الإدارة العثمانية غداة ضم مصر من أهمية كبيرة لرصد المزيد من الأوقاف للحرمين الشريفين من أجل تعزيز مركزها في العالم الإسلامي، وترتب على ذلك أن أصبحت تلك الأوقاف مؤسسات اقتصادية ضخمة يعمل بها عدد كبير من الموظفين في مصر والحجاز، وأصبحت نظارة الأوقاف المطمح الأساسي لكبار الأمراء من المماليك نتيجة الأرباح التي كانوا يحققونها عن طريق الابتزازات المتوالية. وحاولت الورقة الإجابة عن تساؤل هام وهو هل نجحت الدولة العثمانية في الحفاظ على أوقاف الحرمين في مصر أم نجح الجهاز الإداري لهذه الأوقاف في ابتزازها وإفراغها من هدفها ؟

وتناولت الورقة المقدمة من ملك بدراوي من قسم الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وموضوعها «**لمحة عن حالة الوقف في النصف الأول من القرن العشرين**»، التطورات التي طرأت على تنظيم الوقف وكيف تحولت الأوقاف الخيرية إلى موضوع للجدل في البرلمان المصري، ومدى حدة وجرأة تلك المناقشات التي كانت إرهاصات لما اتخذته ثورة يوليو ١٩٥٢ من إجراءات تنظيمية خاصة بوضعية الأوقاف المصرية.

***

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

ندوة

المجتمع المصري في العصرين المملوكي والعثماني(*)

٢ - ٤ أبريل ٢٠٠٥

تحت هذا العنوان عقدت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالتعاون مع المجلس الأعلى للثقافة ندوتها السنوية تكريما للمؤرخ الفرنسي اندريه ريمون، الذي كرس أغلب أعماله لدراسة مختلف الجوانب الاجتماعية في تاريخ مصر العثمانية، وكانت كتاباته -ولا تزال- مرجعا لا غنى عنها لمن يريد البحث في هذا المجال.

وقد دارت بحوث هذه الندوة حول ثلاثة محاور شملت المحور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي شارك فيها أكثر من ثلاثين باحثا. وكانت بداية تلك البحوث بحثا للدكتور أيمن فؤاد بعنوان : «**أندريه ريمون عاشق القاهرة**» أوضح فيه أن أعمال المحتفى به تناولت مرحلة هامة من تاريخ القاهرة هي الفترة العثمانية الممتدة بين سقوط دولة المماليك ١٥١٧ وظهور محمد على ١٨٠٥، ركز فيها على التاريخ العمراني والاقتصادي والاجتماعي لمدينة القاهرة، ولم يعتمد على المصادر التقليدية بل كان من أوائل الباحثين الذين استعانوا بسجلات المحاكم الشرعية وحجج الأوقاف وكتابات علماء الحملة الفرنسية وعلى خريطة القاهرة التي رسمها أولئك العلماء.

وقد شملت فعاليات الندوة بحوثا عديدة عن المجتمع المصري من بينها بحث الدكتور عماد هلال عن «**القضاء الجنائي المصري في العصر العثماني**» حيث أكد الباحث في دراسته أن القضاء المصري في العهد العثماني لم يكن مزريا كما أشاع عنه الفرنسيون من أجل أن يحتفظوا لأنفسهم بفضل وضع حجر

(*) أعد التقرير الخاص بهذه الندوة، والنشاط العلمى الذى تضطلع به الجمعية التاريخية، أ.د. عبدالمنعم الجميعى، الأمين العام للجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

الأساس لما أحدثه محمد علي من مجالس قضائية، ومن ثم نبه الباحث في ورقته إلى ضرورة مراجعة المقولات الخاطئة التي ترددت حول القضاء الجنائي في مصر العثمانية، وذلك بالرجوع إلى الوثائق ومضابط التحقيق في بعض نماذج من القضايا الجنائية، لتوضيح حجم المغالطات التي أحاطت بنظام القضاء العثماني.

وقدم الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن دراسة عن طوائف الحرف ودورهم الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، حيث شهد المجتمع المصري تنظيمات اجتماعية واقتصادية مختلفة، وأصبح كل تنظيم يحمل اسم طائفة بعينها. وقد اقتصرت هذه الدراسة على الطوائف الصناعية والخدمات التي كان لها جهازها الإداري، الذي كان يتكون من شيخ الطائفة الذي يختاره معلمو الطائفة من بين المعلمين المشهود لهم بالأهلية والدراية بأصول الحرفة، وكان يقوم بجمع الضرائب المقررة على الطائفة ويقدمها للروزنامة ويدافع عن مصالح أبناء الطائفة ويحضر معهم أمام القضاء، وكان ينوب عنه الكتخدا أو وكيل الشيخ الذي يقوم بعمل شيخ الطائفة وقت غيابه، وهناك أيضا النقيب الذي يعتبر الأب الروحي للحرفة، كما كان الجهاز الإداري للطائفة يضم إلى جانب ذلك الكتاب والجباة. وركزت الدراسة على العلاقات الإنتاجية داخل الطائفة ودورها الاقتصادي في العصر العثماني.

وعن «**المرأة المصرية في عصر الجبرتي**» تناول الدكتور عبد المنعم الجميعي أوضاع المرأة المصرية خلال أجيال ثلاثة: الجيل الأول كان الفترة الأخيرة من عصر المماليك، والجيل الثاني كان فترة قدوم الحملة الفرنسية وما صاحبها من فجوة ثقافية تخللها احتكاك بين العقل المصري المحافظ والتيار الثقافي المتحرر الوافد من أوروبا، أما الجيل الثالث فكان عصر محمد علي الذي تمت فيه محاولات بناء مصر الحديثة. وركزت الدراسة على التغيرات التي حدثت في سلوك بعض النساء القاهريات خلال وجود الحملة الفرنسية، ورفض

الجبرتي لمظاهر التمرد على التقاليد وخروج بعض النساء عن الحشمة والحياء، كما تطرقت الدراسة إلى التغيرات العميقة التي عاشتها المرأة المصرية في ضوء الإصلاحات التي أدخلها محمد علي وكيف ساهمت المرأة في بناء الدولة الحديثة، حيث اعتمد محمد علي على النساء في سد نقص العمالة نتيجة تجنيد الفلاحين، هذا بالإضافة إلى استخدام النساء للعمل في المصانع وإسناد بعض الوظائف لهن، ومن ثم صارت المرأة المصرية تشارك في بناء مصر الحديثة على الرغم من التقاليد التي كانت تقف حجز عثرة أمامها.

وتناول الدكتور حسام عبد المعطي في ورقته **«التجار الفاسيون في القاهرة خلال القرن الثامن عشر»** حيث جذبت مصر بموقعها الاستراتيجي ونشاطها الاقتصادي العديد من العائلات التجارية الفاسية، وعرض للدور الذي لعبه التجار الفاسيون داخل طائفة التجار في القاهرة، وكيف وصل عدد منهم للصدارة بتوليهم شهبندرية التجار، والعلاقة التي ربطتهم بالسلطة السياسية وتغلغلهم في العديد من أحياء القاهرة دون أن يتخذوا لأنفسهم حيا خاصا بهم، وأرجع الباحث السبب في ذلك إلى عدم وجود تباين في الدين أو اللغة أو الثقافة مما جعلهم ينسابون في المجتمع القاهري دون إحساس بالتهميش.

وحول الطائفة القبطية في العصر العثماني كانت الورقة المقدمة من الدكتور مجدي جرجس التي عرض فيها إلى تنظيم الطائفة وكيفية تمثيلها أمام الإدارة الحكومية، وكيفية تغير قيادتها وفقا للمتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية، وأثر تلك التغيرات على مجمل أوضاع الطائفة.

وتناولت الدكتورة نجوى كيرة في ورقتها لإحدى الطبقات المهمشة في المجتمع المصري في العصر العثماني وهم المشاعلية، وذلك على الرغم من المهام العديدة التي كانوا يقومون بها والتي لم تقتصر على حملهم المشاعل أمام السلاطين والأمراء في المواكب والاحتفالات، وإنما أوكلت إليهم العديد من المهام التي كان لها تأثير مباشر على الحياة اليومية لعامة الشعب المصري.

أما الدكتور سيد عشماوي فقد تناول في الورقة التي قدمها بعنوان **«الحركات الاجتماعية لعوام مدينة القاهرة»**، رصد الثابت والمتغير لطبيعة هذه الحركات الاجتماعية في علاقتها بالسلطة في مدينة القاهرة، وهي حركات ذات أشكال وألوان لها توجهات جماعية وفردية، كما تطرق إلى تحركات الجياع واللصوص وقطاع الطرق وعنفهم ، والمجاذيب والحشاشين والعميان وغيرهم من عوام القاهرة.

وحول الجماعات المهمشة في العصر العثماني أيضا كانت ورقة الدكتور عبادة كحيلة المعنونة **«الغجر في مصر في العصرين المملوكي والعثماني»** التي تعرض فيها لأحوال أفراد هذه الجماعة وأصولهم العرقية وتسمياتهم وحجمهم والأماكن التي تركزوا فيها والمهن التي مارسوها ومعالم ثقافتهم، كما تعرضت الورقة لمدى تفاعلهم مع المجتمع وانصهار بعضهم فيه في بعض الأحيان.

وفي الورقة التي قدمها الدكتور فيصل الكندري الأستاذ بجامعة الكويت بعنوان **«أعمال الوزير سليمان باشا الخادم في القاهرة»** تناول فيها تطبيقه أثناء ولايته على مصر في الفترة من ١٥٢٥-١٥٣٥ الإصلاحات والنظم الواردة في قانون نامة مصر، ومن أهم الأعمال التي قام بها مسحه للقرى وإعداد دفاتر جديدة لأراضي مصر لتحل محل الدفاتر القديمة، وأطلق على الدفاتر الجديدة اسم دفاتر التربيع، كما أصلح أوضاع مصر المالية وتغلب على المفسدين من مشايخ العربان وغيرهم، ونجح في مد نفوذ الدولة العثمانية على مداخل البحر الأحمر في اليمن.

وفي دراسة شيقة للأدب المصري الساخر كانت ورقة الدكتور عوض الغباري التي تناول فيها كتاب هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف للشيخ الشربيني، الذي اعتبره بمثابة حلقة من حلقات تعبير الأدب المصري عن ركن من أركان الشخصية المصرية التي تستخدم الفكاهة سلاحا من أسلحة المقاومة للشدائد والأزمات.

وتناول الدكتور صبرى العدل في ورقته رؤية الجبرتي للظواهر الفلكية والكونية، وحاول فيها تسليط الضوء على الاهتمامات العلمية للجبرتى وموقفه من العلوم الطبيعية والتطبيقية، وتعليل السبب في تسجيله لبعض الظواهر الفلكية والكونية وتفسيره لها، وكذلك تسجيله للنشاط الزلزالي وردود الفعل المختلفة لحدوث الزلازل في مصر، وما يصاحبها من خوف الناس ورهبتهم من غضب الله ومن الطبيعة . ويؤكد الباحث في ورقته أن تسجيل الجبرتي لبعض الظواهر الفلكية ليس مجرد تسجيله لخوارق الطبيعة بل لإسقاطات سياسية واجتماعية، حيث يربط بين الكسوف الجزئي للشمس واستيلاء إبراهيم باشا على جزء من الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى، ويربط بين خسوف القمر كإنذار فلكي وبين مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر، وغير ذلك من الإسقاطات الأخرى التي تعبر عن رؤيته للظواهر الفلكية والاجتماعية.

ولم تقتصر الأوراق التي قدمت للندوة على الجوانب التاريخية والاجتماعية فحسب بل شملت الجوانب الرسمية والثقافية أيضا، ومن بينها الورقة التي قدمتها الدكتورة مديحة دوس بعنوان: **«الأوامر والإعلانات ثنائية اللغة في زمن الحملة الفرنسية»**، والتي تناولت فيها قيام قوات الاحتلال الفرنسي بإصدار أوامر وإعلانات للمصريين في منشورات باللغتين الفرنسية والعربية أخذت شكل عامودين متقابلين، ويتميز العامود الأيسر بكتابته باللغة الفرنسية في صورتها المعيارية الصحيحة، وذلك على العكس من اللغة العربية التي سجلت على العامود الأيمن المقابل، التي هي لا لغة فصحى ولا لغة عامية بل يمكن أن يطلق عليها اللغة الوسيطة لما تحتوى عليه من سمات مأخوذة من هذين المستويين، وأن المترجمين كانوا من الشوام المقيمين في مصر، ومن الفرنسيين الذين درسوا اللغة العربية في أوروبا، أو المستشرقين من خريجي مدرسة اللغات الشرقية بفرنسا.

وإلى جانب تلك الندوة تعددت فاعليات الموسم الثقافي للجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ومن بينها سلسلة المحاضرات العامة التي بلغت في هذا

العام اثنتا عشر محاضرة، وسمنار التاريخ اليوناني الروماني، وسمنار التاريخ الإسلامي والوسيط، وسمنار التاريخ العثماني للباحثين الشبان، وسمنار التاريخ المعاصر الذي يشرف على عقد جلساته الشهرية الدكتور أحمد زكريا الشلق، وتناول السيمنار في هذا العام محور **«التحولات الثقافية في مصر في القرن العشرين»**، وشملت لقاءاته ستة لقاءات ألقي في خلالها اثنا عشر بحثا، وكان من أهم الموضوعات التي طرحت **«المناخ الثقافي والبحث عن هوية»** للدكتور رءوف عباس، و**«الفكر الغربي وأثره على الثقافة المصرية في مطلع القرن العشرين»** للدكتور مجدي عبد الحافظ، إلى جانب العديد من الموضوعات الأخرى التي تناولت المؤسسات الثقافية في مصر كمجمع اللغة العربية ودار الكتب المصرية والجامعة الأهلية وغيرها من المؤسسات العلمية والثقافية، كما تناولت جلسات السيمنار موضوعات أخرى، من بينها تأثير بعض المفكرين والمثقفين الليبراليين على الثقافة المصرية خلال القرن الماضي، ومن بينهم طه حسين وتوفيق الحكيم ومحمد مندور وغيرهم. وتعتزم الجمعية القيام بطباعة أعمال هذه السيمنارات فى كتب قائمة بذاتها، وإلى جانب ذلك فقد تم إصدار المجلد ٤٢ من المجلة التاريخية، كما صدر كتاب «الرفض والاحتجاج في مصر في العصر العثماني». كما تشارك الجمعية المصرية للدراسات التاريخية مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية CEDEJ في سيمنار المنهجيات التاريخية الذي يعقد شهريا وذلك للعام الرابع على التوالي.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه تم تصميم موقع للجمعية على شبكة الإنترنت وهو WWW.Seehist.Tripod.Com كما تم الاشتراك في البريد الإلكتروني Seehist @yahoo.com، وذلك من أجل تسهيل مهمة عمل الجمعية وخدمة الباحثين.

* * *

دار الكتب والوثائق القومية
المؤتمر العلمي
الوثائق العربية ...الواقع وآفاق المستقبل
٥- ٧ أبريل ٢٠٠٥

بمناسبة مرور خمسين عاما على إنشاء دار الوثائق القومية في عام ١٩٥٤ ومائة وخمسة وسبعين عاما على إنشاء الدفترخانة المصرية في عام ١٨٢٨، عقدت دار الكتب والوثائق القومية هذا المؤتمر العلمي الذي استغرق ثلاثة أيام واشتمل على ثمانية جلسات تضمنت العديد من المحاور التي جمعت بين الصبغتين التاريخية والفنية. ويعنينا من تلك المحاور المحور الأول الذي تناول الوثائق المصرية كمصدر لتاريخ العرب، والمحور الثاني الذي تناول دار الوثائق باعتبارها ذاكرة مصر التاريخية. وفي إطار هذين المحورين قدمت العديد من الأوراق حيث قدم الدكتور حمدنا الله مصطفى دراسة بعنوان «**القرن الإفريقي في أوراق دار الوثائق المصرية خلال القرن التاسع عشر**»، وألقت هذه الدراسة الضوء على الأهمية التاريخية للوثائق المصرية لكل باحث في سياسة مصر الخارجية خلال القرن التاسع عشر، وتناولت بعض النماذج الحضارية التي قدمتها مصر لمنطقة القرن الإفريقي اعتمادا على العديد من السجلات الوثائقية ومن بينها السجلات الخاصة بحكمدارية السودان ومحافظ مجلس الوزراء ومحافظ بحر برا إضافة إلى جريدة أركان حرب الجيش المصري وغيرها. وقد احتوت تلك الوثائق على الجهود التي قامت بها مصر ودورها الحضاري في القرن الإفريقي، واتجاه القوى الأوروبية الاستعمارية في إزاحة الحكم المصري من هذه المنطقة من أجل السيطرة عليها واستنزاف مواردها.

وقدم الدكتور شوقي الجمل ورقة بعنوان «**الوثائق المصرية مصدرا لدراسة

تاريخ البحر الأحمر» أكد فيها على أن البحر الأحمر لعب وما زال يلعب دورا مهما في تاريخ مصر، خاصة وأن أهمية مصر ترتبط دوليا وإفريقيا بموقعها على البحرين المتوسط والأحمر، وعرض في هذه الورقة لدور مصر في أقطار البحر الأحمر الإفريقية الذي لم يكن دورا استعماريا كما ذهبت إلى ذلك بعض الدراسات الأجنبية التي استهدفت تشويه العلاقات المصرية الإفريقية.

وفي الورقة التي قدمها الدكتور عبد الواحد النبوي بعنوان **«الخليج العربي في وثائق الخارجية المصرية»** أوضح فيها المجموعات الرئيسية التي تشتمل عليها تلك الوثائق ومن بينها أرشيف الخارجية إلى جانب الإرشيفين السريين القديم والجديد، وغيرها من المجموعات الرئيسية التي استطاعت أن تقدم صورة متكاملة للعلاقات المصرية مع الكيانات السياسية في المنطقة، والعلاقات مع القوى الدولية خاصة بريطانيا التي كان يعنيها منطقة الخليج العربي بصفة خاصة.

وعن **«الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء الوثائق المصرية»** كانت الورقة المقدمة من الدكتور زكريا أحمد سعد التي أوضح فيها الموقف المصري من هذا الصراع بحكم ما كشفت عنه الوثائق التي عنيت دار الكتب والوثائق القومية بتجميعها ونشر البعض منها، وما اشتملت عليه من وثائق عربية وأجنبية رصدت مراحل التطور في الصراع العربي الإسرائيلي. وأشار الباحث إلى أمثلة من تلك الوثائق من بينها مجموعة وثائق محافظ المشير عبد الحكيم عامر وأرشيف الخارجية المصرية، وأكد على أهمية الكشف عن مزيد من الوثائق لإدراك الحقائق التاريخية لأهم صراع وتحد يواجه الأمة العربية في تاريخها الحديث والمعاصر.

وفي الورقة المقدمة من د . وفاء صادق بعنوان **«مصطفى ياور باشا حاكم دنقلة وأوراقه الخاصة بدار الوثائق القومية»** كشفت فيها عن محاولة الحركة المهدية ضم أعوان لها من كبار موظفي الإدارة المصرية، كان على رأسهم ياور

باشا وزعماء القبائل السودانية الذين كانوا يقفون إلى جانب الإدارة المصرية في السودان.

وعن «وثائق طابا في دار الوثائق القومية» تناول الدكتور مكرم عبد الفتاح نوفل الأزمات حول منطقة طابا بداية من أزمة ١٨٩٢ ومرورا بأزمة ١٩٠٦ إلى الأزمة الأخيرة بين مصر وإسرائيل، التي حاولت فيها إسرائيل تغيير إحدى علامات حدود مصر الشرقية أثناء عملية تنظيم وضع العلامات على الحدود الدولية بين الجانبين طبقا لمعاهدة السلام الموقعة بينهما في ٢٦ مارس ١٩٧٩، وما قامت به مصر من إبطال تلك المحاولة أمام هيئة التحكيم الدولية. وتناول الباحث في ورقته الوثائق المتعلقة بقضية طابا في دار الوثائق القومية من حيث وجودها وتصنيفها، والموضوعات التي تشملها لتكون معدة أمام الباحثين.

وإلى جانب الأوراق ذات الصبغة التاريخية الوثائقية تناول المؤتمر العديد من الأوراق الأخرى ذات الصبغة الفنية الخاصة بصيانة الوثائق وترميمها، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتطبيق أنظمة الحفظ والاسترجاع وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بتلك الجوانب.

وكان من أهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر السعي لإنشاء الاتحاد العربي للوثائق، وإيجاد التكامل بين دور الوثائق العربية وتبادل صور الوثائق فيما بينها لخدمة الباحثين. كما اشتملت التوصيات على أهمية إنشاء فروع لدار الوثائق القومية في الأقاليم، مع إعطاء الدعم اللازم لمشروع التحول الرقمي والتعجيل بإصدار قانون الوثائق، إلى جانب العمل على نشر الوعي الوثائقي بين أفراد المجتمع من خلال مراحل التعليم المختلفة.

***

مشروعات في طور التنفيذ
المجلس الأعلى للثقافة
لجنة التاريخ
المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر

رأت لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة أهمية إعداد مرجع عام يتناول تاريخ مصر الحديث والمعاصر، إذ إنه منذ صدور المجمل في التاريخ المصري في عقد الأربعينيات من القرن الماضي، لم يصدر مرجعا شاملا يتناول التاريخ المصري الحديث والمعاصر ، في الوقت الذي سبقتنا في ذلك جامعة كمبردج التي أصدرت في عام ١٩٩٨ كتابا شارك فيه عديد من الباحثين تناول تاريخ مصر الحديث والمعاصر بين عامي ١٥١٧ و٢٠٠٠ .وحرصا على كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر بأقلام مصرية تم وضع مخطط لتاريخ مصر الحديث والمعاصر منذ الغزو العثماني لمصر حتى عام ١٩٨١، واشتمل المخطط على اثنا عشر فصلا عهد بكتابتها إلى نخبة من الأكاديميين وكبار المفكرين على النحو التالي:

- مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨)	الدكتور محمد عفيفي
- الغزو الفرنسي لمصر وآثاره	الدكتور أحمد زكريا
- بناء الدولة الحديثة (١) (١٨٠٥ - ١٨٤٨)	الدكتور عبد الوهاب بكر
- بين عهدين ١٨٤٨-١٨٦٣	الدكتور عمر عبد العزيز
- بناء الدولة الحديثة (٢) (١٨٦٣ - ١٨٧٩)	الدكتور على بركات
-التدخل الأجنبي والثورة الوطنية (١٨٧٩-١٨٨٢)	الدكتورة لطيفة سالم
-الاحتلال البريطاني (١٨٨٢-١٩١٤)	الدكتور يونان لبيب رزق
- بين الحرب العظمى وثورة ١٩١٩	المستشار طارق البشري

- عهد الملكية (١) فؤاد وقيام العصر الملكي (١٩١٤-١٩٢٢) الدكتور سامي أبو النور
- عهد الملكية (٢) فاروق ونهاية العصر الملكي (١٩٣٦-١٩٥٣) الدكتور محمد صابر عرب
- بناء الدولة الحديثة (٣) (١٩٥٢ - ١٩٦٧) الأستاذ صلاح عيسى
- التحرير والانفتاح الاقتصادي (١٩٦٧-١٩٨١) الدكتور رفعت السعيد

***

دار الكتب والوثائق القومية

مشروع التحول الرقمي بدار الوثائق القومية

يشكل مخزون الوثائق الذي تحتوى عليه دار الوثائق القومية ثروة قومية ، من الواجب الحفاظ عليها، ولذا رأت دار الوثائق القومية أن من الضروري استثمار التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات لتحقيق عدد من الغايات التي تسعى لبلوغها ، ومن بينها ضرورة الحفاظ على أصول الوثائق وسرعة استرجاع المادة الموثقة بوجود قاعدة بيانات واسعة .

ويعد هذا المشروع بداية برنامج ضخم لتطوير نظام العمل بالدار فهو يهدف إلى نقل الوثائق من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي وتوثيقها إليكترونيا . والمشروع هو ثمرة تعاون بين وزارة الثقافة ممثلة في الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ممثلة في مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي التابع لمكتبة الإسكندرية .

ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى وضع دار الوثائق القومية على بداية طريق التحول إلى مؤسسة رقمية كاملة في غضون السنوات القليلة القادمة ، حيث استخدم المشروع أفضل الأساليب لحفظ وصيانة الوثائق عبر العمليات الفنية المختلفة بما في ذلك الحصر والفهرسة والتصنيف وإعداد قواعد البيانات والأدلة الإليكترونية الخاصة بالمجموعات المنتقاة. وقد انتهى المشروع من ميكنة ٥٧٠٠٠ صورة رقمية تمثل ٢٤٤٠٠ وثيقة صارت متاحة للباحثين.

وليس من شك في أن هذا المشروع قد نقل دار الوثائق نقلة نوعية إلى الأمام ، ومن المؤمل أن يحظى المشروع بالتمويل اللازم لاستكمال ميكنة باقي الوحدات الأرشيفية بالدار لكي تدخل دار الوثائق عصرا جديدا تستطيع فيه أن تنافس دور الحفظ الأرشيفي الأخرى ، وتكون مقصدا للباحثين من جميع أنحاء العالم خاصة وأنها تمتلك عدا هائلا من الوثائق التي لا تخص مصر وحدها وإنما تخص دول المنطقة بأكملها ، وذلك لدور مصر الحضاري في العالم العربي وتشعب علاقاتها الإقليمية والدولية.

* * *

مكتبة الإسكندرية

كتاب وصف مصر ... مشروع رقمي جديد
إطلاق موقع إلكتروني للرئيس جمال عبد الناصر

تقوم مكتبة الإسكندرية – في أحدث مشروعاتها الرقمية -بإعداد مشروع رقمي لكتاب وصف مصر إلى جانب إطلاق موقع إليكتروني للرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وفيما يلي عرض موجز لهذين المشروعين الهامين :*

-كتاب وصف مصر

من المعروف أن كتاب وصف مصر يعد من أعمق الكتب التي أفردت صفحاتها للحديث عن أرض مصر بكل جوانبها ، وقد جاء هذا الكتاب نتيجة تعاون أكثر من مائة وخمسين عالما إضافة إلى عدد كبير من الفنانين والرسامين الذين رافقوا نابليون بونابرت في الحملة التي قادها إلى مصر في عام ١٧٩٨ ، وعلى مدار السنوات التي أقام فيها الفرنسيون في مصر قاموا برصد كل صغيرة وكبيرة بها ، وكل ما يتعلق بحضارتها القديمة ليخرجوا إلى

---

* اعتمدنا فى عرض هذين المشروعين على التقريرين المفصلين اللذين أعدهما الدكتور خالد عزب، مدير إدارة الإعلام بمكتبة الإسكندرية.

العالم عشرين جزءا لكتاب وصف مصر ، الذي نشر بين عامي ١٨٠٩ و١٨٢٩ وكان له تأثير كبير ، حيث جذب انتباه العالم إلى مصر القديمة وقاد إلى ظهور الدراسات الحديثة عن تاريخ مصر ، وكان بلا جدال نقطة التحول في تطور علم المصريات .

وقد عمدت مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع المجمع العلمي المصري إلى توثيق ذلك الكتاب بأجزائه المتعددة توثيقا رقميا بهدف الحفاظ على محتوياته من ناحية ، وجعلها في متناول الباحثين من ناحية أخرى . وسوف يتم التنفيذ على ثلاثة مراحل: أولها تحميل هذا المشروع على أقراص مدمجة ، والمرحلة الثانية سيتم فيها جمع اللوحات والنصوص الموجودة في الكتاب على محرك بحث ، وأخيرا تأتي المرحلة الثالثة لوضع هذا المشروع الرقمي على شبكات الانترنت ليستفيد منه الباحثين في جميع أنحاء العالم .

- **إطلاق موقع إليكتروني للرئيس الراحل جمال عبد الناصر**

تعني مكتبة الإسكندرية في الوقت الراهن بتوثيق تراث الرئيس جمال عبد الناصر ، وعمل فهرس كامل لمحتويات المؤلفات التي كتبت عنه ، وبناء محرك للبحث وإتاحة هذا التراث للباحثين من خلال تصميم موقع على شبكة المعلومات الدولية – الانترنت – وسوف يتضمن الموقع كل الوثائق المقروءة والمسموعة والمرئية التي تم تحويلها إلى صورة رقمية مصحوبة ببحث مفصل عن كل معلومة قد يحتاجها زائر الموقع .

وتتضمن مجموعة عبد الناصر وثائق مكتوبة بخط يده ، وعلى كل الخطب التي ألقاها وتبلغ ١٣٧٠ خطبة في الفترة من ١٩٥٢حتى عام ١٩٧٠ ، والتي يمكن لزائر الموقع أن يستمع إليها أو الحصول عليها مكتوبة ، ومن بينها الخطب التي ألقاها بمناسبة تأميم قناة السويس ، وفي تقديم الميثاق الوطني ، وبيان ٣٠ مارس ، وبيان التنحي عن الرئاسة ، والعدول عنه وغيرها .

كما يحتوي الموقع أيضا على أرشيف الصور الفوتوغرافية الخاصة

بالزيارات الرسمية والمؤتمرات الصحفية والدولية . ويشتمل الموقع إضافة إلى ذلك على الأفلام التسجيلية التي وثقت لأحداث محورية في تاريخ ثورة يوليو ، من بينها توقيع اتفاقية الجلاء ١٩٥٤ ، وحادثة المنشية وغيرها .

أما الجزء الخاص بالوثائق الرسمية فيشتمل على الوثائق المصرية والإنجليزية والأمريكية ، حيث تتضمن الوثائق المصرية قرارات مجلس قيادة الثورة، ومن بينها قرار إلغاء النظام الملكي وقيام الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣، وقرار إعفاء اللواء محمد نجيب من جميع المناصب التي يشغلها في ٤ نوفمبر ١٩٥٤ ، وترشيح جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية .

وبالنسبة للوثائق الإنجليزية والأمريكية التي تنشر لأول مرة فقد تم الحصول عليها من السجلات البريطانية العامة ، ومن الأرشيف الوطني الأمريكي عن طريق مؤسسة جمال عبد الناصر التي ترأسها الدكتورة هدى عبد الناصر كريمة الرئيس الراحل . وتشتمل الوثائق البريطانية على العديد من الوثائق التي من بينها مفاوضات الجلاء بينما تتعرض الوثائق الأمريكية لقضايا الشرق الأوسط ، والنزاع العربي الإسرائيلي ، وأزمة قناة السويس وغيرها .

ومن الأجزاء الأخرى التي يحتوي عليها الموقع الجزء الخاص بمقالات محمد حسنين هيكل الذي يعد شاهدا على الأحداث والتطورات التي أثرت في تاريخ مصر وفي تاريخ العرب الحديث ، ومن أبرز ما كتبه تلك السلسلة من المقالات تحت عنوان «نحن وأمريكا».

وهناك أيضا جزء من الموقع يتناول عبد الناصر والثقافة ويحتوي على كل ما ارتبط باسم عبد الناصر والحياة الفنية والأدبية من لوحات تشكيلية وطوابع بريدية وعملات تذكارية وغيرها .

وهكذا يستطيع زائر الموقع عن طريق محركات البحث search engine أن يجد كل ما يتعلق بالموضوع الذي يريد بحثه .

* * *

يونان لبيب رزق
والطريق إلى الجائزة

أ. د. لطيفة محمد سالم
أستاذ التاريخ الحديث - كلية الآداب
جامعة بنها

لم يكن من المستغرب أن تأتي نتيجة إعلان جائزة مبارك يوم الاثنين ٢١ يونيو ٢٠٠٤ بفوز المؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق بها فى العلوم الاجتماعية ، وبالرغم من التخصصات المتعددة لهذه العلوم ، فإن الجائزة واحدة فقط ، ومن هنا يكون الحاصل عليها يستحقها ، وخاصة أنها في هذا العام حُسمت مع الجولة الأولى التى حصد فيها الدكتور يونان أصوات الأغلبية الساحقة للمثقفين ، وهو أمر يُشهد له من ناحية ، ويُسجِّل نزاهة الذين اختاروه من ناحية أخرى .

والسؤال الذى يطرح نفسه: لماذا التوحد فى الرأي ، والإجماع على اختيار تلك الشخصية ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه عبر الصفحات القادمة .

لما كان من المسلم به أن الباحث فى التاريخ ينظر إلى الخلف ، ليتنقل بين الأحداث، ويضع يده على الأسباب، ويسبر غور المكونات، ويغوص مع المؤثرات، مستخدما أدواته فى التحليل والنقد، ليصل إلى النتائج ، فإنه يُصبح لزاما علينا أن نهتدى بهذا المنهج عندما نتعرض للكتابة عن الدكتور يونان ، وعندئذ لابد من العودة إلى الوراء ، حيث البداية .

مع بزوغ شمس يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر ١٩٣٣ ولد يونان في مناخ أسرة تنتمى إلى الطبقة الوسطى المثقفة ، ولم ينشأ طفلا مدللا، إذ تركه أبوه ورحل عن الدنيا فى مرحلة مبكرة من عمره ، وكان هذا الابن هو الذكر الوحيد بين أختيه ، ولقي من أُمه من الشِّدة والحزم ، مما عمَّق فى نفسه مدى أهمية المسئولية . وتدرَّج فى تعليمه الابتدائى والثانوى بمدارس حى شبرا بالقاهرة. ونظرا لشغفه منذ صغره بالمعرفة ، فقد وجد في مكتبة الأسرة التي تضم رفوفها كتبا مختلفة النوعية ، ودوريات لها وزنها ، ما شد انتباهه ، وأثرى فكره ، فقضى الأوقات معها ، ومن ثم ترسَّخ في داخله حب القراءة ، مما أسهم فى تشكيل شخصيته الثقافية .

وجاءت رغبته فى الالتحاق بالجامعة ، وتصميم أُمه على ذلك ، ليمثل نقلة فى حياته ، فاختار كلية الآداب جامعة عين شمس ، رغم تفوقه إبَّان المرحلة الثانوية فى التخصص العلمى ، ولكنه وجد مشاعره توجهه إلى هذه الكلية. ومعروف عنها أن من يتفوق فيها هو صاحب المثابرة والمواصلة على القراءة وتحصيل الثقافة من منابعها . كذلك فضَّل قسم التاريخ، حيث التحرك عبر الزمان والمكان، واستدعاء الماضى، وربطه ليس فقط بالحاضر، ولكن أيضا بالمستقبل ، بمعنى الرؤية الشاملة للتفاعل بين البشر والأحداث ونتائجها. ومضت به سنوات الدراسة ، وتخرج عام ١٩٥٥ ، وعمل مدرسا فى التعليم الثانوى بمدينة الإسماعيلية ثم نقل للقاهرة .

*التطلع

تشاء الظروف أن يؤسس الدكتور عزت عبد الكريم سمنار التاريخ الحديث بآداب عين شمس، ويكون الباحث يونان أحد أبناء هذا السمنار ، بل وأحد أبناء أستاذه ، فعرف على يديه كيف يكون الأستاذ صاحب المدرسة مع تلاميذه فيما يختص بالأخلاق والعلم والعطاء ، وعليه أصبح يمثل له المثل الأعلى ، ومن ثم اقتاد بمسيرته فيما بعد. وتمكَّن الأستاذ من أن يُجند أبناءه الباحثين فى دراسة تاريخ الوطن العربى ، وذلك أثناء فترة المد القومى فى الستينيات. ووقع اختياره على تلميذه يونان ليتخصص فى تاريخ السودان الحديث لأهمية هذا البلد بالنسبة لمصر، وبالفعل حصل على درجة الماجستير عام ١٩٦٣ فى موضوع «العلاقات الخارجية للدولة المهدية (١٨٨٥ – ١٨٩٨) » وعلى درجة الدكتوراه عام ١٩٦٧ فى موضوع «السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول (١٨٩٩ – ١٩٢٤). وفى إبَّان فترة دراسته للدكتوراه ألحقه أستاذه بالبعثة التعليمية إلى السودان ليطَّلع على وثائق دراسته وينهل منها .

*المناصب

بعد حصول الدكتور يونان على الدكتوراه، انتدب كاملا من وزارة التربية والتعليم إلى كليته التى تخرج منها للتدريس بها، ثم ما لبث أن ألتحق بسلك أعضاء هيئة التدريس بكلية البنات جامعة عين شمس عام ١٩٦٩، وتدرج فى الوظائف ، فحصل على أستاذ مساعد عام ١٩٧٤، وأستاذ عام ١٩٧٩ ، وأستاذ متفرغ عام ١٩٩٤ ، وأستاذ غير متفرغ عام ٢٠٠٣ .

أما عن المناصب ذات الصبغة الأكاديمية والإدارية، فتمثلت فى رئاسته لقسم التاريخ بكلية البنات بين عامى ١٩٩٠ - ١٩٩٤ ، ورئاسته لقسم البحوث والدراسات التاريخية بمعهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - إحدى منظمات جامعة الدول العربية - منذ عام ١٩٩٣ وإلى الآن. وفي نفس العام (١٩٩٣) أسس « مركز تاريخ الأهرام»، وتولى من خلاله تحرير صفحة الخميس الأسبوعية التى تنشرها صحيفة الأهرام تحت عنوان « الأهرام - ديوان الحياة المعاصرة » ، والتى لازالت توالى صدورها . أيضا فقد تمكّن بعد أن أصبح مقررا للجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر التابع لدار الكتب منذ عام ١٩٩٧ ، من تفعيل دور المركز ، مما أسفر عن حركة علمية متّقدة. هذا فضلا عن قيامه بدور بارز في أنشطة علمية متعددة، مثل الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، واتحاد المؤرخين العرب، وعضوية لجنة الترقية لأساتذة التاريخ ، وعضوية المجلس الأعلى للثقافة ، كما هو عضو أيضا في لجنة التاريخ بنفس المجلس ، إلى جانب عضويته للمجلس الأعلى للصحافة، والمجلس القومي للثقافة ، والمجلس القومي للتعليم، واللجنة العليا في المجالس القومية المتخصصة . ولأنه يستملك الفكر المستنير والرأي الحر المنزه عن كل غرض شخصي فقد وضحت بصماته في مختلف تلك المؤسسات .

*الدور القومى

يشغل الدكتور يونان موقعا متميزا على الخريطة القومية، حيث اختارته وزارة

الخارجية المصرية بصفته مؤرخا لعضوية الدفاع عن قضية طابا ، فأُلقيت على عاتقه مسئولية جمع الوثائق وكتابة الفصول التاريخية من المذكرات القانونية التي كان يُقدمها الجانب المصري لهيئة المحكمة الدولية بين عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ . وتنقل أثناء تلك الفترة بين دور الوثائق العالمية في كل من إنجلترا وتركيا والسودان، هذا فضلا عن دار الوثائق القومية بالقاهرة . ونجح في الحصول على ما في بطونها من أسرار . وقد اعتمدت عليه هيئة الدفاع المصرية في القضية بشأن دعم الجانب التاريخي الذي كان له دور حاسم في كسب القضية ، وذلك إبَّان جميع مراحلها ، من إعداد المذكرات الثلاث التي أُلحق بكل منها ثبت بالوثائق كُلِّف بوضعه ، إلى مرحلة المرافعات الشفوية التي انعقدت في جنيف خلال شهر أبريل عام ١٩٨٨ .

وأدى هذا النجاح الذي أحرزه في طابا إلى أن تستفيد منه وزارة الخارجية المصرية ، وأن يكون ضمن الوفد المصري في مؤتمر مدريد عام ١٩٩٠، إذ رأت الوزارة الاستعانة به خبيرا في الشئون الخاصة بالتاريخ في أعمال المؤتمر .

وعلى الدرب نفسه، اختير عضوا في وفد المفاوضات المصري حول قضية حلايب، وهى المفاوضات التي جرت مع الجانب السوداني على ثلاث جولات بين عامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ . ونظرا للعلاقات التاريخية بين مصر والسودان ، كان دوره أساسيا في هذه الجولات ، وأرسلته وزارة الخارجية المصرية في تلك الفترة إلى لندن للحصول على الوثائق المتعلقة بالحدود بين البلدين الشقيقين .

وبناء على هذا الدور القومي المُشرِّف، جاءت عضوية الدكتور يونان في مجلس الشورى لفترتين متتاليتين بقرار جمهوري في أول عام ١٩٩٥ ، وقرار جمهوري آخر في عام ٢٠٠١. وقد استطاع من خلال موقعه أن يثرى المناقشات، ومما يذكر أنه لم يكن ذا حزبية متعصبة، وإنما - وكما يردد دائما - هو مصري حتى النخاع ، ووفقا لهذه الهُوية ، مضى في خدمة وطنه الغالي .

*أسلوب الكتابة

لم يشغل الدكتور يونان تعدد الأنشطة ، وتشعب الاتجاهات من أن يولى وجهه شطر الاشتغال بالكتابة التاريخية التى تشهد له بأنه أعطاها مذاقا خاصا وطابعا متميزا. والواقع الذى علينا أن نسجّله أنه لم يعتمد على الالتزام بالمنهج العلمى للبحث التاريخي فحسب ، وإنما كذلك بتوأم آخر، اختلطت فيه عدة مؤثرات: موهبته المتألقة ، وفكره المتيقظ ، وحضوره الذكي، وحنكته الطويلة ، ذلك جميعه انصهر فى بوتقة واحدة ، وأعطانا قسمات شخصيته المتناغمة التي ندركها سواء من خلال ما نقرأه عبر سطوره المنظومة ، أم بأحاديثه ذات التحليلات الرصينة .

وإنه لمن الصعب تصنيف الدكتور يونان أو نسبته إلى إحدى مدارس التاريخ المعروفة ، لأنه أراد أن يُكونّ لنفسه منهجا متفردا ارتكز على خطين أساسيين ، يكمل أحدهما الآخر ، الأول ما اكتسبه من قراءاته ودراساته ، والثانى ما يكمن داخله وفى أعماقه ، ويحمل مكوناته الخاصة التى تفوّق فى تنظيمها ، نرصد منها :

-العقلية التى يتغلغل فى كنهها الجانب العلمى ، بمعنى أنه يعتمد دائما على الحسابات والنظريات ، وبالتالي المقدمات التي تؤدى إلى النتائج .

-الميول الفلسفية ، فهو يضع أمام الأحداث علامات الاستفهام ، ويلجأ إلى القياس النفسى ، ويحدد الأبعاد ، محاولا - بقدر الإمكان - الخروج بإجابة تكون هى الأقرب للإقناع .

-الثروة الكبيرة التى يمتلكها من الأدوات ، ولها من الأهمية البالغة من حيث تعدد طرق المعالجة والتناول ، وفي مقدمتها الأسلوب الذي يتسم بالعمق والقوة، وفى الوقت ذاته يبتعد عن التعقيدات والغموض ، ويتوخى السهولة والسلاسة .

-التذوق الفني، الذي تغمره اللمسات الجمالية التى تغدق عليه حساً عالياً، فتقصي الجمود جانبا .

-وأخيرا الحب والإخلاص والوفاء والتضحية التى يدخرها لوطنه مصر ، فهو عاشق ومتيمً بها ، وكان ذلك من الأسباب الجوهرية التى جعلته يوجه كل اهتمامه وعنايته بتاريخها ، فأمضى السنوات الكثيرة ، يستحضر الوقائع المصرية ، ويعيش داخلها ، وتلتقط عيناه مختلف جوانبها. وبحرفه بالغة ، يضع يده على المجهول في تلك الوقائع يحدوه شوق ولهفة على الكشف عن الجديد ، وإيمان صادق بأن الله قد اختاره لهذه المهمة الصعبة ، فوهب نفسه لها على حساب أشياء أخرى .

وعلى جانب أخر ، فإن مصر هى التي أعطته المركز والشهرة ، وأحاطته بالإجلال والاحترام ، ومما لاشك فيه أن هذه المؤهلات قد بلورت شخصيته العلمية ، فأصبحت له الملامح الخاصة التى جعلته رائدا فى الكتابة التاريخية .

*** طبيعة الإنتاج**

عني الدكتور يونان بتاريخ المؤسسات المصرية على مستوييها، الشعبى والدستورى، وكان وراء تلك العناية شعورا بأن التاريخ السياسى قد جار على تاريخ المؤسسات التى تضع السياسات . وبالنسبة للمستوى الأول «الشعبى» فإنه وضع فيه أربعة مؤلفات عن تاريخ الأحزاب المصرية ، بدأها من وقت مبكر عام ١٩٧٠ بكتاب « الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى» (١٨٨٢ - ١٩١٤)، وصدر له بعد ست سنوات كتاب «الأحزاب المصرية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ » ، وبعد ثمانى سنوات صدر كتاب ثالث « الأحزاب المصرية» (١٩٠٧ - ١٩٨٤)، وأخيرا كتاب « تاريخ الأحزاب المصرية»، وأهمية مثل تلك الأعمال ، أنها بدأت في وقت كان يتسم بحظر الأحزاب ، وكل ما يتصل بها حتى المتعلق بتاريخها ، ومن ثم جاء عملاه الأول والثانى فى ظروف تحيطها العقبات، وبالتالى أصبحت من المراجع الفريدة نتيجة لهذا المناخ .

أما عن المستوى الثانى « الدستورى » فقد كتب كتابا يٌعد من الكتب المرجعية فى تاريخ المؤسسات ، وهو «تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ - ١٩٥٣) » وكتابا آخر عن تاريخ «الخارجية المصرية (١٨٢٦ - ١٩٣٧) ». وفى

السياق نفسه ، كتب مؤلفا تحت عنوان «قصة البرلمان المصرى». ومثل هذا النوع من الدراسات يتطلب إلماما واسعا ليس فقط بالتاريخ السياسي ، وإنما أيضا بالتاريخ الاجتماعي والإداري ، بحكم أن كل ذلك يصب فى نهر المؤسسة، الأمر الذى تطلب الرجوع إلى الدوريات على نطاق واسع ، وتطلب فى الوقت ذاته الرجوع إلى الوثائق البريطانية التى نجح فى الحصول عليها من دار المحفوظات البريطانية .

وفيما يتعلق بالانتماء الوطنى ، فإن الدكتور يونان بذل مجهودا واضحا فى الكتابة فى شتى الشئون المصرية ، فاشترك مع آخرين فى وضع كتاب تحت عنوان «حرية الصحافة فى مصر (١٧٩٨ - ١٩٤٥) » وكتاب ثان بعنوان «مصر والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)» ، وألَّف كتابا ثالثا يحمل عنوان «الوفد والكتاب الأسود».

وكانت عنايته بقضايا الحدود المصرية ظاهرة فى عدد من مؤلفاته ، بدأت فى فترة مبكرة ببحثه المنشور فى مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عام ١٩٦٧ عن « أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا» ، ثم أصدر مؤلفه «الأصول التاريخية لمسألة طابا .. دراسة وثائقية»، وتبعه بعد اشتراكه ضمن هيئة الدفاع المصرية فى قضية طابا وصدور الحكم لصالح الجانب المصرى ، بعمل يروى تجربته فيها بعنوان « طابا - قضية العصر »، ويكاد يكون هو الكاتب الوحيد الذى أرَّخ لهذه القضية ، كما شارك فى وضع «الكتاب الأبيض» الصادر عن وزارة الخارجية المصرية حول تلك القضية ، ثم جاء عنوان الكتاب الأخير « مصر المدنية» ليسهم فى هذا الخط .

ولم تنقطع علاقة الدكتور يونان بتاريخ السودان بعد انتهائه من رسالتيه للماجستير والدكتوراه، فاستكمل الطريق ، وكتب العديد من المؤلفات منها «السودان فى المفاوضات المصرية - البريطانية» (١٩٣٠ - ١٩٣٦) » «قضية وحدة وادي النيل بين المعاهدة وتغيير الواقع الاستعمارى (١٩٣٦ - ١٩٤٦)»، كما

وضع كتاب «مشكلة جنوب السودان» الذى ألَّفه مع آخرين، وكانت آخر أعماله في ذلك الميدان كتاب «الثوابت والمتغيرات فى العلاقات المصرية السودانية». هذا فضلا عن بحوث في التاريخ السوداني نُشرت في مجلة السياسة الدولية ، منها «الثورة والصراع الحزبي في السودان» (أكتوبر ١٩٦٩)، ،، قيام وسقوط المهدية فى السودان المعاصر» (يونيو ١٩٧٠") ، إيديولوجية الوحدة بين مصر والسودان» (أبريل ١٩٧١).

وأصبح التوجه العربى له المكانة في كتاباته منذ عام ١٩٧٧ حين ألَّف مع الدكتور مفيد شهاب والأستاذ السيد ياسين كتابا بعنوان «الصهيونية والعنصرية»، أيضا شارك فى أكثر من عمل فى هذا المضمار ، فكتب عن العلاقات العربية الأفريقية ، والعلاقات العربية التركية .

وانتهز فرصة إعارته لجامعة محمد بن عبد الله بفاس بالمملكة المغربية (١٩٧٧ - ١٩٨١) ، ووفقا للتوجه ذاته ، ترجم كتابا ضخما عن تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام ١٩٠٠، ووضع كتابا عن العلاقات المصرية المغربية حتى عام ١٩١٢. وخلال التسعينيات ، شارك فى تأليف كتاب «الكويت - وجودا وحدودا »، كما وضع كتابا تحت عنوان «قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج » ، وكانت آخر مؤلفاته فى ذلك الصدد «موقف بريطانيا من الوحدة العربية (١٩١٩ - ١٩٤٥) ».

ومن هنا يتضح أنه لم يقتصر فى دراساته على أحد جناحى الوطن العربى دون الآخر، إذ تناول الجانبين ، بعد أن رأى أن المكتبة العربية تفتقر إلى مؤلفات عن العلاقات العربية - العربية ، بينما هناك أعمال كثيرة عن العلاقات العربية الأوروبية ، خاصة مع الدول التى استعمرت البلاد العربية .

وكتب الدكتور يونان فى الصحافة منذ فترة مبكرة ، فقد نشر فى مجلة الهلال أولى مقالاته عام ١٩٦٥ ، ثم تتابعت كتاباته فى السياسة الدولية والمصور والأهرام ، مما أسهم فى معرفة القارئ به وإعجابه بأسلوب معالجته

للموضوعات التى تناولها.

وتأتى رحلة الدكتور يونان مع الديوان ، تلك التى بدأت أولى خطواتها يوم الخميس ١٥ يوليو ١٩٩٣ ، حين نشرت الأهرام أول حلقة من السلسلة التاريخية المعروفة «الأهرام - ديوان الحياة المعاصرة ».

وتجاوز الديوان الآن أكثر من ستمائة وخمس عشرين حلقة ، وكلٌ منها يُعد . دراسة مستقلة ذات طبيعة علمية تتحلى بالسهولة واليسر ، وذلك لكي تمكّن القارئ العادي من فهمها ومتابعتها، وهى تسعى لنشر الوعي التاريخي بين جموع قراء الصحيفة العريقة من المصريين والعرب ، ثم إنها من الكتابات القليلة التى تنشر بالأهرام ، وفى الوقت ذاته تنشر مترجمة إلى اللغة الإنجليزية فى الأهرام ويكلي، هذا فضلا عن الأهرام الدولي والأهرام العربي ، مما يتيح الفرصة للمصريين غير المقيمين فى مصر والعرب لتتبعها، بالإضافة إلى الأجانب الذين يرغبون فى معرفة التاريخ المصري للاطلاع على بعض فصوله .

وقد صنّف الدكتور يونان ما نشر من حلقات فى موسوعة ضمّت حتى الآن عشرة كتب ، وامتدت بين عامى ١٨٧٦ - عام صدور الصحيفة العتيدة - وعام ١٩٣٤. وجاءت بالترتيب : الكتاب الأول (١٨٧٦ - ١٨٨٢) ، والكتابان الثانى والثالث (١٨٨٢ - ١٨٩٢) ، والرابع والخامس (١٨٩٢ - ١٩٠٠) ، والسادس والسابع من مطلع القرن العشرين إلى قيام الحرب العظمى عام ١٩١٤ ، والكتاب الثامن (١٩١٤ - ١٩١٨)، والكتابان التاسع والعاشر (١٩١٩ - ١٩٢٤) ، والكتابان الحادى عشر والثانى عشر.

ومن الموقع نفسه ، وفى إطار الديوان ، وضع عملين ، أولهما بمناسبة مرور ١٢٥ عاما على صدور الأهرام تحت عنوان «الأهرام - سنوات التكوين»، والآخر بالمشاركة مع المجلس القومي للمرأة يحمل عنوان «المرأة المصرية بين التطور والتحرر (١٨٧٢ - ١٩٢٣) »، وقد حصل الكتاب الأخير على جائزة أحسن كتاب فى معرض القاهرة الدولي للكتاب لعام ٢٠٠٢ .

ويجُمع الكثيرون على تفرد هذا العمل ، حقيقة أن الاستعانة بالدوريات كأحد مصادر البحث التاريخى أمر معروف ، ولكن أن تستخدم دورية بعينها كمصدر لكتابة تاريخ مصر والعالم ، وعلى المستويات المختلفة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والصحافية ، فإنه الأمر الذى اختص به الدكتور يونان ، كاتب ديوان الحياة المعاصرة.

والواقع أنه من الصعب حصر الإنتاج العلمي للدكتور يونان ، الذي يتميز بالغزارة والتنوع ، ورفوف المكتبات تشهد بذلك الكم الكبير من المراجع التي ربت على الأربعين كتابا ، والأبحاث المنشورة فى المجلات العلمية المتخصصة والمحكمة والتى اقتربت من المائة والخمسين بحثا .

إن كيان الأستاذ الجامعى يرتكز على شقين ، الأول إنتاجه العلمي المتميَّز ، أما الآخر فهو المدرسة التى يضع أساسها ويُقيم قواعدها ، ويضم بين صفوفها التلاميذ الشغوفين بالانتماء لها ، لينهلوا من معارفها ، وبالتالي عندما يشتد عودهم ، يوكل إليهم الدور ليستكملوا المسيرة على الدرب نفسه ، وقد نجح الدكتور يونان فى إعداد هذه المدرسة التى أصبحت لها من الدعامات ما يُمكِّنها من البقاء، وحرص على تغذيتها، وضخ الدم الجديد لها من خلال سيمنار الثلاثاء الأسبوعي الذي يعقده في كلية بنات عين شمس ، ودائما ما يتسم ذلك اللقاء بالديمقراطية فى الحوار ، حيث تدور المناقشات فى مناخ هادئ وفعَّال وإيجابي، فهناك الرأي والرأي الآخر، بالإضافة إلى ما يلمسه المنتمون إلى السيمنار من صفات تتمتع بها شخصية الأستاذ ، فهو الإنسان الذى يمتلك الصدر الرحب . وفى الوقت ذاته ، فإنه الحازم والحاسم والملتزم، مما يُثرى المكان بالأُلفة والدفء والاحترام والتقدير الذى يسود بين الجميع .

ومن هذا المكان ، خرجت الكثير من رسائل الماجستير والدكتوراه التى أُنجزت على يديه ، لتحمل بصماته ، وتكون الدليل على إشرافه الصادق وعطائه المتفرد ، والذى امتد إلى مؤسسات علمية أخرى .وبطبيعة الحال فقد أدلى

بدلوه فى اللجان الخاصة بالمناقشة والحكم على رسائل كثيرة . وعلى صعيد آخر ، فإنه شارك فى تقييم الإنتاج العلمى للمتقدمين إلى لجان الترقية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات العربية .

وأخيرا إذا ما حاولنا تحليل الجانب السيكلوجي للدكتور يونان، نجد أنه صاحب شخصية متوازنة ورحبة، يتحلى بالأخلاق الرفيعة، والنقاء النفسى، والشفافية المرهفة، والتسامح، وحب الخير والسعى إليه مهما كانت دروبه صعبة. وبفضل هذه الإمكانات، توثّقت علاقاته بالآخرين، الذين ارتبطوا به حبا واحتراما.

ونتيجة لنشاطه العلمى ، ودوره فى العمل العام ، كان حصوله على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية عام ١٩٩٥ ، وكان من أول أبناء جيله الذين فازوا بها. وفى أكتوبر عام ٢٠٠٢ ، وعندما قررت مؤسسة الفكر العربى- وهى مؤسسة عربية - أن تمنح عددا من الجوائز لأهم المبدعين فى الأمة العربية ، كان هو المصرى الوحيد الحائز على جائزتها .

وفى الحقيقة ، فإنه عبر رحلة الدكتور يونان الطويلة والتى مازال يمخر عبابها ، لم يكن الطريق مفروشا بالزهور والرياحين فقط ، وإنما أيضا هناك الصخور التى تغلّب عليها بفضل توفيق الله وجده واجتهاده وصبره وكفاحه ، من أجل أن يحقق رسالته ، ويجعل التاريخ وخاصة تاريخ مصر محببا إلى النفوس التى أصبحت متشوقة لتعرف المزيد على يديه .

ولعلّي بعد هذه الصفحات أجبت على السؤال الذى طرحته فى البداية ، وأكرره فى النهاية، لماذا التوحد فى رأي المثقفين وإجماعهم على اختيار شخصية الدكتور يونان لبيب رزق ليفوز بجائزة مبارك فى العلوم الاجتماعية لعام ٢٠٠٤ ؟

إنه يستحقها وبجدارة ، وبذلك أصبح أول مؤرخ يحصل على أرفع جائزة تقدمها مصر لأبنائها المخلصين الأوفياء .

الملف الوثائقى

مختارات من ردود الفعل الدولية على حرب السويس (١٩٥٦) في الوثائق المصرية

إعداد وتقديم

د. عبد الواحد النبوى

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية اللغة العربية ـ جامعة الأزهر

تقديم

كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نقطة فارقة في تاريخ مصر المعاصر، والسياسات المصرية الاستراتيجية، وبدا معها أن مصر تخطو نحو الاستقلال التام في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، وكان كل فجر يوم يحمل تطوراً مهما في تاريخ الأمة المصرية سواء داخليا أو خارجيا، ولعل الإنجازات التي حققها رجال الثورة العسكريين في الشهور الأولي من قيامها، جعلتهم يقلعون عن فكرة عودتهم إلي ثكناتهم مرة أخرى وترك الأمور لرجال السياسة والأحزاب ، وهو الأمر الذي أدى إلى مجموعة من المتغيرات أدت إلى الصدام مع السياسيين القدامى ، وأدت إلى إلغاء الأحزاب وإعلان الجمهورية ، إضافة إلى الصدام مع الإخوان المسلمين واعتقال أعداد كبيرة منهم. ومن ناحية أخرى انقسم رجال الثورة فيما بينهم فيما عرف بأزمة مارس ١٩٥٤، وهي الحوادث التي انتهت بتدعيم نفوذ الجيش على مجرى الحياة السياسية في مصر في ذلك الوقت .

وعلى أثر توقيع معاهدة الجلاء في أكتوبر ١٩٥٤ بين مصر وبريطانيا وضح اشتداد الصراع بين الشرق والغرب في البؤر الساخنة في أوروبا وآسيا وظهر ما عرف باسم الحرب الباردة والدخول في دوامة الأحلاف والأحلاف المضادة، مما جعل قادة الثورة يعيدون ترتيب أوراقهم بالبعد عن الانخراط في تكتلات أو أحلاف غربية أو شرقية بتبني سياسة عدم الانحياز، والدفاع عن الأراضي المصرية والمنطقة العربية بالأيدي المصرية والعربية. غير أن هذا الاتجاه في السياسة المصرية لم يكن يخدم المخططات الغربية، ومن ثم أخذ المعسكر الغربي ينظر إلى مصر على أنها سببا في كسر حلقة الطوق الذي كان يفرضه على الكتلة الشرقية، خاصة بعد رفض قادة الثورة الاشتراك في حلف عرف فيما بعد بحلف بغداد، و بدأت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ـ وهى التي ساعدت مصر على عقد معاهدة الجلاء مع بريطانيا ـ تعيد النظر في سياستها تجاه مصر خاصة في النواحي العسكرية والاقتصادية ورفضت الدول

الغربية دعم مصر عسكريا، الأمر الذي دفع مصر إلى عقد صفقة أسلحة مع الكتلة الشرقية عرفت بصفقة الأسلحة التشيكية (سبتمبر ١٩٥٥) للدفاع عن مصر ضد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ، وترتب على عقد تلك الصفقة ازدياد شقة الخلاف بين مصر والدول الغربية، كما ضاعف من هوة الخلاف أن السياسات المصرية الداعية إلى الاستقلال الوطني ودعم حركات التحرر كانت تؤتى ثمارها في اليمن، عمان، الجزائر، تونس، وأقطار أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، الأمر الذي سبب المزيد من المتاعب للدول الاستعمارية وبخاصة (بريطانيا، فرنسا) . وكان في اعتراف مصر بالصين الشعبية في أبريل ١٩٥٦ ما اعتبرته الدول الغربية دعما لموقف دولة ذات توجه الشيوعي على حساب تايوان (الصين الوطنية) التي كانت تشغل مقعدا دائما في مجلس الأمن ضمن الخمسة الكبار.

لقد كانت مصر تسلك في سياستها ما يعبر عن استقلال القرار الوطني ، الأمر الذي كانت تراه الدول الغربية متعارض مع توجهاتها ويؤدى إلى خدمة مصالح الكتلة الشرقية، و كانت السياسات الغربية تجاه مصر تأتي أحيانا في شكل اتفاق وتحالف بين تلك الدول وأحيانا تأتى فردية خاصة بكل دولة على حدة، وأحيانا كان الخلاف بين الدول الغربية يقف حائلا أمام نجاح المخططات الغربية.

وكان أهم الأعمال التي كانت ذات تنسيق كبير بين أهم دولتين غربيتين بريطانيا، الولايات المتحدة، ما أطلق عليه عملية (أوميجا) (Omiga Operation)، التي كانت تهدف إلى عزل مصر عن جيرانها وتحجيم دورها وإيجاد بديل يقوم بدورها، وتمثل هذا البديل في المملكة العربية السعودية.

كما رأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة إيقاف أحد مشروعات التنمية المصرية الكبرى ، برفض تمويل مشروع السد العالي الذي كانت مصر تبحث عن تمويل له في ذلك الوقت .ورغم أن الولايات المتحدة كانت ترى أن هذا

المشروع الذي سوف يستغرق ما يقرب من خمسة عشر عاماً قد يتيح الفرصة لإعادة مصر إلى حظيرة الغرب بحرصها على عدم إثارة المتاعب للغرب في المنطقة والتعاون معه حتى لا يسقط نظامها الثوري إلا أنها لم تتراجع عن موقفها. وكان رفض الولايات المتحدة والبنك الدولي لتمويل المشروع إهانة للنظام المصري الذي قام بالرد عليها في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس لاستخدام دخل القناة في تمويل مشروع السد العالي .

وتكمن خطورة هذه الخطوة في أنها كانت صفعة سددت إلى الدول الغربية التي كانت ترى في قناة السويس دولة داخل الدولة ، وأرض ليست مصرية ضمن الحدود المصرية وأنها كانت الأمل في دعم مشروعات الدفاع الغربية.لقد دفعت هذه الصفعة القوية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى التنديد بالسياسة المصرية وسلكت الولايات المتحدة الأمريكية الطرق السياسية لتطويق وإضعاف مصر لإعادتها إلى الجانب الغربي ، إلا أن الحليفتين الغربيتين بريطانيا وفرنسا استعدا في سرية للعدوان على مصر حيث اعترف إيدن بأن الاستعدادات العسكرية قد مضت قدماً إلى الأمام منذ إعلان تأميم القناة ، وجعلت الدولتان لهذه الاستعدادات ستاراً من العمل السياسي لإخفاء النوايا العدوانية .وكان انضمام إسرائيل إلى النوايا العدوانية البريطانية والفرنسية تجاه مصر أمراً طبيعياً، خاصة في ظل أطماعهما التوسعية وتزعم مصر الحركة القومية العربية ومساندتها لثورة الجزائر والجنوب العربي ودعم النضال الفلسطيني ورفض التفريط في الحقوق العربية في الأراضي الفلسطينية.

وأدى اتفاق الأهداف البريطانية والفرنسية والإسرائيلية إلى عقد اتفاقية سرية بين تلك الدول الثلاث عرفت باسم اتفاقية سيفر في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ تضمنت الخطوات الإجرائية للعدوان الثلاثي على مصر. وجاءت تلك الاتفاقية في وقت ظن فيه المتواطئون أن الأجواء الدولية مناسبة لتنفيذ اعتدائهم ، فالاتحاد السوفيتي قد انغمس في مشكلة إخماد ثورة عارمة ضد نظام الحكم الموالى له في المجر ، والولايات المتحدة الأمريكية قد غرقت حتى أذنيها في

انتخابات رئاسة الجمهورية التي كان مقررا إجراؤها في ٦ نوفمبر ١٩٥٦ . ورغم تلك الشواغل المهمة للاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة إلا أنه مع الهجوم الإسرائيلي على الأراضي المصرية في ٢٩ أكتوبر ١٩٦٥، تحركت الولايات المتحدة في ليلة العدوان ودعا أيزنهاور مجلس الأمن للاجتماع لإدانة إسرائيل لعدوانها على مصر ، وهو الأمر الذي رفضته بريطانيا وفرنسا ، وأدى إلى كشف خطتهما خاصة بعدما استدعت وزارة الخارجية البريطانية القائم بالأعمال المصري ومستشار السفارة الإسرائيلية في لندن وأبلغتهما الإنذار البريطاني الفرنسي المشترك المشهور. وإزاء رفض مصر للإنذار وإعلان عبد الناصر القتال قائلاً «إذا كان قد كتب علينا القتال فلن يوجد من يكتب علينا الاستسلام، سنقاتل ولن نستسلم».

و في ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ وقع العدوان البريطاني الفرنسي ، وتصدت مصر له جيشاً وشعباً، ودعت مصر مجلس الأمن لاجتماع عاجل لبحث العدوان عليها، وبدا أن الفيتو البريطاني الفرنسي جاهزا لإجهاض تحرك مجلس الأمن، ومن ثم دعا مندوب يوغسلافيا - بعد التشاور مع مندوب مصر - إلى انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة لعجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار، إذ لم يوافق إلا بأغلبية ٧ أصوات ، ورفض بريطانيا وفرنسا وامتناع استراليا وبلجيكا عن التصويت.

وعقدت الجمعية العامة جلستها الطارئة في أول نوفمبر وفي خلالها عرضت الولايات المتحدة مشروع قرار يقضى بوقف إطلاق النار الفوري وسحب بريطانيا وفرنسا لجميع قواتهما من الأراضي المصرية وعودة القوات المصرية والإسرائيلية إلى خطوط الهدنة ١٩٤٩، ومنع كافة الدول من إرسال أسلحة إلى الشرق الأوسط وإعادة الملاحة إلى القناة. وقد وافقت الجمعية العامة على هذا المشروع في ٢ نوفمبر ١٩٦٥ بأغلبية ٦٥ صوتاً ومعارضة كل من بريطانيا، فرنسا، إسرائيل، استراليا، نيوزلندا، وامتناع هولندا وبلجيكا والبرتغال ولاوس وجنوب أفريقيا وكندا عن التصويت .وطالب دالاس وزير خارجية الولايات

المتحدة أن تظل الجمعية العامة منعقدة حتى يتم تنفيذ القرار.

لقد كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بمثابة حلقة جديدة في سلسلة تخلى الأصدقاء عن الأطراف المعتدية . وعلى الجانب الآخر كان الأصدقاء وغيرهم يلتفون بقوة حول مصر معلنين دعمها والاستعداد للاشتراك معها في معركتها العادلة بكل الوسائل ، ولقد أدى هذا الأمر في نهايته إلى رضوخ دول العدوان لتوجهات المجتمع الدولي ، وإنهاء حلقة من حلقات الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

ولا نبالغ في القول إذا وصفنا العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بأنه نقطة فارقة ليس في تاريخ مصر فحسب، بل وفى تاريخ العالم، فعندما انتهى هدير المعركة وأغلقت الملفات السياسية والدبلوماسية ، وضح أن هذه الحرب أسفرت عن عدة متغيرات على الساحات المحلية والإقليمية والدولية.

فخروج مصر منتصرة سياسيا أعطى للدور المصري في المنطقة نفوذا ليس له سقف في فكر منظري القومية العربية، مما دفع القيادة السياسية المصرية إلى مضاعفة الدعم لحركات التحرر بالمنطقة، وتضاعفت الجهود المصرية في هذا المجال فوصلت شحنات السلاح إلى حركات المقاومة للاحتلال الأجنبي من المغرب غربا وحتى عُمان شرقا، وزاد الدعم السياسي والدبلوماسي والإعلامي لكل بلد عربي ينزع إلى التحرر سواء من المحتل الأجنبي أو الحكم الرجعى، الأمر الذي أفرز في سنوات قليلة من انتهاء عدوان ١٩٥٦ بلدانا عربية انتصرت فيها الثورات التحررية، كما في سوريا، والعراق، ولبنان، وتونس، والجزائر، مما أعطى الفرصة للقوى الرافضة للدور المصري في المنطقة القيام بدعم الفرقة والرهان على التناقضات بين الدول العربية التي كانت تعانى من تعدد الأنظمة الحاكمة ما بين ثورية ومحافظة.

كذلك فإن من نتائج هذه الحرب أن الدور المصري لم يقتصر على المنطقة العربية ، بل تعداها إلى أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية، مما أثار المتاعب في

وجه القوى الاستعمارية القديمة (بريطانيا ـ فرنسا ـ بلجيكا)، فضلا عن الاستعمار الجديد المتمثل في القوة الاقتصادية الأمريكية، مما جعل مراكز الأبحاث الغربية ودوائر السياسة تعيد صياغة الاستراتيجيات السياسية لتلك القوى بما يحد من النفوذ المصري ، وأصبحت الاستراتيجيات الغربية وجهاً لوجه أمام الاستراتيجيات المصرية، وهو الأمر الذي انعكس على مسار الأحداث في المنطقة حتى وقت قريب.

إن إدارة مصر لمجريات أحداث العدوان الثلاثي عليها على جميع المستويات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، أثبتت بما لا يدع مجالا للشك القدرة المصرية على التخطيط والإبداع والخروج من أزمة كانت يمكن أن تؤدى بمصر إلى احتلال جديد وتقسيم أراضيها وتأخرها عشرات السنين . لقد تفوق هذا الإبداع في المجال السياسي والدبلوماسي على غيره من المجالات الأخرى، وتمثل ذلك فى التأييد الجارف من شعوب الأرض شرقها وغربها، بما في ذلك شعوب الدول المعتدية عدا إسرائيل. ولعل هذا الأمر يرجع بالدرجة الأولى لجهود الدبلوماسية المصرية التي استخدمت أدواتها بكل حنكة ودهاء في تنفيذ السياسة المصرية المجابهة للعدوان. ونفذ رجال الخارجية في كل سفارة ومفوضية وقنصلية هذه السياسة لتوضيح عدالة القضية المصرية وبشاعة الاعتداء المرفوض من القوانين الدولية وكل شعوب وأديان الأرض جميعا.

إن حرب السويس في هذا العام (٢٠٠٦) يكون قد مر عليها خمسون عاما ، ولعل ذلك يدفع الكثير من الباحثين المهتمين إلى زيادة البحث والتمحيص في الأسباب التي أدت إلى تلك الحرب، والنتائج التي ترتبت عليها وإعادة قراءة الأوراق واستخلاص الدروس والعبر. ورغم أن الكثير من الباحثين قد استندوا بشكل كبير في كتاباتهم عن تلك الحرب على وثائق الطرف المعتدى (إسرائيل ـ بريطانيا ـ فرنسا) لا لعلة في ذلك إلا لتوفر تلك الوثائق وإتاحتها ، إلا أن عددا قليلا من الباحثين هو الذي اطلع على وثائق الجانب المعتدى عليه ـ مصر ـ وهذا

العدد القليل هو الذي شارك في أحداث تلك الحرب أو كان قريبا من مراكز صناعة القرار في مصر.

وهذا الملف الوثائقي لا نبالغ إذا قلنا أنه يقدم جوانب من هذه المعركة ، التي لم يكشف عن وثائقها حتى اليوم ، ويعرض لنماذج مختارة من المجموعات الوثائقية المهمة داخل دار الوثائق القومية، كما يقدم جزءاً من الصورة العامة للحرب بما فيها من دقائق هامة. ويركز بالدرجة الأولى على ردود الفعل الدبلوماسية والسياسية - العربية والدولية - على المستويات الشعبية والرسمية.

محتويات الملف الوثائقى

١١ - مكاتبة من مفوضية مصر بجنوب أفريقيا عن موقف اتحاد جنوب أفريقيا من العدوان الثلاثي على مصر بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٦ .

١٢ - توسط الصليب الأحمر بين مصر وإسرائيل حول تبادل الأسرى من الجانبين فى ١٣ يناير ١٩٥٧ .

اعـــــــــلان

بناء على المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالتعبئة العامة ، تعلن وزارة الداخليـة انـه على جميع الاشـخاص الذين بلغوا سـن الثامنة عشـــرة من رعـايا دولـتى انجلترا وفرنســا ان يقدموا أنفسهم خلال ثلاثة أيام من اليـــوم الى مقـر المحافظـة أو المديريـة الموجود فى دائرتهـا محـل اقامتهم لقيـــــد اسمائهم بهـا وتقديـم كافـة المستندات والبيانات المثبتـة لشخصيتهم وجنسيتهـم وحالتهم الدنيـة والاجتماعيـة . وعليهم أن يبلغـوا عـن كل تغيير يطــــرأ على هـذه البيانات خلال ثلاثـة أيـام من حـدوث هذا التغيير

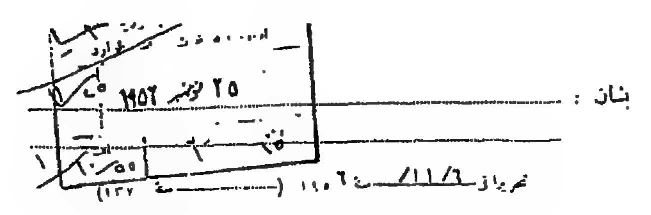
ويسـري هذا الحكم على الذين كانوا من رعايا هاتين الدولتين واكتســـبوا الجنسـية المصرية أو أيـة جنسية أخرى .

علما بأن كل من يخالف ذلك يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة (٣٠) من القانون المذكور وهى الحبس والغرامـة .

تحريرا فى ٢٧ ربيع الاول سنة ١٢٧٦ (أول نوفمبر سنة ١٩٥٦)

وكيل الداخليـة

وزارة الخارجية
مفوضية جمهورية مصر
بمدينة رانجون



سري جدا

الســيد السفير وكيل وزارة الخارجيــــــــــة

الحاقا لكتاب المفوضية السرى جدا رقم ٥٨ بتاريخ أول نوفمبر الحالى بشأن الاعتداء الاسرائيلى على مصر وقيام كل من بريطانيا وفرنسا بمهاجمة الاراضى المصرية ـ اتشرف بالافادة أنه بمجرد تواتر انباء هذا العدوان المسلح وقيام الصحف المحلية بنشر نــص الكتاب الذى وجهه السيد وزير خارجية مصر الى سكرتير عام الامم المتحدة بصدد الاعتداء على مصر بتاريخ أول نوفمبر الحالى ، توالت زيارات زملائى رؤساء الهيئات الدبلوماسيــة وكثير من الافراد وممثلى الهيئات والجمعيات وخاصة الاسلامية منها فى رانجون .

فزارنى صباح يوم أول نوفمبر القائم باعمال سيلان وممثل فيتنام الشمالية والقائم باعمال روسيا معربين عن استيائهم الشديد للتصرف العائش الذى أقدمت عليه انجلترا وفرنســا من اعتداء على سيادة مصر واراضيها ، وقد سلمنى الاخير نص البيان الذى اصدرتــه الحكومة السوفيتية بشأن العدوان على مصر .

وفى يوم ٢ نوفمبر زارنى القائم باعمال الصين الشعبية وأبلغنى أنه سيتصل برجــال الصحافة البورمانية كما سيقوم بسلسلة من الاتصالات الرسمية والشخصية بالمسئولين مــن رجال بورما والشخصيات البارزة من حكومية ووطنية لحثهم على الاحتجاج على هذا الاعتداء الوحشى على مصر . كما زارنى للمرة الثانية القائم باعمال سيلان وسلمنى نص التصريح الذى اصدره رئيس وزراء سيلان وأبلغنى أنه قد سلم نسخة منه فى الصباح الى وزيــر خارجية بورما كما ارسل نسخا منه الى الصحف والاذاعة البورمانية وأنه سيرسل نصــه بمذكرة الى جميع الهيئات الدبلوماسية فى رانجون . ثم زارنى يوم ٥ نوفمبر ممثلو جمعيات مسلمى بورما وطلبة الجامعة وافراد من المسلمين يعلنون تطوعهم للدفاع عن مصر .

هذا وقد ألقى رئيس وزراء بورما الموجود الآن فى بومباى لحضور المؤتمر الاشتراكــى الاسيوى ـ بيانا بتاريخ ٢ نوفمبر أشار الى حالة الحرب القائمة فى غربى آسيا وأن تطور الحوادث فى تلك المنطقة يستغل الآن بشكل مثير وغير معقول فى شئون السياسة الداخلية فى بعض الدول المعينة وقد ترتب على ذلك أن أصبح ميثاق الامم المتحدة يواجه امتحانا قاسيا قد يجعله مجرد قصاصة من الورق . وأضاف أنه قوى الشعور بأن مجرد استنكــار ما تقوم به بعض الدول المعينة لا يساعد على ايجاد حل للمشاكل التى تواجه العالــم

وزارة الخارجية
مفوضية جمهورية مصر
بمدينة رانجون

رقم الادارة
رقم الملف
عدد المرفقات

بشأن :
— ٢ —
تحريرا فى ____ سنة ١٩٥ (____ سنة ١٣٧)

فى الوقت الحاضر وأنه من الضرورى اتخاذ اجراء فعال لاعادة السلم على الفور • واستطرد البيان بأنه يجب وضع حد عاجل للاعتداء المسلح على مصر وانسحاب جميع القوات الاجنبية من اراضيها وأنه يتعين على جميع الدول ذات الشأن أن ترفع أمر النزاع بينها الى الامم المتحدة دون قيد أو شرط اذ أنه يجب أن لا يغرب عن البال أن الامم المتحدة هى الامل الوحيد الذى يتعلق به الانسانية الآن — وأن بورما على أتم استعداد للمساهمة فى أية خطوة جماعية تتخذ تحت اشراف الامم المتحدة فى سبيل الوصول الى حل انشائى وعملى للمشكلة • وأختتم رئيس الوزراء بيانه بأنه قد اصدر تعليماته الى وزارة الخارجية البورمانية بالتزام هذه السياسة ازاء المشكلة كما أبرق الى ممثل بورما لدى الامم المتحدة بأن يقسم ببذل مساعيه بالاشتراك فى باقى دول كولومبو لايجاد حل سلمى للحالة فى منطقة الشرق الاوسط •

هذا وقد قام اتحاد نقابات العمال فى رانجون بتاريخ ٣ نوفمبر Burma Trade Union Corporation بتنظيم مظاهرات للاحتجاج على انجلترا وفرنسا واسرائيل لاعتدائهم الصارخ على مصر وقد طافت هذه المظاهرات شوارع رانجون وسفارة انجلترا ومفوضيتى فرنسا واسرائيل وهى تحمل شارات تعلن استنكارهم للعدوان البريطانى الفرنسى على مصر ونصها :

" Burmise People Condemn British & French Aggressors "

وقد اصدر ~~رئيس~~ مجلس اتحاد عمال رانجون التابع لاتحاد نقابات العمال بيانا اذاعته على الصحف فى نفس اليوم جاء فيه أن المجلس يعبر عن شديد دهشته وغضبه للغارات الجوية التى شنتها انجلترا وفرنسا على القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس يوم ٣١ أكتوبر الماضى ، وهو يعرب عن سخطه واستنكاره ويهيب بجميع الهيئات العمالية أن تحذو هذا الحذو من دمغ هاتين الدولتين باعتبارهما معتديتين • وناشد البيان الامم المتحدة أن تبادر بوضع حد للعدوان البريطانى الفرنسى الاسرائيلى على مصر وايجاد حل سريع للمشكلة • ومرفق مع هذا نص البيان المذكور وصورة مأخوذة للمتظاهرين امام مبنى السفارة البريطانية فى رانجون •

كذلك فقد عاد رئيس وزراء بورما — اثناء ترأسه لاحدى جلسات لجنة تنظيم اجتماعات المؤتمر الاشتراكى الاسيوى فى بومباى — فلفت الانظار الى خطورة تطورات الموقف فى الشرق الاوسط وأضاف أنه اصبح لزاما على الاشتراكيين الاسيويين أن يبادروا بدراسة المشكلة بصفة عاجلة لايجاد حل سريع ثم أعلن أنه من واجب الاشتراكيين الاسيويين أن

وزارة الخارجية
مفوضية جمهورية مصر
بمدينة رانجون

بيان : ____________

— ٣ —

تحريرا في ______ سنة ١٩٥ (______ سنة ١٣٧)

رقم الاشارة ______
رقم الملف ______
عدد المرفقات ______

يبذلوا أقصى جهودهم لاقرار السلم فى العالم • وقد كرس المؤتمر جلسة بعد ظهر ذلك اليوم (٢ نوفمبر) لدراسة الحالة فى الشرق الاوسط وفى المجر ولم تتخذ قرارات بعد • ويبدو أن هناك عطفا على اسرائيل من بعض المشتركين فى المؤتمر بينما يقف الجميع فى وجه العدوان البريطانى الفرنسى — على أن القرار الذى سيصدره المؤتمر سيكون لا شك متفقا وصالح العرب •

ومن ناحية اخرى فأن U Nu الذى يزور الصين الشعبية الآن قد صرح فى بكين بتاريخ ٢ نوفمبر أنه يرى وجوب دعوة اسرائيل لحضور أى مؤتمر تعقده كتلة الدول الافريقية الاسيوية لمناقشة الموقف فى الشرق الاوسط وذلك حتى يتسنى لها أن تبدى وجهة نظرها وأضاف أرنو أنه يحبذ الاقتراح الروسى الخاص بتسوية عقد هذا المؤتمر ولو أنه يرى توجيه الدعوة لكل من استراليا ونيوزيلنده للحضور • ثم اشار الى أنه يرى عدم اشتراك بريطانيا وفرنسا فى هذا المؤتمر اذ أن امامها الامم المتحدة حيث يمكنهما ابداء وجهة نظرهما خاصة وانهما لا تنتسبان الى كتلة الدول الاسيوية الافريقية ثم اكد ضرورة الاستماع الى وجهات نظر الطرفين المتنازعين واضاف أن النزاع القائم فى منطقة الشرق الاوسط يتنافى وروح باندونج التى تنص على المحافظة على السلم العالمى • والمعروف عن أرنو رئيس الوزراء السابق أنه صديق للصهيونيين وهو الذى مهد لاسرائيل أن توثق علاقاتها ببورما وترسخ اقدامها فى هذه البلاد •

وعاد رئيس وزراء بورما U Ba Swe الموجود الآن فى بومباى فأعلن بتاريخ ٤ نوفمبر أن بريطانيا وفرنسا من ناحية وروسيا من ناحية اخرى سوف يقضون على الامم المتحدة بما يفعله كل منهم • واضاف أنه من المحزن أن يلجأ الساسة فى منتصف القرن العشرين الى اشعال نار الحرب كسلاح لتدعيم سياستهم الداخلية •

واصدر فرع مؤتمر السلام العالمى البورمانى فى رانجون World Peace Congress قرارا بتاريخ ٥ نوفمبر نشرته الصحف فى اليوم التالى (بالقصاصة المرفقة) ويتضمن استنكار الاعتداء البريطانى الفرنسى على مصر واعتبار ذلك مجافيا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة وأن المؤتمر يهيب بالامم المتحدة أن تبادر بوضع حد للقتال الدائر فى منطقة قناة السويس وارسل المؤتمر برقية بهذا المعنى الى رئيس وزراء بورما الموجود الآن فى بومباى والى مندوب بورما الدائم لدى الامم المتحدة •

كذلك اصدرت الهيئات السياسية المختلفة مثل :

كيف ؟

صحيح هذا

وزارة الخارجية
مفوضية جمهورية مصر
بمدينة رانجون

بيان : ....
— ٤ —

تحريرا فى .... سنة ١٩٥ (............ سنة ١٣٧)

رقم الافادة ....
رقم الملف ....
عدد المرفقات ....

ولجنة السويس (N U F) National United Front
قـرارات Socialist Organization و Suez Committee
واحتجاجات على اعتداء انجلترا وفرنسا على مصر ومخالفتهما لكل المبادىء الانسانية .
كما يعتزم طلبة جامعة رانجون الاشتراك مع اعضاء لجنة السويس بالقيام بمظاهرة كبرى فى رانجون يوم الجمعة القادم بعد الصلاة وسينضم اليهم جميع الجاليات الاسلامية فى رانجون كما تقرر أن تغلق المحلات التجارية فى ذلك اليوم استنكارا للاعمال الاجرامية التى قامت بها الدول الاستعمارية وقد عددوا لافتات للسير بها فى اهم مناطق العاصمة تنادى بسقوط الاستعمار الفرنسى البريطانى وسقوط اسرائيل ربيبة الاستعمار وبحياة الكتلة الاسيوية الافريقية وبأن مشاكل العرب هى مشاكل مسلمى بورما الخ ...

وسنوافى الوزارة بتعليقات الصحف المختلفة بكتاب منفصل مرفق به المقالات الافتتاحية التى نشرتها الصحافة البورمانية منذ بداية الاعتداء على مصر .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ...

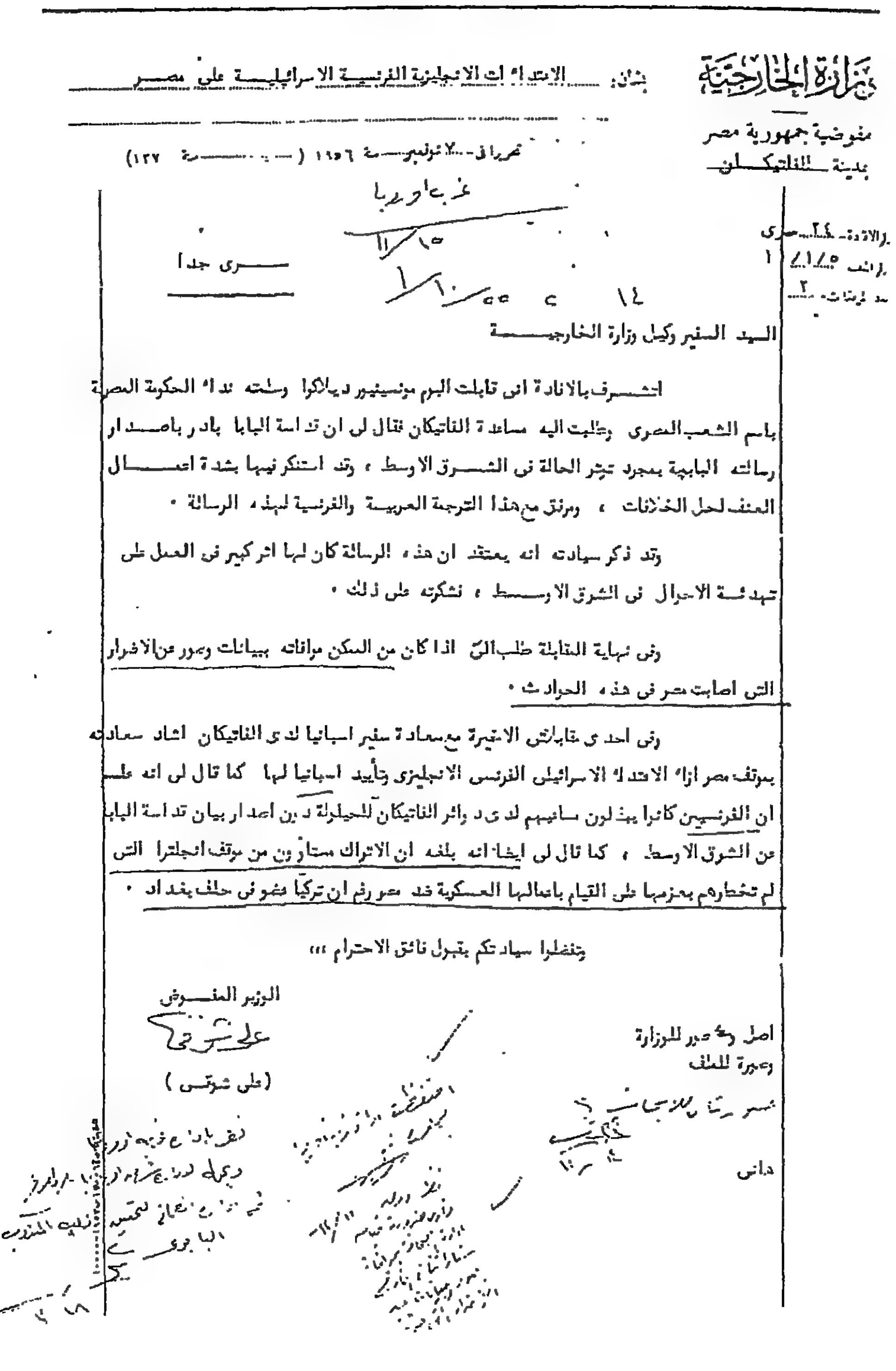
الوزير المفوض
امين ابو الذهب
(امين ابو الذهب)

١- السيد الركن المسئول للنظر
٢- هذا الموقف لحكومة بورما [illegible] سياستها نحو مصر والمعتدات بدرجة [illegible] والعاطفة مع اسرائيل [illegible] ان [illegible] أو في رئيس الوزراء السابق الدالة [illegible] هذا التقرب مع تميزه الموقف لاسرائيل .
٣- الشعب البورمانى يؤيد مصر [illegible] العدوان الثلاثى على مصر
٤- [illegible] الحكومة (ابو ذهب) [illegible]

[illegible]
١٩٥٦/١١/٢٧

[illegible]
ارسلت صورة [illegible]
[illegible]
عادل
١٩٥٦/١٢/١٧

السيد الوزير المفوض [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
١١/٢٩



وزارة الخارجية

مفوضية جمهورية مصر

بمدينة الفاتيكان

بشأن: الاعتداءات الانجليزية الفرنسية الاسرائيلية على مصر

تحريراً في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ (سنة ١٢٧)

رقم الادارة ٢٤ سرى

رقم الملف ٥/١/٤ ١

عدد المرفقات ٢

سري جداً

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

اتشرف بالافادة انى قابلت اليوم مونسنيور ديلاكوا وسلمته نداء الحكومة المصرية باسم الشعب المصرى وطلبت اليه مساعدة الفاتيكان فقال لى ان قداسة البابا بادر باصدار رسالته البابوية بمجرد تغير الحالة فى الشرق الاوسط ، وقد استنكر فيها بشدة اعمال العنف لحل الخلافات ، ومرفق مع هذا الترجمة العربية والفرنسية لهذه الرسالة .

وقد ذكر سيادته انه يعتقد ان هذه الرسالة كان لها اثر كبير فى العمل على تهدئة الاحوال فى الشرق الاوسط ، فشكرته على ذلك .

وفى نهاية المقابلة طلب الىّ اذا كان من الممكن موافاته ببيانات وصور عن الاضرار التى اصابت مصر فى هذه الحوادث .

وفى احدى مقابلاتى الاخيرة مع سعادة سفير اسبانيا لدى الفاتيكان اشاد سعادته بموقف مصر ازاء الاعتداء الاسرائيلى الفرنسى الانجليزى وتأييد اسبانيا لها كما قال لى انه علم ان الفرنسيين كانوا يبذلون مساعيهم لدى دوائر الفاتيكان للحيلولة دون اصدار بيان قداسة البابا عن الشرق الاوسط ، كما قال لى ايضاً انه بلغه ان الاتراك مستاؤون من موقف انجلترا التى لم تخطرهم بعزمها على القيام باعمالها العسكرية ضد مصر رغم ان تركيا عضو فى حلف بغداد .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

الوزير المفوض

(على شوقى)

اصل و ٢ صور للوزارة

وصورة للملف

مرفق (١)

وزارة الخارجية   بشأن: ....

مفوضية جمهورية مصر
بمدينة الفاتيكان

تحريرا في ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ (............ سنة ١٣)

رقم الاضبارة ....
رقم الملف ....
عدد المرفقات ....

رسالة بابوية خاصة بالشرق الاوسط

استهل قداسة البابا رسالته معبرا عن ابتهاجه للحماس الذى ابدته الكنيسة وبخاصة الاطفال فى الاستجابة لندائه السابق لاقامة الصلوات لله من اجل بولونيا والمجر ولاطلاق سراح كرديناليى البلدين ، ودعا البابا الى الصلاة مرة اخرى لتدعيم القضية المقدسة باقامة السلم على قواعد سليمة وبخاصة احترام الله والكنيسة ثم قال :- ولكن فى الوقت الذى ما تزال فيه نفسنا قلقة تبدت لنا حالة مرعبة ، فقد شبت كما تعلمون ايها الاخوان الاجلاء نار حرب جديدة مهددة فى الشرق الاوسط على قرب من الارض المقدسة حيث تنزلت الملائكة من السماء لتحوم فوق مهد الطفل المقدس وتعلن السلام الى الناس ، فما الذى كان يسعنا ان نعمله نحن الذين يشمل حبنا الابوى كل الشعوب غير ان نرفع اكف الضراعة الى ابن الرحمات واله كل عزاء والا ان ندعوكم جميعا لضم صلواتكم الى صلاتنا . ان اسلحة قوتنا ليست دنيوية ولكنها قوية بالله وان املنا هو فقط فى الذى يستطيع بفضله السماوى ان ينير نفوس الناس ويهدى نزعاتهم المتوترة سبيل الاعتدال حتى يقوم النظام الحق بين الامم بما فيه المصلحة العظمى بينها الى جانب الحقوق المشروعة للجميع ، وعلى الناس جميعا وبخاصة من بيدهم مصير الشعوب ، ان يقدروا ان الخير الدائم لا يمكن قط ان يتحقق بالحرب ، بل على العكس فان الحرب تجلب التعاسة والبلايا فلا السلاح ولا القتل ولا التخريب يحل النزاع بين الناس انما يكون ذلك بالعقل والحق والحكمة والانصاف فعندما تجتمع جماعة من اهل الرأى للنظر فى مسائل بالغة الخطر ، تحدوهم الرغبة فى الوصول الى سلام حقيقى ، فلا شك انهم يسلكون سبيل العدالة ولا يغامرون بالسير فى طريق العنف الوعر واضعين امام انظارهم اخطار حرب تحيلها شرارة صغيرة الى حريق كبير . وقد اردنا فى هذا الظرف الخطير توجيه انظار الحكام الى هذا الامر ولا شك انهم سيقتنعون ان ما يحركنا على الاهتمام به ليس سوى خير الجميع ورفاهيتهم التى لا يمكن ان تزدهر ابدا بدماء الاخوان .

ولما كنا نضع املنا فى قضاء الله ورحمته فاننا نعظكم ملحين ، ايها الاخوان المبجلون الا تكفوا عن تشجيع القيام بالصلاة حتى يتفضل المولى بشفاعة مريم العذراء فيسمح سريعا بالقضاء على اخطار الحروب وان تنتهى مصالح الامم المتضاربة الى حل سعيد وان يحمى فى كل مكان حقوق الكنيسة المقدسة التى قررها مؤسسها الالهى وان تخضع اسرة الانسانية الكبرى التى تكشف عورتها الخطيئة لسلطان الكنيسة الرحيم .



A NOS VÉNÉRABLES FRÈRES
LES PATRIARCHES, PRIMATS,
ARCHEVÊQUES, ÉVÊQUES,
ET AUTRES ORDINAIRES
EN PAIX ET COMMUNION
AVEC LE SIÈGE APOSTOLIQUE

PIE XII PAPE

VÉNÉRABLES FRÈRES
SALUT
ET BÉNÉDICTION APOSTOLIQUE

Lettre Encyclique «Laetemur admodum» du 1er novembre 1956 pour demander des prières pour la paix

C'est pour Nous un motif de grande joie de savoir que l'Episcopat du monde catholique, et avec lui le clergé et le peuple chrétiens ont répondu, avec un élan spontané, à l'invitation que Nous leur avons adressée par la récente Lettre Encyclique (Luctuosissimi eventus, du 28 octobre 1956), en faisant monter vers Dieu des prières publiques pour le rendre propice.

Nous voulons donc lui rendre, du fond du cœur, d'infinies actions de grâces pour s'être laissé toucher par tant de supplications, spécialement par celles de l'enfance innocente; il semble avoir enfin fait naître pour les peuples de Pologne et de Hongrie l'aurore d'une paix fondée sur la justice. Nous avons appris, avec non [illegible] de joie, que Nos chers fils, les car[illegible] Etienne Wyszynski, archevêque de Gniezno et Varsovie, et Joseph Mindszenty, archevêque d'Esztergom, éloignés de leurs sièges respectifs, ont été reconnus innocents et victimes de fausses accusations et qu'ils se sont vus rétablir dans leurs postes d'honneur et de responsabilité, accueillis triomphalement par une multitude en fête.

Nous avons l'espoir qu'il y a là un bon présage pour la réorganisation et la pacification de ces deux Etats, sur la base de principes plus sains et d'une meilleure législation, mais spécialement sur la base du respect des droits de Dieu et de l'Eglise. Nous Nous adressons donc de nouveau à tous les catholiques de ces nations pour que, unissant leurs efforts et serrant leurs rangs autour de leurs Pasteurs légitimes, ils travaillent généreusement au progrès et à l'affermissement de cette sainte cause; car si cette cause était abandonnée ou négligée, on ne pourrait obtenir de vraie paix.

Mais, tandis que Notre esprit est encore à ce sujet plongé dans l'anxiété, une autre situation inquiétante se présente devant Nous. Comme vous le savez, Vénérables Frères, les lueurs d'incendie d'une autre action de guerre se sont allumées menaçantes dans le Moyen-Orient, non loin de la Terre Sainte, où les Anges, descendus du Ciel au dessus du berceau du Divin Enfant, annoncèrent la paix aux hommes de bonne volonté (cf. Luc. 2, 14). Que pourrions-Nous faire d'autre, Nous qui embrassons tous les peuples dans un amour paternel, sinon de faire monter de suppliantes prières vers le Père des miséricordes et le Dieu de toute consolation (cf. 2 Cor. 1, 3) et vous exhorter tous à unir vos prières aux Nôtres? En effet, «nos armes de guerre ne sont pas charnelles, mais puissantes en Dieu» (2. Cor. 10, 4).

Notre espoir repose uniquement sur Celui qui, par sa lumière céleste, peut éclairer l'esprit des hommes et plier leur volonté exaspérée vers des desseins plus modérés, de manière que puisse s'établir, entre les nations, un ordre juste, pour le plus grand avantage de ceux qui sont en cause, en sauvegardant toujours les droits légitimes de chacun. Que tous se rappellent, spécialement ceux entre les mains de qui est placé le sort des peuples, que jamais aucun bien durable ne pourra naître de la guerre, mais bien [illegible] grande quantité de malheurs et de calamités. Ce n'est pas avec les armes, avec les massacres, avec les ruines que l'on résout les questions qui opposent les hommes, mais avec la raison, le droit, la prudence et l'équité.

Quand des hommes avisés, poussés par le désir d'une vraie paix, se réunissent pour traiter de si graves problèmes, qu'ils considèrent les grands dangers d'une guerre, qui, se développant d'une petite étincelle, peut devenir un immense incendie, ils ne peuvent que se sentir alors [illegible] à choisir les voies de la justice et non à s'aventurer sur la pente rapide de la violence.

C'est sur ce point que Nous voulons attirer, en ce moment dangereux, l'attention des gouvernants; ils seront convaincus, Nous ne pouvons en douter, que Nous ne sommes poussé par aucun autre intérêt que celui du bien commun et de la prospérité commune, qui ne pourra jamais résulter du versement du sang de frères. Et comme [illegible], d'une façon [illegible] particulière [illegible] espérance [illegible] que Nous [illegible] dans la providence et la miséricorde de Dieu, Nous vous exhortons avec insistance, Vénérables Frères, à encourager sans cesse et à promouvoir la croisade de prières: que, par l'intercession de la Vierge Marie, le Seigneur veuille bien permettre que les dangers de la guerre disparaissent; que les intérêts opposés des nations trouvent une heureuse solution; que partout soient sauvegardés, au profit de tous, les droits sacrés de l'Eglise, sanctionnés par son Divin Fondateur, et que «la grande famille humaine, désagrégée par le péché, se soumette à sa très douce souveraineté» (Orais. de la fête du Christ Roi).

En attendant, à vous tous, Vénérables Frères, et aux troupeaux confiés à vos soins, qui seront sensibles comme Nous n'en doutons pas, à ces nouvelles exhortations, Nous donnons de tout cœur la Bénédiction Apostolique, pour qu'elle vous apporte les grâces célestes et [soit le gage] de Notre paternelle bienveillance.

Donné à Rome, près Saint-Pierre, le premier novembre, fête de la Toussaint, l'année 1956, dix-huitième de Notre Pontificat.

PIE XII

وزارة الخارجية

سفارة جمهورية مصر
بمدينة روما

بشأن: الموقف الايطالى من الحالة الحاضرة

تحريرا فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ (سنة ١٣٧)

رقم الاشارة ٢٠٧
رقم الملف
عدد المرفقات

سرى

مصرية للبيانات سرى

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بأن انهى الى سيادتكم ما ياتى :

(١) فى يوم الجمعة ٢ نوفمبر الحالى حضر لزيارتى بالسفارة السادة سفراء سوريا ولبنان والعراق .

(٢) كان الغرض من حضورهم هو التشاور فيما جد من احداث فى الشرق الاوسط ولاسيما اعتداء اسرائيل الغادر على الاراضى المصرية وقد راى الحاضرون الاتصال بالحكومة الايطالية لمعرفة رأيها .

(٣) كانت الفكرة ان يذهب سفراء الدول العربية ومشلوها لمقابلة وزير الخارجية الايطالية السنيور مارتينو لاستطلاع رايه الرسمى ومعرفة وجهة نظر حكومته ولكن تجنبا لاحتمال تأويل هذا الاجراء على غير ما قصد منه اتفق على أن يتصل بالأمر السيد سفير لبنان لما هو معروف عن موقف حكومته من هذه الاحداث .

(٤) وقد تفضل السيد السفير بارسال نسخة للسفارة من التقرير الذى رفعه لحكومته عن نتيجة مباحثاته مع وزير الخارجية الايطالية (مرفق بهذا بضع نسخ منه) .

(٥) هذا ويمكن تلخيص الموقف فى الآتى :

أ — أن ايطاليا لا توافق اطلاقا على الاجراءات العسكرية الثلاثية التى قامت بها انجلترا وفرنسا واسرائيل كما ان مندوبها فى هيئة الامم المتحدة أوضح هذا بتصويته ضد هذا الاعتداء .

ب — ان الانذار البريطانى الفرنسى لمصر كان يقصد به ان يكون ليتخذ ذريعة لاحتلال منطقة القناة .

جـ — ان تشبث مصر وتمسكها برأيها فى مسألة القناة أدى الى هذه الحالة .

د — ان مسئولية تأزم الحالة مع اسرائيل تقع على عاتق سوريا ومصر لاعلانهما عزمهما الدائم على محو اسرائيل وعليهما الاعتراف بواقع وجود ما .

(٦) وبمناسبة ما تقدم مع بيان وزير الخارجية الايطالية فى البرلمان الايطالى نجد هما متحدين مبنى ومعنى (ترجمة البيان مرسلة فى تقرير على حدة باللغة الانجليزية والعربية) .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

السفير
(محمد حمدى شبيبة)

صورة لإدارة الشئون الأوروبية

كتبه على الآلة الكاتبة : محمد اسعد
اصل وست صور للوزارة ، وصورة للملف

نظر ووصف

سفارة لبنان بروما

(صورة)

رقم ٥/

روما في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٥٦

الموضوع — الموقف الايطالي من الحالة الحاضرة

معالي وزير الخارجية والمغتربين المحترم

ألحاقاً ببرقيتي الرمزية رقم ٦٢١ المؤرخة في ٣ الجاري .

١ — أزاء تحرج الحالة في الشرق الاوسط وتطور الاحداث العسكرية في مصر هذا التطور الخطير ، ارتأى ممثلو الدول العربية في روما ان يتصلوا بالحكومة الايطالية استمزاجا لرأيها فيما هو جار وتعرفا لموقفها من ملابسات قد تسفر في الشرق العربي عن نتائج بعيدة المدى .

٢ — وتجنبا للتذبذب ولعلمنية قد يجافيها القصد رأوا ان لا يذهبوا الى وزير الخارجية جماعة أم وفدا وان يبسطوا بين أمر مباحثته لاعتبارات عدة شيئا ما هو شخصي بحت ومنها ما يتصل بموقف لبنان من الاحداث تلك .

٣ — وقبل ظهر السبت الثالث قابلت الوزير في مكتبه وتحدثت اليه حديثا طويلا مبينا وجهة النظر اللبنانية — العربية في الواقع الحاضر ومبرزا بخاصة مدى استهتار الدولتين الغربيتين بمبادئ شرعة الامم وافتآتهما عليها ، تلك المبادئ التي طالما شهرتاها بوجه السوفيات ومبرزا ايضا اتفاقهما الصريح مع اسرائيل للقيام بهذا العدوان الفاضح اتفاقا لا ذرة ريب فيه .

٤ — وأهم الخص فيما يلي أقوال الوزير وأيضاحاته ألفت النظر الى ان الاستهانة بالموقف الايطالي — اذا جاز هذا التعبير — قد لا يكون في صالح لبنان ولا في صالح العرب ، فايطاليا اليوم هي في اوروبا الغربية الدولة الكبرى الوحيدة التي قد يمكنها ان تضغط على الحوادث وأن تعدل كفة الميزان مادامت بريطانيا وفرنسا قد وقفتا من العرب موقف العداء الصريح بينما ألمانيا الغربية منصرفة بكليتها الى مشكلتها الاولى وهي قضية التوحيد ، هذا الى ان ايطاليا على تفاهم تام مع واشنجتون والدولتان تتبعان ازاء ازمات الشرق الاوسط سياسة واحدة .

٥ — قال الوزير " ان ايطاليا شجبت وتشجب التدخل العسكري الثنائي وان مندوبها في هيئة الامم جاهر بذلك عند ايضاح التصويت " وقال " انه على اتصال مستمر بواشنجتون وان وجهة نظر الدولتين واحدة " وفي صدد الانذار البريطاني — الافرنسي الذي سبق التدخل قال " انه لم يكن على شيء من الجد ولا من العدالة فقد طلب من مصر وقف القتال مع بقاء الجيوش الاسرائيلية في اراضيها وهذا اشتراط غير معقول ولم يكن منتظرا ان تقبل به القاهرة " .

٦ — وفي سياق الحديث اوضح السيد مارتينو " ان الموقف الحاضر انما ادى اليه تصلب الرئيس عبد الناصر تصلبا لا يمكن تبريره فقد اعطى اكثر من فرصة للخروج من المأزق وللقبول بتسوية سلمية لقضية القنال تحفظ حقوق مصر وكرامتها ولكنه تشدد وأمعن في عناده امعانا غير مفهوم ولا معقول " وأكد ان الايطاليين اتصلوا به ابان الازمة مرارا وحاولوا عبثا اقناعه وانه هو — اي الوزير — تعرض لحملات شديدة في جرائد ايطالية واوروبية نتيجة موقفه في قضية القنال موقفا وديا من مصر .

٧ — وعاد الوزير الى الخلاف العربي — الاسرائيلي فقال " ان مسئولية تأزم الحالة تقع على عاتق سوريا ومصر . فالدولتان اعلنتا دوما ان الهدف الاوحد هو محو اسرائيل فهل بوسع العرب أن يظفروا بذلك ؟ نحن نرى العكس وان عليهم ان يقلعوا عن مثل هذا التفكير وان يكونوا واقعيين .

٨ — وفي ختام الحديث قال الوزير انه سيسافر في غضون اسبوعين الى واشنجتون ونيويورك [illegible] هذه الازمة الخطيرة التي تهدد السلم

(٢)

يأمل ان يصل بمعاونة زميليه الكندى والنرويجى الى نتيجة عادلة ، فأجبته ان العرب يأملون ان تمتد "الحكمة" الى قضايا الشرق العربى فتحل الحل الذى يحفظ حقوقهم الثابتة المشروعة وتحترم مبادئ شرعة الامم ·

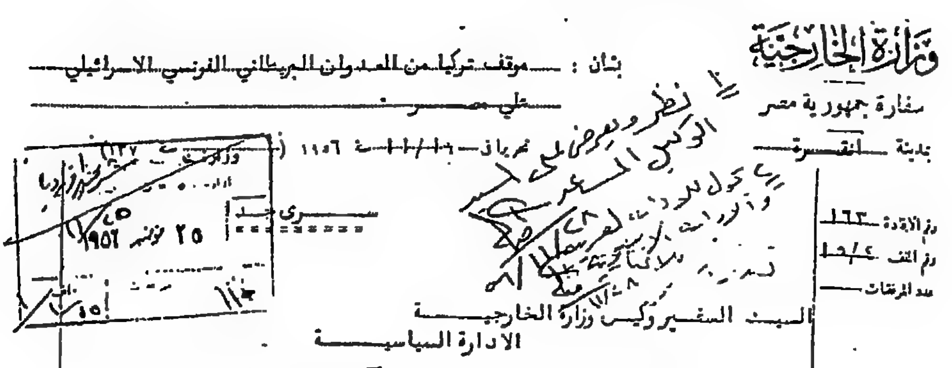
٩ — ذلك ملخص لحديث الوزير وقد نقلته الى سفراء الدول العربية هنا فبعثوا به الى حكوماتهم ، ولعل اخطر ما قيل لى فى اوساط جد مطلعة وما أراه معقولا ان هناك تلازما وارتباطا وثيقين بين احداث الشرق الاوسط وبين تصلب روسيا هذا التصلب المفاجئ فى هنغاريا ، فقد عادت دون ما أسباب جدية فدخلت البلاد الهنغارية بقوى ضخمة وهى آخذة الان بأخضاعها بالحديد وبالنار ، وتفسير ذلك ان السوفيات قرروا الاحتفاظ حاليا بقواعدهم الامامية فى اوروبا الشرقية ما دام الانكليز والفرنسيون يعملون على العودة الى الشرق الاوسط عنوة واقتدارا وأذا ظل الفريقان على الموقف الحاضر يسعى كل منهما الى التوسع والى تأمين القواعد فالحرب العالمية الثالثة واقعة دون ما ريب ·

١٠ — ويبدو ان الأيطاليين يرون فى جلاء الجيوش الثلاث عن الاراضى المصرية. شرطا أوليا لكل سلم ولكل تهدئة ويعتقدون ان موقف السوفيات فى اوروبا الشرقية مرتبط · بموقف الانكليز والافرنسيين فى الشرق الاوسط ·

١١ — ومن واجبى ان اصارحكم القول ان الاوساط الايطالية والدبلوماسية هنا التى تجمع على التسليم بأن الهجوم الاسرائيلى كان مدبرا بالاتفاق مع فرنسا وبريطانيا ومهيأة بين الجميع أسبابه وساعته تجمع ايضا على تحذير العرب من اعطاء الدولتين أية حجة لتدخل عسكرى آخر فى هذا البلد اذ ذاك فالخطوة الاولى فى طريق دوس الاتفاقات والمبادئ الدولية هى انهامة ومتى تمت اصبح ما يليها سهلا · وطبيعى ان الدولتين ترقبان الاحداث وقد تثيرانها كى تبررا السير قدما ونهائيا فى سياسة استعمارية مدروسة جديدة ·

هذا وأننى اضم الى تقريرى الحاضر العدد الاخير من مجلة France Observateur الذى تضمن معلومات جد خطيرة عن العدوان الفرنسى عدوانا ترجع تهيئته الى اسابيع عديدة خلت ·

السفير



وزارة الخارجية
سفارة جمهورية مصر
بمدينة انقرة

بشأن : موقف تركيا من العدوان البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر

تحريراً في ٦/١١/١٩٥٦

سري جداً

٢٥ نوفمبر ١٩٥٦

رقم الادارة ١٦٣
رقم الملف ٢/٢
عدد المرفقات

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية
الادارة السياسية

اتشرف بأن انهي الي سيادتكم البيانات الآتية عن موقف تركيا منذ وقوع العدوان الاسرائيلي والهجوم البريطاني الفرنسي علي مصر

١) في اول نوفمبر تعرض السيد جلال بايار رئيس الجمهورية التركية في الخطاب الذي القاه في الجلسة الاولي للدورة الجديدة للجمعية الوطنية التركية للموقف في الشرق الاوسط فقال " ونحن نشاهد اليوم الموقف البالغ الخطورة والدقة الذي خلقه هؤلاء الذين استغلوا متاعب هذه المنطقة لتحقيق مآربهم الشخصية والذين دأبوا علي خلق متاعب جديدة فيها لنفس الغرض؛ كما خلقه هؤلاء الذين ينتهجون سياسة تعسفية مندفعة لبسط سيطرتهم ؛ مما ادى الي وقوع حوادث بالغة الخطورة ؛ وتؤثر تركيا ازاء هذا الموقف الغامض التزام الحيطة والحذر فتتجنب اصدار احكام متسرعة لاستخلاص نتائج نهائية" (كتاب السفارة رقم ١٦٢ بتاريخ ٥/١١/٩٥٦)

٢) وفي يوم ٢ نوفمبر صوت مندوب تركيا في الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاستثنائية اثناء نظر العدوان علي مصر في صالح مشروع القرار الامريكي بشأن وقف القتال وانسحاب القوات المعتدية فورا الي ما وراء خطوط الهدنة ؛ وقد صرح فيما بعد متحدث بلسان وزارة الخارجية التركية بأن تركيا لن تتعجل في اصدار احكام علي الموقف في الشرق الاوسط ولكنها ستؤيد وجهة النظر الامريكية وتسير مع الـ ٦٢ دولة الذين وافقوا علي مشروع القرار الامريكي وادلي بمثل هذا التصريح السيد محرم نوري برجي سكرتير عام وزارة الخارجية قبيل سفره الي طهران مع رئيس الوزراء لحضور مؤتمر الدول الاسلامية الاربعة الاعضاء في حلف بغداد ؛ وقد اتيح لي التحدث مع السيد برجي قبيل سفره الي طهران فذكر لي ان تركيا تؤيد وجهة النظر الامريكية لاعتقادها بأنها تؤدي الي حل سلمي للموقف

هذا وقد حذا مندوب تركيا في الامم المتحدة حذو المندوب الامريكي في جلسات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة

٣) اعلنت تركيا مع الاعضاء المسلمين في حلف بغداد في مؤتمر طهران ما يأتي

وزارة الخارجية
سفارة جمهورية مصر
بمدينة أنقرة

بشأن :

تحريرا في ١٩٥ (سنة ١٣٧)

رقم الادارة
رقم الملف
عدد المرفقات

- ٢ -

بسحب القوات الاسرائيلية فورا منها واعادة الاسرى المصريين الي بلادهم .

ب) ويطالب روساء الوزراء المسلمين الحكومتين الفرنسية والبريطانية بوقف عملياتهم العسكرية في مصر فورا وانسحاب قواتهما منها واحترامهما لسيادة مصر .

جـ) يسجل الروساء الاربعة اغتباطهم بما اعلنته بريطانيا عن طريق سفيرها في طهران من انها نشرت الي مسعاهم بعين الاعتبار فاستجابت لقرار وقف العمليات الحربية في مصر ، كما اعرب الروساء عن املهم في الا يتأخر ارسال القوات الدولية الي مصر .

واثني البلاغ علي جهود الولايات المتحدة في الامم المتحدة واعلن تمسك الدول الاربعة بميثاق الامم المتحدة واستنكار العدوان مهما كانت صورته وحرص هذه الدول علي المحافظة علي السلام في منطقة الشرق الاوسط .

٤) في يوم ١١ نوفمبر بعد عودة رئيس الوزراء من طهران نشرت جريدة ظفر الشبيهة بالرسمية مقالا افتتاحيا بقلم المحرر - وهو في مثل هذه الاحوال يكون احد كبار المسئولين في وزارة الخارجية - وكان عنوان المقال " انتصار حلف بغداد " وشاء كاتب المقال ان يرد الفضل في اقتناع بريطانيا بوقف القتال الي مساعي دول حلف بغداد ثم مضي الكاتب قائلا " وان هذه الوقائع لتبين خطأ الذين كانوا يعتقدون ان حلف بغداد لاجدوي منه وانه ولد ميتا وانه كان اداة لتصفية الاتحاد العربي ، ان حلف بغداد اثبت حيويته وفاعليته ، ومما هو جدير بالتنويه ان حلف بغداد كان ذا نفع كبير بالذات لهؤلاء الذين لايدخرون وسعا للقضاء عليه ، ونحن الاتراك يسعدنا ان يدرك هؤلاء ويسلمون بأنهم كانوا علي خطأ بتفكيرهم علي هذا النحو " ثم اثني الكاتب علي " روح الادراك الذى اظهرتها انجلترا التي هي عضو في حلف بغداد " .

٥) كان موقف الصحافة التركية بصفة عامة غير ودى بالنسبة لمصر وانتهزت الفرصة لمهاجمة السياسة المصرية ووصفتها بالاندفاع والمغامرة وانها تجني اليوم ثمرة اخطائها وحمل لواء الحملة علي مصر بعض الكتاب كحسين جاهد يالتشن واحمد امين يالمان ورفقي اطاى وهم من الدونمة اى اليهود الذين اعتنقوا الاسلام ، فاشادوا بانتصارات الجيش الاسرائيلي وصوروا انسحاب الجيش المصرى بأنه هزيمة ، ونشرت الصحف صورا لاسرى الحرب المصريين والغنائم التي ظفرت بها اسرائيل وبلغ الامر بالكاتب رفقي اطاى ان نصح المصريين والعرب بالتخلي عن الروح الازهرية التي تسببت لهم الهزائم ودعاهم ان يقتدوا باسرائيل فيؤمنوا بالنزعة الاوروبية القائمة علي الاساليب العلمية الحديثة ويندمجوا في الكتلة الغربية الديموقراطية ، ولم يشذ عن هذا الموقف سوى جريدة

وزارة الخارجية

سفارة جمهورية مصر

بمدينة أنقرة

بشأن :

تحريراً في ١٩٥ سنة ١٢٧

رقم الإدارة

رقم الملف

عدد المرفقات

— ٣ —

جمهوريت اكبر الصحف التركية التي ندد ت بهجوم اسرائيل علي مصر الشئ الا لانه اضعف وحدة الكتلة الغربية وصرف اهتمام العالم الحر عن الاهتمام الواجب بالحوادث الدامية التي تجري في المجر . وقد افاضت الصحف التركية في استنكار العدوان السوفيتي علي المجر وخلت من اي استنكار للعدوان الاسرائيلي البريطاني الفرنسي علي مصر ، وكانت صحف حزب المعارضة (حزب الشعب الجمهوري) اشد حملة علي مصر واكثر دعاية للانتصارات اليهودية وكفت جريدة ظفر الشبيهة بالرسمية (لسان حال الحزب الديموقراطي) عن التعليق علي الموقف فيما عدا المقال الذي نشرته عن " انتصار حلف بغداد " السابق الاشارة اليه .

. . . . .

٣- سافر وفد برلماني تركي برئاسة السيد فطين رشدي زورلو للاشتراك في المؤتمر البرلماني العالمي المنعقد ببانجوك ، والسيد فطين زورلو هو قطب الحزب الديموقراطي ووزير الخارجية السابق وداعية الاحلاف الاول في تركيا وهو وزير الخارجية المنتظر (والذي يتأجل تعيينه حتي الآن لحرص الحزب الديموقراطي علي استرضاء السيد فؤاد كوبرولو وانصاره) وهو ان زورلو مستشار السيد عدنان مندريس في الشئون الخارجية ، وقد ادلي السيد فطين زورلو اثناء مروره بكراتشي يوم ١٢ نوفمبر بتصريح تعرض فيه للموقف في الشرق الاوسط فقال " أن التدخل البريطاني الفرنسي في مصر افاد علي الاقل في وقف القتال بين المصريين والاسرائيليين " وأردف قائلا " ان سلامة دول منطقة الشرق الاوسط تتوقف علي انضمامها الي احلاف كحلف بغداد وحلف الاطلنطي ، فلو ان هذه الدول انضمت الي حلف بغداد لما نشأ الموقف الحالي ، والآن ينبغي ينبغي ان تغادر القوات الاجنبية مصر وان يحل الخلاف عن طريق الامم المتحدة " ثم تعرض السيد زورلو لتأميم شركة قناة السويس فأقر حق كل دولة في تأميم منشآتها ولكنه استدرك قائلا " ولكن ناصر رئيس دولة مصر تصرف تصرفا من جانب واحد بتأميمه قناة السويس ، ولو انه دعي الي عقد مؤتمر من الدول التي يهمها الامر قبل قيامه بالتأميم لكان الموقف افضل "

علي ان السيد فطين زورلو خفف من تنديده بموقف مصر وتبريره لتصرف بريطانيا في الخطاب الذي القاه في المؤتمر ونشرته الصحف التركية صباح اليوم اذ قال " وفيما يتعلق بمسألة القناة فان تركيا ترتبط بالشعب المصري بروابط تاريخية ومعنوية ودينية ، وقد جمعتنا حياة مشتركة لمدة اربعة قرون ولذلك حزنا لان حلفائنا استخدموا القوة ضد مصر ومهما كان الداعي لذلك فمن المستحيل الا نعتبر هذا الموقف خرقا لمبادئ القانون الدولي

وزارة الخارجية
سفارة جمهورية مصر
بمدينة أنقرة

بشأن :

تحريرا في ١٩٥ (سنة ١٣٧)

رقم الإدارة
رقم الملف
عدد المرفقات

— ٤ —

وقد اظهرت تركيا بدى تأثرها وجزعها من الاجراء الذى اتخذ ضد مصر بتصويتها في الامم المتحدة في صالح قرار سحب القوات البريطانية الفرنسية فورا من الاراضي المصرية وبتضامنها مع العراق وايران وباكستان بدعوة بريطانيا بسحب قواتها من مصر . وكان قبول هذه الدول التي خدمت قضية السلام مرارا لتنفيذ قرار الامم المتحدة يبعث الارتياح لدى الدول المحبة للسلام ونحن نرجو ان يقتدى بها الاتحاد السوفييتي "

وتلاحظ السفارة على موقف تركيا انها من الناحية الرسمية تجنبت اصدار احكام على الموقف فلم يبادر مثلا احد المسئولين باستنكار العدوان على مصر كما تجنبت في كل المناسبات عدم القاء التبعة على حليفتها بريطانيا وقد ظهر اثر هذا الاتجاه في قرارات مؤتمر طهران اذ دمغ المؤتمر العدوان الاسرائيلي ولم يتعرض للعدوان البريطاني الفرنسي واكتفي بان طالب الحكومتين البريطانية والفرنسية بالانسحاب من مصر . وظهر من التصريحات والمقالات الشبيهة بالرسمية رغبة تركيا في تبرير موقف بريطانيا والثناء على سلوكها بوقف اطلاق النار . والتصريح الرسمي الوحيد الذى يمكن التعويل عليه هو تصريح رئيس الجمهورية في الخطاب الذى القاه بمناسبة افتتاح الدورة الجديدة للجمعية الوطنية وقد حاول فيه ان يلقي التبعة على الذين خلقوا الموقف الحالي وهم في رأيه

١) هؤلاء الذين استغلوا متاعب هذه المنطقة لتحقيق مآربهم الشخصية والذين دأبوا على خلق متاعب جديدة لنفس الغرض

وقد تبادر الى بعض الاذهان ان رئيس الجمهورية يقصد بهذه العبارة البريطانيين لانه تصادف ان ندد مندوب الولايات المتحدة بمجلس الامن في اليوم السابق بموقف بريطانيا وفرنسا فقال انه لايجوز استغلال الموقف الناشئ عن العدوان الاسرائيلي على الاراضي المصرية لتقوم بعض الدول بتحقيق مصالحها الشخصية وكان يقصد بذلك انتهاز بريطانيا وفرنسا الفرصة لفرض سياستهما بالنسبة لمشكلة القناة على مصر . ولكن اشارة رئيس الجمهورية تركيا في الواقع ترمي الى غرض آخر وهو القاء التبعة على الاتحاد السوفييتي الذى قام بتزويد مصر بالاسلحة ليستغل متاعب هذه المنطقة للتسرب اليها

٢) كما القى رئيس الجمهورية بالتبعة " على هؤلاء الذين ينهجون سياسة تعسفية مندفعة لغرض سيطرتهم " وباستذكار تصريحات المسئولين الاتراك في مناسبات سابقة والحملة التي شنها راديو انقرة على مصر خلال شهر مارس وابريل ومايو سنة ١٩٥٦ يمكن

وزارة الخارجية
سفارة جمهورية مصر
بمدينة انقرة

بشأن :

تحريراً في ١١٠ (سنة ١٣٧) ،

رقم الإدارة
رقم الملف
عدد المرفقات

-٥-

يستخلص انه يقصد بهذه العبارة زعماء مصر .

وقد بينت هذه السفارة في تقاريرها السابقة عن موقف تركيا من الازمة التي نشأت عن تأميم مصر لشركة قناة السويس ان السياسة التركية مرتبطة اصلا اشد الارتباط بالسياسة البريطانية ولكنها كانت مضطرة للانفصال عن هذه السياسة اثناء ازمة القناة لتتجنب العزلة التي تفرضها علي نفسها لو سارت في ركابها ولذلك كانت تركيا تلوذ تارة بالباكستان كما حدث في مؤتمر لندن الاول وتارة اخرى بالولايات المتحدة كما حدث في مؤتمر لندن الثاني ، وهذا ما حدث ايضا بعد وقوع العدوان علي مصر ، فهي في الامم المتحدة تقتفي اثر الولايات المتحدة وفي حلف بغداد تسير وراء باكستان او ايران حتي لا تفضح نفسها ولا تكشف الاساس الذى قام عليه الحلف باتفاقها مع بريطانيا

علي انه مهما كانت البواعث فان تركيا نهجت سياسة في صالح مصر سواء بسيرها مع الاغلبية في الامم المتحدة ، ومع الدول الاسلامية الاعضاء في حلف بغداد ، فهي سياسة من شأنها تهدئة الموقف وتهيئة السبيل لايجاد حل سلمي له .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

القائم بالاعمال بالنيابة
[توقيع]
(عثمان علي حسن)

اصل وست صور للوزارة
صورة للسفارة
عثمان

وزارة الخارجية

سفارة مصر

بغداد

بشأن تقرير عن العدوان البريطانى الفرنسى الاسرائيلى على مصر ومدى صداه فى العراق

تحريراً فى ٢٣/١١/٥٦ (سنة ١٩٥٦ - ١٣٧)

رقم القيد ٤١٣

رقم الملف ١/٧

عدد المرفقات

سرى

٢٥

السيد السفير المحترم وكيل وزارة الخارجية

اتشرف بأن أرسل لسيادتكم مع هذا تقريراً وضعه السيد فتح الله محمد الضلعى الملحق بالسفارة يستعرض فيه مدى الاعتداء البريطانى الفرنسى الاسرائيلى على مصر.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التحية والاحترام.

السفير

(توقيع)

(توفيق اسماعيل قطامش)

حرره فتح الله محمد الضلعى من اصل وست صور احتفظت السفارة بصورة منها.

بشأن ...
الاسرائيلي في العـــراق ...

سفارة مصر
تحريراً في ١٩/١١/٥٦ سنة ١٩٥ (سنة ... ١٣٧)
ببغداد

وزارة ...
٢٩ نوفمبر ١٩٥٦
سرى

٢٦

رقم القيد ٤١٤
رقم الملف ٧/١
عدد المرفقات

حضرة السيد ...

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

تعلمون سيادتكم ما كان من انقطاع المواصلات البريدية بين القاهره وبغداد نتيجة للعدوان البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصـر ، وقد عملت السفاره على أن توافي الوزارة برقيا اولاً بأول بكل التطورات الهامة التى حدثت بالعراق مراعية الايجاز وتقديم الهام المستعجل الذى لا يحتمل التأخير ، وهنا أتشرف بأن اقدم لسيادتكم فيما يلي ما أوجزته السفاره في برقياتها الرمزية والمفتوحه التى بعثت بها الى الوزارة :

المظاهرات ما أن اذيع نبأ العدوان البريطاني الفرنسي على مصر وقفة الاهالى المصرية بالتنابل حتى التهب شعور الناس وتمثل ذلك في عدة مظاهر .

من هذه المظاهر ان اضرب طلبة المدارس العليا والكليات وساروا في مظاهرات صاخبة تهتف لمصر وللرئيس جمال عبد الناصر وتستنكر الغدر والعدوان وتطالب الحكومة بالاسراع في معاونة مصر بكل الوسائل ولم تخل الهتافات من المطالبة بالانسحاب من حلف بغداد .

- استعدت الحكومة في اليوم التالي استعدادا ضخما اذ كانت الانباء تشير الى اعتزام الطلبة العودة الى التظاهر على نطاق اوسع ، فاحتلت قوات الشرطة جميع المنافذ المؤدية الى المعاهد ، وما أن تجمع الطلبه وبدأوا هتافهم حتى انقض عليهم رجال الشرطة بهراواتهم يضربونهم في غير رحمة ويقبضون عليهم بكل قسوة ويسوقونهم بالجملة في عربات النقل الى مراكز البوليس ، ولم يسلم الطالبات حتى الصغيرات منهن من عصى رجال شرطة بغداد القساه .

كانت تصرفات رجال الشرطة على الوصف المختصر المتقدم مثار اشمئزاز واستنكار اهل الرأى ومحل حديث الناس مجمعين على أن الشرطة العراقية قد اصبحت اكره الهيئات الحكومية الى نفوس الشعب بأكمله نتيجة لقسوتها وسوء معاملتها المتعمدة لافراد الشعب .

اقتحمت الشرطة مع الطلبه في بعض المعاهد التى التجأ الطلبه اليها احتماء من عصى رجال الشرطة ومن النيران التى اطلقت عليهم في بعض الاماكن .

ولما كانت السفاره تقع في الحى الذى تكثر فيه المعاهد العلمية العالية فقد حضر المتظاهرون في اليوم الاول الى دار السفاره واملأت بهم الحديقة وعلا هتافهم لمصر

سفارة مصر بغداد

تحريراً في ... سنة ١٩٥ (سنة ١٣٧)

(٢)

وفي مساء يوم ٣ نوفمبر تعقب رجال الشرطة المتظاهرين الى داخل مكاتب السفارة واوسعوهم ضربا ولم يسلم من عصيهم بعض موظفي ومستخدمي المكاتب فخرج اليهم السيد المستشار ونبه رئيس القوة التي كانت ترابط حول السفارة بوشاشاتها وسياراتها الجيب الى خطورة تصرفاته وطلب منه الانسحاب فورا وترك المتظاهرين ينصرفون فرادى مع التعهد بعدم التعرض لهم فابتعد رئيس القوة برجاله ورابط على منافذ الطرق وأخذ رجاله يقبضون على كل من يقع في قبضتهم • وقد بادرت بالاتصال بوكيل وزارة الخارجية منبها اياه الى خطورة هذا التصرف فوعد بالعمل على تلافيه كما تحدثت بشأنه مع نائب رئيس الوزراء • ووزير الخارجية بالنيابة — كما سبق ان أبلغت الوزارة — فأبدى اسفه لما حدث ووعد بتلافيه ايضا •

قدر عدد من قبض عليهم من الطلبة والعمال بألفين أو ثلاثة آلاف وسقط منهم عدد عرفت السلطات على اخفائه وتؤكد بعض المصادر انه لا يقل عن ستة • كما القت القبض على بعض السياسيين امعانا في الحيطة ومنهم السيد سامي باشعالم العمري نائب الموصل في المجلس النيابي الحالي الذي اعتقل لمدة اربع وعشرين ساعة ثم اطلق سراحه •

ومما هو جدير بالذكر ان البوليس السري قد دس اعوانه في كل مكان بين الطلبة والعمال والموظفين وأصحاب المحال التجارية بحيث اصبحوا يتجسسون على زملائهم لحساب السلطات القائمة وليس في هذا ما يدهش المطلع على حقيقة الحال اذ انه فضلا عن سياسة البطش التي تجرى عليها الحكومة الحاضرة فأن وجود رجال البوليس البريطانيين في صورة خبراء تابعين للشرطة العراقية بجانب المخابرات البريطانية المنتشرة في طول البلاد وعرضها يدفع القائمين على شئون الامن الى الالتجاء لوسائل العنف مبالغة في ارضاء الانجليز والتعاون معهم •

الصحافة

كان مسلك الصحافة العراقية مسلكا جديرا بالشكر والتنويه وكانت الروح التي سيطرت على تحريرها روحا طيبة جديرة بالثناء والتقدير اذ وقفت بجانب مصر واذكت روح العون والمساندة وكانت خير معبر عما يجيش في نفس كل مصري مقيم بالعراق واصبحت بحق سكون صوت القاهرة الحبيب الى كل النفوس خير رسول الى الشعب العراقي يحمل اليهم في كل صباح ومساء صورة صادقة لكفاح شعب مصر الخالد وتعرض عليهم من قصص البطولة ما تزال قوات مصر المسلحة وتضحيات اهل مصر ما اثلج صدورنا ورفع رؤوسنا بالاعتزاز والفخار واذا ما علمنا بأنهم كانوا يحررون كل ذلك وسيف الاحكام العرفية مسلط على رقابهم ادركنا مقدار ما يستحقون من الشكر والثناء •

وعند الحديث عن الصحافة العراقية في هذا الوقت بالذات لا يفوتنا ان ننوه بصفة

بشأن ....

سفارة مصر
بغداد

تحريرا في .... سنة ١٩٥ (سنة .... ١٣٧)

رقم القيد ....
رقم الملف ....
عدد المرفقات

(٣)

الصفراني في صحيفة " اليقظه " وبالكلمات الطيبة التي كان يرسلها كل يوم الاستاذ قاسم حمودي في صحيفة " الحرية " ، وبالتأييد الشامل في نشر أخبار مصر السارة التي كان يحمل لواءها صحيفة " الشعب والبلاد " للاستاذين يحيى قاسم وكمال روفائيل بطي •

لم يبق الا صحيفة " الاخبار والزمان " في الصباح وصحيفة " الحوادث " في المساء وهذه كلها لم تقو على الصمود امام تيار الشعب الجارف فسايرت الشعور الوطني رغما عما عرف عن الصحيفة الاولى من اتصالها المباشر بالسفاره البريطانية والحكومة وبالثانية من سياستها التقليدية في مهاجمة مصر اكراما لسياسة رئيس الحكومة والثالثة من اتصالها بالسلطات الحكومية والحماية التي يغدقها عليها شخصيا وزير الداخلية ولعل الجانب التجاري في التوزيع كان له اثره في تحويل دفة الاتجاه اذ انه من المؤكد ان لم تكن قد تجاوبت مع مطالب الرأى العام الجارف لما قويت على منافسة غيرها ، كما أن الحكومة لم تستطع تحت ضغط الرأى العام ان توجه الصحافة توجيها غير ما اختارته لنفسها •

الاذاعـــه

أما الحديث عن الاذاعه العراقية فهو حديث يدعو الى الرثاء لحالها ايام الاعتداء الغادر ، لقد مثلت اذاعه بغداد حقا في تلك الفترة دور الشامت في مصر وكان الاحرى أن تسمى صوت بريطانيا بدلا من اذاعه بغداد ، كانت اخبارها في الايام الاولى مقتضبة متأخره تنقل حرفيا عن اذاعات لندن وصوت بريطانيا في قبرص وكانت تعليقاتها السياسية متسمة بطابع الحقد والشماتة ، لذلك فقد اعرض الناس عنها وانتقلوا الى راديو دمشق الذي تولى مهمة اسماع صوت مصر ايام المحنة خير قيام وملأ فراغا كبيرا كنا نشعر به ويشعر به كل من في العراق ، يتسمعون منه انباء مصر العزيزه ويترقبون في شوق ولهف انباء دفاع ابناء مصر الامجاد •

ما أن سكت صوت القاهرة حتى زاد صوت بغداد شماته وتهكما فكان يطلق الموسيقى الراقصه وانغام الجاز وقت ان كانت بورسعيد الخالده تستميت في الدفاع عن كل شبر منها ووقت ان كان اهالي بورسعيد الخالده يقعون صرعى في ميادين الشرف والبطوله امام العدو الجبار • كانت هذه الاذاعات البعيده عن كل ذوق سليم محل استنكار بالغ من جميع الطبقات وعلى رأسهم رجال الدين • وقد نما الى علمنا بأنهم لجأوا بالشكوى منها الى الملك فيصل نفسه وان تأثره لهذا التصرف كان ظاهرا •

لم تكتف بذلك اذاعة بغداد " او اذاعة خليل ابراهيم " كما اطلق عليها العراقيين [illegible]

وزارة الخارجية
بشأن
سفارة مصر
بغداد.
تحريراً في ... سنة ١٩٥ (سنة ... ١٣٧)

رقم القيد
رقم الملف
عدد المرفقات

(٤)

بأن بورسعيد صمدت ورفعت رأس مصر عاليا حتى اسودت وجوه المشرفين على اذاعة بغداد وايقن الناس بدليل قاطع على انها العوبة بيد السفارة البريطانية توجهها ما شاء لها التوجيه وتملى عليها ما شاء لها الاملاء .

وهناك حادث آخر كان مثار هزء وسخرية من تلك المحطة ، فقد اذاعت فى الليلة السابقة للانذار السوفيتى لاول تعليقا سياسيا تعنى فيه على روسيا تخليها عن نصرة مصر بعد أن دفعتها فى سبيل معاداة الغرب واخذت تتمادى فى التعريض بسياسة روسيا فى هذا الشأن ولم تكن تدرى بأن الانذار السوفيتى فى طريقه الى لندن وباريس ، وكان على العجلة ــ كما هى عادتها ــ ان تذيع نص التعليق فى صباح اليوم التالى بحسب نشرة الاخبار الصباحية الاولى فكان من المضحك المؤسف ان تذيع نبأ الانذار السوفيتى بنشرة السابعة والنصف صباحا وتتبعها بنشر تعليق مساء اليوم السابق ، وفى هذا انصع دليل على أن كل من بالمحطة مسير تسييرا اوتوماتيكيا خاضعا لاشراف اشخاص غير الاشخاص الظاهرين بالمحطة وباضحت بذلك اذاعتها محل سخرية الناس وتندرهم .

نما الى علمنا من مصادر على اتصال بالمذيعين بأن كثيرا من افراد الشعب كانوا يتصلون بالمحطة تلفونيا ويسمعونهم اقذع الالفاظ واحط الشتائم والاوصاف حتى اضطرت السلطات الى اقامة حراسة شديدة ورقابة قوية على المحطة وتلفوناتها ورجالها .

وقيل بأن موظفين بالاذاعة فصلا لاقدامهما على اضافة كلمة " المجرمة " الى بريطانيا عند الحديث عنها .

وما أن عاد صوت المذيع يقول " هنا القاهرة " حتى اهتزت مشاعر الناس وغالبهم الدمع فى مآقيهم من نشوة الفرح بالنصر الجديد وعاد صوت القاهرة يدوى عاليا فى سماء بغداد فكنا فى هذه المرة نرى اصحاب المحال ــ وكأنهم يتحدون الحكومة ورجالها ــ يرفعون من اصوات اجهزة الراديو على صورة غير مألوفة وكأن لسان حالهم يقول " عادت القاهرة وانتصر صوت الصدق على قوى البطش والطغيان .

التطوع

كان حضور الرجال والنساء والشبان والشابات الى دار السفارة ــ رغما عن خوفهم من بطش الحكومة ــ مظهرا رائعا من مظاهر تعلق هؤلاء بالناصر بمصر ورئيسها فكنا نراهم يتهافتون فى تزاحم وثبات مصممين على ... ه الى ... لمحاربة الاعتداء والدفاع عن ... الكنانة

وزارة الخارجية بشأن

سفارة مصر

بغداد

تحريراً في سنة ١٩٥ (سنة ١٣٧)

رقم القيد

رقم الملف

عدد المرفقات

(٥)

وانما اذا كان علينا أن نحتاط حتى لا يكون هؤلاء الشبان عرضة لبطش الحكومة اذا علمت برغبتهم هذه او انكشف سر بينهم بحضورهما .

أما برقيات وكتب التأييد والعطف لقضية مصر التي انهالت علينا فتعتبر حماسة ودعما لمصر ونقمة على المعتدين .

ويقيني بأنه لولا سيطرة الحكومة وبطشها وما تعتقد به حكم عرفي من القسوة البالغة في معاملة كل من له ميل نحو مصر لكانت مظاهر التأييد اقوى واوسع نطاقا وأبعد اثرا وقد تعتبر ذلك في الاقبال على التبرع لنجدة ضحايا العدوان مما سنفرد له مجالا آخرا عندما تتخذ صورته في التقرير العاجل انشاء الله . وان اخبارها كلها تبشر بأنها ستكون دورة خارقة لترجمة عواطف الشعب العراقي بالمحلة نحو مصر وشعبها ، وقد بلغت التبرعات التي تلقتها الهيئة العليا العراقية للتبرعات حتى اليوم ما يزيد على الثلاثين الفا والتي تلقتها السفارة ما يزيد على السبعة آلاف من الدنانير عدا التبرعات العينية التي ابلغنا عنها الوزارة بكتب خاصة .

ولا يفوتني بعد ذلك ان اشيد بمواقف الجالية المصرية أيام المحنة فقد كانت مثالا رائعا للتفاني ونكران الذات والثقة بالنصر وظهر افرادها جميعا بمظهر كان له اكبر الاثر في نفوس الشعب العراقي وداعيا لكل من حولهم في الايمان بسلامة موقفنا وعدالة قضيتنا .

كما يسرني ان اسجل الشكر والاعجاب بزملائي اعضاء السفارة الذين برهنوا على انهم مثل عظيم للتفاني في العمل المتواصل وبذل الجهود والشعور بمظهر التضامن والثبات والثقة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التحية والاحترام ،،

السفير

(عزيز [illegible])

صورة من اصل [illegible] محفوظات السفارة بجمهورية مصر

ح/الامانى

صورة [illegible]

وزارة الخارجية
سفارة الجمهورية المصرية
مدينة تونس

بشأن : تصريحات الدوائر السياسية الرسمية التونسية بشأن العدوان الانجليزى الفرنسى الاسرائيلى على مصر.

تحريرا فى .... سنة ١٩٥ (..... ..... سنة ١٣٧)

رقم الاضافة ......
رقم الملف ......
عدد المرفقات ......

(١)

وقع الاعتداء الغاشم السافر على مصر فى آخر اكتوبر الماضى . وسرعان ما عبرت الدول الصديقة كلها عن استنكارها لهذا الاعتداء ، بل سرعان ما اظهر بعض هؤلاء الاصدقاء استعدادهم التام للوقوف الى جانب مصر فى هذه الساعة الفاصلة من تاريخها .

وكان الناس يتوقعون ان تكون تونس فى مقدمة هذه الدول التى سارعت الى اظهار شعورها وابداء رأيها فى هذا الحادث الجلل . ولكن رئيس الحكومة التونسية الذى اعتاد ان يحدث مواطنيه كل اسبوع عن حوادث العالم الجارية وما يتصل منها بسياسة تونس ، لم يسرع كما اسرع غيره من اصدقاء مصر الى ابداء رأيه او ان يعبر عن رأى حكومته ، ولعله لم يرد بذلك ان يسبق الحوادث . واكتفى بأن عرج على حوادث مصر فى خطاب طويل القاه يوم ٣١ اكتوبر سنة ١٩٥٦ بأن ذكر لسامعيه "الانذار الذى صدر عن الحكومتين الفرنسية والبريطانية لمصر ولاسرائيل لايقاف القتال" ثم قال انه لم تصله معلومات دقيقة عن تطورات الحوادث "وانى اود دائما ان لا ابدى رأيى ولا أتخذ موقفا فى مثل هذه المشاكل الا بعد التروى وامعان النظر فيها والتحقق من الواقع قبل اصدار الحكم عليها" .

اى ان السيد بورقيبه اراد قبل ان يقول كلمته فى حوادث الاعتداء على مصر ان يتأكد من صحة ما وصل الى علمه من ان هناك اعتداء وقع وان حربا اثيرت . .

وقد اراد سيادته فى اول الامر ان يعبر عن رأيه فى هذه المشكلة المصرية عن طريق الدبلوماسية الدولية اذ بعث الى رئيس الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة يوم أول نوفمبر برسالة يقول فيها "ان حكومتى تتبع بمزيد القلق تطور الحالة التى احدثها فى الشرق الاوسط الاعتداء المسلح على مصر" ، وطلب من الرئيس بالحاح ان يستعمل كل ما له من نفوذ "حتى يسفر نشاط الجمعية عن ايقاف الاعتداء المسلح المسلط حاليا على مصر وعلى انسحاب القوات الاجنبية التى انتهكت وحدة التراب المصرى مستهينة بمبادئ الامم المتحدة" .

وفى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، اى بعد الاعتداء الذى شنته انجلترا وفرنسا على مصر

وزارة الخارجية
سفارة جمهورية مصر
مدينة تونس

بشأن :

تحريراً في ــــــــ سنة ١٩٥ (ــ ــ سنة ١٣٧)

رقم الاضافة ــــ
رقم الملف ــــ
عدد المرفقات ــــ

(٢)

ببضعة ايام ، اذاع السيد الحبيب بورقيبة رئيس الحكومة التونسية خطابه الاسبوعي المعتاد وقد خصصه كله لهذا الاعتداء .

ولا شك ان الرئيس شعر بشعور الناس وتساؤلهم عن السبب في تأخير حكومته في ابداء رأيها من " قضية العدوان على الشقيقة مصر" اذ اعتذر بانه " انتظر الاخبار الصحيحة والتفاصيل المدققة ليكون موقفه مبنيا عن روية " .

ولا شك ايضا انه لم يكن موفقا في هذا الاعتذار اذ ان العالم كله ، شرقيه وغربيه ، كان قد سبقه الى ابداء رأيه في هذا الاعتداء الفاضح واعلن سخطه على المعتدين .

ولما اطمأن السيد بورقيبة الى هذا الاجماع الدولي في ابداء الرأي ذكر انه " قد اتضح ان حكومتي فرنسا وبريطانيا اعتدتا على مصر اعتداء سافرا واضحا وكان عذرهما في ذلك ـ ويتبجحان بترديد ذلك ـ هو ايقاف القتال بين مصر واسرائيل " ثم قال " ولما قربت قوات اسرائيل من القنال كان موقف فرنسا وبريطانيا هو الاعتداء على مصر على انه انذار لها . . . ولو ارادتا التدخل لفائدة السلم لهجمتا على اسرائيل المعتدية " .

وقد حلل قيام ثلاث دول اعضاء في هيئة الامم المتحدة بالهجوم ضد دولة هي ايضا عضو في هذه المنظمة الدولية وذكر ان " حدث اثر ذلك ان امريكا لم تتضامن في هذا الخطب الاعتداء مع فرنسا وبريطانيا . وهذه اول مرة تختلف فيها الدول الغربية الكبرى " وأشاد بموقف امريكا وقال " بأنها وقفت موقفا نزيها وانها طلبت عقد جمعية الامم المتحدة في اجل قصير وانها طالبت الدول المعتدية على مصر بايقاف الحرب وجلاء الجيوش الاسرائيلية ووقوفها عند الحدود التي اقرتها الهدنة التي تمت سنة ١٩٤٨ " .

وكانت انجلترا وفرنسا ـ وقت اذاعة خطاب السيد بورقيبة في ٢ نوفمبر ـ لم تنزلا جيوشهما بعد وكانتا " في طور التمهيد لانزالها لان الجيوش العصرية لا تستلزم انزال الجيوش الا بعد الحصول على السيطرة الجوية والقضاء على امكانيات الدول المهاجمة الدفاعية " . ومجهودهما الآن " متجه نحو تحطيم المطارات وتدميرها والقضاء على المراكز

وزارة الخارجية
سفارة الجمهورية المصرية
مدينة تونس

رقم الإدارة ......
رقم الملف ......
عدد المرفقات ......

بشأن : ......

تحريرا فى ...... سنة ١٩٥ (...... سنة ١٣٧)

(٣)

بأغلبية ٦٤ صوتا بطلب ايقاف الحرب وانسحاب الجيوش الاسرائيلية . ثم تساءل ماذا سيكون " موقف بريطانيا وفرنسا وموقف اسرائيل ايضا لانها تابعة الآن لفرنسا وبريطانيا " بعد هذا القرار .

ثم ذكر انه قد حان وقت امتحان هيئة الامم المتحدة وهل ستستطيع بقرارها ايقاف القتال أم " ستستمر فرنسا وبريطانيا فى طغيانهما وتفشل الهيئة " . وحذر المعتدين بأنه قد يأتى دورهما لان " يصبرا فى خطر من ان تتسلط عليهما دولة اخرى اقوى منهما " .

بعد ذلك تحدث الرئيس عن موقف بلاده من هذا الحادث فوصفها بأنها " كدولة مستقلة محبة للسلام يكون موقفها فى صف مصر المعتدى عليها " وبأنه صرح بهذا للممثل الفرنسى الذى دعاه فى نفس اليوم الى مقابلته بعد ان سلمه قرار الحكومة التونسية الصادر فى نفس اليوم ايضا " بمساندة شقيقتنا الكبرى مصر فى هذه المحنة وباعتبار فرنسا وبريطانيا خرقتا القوانين والمواثيق " ـ برقية السفارة للوزارة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢ ـ وهو القرار الذى استقبل من أجله كذلك السيد سفير مصر لابلاغه اياه . وليبين له " ان الحكومة التونسية باسمها وباسم الشعب حريصة على ان تعرب لشعب مصر الشقيق وحكومته فى هذه المحنة عن شعورها الاخوى وعن تضامنها الكامل مع ما تبذله مصر من جهود للدفاع عن حرمتها وللذود عن اراضيها " .

ثم اضاف السيد بورقيبه الى انه يود ان يشترك فيما تتخذه هيئة الامم المتحدة من قرارات فى هذا الصدد ، قبل ان تنضم تونس الى هذه المنظمة رسميا . وقال " ابرقنا لسفيرنا بواشنجتون ليتصل برئيس الجمعية العمومية ويعلمه ان الحكومة التونسية ترغب منه ان يقوم بجميع الجهود لايجاد حل لانهاء القتال وانسحاب الجيوش المغيرة المعتدية " ولكنه اعتذر بعد ذلك انه لا يستطيع ان يقوم بأكثر من هذا بقوله " . . ولكنكم كلكم تعلمون ظروفنا الخاصة التى يعرفها العالم اجمع فنحن انفسنا فى حالة حرب وكفاح من اجل استكمال استقلالنا " ، ولعله قصد من هذا وجود العدد الكبير من القوات الفرنسية فى

وزارة الخارجية
سفارة الجمهورية مصر
مدينة تونس

بشأن :

تحريراً في ...... سنة ١٩٥ (...... سنة ١٣٧)

رقم الإفادة ——
رقم الملف ——
عدد المرفقات ——

(٤)

امكانيات اخرى للعمل حتى ينتصر الحق ويخذل الباطل " .

ولكنه يعود فيقول " اعتقد انه فى امكاننا القيام بعمل كبير داخل ترابنا التونسى فى سياستنا الداخلية لنصرة الحق الذى داسته ثلاث دول وبالخصوص بريطانيا وفرنسا اللتين طالما تبجحتا باحترامهما للمواثيق والعهود " . وهو فى هذا التصريح لم يحدد لنا ماذا يستطيع القيام به . ولو انه يذكر ان هناك غرضا آخر ترمى اليه هذه الدول وخصوصا فرنسا اليه وهو " تحطيم معنويات العرب بصفة عامة والعرب بافريقيا الشمالية بصفة خاصة " وهذه الاعتداءات يقصد منها التأثير على عرب شمال افريقيا سواء الثورة الجزائرية او الحكومة التونسية او المغربية وشعوبهما " .

وأعلن انهم يحاولون تحطيم مصر باعتبارها الشقيقة الكبرى او تحطيم جمال عبد الناصر باعتباره رئيس هذه الدولة الشقيقة فتضعف بذلك مقاومة تونس ومراكش ويهدأ كفاح ابناء الجزائر ، وترتفع ايضا معنوية الشعب الفرنسى التى اضعفتها الكوارث التى لاقتها فرنسا وما زالت تلاقيها بعد هزيمتها المنكرة امام المانيا سنة ١٩٤٠ .

ولم يفت السيد بورقيبة ان يهزأ قليلا بفرنسا بأن يذكر المتاعب الكثيرة التى لاقتها منذ تلك الهزيمة امام المانيا وفى سوريا ولبنان والهند الصينية وفى تونس والمغرب وقد جاء دور الجزائر اخيرا . وظهر لفرنسا " ان جمال عبد الناصر هو الذى يصارعها " فاذا تم الانتصار عليه عادت لفرنسا هيبتها وحييت معنويتها . ولكن هذا لن يأت بنتيجة " اذ ان الشعب الفرنسى لا يوافق على هذه الاعمال " وان الغطرسة والقوة لا تأتيان بنتيجة " وانه " لا خلاص لفرنسا وبريطانيا واسرائيل الا فى الرجوع القهقرى والتسليم بحقوق الناس وفى نبذ الروح الاستعمارية " .

(ولكن السيد الحبيب بورقيبه بعد ان صرح بهذه العبارات ، ولاشك فى ان بعضها قوى ، عاد فدعا " الشعب التونسى الى التمسك بما عهد فيه من رصانه وثبات وتعقل . . وانتا اذا خيبنا كل محاولات القوة تكون حجة قوية تزيد قوة بقرارات الجمعية العمومية لهيئة

سفارة الجمهورية العربية
سفارة الجمهورية المصرية
مدينة تونس

بشأن : ..

تحريرا فى ---- سنة ١٩٥ (---- سنة ١٣٧)

رقم الادارة ----
رقم الملف ----
عدد المرفقات ----

(٥)

ثم دعا فى ختام اذاعته هذه الى " فض قضية السويس واسرائيل مع البلاد العربية (ولسنا ندرى أى حل يراه لفض قضية اسرائيل) وقضية شمال أفريقيا ".

عاد السيد بورقيبة يوم ٩ نوفمبر الماضى يتحدث مرة أخرى عن حادث الاعتداء على مصر . فيصف قرار هيئة الامم المتحدة بأنه ليس بكامل ولا يمكن للدول معه " أن تطمئن الى حصول كل ذى حق على حقه " اذ أن وقف القتال تم بشكل يدل على أن انجلترا وفرنسا انما كانا يهدفان الى غرضهما فى قنال السويس وليس لايقاف القتال بين مصر واسرائيل . واعتداء هاتين الدولتين يهدف " الى اتاحة الفرصة لهما لادارة الملاحة فى قنال السويس . . . . وهو اعتداء على سيادة مصر " .

كان السيد الرئيس فى هذا التصريح موفقا تمام التوفيق بل لازمه التوفيق أيضا عندما لاحظ أن قرار هيئة الامم هذا بوقف القتال لم يكن كافيا لحسم المشكلة اذ قال " ان أمريكا والامم المتحدة شعرتا بذلك فاتخذتا قرارا آخر بطلب انسحاب القوات المعتدية من مصر فى الحال " ووصف رضوخ اسرائيل لهذا القرار بأنه " يبشر بأننا نسير نحو نظام يكفل اعادة الحق الى أصحابه . . . . ولكن الطريق للوصول الى ذلك ما زال طويلا " .

كان الرئيس بورقيبة شجاعا أيضا عندما عرض لموقف الاتحاد السوفيتى والانذار الذى وجهه الى الدول المعتدية على مصر " بأنه ليس من أجل نصرة الحق لانه فى الوقت ذاته نجد جيوش روسيا تهاجم شعبا ضعيفا أعزل فى فظاعة وعنف وهو شعب المجر . . . فكان تأييد الاتحاد السوفيتى لمصر من أجل مصلحة ، ومن يؤيد الحق من أجل مصلحة يكون موقفه ضعيفا لان الحق هو الحق مهما يكن صاحبه . "

ورأى بورقيبة فى موقف روسيا وانتصارها لمصر انما هو وجهة نظر شخصية يعبر سيادته عنها ، مع اعترافنا بشجاعته فى ابدائها ، اذ الواقع الذى لا يمكن انكاره أن مصر استفادت كثيرا من موقف روسيا هذا .

ثم عاد مرة أخرى يصف تدخل الامم المتحدة وبعثها بارسال القوة الدولية للبقاء فى مصر فى انتظار حل قضية القتال " بأن الدول المعتدية تكون بذلك قد كسبت المعركة " .

ونحن لا نوافقه أيضا على ذلك ، اذ أن هذه الدول لم تكسب شيئا حتى الآن وقبل وصول هذه القوة الدولية ، من الاعتداء الفاشم الذى شنته على مصر .

ولكن السيد بورقيبة وسط هذه الآراء كلها ورغم وقوفه الى جانب مصر " بابداء رأيه

وزارة الخارجية
سفارة جمهورية مصر
مدينة تونس

بشأن : ...

تحريراً في ...... سنة ١٩٥ (...... سنة ١٣٧)

رقم الاضارة ......
رقم الملف ......
عدد المرفقات ......

(٦)

فقط .. " ، لم يذكر — أو لعله نسي ان يذكر — ان من الأسباب التي اوقفت القتال بين المصريين والقوات الانجليزية والفرنسية انما هي المقاومة الشديدة التي لاقتها تلك القوات من المصريين في كفاحهم المرير في دفاعهم عن بلادهم .

وختم السيد الحبيب بورقيبة كلمته عن مصر بأنه " سيتتبع اطوار معركة الحق مع الباطل لاننا في صف المعتدى عليه ولاننا كافحنا وقاومنا وصدمنا بقرارات مهلهلة من الامم المتحدة "

ونلاحظ في تصريح ٩ نوفمبر انه كثيرا ما يذكر هيئة الامم المتحدة وكثيرا ما يتساءل عن اهمية قراراتها .. نلاحظ هذا في الوقت الذي تنضم فيه بلاده الى هذه المنظمة الدولية والتي يتحدث الناس جميعا هنا عن امهلهم القوى فيما يعود على تونس من هذا الانضمام من خير ورفعة .

وهو امل نحن جميعا نشترك فيه .

وعاد السيد الرئيس في ١٥ نوفمبر ، قبيل سفره الى نيويورك لحضور اجتماع هيئة الامم كرئيس لاول وفد لبلاده بعد انضمامها ، فذكر في صدد مساهمة تونس في العمل على نجاح رسالة هذه المنظمة الدولية وفي مناسبة القوة الدولية التي تقرر ارسالها الى مصر " بان حوادث الشرق الادنى ستقرب ايجاد قوة دولية ، اذ لاول مرة قررت الامم المتحدة تكوين قوة من الدول الصغرى التي ليست لها اطماع ، وقد بلغنا ان مصر وافقت على نزول القوة الدولية اخيرا باراضيها احتراما لهيئة الامم المتحدة " ثم استمر يقول " ان مصر لا ترضى بالاحتلال الاجنبي بل ستزيحه من التراب المصري ثم تفض المشاكل لكي لا يرجع شبح الحرب للظهور واذ ذاك لا تثبت الا كلمة العدالة اى كلمة الامم المتحدة " .

ثم حذر سيادته مما قد يأمل الدول الكبرى من وجود مثل هذه القوة فقال " ربما استثمر بعض الدول الكبرى وجود القوة الاممية وهذا لا يشجع على ضمان السلم لان مصر لا ترضى بوجود قوات اجنبية ببلادها " .

....

٢— تصريح السيد الباهي الادغم نائب رئيس الوزراء

وهذا ايضا السيد الباهي الادغم نائب رئيس الحكومة التونسية والامين العام للحزب الحر الدستوري الذي يحكم البلاد ، يدلي برأيه — الذي لاشك انه رأي الحكومة ايضا — في هذا الاعتداء الغاشم على مصر .

فقد وقف في اجتماع عقده الحزب يوم ٢ نوفمبر الماضي وعرض للمشاكل السياسية والدولية

(٧)

التى يمر بها العالم هذه الايام والتى تمس تونس من قريب او بعيد . وكان طبيعيا ان تكون مصر وحوادث الاعتداء عليها فى مقدمة هذه المشاكل .

تحدث السيد الادغم ووصف الحوادث التى جرت فى مصر ووقائع اعتداء انجلترا وفرنسا واسرائيل عليها وكرر ما ذكره رئيس حكومته فى هذا الصدد . ثم قال ان السيد بورقيبة كان قد حذر الحكومة الفرنسية " اذا اتخذت هذا السبب الواهى وهو حرية الملاحة لشن هجوم على مصر " وانه كان قد انذرها بانه اذا مست السيادة المصرية " فربما يؤول الامر الى ما لا تحمد عقباه فى العلاقات الخاصة بين تونس وفرنسا أو بين فرنسا وبقية انحاء العالم العربى والاسلامى " .

وذكر السيد الادغم ايضا ان السيد بورقيبة قال لرئيس الحكومة الفرنسية فى مقابلة جرت بينهما " ارجوك ان تتعهد لى الحكومة الفرنسية بانها لا تنوى استعمال القوة ضد مصر " فأجابه " إن الحكومة الفرنسية لا تريد فعلا استخدام القوة ضد مصر " .

بهذا يكشف نائب رئيس الحكومة التونسية عن الجهود التى بذلها رئيسه مع المسئولين فى فرنسا وعن المساعى التى قام بها السيد بورقيبة قبيل الاعتداء على مصر . ولعله يريد ان يذكر ان تونس لم تكن واقفة مكتوفة الايدى لما وقع هذا الاعتداء .

ثم يتحدث السيد الباهى الادغم بعد ذلك عن السبب الحقيقى للهجوم الانجليزى الفرنسى ويقول انه " كان مناورة نتيجة تأميم قنال السويس " . اذ وقع الهجوم المفاجىء من اسرائيل على مصر فى ظرف لم يكن فى حسبان احد ولم يكن كغيره مما اعتاد الناس أن يسمعوا به اذ يقع اعتداء من اسرائيل او جيرانها ثم تقوم اللجنة المشتركة بالتحقيق ثم يدان الطرف المعتدى " وتفرض احترام الهدنة واحيانا ترفع هذه القضايا لجمعية الامم المتحدة أو لمجلس الامن " ولم تكن هذه القضايا مما تنذر بالحرب او بخطر قيامه .

وينتهى السيد الادغم من تحليله هذا الى ان اعتداء اسرائيل المفاجىء انما جاء " من جراء الخلاف القائم بين مصر وبريطانيا الذى هو ناجم عن تأميم قنال السويس " . اى ان هجوم اسرائيل كان عملية مدبرة من الاطراف التى غاظها تأميم مصر للقنال . لان اسرائيل " لا تثق وحدها للقضاء على قوة مصر " . وانما شجعها على ذلك " استعداد فرنسا وبريطانيا لمهاجمة مصر " اذ كانت واثقة " انها لن تبقى وحدها تجاه مصر وانها ستجد سندا من دولتين قويتين لهما جيشهما وطيرانهما وهما فرنسا وبريطانيا " .

ذكر السيد الادغم السبب الحقيقى لاعتداء هاتين الدولتين على مصر وانهما لما " شاهدتا الاستعداد الذى ابدته مصر لضمان حرية الملاحة واستعدادها لعقد اتفاقية

(٨)

لعد وانهما على مصر " وعندئذ تكونت هذه المكيدة العائلة في دفعهما اسرائيل لمهاجمة مصر فتتعكر الحالة ويحصل التوتر ويبدأ الاشتباك المسلح بين اسرائيل ومصر " وفي هذا ما يبرر تدخل فرنسا وبريطانيا بزعم انهاء القتال وتدخلهما في الحقيقة موجه ضد مصر وسمى هذه الادوار " مساخر ميكية " .

والسيد الادهم يصف هذا الاعتداء بأنه مظهر من مظاهر النفسية الطاغية الفاشمة والنفسية الاستعمارية التي تقرب من نفسية الحروب الصليبية القديمة " . . وهي ليست حربا دينية ولكنها " تكتل من اوربا على مصر وعلى الشرق الادنى بصفة عامة " . وتدل على " نفسية تجبر واستعمار ونفسية قوة وعنصرية كنا نظنها انتهت بعد الحرب العالمية الثانية وقال ايضا " ان التدخل الانجليزى الفرنسى ليس له مبرر قانونى " اذ لو كان له سند قانونى لكان يجب ان تنضم اليهما امريكا اذ انها عقدت معهما " منذ سنوات بطريق ميثاق ثلاثى ينص على انها تضمن الاوضاع الحالية بمجابهة كل اعتداء بين الاقطار العربية واسرائيل " ثم قال انه يعنى بذلك " ان هذا التدخل يجب ان يكون لفائدة المعتدى عليه " .

وبذلك يحدد سيادته ويكرر ما سبق ان ذكره في حديثه هذا بأن غرض انجلترا وفرنسا من تدبيرها " هذه المكيدة " وتحريضهما اسرائيل انما هو لضرب مصر " وتوسيع رقعة الحرب " اذ انه لما وقعت الواقعة كانت " الطائرات تقذف بقنابلها ضواحى القاهرة وبلدانا اخرى مصرية " فكأن تدخلهما في النزاع المصرى الاسرائيلى كان " عملية حربية المقصود منها قطع الاتصال بين الجيش المصرى في القناة وبقية القواعد المصرية ، وهي خطة حربية ترمى الى كسر شوكة جمال عبد الناصر والى القضاء على سياسته التوسعية " . اى ان هذه الدول المغيرة على مصر تشن حربا شعواء على الشعب المصرى " للوصول من وراء ذلك للقضاء على نظام جمال عبد الناصر " .

وبهذا يرى السيد الادهم ان اعتداء دولتى الغرب كان غرضه الحقيقى القضاء على النظام الذى اقامه الرئيس جمال عبد الناصر في مصر . وغير ذلك انما هي " مجرد دعاوى" وانما هي عملية محدودة الاهداف " ولكن رب عذر " اقبح من ذنب " اذ لو كان المقصود

(٩)

هو اخراج جمال عبد الناصر من الحكم " فأمر جمال عبد الناصر يهم مصر ولا يهم بريطانيا ولا فرنسا ولا تونس ، فان فعل خيرا فلشعبه وان فعل شرا فلشعبه " . وسمى الشعب المصرى " بأنه شعب ابى كريم حر فى تصرفاته " . ومن حق الشعب " ان يقرر مصيره الداخلى والوضع السياسى الذى يريد ان يعيش فى ظله ما دامت تلك الحرية لا تهدد استقلال الدول الاخرى فلا دخل لنا فيه " .

ثم يقول السيد الادغم " انه ربما يتسع نطاق هذه الحرب " بتضامن البلاد العربية معا ثم قد تتسع اكثر وفى اتساعها " خطر يهدد سلام العالم ويكون فاتحة لحرب عالمية " ثم قال ان تونس لن تكون بعيدة عن هذه الحرب وهى التى تربطها بمصر وشائج الدين والاخ

ويصرح سيادته من فوق المنبر الذى اعتلاه فى بيزرت بانه " تستنكر الحكومة التونسية والشعب التونسى بأجمعه استنكارا صارخا ويستقبح هذا العدوان الذى حيكت خيوطه الدول الثلاث " وانهم " يعتبرونها فعلة شنيعة لا مبرر لها ومن حق الشعب المصرى ان يردها بكل ما تستحق من عنف ومن ايمان فى النجاح " .

ثم عاد يعتذر ، كما اعتذر رئيسه من قبل ، بعلاقتهم بفرنسا ويقول انه رغم ذلك فان الحكومة التونسية والشعب التونسى يعرفان واجبهما فى هذه الناحية وهو اعلانهما للعالم اجمع ان تونس حكومة وشعبا تستنكر العدوان البريطانى الفرنسى على مصر وتطالب بايقافه وتطالب — اى تونس — " بالمشاركة فى حالة ما اذا قررت الامم المتحدة اية تدابير لايقاف هذا القتال " .

ثم ذكر ان موقفهم هذا " ليس فيه تردد " وقد عبروا فعلا للحكومة المصرية وللشعب المصرى عن شعورهم " ومشاطرتهم لهم فى السراء والضراء " . وان تضامن تونس مع مصر هو " الى الآن تضامن معنوى وهو تضامن شعب ضعيف اعزل غير قادر على انجادهم بالكتائب او بالطيران " . ثم اشاد بموقف المصريين وحسن دفاعهم عن كرامتهم وشرفهم الوطنى ، ثم قال انه ما دام هذا حيا فى الشعب المصرى " مهما كان الانكسار الجزئى فى غزة او فى جهة اخرى ومهما كانت الانهزامات التى يمكن ان يمتحن بها الجيش المصرى فان معنويات الشعب المصرى ستلبث قوية عظيمة " .

وأشاد السيد الادغم ايضا بقرار الامم المتحدة بشأن ايقاف القتال وان هذا القرار لن تتجاهله انجلترا وفرنسا اذ ترتكبان غلطة جسيمة " وتقعان فى ورطة سياسية يصعب عليهما جدا التخلص منها فى المستقبل " .

ولعل نبوءة سيادته قد تحققت الآن ووقعت هاتان المعتديتان فى غلطة سياسية

وزارة الخارجية
سفارة الجمهورية المصرية
مدينة تونس

بشأن :

تحريراً في ــــــــــ سنة ١٩٥ (سنة ١٣٧)

الإفادة ـــــــ
ملف ـــــــ
المرفقات ـــــــ

(١٠)

جسيمة اثارت عليهما العالم وجعلتهما فى عزلة موحشة . اذ ان " الامم مصرة على ايقاف هذا العدوان عند حدّه " .

وختم السيد الباهي الادغم خطابه الجامع الطيب بأن الذى يتمناه " هو الواقعي والقريب من الاذهان وقريب من التفكير هو ان تنجلى الجيوش الاجنبية عن مصر وأن ترجع القوات الاسرائيلية الى الاماكن التى كانت ترابط بها " ثم رجا ان يكون لقرارات هيئة الامم مفعولها وهو " ما يمليه الشعور بالخطر الذى يهدد لا منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا فحسب بل يهدد العالم الحر بأكمله " .

[توقيع]

AMBASSADE DE LA REPUBLIQUE D'EGYPTE
MOSCOU

وزارة الخارجية
السفارة المصرية بمدينة موسكو

رقم القيد = ١٥٦
رقم الملف = ٢/١/٢
المرفقات =

بشأن = تأييد الشعب السوفيتى لمصر ضد العدوان البريطانى - الفرنسى - الاسرائيلى .

موسكو فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

الحاقا ببرقيات السفارة بشأن تأييد الشعب السوفيتى لمصر ضد العدوان عليها - اتشرف بالافادة ان مظاهر هذا التأييد اتخذت صورا مختلفة اهمها ما يلى :-

١- المظاهرات فى الطرق امام سفارة مصر وسفارات الدول المعتدية منادية باستنكار العدوان ومطالبة بوقفه , وداعية الى تأييد مصر وابداء العطف عليها وقد حملت اللافتات وقدمت العرائض بهذا المعنى , وكان الشعار الغالب "ارفعوا أيديكم عن مصر" .

٢- الاجتماعات التى عقدت فى المصانع والمزارع ودور الحكومة من عمالها وموظفيها , وقد القيت فيها الخطب واصدرت القرارات بنفس المعنى .

٣- بيانات الهيئات السوفيتية الكبرى كاتحاد نقابات العمال وجمعية انصار السلام وغيرها .

٤- الصحافة وقد خصصت مكانا هاما لانباء مصر ونشرت المقالات الافتتاحية بتأييدها , وسايرتها فى ذلك الاذاعة كل يوم .

٥- السينما وقد عرضت فيها الافلام عن مصر بطريقة تستدر العطف عليها مع التعليق القوى بتأييدها وابراز آثار العدوان على شعبها .

٦- تخصيص جزء من خطب القادة والزعماء وممثلى الحكومة والهيئات - مهما كانت المناسبات - لاستنكار العدوان على مصر وتأييدها والاشادة ببطولة شعبها .

٧- الاهتمام بحمل اللافتات والنداء بتأييد مصر ضد العدوان فى المواكب الكبرى التى سارت فى الاستعراض السنوى بمناسبة العيد القومى للاتحاد السوفيتى (٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦).

AMBASSADE DE LA REPUBLIQUE D'EGYPTE
MOSCOU

– ٢ –

٨ــ زيادة العمل ساعتين فى احد الايام بالمصانع وتخصيص اجور تلك الزياده لمساعدة مصــــــر .

٩ــ طلب ممثلى الاتحاد السوفيتى فى التأييد بتبرعهم للمساعده .

١٠ــ طلبات التطوع التى انهمرت على السفاره من كل انحاء الاتحاد السوفيتى (لا رجال الدين اليهود المقيمين بينهم باستنكار عدوان اسرائيل).

١١ــ وصلت على السفاره البرقيات كما وصل البريد الخطابات والعرائض والاحتجاجات من افــــراد الشعب السوفيتى وهيئــاته .

١٢ــ اشتراك كل حكومات الجمهوريات السوفيتيه فى اصدار القرارات باستنكار العدوان وتأييد مصر بالاضافه الى تأييد حكومة الاتحاد بموسكو كما هو معلوم .

ثانيا) ــ اشترك فى مظاهر هذا التأييد عمال المصانع والمزارع وموظفو المصالح الحكوميـــــه والاساتذه والمدرسون وطلبة الجامعات والمعاهد العلميه والمدارس ورجال الثقافه والفن ، وهـــى الجماعات التى يتكون منها شعب الاتحاد السوفيتى ، اذ ليس به طبقات او طوائف او احزاب حتـــى يصدر منها التأييد كما جرى فى البلاد الصديقة الاخرى .

وقد اشتملت البيانات والعرائض والبرقيات على النقط الاتيه :ــ

١ــ التنديد بهذا العدوان القبيح المخزى والاحتجاج الشديد عليه ، وقد كان صدمـــة كبرى للشعب السوفيتى اثارت سخطه وغضبه .

ان فى هذا العدوان تهديد للسلام فى وقت ازداد الامل فيه بعد ان خف تدريجيا التوتر الدولى وازدادت فرص السلام .

يشعر الشعب السوفيتى اشد من غيره ببشاعة هذا العدوان بعد ان ذاق مرارته على يد الفاشست فى الحرب الماضيــــه .

يبدى كبير الدهشه لاستمرار المستعمرين فى ارتكاب الفظائع وتدمير المدن والقرى المصريه . بالرغم من احتجاجات الامم المتحده والشعوب المحبه للسلام .

٢ــ وهو محاولة فاشلة من الاستعمار للقضاء على استقلال شعوب الشرق العربى اذ لن تسمح شعوب العالم بانتصار سياسة اللصوص، فهزيمة المعتدين اكيده .

٣ــ ليس كفاح الشعب المصرى بالامر الداخليه وحده فبجانبه الشعوب التقدميه تبتهج بانتصــــاره .

AMBASSADE DE LA REPUBLIQUE D'EGYPTE
MOSCOU

– ٣ –

٤ – اظهار التضامن الاخوى مع الشعب المصرى فى كفاحه ضد الاستعمار فى سبيل حريته واستقلاله القومى مع ابلاغه تحيات الشعب السوفيتى الحاره والتأكيد له انه فى كفاحه العادل يستطيع الاعتماد على الشعب السوفيتى .

٥ – تأييد الحكومه السوفيتيه فى اجراءاتها لاستنكار هذا العدوان وايقافه .

٦ – المطالبه بايقاف العدوان وجلاء الجيوش المعتديه ومعاقبة المسئولين عنه ودعوة الامم المتحده لاتخاذ الاجراءات الفعاله لتحقيق ذلك .

ثالثا) – لا ريب ان عطف الاتحاد السوفيتى على مصر الذى بدأ منذ تحررها من النفوذ الاجنبى واتباعها سياسه مستقله فى الميدان الدولى وازداد بازدياد حملة الدول الغربيه عليها عقد تأميمها قناة السويس قد بلغ القمه اثناء العدوان الاخير عليها ، حتى اصبحت قضية مصر – دون اسراف فى القول – قضية الشعب السوفيتى بأسره وطاست بأهميتها كل المسائل الدولية الاخرى .

كما انه لا ريب ان حكومة الاتحاد السوفيتى قد شجعت هذا الاتجاه وعملت بكل الوسائل على اثارة اهتمام شعبها بقضية مصر واستدرار العطف عليها كقضية شعب مسالم يناضل فى معركة كبرى ليتحرر من القوى الاستعماريه العاتيه التى ركزت كل جهودها للقضاء عليه .

واتسع نطاق هذه القضيه فاتخذت صورة حركة التحرر العامه التى قامت فى الشرق ضد الاستعمار الغربى وقد اراد فى هجمته الاخيره ان يستعيد سلطانه على البلاد التى تحررت منه بادئا بمصر وقيمة بلاد الشرق العربى .

فلا عجب ان يتبنى الشعب السوفيتى قضية مصر وقد رأى فيها صراعا بين الحريه والاستعمار العدوانى الذى هو اخطر صور الرأسماليه ، كما وجد فيها حربا غير متكافئه بين شعب حديث النهضه تدفعه بطولته الى الوقوف امام دول كبرى تكاثرت للقضاء عليه ، ولم تستح تلك الدول من الالتجاء الى وسائل المكر والخديعه لتبرير اعمالها العدوانيه ضده .

اما وقد عبئت قوات الشعب المعنويه لنصرة مصر والوقوف بجانبها امام عدوان الاستعمار عليها ، فقد اصبح للحكومه السوفيتيه حرية التصرف فى اتخاذ السياسه التى تراها فى الشرق الاوسط وهى واثقه من تأييد شعبها فى اية خطوه تقدم عليها مهما بلغت خطورتها ، هذا علما بأن الشعب يتوقع من حكومته ان تذهب فى تأييد مصر الى ابعد الحدود .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

السفير
[توقيع]
امضاء (محمد القونى)

السيد مدير
[illegible]

[illegible]
١٢١٩

[illegible]
٨/١٢/٥٦

وزارة الخارجية

القاهرة في ــــــ سنة ١٩٥



السـيد وكيل وزارة الخارجيــة

ايماء الى كتابي وزارة الحربية رقم ٦٠٤٢١ (٣٠١١ و ٣٠٤٤) سرى جـــدا .
بتاريخ ٩٥٦/١٢/٦ و ٩٥٦/١٢/١٥ في شأن الاعمال التي ارتكبها العدو بمصـر والمخالفة للقانون الدولي والى الكشوفات التي بينت تلك الاعمال والمرفقة بهما .

نتشــرف بالافادة أنه من المعروف أن قوانين الحرب محكومة بقاعـدتين أســاسيتين الأولى هي أن جواز استعمال العنف يجب أن يكون بقدر الضرورة التي تحـتم استعماله وثانيهمــا هي أن واجب الانسانية يقتضي تقليل وحصر آثار الحرب في أضـيق الحدود . وعلــى ذلك فجميع الاعمال التي لا تستلزمها ضرورة العمليات الحربية وكـذا جميع العمليات التي توصف بالوحشــية تعتبر غير مشروعة ومخالفة للقانون الدولي .

وبالرجــوع الى الكشوفات المرفقة بكتابي وزارة الحربية السابق الاشارة اليهما والتي بينت الأعمال التي ارتكبتها قوات العدو يبين أنها ينطبق عليها الوصف السابق ومن ثم تكون مخالفة للقانون الدولي بصفة عامة هــذا فضلا عما فيها من مخالفات صريحـة لمعاهدات جنيف الموقع عليها سنة ١٩٤٩ . ونــورد فيما يلي المخالفات الــتي ارتكبها العــدو والمخالفة لتلك المعاهــدات :

أ) الاعتداءات التي ارتكبها العدو ضد القوات المصرية البرية .

١ ـ قتل الجرحى والمرضى من القوات المسلحة في الميدان : هــذا ممنوع بمقتضى المادة ١٢ من اتفاقية جنيف بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان والتي تنص على وجوب احـترام وحماية الجرحى والمرضى في جميع الأحوال ومنعـت منعا باتا أي محاولات للاعتداء على حياتهم أو استعمال العنف معهم وعلى الأخص قتلهم أو ابادتهم أو تعريضهم للتعذيب .

٢ ـ عدم تمكين القوات المصرية من البحث عن الجرحى والقتلى وجمعهم :
وفي هذا مخالفة للمادة ١٥ من نفس هذه الاتفاقية التي نصت على أنه " في جميع الأوقات وعلى الأخص بعد الاشتباك في القتال يقوم أطـراف النزاع دون تأخير بجميع الاجراءات الممكنة للبحث عن الجرحى والمرضى وجمعهم وحمايتهم من الســلب وسوء المعاملة ....

٣ ـ عــدم دفن جثث القتلى : وذلك مخالف لما تنص عليه المادة ١٧ من نفــس هذه الاتفاقيــة .

./.

وزارة الخارجية

القاهرة فى ـــــــ سنة ١٩٥

ـ ٢ ـ

ب) الاعتداءات التى ارتكبها العدو ضد القوات المصرية البحرية .

١ ـ اطلاق المدافع الرشاشة من الطائرات على الناجين من زوارق الطوربيد وهم فى البحر: وهذا ماتمنعه المادة ١٢ من اتفاقية جنيف بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى بالقوات المسلحة فى البحار . وقد أوجبت تلك المادة معاملة هؤلاء معاملة انسانية كما منعت منعا باتا أى محاولات للاعتداء على حياتهم أو استعمال العنف معهم . وعلى الأخص يجب ألا يقتلوا ويبادوا أو يعرضوا للتعذيب . وقد خالف العدو بهذا الاعتداء ماتقضى به المادة ١٨ من نفس هذه الاتفاقية من أنه يجب بعد كل اشتباك ان يقوم اطراف النزاع دون تأخير بجميع الاجراءات الممكنة للبحث عن الغرقى والجرحى والمرضى وجمعهم والعناية بهم .

٢ ـ الاعتداء على قوارب النجاة فى البحر: وهذا مما يخالف ماتنص عليه المادة ٢٦ من نفس هذه الاتفاقية .

ج) الاعتداءات التى ارتكبها العدو ضد أسرى الحرب من القوات المسلحة المصرية .

١ ـ قتل الاسرى والتنكيل بهم وسوء معاملتهم: نصت المادة ١٣ من اتفاقية جنيف بشأن أسرى الحرب على الآتى: " يجب أن يعامل أسرى الحرب فى جميع الأوقات معاملة انسانية وأى عمل أو سهو غير مشروع يصدر من الدولة الحاجزة ويتسبب عنه موت أسير فى حراستها، أو تعريض صحته للخطر يعتبر محظورا ، كما يعتبر اخلالا خطيرا بهذه الاتفاقية ، ولا يجب على الأخص أن يبتر أى عضو من الاسير، أو أن يكون موضعا لتجارب طبية أو علمية من أى نوع كان مما لا تقره الهيئة الطبية المختصة بعلاج الاسير .

وبالمثل تجب حماية أسرى الحرب فى جميع الأوقات وعلى الاخص ضد أعمال العنف أو الاهانة وضد السباب والتحقير أمام الجماهير .

ومن المحظور الالتجاء الى اجراءات الاخذ بالثأر ضد أسرى الحرب ."

كما نصت المادة ١٤ من نفس هذه الاتفاقية على أن لأسرى الحرب فى جميع الاحوال حق احترام أشخاصهم وشرفهم .

./.

القاهرة فى ـــــــ سنة ١٩٠

ـ ٢ ـ

فاذا ماقتل الأسرى عمدا كما فعل العدو فهذا يعتبر ليس فقط اخلالا خطيرا بهذه الاتفاقية بل بكل القوانين الدولية ويستوجب ـ بخلاف المسئوليات الفردية التى قد توجد ـ مسئولية الدولة الحاجزة نفسها وذلك تطبيقا للمادة ١٢ من الاتفاقية سالفة الذكر .

٢ ـ عدم تغذية الأسرى : قد ورد بالكشوفات الخاصة ببيان أعمال العدو أنه كان يصرف لكل ١٢ من الأسرى رغيف من الخبز وعلبة فول واحدة بينما تنص المادة ٢٦ من اتفاقية جنيف بشأن أسرى الحرب على أنه تكون وجبات الغذاء الأساسية اليومية كافية فى كميتها وقيمتها الغذائية وتنوعها .

٣ ـ عدم الرعاية الصحية والطبية : وهذا مخالف لنص المادة ٢٩ من نفس هذه الاتفاقية التى أوجبت على الدولة الحاجزة اتخاذ كل الاجراءات الصحية اللازمة لضمان النظافة والصحة فى المعسكرات ولمنع الأمراض الوبائية . ويجب أن يكون لدى أسرى الحرب لاستعمالهم نهارا وليلا مرافق صحية تتوفر فيها الشروط الصحية .

٤ ـ أخذ الأشياء والأدوات الخاصة بأسرى الحرب ونقودهم : وهذا ما يخالف الفقرة الأولى من المادة ١٨ من نفس الاتفاقية التى تنص على أن جميع الأشياء والأدوات الخاصة بالاستعمال الشخصى ماعدا الأسلحة والخيول والمهمات الحربية والمستندات الحربية تبقى فى حيازة أسرى الحرب ، وكذلك مخالفا للفقرة الثالثة من نفس هذه المادة التى نصت على أنه لايجوز أن تؤخذ من أسرى الحرب النقود التى معهم الا بأمر أحد الضباط وذلك بعد أن تقيد المبالغ والأدوات التى توجد فى حيازة الاسير فى سجل خاص واعطائه ايصالا بذلك .

د) الاعتداءات التى ارتكبها العدو ضد المدنيين :

١ ـ قتل المدنيين والتنكيل بهم والقيام بأعمال الانتقام ضدهم : بالرغم من أن الواجب الانسانى يقتضى حماية المدنيين بصفة خاصة تعمد قسام العدو بارتكاب هذه الأعمال ضدهم وضد النساء والاطفال . مخالفا فى ذلك مانص عليه صراحة المادة ٣٢ من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب من أنه من المحظور ان يتخذ اجراءات من شأنها أن تسبب التعذيب البدنى أو ابادة الأشخاص .

./.

وزارة الخارجية
الإدارة القانونية

القاهرة فى .... سنة ١٩٥

— ٤ —

ولا يقتصر هذا الحظر فقط على القتل والتعذيب والعقوبات البدنية وبتر الأعضاء ولكنه يشمل أيضا أى اجراءات وحشية أخرى سواء من الوكلاء المدنيين أو العسكريين . كما نصت الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ من نفس هذه الاتفاقية أن أعمال الانتقام ضد الأشخاص المحميين وممتلكاتهم محظورة .

٢ — سوء معاملة المدنيين والاعتداء على دور العبادة : وفى ذلك مخالفة لما تنص عليه المادة ٢٧ من هذه الاتفاقية اذ نصت على أنه للاشخاص المحميين فى جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وممارستها ويعاملون فى كل الأوقات معاملة انسانية وحمايتهم على الأخص ضد أعمال العنف والتهديد بها وضد السب والتعريض العلنى .

٣ — قيام العدو بأعمال السلب : فقد ثبت قطعيا أن العدو قام بالسلب والنهب بالرغم من مخالفة ذلك لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من هذه الاتفاقية التى تنص على أن " السلب محظور ".

٤ — تدمير وإتلاف الممتلكات : نصت المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين على أنه محظور على دولة الاحتلال أن تدمر أى متعلقات ثابتة أو منقولة خاصة بالأفراد أو الجماعات أو للحكومة أو غيرها من السلطات العامة أو لمنظمات اجتماعية أو تعاونية .

هـ) الاعتداء على الوحدات والمنشآت الطبية : بالرغم من اتفاق معاهدات جنيف الأربعة على وجوب حماية المستشفيات حماية خاصة فقد أمعن العدو فى الاعتداء عليها كالآتى :

أولا : ضرب المستشفيات فى الميدان رغم ما فى ذلك من مخالفة شديدة لنص المادة ١٩ من اتفاقية جنيف بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة فى الميدان فقد نصت تلك المادة على أنه لايجوز بحال ما الاعتداء على المنشآت الثابتة والوحدات المتحركة التابعة للخدمات الطبية بل تحترم وتحمى فى جميع الأوقات بواسطة أطراف النزاع . وقد خالف العدو كذلك المادة ٢٤ باعتدائه على الأشخاص التابعين لتلك الوحدات الطبية والمستشفيات .

./.

وزارة الخارجية

القاهرة في ١٩٥

— ٥ —

ثانيا : الاعتداء على وسائل نقل الجرحى من سيارات وقطارات الـخ
مما يخالف المادة ٣٥ من نفس هذه الاتفاقية التي تنص على أن
" ... انتقالات الجرحى والمرضى أو المهمات الطبية يجب احترامها
وحمايتها كالوحدات الطبية المتحركة . "

ثالثا : الاعتداء على المستشفيات من البحر : ومثل هذا الاعتداء
محرم بمقتضى المادة ٢٣ من اتفاقية جنيف بشأن تحسين
حال الجرحى والمرضى والغرقى بالقوات المسلحة في البحار
اذ حرمت تلك المادة الاعتداء عليها ورميها بالقنابل من البحر.

رابعا : الاعتداء على المستشفيات المدنية : وقد حرمت اتفاقية
جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب الاعتداء
على المستشفيات المدنية وذلك في مادتها ١٨ التي تنص على أن
"المستشفيات المدنية التي تعنى بالجرحى والمرضى والعجزة
وحالات الولادة لايجوز أن تكون بحال من الأحوال عرضة
للهجوم بل تكون في جميع الأوقات محل احترام وحماية أطراف
النزاع . " بل ولا تنقطع الحماية الواجبة لتلك المستشفيات
ولو كانت تعتنى بتمريض المرضى والجرحى من أفراد القوات المسلحة
وذلك طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٩ من نفس هذه الاتفاقية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . ،،،

مستشار الدولة

(دكتور أحمد موسى)

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦

السيد السفير الوكيل

سفارة جمهورية مصر
بمدينة بونس ايرس
الارجنتين

امريكا ثان
موقف الارجنتين ازاء الاعتداء على مصر
٢٠ ديسمبر ١٩٥٦

١٦٠ — ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦

سرى

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

اتشرف بالافادة بما يلى :-

١- انتهزت فرصة مقابلتى لوزير خارجية الارجنتين بتاريخ ١٤ اكتوبر ١٩٥٦ وسالته عن موقف بلاده ، ازاء العدوان الانجليزى الفرنسى الاسرائيلى على مصر ، فذكر لى انهم بصدد تحديد ذلك

وعلمت من مصادر فى وزارة الخارجية ، ان الارجنتين تعتزم الموافقة فى الجمعية العامة للامم المتحدة على استنكار الاعتداء على مصر ، وتوجيه نداء لوقف القتال ، واقتراح الحياد السياسى لقناة السويس ، مع الاعتراف بالسيادة المصرية ، وتشكيل لجنة يعهد اليها تحديد المسئولية (ارسلت عن ذلك برقية رمزية بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٥٦)

يلاحظ ان ذلك يتفق مع ما بلغه قائم باعمال سفارة الارجنتين فى مصر للوزارة فى ٤ نوفمبر ١٩٥٦ (كتاب الوزارة رقم ٥٨ سرى بتاريخ ١٩٥٦/١١/٥)

٢- وبتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ، على اثر نشر الاخبار الخاصة بان الباخرة الارجنتينية "سانتافيه" "Santa Fe" الموجودة حينئذ فى ميناء نابولى ، التى تنقل متطوعين من اليهود الى اسرائيل ، قابلت فى نفس اليوم السفير الذى يتولى ادارة شئون الشرق الادنى بهذا الشان

هذا وقد رددت الانباء بعد ذلك بان ركاب الباخرة غادروها فى ميناء نابولى وانها لم تبحر الى اسرائيل ، اذ قررت حكومة الارجنتين عدم التصريح لها بالاتجاه الى المناطق التى تدور فيها العمليات الحربية

واصدرت الجهات المختصة بلاغا كذبت فيه ان ركابها كانوا من المتطوعين اليهود

٣- وافقت الارجنتين على كل القرارات التى تطالب بالجلاء عن مصر

وبتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦ ، طلب الى السفارة ، على اثر اتصال تليفونى مع وفدنا فى الجمعية العامة للامم المتحدة ، التدخل لدى الحكومة الارجنتينية ، للتصويت بالموافقة على القرار المعروض فى نفس اليوم ، بالمطالبة بجلاء القوات المعتدية عن الاراضى المصرية

رقم القيد ١٠٣/٢
رقم الملف ٦٠/٥
عدد المرفقات ....
اصل وست صور للوزارة وصورة للملف

الارجنتين

— ٢ — سنة ١٩٥

وقد امكنني الاتصال في الحال بذوي الشان في وزارة الخارجية الارجنتينية ، الذين ابلغوني ان التعليمات اعطيت تليفونيا لوفد الارجنتين في نيويورك ، للتصويت في صالح القرار (ارسلت برقية رمزية للوزارة بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٨)

٩- بتاريخ ٦ ديسمبر الجاري ، اكد لي وزير خارجية الارجنتين مرة اخرى ان حكومة بلاده لن تحيد عن سياستها القائلة ، بان حل كل المشاكل يجب ان يتم بالطرق السلمية

رقم القيد ....

رقم الملف ....

عدد المرفقات ....

ثم ذكر ان الارجنتين تود الاحتفاظ بعلاقات الصداقة مع مصر والدول العربية (ارسلت برقية رمزية بذلك بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٦)

ويلزم التنويه بهذا الصدد بان موقف الارجنتين في الامم المتحدة ازاء الاعتداء على مصر يتفق مع موقف جمهوريات امريكا اللاتينية ، ويساير اتجاه الولايات المتحدة الى حد كبير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

السفير

محمود محرم حماد

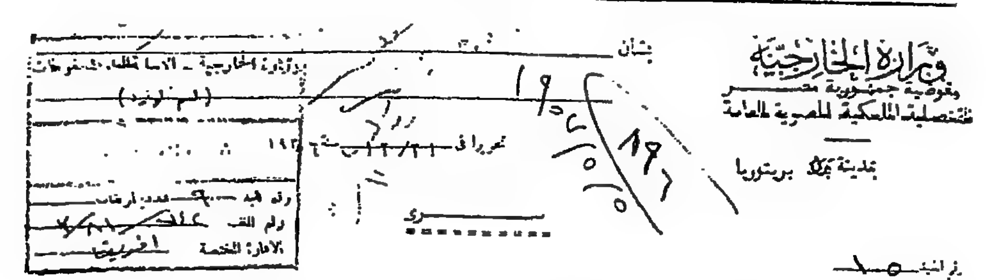
[illegible]

توزي

اخر [illegible] ازاء امريكا اللاتينية لمصر . والحرب [illegible]

[illegible]

١٢/٢٢


وزارة الخارجية
مفوضية جمهورية مصر
القنصلية الملكية المصرية العامة
بمدينة بريتوريا

بشأن
سرى

رقم القيد
رقم الملف
الادارة المختصة أفريقيا

رقم الملف ٨/٤/٣
عدد المرفقات

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بافادة سيادتكم ان المستر ايريك لو وزير خارجية الاتحاد ادلى يوم ١٧ ديسمبر الجارى بالتصريح التالى قبيل مغادرته للولايات المتحدة الامريكية فى طريق عودته الى بلاده بعد ان رأس وفدها لدى دورة الأمم المتحدة .

اولا : الولايات المتحدة الامريكية وازمة الشرق الاوسط

ذكر الوزير فى صدر تصريحه ان الحالة الدولية ما زالت ملبدة بالغيوم بل ومحفوفة بالمخاطر ، وانه من المبالغة فى التفاؤل ان يعتبر ان انسحاب القوات البريطانية الفرنسية من مصر قد خفف بدرجة ملحوظة من توتر الحالة فى منطقة السويس . فما زالت مشكلة القناة قائمة لتقض مضجع الدول الغربية التى تعتبر القناة عصب حياتها الاقتصادية .

ويرى الوزير ان تدخل الولايات المتحدة عن طريق هيئة الأمم هو الذى ادى الى انسحاب القوات البريطانية الفرنسية من مصر ، وان ذلك يظهر قوة حجة القائلين بأن مسئولية حماية الأمن فى منطقة السويس والشرق الاوسط تقع الآن على عاتق الولايات المتحدة الامريكية . واضاف الوزير انه ليس هناك من السياسيين من يصل به تفاؤله او سذاجة نيته الى الاعتقاد بأنه فى مقدرة قوات البوليس الدولى مواجهة الحالة ، فهى قوات قليلة العدد ورمزية الى حد بعيد .

واشار الوزير الى ما ادلى به فى خطابه فى الأمم المتحدة حين ذكر ان المشكلة التى اثارتها مصر بتأميمها لقناة السويس لن تحلها الأمم المتحدة التى تفرقت كلمتها تماما ، والتى تلعب فيها دول باندونج بزعامة الهند دورا رئيسيا ووصف تلك الدول بأنها تعمل عادة فى انسجام مع الدول الشيوعية .

ثانيا : سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الدول الشرقية .

اشار مستر ايريك لو الى ما رددته بعض الدوائر الصحفية اخيرا من ان الولايات المتحدة تتجه الآن الى الدول الشرقية اكثر منها الى الدول الغربية ـ لمساعدتها فى مقاومة التوسع والاعتداء الشيوعى . وذكر الوزير ان زيارة نهرو الى الولايات المتحدة تؤيد هذا الرأى ، ثم علق على ذلك بقوله انه لا يعلم عن احتمالات تغيير سياسة الولايات المتحدة ولذلك فانه يكتفى بأن يذكر ان الدول الغربية قد تصاب بخيبة أمل مرة اخرى اذا كانت تعتمد فى هذا الأمر (اى مكافحة الشيوعية) على تأييد الشرق . واضاف الوزير ان نهرو وشواين لاى وشركاءهما فى دول باندونج لهم مآرب اخرى ، وانه اذا جاء هذا التأييد (من الشرق) فانه سيكون بثمن وقد تكون افريقيا هى هذا الثمن . واسترسل الوزير قائلا انه لدى سكان جنوب القارة الافريقية من الاسباب ما يدعوهم الى تصديق ذلك ثم اختتم تصريحه بلفت النظر الى ان تحذيراتهم ـ اى اهل جنوب القارة الافريقية ـ لم يلتفت اليها بالا حتى الآن لانها لم تتفق فى الغالب وسياسة بعض الدول الغربية التى رأت هى وصحافتها بالتالى اغفال توجيه الانظار الى هذه التحذيرات والتهوين من شأنها بقصد الامتثال . واكد الوزير ان جنوب افريقيا التى لها مصالح متعددة فى هذا الأمر

وزارة الخارجية
مفوضية جمهورية مصر
القنصلية الملكية المصرية العامة
بمدينة بركت بريتوريا

بشأن ________________

تحريرا في ___/___/___ سنة ١٩٥٦

— ٢ —

رقم القيد ______
رقم الملف ______
عدد المرفقات ______

ستوالى توجيه هذه التحذيرات .

ثالثـــا :

كذلك اشار الوزير في تصريحه الى عجز الأمم المتحدة عن حل مشكلة هنغاريا معقبا على ذلك بأن المبالغة في تبسيط المسائل لن تؤدى الى حلها .

وترى المفوضية ان وزير خارجية الاتحاد يخشى التقرب البادى بين الولايات المتحدة الامريكية ودول باندونج وخاصة الهند التي يتشكك الاتحاد كثيرا في نواياها التوسعية في القارة الافريقية .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحتـــــرام ،،،

الوزير المفوض

سيف النصر / -

اصل وارج دور واحتفظت صورتا [illegible]
المفوضية بصورة واحدة ،،،

وصورة للسيد الوزير
— نائب الوزير

لجنة الشئون البريطانية
والفرنسية والاسترالية

توسط لجنة الصليب الأحمر الدولية بين مصر واسرائيل
فى ترحيل الأسرى العسكريين

ملف رقم ٥٥/١٠/٥٢ سرى
المرفقات : (٣)

عاجل جدا

مذكرة
للعرض على السيد السفير الوكيل

أتشرف بعرض الآتى :

١ – قابلنى بناء على طلبه مستر " Ed. Muller " مندوب لجنة الصليب الأحمر الدولية فى مصر وذكر أن اللجنة المذكورة اتصلت بالحكومة الاسرائيلية بعد توقف الأعمال العدائية فتلقت موافقتها على الافراج وترحيل جميع الأسرى العسكريين المصريين الموجودين لديها – وعددهم حوالى الخمسة الآلاف – الى مصر وذلك دون شرط ، وطلب الحصول على موافقة الحكومة المصرية فى ترحيل الأسرى الاسرائيليين من مصر لتتمكن اللجنة من اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو ترحيل الأسرى من الجانبين فى أقرب وقت .

٢ – سألته هل اتصل فى هذا الشأن بالسيد مدير ادارة فلسطين اذ هو المختص وهل فهم من سيادته أن أعمال اسرائيل انتهت فعلا فارتبك وقال أن سيادته قد سافر ولم يتمكن هو من عودة الاتصال به . وهنا طلبت اليه التحرير الى السيد مدير هذه الادارة بالنيابة بما يريد ولا مانع من موافاتى بصورة ما يبعث به .

٣ – تلقت الوزارة من مستر " Ed. Muller " الكتابين المرفقة صورتاهما مع هذا يتضح من الأول الموجه الى السيد مدير ادارة شئون فلسطين بالنيابة أن لجنة الصليب الأحمر ترتكز فى توسطها على ما جاء بالمادة ١١٨ من اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ – ومرفق مع هذا صورتها أيضا – وتنص " يفرج عن أسرى الحرب وأعادتهم الى أوطانهم دون تأخير عند وقف الأعمال العدائية الفعلية ، وفى حالة عدم وجود نصوص تقضى بما تقدم فى اتفاق مبرم بين الطرفين يتعين على كل دولة من الدول الحاجزة وضع مشروع اعادة للوطن " ويتضح من الكتاب الثانى الموجه الى الوزارة طلب مساعدة اللجنة فى مسعاها الانسانى وموافاتها بما تراه من مقترحات لتعجل حل هذه المشكلة .

٤ – لاشك أن اللجنة الصليب الأحمر الدولية تعلم أن أعمال اسرائيل العدائية لم تتوقف فعلا بعد وأن قبول الحكومة المصرية هذا العرض وترحيل الأسرى الاسرائيليين من جانبها اعتراف ضمنى منا بانتهاء اعمال اسرائيل العدائية " active hostilities " فى الأراضى

ـ ٢ ـ

وقد يرى الرد على اللجنة المشار اليها بأن اسرائيل اذا كانت جادة فى عرضها ولا تهدف من ورائه الحصول على هذا الاعتراف الضمنى ومجرد الدعاية لنفسها فعليها أن تبدأ بوقف أعمالها العدائية بجلائها عن جميع الأراضى المصرية امتثالا لقرارات الأمم المتحدة وحينئذ فقط يصح النظر فى تطبيق المادة ١١٨ من اتفاقيات جنيف التى تستوجب وقف الأعمال العدائية الفعلية • وهذا دون اعتبار لعدد الأسرى أيا كان لدى الجانبين المتنازعين •

٥ ـ رجاء التكرم بالنظر والافادة بما يرى

مع وافر الاحترام • ،،،

[illegible]
١٤ / ١

يسلم الاصل بالسركى الى السيد جلال [illegible]
مدير مكتب السيد السفير الوكيل

[illegible]
١٤ / ١



COMITÉ INTERNATIONAL
DE LA
CROIX-ROUGE

Le Caire, le 10 Janvier 1957.

Monsieur le Ministre,

En confirmation de l'entretien que vous avez bien voulu m'accorder mardi 8 Janvier, concernant la proposition de rapatriement général des prisonniers de guerre égyptiens en Israël, j'ai l'honneur de vous communiquer ci-joint copie de la lettre que nous adressons à ce sujet au Colonel Fouttouh, directeur p.i. du Département des Affaires de Palestine.

Convaincu que le Gouvernement Egyptien est désireux de mettre fin au plus tôt à la situation actuelle, qui a pour effet de maintenir inutilement loin de leur patrie et de leur famille les combattants égyptiens victimes des récentes hostilités, nous vous serions reconnaissant de tout appui que vous voudrez bien donner à nos démarches. Nous nous empresserons, de notre coté de donner suite à toute suggestion que vous auriez l'obligeance de nous adresser en vue de hâter la solution de ce problème.

Je vous prie d'agréer, Monsieur le Ministre, l'expression de mes sentiments dévoués et de ma haute considération.

Ed. Muller
Chef de la Délégation du CICR
en Egypte.

Son Excellence
Monsieur le Ministre Shamel Fathi
Ministre des Affaires Etrangères
Le Caire.

الافراج عن الأسرى واعادتهم الى الوطن عند انتهاء الأعمال العدائيـــة

مادة ١١٨ ــ يفرج عن أسرى الحرب ويعادون الى أوطانهم دون تأخير عند وقف الأعمال العدائية الفعليـــة •

في حالة عدم وجود نصوص تقضي بما تقدم في أى اتفاق مبرم بين أطراف النزاع بخصوص وقـــف الأعمال العدائية ، أو اذا لم يكن هناك مثل هذا الاتفاق ، يتعين على كل دولة من الــــدول الحاجزة أن تضع بنفسها وأن تنفذ دون تأخير ، مشروع اعادة للوطن يتمشى مع المبدأ الـــواردة بالفقرة السابقة •

ويجب في أى الحالتين تعريف أسرى الحرب بالاجراءات التي تتبع مصاريف اعادة أسرى الحـــرب الى أوطانهم يجب أن تقسم بطريقة عادلة بين الدولة الحاجزة والدولة التي يتبعها الأسرى•

ويجرى هذا التقسيم على الأسس الآتيـــة :

(أ) اذا كانت الدولتان متجاورتين فالدولة التي يتبعها الاسرى تتحمل مصاريف الاعادة الى الوطـن من حدود الدولة الحاجزة •

(ب) اذا كانت الدولتان غير متجاورتين ، تتحمل الدولة الحاجزة مصاريف نقل أسرى الحرب علــــى أراضيها لغاية حدودها أو الى أقرب ميناء أبحار فيها لأراضى الدولة التي يتبعها الأســـرى ويتفق الاطراف المختصة فيما بينهم على اقتسام باقي مصاريف الاعادة للوطن بطريقة عادلة • ولا يبرر ابرام مثل هذا الاتفاق بحال ما أى تأخير في اعادة أسرى الحرب الى أوطانهم •

عروض الكتب

المؤلف: Donald Malcolm Reid

المترجم: د .رءوف عباس حامد

الكتاب: فراعنة من؟ علم الآثار والمتاحف والهوية القومية المصرية من حملة نابليون حتى الحرب العالمية الأولى

Whose Pharaohs? Archaeology, Museums and Egyptian National Identity from Napoleon to World War I

الناشر: المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٥

مؤلف هذا الكتاب أستاذ أمريكي يتميز في أعماله بالموضوعية والحيادية بشكل واضح ، وقد عرفته المحافل التاريخية في الجامعات المصرية والجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمشاركته العلمية فيها .

للدكتور ريد مؤلفات مهمة في تاريخ الشرق الأوسط الحديث بصفة عامة وتاريخ مصر بصفة خاصة، منها كتاب عن فرح أنطون وريادته للعلمانية، وكتاب عن المحامين والسياسة في الوطن العربي ١٨٨٠- ١٩٦٠ ، وكتاب عن جامعة القاهرة وصناعة مصر الحديثة.

والكتاب الذي نعرض له محصلة للجهد العلمي الذي بذله المؤلف على مدى عشر سنوات يعد تاريخا ثقافيا لمصر في القرن التاسع عشر ، وهو يقع في ٤٥٥ صفحة من القطع العادي، وقد صدر عن المجلس الأعلى للثقافة عام ٢٠٠٥، ويحمل رقم ٧٠٨ من إصدارات المشروع القومي للترجمة.

وينقسم الكتاب إلى بابين يشملان سبعة فصول بالإضافة إلى تقديم للمترجم ومقدمة وخاتمة، وملاحق بالجداول الإيضاحية والأشكال.

ويبدأ المؤلف كتابه بتحديد الإطار التاريخي لدراسته بالحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨، وهو العام الذي بدأ يزداد فيه الإدراك بأهمية البحث عن الآثار المصرية والكشف عنها ودراستها دراسة علمية، خاصة وأن بونابرت كان قد أحضر معه مجموعة من العلماء الفرنسيين استطاعوا دراسة حضارة مصر

القديمة دراسة علمية متكاملة أسفر عنها ظهور كتاب وصف مصر -De scription De L'Egypte. وقد صادف هذه الخطوة خطوة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى وهى اكتشاف حجر رشيد في أغسطس من عام ١٧٩٩ ، ونجاح العالم الفرنسي جان فرانسوا شامبليون في الكشف عن أصول الكتابة المصرية القديمة مما أدى إلى كشف آثار مصر الغامضة والتمكن من حل الكثير من رموزها.

أما نهاية الكتاب فتتوقف عند قيام الحرب العالمية الأولى التي أوقفت نشاط علماء المصريات من الألمان والنمساويين العاملين في مصر ، وتوقف نشاط العلماء الإنجليز والفرنسيين، وفتح الباب أمام تمصير إدارة المتحف المصري .

وفى هذا الكتاب أوضح المؤلف أن تاريخ علم الآثار لم يكن أوروبيا محضا، ولم يلعب فيه المصريون دور المتفرج فحسب بل شاركوا فيه بعد أن أدركوا القيمة التاريخية لآثار بلادهم واستخدموها لخدمة أهدافهم الوطنية والحفاظ على هويتهم القومية، كما حاول المؤلف وضع تاريخ علم الآثار والمتاحف في المجرى العام لتاريخ مصر الحديث بمعنى أنه لم يقدم تاريخا شاملا لعلم المصريات أو لفنون العمارة الإسلامية أو القبطية أو اليونانية ، بل ركز على التطورات التي شهدتها مصر في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وبالنسبة لأهم المصادر التي اعتمد عليها الكتاب فكانت في جلها مادة وثائقية مودعة بدار الوثائق القومية ، ودار المحفوظات العمومية بالقلعة ، ووثائق الخارجيتين البريطانية والفرنسية ومحفوظات المتحف البريطاني ومتحف جامعة بنسلفانيا، ومذكرات مرقس سميكة مؤسس المتحف القبطي في مصر ، هذا إلى جانب المقابلات الشخصية وغيرها.

أما عن محتويات الكتاب فإن الباب الأول المعنون «البدايات الإمبريالية والوطنية ١٧٩٨- ١٨٨٢» والمكون من ثلاثة فصول فإنه يعالج الفترة السابقة

على الاحتلال البريطاني ، حيث يتناول الفصل الأول التصورات الغربية والإسلامية لمصر القديمة قبل القرن التاسع عشر، ومجيء الحملة الفرنسية، ونشر كتاب وصف مصر، والتنافس الفرنسي الإنجليزي في ميدان المصريات، ومساهمات كل من الجبرتي والطهطاوي ومحمد علي ، ويوسف حككيان في تاريخ المصريات .

ويوضح الفصل الثاني مدى مساهمة السفن البخارية والسكك الحديدية، والفنادق السياحية في بروز عصر السياحة الجديد ، والدور الذي لعبه المصريون في هذا المجال.

أما الفصل الثالث فيعالج علم المصريات ، وتشجيع ولاة مصر ابتداء من سعيد باشا لذلك العلم الجديد ، حيث طلب سعيد باشا من ماربيت تأسيس مصلحة الآثار المصرية، فقام بوضع دليل للآثار، وإصدار لوائح تفصيلية لتنظيم منح الرخص والإشراف على الآثار وتسجيل الحفريات، كما قام ماربيت بإشباع نزعة الولع بمصر الفرعونية عند الأوروبيين ففي عهد إسماعيل قام بوضع الترتيبات لاحتفالات قناة السويس، ونص أوبرا عايدة، كما أشرف على تنظيم جناح مصر بالمعرض الدولي بباريس .وفى عهد إسماعيل أيضا تم إنشاء مدرسة لتعليم الآثار في عام ١٨٦٩ بهدف تكوين جيل من الشباب المصري المتخصص في علم الآثار والذي كان من أبرز طلابها العالم الأثرى أحمد كمال ، الذي يعد أول مصري يكتب عن حضارة مصر القديمة وتاريخها كتابة علمية صحيحة ، كما كان من طلاب هذه المدرسة أيضا أحمد بك نجيب الذي صار بعد ذلك مفتشا للآثار المصرية. كما أصدر الخديو إسماعيل في مارس من عام ١٨٧٤ قانون حماية الآثار المصرية .ولم تقتصر جهود الخديو إسماعيل على الاهتمام بآثار مصر الفرعونية فحسب بل وجه اهتمامه إلى الآثار العربية والإسلامية. وكان لهذه الجهود المبذولة أكبر الأثر في لفت أنظار بعض الرواد المصريين من أمثال رفاعة رافع الطهطاوي وعلى مبارك وغيرهما إلى الاهتمام بتاريخ مصر القديم وقيام بعض المثقفين المصريين بالمساهمة في نشاط الجمعية

الجغرافية الخديوية، والمجمع العلمي المصري والمشاركة في المؤتمرات الدولية للاستشراق.

ويتناول الباب الثاني المكون من أربعة فصول الاحتلال البريطاني لمصر في الفترة من ١٨٨٢ إلى عام ١٩١٤ ، خلال عهود كرومر وجورست وكتشنر، وتفجر الحركة الوطنية. وخلال تلك الفترة تناول على مبارك آثار مصر على مر العصور في موسوعته الشهيرة الخطط التوفيقية، إلى جانب المحاولات التي بذلها كل من أحمد كمال وعلى بهجت ومرقس سميكة من أجل تكوين جيل جديد من المصريين المتخصصين في مختلف فروع التخصصات الأثرية .

ويركز الفصل الرابع على قيام المتحف اليوناني الروماني الذي أنشئ بالإسكندرية في عام ١٨٩١، والذي اشتمل على مجموعات أثرية رائعة منها نقوش يونانية ولاتينية ومجموعات من أوراق البردي، وازدهار المتحف بفضل من تولى إدارته من الإيطاليين بصفة خاصة ، وبفضل دعم الجمعية الأثرية بالإسكندرية وكذلك بلدية الإسكندرية له، وذلك على الرغم من رغبة الفرنسيين والإنجليز في مصر من نابليون إلى كرومر وكتشنر في إهمال آثار الإسكندر المقدوني ويوليوس قيصر .

أما الفصل الخامس فقد اشتمل على تطور علم المصريات في عهد ماسبيرو وأحمد كمال، والخلافات التي نشبت بين الإنجليز والفرنسيين عقب أحداث فاشودة في السودان عام ١٨٩٨، والجانب الأثرى والسياسي للاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤ . كما يتعرض هذا الفصل أيضا إلى نقل المتحف المصري من بولاق إلى الجيزة ثم استقراره في موقعه الحالي بميدان التحرير، واستئناف الألمان والأمريكيين لحفائرهم الأثرية في مصر .كما يتناول هذا الفصل أيضا الجهود التي بذلها أحمد كمال من أجل نشر الوعي بتاريخ مصر القديم بين مواطنيه ، وقيام بعض السياسيين المصريين من أمثال أحمد لطفي السيد بتلمس جذور فرعونية للقومية المصرية ، وتذكير المصريين

بتاريخ بلادهم القديم والأمجاد التي حققها أجدادهم ، وبروز دعوة مصر للمصريين كرد فعل من الوطنيين ضد محاولات النيل من بلادهم ، حيث بدأ رجال الحركة الوطنية يحاولون بث الشعور الوطني عن طريق إحياء المجد الفرعوني لدرجة أن أصبح الإشادة بمصر القديمة لونا من ألوان الوطنية .

ويتحول الفصل السادس من الكتاب إلى الفن الإسلامي والآثار الإسلامية والاستشراق، وما ترتب على ذلك من صحوة معمارية إسلامية جديدة بدت واضحة في إنشاء لجنة للمحافظة عن الآثار العربية وصيانتها وجمعها، ومحاولات إيجاد حلقة وصل بين العلماء الأوروبيين والمصريين، ودور علي بهجت في حفريات الفسطاط ١٩١٢ ووصوله إلى منصب مدير متحف الفن العربي.

أما الفصل السابع والأخير فقد خصص للدراسات القبطية والمتحف القبطي ، وقد اعتمد المؤلف في المادة العلمية لذلك الفصل أساسا على مذكرات مرقس سميكة ، الذي يرجع له الفضل في وضع نواة هذا المتحف بمساعدة نخبة من محبي الفنون والآثار القبطية من مصريين وأجانب وذلك بتخصيص غرفة بجوار الكنيسة المعلقة بمصر القديمة لعرض الآثار القبطية بها، ثم شرع في جمع شتات الآثار القبطية التي عثر عليها في الكنائس والأديرة بالوجهين القبلي والبحري، حتى أصبح المتحف القبطي في الوقت الحالي يضم أعظم المجموعات الأثرية التي تربط بين العصرين اليوناني والروماني والعصر العربي.

وتأتي خاتمة الكتاب أخيرا لكي تعرض للتطورات التي شهدها علم الآثار منذ القرن التاسع عشر، و التغيرات التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، حيث يربط المؤلف التصريح البريطاني في عام ١٩٢٢ بإعلان استقلال مصر واكتشاف مقبرة توت عنخ آمون ، وبين علم المصريات والنزعة القومية عند المصريين بشكل أكثر وضوحا .ومن ثم استفاد المصريون من استقلالهم الجديد في افتتاح جامعة حكومية عام ١٩٢٥، كان من بين أقسامها قسم للآثار

والمصريات وقسم للدراسات الأوروبية القديمة، وإلى جانب ذلك فقد اتخذت كل كلية من كليات الجامعة المصرية شعارا فرعونيا لها. وبعد وفاة سعد زغلول بثلاث سنوات نقلت رفاته إلى ضريح على طراز فرعوني، كما انتشر الطابع الفرعوني في كثير من أبنية الحكومة وإداراتها الرسمية، وأبدى المشتغلون بالعمل الوطني اعتزازهم بأجدادهم الفراعنة، وعبر عن ذلك الكتاب والرسامون والمعماريون والنحاتون ومؤلفو الكتب الدراسية ومصممو طوابع البريد في استخدامهم للرموز الفرعونية. واستمر هذا التيار بارزا حتى تحقق لمصر استقلالها، فتبنت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تيارا آخر دعا إليه الرئيس جمال عبد الناصر وهو تيار القومية العربية، الذي لم يلبث أن انفرط عقده نتيجة للتخبط في طريقة تحقيقه.

أ.د .عبد المنعم إبراهيم الجميعي

المؤلف : د .صبري أحمد العدل

الكتاب :سيناء في التاريخ الحديث (١٨٦٩ - ١٩١٧)

الناشر: سلسلة مصر النهضة ، العدد رقم ٥٧ ، الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة يوليو ٢٠٠٤

تناقش هذه الدراسة فترة مهمة من تاريخ سيناء الحديث ، فهي تبدأ بعام ١٨٦٩ وهو العام الذي افتتحت فيه قناة السويس أمام الملاحة ، حيث أن افتتاحها كان له أثره على الوضع الاستراتيجي لسيناء ، وأثره أيضا على المجتمع الذي كان يرتبط بعلاقات وثيقة مع باقي المجتمع المصري في الوادي والدلتا ، ومن ثم كان افتتاح القناة نقطة تحول في تاريخ سيناء ، بينما انتهت الدراسة بعام ١٩١٧ وهو العام الذي تم فيه إخلاء سيناء من القوات العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى ، كما تأسست في العام نفسه مصلحة أقسام الحدود ، وصارت سيناء وحدة إدارية ضمن هذا التشكيل الإداري الجديد الذي أقامته السلطات البريطانية لإحكام السيطرة على مناطق الحدود. وهذه الدراسة توضح وضع «الأطراف الحدودية» وعلاقتها بـ القلب الذي تمثله السلطة المركزية بالقاهرة، وموقفها مما يحدث خلال هذه المرحلة التاريخية المهمة .

وقد لعبت شبة جزيرة سيناء خلال الفترة من ١٨٦٩ وحتى عام ١٩١٧ دوراً مهما في تاريخ مصر الحديث ، فقد كانت بمثابة همزة الوصل بين مصر والشام والحجاز ، وشريان المرور بينهم. وخلال هذه الفترة ظهر ما يُمكن أن نطلق عليه «مسألة سيناء» التى برزت في العلاقات المصرية - العثمانية ، متمثلة في محاولة الدولة العثمانية اقتطاع أجزاء منها لاعتبارات خاصة بمصالحها ، ومن هنا فإن تلك الفترة تعد من أخصب فترات تاريخ سيناء الحديث .

ونظراً للطبيعة الخاصة التي تتسم بها سيناء من حيث التركيبة السكانية - المختلفة إلى حد بعيد عن تركيبة أقاليم الدلتا والوادي - والوضع الإداري الذي كانت عليه في تلك الفترة ، فإنها لم تحظ بنصيب من حركة النهضة التي شملت

أقاليم الدلتا والوادي ، ولم تتأثر بالحركة التاريخية لمصر ، بل لا نبالغ إذا قلنا أن صانعي القرار في مصر على مدى التاريخ الحديث قد تناسوا بشكل ما تلك البقعة البعيدة عن مركز الإدارة والحكم .

على هذا الأساس فقد انقسمت الدراسة إلى تمهيد وسبعة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة .

تناول التمهيد وضع سيناء في الفترة السابقة على الفترة مجال الدراسة لأهمية ذلك في معرفة التطور الذي طرأ عليها ، فتناول موقف سيناء من الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) ، لا سيما وأن سيناء كانت جبهة مهمة من جبهات القتال ، حيث صمدت العريش في وجه قوات بونابرت ، وبها وقع الاتفاق الشهير عام ١٨٠٠ الذي بمقتضاه رحل الفرنسيون عن مصر . بالإضافة إلى تناوله للتغيرات الإدارية التي أحدثها محمد علي وخلفاؤه على سيناء بداية من إنشاء محافظة العريش كأول شكل إداري منظم في سيناء في عام ١٨١٠، ثم تشكيل إدارة جديدة للقلاع الحجازية كانت تضم تحت إدارتها قلاع سيناء كقلعة نخل والعقبة ، بينما ظلت الطور منطقة تابعة من الناحية الإدارية لمحافظة السويس. وهذا الشكل الإداري الجديد كان يحقق لمحمد علي وخلفائه قدراً من السيطرة على شبة جزيرة سيناء وهو ما كانوا يطمحون إليه .

أما الفصل الأول - الذي يبدأ مع الفترة مجال الدراسة - فقد حمل عنوان «التنظيم الإداري لشبة جزيرة سيناء» على اعتبار أن الوضع الإداري كان يمثل الإشكالية الأكثر إلحاحاً في دراسة منطقة كسيناء ، حيث إن هذا الوضع قد خضع لنوع من الانكماش والتقلص الذي غير من الجغرافية الإدارية والبشرية لسيناء ، وكان هذا الإطار مدعاة لنشوب صراعات حول ماهية الشكل الإداري لسيناء بين مصر والدولة العثمانية ، والذي ظل هلامياً في بعض مراحل هذا الصراع . ومن ثم قام المؤلف برصد التطور الذي طرأ على الأشكال الإدارية التي وضعتها الحكومة المصرية في إطار محاولتها للسيطرة على هذه المنطقة الحدودية .

ويوضح الباحث في هذا الفصل أن الرؤية الإدارية المصرية لسيناء كانت تقوم على أساس ترك حياة السكان تسير وفق العرف والعادات المتبعة لديهم ، طالما أنه ليس هناك ما يعكر صفو الأمن والاستقرار بها. ولما لم تكن الإيرادات التي كانت تُحصلها الحكومة المصرية من سكان سيناء توازى المصروفات الإدارية التي كانت أضعافاً مضاعفة ، لذا فقد قامت الرؤية الإدارية المصرية على أساس ضمان سيولة حركة مرور الأفراد والقوافل عبر الحدود المصرية مع الشام والحجاز ، ومن ثم لم يكن الوجود المصري في سيناء سوى تعبير عن هذه الفلسفة. وقد اكتفت الحكومة المصرية بوضع رموز للسيادة والإدارة في سيناء تمثلت في النقاط الجمركية ونقاط الحجر الصحي في العريش والطور ، وقوات لحفظ الأمن وحراسة الحدود وطرق القوافل . غير أن هذا الوجود لم يلبث أن أصيب بالاضطراب عقب افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، خاصة في سيناء الشمالية، نتيجة انتقال الاهتمام إلى منطقة القناة، ذلك الممر الذي جذب انتباه العالم ، وبالتالي تضاءل الوجود الإداري المصري في سيناء تدريجيا، بعد أن انتقل الاهتمام إلى تلك المؤسسات الإدارية التي أنشئت على ضفتي القناة في القنطرة غربا والإسماعيلية شرقا، وكانت النتيجة أن تقلص جمرك العريش إلى مجرد نقطة جمركية فرعية، حيث خطف جمرك القنطرة الأضواء منه .أما سيناء الجنوبية فقد تعزز الوجود الإداري بها لاعتبارات خاصة ، نظراً لتحول الحجاج والمحمل المصري إلى الطريق البحري فتم إنشاء مكتب للتلغراف في الطور، وكذلك إنشاء مركز للحجر الصحي في عام ١٨٩٣ بات أضخم محجر صحي في مصر في ذلك الوقت، وخُصص لاستقبال الحجاج القادمين من الأراضي الحجازية والمتجهين إليها .

ومع الاحتلال البريطاني لمصر زاد الوجود الإداري في سيناء نظراً لأن السلطات البريطانية كانت ترى في سيناء امتداداً استراتيجيا لقناة السويس ، ومن ثم ألحقت سيناء في عام ١٨٨٤ بنظارة الحربية. وعندما رأت الدولة العثمانية اقتطاع أجزاء من سيناء صارت السلطات البريطانية أمام خيار صعب ،

فإما أن تسلم بالمطالب العثمانية وتُعرض أمن القناة للخطر ، وهى الشريان الحيوي للإمبراطورية البريطانية ، أو تُعمق النظرة البريطانية تجاه سيناء ، لهذا كان الموقف البريطاني واضحا لا يحتمل أي التباس بأنه لا تفريط في أي جزء من سيناء ، ووضح ذلك الموقف خلال أزمتي الحدود عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٦ ، ووصل الأمر إلى التلويح باستخدام القوة العسكرية للحد من الرغبة العثمانية . وعلى الرغم من الادعاءات العثمانية في سيناء فقد أثبتت هذه الدراسة وجود حدود فاصلة بين سيناء والممتلكات العثمانية قبل بداية الأزمة وبالتحديد خلال بدايات الثمانينيات من القرن التاسع عشر .

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان «مشاركة شبة جزيرة سيناء في الحياة السياسية» والذي سلط فيه المؤلف الضوء على دور سكان سيناء في حدث مهم كالثورة العرابية في عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، لأن هذا الدور يوضح لنا «هوية» هؤلاء السكان السياسية والثقافية ، من حيث إبرازه دور العريان والأهالي في تلك الثورة ، ففي الوقت الذي كانت فيه مشاركتهم في الحياة السياسية المصرية بسيطة بساطة الحياة التي يحيونها ، فلم يُشاركوا فيها إلا بقدر العلاقة التي تربطهم بالحكومة ، نراهم بحسهم البسيط يشاركون بقدر ما يملكون لمساعدة ودعم الجيش المصري في كفر الدوار أثناء الثورة العرابية بما كانت تجود به أراضيهم من زراعة البطيخ ، والوقوف إلى جانب الثورة من خلال التصدي لأعدائها في شبة الجزيرة ، والضرب على أيدي الخونة من أعوان الإنجليز . وهذا الحس الوطني البسيط أفسدته السياسة البريطانية عقب الاحتلال مباشرة حين استغلت مقتل البروفيسور «بالمر» ورفاقه الذين كانوا في جولة تجسسية في سيناء تهدف إلى رشوة مشايخ القبائل وضم عناصر منهم إلى جانب الإنجليز. كما تناول هذا الفصل أيضا مشاركة أهالي سيناء في الحياة النيابية المصرية من خلال دراسة موقفهم من عملية التمثيل النيابي وردود فعلهم إزاء هذه الخطوة أو النقلة الحضارية المفاجئة التي لم تكن عقولهم قد تهيأت بعد لتقبلها ، لهذا كان رد فعلهم في البداية سلبياً ، ثم ما لبث أن تجاوب لنداء

التحديث. لكن مع هذا لم تكن مشاركتهم في الحياة النيابية المصرية تعبر بحال من الأحوال عن حجم وأهمية سيناء ، حيث تعمدت الحكومة المصرية - ربما بإيعاز من السلطات البريطانية - إسقاط حق وسط وجنوب سيناء في التمثيل النيابي ، فلم تعترف بهذا الحق سوى لمدينة العريش ، ولم يلبث هذا الحق أن أسقط أيضاً عن العريش في عام ١٩١٣ .

وعلى الرغم من أن أزمات الحدود الشرقية لسيناء كانت تمثل ، في جزء كبير منها ، صراعاً حول الحد الإداري الفاصل بين سيناء وممتلكات الدولة العثمانية ، فإنها رغم ذلك قد أخذت أبعاداً سياسية تدخلت فيها أطراف أخرى غير طرفي النزاع ، مما جعل هذه النزاعات تشكل وحدة موضوعية واحدة ، وعلى هذا فقد حمل الفصل الثالث عنوان «أزمات الحدود الشرقية» تناول فيه الباحث الجذور التاريخية لأزمات الحدود بين مصر والدولة العثمانية موضحا أسباب كل أزمة ونتائجها ، فناقش أزمة الحدود الأولى عام ١٨٩٢، وأزمة الحدود الثانية عام ١٩٠٦ التي بدأت بحادثة المرشش في يناير ١٩٠٦ ، ثم حادثة طابا (فبراير - أبريل ١٩٠٦) وحادثة رفح (أبريل - مايو ١٩٠٦) ثم الإنذار البريطاني، وأخيراً تشكيل اللجنة المصرية - العثمانية لتعيين الحدود. وقد أوضح المؤلف موقف مصر والدولة العثمانية ، والموقف البريطاني تجاه كل أزمة ونتائج تلك الأزمات على وضع خط الحدود بين مصر والدولة العثمانية .

ولما كانت سيناء ذات أهمية دينية لدى الديانات السماوية الثلاث بصفة عامة ، والديانة اليهودية بصفة خاصة ، لارتباطها بموسى عليه السلام وطريق خروج بنى إسرائيل ، لهذا كانت محط أطماع اليهود الذين كانوا يفتقدون الكيان السياسي الذي يجمعهم داخل حدود «دولة» خلال الفترة مجال الدراسة ، فلم تكن سيناء بعيدة عن أعينهم كمحطة يمكنهم من خلالها تشكيل نواة لدولتهم المزمعة في إطار الأفكار اليهودية والصهيونية التي تبلورت خلال القرن التاسع عشر. لهذا جاء الفصل الرابع تحت عنوان «المشروعات اليهودية لاستيطان شبة جزيرة سيناء » تناول الباحث فيه مشروع بول فريدمان الذي أعلن قبيل قيام

الحركة الصهيونية بسنوات قلائل (عام ١٨٩٢) ، ومشروع هرتزل لاستيطان العريش عام ١٩٠٣ ، ثم أخيراً مشروع كنزوقيتش عام ١٩٠٨ لاستيطان رفح. ويرى الباحث أن الوجود البريطاني في مصر قد خلق جواً وظروفاً مطمئنة لبعض الجماعات اليهودية والصهيونية الطامعة في سيناء ، ومن ثم ظهر عدد من المشروعات التي تقدم بها بعض الطامعين والمغامرين بهدف تكوين نواة لدولة تجمع شتات الشعب اليهودي ، فكانت محاولة اليهودي الألماني بول فريدمان عام ١٨٩٢لإحياء « دولة مدين» القديمة على خليج العقبة لتدق ناقوس الخطر أمام الدولة العثمانية ومصر ، حيث أثارت هذه المحاولة أزمة حقيقية بين الطرفين ، وطفت على السطح «مسألة سيناء» ، لكن سرعان ما انحسرت الأزمة سريعا لأن المحاولة نفسها كانت تفتقد إلى التنظيم .

وعقب تشكيل هيكل الحركة الصهيونية في مؤتمر بال عام ١٨٩٧ ، كان هناك سعى منظم لإيجاد مأوى للشعب اليهودي ، فكانت سيناء أحد البدائل التي اقترحها هرتزل لتكون نواة للوطن اليهودي المزمع ، ففي عام ١٩٠٣ ولد المشروع وفيه دفن أيضا ، فقد كان هرتزل يعتمد كثيراً على الدعم البريطاني لتحقيق مشروعه من أجل تأسيس «شركة » في صورة «دولة » على أرض سيناء فيما عرف بـ « مشروع العريش»، لكن صدام المصالح البريطانية – الصهيونية قد أنقذ سيناء من الوقوع في قبضة الصهيونية ، كما حاول كنزوقيتش وكيل قنصل بريطانيا في غزة إحياء المشروع مرة أخرى ، لكنه لاقى مصير المشروع السابق ، ولنفس الاعتبارات .

وقد جلبت الأهمية الاستراتيجية لسيناء وموقعها الفريد – كضفة شرقية لقناة السويس من ناحية ، وحداً صحراوياً مانعاً على حدودها الشرقية من ناحية أخرى – قدراً من المصاعب حيث عانت من ويلات الحرب العالمية الأولى ، حينما صارت مسرحاً للعمليات الحربية ، لهذا جاء الفصل الخامس تحت عنوان «شبة جزيرة سيناء في الحرب العالمية الأولى » وقد تناول فيه الباحث بالشرح والتحليل وضع سيناء أثناء الحرب والمعارك التي دارت على أرضها ، موضحاً

تأثير تلك الحرب على السكان. فتناول الحملة العثمانية الأولى على سيناء وقناة السويس عام ١٩١٥ من حيث أسبابها ودوافعها وموقف عربان سيناء منها ، ثم تناول الحملة العثمانية الثانية عام ١٩١٦ موضحا الظروف التي أدت إلى تحركها. وخلال دراسته للحملتين العثمانيتين سلّط الضوء على المعارك العسكرية ونتائجها على الأوضاع في سيناء ، وعملية إخلاء سيناء من القوات العثمانية ، وأخيراً تناول الآثار التي تركتها الحرب على مجتمع سيناء .وهنا يوضح لنا الباحث أن « مسألة سيناء » قد وصلت إلى أوجها إبان الحرب العالمية الأولى ، حيث اجتاحت القوات العثمانية بقيادة جمال باشا سيناء في محاولة لجعلها معبراً وممراً موصلا للقناة لتحطيم السيطرة البريطانية على قناة السويس، وصارت سيناء مسرحاً للعمليات العسكرية بين الطرفين البريطاني والعثماني ، فالأتراك قد جعلوا من سيناء معسكراً حربيا استغلوا كل ما فيه لتحقيق مصالحهم ، فحفروا الآبار ، وجندوا العديد من العربان لإقحامهم في حرب ليسوا طرفاً فيها ، فكانت تلك الحرب تمثل أسوأ استغلال لسكان سيناء. ولم تقف الأمور عند حد إقحام الأتراك لهم في تلك الحرب ، وإنما سخروا إمكانيات هؤلاء البسطاء لخدمة أغراضهم الحربية ، بداية من استغلال الإبل والماشية وانتهاء بالزج بهم في الصفوف الأولى للمعارك ليلاقوا حتفهم .

أما الفصل السادس والذي يحمل عنوان «الحياة الاقتصادية في شبة جزيرة سيناء» فقد حاول المؤلف فيه أن يرصد الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها سكان سيناء تحت سلطة الحكومة المركزية في القاهرة ، وتلك التي تتم بعيدا عن أعينها ، وعلى هذا فقد رأى الباحث أن الأنشطة الاقتصادية التي مارسها سكان سيناء كانت محدودة ، فهي موزعة وفق عوامل متعددة ، كان أهمها العامل الجغرافي ، إذ كان مجتمع شمال سيناء الذي يحظى سكانه بأكبر قدر من مياه الأمطار ، يمارسون حرفا تتناسب وهذا الوضع الجغرافي ، حيث كانت حياتهم تتمتع بقدر كبير من الاستقرار إذا ما قورنت بمجتمع جنوب ووسط سيناء. لكن مع هذا نلاحظ اشتراك معظم بدو سيناء في مهنة نقل البضائع والمسافرين

عبر سيناء ، نظراً لامتلاك الغالبية العظمى منهم الإبل التي كانت بمثابة سفن الصحراء ، التي يعرفون دروبها جيداً.

وعلى هذا فقد كان هناك تفاوت في المستوى الاقتصادي بين شمال سيناء وجنوبها ، فكانت مدينة العريش أكثر مدن سيناء ازدهاراً نتيجة هذا الوضع الجغرافي والاستراتيجي المتميز لمنطقة شمال سيناء ، بينما لم ترق الطور أو نخل إلى نفس المستوى الاقتصادي الذي حققته العريش، فالوضع في وسط وجنوب سيناء كان مختلفاً إلى حد كبير عن الشمال ، حيث الأنشطة الاقتصادية فقيرة ، تتناسب ووضع الأقاليم الجغرافي ، فقد مارس بعض السكان مهنة الصيد لوجودهم على السواحل بينما عمل البعض الآخر في مهنة استخراج الفيروز الموجود في منطقتهم. وأحدث هذا التفاوت بين شمال سيناء ومنطقة الوسط والجنوب نوعاً من الصراع القبلي الذي أوقفنا المؤلف على نتائجه .

ثم جاء الفصل السابع تحت عنوان «مجتمع شبة جزيرة سيناء» الذى يتشكل في غالبيته من عناصر بدوية دائمة التنقل والترحال ، وقد لاحظ الباحث أن توزيع القبائل في سيناء يسير وفق عوامل كثيرة أهمها العامل الجغرافي ، فمجتمع الشمال أكثر كثافة سكانية من الجنوب ، إذ إن نسبة عدد السكان تقل تدريجياً كلما اتجهنا جنوبا. كما أن مجتمع شمال سيناء هو المسيطر على شرايين التجارة بين مصر والشام ، ومن ثم مارس سكانه مهناً مرتبطة بالنقل والتجارة ، وإن كان افتتاح قناة السويس قد أثر بشكل سلبي على الدخل العام للسكان نتيجة لما سببته القناة من عزل طبيعي لهم ، وإن كان في الوقت نفسه ساعدهم على توطيد العلاقة مع مدن الشام والحجاز القريبة منهم في محاولة للتغلب على تلك العزلة عن وادي النيل التي سببتها القناة .

ولما كان العنصر القبلي هو العنصر الغالب على سكان سيناء ، غدت الصبغة القبلية هي الغالبة عليهم بما فيها من عادات وتقاليد وقيم تحكم حياة هذا المجتمع ، وغدت هذه العادات والأعرف بمثابة القانون الواجب النفاذ على

الجميع ، لأن الانتماء للقبيلة وتقاليدها هو القاعدة الأساسية للبدوي .

ويخلص الباحث في النهاية إلى نتيجة مهمة من هذه الدراسة ، وهي أنه بالرغم من أن شبه جزيرة سيناء تمثل العمق الاستراتيجي لمصر وبوابتها الشرقية التي يأتي الخطر دائما من خلالها منذ أقدم العصور ، إلا أنها لم تكن كذلك خلال فترة الدراسة ، حيث أن افتتاح قناة السويس كان له أكبر الأثر على وضع سيناء الاستراتيجي ، إذ صارت القناة هي الحد الأمني الذي يحمى حدود مصر الشرقية حتى الحرب العالمية الأولى ، بينما كانت سيناء مجرد مانع طبيعي ولم تكن تمثل أهمية بالغة على خريطة السياسة الأمنية لمصر ، فتضاءل الاهتمام ببناء القلاع والحصون والمنشآت العسكرية على أرضها كنتيجة طبيعية لهذه النظرة إليها .

د . محمد رفعت الإمام

المؤلف: د. محمد السيد سليم

الكتاب: تأميم شركة قناة السويس ، دراسة فى عملية اتخاذ القرار

الناشر: دار الفجر ، القاهرة ٢٠٠٢

كانت لحظة تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ لحظة تاريخية نادرة ، تجسدت فيها آمال عريضة فى التحرر الوطنى وبناء الاقتصاد الوطنى المستقل ، وحملت تلك اللحظة وما أعقبها آمالا كبيرة للجماهير فى مصر والعالم العربى بإمكانية تحقيق حلم الوحدة والتمرد على هيمنة القوى الكبرى ، كما أرست قواعد جديدة لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد تأكد الدور الفاعل والمؤثر للأمم المتحدة وللرأى العام العالمى ، وعدم إمكانية الانفراد بالقوة واستخدامها دون وجه حق .

وتطل الذكرى الخمسون لتأميم شركة قناة السويس على مشهد هو النقيض تماما من سابقه ، فالاقتصاد الوطنى المستقل أصبح مستحيلا مع هيمنة الرأسمالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات ، والمشروع القومى لم يعد له وجود ، بل إن الوطن القطرى نفسه بات مهددا مع تزايد التدخل فى الشئون الداخلية للدول فى ظل نظام العولمة ومخططات التفتيت الناجزة ، كما تحل الذكرى الخمسون لتأميم شركة قناة السويس على عالم أحادى القطبية تم فيه تحجيم دور الأمم المتحدة وتهميش القانون الدولي. ومن هنا تأتى أهمية هذا الكتاب الذى يتناول قرار تأميم شركة قناة السويس كنموذج لعملية اتخاذ القرار وأثرها على السياسة الخارجية .

ويقع الكتاب فى ٣٦٧ صفحة ويشتمل على فصل تمهيدى وتسعة فصول أخرى ، بالإضافة إلى ملحق وثائقى .

فى الفصل التمهيدى «اتخاذ القرار فى مجال السياسة الخارجية » ، يعرض المؤلف لنموذج اتخاذ القرار ونتائجه ودلالته فى السياسة الخارجية .

ويتناول المؤلف فى الفصل الأول « مصر وشركة قناة السويس قبل سنة ١٩٥٢ »، السياق التاريخى لقرار تأميم الشركة ، ويوضح أن قرار التأميم لم يكن مجرد بديل طرأ على ذهن عبد الناصر سنة ١٩٥٦ ولكن كان جزءا من الذاكرة التاريخية المصرية منذ بدء عمل الشركة سنة ١٨٦٩ ، وصار مطلبا للحركة الوطنية منذ العشرينيات من القرن الماضى ، خصوصا فى برامج جماعات اليسار، وفى العديد من البرامج الإصلاحية التى قام بطرحها العديد من الأفراد والجماعات ذات التوجهات المختلفة. وقد زادت نبرة المطالبة بالتأميم فى الأدبيات السياسية منذ الأربعينيات ، واشتدت فى أوائل الخمسينيات مع إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وفى إطار مقاومة الوجود البريطانى فى منطقة القناة ، خاصة وأن الشركة تعاونت مع القوات البريطانية فى تلك المنطقة ، ويورد المؤلف فى هذا الصدد ترحيب النحاس بتصريح رئيس الوزراء الإيرانى مصدق - والذى كان قد أمم البترول الإيرانى - بأحقية مصر فى قناة السويس وذلك أثناء زيارته لمصر سنة ١٩٥١ ، كذلك تصريح محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر فى يناير ١٩٥١ أن مصر ستعمل على إنهاء وضع شركة قناة السويس الذى ينتقص من سيادة مصر ، ويلقى الضوء على جهود الدكتور مصطفى الحفناوى فى تنوير الرأى العام بأحقية مصر فى القناة. والجدير بالذكر أن المدرسة التاريخية المصرية كان لها دورها فى هذا المجال حيث قام العديد من المؤرخين قبل ثورة ١٩٥٢ بدراسات توضح مدى ما تعرضت له مصر من ظلم وما تحملته من نفقات وهدر لحقوقها لصالح شركة قناة السويس .

ويواصل المؤلف فى الفصل الثانى «الثورة المصرية وشركة قناة السويس» استكمال السياق التاريخى لقرار التأميم ، ويتناول العلاقة بين الشركة والنظام الجديد فيما بين عامى ١٩٥٢-١٩٥٦، ويوضح تأثر الضباط الأحرار بفكر الحركة الوطنية الذى يربط بين استقلال مصر وسيطرتها على قناة السويس ، وينفى ما يذهب إليه البعض من أن بداية تفكير عبد الناصر فى تأميم الشركة ترجع إلى عام ١٩٥٦ ، ويورد عدة شواهد وتصريحات لتأكيد رأيه ، ويذهب فى

تحليله إلى أن موضوع تأميم شركة قناة السويس كان مقررا منذ بداية الثورة ، وأن القضية المطروحة كانت هى توقيت القرار وكيفية تنفيذه ، وأنه كان هناك إدراك بعدم إمكانية ذلك قبل جلاء القوات البريطانية من منطقة القناة .

أما من جانبها فقد استشعرت الشركة الخطر مع تزايد نبرة المطالبة بالتأميم من جانب بعض الأقلام ، ومع وضوح اتجاه التحرر من الهيمنة الغربية لدى قيادة الثورة ، وأدركت ضعف موقفها إذا رحلت القوات البريطانية عن القناة . ويلقى المؤلف الضوء على الجهود الحثيثة التى قامت بها لتأمين موقفها، وقد تركزت جهودها فى محاولة مد امتياز قناة السويس بعد عام ١٩٦٨ ، أو تدويلها ، بمعنى إنشاء سلطة دولية غربية فى الأساس تشرف على القناة ، وقامت بمحاولات عديدة للتأثير على صناع القرار فى الغرب ، ونجحت فى تكوين وتمويل مجموعة من الشخصيات البريطانية تضم أعضاء فى مجلس العموم ومجلس اللوردات أطلق عليها «جماعة السويس» ، وقامت هذه الجماعة بشن حملة واسعة ضد مصر لصالح الشركة ، كما قامت الشركة بحملة واسعة فى الولايات المتحدة شملت الساسة ووسائل الإعلام وشركات البترول محاولة الترويج لفكرة عدم استطاعة مصر تأمين الملاحة فى القناة ولا القيام بإدارتها وتطويرها .

أما عملية التحضير لقرار التأميم فقد تناولها الفصل الثالث ، ويوضح المؤلف أن عبد الناصر كان يمهد للتأميم منذ أوائل سنة ١٩٥٣ ، وأنه تحقيقا لهذا الهدف شرع فى إنشاء الأجهزة التى تكفل استكشاف أنظمة الشركة وجمع المعلومات عنها ، وفى سبيل ذلك اتبع عدة استراتيجيات، وهى تعدد قنوات المعلومات، وتخصصها وانفصالها عن بعضها البعض مع مراعاة السرية والخداع التكتيكي. وكان من أهم هذه القنوات مكتب شئون قناة السويس ، ومكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس ، وإدارة الأبحاث بوزارة الخارجية ، وإدارة التعبئة بالقوات المسلحة ، ثم المخابرات العامة ، وأخيرا مكتب قناة السويس فى رئاسة الوزراء ، وكان مكتبا سريا يقوم بالتنسيق بين أعمال المكاتب والأجهزة

الأخرى ، وكان خاضعا لعبد الناصر وإشرافه المباشر ، وبينما كانت الأجهزة الأخرى تعمل تحت ستار الاستعداد لاستلام مصر القناة سنة ١٩٦٨ كان المكتب الأخير يعمل على أساس واضح هو تأميم شركة القناة .

ويوضح المؤلف أن كلا من هذه المكاتب والأجهزة كان متخصصا فى أحد الجوانب المتعلقة بالشركة ، فعلى سبيل المثال ركز مكتب مندوب الحكومة لدى الشركة على الدراسات القانونية والتاريخية ، بينما ركزت إدارة التعبئة فى القوات المسلحة على عمل الإحصاءات وجمع المعلومات عن الإمكانيات الفنية للشركة ، كما أن هذه الأجهزة كانت مستقلة عن بعضها البعض بحيث أن بعضها لم يكن يعلم بما تقوم به الأجهزة الأخرى ، كما أن العاملين فيها لم يكونوا يعلمون بالهدف النهائى لأنشطتهم. وقد كان للمعلومات التى وفرتها هذه الأجهزة أثر كبير فى عملية اتخاذ قرار التأميم وفى توجيهه .

ويجيب المؤلف على سؤال هام يطرحه البعض ، وهو ألم يكن من الأفضل أن ينتظر عبد الناصر حتى عام ١٩٦٨، وهو عام إنهاء عقد الامتياز ويجنب مصر ويلات الحرب ويدخر التعويضات المالية التى دفعتها نتيجة تأميم الشركة ؟ ويوضح المؤلف فى إجابته أن الشركة كانت تمارس ضغوطا دولية على الحكومة المصرية لمد امتياز الشركة بعد سنة ١٩٦٨، ووضع العراقيل الفنية لعدم تسليم القناة ، ويصل لنتيجة مؤداها أن كل المؤشرات كانت تؤكد عدم استطاعة مصر استرداد القناة سنة ١٩٦٨ ، وهو ما أدركه عبد الناصر وكان له أثره فى اتخاذ قراره بعد الاستعداد الجيد له .

والفصل الرابع « السياق المباشر لقرار التأميم» ، يتناول المؤلف فيه محاولة عبد الناصر توفير التمويل اللازم لمشروع السد العالى الذى بنت عليه قيادة الثورة آمالا كبيرة فى عملية التنمية ، ويورد المؤلف الشروط الاقتصادية التى اشترطها البنك الدولى والولايات المتحدة وبريطانيا لتمويل المشروع ، وربط الأخيرين عرضهما بالتوصل إلى تسوية بين مصر وإسرائيل ، والابتعاد عن

سياسة التقارب مع الكتلة الشرقية ، ويذكر المؤلف أن عبد الناصر تشكك فى العرض المقدم من الغرب واعتبره تدخلا فى شئون مصر الداخلية وتوجيها لسياستها الخارجية، وقد أقلقه عدم التزام الولايات المتحدة وبريطانيا صراحة بتمويل المشروع بأسره، ورأى فى تلك مقامرة غير محسوبة لأنها تعنى وضع مصر تحت رحمة الغرب الذى يمكنه فرض شروطه فى المراحل التالية للمشروع.

ويرصد المؤلف تطورات العلاقة بين الغرب وعبد الناصر وتوقع عبد الناصر التراجع عن عرض تمويل مشروع السد ، وتأكد هذا التوقع لديه منذ أبريل ١٩٥٦ . ويذهب المؤلف فى تحليله إلى أن عبد الناصر قد تعمد التأخير فى قبول العرض المشروط ولم يقبله إلا عندما تأكد من أن الغرب لن يفى بوعده . وحسب المؤلف فإن عبد الناصر قد بنى خطته على أساس أن نكوص الغرب عن تعهداته بتمويل المشروع سيخلق المناسبة الملائمة لتأميم شركة قناة السويس . وقد رأى عبد الناصر فى الأسلوب الذى أعلنت به الولايات المتحدة فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ سحب عرض مشروع تمويل السد وما احتواه من تشكيك فى قدرة مصر الاقتصادية إهانة بالغة وتحريض للشعب على قيادته ، وقرر أن يسارع باتخاذ قرار التأميم لأن طريقة إخراج قرار سحب التمويل أمام العالم قد أعطته الحجة السياسية لاتخاذ مثل هذا القرار .

ويعد الفصل الخامس «اتخاذ قرار التأميم » الفصل الرئيسى فى الدراسة . ويرصد المؤلف مجموعة القواعد التى حددها عبد الناصر باعتبارها قيم أساسية يجب أن يحققها قراره ، وهى تأكيد الدور العالمى لاستقلال مصر ، والظهور فى النظام العالمى كدولة قادرة على صنع القرارات وعلى مقاومة ضغوط الدول الكبرى ، وهى أحد العقائد الأساسية التى احتلت مكانة مركزية فى حسابات عبد الناصر قبل اتخاذه قرار التأميم ، كذلك رأى أن قراره يجب أن يكون ردا مناسبا فى قوته على قرار سحب عرض التمويل .

وقد أجرى عبد الناصر حسابا شاملا للاحتمالات التى يمكن أن يترتب عليها اتخاذ القرار والوسائل المتاحة لمواجهة تلك الاحتمالات. وقد ركز على ثلاث مخاطر رئيسية ، وهى الغزو العسكرى الغربى ، وتجميد الأرصدة النقدية المصرية المودعة فى الغرب ، وانسحاب المرشدين الأجانب العاملين فى شركة قناة السويس. وبدا لعبد الناصر أن قرار التأميم مأمون العواقب ، فالاحتمالين الأخيرين من الممكن التعامل معهما ، كما أن احتمال لجوء بريطانيا وفرنسا للعمل العسكرى الفورى هو احتمال محدود ، واستبعد لجوء الدولتين إلى دفع إسرائيل إلى الهجوم على مصر. وكان استبعاد عبد الناصر لاحتمالات الغزو مبنيا على تقدير موضوعى لحسابات بريطانيا لمصالحها فى المنطقة ولمدى تورط فرنسا فى حرب الجزائر ولتوازن القوى بين مصر وإسرائيل آنذاك ، كما أنه راهن على قدرته على حشد الرأى العام العالمى ضد التدخل العسكرى .

ويلقى المؤلف الضوء على مرحلة التشاور مع مجموعة اتخاذ القرار التى كانت مجموعة محدودة وكانت مركزية القرار فيها لعبد الناصر. ويذكر المؤلف أنه فى خلال تلك المشاورات تمت مناقشة عدة بدائل أخرى لقرار التأميم ، وكانت البدائل المطروحة تتمثل فى المطالبة بنصف أرباح الشركة بدلا من تأميمها ، أو مقاضاة الشركة وفرض الحراسة عليها ، أو التهديد بتأميم الشركة بدلا من القيام به فعلا ، إلا أن عبد الناصر رفض كل هذه البدائل ورأى أن المخاطر المترتبة عليها والمخاطر المرتبطة بقرار التأميم تكاد تكون واحدة ، ففى جميع الحالات ستدخل مصر فى صراع عنيف مع الشركة والقوى الغربية ، كما رأى أن اللجوء لهذه البدائل سيفقده عنصر المفاجأة إذا قرر تأميم القناة . والأهم من ذلك أن أيا من هذه البدائل لم يكن يحقق عنصر الرد على العنف والإهانة اللذين صاحبا قرار سحب عرض التمويل. وفى النهاية اختار عبد الناصر البديل الأكثر تعظيما للمنفعة والذى يحقق القيم الأساسية التى وضعها ألا وهو قرار التأميم .

ويوضح المؤلف انفراد عبد الناصر بعملية اتخاذ القرار وتعمده أن يعلن

القرار أمام العالم فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ بلغة عنيفة رأى فيها ردا لإهانة الغرب. وقد وضع القرار فى سياق عام امتلأ بالتحدى للغرب من خلال سرد النضال الوطنى المصرى ، واعتبر القرار ضربة للنفوذ الغربى فى المنطقة العربية . ويرى المؤلف أن إخراج القرار بتلك الطريقة أدى إلى سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التى انتهت بالغزو المسلح لمصر ، إلا أنها نجحت فى تعبئة الرأى العام فى مصر والعالم العربى .

ويبحث الفصل السادس «عملية تنفيذ قرار التأميم » الذى كان عبد الناصر قد اتخذه فعلا منذ ٢١ يوليو ١٩٥٦ ، ويوضح الإعداد الجيد الذى تم وضعه لتنفيذ القرار والسرية التامة التى لازمته ، ودور المهندس محمود يونس فى قيادة فرق التنفيذ .

وفى الفصل السابع «استراتيجية حماية قرار التأميم » يحلل المؤلف الاستراتيجية التى اتبعها عبد الناصر لحماية قرار التأميم والتى تلخصت فى اتباع عدة أبعاد ، أولها كان التمسك بالقرار وتوضيح أنه قرار نهائى غير قابل للمساومة مهما كانت الظروف ، وثانى هذه الأبعاد كان اتباع مبدأ التنازلات المحدودة ، وذلك من أجل المحافظة على الهدف الاستراتيجى الذى حدده «التأميم» وعدم السماح لأية إجراءات أن تعوقه. وقد تمثلت تلك التنازلات فى إبداء الاستعداد للتفاهم والتفاوض بما لا يمس قرار التأميم ، وإبداء الاستعداد لتعويض المساهمين ، وفى استقبال لجنة «منزيس» ، كذلك السماح بمرور السفن التى رفضت دفع الرسوم لهيئة قناة السويس. وقد كان الهدف من تلك التنازلات منع الغرب من تعبئة الرأى العام العالمى ضد القرار وكسب الوقت فى المناقشات والمفاوضات على أساس أنه كلما طال الوقت فقدت بريطانيا وفرنسا المبرر المعنوى للعمل العسكرى .

أما ثالث ورابع تلك الأبعاد فكان تأكيد كفاءة الإدارة المصرية لقناة السويس، وتأمين سيولة الملاحة الدولية فيها ، فقد أدرك عبد الناصر أن بريطانيا

وفرنسا ستحاولان إظهار عدم قدرة مصر على إدارة القناة ، وأن حماية سيولة الملاحة ستكون الحجة الرئيسية لهما للتدخل وإفشال قرار التأميم ، ومن أجل تحقيق هدفه وتفويت الفرصة عليهما فقد أكد احترام مصر لجميع التزاماتها الدولية الخاصة بحرية الملاحة فى القناة ، وقامت الإدارة المصرية الجديدة للقناة بجهد كبير فى تدريب وإعداد مرشدين جدد تحسبا لانسحاب المرشدين الأجانب ، وهو ما حدث فعلا فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٦.

خامس الأبعاد فى استراتيجية حماية قرار التأميم كان الاستعداد العسكرى ، ويذكر المؤلف الإجراءات العسكرية التى تم اتخاذها ويرى أنها كانت إجراءات احتياطية وشكلية. ويحاول المؤلف تفسير رفض عبد الناصر للمعلومات المؤكدة التى وصلته عن احتمالات الغزو المسلح ، ويرجع ذلك إلى تحكم النسق العقيدى فى رؤية عبد الناصر وفى تقييمه للمعلومات ، فالنسق العقيدى الذى سيطر عليه هو أن بريطانيا وفرنسا لن تقدما على عمل عسكرى بالتواطؤ مع إسرائيل ، وأن احتمال هذا العمل يقل تدريجيا بمرور الوقت ، وأن التأثير القوى للرأى العام العالمى سيمنع وقوع ذلك. ويصل المؤلف إلى نتيجة مؤداها أن استراتيجية عبد الناصر لمنع العدوان المسلح قد فشلت ، ويرجع ذلك إلى عدم الاستفادة من المعلومات بسبب تحكم النسق العقيدى فى رؤيته.

ويتناول الفصل الثامن « نتائج تأميم شركة قناة السويس »ولا شك أن أهم النتائج المباشرة لقرار التأميم كانت حرب السويس والعدوان على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ . ويرى المؤلف أن قرار التأميم والأسلوب الذى أعلن به قد رفع مستوى الصراع مع الغرب إلى مستوى كيفى جديد ، ويعرض المؤلف للخطوات السياسية التى قامت بها كل من بريطانيا وفرنسا عقب إعلان قرار التأميم وتلازمها مع الاستعدادات العسكرية ، ويتتبع وقائع العدوان الثلاثى وصولا إلى موافقة بريطانيا وفرنسا على قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار وإعلانهما سحب قواتهما من مصر .

ويرجع المؤلف فشل العدوان إلى عدة عوامل من أهمها صمود الشعب المصرى ، وثورة الغضب التى اشتعلت فى العالم العربى وتهديد منع إمدادات البترول عن الغرب،إلى جانب موقف حزب العمال وضغط الرأى العام داخل بريطانيا ، وموقف الولايات المتحدة المعارض للعدوان ، وكذلك تأييد المعسكر الاشتراكى لمصر، والإنذار السوفيتى فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ ، وأخيرا دور الأمم المتحدة الفعال .

ويعرض هذا الفصل أيضا لنتائج فشل العدوان والتى كان من أهمها خروج عبد الناصر زعيما لحركة التحرر الوطنى فى العالم العربى وعلى امتداد العالم الثالث ، وانطلاق حركة القومية العربية وحركة التحرر الوطنى ، كذلك تراجع الدور الأوروبى فى السياسة العالمية وتنامى الدور السوفيتى. ويرى المؤلف أن حصول إسرائيل على حق مرور سفنها فى خليج العقبة ووضع قوات الطوارئ الدولية بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية كان من أخطر النتائج ، حيث يرى أن ذلك الوضع كان البذرة التى أدت لنشوب حرب يونيو ١٩٦٧ فيما بعد .

وفى الفصل التاسع « النتائج المستفادة» يختتم المؤلف دراسته بطرح قضية هامة وهى دور الدولة فى العملية الاقتصادية ، واستشهادا بنجاح هيئة قناة السويس بعد التأميم يفند المؤلف المقولة التى تؤكد أنه كلما قل دور الدولة فى إدارة الاقتصاد زادت الكفاءة الاقتصادية. ويرى أن التأميم لم يكن شرا مطلقا وأنه كان أمرا ضروريا لوقف نزح الموارد الوطنية إلى الخارج وكان ضروريا فى مرحلة البناء الوطني. وقياسا على تجربة النمور الأسيوية يرى المؤلف أن ملكية الدولة لأدوات الإنتاج لا يعنى بالضرورة قتل الحافز الفردى وبناء نظام بيروقراطى يؤدى فى النهاية إلى تدهور العملية الاقتصادية ، وأنه يجب أن يكون للدولة فى المجتمعات النامية دور توجيهى ينبغى أن تقوم به ، أما الاستغناء عن دور الدولة بشكل كامل تأسيسا على ديناميات القطاع الخاص فيرى المؤلف أنها سياسة لا تصلح فى دول الجنوب إلا كستار لهيمنة الشركات متعددة الجنسيات عليها .

ويحسب للمؤلف قدرته على الالتزام بخطته الموضوعة بالاقتصار على دراسة قرار التأميم وما يتعلق به وعدم استرساله فى تناول الأحداث بالرغم من إغراء الموضوع وثرائه ، كما يحسب له قدرته الفائقة على توظيف منهجيات البحث التاريخى والاستفادة منها فى التحليل السياسى ، وتدعيم هذا التحليل بمادة وثائقية غنية وظفها فى دراسته وقام بضمها فى ملحق وثائقى ، والأهم من ذلك هو قدرته على توظيف ذلك كله من أجل الاستفادة منه فى معالجة القضايا والتحديات الراهنة.

عبد المنعم محمد سعيد

باحث بمركز تاريخ مصر المعاصر

المؤلف : Robert MCNamara

الناشر : Frank Cass, London 2003.

الكتاب : بريطانيا وناصر وتوازن القوى فى الشرق الأوسط (١٩٥٢ - ١٩٦٧) من الثورة المصرية إلى حرب الأيام الستة.

Britain, Nasser and the Balance of Power in the Middle East 1952 - 1967. From the Egyptian Revolution to the Six Day War.

ضمن سلسلة كتب السياسة الخارجية والاستعمارية البريطانية صدر هذا الكتاب الذى يشتمل على ستة عشر فصلا بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة ومجموعة من الخرائط عن مصر ومنطقة الشرق الأوسط، وسجلا للأحداث الهامة فى تاريخ مصر والمنطقة ابتداء من عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٩٦٧، وقائمة ببليوجرافية للشخصيات والأحداث الواردة بالكتاب.

وقد أعطى المؤلف لعناوين فصوله ومقدمة الكتاب وخاتمته أرقاما مسلسلة من رقم (١) حتى رقم (١٦)، وبالتالى فقد حملت المقدمة رقم (١) والتمهيد رقم (٢)، والفصل الأول رقم (٣) وهكذا، وقد وضع المؤلف التمهيد تحت عنوان: السياق التاريخى للعلاقات الأنجلو ـ مصرية ١٨٠٠ - ١٩٥٢ حيث اعتبر المؤلف مصر الدولة الأكثر أهمية لبريطانيا فهى البوابة المفصلية للإمبراطورية البريطانية، لأنها تتحكم فى الطريق البحرى بين بريطانيا والهند.

وقد أعطى المؤلف فى التمهيد صورة سريعة لمصر خلال القرن التاسع عشر، مركزًا على العلاقات البريطانية ـ المصرية وقناة السويس وظروف نشأتها وتطور الأحداث التى أفضت فى النهاية إلى الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢، ثم تناول العلاقات بين مصر وبريطانيا فى ظل الاحتلال البريطاني، وإعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤، وثورة ١٩١٩ ونشأة حزب الوفد، والعلاقات المصرية البريطانية حتى الحرب العالمية الثانية ، ثم تناول العلاقات المصرية البريطانية بعد الحرب، وخاصة الوجود البريطانى فى منطقة

القناة، وموقف بريطانيا من العلاقة بين مصر والسودان.

وقد أفرد الفصل الأول للحقبة الجديدة التى تبدأ بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا ١٩٥٤، فتناول المؤلف فى هذا الفصل الطريق إلى الثورة مركزًا على المحاولات البريطانية لتعزيز مركز بريطانيا فى منطقة القناة لمواجهة ما أسماه بحرب العصابات المصرية (نشاط الفدائيين المصريين) والتفويض الذى منحه رئيس الوزراء البريطانى ونستون تشرشل للقائد البريطانى الجنرال روبرتسون Robertson لاتخاذ إجراءات هجومية ضد أنشطة الفدائيين فى منطقة القناة، وتحدث المؤلف عن كيفية مواجهة البريطانيين لهذه الأنشطة خلال الأشهر السابقة على ثورة يوليو ١٩٥٢، كما تناول موقف بريطانيا من القصر والوفد خلال تلك الفترة .ويعطى المؤلف بعد ذلك صورة عن تنظيم الضباط الأحرار وعلاقته بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، ثم يتناول الموقف البريطانى من الثورة وتنظيم الضباط الأحرار، ويرى المؤلف أن وجهة نظر تشرشل بكل ما فيها من معاداة للمصريين لم تكن تعارض منح محمد نجيب فرصة جيدة داخل مجلس قيادة الثورة .ويفرد المؤلف عنوانا خاصا للحديث عن نظام الحكم الجديد، وعن العلاقات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة، والخلافات التى ظهرت خلال عامى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ بين المجلس ونجيب، والخلفية التاريخية للكولونيل ناصر حتى انفراده بالسلطة داخل مجلس قيادة الثورة وإبعاد محمد نجيب .

ويربط المؤلف بين كتاب (فلسفة الثورة) لجمال عبد الناصر وكتاب (كفاحى) Mein Kempf للزعيم النازى أدولف هتلر، على أساس طموحات وأهداف كل منهما والمضامين الفلسفية التى يحملها كلا الكتابين فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، كما يرى أن دائرة السياسة الخارجية لعبد الناصر ذات محاور ثلاثة (عربية - أفريقية - إسلامية)، وأن الطموحات الإقليمية لعبد الناصر لم تشكل عاملا أو مشكلة رئيسية لبريطانيا حتى عام ١٩٥٤ . وأوضح المؤلف رؤية معاصرى عبد الناصر لسمات وأساليب سياسته، فأوضح أن أنتونى إيدن وجون

فوستر دالاس وهارولد ماكميلان كانوا يرونه يسير على درب هتلر وموسوليني. ثم يتناول المؤلف فى هذا الفصل أيضا تنافس القوى العظمى للحصول على دخول إلى المنطقة حتى عام ١٩٥٦، والمحاولات الأمريكية لإدخال مصر فى منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط.

ويحمل الفصل الثانى عنوان: «السويس ١٩٥٦» يتناول فيه المؤلف حلف بغداد، حيث يتحدث فى ذلك الفصل عن التحالف البريطانى - العراقى وكيف أن بريطانيا كانت تأمل فى أن تؤدى اتفاقية ١٩٥٤ مع عبد الناصر إلى دخوله فى حلف بغدا. ثم يتناول المؤلف ازدياد الشرخ بين عبد الناصر والغرب فيبدأ بالحديث عن اجتياح غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ومقتل ٢٨ مصريا خلال ذلك الاجتياح الذى كان رد فعل لما أسماه «حرب العصابات» ضد إسرائيل، ويربط المؤلف بين هذا الاجتياح وبين صفقة الأسلحة التى عقدها عبد الناصر مع الكتلة الشرقية فى سبتمبر من العام نفسه، بعد رفض الغرب تزويده بالسلاح. كما يتحدث عن مشروع ألفا ALFA الذى كانت تأمل الولايات المتحدة من وراءه أن يؤدى إلى معاهدة سلام بين العرب وإسرائيل .ثم يتناول أزمة السويس عام ١٩٥٦ وموقف القوى العظمى من هذه الأزمة، مع تحليل لها حيث يرى أن معظم الدراسات التى تناولت هذه الأزمة أجمعت على أنها كانت لحظة فاصلة فى تاريخ السياسة البريطانية تجاه مصر بصفة خاصة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة.

على أية حال فإن المؤلف يرى أن الفشل الذريع للسياسة البريطانية تجاه عبد الناصر منذ حلف بغداد وحتى أزمة السويس ، قد وضع الرئيس المصرى فى مكانة دولية غير مسبوقة فى التاريخ العربى والمصرى لم يحصل عليها أى زعيم عربى منذ صلاح الدين الأيوبي.

وتحت عنوان: « مشكلات ومراهنات فى أعقاب السويس ١٩٥٧ » وضع المؤلف الفصل الثالث من كتابه، والذى تناول فيه موقف الحكومة البريطانية

الجديدة التى تولت رئاسة الوزراء فى بريطانيا وهى حكومة ماكميلان التى وصلت إلى الحكم فى ٩ يناير ١٩٥٧ خلفا لحكومة إيدن. ويصف المؤلف هذه الحكومة بأنها حكومة جديدة بأفكار قديمة، حيث يؤكد إنه لا يمكن الزعم بأن الحكومة الجديدة كانت مختلفة فى موقفها عن الحكومة السابقة فيما يتعلق بمسألة عبد الناصر. فقد واجه ماكميلان عقب أزمة السويس سلسلة من المشكلات المعلقة دون حل، وكانت أكثرها إلحاحا هى الخطة الأنجلو - أمريكية ومشكلتى القناة وسيناء، كما وجد أن بعض طرق استرداد بريطانيا لمكانتها فى الشرق الأوسط قد تحطمت، فالسياسة العراقية الحليف الرئيسى لبريطانيا، كانت غير سعيدة، كما طلبت الأردن إيقاف العمل بالمعاهدة الأنجلو - أردنية تحت ضغوط شعبية، والمملكة العربية السعودية قطعت علاقاتها مع بريطانيا أثناء الأزمة. وكانت هذه هى المشكلات التى واجهتها حكومة ماكميلان. فالأحداث كانت فى غير صالح بريطانيا وكلها توضح أن مكانتها كانت تتضاءل، وعلى العكس من ذلك كان الموقف الأمريكى أثناء أزمة السويس غير مفهوم بالنسبة للكثير من البريطانيين، فالكثيرون من إدارة أيزنهاور كانوا غير مستريحين للسياسة الاستعمارية البريطانية التى فاقت معاداتهم للشيوعية.

ويشير المؤلف فى هذا الفصل إلى أن وثائق الخارجية البريطانية المتعلقة بالشهور الأولى لعام ١٩٥٧ تؤكد على أن عبد الناصر لم يعطى ولو قليل من التنازلات لبريطانيا فيما يتعلق بالقضايا التى وسعت الشقة بينهما. ويفرد المؤلف عنوانا خاصا لمشكلة سيناء والتى نشأت نتيجة الاجتياح الإسرائيلى لها أثناء الأزمة، حيث طلبت إسرائيل الإبقاء على مناطق ذات أهمية حيوية واستراتيجية بالنسبة لها فى كل من غزة وشرم الشيخ. والمعروف أنه عقب حرب ١٩٤٨ احتلت مصر غزة بموجب الهدنة وصارت غزة منذ ذلك الوقت أكبر معسكر للاجئين الفلسطينيين فى منطقة الشرق الأوسط، وصارت مصدر قلق بالنسبة لإسرائيل إذ كان الفلسطينيون يشنون غارات سريعة على الأراضى المحتلة فيما يشبه حرب العصابات ، أما شرم الشيخ فقد استخدمها المصريون

للتحكم فى خليج العقبة عبر مضيق تيران، وبالتالى بات المصريون يتحكمون فى ميناء إيلات الإسرائيلي، مما اضطر السفن الإسرائيلية إلى التوجه إلى إسرائيل عبر البحر المتوسط. على أية حال فقد كمنت المشكلة فى بقاء إسرائيل فى كل من غزة وشرم الشيخ. وقد تمخضت الجهود الدولية وخاصة جهود القوى العظمى عن وضع غزة تحت الإدارة الدولية، وفتح مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية. وفى النهاية يفرد المؤلف فى هذا الفصل عنوانا يتناول فيه العزلة النهائية عن السويس، وهو يقصد بها عزلة بريطانيا، حيث كان ماكميلان لديه أمل فى الحصول على اتفاقية مع مصر بخصوص القناة، لكن هذا الأمل كان قد تبدد فى نهاية عام ١٩٥٧ .

أما الفصل الرابع الذى يحمل عنوان: «أزمة فى سوريا ١٩٥٧»، فقد تناول فيه المؤلف عزلة عبد الناصر وهو يقصد بذلك عزلته عن الغرب، حيث بدأ بالحديث عن انتشار أفكار عبد الناصر إلى دول الجوار، فالحكومة الأردنية (رغم أن الأردن حليف حميم لبريطانيا) تقوم فى أبريل ١٩٥٧ وتحت ضغط من رئيس الوزراء النابلسي الموالي لعبد الناصر بالموافقة على تحالف عسكرى عربى مع عبد الناصر. وقد وقع الاتفاق فى يناير ١٩٥٧ وهو اتفاق عسكرى بين كل من مصر وسوريا والسعودية والأردن، وكان هذا التحالف أحد نواتج أزمة السويس .

كما تناول المؤلف فى ذلك الفصل أيضا مفاوضات روما فى مايو ١٩٥٧ بين مصر وبريطانيا بخصوص قناة السويس، ثم تحدث عن الأزمة السورية، موضحا أن الصراع أثناء أزمة السويس قد دفع السوريين نحو اليسار، وأصبح عبد الناصر نفسه أكثر راديكالية.

كما يرى المؤلف أن السوريين قد شعروا بأن النفوذ الأمريكى فى الشئون العربية تحت اسم مناهضة الشيوعية، قد شكل تهديدا سلبهم قوميتهم التى حاربوا من أجلها منذ عام ١٩٥٥ . وقد حاول كل من أيزنهاور ودالاس تأليب جيران سوريا عليها كتركيا والأردن والعراق، وحثهم على اتخاذ عمل ضدها،

وهذا التحرك الأمريكى ضد سوريا دفع عبد الناصر للعمل فى الاتجاه المضاد.

ويتناول المؤلف التنسيق الأمريكى البريطانى بخصوص مناهضة الشيوعية فى المنطقة، والخوف من عبد الناصر، حيث كان دالاس يفكر فى أن يرسل إلى الحكومة المصرية ما مفاده أنه لو قامت بعمل ما لدعم الشيوعية فى الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة ستعتبر ذلك بمثابة دليل نهائى على أنها دولة شيوعية بناء على مبدأ أيزنهاور، وسيكون من نتيجة ذلك أن تطلب الأردن والعراق حماية ودعم الولايات المتحدة لها من مصر.

وجاء الفصل الخامس من الكتاب تحت عنوان: «من نشأة الجمهورية العربية المتحدة حتى الثورة العراقية ١٩٥٨ » وفى ذلك الفصل تناول المؤلف نشأة الجمهورية العربية المتحدة ، والتى يرى فى نشأتها نجاحا للناصرية فى سوريا، والتى كانت بريطانيا والولايات المتحدة تأمل أن تضمها إلى المعسكر الغربى ، وقد اعتبرت الولايات المتحدة الوحدة المصرية السورية خطرا عليها، حيث كانت ترى أن هذه الوحدة من الممكن أن تلقى دعما من الاتحاد السوفيتى، وتشابه الموقف البريطانى مع موقف الولايات المتحدة. كما استعرض المؤلف مواقف بعض الدول العربية تجاه الوحدة المصرية ـ السورية وخصوصا الدول الحليفة للغرب كالعراق، فذكر أن رد فعل نورى السعيد تجاه الوحدة كان له صدى على السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط، فالوحدة العربية التى كانت تتحمس لها بريطانيا فى البداية، بدأت تفقد بريقها حيث أصبح واضحا أن نورى السعيد يريد أن يضم الكويت إلى العراق، وصار يستحث مكميلان على أهمية الوحدة العراقية ـ الكويتية. ويرى المؤلف أن الوحدة المصرية ـ السورية صارت نموذجا تود الدول العربية أن تحتذيه، ولكن كل حسب مصلحته ، كما صار التحالف مع عبد الناصر يشكل قضية مهمة فى ذلك الوقت.

وفى الفصل السادس الذى يحمل عنوان: «قرار للسلام ١٩٥٨-١٩٥٩» تناول المؤلف فيه الخطط المستقبلية التى اتخذتها بريطانيا إزاء خوفها من تحول

بعض الدول العربية - خاصة لبنان والأردن - إلى جانب الجمهورية العربية المتحدة بعد أن سقط الحكم الملكى فى العراق ولم يعد هناك من يقف إلى جانب بريطانيا ضد سياسة عبد الناصر.

وتوضح أوراق رئيس هيئة الأركان البريطانية (COS) حول الشرق الأوسط والتى اطلع عليها المؤلف، أن انسحاب قوات التحالف البريطانى – الأمريكى من لبنان والأردن كان سيؤدى حتما إلى اتجاهها ناحية الجمهورية العربية المتحدة، مما سيؤدى بدوره إلى «الانسحاب البريطانى بشكل نهائى من شمال إفريقيا، وسيؤثر ذلك فى النهاية على مركزنا فى سنغافورة والملايو وعلى الموقف فى نيبال».

ويتناول المؤلف الموقف البريطانى من تنامى أفكار القومية العربية، وكيف أن بريطانيا كانت ترى أن وجود قوات غربية فى الشرق الأوسط ستؤدى إلى كسر شوكة عبد الناصر، التى لم تكن تعترف به كزعيم للأمة العربية، كما ستؤدى إلى خلق خطة اقتصادية للمنطقة وضمان لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. كما يتناول المؤلف فى هذا الفصل أيضا الطريق إلى السلامِ الإنجليزيِ المصريِ، موضحا أن بريطانيا كانت تسعى لإعادة علاقتها مع مصر وإعادة القائم بالأعمال البريطاني، لكن قضية تعويضات أسهم القناة وإطلاق سراح اثنين من السجناء البريطانيين كانت لب المفاوضات بين مصر وبريطانيا فى يناير ١٩٥٩، وكادت المفاوضات البريطانية - المصرية أن تفشل بسبب صفقة أرض سموحة المتنازع عليها ، إذ كانت بريطانيا وعائلة سموحة ترى أنها أرض مطورة (مستصلحة)، بينما كان الجانب المصرى يرى أنها أرض زراعية صالحة، وكان على بريطانيا أن تدفع تعويضا كبيرا يصل إلى ٢٧,٥ مليون جنيها إسترلينيا إذا ما أرادت الحصول على هذه الأرض، وفشلت صفقة سموحة بسبب تمسك عبد الناصر بمصرية هذه الأرض.

وتناول المؤلف سقوط الجمهورية العربية المتحدة، والذى رأى فيه أهم حدث سياسى فى سيرة عبد الناصر قبل حرب الأيام الستة، وكيف أن خبر

انتهاء الوحدة المصرية السورية قد قوبل بارتياح شديد فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

وفى الفصل السابع الذى يحمل عنوان « عدن واليمن وتدهور الانفراجة الأنجلو - مصرية ١٩٦٢-١٩٦٣» يرى المؤلف أن الحكومة البريطانية لم تكن ترحب بحكومة جمهورية بتأثير عبد الناصر فى اليمن على الحدود الجنوبية لشبه الجزيرة العربية، وكان التهديد المصرى لهذه المنطقة الشغل الشاغل للدوائر البريطانية. ويستعرض المؤلف فى هذا الفصل أيضا مقدمات الأزمة اليمنية وتأثيرها على العلاقات بين عبد الناصر وبريطانيا، فيرى أن أهمية اليمن فى موقعها الفريد، ووجود قاعدة بريطانية فى عدن تشكل أهمية استراتيجية لبريطانيا وسنغافورة، باعتبارها الرابط الرئيسى للاستراتيجية الدفاعية لبريطانيا حول العالم.

وفيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة من الأزمة اليمنية، يرى المؤلف أن أمريكا قد أنفقت وقتها وجهودها فى إقامة علاقات مع مصر، لكنها لم تكن ترغب فى التضحية بذلك فى مقابل بعض المصالح الهامشية مع الحكومة اليمنية. وكانت مشكلة الولايات المتحدة فى حلفائها الإقليميين كالمملكة العربية السعودية، وبريطانيا، وإسرائيل والأردن، ومن ثم رأت أن التدخل فى اليمن فيه إنعاش لطموحات ناصر العربية، وتهديد لمصالحها فى المنطقة.

ويحمل الفصل الثامن من الكتاب عنوان: «المواجهة مع ناصر، ١٩٦٤»، والمؤلف يقصد بالمواجهة هنا تلك المواجهة التى قامت بين بريطانيا ومصر فى اليمن وليبيا، لكنه يركز بشكل خاص على المواجهة التى قامت فى اليمن ، حيث يرى أن التغييرات الدراماتيكية التى طرأت على زعامة كل من بريطانيا والولايات المتحدة فى نهاية عام ١٩٦٣ قد أحدثت تغييرا فى علاقات الغرب مع عبد الناصر، فأليس دوجلاس هيوم الذى تولى الخارجية لمدة ثلاث سنوات قبل أن يتولى رئاسة الوزراء فى بريطانيا كان مرتابا من الروس وناصر على حد سواء .

ويرى المؤلف أن عبد الناصر هو المسئول الأول عن تصعيد الأمور تجاه تأزم العلاقات البريطانية - المصرية، خاصة فيما يتعلق بجنوب شبه جزيرة العرب، حيث بدا في خطابه في ٢٢ ديسمبر ١٩٦٣ أكثر عدوانية تجاه بريطانيا، وفي خطابه في ٢٢ فبراير ١٩٦٤ شن هجوما كبيرا على السياسة البريطانية تجاه الشرق الأوسط باعتبارها المسئولة الأولى عن قيام دولة إسرائيل، كما تناول خطابه الوجود البريطاني في ليبيا، وكانت بريطانيا ترى أن ناصر يريد تصفية القواعد البريطانية في البحر المتوسط والشرق الأوسط .

ويرى المؤلف أن الوجود البريطاني في اليمن كان وجودا استراتيجيا، لحماية المصالح البريطانية، وكان هذا الوجود متمثل في أكبر قاعدة بريطانية في عدن في مدخل البحر الأحمر، وكان الشكل السياسي المتمثل في الاتحاد الفيدرالي الذي كان يسمى اتحاد الجنوب العربي، هو الشكل الذي يحافظ على المصالح البريطانية، لكن حركة المد القومي والثوري التي كان يقودها عبد الناصر يبدو أنها قد أثرت بشكل كبير على أبناء الشعب اليمني، فتأسست الجبهة القومية في ردفان للتصدي للوجود البريطاني في اليمن، وانطلقت ثورة مسلحة في ١٤ أكتوبر ١٩٦٤ . ويرصد المؤلف خطوات التدخل المصري في ثورة اليمن وكيفية مواجهة بريطانيا لهذا التهديد لمصالحها، والذي انتهى بهزيمة للجيش المصري، ومن ثم لعبد الناصر، وإن انتصرت الأفكار الثورية التي دعا إليها عبد الناصر.

وفي الفصلين التاسع والعاشر يرصد المؤلف العلاقة بين حكومة حزب العمال وعبد الناصر، حيث يرى أن حكومة حزب العمال قد وصلت إلى السلطة وفي نيتها تحسين العلاقات مع عبد الناصر، حيث كانت لا تزال أصداء المواجهة بين عبد الناصر وبريطانيا في اليمن تلقي بظلالها. كما قامت حكومة حزب العمال بعدد من الخطوات التي يرصدها المؤلف لخفض درجة التوتر مع حكم عبد الناصر، ورحبت الحكومة المصرية بهذه الخطوات والبوادر لحسن النية واعتبرتها مؤشرات مشجعة، لكن على الرغم من ذلك فإن الخارجية البريطانية كانت لا تزال تشكك في إمكانية الوثوق بعبد الناصر ما لم يتخل عن طموحاته الإقليمية.

وفى الفصلين الحادى عشر والثانى عشر يستعرض المؤلف موقف بريطانيا من عبد الناصر أثناء وعقب حرب الأيام الست ١٩٦٧، حيث يرى المؤلف أن بريطانيا كان لديها التزاما تجاه النزاع العربى ـ الإسرائيلي، كما يرى أن وجود إسرائيل قد ساعد عبد الناصر ليصبح زعيما عربيا . وفى ذلك الصدد يستعرض المؤلف مقدمات حرب ١٩٦٧ فيتناول مشكلة المضايق فى خليج العقبة (مضيق تيران)، ونشأة منظمة فتح كزعيمة للجماعات الفلسطينية المسلحة،والتى كانت تلقى دعما من الدول العربية وعلى رأسها مصر . ويلقى المؤلف باللوم على عبد الناصر فى حرب ١٩٦٧، ويرى أنه كان يريد تحقيق نصر سياسى أو عسكري، ليسحب البساط من تحت أقدام الأردن والمملكة العربية السعودية وهما الحليفان الرئيسيان لبريطانيا والولايات المتحدة فى المنطقة . ويعتقد المؤلف بأنه كان هناك انقسام عربى بين دول ملكية ودول راديكالية ، وهذا الانقسام كان من نتائجه المنافسة على الزعامة العربية، ومن ثم كان عبد الناصر يريد أى نصر عسكرى أو سياسى يحقق له مثل هذه الزعامة.

ويؤكد المؤلف على أن الاتحاد السوفيتى كان يمد مصر بمعلومات استخبارية قبيل الحرب، منها ما يفيد بأن إسرائيل قد حركت ١١ فرقة إلى الحدود الشمالية ربما لعمل تحرك ما تجاه سوريا، وكان من نتيجة ذلك أن طلب عبد الناصر من الأمم المتحدة سحب المراقبين الدوليين على طول الحدود المصرية مع إسرائيل.

ويستعرض المؤلف أحداث حرب يونيو ١٩٦٧ مركزا على الدور البريطانى، وتأثير تلك الحرب على العلاقات بين عبد الناصر وبريطانيا، وكيف انتهت بهزيمة عبد الناصر، وإعادة اقترابه من بريطانيا .

وقد اعتمد المؤلف على قائمة غنية من المصادر البريطانية على رأسها الأرشيف البريطانى Public Record Office ووثائق مجلس الوزراء البريطانى Cabinet Office ووثائق وزارة المستعمرات Colonial Office ووزارة الدفاع

البـريطانيـة Defense Officeووثائق مكتب رئيس الوزراء البـريطانى Prime Minister`s Office، هذا بالإضافة إلى قائمة من الوثائق والمذكرات المنشورة والدراسات الحديثة المتعلقة بالموضوع.

على أية حـال فـإننا قـد نخـتلف مع المـؤلف بداية من عنوان الكـتـاب وهو بريطانيا وناصر، حيث لم يشر ـ مثله فى ذلك مثل الكتابات الغربية ـ إلى مصر، وكأن العـلاقـات مع مـصـر هى العـلاقـات مع عـبدالناصـر، واخـتـزلت مـصـر فى شخص عبدالناصر، وأتصور أن هذه النظرة نابعة من المقولة الغربية التى ترى «أن كل الأمـور فى الشـرق الأوسط تدار بالزعـامـات الشـخـصـيـة»، وهـذه النظرة تعنى غياب أى شكل من الأشكال المؤسسية التى يمكن للغرب أن يتعامل معها، وغيـاب الكيـانات السيـاسيـة التى تعبـر عن وجـود شكل من أشكال الديمـقـراطيـة. وقـد تكون هـذه النظرة بهـا شىء من الصـحـة، لكن لا بـد أن توضـع الأمـور والأحداث فى سيـاقهـا التاريخي، فـعبـد النـاصـر وليـد فـتـرة مـهـمـة من التـاريخ الإنسـاني، فترة التحرر من نيـر الدول الاستعمارية التى كانت تتحكم فى مصيـر العديد من دول العالم الثالث، وكانت بريطانيا أكبـر مثال للدول الاستعمارية، فمن الطبـيـعى أن تتـحـدث عن عـبـد النـاصـر باعـتـبـاره ديكتـاتورا شـبـيـهـا بهـتلر أو مـوسـوليني، ليس لأنه كذلك، ولكن فـقط لأنه عطل المـصـالح البـريطانيـة فى المنطقـة، وأخـرجها منها نهـائيا، فـالقضـيـة إذن قضـيـة مصـالح وليست توصيـفـا لأشخاص .

وهذا الكـتـاب يرسم صـورة ربمـا تكون من وجـهـة نظرنا ليـست بـالجـديدة للعلاقات بين بريطانيا وعبد الناصر، إلا أنها أعطت صورة تتسم بالشمولية لهذه العلاقة، حيث سمحت الفترة التاريخية للمؤلف ـ والذى كان موفقا فى اختيارها ـ أن يتابع هذه العـلاقة منذ البداية ليقدم لنا فى النهاية صورة لا تعبـر عن وجهة نظره بقدر ما تعبر عن وجهة نظر مصادره التاريخية التى اعتمد عليها وخاصة المصادر البريطانية.

د . صبرى أحمد العدل

المؤلف: د .مصطفى الفقي

الكتاب: من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح

الناشر: دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٤

الدكتور مصطفى الفقى هو أحد المفكرين المصريين المعاصرين ، له إسهامات فكرية عديدة ومتنوعة. ويأتى هذا الكتاب كأحد هذه الإسهامات ، حيث يحتوى على عدة أفكار فى شكل مقالات مستقلة تعالج قضايا فكرية متنوعة تتعلق بهموم الوطن وشواغله ، وتمثل فى مجملها دراسات لواقع الحال فى مصر فى أبعاده السياسية والاجتماعية والقومية مع التطرق لعلاقات مصر الخارجية مع الدول العربية ودول الجوار وبعض القوى العالمية ، أهمها الولايات المتحدة الأمريكية. وجاء عنوان هذا الكتاب حاملا عنوان الدراسة الأولى فيه ، وهو (من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح). ويتكون الكتاب من ٤٦ دراسة أو مقال، ويقع فى ٣١٨ صفحة من القطع المتوسط .

ويستعرض الدكتور مصطفى الفقى فى الدراسة الأولى للكتاب التفرقة الجوهرية بين مفهوم الثورة ونزعة الإصلاح ، حيث تتمثل تلك التفرقة بالدرجة الأولى فى طبيعة الإجراءات الاستثنائية التى ترتبط عادة بالثورات وتؤدى إلى تعطيل الديمقراطية أحيانا ، كما تكمن بعض عناصر التمييز كذلك فى حجم التركيز الذى يقترن بحركات الإصلاح والذى يعطى زعماؤه أدواراً لا تخلو من مبالغة ولا تبرأ من غموض. ثم يتصدى المؤلف لخصوم ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ محاولاً الرد على انتقاداتهم لتلك الثورة ، وموضحا أن الأحوال التى سادت مصر قبل الثورة لم تكن لتتغير بغير قيام الثورة ، وأن المشروعات الكبرى التى أحدثتها الثورة لم تكن لتحدث فى ظل الظروف والأوضاع التى كانت تعيشها مصر من قبل ، وأن تلك الثورة هى ثورة شعب كان فى مقدمته الجيش الذى هو جزء من نسيج ذلك الشعب ، مع اعتراف المؤلف بغياب الديمقراطية ونقص المشاركة السياسية بعد قيام الثورة نظراً للممارسات الأحادية لمفهوم التنظيم السياسى

الواحـد بدءاً من هيـئـة التـحـرير مـروراً بالاتحـاد القـومى وصـولاً إلى الاتحـاد الاشتراكى .

ثم يتعرض المؤلف فى دراسته الثانية إلى مؤسسات الحكم ، محاولاً المقارنة بين دور الفرد ودور المؤسسة فى الحياة العامة المصرية. وفى هذا المجال يؤكد على أهمية دور الفرد فى حياة الأمم والشعوب ، خاصة مصر ، وضرب أمثلة على ذلك بقوله أننا حينما نتحدث عن رواد التنوير نذكر رفاعة رافع الطهطاوى ، وحينما نتحدث عن الفلاح المصرى فى الجيش نتذكر أحمد عرابى، وحينما نتحدث عن بنك مصر نشير إلى طلعت حرب ، وحين نتحدث عن الجامعة المصرية نشير إلى أحمد لطفى السيد وطه حسين ، وغيرها من المجالات ، إلى درجة أن الأحزاب السياسية قد اختزلت دورها هى الأخرى لتصبح ممثلة فى شخوص محددة وأفراد بذاتهم ، مما يدل على ارتباط الفرد بالمؤسسة وتجسيده لها وأهميته فيها .

ثم يتحدث المؤلف ، فى دراسة أخرى ، عن حيوية النظم السياسية من حيث استقرار السياسات وتجدد الأفكار ، ويشير بصدد ذلك إلى أن التجدد- وهو جزء من عبقرية هذا الشعب وتراثه العريق- هو القادر على استيعاب القضايا وامتصاص الصدمات والموازنة بين الثوابت والمتغيرات واستلهام الأفكار من الحكومات التى ليست هذه وظيفتها باعتبارها تعبيراً عن السلطة التنفيذية ، ولكن يجب أن تنطلق الأفكار والرؤى والاجتهادات من الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى الأخرى من جامعات ونقابات وجمعيات أهلية وغيرها ، فالحكومة هى جزء من النظام السياسى وليست كل هذا النظام ، ومن ثم فإن تغيير الحكومات لا يعنى بالضرورة التعبير الوحيد عن حيوية النظم السياسية إلا إذا كان التغيير موضوعيا يستند إلى أسباب تتعلق بتجديد الأفكار وتطوير السياسات ، وبذلك يكون التغيير مؤشراً لحيوية النظم ودليلا عليها .

ثم يتحدث المؤلف فى دراسة أخرى عن (العوامل الداخلية والمؤثرات

الخارجية) متخذاً من هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ نقطة تحول للتعبير عن منطق التغيير فى السياسات الداخلية والخارجية لمصر ، ومحاولاً إلقاء الضوء على جهود الرئيس جمال عبد الناصر فى التغيير الذى استمر خلال الفترة من يونيو ١٩٦٧ حتى رحيله فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ .

ويؤكد المؤلف فى إحدى الدراسات التى حفل بها الكتاب (المصريون بين الوطنية والسياسة) بأن المصريين قد يختلفون فى الرؤى السياسية ، لكنهم أبداً لا يختلفون أمام المواقف الوطنية ، وأن الإدانة السياسية لعصر معين أو انتقاد ممارسات الحكم فى فترة بذاتها لا يجب أن تخضع لعملية تعميم تختلط فيها الأوراق وتمحو فيها السيئات كل الحسنات ، وأن المصريين يكونون دائما التعبير الصادق عن ضمير أمتهم وشموخها. ومن ناحية أخرى ، فإن استقراء التاريخ الحديث يؤكد أن ثورة المصرى لكرامته تسبق ثورته من أجل معدته ، فلقد ثار المصريون فى القاهرة مرتين ضد الحملة الفرنسية عندما تعرضت حرماتهم ومقدساتهم للانتهاك. كما ثار الشعب المصرى عام ١٩١٩ ضد السيطرة الأجنبية ولعدم تحقيق مطالبه الوطنية قبل أى شئ آخر .

ويتحدث المؤلف عن الرئيس محمد أنور السادات فى مقال بعنوان (صاحب القرارين) ، مؤكداً أن السادات يمثل نمطاً خاصاً ونموذجاً فريداً فى التاريخ السياسى والعسكرى لمصر الحديثة ، ويعد تعبيراً عن الشخصية المتعددة الألوان ، المتنوعة الاتجاهات ، الثرية العطاء ، الشاملة الرؤى. وأن السادات أحسن فهم طبيعة إسرائيل بدءاً من تاريخ قيامها مروراً بسياساتها التوسعية وصولاً إلى مواجهاتها المختلفة مع جيرانها ، وأنه كان واعيا لمخاطر السياسات الإسرائيلية على الأمن القومى المصرى والأمن القومى العربى ، وأدرك أن عامل الزمن ليس فى صالح أصحاب الأرض المحتلة ، وأن التقادم يضع شعوراً بالتعود على الواقع ، ويعطى الغير ذريعة لتبرير الوضع الراهن وخلق عادة التسليم به ، لذلك اتخذ قرار الحرب الشجاع ليكسر حالة اللا سلم واللا حرب ويحقق نصراً مؤزراً هو الأول والأهم فى تاريخ الصراع مع إسرائيل .

ويتناول المؤلف مسألة الانفتاح الاقتصادى فى عهد السادات ، ويرى أن هذا الانفتاح كان استهلاكيا إلى حد كبير ، استغلت فيه طبقة جديدة فى المجتمع الفرصة لتكوين ثروات فى مرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر ، تلك المرحلة التى تواكبت مع التوجه السياسى المصرى فى العلاقات الدولية من الشرق إلى الغرب ، مع محاولة تطبيق المبادئ الديمقراطية الغربية بما يتناسب مع المجتمع المصرى .

كما يتناول المؤلف مسألة السادات والجماعات الإسلامية ، مشيراً إلى أن السادات ربما كان المسئول عن نمو الجماعات المتطرفة وتزايد قوتها بعد أن فتح لهم الطريق لينشطوا فى الجمعيات والتنظيمات المختلفة بغية إحداث توازن مع الجماعات اليسارية المتهمة بالعداء لحكمه وسياساته ، كما يشير إلى أن السادات فى توجهه نحو القوى الإسلامية إنما كان تعبيراً واستجابة للمناخ العام الذى ساد بعد نكسة عام ١٩٦٧ ، والذى كان يميل إلى التقرب إلى الله والبعد عن القوى الشيوعية .

ويتعرض المؤلف للعلاقة بين السادات والأقباط مؤكداً على أن الصدام الذى حدث بين السادات والأقباط لم يكن له ما يبرره على الإطلاق ، حيث أن السادات فى سياساته الداخلية والخارجية كان يسعى إلى إطلاق حرية رأس المال الخاص والانفتاح الاقتصادى والتقرب من الدول الغربية والولايات المتحدة، وكل ذلك كان بمثابة مغريات لا تتعارض مع تطلعات الأقباط المصريين الذين لحقت بهم أضرار كثيرة نتيجة لقوانين التأميم وسياسة الاقتصاد الاشتراكى المركزى الاتجاه والتوجه .

ويتحدث المؤلف عن حصاد القرن العشرين بالنسبة لمصر فيذكر أن ذلك الحصاد كان مرتبطا بالمتغيرات التى حملها ذلك القرن على الصعيدين العربى والعالمي، ويعنى بذلك المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهو ما شكل فى مجمله ملامح وشخصية مصر المعاصرة من خلال العديد من

المواقف والأحداث والتطورات التى حملتها تلك المتغيرات الداخلية والخارجية ، التى استمدت منها بواكير الحركة الوطنية مع بدايات ذلك القرن متمثلة فى نشاط مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول، وما تمخض عن تلك المتغيرات من قيام ثورة ١٩١٩ بما كانت تمثله من تحدى لسلطات الاحتلال البريطانى فى وحدة وطنية مصرية رائعة، ثم صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى نص على استقلال مصر وانتهاء سنوات الحماية البريطانية التى أعلنت مع بداية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨). ثم دور مصر القومى العربى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وحملها لواء القومية العربية وعدم الانحياز. كما يرصد المؤلف تطور الثقافة والتعليم فى مصر من الكتاتيب إلى الجامعات ، ومكانة الأزهر ورسالته ومستقبله ، وكذلك دور الكنيسة المصرية .

ويتعرض المؤلف إلى العلاقات المصرية - الأمريكية من خلال عدة مقالات ضمنها فى كتابه هذا ، ومن تلك العلاقات ما يمكن رصده من خلال حوار مصرى - أمريكى بكل مقومات ذلك الحوار من اتفاق أو اختلاف فى الرؤى وفى العديد من القضايا والهموم المشتركة. كما يتوقف ليتأمل مغزى تكريم السفير الأمريكى الأسبق (دانيال كيرتزر). ثم يتعرض فى مراجعة وتأمل لمواقف مصر والولايات المتحدة بخصوص بعض القضايا الداخلية والعربية والدولية .

ويرصد المؤلف من خلال دراسة بعنوان (العبث بالتاريخ) العديد من الإشكاليات ، منها أن مفهوم المعاصرة مازال يسلب من موضوعية الرواية التاريخية أهم عناصرها ويهبط بها إلى مستوى الشعور الذاتى المباشر على نحو يجعل نبرة الأنا طرفا فيه أحيانا ، وأن العمل التأريخى (من وجهة نظر المؤلف) اعتمد فى معظمه على عملية السرد التلقائى فى غيبة الوثيقة !!و بصدد ذلك يشير المؤلف إلى أن تاريخنا قد حفل بأصنام قائمة وأقنعة زائفة حتى أننا لم نتمكن من إعطاء كل حدث فى تاريخنا الحديث دلالته العلمية والتاريخية الصحيحة. ويزعم أن هناك مراحل عديدة من تاريخنا الحديث سوف تظل فى حاجة إلى إعادة نظر ، كما أن هناك أحداثا كثيرة ما زالت تفتقد إلى

الموضوعية فى التحليل. ويؤكد الكاتب على أن الحرية تمثل شرطا أساسيا لنجاح المؤرخ فى مهمته وتحقيق رسالته ، فالتاريخ لا يكتب تحت وطأة نظرية سياسية بعينها ، أو بتوجيه من نظام حكم بذاته ، بل لابد أن يشعر المؤرخ بأنه لا سلطان عليه إلا سلطان الوثيقة وضمير المهنة التى اختارها طريقا لحياته ، كما أن التعددية الثقافية مهمة للمؤرخ ، والتزاوج الفكرى أمر ضرورى له ، فلابد أن يضرب بسهم فى العلوم الاجتماعية الأخرى ، إذ إن المؤرخ النابه هو الذى يلم بكافة الاهتمامات فى المجالات الرئيسية لمراحل التاريخ المختلفة بدءاً من الأدب والفن ، مروراً بالقانون والاقتصاد ، وصولا إلى الحياة اليومية للمجتمع ، مع ضرورة أن يظل الضمير الوطنى أمراً جوهرياً لكل من يتصدى للدراسات التاريخية. ويتطلع الكاتب من المؤرخين المعاصرين بأن يرصدوا عبقرية الشعب المصرى تجاه قضيتى الحرب والسلام فى الصراع العربى – الإسرائيلي، وكيف استطاع هذا الشعب أن يوازن بين الثوابت والمتغيرات ، من حيث احترام اتفاقية السلام مع إسرائيل دون انتهاك حدودى إرادى واحد من جانب مصر ، بينما ظل التطبيع بطيئاً ومحدوداً لأن مشاعر الشعوب محكومة بشيء آخر يتصل بمنطق العدل وضروراته ، ومفهوم الحق ومقتضياته وشمول السلام وضماناته. فالمهمة العاجلة أمام مؤرخينا هى توثيق تاريخنا الحديث وحرمان الطرف الآخر من الانفراد وحده عالمياً بحق الرواية التاريخية عن كل ما يتصل بتاريخنا على وجه خاص أو بتاريخ أمتنا العربية بوجه عام .

والكتاب بالإضافة إلى ما عرضنا له يحتوى على العديد من المقالات والرؤى الأخرى الجديرة بالقراءة والتأمل .

د. حسين إبراهيم العطار

الإصـدارات الحديثـة

الإصدارات الحديثة

إصدارات باللغة العربية:

- أيمن السيد عبد الوهاب: مياه النيل في السياسة المصرية ... ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي ، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- دونالد مالكولم ريد: فراعنة من ؟ ترجمة رءوف عباس ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- خالد عزب وأحمد منصور: تاريخ مطبعة بولاق ، تقديم وإشراف إسماعيل سراج الدين، إصدار مكتبة الإسكندرية ٢٠٠٥ .
- خالد فهمي: الجسد والحداثة «الطب والقانون في مصر الحديثة »، العدد ٥٨ من سلسلة مصر النهضة ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- سهير حلمي: فاروق ظالما ومظلوما ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- عادل غنيم: أزمة الدولة المصرية المعاصرة ١٩٩١-٢٠٠٢، دار العالم الثالث ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- عبده مباشر وإسلام توفيق: حرب الاستنزاف ، سلسلة تاريخ المصريين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- فتحي الإبياري: منارة الثقافة: إسكندرية بانوراما معلوماتية للتاريخ والمكان والشخصيات والأحداث والمواقف، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- محمد جبريل: الجودرية عن تاريخ الجبرتي بتصرف، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥ .
- مصطفى الفقي: الدولة المصرية والرؤية العصرية ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- مختار أحمد نور: مصطفى النحاس رئيسا للوزراء ١٩٢٧-١٩٥٢ ، العدد ٥٩ من سلسلة مصر النهضة ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- ناصر إبراهيم: الفرنسيون في صعيد مصر ، العدد ٦٠ من سلسلة مصر النهضة ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- وفاء عبد الحميد :المرأة المصرية ، إصدار مركز الخبرات المهنية للإدارة ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- يونان لبيب رزق: فؤاد الأول .. المعلوم والمجهول، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٥.

: محمد علي الكبير ٢٠٠ عام على حكم مصر ١٨٠٥- ٢٠٠٥ - ملف وثائقي ، مركز تاريخ الأهرام ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ٢٠٠٥ .

: ديوان الحياة المعاصر ، المجلد الثانى عشر ، مركز تاريخ الأهرام ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٥ .

- أحمد هاني: مصر ما بين بروتوكلات حكماء صهيون وبروتوكلات كامب دافيد، القاهرة ٢٠٠٤ .

- بثينة محمود (محرر): تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك ، إعداد الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بالاشتراك مع الأمانة العامة للمجلس القومي للمرأ ة ، القاهرة ٢٠٠٤ .

- ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة ، الجزء الثاني ، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٤ .

- حكم محمود الكفراوي : عبد الناصر والقضايا الدولية والقومية ، الحزب العربي الديموقراطي الناصري ، القاهرة ٢٠٠٤ .

- سامح كريم: طه حسين... فكر متجدد ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- سعيد عبد الرازق عبد الله: دور جمال عبد الناصر في السياسة المصرية ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- الشافعي محمد بشير : أحوال مصر في ربع قرن ١٩٧٩-٢٠٠٤، الإسكندرية ٢٠٠٤ .
-صلاح هريدي : فصول من تاريخ المدن المصرية خلال العصر العثماني ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- صبري أحمد العدل: تاريخ سيناء الحديث ١٨٦٩-١٩١٧ ، سلسلة مصر النهضة، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- عبد الحميد عبد المجيد شلبي: موقف البعثة الأمريكية في مصر من مقتل بطرس غالي ١٩١٠، القاهرة ٢٠٠٤ .
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ١٥١٧-١٧٩٨ ، الجزء الأول ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- عبد المعطي البيومي سالم : دور مصر في المقاطعة العربية للمنتجات الصهيونية في فلسطين ١٩٤٥-١٩٤٨ ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن: مصر والسيادة على السودان ، نهاية حقبة تاريخية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- عفاف لطفي السيد: مصر في عهد محمد علي ، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- فاطمة كاظم وعدلي أبو طاحون :المرأة الريفية ...عطاء عبر التاريخ ، المجلس القومي للمرأة ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- فؤاد سراج الدين :ذكرياتي السياسية ، دار التعاون ، القاهرة ٢٠٠٤ .

- محمد الجوادي: من بين سطور حياتنا الأدبية ، ثلاثية التاريخ والسياسة والأدب ، جهاد للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٤ .

: صانع النصر ... سيرة حياة المشير أحمد إسماعيل ، دار جهاد للنشر ، القاهرة ٢٠٠٤ .

- محمد السعيد جمال الدين: الدور المصري والإيراني في مجال حوار الحضارات ، مركز الدراسات الشرقية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٤ .

- محمد سعيد العريان: حياة الرافعي ١٩٠٥-١٩٦٤ ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ٢٠٠٤

- محمد صلاح سالم : العلاقات المصرية السعودية في نصف قرن ١٩٠٠-١٩٥٠ ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ٢٠٠٤ .

- محمد نعمان جلال: التفاعل الفكري بين مصر ومحيطها العربي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٤ .

- محمود عابدين صالح: العلاقات السودانية المصرية وآفاق تطورها ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ٢٠٠٤ .

- مصطفى عبد الغني: أسرار ثورة يولية ، دار أطلس ، القاهرة ٢٠٠٤ .

- مصطفى الغريب: محمد حسين هيكل ودوره في السياسة المصرية (١٨٨٨ - ١٩٥٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد ٢٤٣، القاهرة ٢٠٠٤.

- مصطفى الفقي: من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٤ .

- وحيد عبد المجيد: الإصلاح السياسي... بين الاستقطاب الإسلامي والعلماني، دار التعاون ، القاهرة ٢٠٠٤ .

- يونان لبيب رزق : الأهرام ديوان الحياة المعاصرة ، الجزء الحادي عشر ، مركز تاريخ الأهرام، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- أحمد عبد الحفيظ : نقابة المحامين ، صورة مصر في القرن العشرين ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ٢٠٠٣ .
- سليمان محمد حسين: تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٣ .
- صباح مصطفى حسن المصري :النظام الحزبي في مصر ، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية والشريعة الإسلامية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ٢٠٠٣ .
- عباس الطرابيلى: أحياء القاهرة المحروسة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ٢٠٠٣ .
- محمد حداد: محمد عبده: قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ٢٠٠٣ .
- ممدوح أنيس فتحي: مصر من الثورة إلى النكسة ، مقدمات حرب حزيران يونيو ١٩٦٧ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٣ .
- نايف الرشيدات: جمال عبد الناصر في الميزان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ٢٠٠٣ .
- هدى شعراوي: مذكرات هدى شعراوي ، رائدة المرأة العربية الحديثة ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ,٢٠٠٣
- أحمد صلاح الملا: مصر والعروبة... أزمة الوعي وإشكالية الهوية ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٢.

إصدارات باللغة الإنجليزية

* Abdel _Rahman, Maha : Civil Society Exposed , The Policies of NGO's in Egypt , American University in Cairo Press , 2005 .
* Hamamsy , Chafika Soliman : Zamalek, The Changing Life of a Cairo Elite , 1850- 1945, American University in Cairo Press , 2005.
* Ahmed , Heba Farouk : Pre- colonial modernity , the state and the making of nineteenth century , Cairo's urban form . Ann Arbor , Mich ., UMI Dissertation Services , 2004.
* Aubrish , Said K., Nasser : the last Arab ,Thomas Dunne Books / St. Martin's Press , New York , 2004.
* Johnson , Amy J. : Reconstructing rural Egypt ... Ahmed Hussein and the history of Egyptian development , Syracuse , N.Y , Syracuse University Press , 2004.
* Kassem , Maye : Egyptian politics ... the dynamics of authoritarian rule . Boulder , Colo ., Lynne Rienner Publishers , 2004.
* Deborah Manley and Sahar Abdel- Hakim " Editors" : Travelling through Egypt .. from 450 B.C. to the twentieth century , American University in Cairo Press , 2004 .
* Crowdy , Terry : French soldier in Egypt , 1798-1801 , the Army of the Orient , Oxford , Ospray , 2003 .
* Gorman , Anthony : Historians ... state and politics in twentieth century Egypt , contesting the nation , London , New York , Routledge Curzon , 2003
* Irene A. Bierman " Editor " : Napoleon in Egypt , Center for Near Eastern Studies , Itacha Press , Los Angeles , 2003 .
* Khatib , Hisham : Palestine and Egypt under the Ottomans , Tauris Parke, London , 2003 .
* Kyle , Keith : Suez ... Britain's end of empire in the Middle East , I.B. Tauris , London , New York , 2003.
* Mc Namara, Robert : Britain , Nasser and the balance of power in

the Middle East , 1952-1967 ... from the Egyptian revolution to the Six - Day War , London , Portland , OR, Frank Cass , 2003.

* Mondal , Anshuman A. : Nationalism and post - colonial identity ... culture and ideology in India and Egypt , London , New York , Routledge Curzon , 2003 .

* Poole , Sophia Lane : The Englishwoman in Egypt... letters from Cairo written during a residence there in 1842-46 , edited with an introduction and notes by Azza Kararah , American University in Cairo Press , 2003.



National Library and Archives
Center of Contemporary History of Egypt

Modern Egypt

Annual Referred Periodical of Modern & Contemporary History of Egypt

Modern Egypt

Issue 5 2006

NATIONAL LIBRARY AND ARCHIVE PRESS - CAIRO

2006